



وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء الحادي عشر

تخارج - تسوية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ
فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ
إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ .

(سورة التوبة آية ١٢٢)

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

(أخرجه البخاري ومسلم)

الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

الطبعة الثانية

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

طبعة ذات السلاسل - الكويت

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص.ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

ب - القسمة (أو التقاسم) :

٢ - القسمة لغة : اسم لتلاقسام أو التقسيم ،
وتقاسموا الشيء : قسّموه بينهم ، وهو أن يأخذ
كل واحد نصيبه .

وشرعا : جمع نصيب شائع في مكان
معين .^(١)

والفرق بينهما أنه في القسمة يأخذ جزءا من
المال المشترك ، أما في التخارج فإن للوارث الذي
يخرج يأخذ شيئا معلوما ، سواء أكان من الثروة
أم من غيرها .

الحكم التكليفي :

٤ - التخارج جائز عند التراضي ، والأصل في
جوازه ما روي أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله
عنه طلق امرأته ففاضرت الأصبع الكلبية في
مرض مؤنبه ، ثم مات وهي في العدة ، فوَرثها
عثمان رضي الله تعالى عنه مع ثلاث نسوة أخر ،
فصاحوها عن ربع ثمنها على ثلاثة وثلاثين ألفا .
فبل من الدنانير ، وقيل من الدراهم .^(٢)

حقيقة التخارج :

٥ - الأصل في التخارج أنه عقد صلح بين الورثة

تخارج

الترريف :

١ - التخارج في اللغة : مصدر تخارج ، يقال :
تخارج القوم : إذا أخرج كل واحد منهم نفقة
على قدر نفقة صاحبه . وتخارج الشركاء : خرج
كل واحد من شركته عن ملكه إلى صاحبه
بالبيع .

وفي الاصطلاح هو : أن يصطلح الورثة على
إخراج بعضهم بشيء معلوم .^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الصلح :

٢ - الصلح لغة : اسم للمصالحة التي هي
المسالة خلاف المخاصمة .

واصطلاحا : عقد وضع لرفع المنازعة .^(٢)

وهو أعم من التخارج ، لأنه يشمل المصالحة
في الميراث وغيره .

(١) لسان العرب والفهم المبسوط . وضع القدير ١٠٨/٧ ،
والمباني شرح الهداية ٦١٧/٧

(٢) لسان العرب . وضع القدير ٣٧٨/٧ ، وابن عابدين
١٧٢/١

(١) لسان العرب والفهم المبسوط ، وابن عابدين ١٠٨/٧ ،

وضع القدير ٣٢٩/٨ ، ٣٢٩

(٢) فتح القدير ١٠٩/٧ ، والهرابيه ٩٢٩ ، ٣٣٧

المالك، وهم الخنثية والمالكية، وبين من لا يميزه، وهم الشافعية والحنابلة. وفي ذلك تفصيل موضحه مصطلح (فرضي).

وقد يكون ملك التصرف بالوكالة، وحينئذ يجب أن يقتصر التصرف على المأذون به لتوكيل. (د: وغالة).

وقد يكون ملك التصرف كذلك بالولاية الشرعية كالولي والوصي، وحينئذ يجب أن يقتصر تصرفها على ما به الخط للمولى عليه.

فقد نقل بس فرحون عن مفيد الأحكام في الأب يبالغ عن ابنته البكر ببعض حصتها من ميراث أو غير ذلك، وحفظها بين لا خصم فيه، أن صلحه غير جائز، إذ لا نظر فيه، أي لا مصلحة، وترجع الالة ببقية على من هو عليه.^(١) وينظر تفصيل ذلك في: (وصاية، ولاية).

شروط صحة التخرج :

للتخراج شروط عامة باعتباره عقد صلح،

(١) البدائع ١/ ٢٣، ٢٨، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٥٢، والتكملة لأبي عبيد ٢/ ١٥٣، ١٦٩، ١٧٠، والبصرة لابن فرحون ج ١ ص ٢٨٨/ ٢، والخطاب ٥/ ٨١، والشرح لمصنف ٢/ ١٤٧ ط الحفي، ومغني المحتاج ١/ ١٨١، ٢/ ٢٠٠، والفتاوى ١/ ٥٣٠، ٥٣٦، وشرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٦٠، ٣٠٢، ٣٠٣ و ٢/ ٦٦٣

لإخراج أحدهم، ولكنه يعتبر عقد بيع إن كان البذل المصالح عليه شيئاً من غير التركة.

ويعتبر عقد قسمة ومباذلة، إن كان البذل المصالح عليه من مال التركة.

وقد يكون هبة أو سقاطاً للبعض، إن كان البذل المصالح عليه أقل من النصيب المستحق.^(١) وهذا في الجملة. ويشترط في كل حالة شروطها الخاصة.

من يملك التخرج :

١ - التخرج عقد صلح، وهو في أغلب أحواله يعتبر من عقود المعاوضات، ولذلك يشترط فيه يملك التخرج أهلية التعاقد، بذلك بأن يكون عاقلاً غير محذور عليه، فلا يصح التخرج من الصبي السني لا يميز، ولا من المجنون وأشباهه.

ويشترط أن يكون ذا إرادة، لأن التخرج مبني على الرضا. (د: إكرام).

ويشترط فيه من يملك التخرج كذلك أن يكون مالكاذا يتصرف فيه. وفي تصرف الفضولي خلاف بين من يميزه موقفاً على إجازة

(١) فتح القدير ١/ ٩، ١٠، وابن عبيد ١/ ٤٨٦، ٤٨٧، وبلدها، والدموني ٣/ ٢٠٩، ٢١٥، ٤٧٨/ ١، وقرني باش الخطاب ٥/ ٨٥

وشرط خاصة بصور التخارج تختلف باختلاف
الصور، يستذكر عند بيانها

أما الشروط المعلنة فهي:

٧- أ- بشرط الصحة التخارج أن تكون التركة
- عمل التخارج - معلومة، إذ التخارج في
الغالب بيع في صورة صنع، وبيع المجهول لا
يجوز، وكذا الأصل عنه، وذلك إذا أمكن
الوصول إلى معرفة التركة، فإذا معذر الوصول
إلى معرفتها حاز الصلح عن المجهول، كما إذا
صالحت الزوجة عن صداقها، ولا عنه ما ولا
للورثة بصلحه، وهذا عند المالكية والشافعية
والإمام أحمد، وبعض اختلاء الذين لا يجزؤون
الصلح عن المجهول، والمشهور عند الحنابلة
جواز الصلح عن المجهول مطلقاً، سواء تحضر
علمه أو لم يتم له، وإذا لم يصلح عن المجهول
عندنا، في الغالب، أن الشيء يبيح فأن للرجلين
الخصم في موارث درست، واقتسم ونوعياً الحق
ثم استنبأ ثم أخالاً.^{١١}

أما عند الحنابلة فلا يشترط أن يكون أعيان

١١) حدث القسار وشيخنا الحق، أ- أعرض أحمد
والسوداوي عن حديث أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً
وأحدثت بك هبة أبو داود والبيهقي، وقال شيخ
الأصول، إسناده حسن، رتب أحمد بن حسن
٢١٠/٦ ط الثبوت، وصح المجهول ٢٢٩ ط القصد.
ونرجع الشرح للعري بغيره، شيخ الأزهر ١١٠/١٦
نشر المكتب الإسلامي.

اشتركة معلومة فيها لا يحتاج إلى تبين، لأنه لا
حاجة فيه إلى التسلیم. ربيع ما لم يعلم قدره
جائز، كمن أقر بفصيص شيء، فدفعه لمقرله من
المقر حازون لم يعرف قدره، ولأن الخيانة هنا لا
تقتضي إثم المذنب، وذليل جواز ذلك أكثر عثمان
في تخارج شاعر امرأة عبد الرحمن بن عوف.^{١٢}
٨- ب- أن يكون التركة ما لا متصفاً بمعلوماً
متصفاً به مقدوراً على تسليمه، فلا يصح أن
يكون البدن مجهولاً جساماً أو قدر أو صفة، ولا
أن يكون مجهولاً لا بصلح عرضاً في البيع، وهذا في
الجملة، إلا عند الحنفية والحنابلة، إذا كان
العمود لا يحتاج إلى تسليم، وكان لا سبيل
إلى معرفته كتخصمين في موارث دارسة، فإنه
يجوز مع الجهالة.^{١٣}

٩- ج- انقضاء في المجلس في بعض صور،
كالتخارج عن أحد التدينين بالآخر، وكذا فيما
إذا اتفق المصالح عنه والصلح عليه في غلة
الربا. وهذا اتفاق في الأصل، مع الاختلاف

١٢) ابن عابد ١٨١/٤، ١٨٢، والزبلي ٥٠/٥، وضع
الصغير ٩/٧، ١٠/٢، ومعهما بشرط المعرفة، واحتجاب
٥٠/٥، ٨١، وشرح الصغير ١١٧/٢، والوزير لم ير
١٧٨/١، وبهذا احتج ٣٧٩/٢، والمصنف ٥٩٢/٢،
٥٩٣، وشرح من الإجازات ٢٦٣/١.
١٣) بكلمة ابن عابد ١٥١/١، ومعهما، والبدائع ٤٢/٢،
والنصرة ٢٧/١، والشرح الصغير ١١٨/٢، ١١٩، ومبغ
عجليل ٢٠١/٢، ورسائل المحتاج ١٧٧/٢، والمصنف
٥٩١/٢، وشرح من الإجازات ٢٦٢/٢.

في التفاصيل التي سترد عند ذكر صور التخارج^(١)

١٠ - د - توافق شروط بيع الدين إذا كان للتركة دين على الغير ، وهذا عند من يجيز بيع الدين لغير من هو عليه كالمالكية والشافعية ، وأيراعي استعمال الحيلة لجواز التخارج بالإبراء أو الخوالة به كما يقول الحنفية^(٢) ، وسيأتي تفصيل ذلك عند ذكر الصور.

صور التخارج :

لم ترد صور مفصلة للتخارج عند الشافعية والمحنابلة ، وإنما ورد ذلك مفصلاً عند الحنفية والمالكية مع الاختلاف في الاتجاهات ، ولا نظهر هذه الاتجاهات إلا بذكر كل مذهب على حدة .

صور التخارج عند الحنفية :

١١ - إذا تخارج الورثة مع أحدهم عن نصيبه في التركة على شيء من المال يدفعونه له ، فلذلك صرر تختلف بحسب نوع البذل الذي يدفعونه ، وبحسب نوعية لتركة ، وذلك كما يلي :

(١) ابن عابد بن ٤٨١/٤ ، والزيلعي ٥٦١/٥ ، والعمري ٣١٥/٣ ، وسفي الحاج ١٧٨/٢ ، والفي ٤٣١/١ ، ونهى الإرادات ٢٦٢/٢

(٢) ابن عابد بن ٤٨٢/٤ ، والعمري ٣١٦/٢ ، وسفي المحتاج ٤٠٠/٢ ، والفي ٦٥٩/٤ ، ونهى الإرادات ١٦٢/٢

أ - إذا كانت التركة عقاراً أو عرضاً ، فأخرج الورثة أحدهم منها بإل إعطوه إياه ، جاز التخارج سواء أكان ما أعطوه أقل من حصته أم أكثر ، لأنه أمكن تصحيحه بيعاً ، والبيع يصح بالتقليل والكثير من الشيء . ولا يصح حمله إبراءً ، لأن الإبراء من الأعيان غير المضمومة لا يصح .

ولا يشترط معرفة مقدار حصته من التركة ، إذا الجهالة هنا لا تقصد البيع ، لأنها لا تنضي إلى النزاع ، لأن المبيع هنا لا يحتاج إلى تسليم .
ب - إذا كانت التركة ذهباً فأعطوه فضة ، أو كانت فضة فأعطوه ذهباً حاز الصالح أيضاً ، سواء أكان ما أعطوه أقل من نصيبه أم أكثر ، لأنه بيع الجنس بخلاف الجنس ، فلا يعتبر التساوي .

لكن بشرط القبض في المجلس لكونه ضرباً .

غير أن الوارث المدي في يده بقية التركة إن كان جاحداً وجودها في يده بكنه يملك القبض ، لأنه قبض ضمان فيتوب عن قبض انصالح .

والأصل في ذلك أنه متى تجانس القضاء ، بأن يكون قبض أماسة أو قبض ضمان باب أحدهما مناسب الآخر ، أما إذا اختلفا فالمضمون يتوب عن غير .

وإن كان الذي في يده بقية التركة مفراً ، فإنه

لا يملك الربا، لأن الغشاق على تقدير أن يكون
ليبدل مساويا له أو أقل، فكان أوجب ولو لم
بالاعتبار.

ونقل عن الحاكم أبي الفضل أن الصنع إنما
يقتضي عى أقل من نصبه في مال الربا في حالة
المصادفة، أما في حالة التناكر فإن أكرهوا ورثة
والصالح جائز، لأن في حالة التناكر يكون
المدفوع لظلم المذقة ولا بداء المدين، أو جعله
على أخذ عى خور في قدر المأخوذ وسفاه
الحق في الباقى، كما قالوا في الصلح عن المدين
أقل من حقه.

وهو لو كانت لركة ذهباً وفضة وغير ذلك
من العروص ولعفار فضله على عرض حاز
الصلح مطلقاً، سواء أكان ما أعطوه أقل من
نصبه أو أكثر.

وإذا كانت أعيان لركة مجهولة والصلح
على المكمل أو ما جردون فقه اختلاف قال
سرخساني: لا يجوز الصلح لما فيه من احتمال
الربا، لأن يكون في لركة مكمل أو موزون من
جسه، فيكون في حقه بيع المقدر بعينه
جراماً.

وقال للفقيه أبو جعفر: يجوز لأحد أن لا
يكون في لركة من ذلك الجنس، وإن كان فيها
فيحصل أن يكون نصبه من ذلك الجنس في
لركة أقل مما وقع عليه الصلح فلا يترتب الربا
واحتال أن يكون نصبه من ذلك أكثر أو مثل ما

لا بد من تحديد النفس، وهو الاستعداد إلى مكان
يشتمل من قبضه، لأنه قصص أمة، فلا يجوز
عن قصص الصلح.

جـ- وإن كانت لركة دراهم ودينار ودينار
الصلح كذلك دراهم ودينار، حاز الصلح كيمها
كان، صرفاً للجنس، إنى حلاله، حله عى في
البيع، لكن لابد من القبض في المجلس لكونه
صرفاً.

د- وإن كانت لركة ذهبا وفضة وغير ذلك
من العروص والفضة، فصالحه على أحد
المدينين فلا يجوز الصلح، لأن يكون ما
أعطي له أكثر من حصته من ذلك الجنس،
ليكون نصيبه مثله، والزيادة تكون في مقابل
حقه من بقية لركة آخر إذا عى الربا، ولابد
من التقاضي فيما قبل تهريره، لأنه صرف في
هذا المقدر.

هـ- وإن كان ما أعطوه مساوياً لنصيبه، أو كان
أقل من نصيبه بطل الصلح لوجود الربا، لأنه
إذا كان البطل مساوياً لنصيبه الزيادة من غير
جس البطل خالية عن العوض، فيكون ربا.
وإن كان البطل أقل من نصبه تفي الزيادة من
جس ذلك ومن غير حقه خالية عن العوض،
فيكون ربا. وتعدر تجويزه بطريق المعارضة للزوم
الربا، ولا يصح تجويزه بطريق الإبراء عى
الباقي، لأن الإبراء عن الأعيان باطل.

وكذلك يبطل التخارج إن كان نصيبه مجهولاً

ما يغضه من التركة، فإن الصلح يجوز في الحالات الآتية:

أ - إذا أخذت ذهاباً من التركة قدر حصتها من ذهب التركة أو أقل، أو أخذت دراهم من التركة قدر حصتها من دراهم التركة أو أقل، وذلك كصلحها بعشرة دنانير أو أقل والذهب نهائون عند النزع الدارث. لأنها أخذت حظها (أي: الثلث) من المدانير أو بعضه فيكون الباقي كأنه هبة للورثة.

ولكن يشترط أن يكون المصحب الذي أخذت منه حاضراً كله، أو تكون الدراهم حاضرة كلها إن أخذت منها. وسواء حضر ما عدا ذلك من التركة أم غاب، لأن النوع الذي أخذت منه لو كان بعضه غالباً ترتب على ذلك صورته متنوعة، وهي: اشتراط تعجيل الشعر في بيع الشيء الخائب بعداً لازماً^(١)

ب - إذا أخذت ذهباً من التركة والدا على حظها دياراً واحداً فقط، كصلحها بأحد عشر من الشهابين الحاضرة. لأب أخذت حصتها من المدانير، وباعت الباقي الورثة حظها من دراهم والعرض بالمصارف الرأفة فجميع ما فيه من البيع والصرف دينار، لأنه لا يجوز أن يجمع البيع والصرف في أكثر من دينار.

ولكن يشترط في هذه الحالة أن تكون التركة كلها من عرض وقد حاضرة.

وقع عليه الصلح هو احتمال لاحتمال، فبمعه شبهة الشبهة ونسبت معتمة.

وقول أبي جعفر هو الصحيح على ما في التريدي وقفاوى قاضيهما.

ز - وإن كاتب أعبان التركة مجهولة، وهي غير مكمل أو موزون في يد بقية الورثة، وكان الصلح على المكمل أو الموزون قيل لا يجوز، لأنه بيع المجهول، لأن المصالح ما عصبه من التركة وهو مجهول بما أخذ من المكمل والموزون.

والأصح أنه يجوز، لأن إجهالة ه لا تنفسي إلى المنازعة لعدم الحاجة إلى التمسك لقبام التركة في يدهم، حتى لو كانت في يد المصالح أو بعضها لم يجر الصلح، ما لم يعلم جميع ما في يده للحاجة إلى التسليم^(٢).

صور التخارج عند الملاكية.

يقرق المالكية بين أن يكون بدل التخارج من نفس التركة، وبين أن يكون من غيرها.

أولاً: إذا كان بدل التخارج من نفس التركة:

١٢ - إذا كانت التركة قد اشتملت على عرض وقصة وذهب، وصالح الورثة أحدهم عن ربه، كروحة مثلاً ما ب زوجها فصالحها الأب على

(١) إسن حابدين ٢٨١/٤ - ٢٨٢. والذكية لأبى عيسى

١٨٤/٤ - ١٨٥. والذكية ١٩/٥ - ٢٠. ونكحة فصح

التقدير مع الفتاة ١٠٩/٧ - ١١٣. والقفاوى المصنفة

٢٥٨/١

(٢) حواهر الإكلى ١٠ - ١١

ج - إذا صولحت مذهب من ذهب التركة .
وكان ما أخذته يريد عما يخصها من المذهب أكثر
من دينار، جاز هذا الصلح إن قلّت الدراهم
التي تستحقها عن صرف دينار، أو قلت قيمة
العروض التي تستحقها عن صرف دينار، أو
قلّت الدراهم والعروض عن صرف دينار .

وإنما جاز في هذه الحالات لاجتماع البيع
والصرف في دينار واحد فقط، لأنه لا يجوز أن
يجتمع البيع والصرف في أكثر من دينار. (١)
ويشترط أن تكون التركة كلها معلومة
وحاضرة .

فإن كانت الدراهم وقيمة العروض أكثر من
صرف دينار منع الصلح حينئذ، لأنه يؤدي إلى
اجتماع البيع والصرف في أكثر من دينار .

د - إذا صولحت بغير عرض من عروض التركة
جاز الصلح مطلقاً، سواء أكان ما أخذته قدر
نصيبها أم أقل أم أكثر .

ثانياً : إذا كان بدل التخارج من غير التركة :

١٣ - إذا كان بدل التخارج من غير التركة فإن
حكم الصلح يختلف تبعاً لاختلاف الحالات
وهي :

أ - إذا كانت التركة عروضاً وفضة وذهباً،
وصالحها الورثة مذهب من غير ذهب التركة . أو

(١) سبب التفريق من ما كان ديناراً وبين ما زاد منه أن الدينار
وما دونه يسير فيساع فيه : العمومي ٣٢/٣

بعضة من غير فضة التركة، فلا يجوز هذا
الصلح، قل ما أخذته عن نصيبها أو أكثر، لأنه
بيع ذهب وفضة وعروض بذهب أو فضة، وهذا
ربما فضل، وقبه وبها النساء، إن عانت التركة كلها
أو بعضها، لأن حكمه حكم التقد إذا صاحبه
التقد .

ب - إذا كانت التركة كلها مذكورة في الصورة
السابقة - وصالح الورثة الزوجة بعرض من غير
عرض التركة جاز هذا الصلح بشرط هي :

أ - أن تكون التركة كلها معلومة للمتصالحين
ليكون الصلح على معلوم، وأن تكون التركة
جميعها حاضرة حليفة في العين أو حكمها في
العرض، وأن كانت قريبة الغيبة بحيث يجوز
التقد فيه فهو في حكم الحاضر، وأن يكون
الصلح عن إقراره، وأن يقر المدين بما عليه إن
كان في التركة دين، وأن يحضر وقت الصلح إذا
لو غاب لاحتمل إنكاره، وأن يكون مكلفاً .

ج - إذا كانت التركة دراهم وعرضاً، أو
ذهباً وعرضاً، جاز الصلح بذهب من غير ذهب
التركة، أو بعضة من غير التركة بشرط أن لا
يجمع البيع والصرف في أكثر من دينار. (١)

(١) الترح الكبير وصانبة الدسوقي عليه ٢/٣١٥ - ٣١٧،
والشرح الصغير ٢/١٥٠، ١٥١ ط الحلي، وسبح الحليل
٢١٢، ٢١٣، والقوانين بأشرف المطابع ١/٨١، ٨٥،
والترغشي ١/٦٧، ٧، والمودنة ١/٢٦٢

مذهب الشافعية :

ويصور أن يكون البذل من جنس المصالح عليه ومن غير جنسه، فإن كان من جنس حقه بقدره فهو استيفاء له، وإن كان دونه فهو استيفاء لبعضه وترك للبعض الآخر: إما على سبيل الإبراء أو على سبيل الهبة.

وإن كان البذل من غير جنس المصالح عليه كان بيعا تجرى فيه أحكام البيع، وتراعى شروط الصرف إن كان عن نقد نقد وهكذا.

ويشترط - إن كان الصلح عن إنكار - أن لا يأخذ المصالح من جنس حقه أكثر مما يستحق، لأن الزائد لا مقابل له، فيكون ظاهرا بأخذه. بخلاف ما إذا أخذ من غير جنسه لأنه يكون بيعا في حق المدعي، لا اعتضاده أخذه عوضا، ويكون في حق المتكر بعنق الإبراء، لأنه دفع المال اقتداء ليمينه ورفعاً للضرر عنه.^(١)

كون بعض التركة دينا قبل التخارج :

لو كان بعض التركة دينا على الناس وصالح الورثة أحدهم على أن يخرجوه من الدين ويكون لهم، فقد اختلف الفقهاء في جواز الصلح حسب الاتجاهات الأتية :

١٦ - فعند الحنفية الصلح باطل في العين

١٤ - يفرق الشافعية في تخارج الورثة بين ما إذا كان الصلح بينهم عن إقرار أو عن إنكار، فإن كان عن إقرار، وكان البذل من غير المصالح عليه كان بيعا ثبت فيه أحكام البيع، كاشتراط القبض إن اتفق المصالح عنه والمصالح عليه في علة الربا، وكاشتراط التسوي إذا كان جنسا ربويا وغير ذلك.

وإن جرى الصلح على بعض المصالح عنه فهو حية للبعض، وثبت فيه أحكام الهبة.

هذا بالنسبة للصلح عن إقرار، أما الصلح عن إنكار فهو باطل عندهم، لكنهم يستنون من بطلان الصلح على الإنكار صلح الورثة فيما بينهم للضرورة، لكن بشرط أن يكون ما يعطى للمصالح من نفس التركة لا من غيرها، ويستوي أن يكون اتصالح على تساوي أو تفاوت.^(٢)

مذهب الحنابلة :

١٥ - لم يذكر الحنابلة صورا للتخارج، وهو يجري على قواعد الصلح العامة التي قد تكون بيعا أو هبة أو إبراء.

(١) روضة الطالبين ١/١٩٣، ٢٠٢، ونبأ الحاج ١/٢٧١

- ٢٧٧ و٣٠١/٩، والوجيز ١/١٧٧، ١٧٨، ومفهم

المتحاج ١/١٧٧، ولبس الطالب ٢/٢١٨، ٣/١٧٣،

وتجلبها الزاوية ٣١٧

(٢) المعنى ١/٥٢٩، ٥٣٤، وكتاب القناع ٣/٣٩١-٣٩٧،

ومستظهر الإبراء ٢/٢٦٠-٢٦٣، وفتاوى القضاة

١/١٢٨، ١٢٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢

والدين، أما في الدين فلأن فيه غلبك الدين - وهو حصة المصالح - من غير من عبه الدين وهم الورثة، وأما في العين فلأن الصفة واحدة، سواء بين حصة الدين أو لم بين عند أبي حنيفة، وهو قول صاحبه على الأصح وقد ذكر اخذت في بعض الصور لتصحيح هذا الصنح وهي:

١ - أن يشترط الورثة أن يرى المصالح الغرماء من حصته من الدين. لأنه حينئذ يكون إسقاطا، أو هو غلبك الدين من عليه الدين وهو حائز.

ب - أن يجعل الورثة قضاء نصيب المصالح من الدين مترعين ويحملهم حصته. وفي هذين الوجهين ضرر بقية الورثة، لأن في الأول لا يمكنهم الرجوع على الغرماء بفقد المصالح به. وكذا في الثانية. لأن النقد خير من النسبة.^(١)

١٧ - والمخاطلة كالحفظة لا يجوز عندهم بيع الدين لغير من عليه الدين، ولكن يصح إبراء الغريم منه أو الحوالة به عليه.^(٢)

١٨ - أما عند المالكية: فإنه يجوز بيع الدين لغير من عليه الدين بشروطه، وعلى ذلك فإنه يجوز

الصلح عن الدين الذي على الغير، حيث يجوز بيع الدين، ويستنع المصلح عنه حيث يستنع ببعه. فيحوز الصلح عن الدين إذا كان الدين حيوانا أو عرضا أو قطعيا من قرص، وشرط أن يكون الدين حاضرا، وأن يكون مقرا بالدين، وأن يكون مكلف. ويستنع في غير ما تقدم.^(٣)

١٩ - والأظهر عند الشافعية - على ما جاء في معنى المحتاج - بطلان بيع الدين لغير من عليه، والمتعمد يجوز بعه تغير من عبه بشروطه، بأن يكون الدين مليا مقرا والدين حالا مستغرا.

وفال الشافعي: لو قال أحد السوارسين لصاحبه: صاغت لك من صبي على هذا الثوب، فإن كانت الزكاة ديون على غيره فهو بيع دين لغير من عليه، وإن كان فيها عين ودين على الغير - ولم يجوز بيع الدين لغير من هو عليه - بطل الصلح في الدين. وفي العين القولان في تفريق الصفة.

ولو مات شخص عن ابنين، وانزكة ثلث درهم ومائة دينار، وهي دين في ذمة الغير، فصالح أحدهما أخاه من الدين عن الذي درهم جاز، لأنه إذا كان في الذمة فلا ضرورة إلى تشهير المعايضة فيه، فيحمل مستويا لأحد الألفين ومعاظنا على المتأخير الألف الآخر.^(٤)

١٧ - والمخاطلة كالحفظة لا يجوز عندهم بيع الدين لغير من عليه الدين، ولكن يصح إبراء الغريم منه أو الحوالة به عليه.^(٥)

١٨ - أما عند المالكية: فإنه يجوز بيع الدين لغير من عليه الدين بشروطه، وعلى ذلك فإنه يجوز

(١) الزيلعي ٥١/٥. والمقدمة ٢٠٩/٣. والبدائع ١٨٢/٥.

وابن عابد ١٤١/١.

(٢) المفتي ٢٨٩/٥.

(٣) الدسوقي ٣١٦/٣، ١٧٧.

(٤) مني المحتاج ٥١/١٩، وروضة الطالبين ١٩٩/٤، ١٩٧.

وإن امتنع الورثة من الأداء، ولا يضمن أحد، به يبرئ العرماء بطل الصالح.

وهذا ينافي في الجملة، إذ في قول عند المالكية عند البطلان ما إذا كان يصوم مقوماً بخلاف مالورثان عرماً أو مثلياً.^(١)

وينظر تفصيل ذلك في (صلح - نسمة - دين - تركة).

ظهور دين للميت بعد التخارج

٢١ - لو صادف الورثة أحدهم وخرج من بينهم، ثم ظهر للميت شيء، فإما أن يكون عبداً وإما أن يكون ديباً، فإن كان عبداً فادّشهر بها لا سدّوح تحت الصلح الذي تم بين الورثة، وإلّا تقسم بين الكل، أي يكون هذا الذي ظهر من الكل. ونسمع الدّعوى بها على هذا، وقيل: تدخل في الصلح فلا تسع الدّعوى بـ.

وكذا الحكم لو صدر بعد الصلح براء عام، ثم ظهر للمصالح عين، فلا يصح سماع الدّعوى بناء على القول بدم دحيها تحت الصلح، ولا تسمع بناء على القول بدمحيتها - وهذا إذا

ظهور دين على التركة بعد التخارج

٢٠ - الأحسن أن الدين يتعلق بالتركة، ويخدم سادده على تقسيم التركة، لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾^(٢).

لكن الفقهاء يختلفون في وقت ابتداء ملكية الوارث للتركة إذ كانت عدنة

فقد الحنفية والمالكية لا تنتمل ملكية التركة إلى الورثة إلا بعد سداد الدين.

والصحيح عند الشافعية، وإحدى الروايات عند الحنابلة، تنتمل ملكية التركة للوارث قبل سداد الدين مع نفي الدين بها، وهذا في الجملة.

والأدلة هذا الخلاف أن الغلة التي تحدث من وقت الموصاة إلى وقت السداد تتعلق بها الدين مدد من يقول: إن التركة لا تدخل في ملك الوارث مع نفي الدين بها وتكون للورثة عند من يقول: إن التركة تدخل في ملك الوارث ولو كانت مدينة.

ومع هذا الاختلاف فإنه إذا نصّاح الورثة فيه بينهم، وأخرجوا أحدهم، وانقسموا بالتركة، ثم ظهر دين بعد الصلح محيط بالتركة، فإنه إذ نصى الورثة الدين، أو أبرأ العرماء، أو ضمن رجل بشرط أن لا يرجع على الورثة مضي الصلح ولا بطل.

١١١ امر عهدي ٢٨٢/٤، والرحلي ٥٢/٤، ٢٥٥، والبدائع ٢٠٧، والبدوي ٥١١/٣-٥١٦، وصحاح جليل ٢٥٥/٢ ومجتمعا، واختل ٣٠٨/٣، وصلى الخراج ١١١/٢، ١١٦، ونهضت ٣٣٤/٢، ٣١٦، ونسبي ١٤٢/٢، ١٤٣/٢، ونهضت ١٤٢/٢، ونهضت ١٤٢/٢.

مثال ثالث

توفيت امرأة على زوج وأم وعم، فمضى وهو الزوج تكون المسألة من ستة، للزوج منها ثلاثة أسهم، وللأم سبعتان، ولعمه الباقي وهو سهم واحد. فإن مضى الزوج غير نصيبه - الذي هو النصف - على ما كان منه للزوج من غير النصيب - الذي هو أن يخرج من التركة، فإن سهامه تسقط في نظير ما أخذ، والباقي من التركة - وهو ما عدا غير - يقسم بين الأم والعم بقدر سهميه، أي من أصل المسألة فيكون للأم سهمان ولعمه سهم.

ولا يجوز أن يجعل الزوج كله غير موجب مدم قد خرج عن نصيبه، لأنه لو جعل كذلك وجعلت التركة ما وراء الغير، ولم ينص على هذا الأساس، لانتقلت فرض الأم من ثلث أصل من المال إلى ثلث ما بقي، إذ ذاك السافي بينهما أثلاثا، فكونت للأم سهم ولعمه سهمان. وهم خلاف الإجماع إذ حقيقا ثلث الأهل، أي إذا أدخلت الزوج كان للأهل منه ثلث من ستة ولعمه سهم واحد. فثبت السابق سببا على هذه الطريقة فتكون مسددة حجة على الله أن هذا إذا خال التخارج على غير من التركة

اعترف غيبة الورثة بأن الغير من التركة، وإلا فلا نسجم دعوى بعد الإبراء.

وإن كان مظهر في التركة ثبت فعلى القبول بعدم دخوله في الصلح، فصح الصلح ويقسم الدين بين الكل، وعلى القبول بالتحول في الصلح فاستد كما لو كان الدين مظهرا وقت الصلح، إلا أنه يكون عرجا من الصلح، بأن وقع التصريح بالصلح عن غير الدين من أعيان التركة فلا يفسد الصلح وإن وقع الصلح على جميع التركة فسد كما لو كان الدين مظهرا وقت الصلح.

هذا مذهب الحنفية وقواعد المداعب الأخرى تسائر ما قاله الحنفية في الجملة^(١) ونظر نصيب ذلك في (صلح - إبراء - دعوى - فسخ)

كيفية تقسيم التركة بعد التخارج:

٢٢ - إذا نصالح الورثة مع أحدهم على أن يترك حصته لهم، ويأخذ بدلها جزءا معينا من التركة، فإن طريقة التقسيم أن تصحج المسألة باعتبار النصالح موجود بين الورثة، أنه مطرح سهامه من التصحيح، ثم يقسم باقي التركة على سهام الباقي من الورثة.

٢٣ - أصا إذا كان التخارج على سبعة من المال من غير التركة، فإن التخارج يكون قد باع نصيبه من الطريقة نظير الدين الذي دفعه سائر

(١) بحر غايديس ١/ ٢٥٩، ٢٥٣. ونكحلة ابن عاصم ١/ ١٩٠، والنصرة بشرى فتح العمل ١/ ٣٩، والشرح الصغير ١/ ١٩٨، طاعلى، والاسدي ١/ ١١٠، والمحل على شرح النجاشي ٣/ ٣٤١، الفروع ٤/ ١٩٥، ١٩٨.

تخراج الموصى له بشيء من التركة:

٢٦ - الموصى له بشيء من التركة يجوز أن

يتخارج معه التورثة عن نصيبه الموصى له به .

والحكم في ذلك كالحكم في تقارج التورثة مع

أحدهم ، فإرعى فيه الشروط التي سبق ذكرها

في صور التقارج ، من اعتبار كون البدن بقدا أو

غيره ، وكونه أقل عما يستحق أو مساويا أو أكثر ،

واعتبار شروط التصرف والتحرز عن الربا وغير

ذلك من الشروط .

وفي كفاية تقارج التورثة مع الموصى له يقول

ابن عابدس : الموصى له مصلح من التركة

كزوت وصورة ذلك :

رجل أوصى لرجل بدار وترك إياها لثمة

فصالح الابن والأبنة الموصى له بالدار على مائة

درهم ، قبل أبو يوسف : إن كانت المائة من ماله

غير الميراث كانت الدارينها مضمين ، وإن

صالحه من المال الذي ورثه عن أمها كان المال

بينها أثلاثا ، لأن المائة كانت بينها أثلاثا .

وذكر الخوص في الحبل : إن كان المصالح

عن إقرار كانت الدار الموصى بها بينهما نصفين .

وإن كان المصالح عن إنكار فعلى قدر الميراث .

وعلى هذا بعض الشايخ . وكذلك المصالح

عن الميراث كذا في قاضيخان^(١)

وللتفصيل ينظر (مصلح - قسمة - تركة) .

التورثة من أموالهم الخاصة لتخلص التركة كلها له .

٢٤ - فإذا كان مادفعه التورثة عو بنسبة سهم كل

سهم ، فإن التركة تقسم كما قسمت في الصورة

السابقة ، وذلك بأن يعرف أصل المسألة ولهازم

التي تخص كل ورت قبل انحراج ، ثم يسقط

حصة المتخارج في نظير ما يخرج عليه وتقس

التركة على باقي التورثة بقدر سهمهم من أصل

المسألة ، ثم تقسم حصة المتخارج بينهم بنسبة

سهام كل منهم ، لأنهم دفعوا البدل على هذه

النسبة .

وإذا كان مادفعه التورثة بالتساوي فإن حصة

الخارج تقسم بينهم بالتساوي ، وذلك بعد أن

يأخذ كل منهم نصيبه من التركة بنسبة سهامه

فيها على اعتبار أنه لم يحصل تقارج من أحد .

وإن كان مادفعه التورثة معاونا في القدر فإن

حصة الخارج تقسم بينهم على قدر هذا

التفاوت ، بعد أخذ كل منهم نصيبه من التركة

بنسبة سهامه .

٢٥ - وإذا تقارج ورت مع وارث أخر على أن

يرك له نصيبه ، فإن التركة تقسم بين التورثة

جميعا على اعتبار أنه لم يحصل تقارج ، ويقول

نصيب المتخارج بعد ذلك لمن دفع له البدل .^(٢)

(١) ابن عابدس ١٨٢/٤ ، ٥١٨/٥ ، والسريلي ٢٥٢/٥ .

والسراجي وشريحها ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، والحداد الطاهري

١١٤/٢ ، ١١٥/٢

(٢) ابن عابدس ١٨٢/٤ ، والشكيلة لابن عابدس ١٩٠/٢ .

ومتنه الأردت ٢٦٢/٤ ، والشمس ٢٨٢/٢ ، وسادة

المتن ٣٦٦/٤ ، ٣٦٧/٤

فيه خيار المجلس فإن الخيار ينقطع بالتخاير، وهذه النصوص التي تنافيان بالخيار عامة بشرط، أو يقول أحدهما للأخر: اختره^(١)

وينقطع الخيار بالتخاير، بأن يختار الزوم العقد بهذا اللفظ أو نحوه. فأنصاه، أو الزمناه، أو أجزأناه، فلو اختار أحدهما الزومه سقط حق في الخيار وبقي الحق فيه للأخر. ولو قال أحدهما للأخر: اختر سقط خياره لنفسه الرضا بالزوم، وروى عليه الحديث السابق، وبقي خيار الآخر، ولو اختار أحدهما الزوم العقد والأخر فسحه قدم المصحح^(٢)

٣- ثم التخاير في ابتداء العقد ومعناه في المجلس واحد عند الحائلية، والتخاير في ابتداء العقد أن يقول البائع: بعثت ولا خير بيننا، ويقبل الآخر على ذلك، فلا يكون هذا خيار للمجلس في هذه الحالة، وإنما عند الشاعية ولو تبايعا بشرط فلي خيار المجلس فثلاثة أوجه: أصحها: البيع بأفضل، والثاني: البيع صحيح

تخاير

التعريف:

١- انتخاب هو: اختيار المتعاقدين لزوم العقد في المجلس، سواء تكاد صريحاً أم ضمناً أما الصريح: فنقولها بهذا اللفظ: تخايرنا، أو اخترنا إقصاء العقد. أو الزمنا، أو أجزأناه، وما أشبهها، لأن خيار حتمها، سقط بإسقاطها، ومن صيغ ذلك أيضاً قولها: أبطلت الخيار. أو أنصأته، وهو الأصح عند الشاعية وأما الغمضي: فكان يشايح المتعاقدين الحاضرين بعد قضيتهما في المجلس، لأن ذلك يتضمن الرضا بلزوم العقد الأول^(٣)

الحكم الإجمالي، ومواطن البحث:

٢- متى الشاعية، وخاتمة في الأصح، وإن حجب من الملكية على أن كل عقد لت

(١) حاشية المجلس ٥٢/٣، ١٠٦، وبهية المحتاج ١٤٤/١، ١٨٥، ١٢٧/٣، وقسوي وحشية ١٩١/٦، وروضة الطائير ٣٠٩/٣، والمقي ١٠/١١

وحديث: المتبايعان ما عدا ما لم يعرفا، أخرجه البخاري (الفتح ٣٢٨/١ ط سنية)

(٢) قسوي وحشية ١٩١/٦، وحاشية فصل ١٠٠/٣، وروضة الطائير ١٢٧/٣، وبهية المحتاج ٧/١، ومقي المحتاج ١٢/٢، وحشية المحتاج ١٢٩/١، والمجموع ١٩٩/١، والمقي ١٨٠، ١٦٨/٣

(٣) قسوي وحشية ١٩٠/٢، وحاشية المجلس ١٠٦/٣، وروضة الطائير ١٢٧/٣، وإحصاء الطائير ١٧/٣، وحاشية المحتاج ٨٠/١٥، ونقطة المحتاج ١٢٦/١، ومقي المحتاج ١٢/٣، والشموع ١٧٩/٩، ١٨٠، والمقي ١٦٧/٢

ولا خيار، والثالث: البيع صحيح، والخيار ثابت.^(١)

وطالبنا أن نتخاير برّد عن خيار المجلس، فلا محال لئلا يكلام عنه عند خفية، والمالكية ما عدا أمر حبيب، لأنهم لا يرون جواز خيار المجلس ولا يقوون به.^(٢)

ونفصيل ذلك في مصطلح (خيار المجلس) وقد تحدث الفقهاء عنه في كتاب البيوع عند الكلام عن الخيار.

تخيب

التعريف :

١ - التخيب: مصدر تخيب، ومعناه في اللغة: إفساد، فرجل عبدا أو أمة لغيره أو صديقا على صديقه، يقال: تخيبها فأفسدها. وتخيب فلان غلامي: أي خدعه. وأما الحب: فمعناه القبيح والحيث والغش، وهو ضد البر. إذ الغش هو الذي لا يقطن للنشر بخلاف الحب.^(١)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإغراء :

٢ - الإغراء: في اللغة: مصدر أغرى، وأغرى بالشئ: أوّسع به، يقال: أغريت الكلب بالصبي، وأغريت بينهم العداوة.



(١) روضة الطالبين ٢/ ٥٣٥، ١٣٦، والجمل ٣/ ١٠٢.

والمعنى وصية ٢/ ١٩٠، والمعنى ٥/ ٥٦٨.

(٢) فتح القدير ٥/ ١٩٤، وابن عديمين ٢/ ١٠٢، والمطلب

(١) في المصطلح والقاموس واللسان والمصباح والتهذيب في قريب المحدث مادة تخيب

ولا يخرج الاستعمال الفقهي عن هذا المعنى^(١) وهو أعم من التخريب.

ب- الفساد:

٣- الإفساد. مصدر أفسد، وهو في اللغة يقابل الإصلاح

وأما في الاصطلاح، فقد ذكر صاحب الكليات أنه: جعل الشيء فاسداً خارجاً عما ينبغي أن يكون عليه وعن كونه منتفعاً به، وفي الحقيقة: هو إخراج الشيء عن حالة عموده لا لغرض صحيح^(٢).

والإفساد أعم، لأنه يكون في الأمور المادية والمعنوية، بخلاف التخريب لأنه إفساد خاص.

جـ- التحريض:

٤- التحريض مصدر حرض، ومعناه: الخث على الشيء والإحشاء عليه، ومنه قوله تعالى ﴿بِأَلْبَابِهَا النَّبِيُّ خَرَضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾^(٣).

وهو أعم، لأنه يكون في الخير والشر، بخلاف التخريب فإنه لا يكون إلا في الشر.

(١) المقاصد والمقاصد والصياح مادة. أخرى. والكليات ٢٤٦/١ ط دمشق

(٢) المقاصد والصياح مادة. قدس. والكليات ٢٤٩/١ ط دمشق

(٣) المقاصد والسبب والصياح مادة. حصرص. والآية من سورة الأنفال/١٥

الحكم التكليفي:

٥- التخريب حرام، لحديث: «من يدخل الجنة يحب ولا يبخل ولا منان»^(١) وحديث: «المعاصي أحب للتم»^(٢) وحديث: «من خيب زوجة نمرى، أو مملوكه فليس منّا»^(٣) أي حذره وأفسده. ولما يترتب عليه من الإفساد والإضرار.

وتخريب زوجة الغير خدامها وإفسادها، أو تحسين الطلاق إليها لزوجها أو زوجها غيره، ولفظ المملوك الوارد في الحديث يتناول الأمة^(٤).

حكم زواج المخيب بمن خيبها:

٦- انفرد المالكية بذكرهم الحكم في هذه

(١) حديث: «من يدخل الجنة يحب ولا يبخل ولا منان» أخرجه الترمذي من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه مرسوماً وقال: هذا حديث حسن غريب. وكلمة الأسودي ٩٨/١ نشر مسطحة، والتزييب وقريب ٦٠/٥ ط السعدي.

(٢) حديث: «المعاصي أحب للتم». أخرجه الترمذي وأبو داود والمصنف من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرسوماً قال القسري: لم يضعفه أبو داود ورواه ثعلب سوى بشر من رافع وقد وثق. وحكم القسري بوجهه، ورد عليه ابن حجر فقال: هو لا ينزل عن درجة الحسن. وكلمة الأسودي ٩٨/١ نشر مسطحة، وقضى القدير ٢٥١/٩ ط المكتبة التجارية.

(٣) حديث: «من خيب زوجة نمرى، أو مملوكه فليس منّا» أخرجه أبو داود ومسلم عنه، ونسبه القسري للمصنف أيضاً. بخبر سنن أبي داود ٥٢/٨ ط دار المعرفة. ومحمد المنجد ٥٠٨/١ ط الهند.

(٤) عون المعبود ٧٧/١٤ ط الفكر، والنهاية في غريب الحديث ٤/٢ ط الخدي.

المسألة، وصورتها: أن يفسد رجل زوجة رجل آخر، بحيث يؤدي ذلك الإفساد إلى طلاقها منه، ثم يتزوجها ذلك المفسد.

نقد ذكروا أن التكاثر يفسخ قبل الفحول ويعد بلا خلاف عندهم، وإنها الخلاف عندهم في تأكيد تحريمها على ذلك المفسد أو عدم تأييده، فذكروا فيه قوتين:

أحدهما وهو المشهور: أنه لا يتأيد، فإذا عادت لزوجها الأول وطلعتها، أو مات عنها جاز لذلك المفسد نكاحها.

الثاني: أن التحريم يتأيد، وقد ذكر هذا لفسول بوصف بن عمر كما جاء في شرح الزرقاني، وأفتى به غير واحد من المتأخرين في فاس.^(١)

هذا ومع أن غير المائكية من الفقهاء لم يصرحوا بحكم هذه المسألة، إلا أن الحكم فيها وهو التحريم معلوم مما سبق في الحديث المتقدم.

عقوبة المخيب :

٧- لا خلاف بين الفقهاء في أن المعصية التي لا حد فيها ولا كفارة عقوبتها التعزير ما يراه الإمام متأسيا، وقيل المخيب هذا لا يخرج عن كونه معصية لا حد فيها ولا كفارة.^(٢)

(١) حاشية طينتي على الدرر، ١٦٦/١، ١٦٧ ط الفكر، وحاشية العمودي على المحرر، ١٧١/٣ ط دار صادر، والعمودي ٢١٩/٢ ط دار الفكر.

(٢) ابن علقين ١٧٧/٢ ط المصرية، وحررهم الإكليل =

وقد ذكر الحنفية أن من غنخ امرأة رجل أو ابنته وهي صغيرة، وزوجها من رجل، قال محمد رحمه الله تعالى: أحبسها بهذا أبدا حتى يرده أو يموت. وذكر ابن نجيم أن هذا المخادع يحبس إلى أن يحدث نوبة أو يموت، لأنه ساع في الأرض بالفساد.^(١)

وذكر الحنابلة في (الفوائد) التي تفسد النساء والرجال، أن أقل ما يجب عليها الضرب البليغ، وينبغي شهرة ذلك بحيث يستفيض في النساء والرجال لتجنب.

وإذا أركبت القسوة دابة وضمت عندها ثيابها، ليؤمن كشف عورتها، ونودي عليها هذه جزاء من يفعل كذا وكذا (أي يفسد النساء والرجال) كذا في أعظم المصالح، فله الشيخ (أي ابن قدامة) ليشتهر ذلك ويظهر، وقول: لولي الأمر كصاحب الشرطة أن يعرف ضررها، إما بحبسها أو نقلها عن الجيران أو غير ذلك.^(٢)

= ٢٩١/٢ دار المعرف، والعمودي ٢٥٥/٢ ط الفكر، وروضة الباعين ١٧٤/١، ١٧٦ ط الكتب الإسلامي، وحاشية طيبوي ٢٠٠/٢، ٢٠٦ ط الحلبي، والإحصاف ٢٢٩ ط الرث، وكتاب الفناح ١٦٦/٢ ط الفكر (١) تقسولي المتقدمة ١٧٠/٢ ط المكتبة الإسلامية، وابن علقين ١٩١/٣ ط المصرية، وحاشية الخططاوي على الدرر المختار ١١٧/٢ ط دار المعرفة، والأشباه لابن نجيم ص ١٨٩ ط الهلال.

(٢) كتاب الفناح ١٢٧/٢، ١٢٨ ط الفكر.

مدخل بذلك في باب الطابع، ثم كثر استعماله
لذلك، وإن أعد الخاتم لغير الطبع،^(١)
ولا يخرج استعمال الفقهاء للتختم عن معناه
اللغوي.

تختم

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التزین :

٢ - التزین : مصدر تزین، يقال : تزینت المرأة :
أي لبست الزينة أو اتخذتها، وتزینت الأرض
بالنبات : أي حسنت وبهجت، والزينة اسم
جامع لما يتزين به، ومعنى الزينة عند الراغب :
مالا يشين الإنسان في شيء من أحواله لا في
الدينا ولا في الآخرة، وهي نفسة وبطنية
وخارجية.^(٢)

والتزین أعم من التختم، لأنه يكون
بالتختم وبغيره.

ب - الفتحة :

٣ - الفتحة قريبة في المعنى والاصطلاح من
الخاتم، فهي مثله من الحلي، وقد تعددت
الأقوال في معناها.

فقييل : هي خاتم كبير يكون في اليد

(١) المقاموس المحیط، ولسان العرب والمفردات في غريب
القرآن، والصحاح الكبير مادة «ختم».

(٢) المقاموس المحیط، ونجاة العروس والمفردات مادة.

التعريف :

١ - التختم مصدر تختم، يقال : تختم بالخاتم
أي لبسه، وأصله الثلاثي ختم.

ومن معاني الختم أيضا : الأثر الحاصل عن
النقش، وتحتوي به في الاستبصار من الشيء
والمنع منه، اعتبارا لما يحصل من المنع بالختم
على الكتب والأبواب.

وتختم الشيء : إنزل به، ومنه : ختم القرآن
وخاتم الرسل، ومنه قوله تعالى : ﴿ وما كان محمد
أنا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم
النبيين ﴾^(١) أي : آخرهم، لأنه ختمت به النبوة
والرسالات.

ومن المجازة : لبس الخاتم، وهو حلي
للأصبع، كالخاتم - بكسر التاء - ويطلق على
الخاتم أيضا والخاتم والختم والخاتم والحيتام،
ونمة الألفاظ أخرى مشتقة من هذه المادة بالمعنى
نفسه، وصل بعضها إلى عشرة ألفاظ.

والخاتم من الحلي كأنه أول وهلة ختم به.

يُسَوِّدُكَ اللهُ بهما يوم القيامة سوارين من نار. (١)
 فيختم التختم مع السور في أنهما من الزينة،
 ويختلفان في الشكل والصنعة وموضع اللبس.

د - التدملج :

هـ - التدملج مصدر تدملج ، يقال : تدملج أي
 لبس التملج - بفتح التلام وضمها - أو التدملوج
 وهو المعضد من الخيل ، وهو ما يليس في
 المعضد ، ويقال أيضا : ألفى عليه دمالجه. (٢)
 فالتدملج كالتختم في أنه يتزين بكل منهما ،
 غير أنها يختلفان في الشكل والصنعة وموضع
 اللبس.

هـ - التطوق :

٦ - التطوق مصدر تطوق ، يقال : تطوق أي
 لبس الطوق ، وهو حلل للعنق ، وكل شيء
 استدار فهو طوق ، كطوق الرمح الذي يدير
 القبط ونحو ذلك. (٣)

فالتطوق كالتختم في أنه يتحلى ويتزين بكل

والرجل ، وقيل : هي كالحاتم أيا كان ، وقيل :
 هي خاتم يكون في اليد والرجل بنص وبغير
 نص ، وقيل : هي حلقة تلبس في الأصبع
 كالحاتم ، وقيل : هي حلقة من فضة لا نص
 فيها ، فإذا كان فيه نص فهي الحاتم ، وروي
 عن عائشة رضي الله عنها في تفسير قول الله
 تعالى : ﴿وَلَا يُبَيِّنُ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ (٤)
 أنها قالت : المراد بالزينة في الآية الثقل
 والفتحة ، وقالت : الفتح (٥) : حلقة من فضة
 يكون في أصابع الرجلين ، قال ابن بري :
 حقيقة الفتحة أن تكون في أصابع الرجلين. (٦)
 فيختم الحاتم والفتحة في أنه يتزين بكل
 منها ، ويختلفان في موضع لبس كل منها ، وفي
 المادة التي يصنع منها ، وفي شكله.

جـ - التسور :

٨ - التسور مصدر تسور ، ويأتي في اللغة بمعنى
 العلو والعلو ، يقال : تسورت الحائط إذا علوته
 وتسلقته ، وبمعنى التزين بالسوار والتحل به ،
 يقال : سورتني أي لبسته السوار من الهي
 فـسور، (٧) وفي الحديث : «يُسَوِّدُكَ أَنْ

(١) سورة طور ٣١

(٢) المنهج جمع منخ

(٣) القاموس المحيط ، لسان العرب ، والمصاحح مادة

دفع

(٤) لسان العرب مادة : سورا

(١) حديث : «يُسَوِّدُكَ أَنْ يَسُوْرَكَ اللهُ بهما» ، أخرجه
 أبو داود من حديث عيسى بن عيسى عن فضة ، قال
 ابن القطان : إسناده صحيح ، وقال الشافعي : هذا إسناده
 عقيم به أخبثة إلا أنه الله ، استز أي داود ٢٩ / ١٢ ط
 عوت جيد دوس ، ونصب لراية ٢٩ / ٣٧ ط مطبعة دار
 القوي.

(٢) لسان العرب والقاموس المحيط وتاج المروس ، وكشاف
 القناع ٢٣٧ / ٢

(٣) القاموس المحيط ولسان العرب.

الافتداء برسول الله ﷺ، ولا يجوز لبسه عيباً. (١)

وقال الشافعية: مجل للرجل الخاتم من الفضة، سواء من له ولاية وقبره، فيجوز لكل لبسه، بل يسن. (٢)

وقال الحنابلة: يباح للمذكر الخاتم من الفضة، لأنه ﷺ «اتخذ خاتماً من ورق»، (٣) قال أحمد في خاتم الفضة للرجل: ليس به بأس، واحتج بأن ابن عمر رضي الله عنهما كان له خاتم، وظاهر ما نقل عن أحمد أنه لا فضل فيه. وجزم به في التلخيص وغيره، وقيل: يستحب، قدمه في الرعاية. وقيل: يكره لقصد الزينة. جزم به ابن نعيم. (٤)

وأما تختم الصبي بالفضة فجائز عند الفقهاء. (٥)

ثالثاً: التختيم بغير الذهب والفضة:

١٠ - ذهب المالكية - في المعتمد عندهم - والحنابلة إلى أن التختيم بالحديد والنحاس والبرص من مكروه للرجال والنساء، لما روي أن

بعضهم بالأصح - إلى أن الصبي غير البالغ مثل المرأة في جواز التختيم بالذهب، وأن للولي تزويجه بالحلي من الذهب أو الفضة، ولو في غير يوم عيد. (١)

ثانياً: التختيم بالفضة:

٩ - اتفق الفقهاء على جواز تختم المرأة بالفضة. وأما تختم الرجل بالفضة فعلى التفصيل الآتي:

ذهب الحنفية إلى أنه يجوز للرجل التختيم بالفضة، لما روي أن النبي ﷺ «اتخذ خاتماً من ورق، وكساً في يده، ثم كان في يده أبي بكر رضي الله عنه، ثم كان في يده عمر رضي الله عنه، ثم كان في يده عثمان رضي الله عنه، حتى وقع في يترأريس. نقشه: محمد رسول الله». (٢)

وقالوا: إن التختيم سنة لمن يحتاج إليه، كالسلطان والقاضي ومن في معانها، وتركه لغیر السلطان والقاضي ونفي حاجة إليه أفضل. (٣)

وذهب المالكية إلى أنه لا بأس بالخاتم من الفضة، فيجوز الخلاء، بل يندب بشرط قصد

(١) كفاية الطالب الرباني وحاشية العمودي ٢٥٨/٦

(٢) المجموع ٢٦٤/١، وقطوبی وصحيفة ٢١/٢

(٣) حديث: «أن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من ورق...» مسند الخريجي (لدار ٩).

(٤) كتاب الفناج ٢٣٦/٢

(٥) المراجع السابقة.

(١) الطبري وصحيفة ٢٤/٢، معنی المحتاج ٣١٦/١

(٢) حديث: «أن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من ورق وكان...»

لمعجمه البخاري (فتح الباري ٣٢٢/١٠، ٣٢٢ ط ٣٢٢ ط السلفي) ومسلم (١٦٥٩/٢ ط الحلي).

(٣) رد المحتار على الدر المختار ٦٦٩/٥ - ٦٦٩

هـ، وقيل: يساح التختم بالعقيق لما في رواية
هنا، وقد سأل الإمام أحمد: ما السنة؟ يعني في
التختم، فأجاب بقوله: لم تكن خواتيم النعم إلا
من الفضة. قال صاحب كتاب الفساح:
الدمليج في معنى الخاتم.^(١)
واختلف الخفية في التختم بغير الذهب
والفضة.

والحاصل كما قال ابن عابدين: أن التختم
نافضة حلال للرجال بالحديث، وبالذهب
والحديد والفضة حرام عليهم بالحديث،
وبالحجر حلال على اختيار شمس الأئمة
وقاضي خان أخذوا من قول الرسول وفعله ﷺ،
لأن حل العقيق لما ثبت بها ثبت حل سائر
الأحجار لعدم الفرق بين حجر وحجر، وحرام
على اختيار صاحب الهداية والكافي أخذوا من
عبارة الجامع الصغير: ولا يتختم إلا بالفضة.
فإنما يحتمل أن يكون الفضة فيها بالإضافة إلى
الذهب، ولا يخفى ما بين المأخذين من
العلوت.^(٢)

واختلف الشافعية أيضا في التختم بغير
الذهب والفضة، وقد ورد في المجموع طرف من
هذا الخلاف، وهو: قال صاحب الإبانة: يكره

رجلا جاء إلى رسول الله ﷺ عليه خاتم شبه
- نحاس أصفر - فقال له: إني أجد منك ريح
الأصنام^(٣) فطرحه. ثم جاء وعليه خاتم حديد
فقال: وما لي أرى عليك حلقة أهل النار
فطرحه. فقال: يا رسول الله: من أي شيء
أخذه؟ قال: أخذته من ورق ولا تسعه
متقالا.^(٤)

وقال المالكية: إن اتختم بالجلد والعقيق
والقصدير والخشب جائزة للرجال والنساء.

وقال الحنابلة: إنه يساح للرجل والمرأة التحري
بأخضرهم والرمز والجذ والياقوت والفيروز
واللؤلؤ، أم العقيق فقبل: يستحب تحميمها

(١) من حيث أن ملك الخاتم من جنس ما قد يتخذ منه الصم
(٢) حدث: وإن رجلا جاء إلى النبي ﷺ وعليه خاتم شبه
... أخرجه أبو داود والبيهقي والترمذي وقال: هذا
حديث غريب وصححه ابن حبان قال ابن حجر: في
سند لموطئ، قال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه ولا
يخرج به، قال ابن حبان في المحض: يجهل - ويجهل - فإن
كل موطئ على المنع على ما كان حديثا صريحا وقال في
الطبري: صدوق يوم. قال شعب الأوتلو: مثل هذا
يخرج يجهل في مشواهد ومما، وقد ذكر العبي في
حصة الفاي شواهد له. ومن لم يداود ٤٢٨/٤ ط هـ عزت
عبد واصل، وخفية الأحمدي ٤٨٣/٥، ٤٨٤ نشر
الصفحة. ومن النسائي ١٧٦/٨ ط فطيمة المصرية
بالأهر، وموارد الطهاني من ٣٥٣ شرح دار الكتب العلمية،
وتحقيق الساري ٣٢٤/١٠ ط الصفحة. وحصة الفاي
٤٣/٢٢ ط الشريعة، وشرح السنة البيهقي ١٦٠/٩،
(٣) (٤)

(١) حاشية المصنف على كتابه الطهاني الرامي ٢٨٧/٢
٣٥٩، ومطالب قرني الس ٩١/٢ - ٩٥، كتاب الفساح
٢٣٧/٢

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٢٢٩/٥ - ٢٣٠

الروايات عن رسول الله ﷺ في ذلك، ويقول بعضهم: إنه في اليمين من علامات أهل البغي ليس بشيء، لأن السنة على الصحيح عن رسول الله ﷺ تنفي ذلك. (١)

والمختار عند مالك رحمه الله التختم في اليسار على جهة التلذذ، وجعل الخاتم في الخصر، وكان مالك يلبسه في يساره، قال أبو بكر بن العربي في الفس شرح الأوسط: صنع عن رسول الله ﷺ أنه تختم في يمينه وفي يساره، واستقر الأكثر على أنه كان يختم في يساره، فالنختم في اليمين مكروه، ويختم في الخصر، لأنه بذلك أتت السنة عنه ﷺ والاكتفاء به حسن. ولأن كونه في اليسار أبعد عن الإعجاب. (٢)

وقال الشافعية: يجوز للرجل ليس خاتم الخفضة في خصره يمينه، وإن شاء في خصر

أخذه من حديد أو شبهه - نوع من النحاس - وتابعه صاحب الجاذ، وأضاف إليها الخاتم من رصاص، وقال صاحب التتمة: لا يكره الخاتم من حديد أو رصاص حديث السواهة نفسها، ففيه فوله للذي أراد تزوجها: انظر ولو خلفا من حديد. (٣)

وفي حاشية القليوبي: ولا بأس بلبس غير العضة من نحاس أو غيره. (٤)

وأما موضع التختم.

١١ - لم يخفف الفقهاء في موضع التختم بالنسبة للمرأة، لأنه نزين في حنفا، ولها أن تضع خاتمها في أصابع يديها أو رجليها أو حيث شاءت ولكن الفقهاء - أخافوا في موضع التختم للرجل، بل إن فقهاء بعض المذاهب اختلفوا فيه بهم في ذلك.

فذهب بعض الحنفية إلى أنه ينبغي أن يكون تختم الرجل في خصر يده اليسرى، دون سائر أعضائه، ودون اليمين.

وذهب بعضهم إلى أنه يجوز أن يجعل خاتمته في يده اليمنى.

وسواء لعقبه إبه اليك في شرح الجامع المختصر بين اليمن واليسار، لأنه قد اختلفت

(١) حديث: انظر ولو خلفا من حديد، أخرجه البخاري

عن حديث طويل روى البيهقي ١٣١/٩ ط السلفي

(٢) المختصر ١١/٢٦٩، وقليوبي ومبرور ٢٤/١٤

مصحح مسلم ٢/١٦٥٩ ط الهبي

(٣) حاشية لعدوي على كتابه الطالب الرباني ٣٦٠/٢

لا يكره لبسه في الإيهام والتقصير، وإن كان
التختم أفضل اقتصاراً على النص.^(١)

خامساً: وزن خاتم الرجل :

١٦ - اختلف الفقهاء في الوزن المباح لخاتم
الرجل :

فعند الحنفية، قال الحنفكي : لا يزيد
الرجل خاتمه على مثقال.^(٢)

ورجح ابن علقمة قول صاحب المذخبة أنه
لا يبلغ به المثقال، واستدل بما روي أن رجلاً
سأل النبي ﷺ قائلاً : من أي شيء أخذه ؟
يعني الخاتم - فقال ﷺ : «أخذه من ورق،
ولا تنم مثقالاً».^(٣)

وقال المالكية : يجوز للذكر لبس خاتم الفضة
إن كان وزن درهمين^(٤) شرعيين أو أقل، فإن
زاد عن درهمين حرم.^(٥)

وعند الشافعية وزنا للخاتم المباح، قال

يساره، كلاهما صحيح فعلة عن النبي ﷺ، لكن
الصحيح المشهور أنه في اليمن أفضل لأنه
زينة، واليمن أشرف.

وقال بعضهم : في اليسار أفضل. وفي سنن
أبي داود بإسناد صحيح أن ابن عمر رضي الله
عنهما كان يتختم في يساره، وإسناد حسن أن
ابن عباس رضي الله عنهما تختم في يمينه.
وعند الشافعية أن التختم في الوسطى
واليسارية منهي عنه^(٦) لما ورد عن علي رضي الله
تعالى عنه قال : «نهى رسول الله ﷺ أن يتختم
في أصبعي هذه أو هذه قال : فأومأ إلى الوسطى
والتي عليها».^(٧)

وقال الحنابلة : لبس الخاتم في حنصر اليسار
أفضل من لبسه في حنصر اليمين، نص عليه في
رواية صالح، وضعف في رواية الأثرم وغيره
التختم في اليمنى - قال الشافعي وغيره :
المحفوظ أن النبي ﷺ كان يتختم في يساره،
وأنه إنما كان في الحنصر لكونه طرفاً، هو أبعد عن
الأصمهان فيما تناوله اليد، ولأنه لا يشغل اليد
عما تناوله

وعند الحنابلة أنه يكره لبس الخاتم في مائة
ووسطى لليمنى الصحيح عن ذلك. وظاهره

(١) كشك الفتح ٢/٢٣٦، وطالب الوبي الس ١٢/٢٧٢

(٢) اقتضاء هودون الدينار الإسلامي من السبع وثمانين
٢٢٥ حراماً

(٣) رد المحتار على شرح المختار ١٢٩/٥ - ٢٣٠

والحديث سنن الحرجه (١٠/١)

(٤) وزن الدرهم الشرعي بطل ٢٧٥ حراماً

(٥) جواهر الإكليل ١٠/١

(٦) المجموع ١٢٢/١ - ١٢٣، وقلوب وعبرة ٢/٢٥

(٧) حديث «نهى رسول الله ﷺ أن يتختم في أصبعي...»

أخرجه مسلم ١٦٥٩/٣ ط الخليل

من حاتم واحد، فإن تعدد احاطه حرم ولو كان في حدود أوزن لمباح شرعا^(١).
واختلف فقهاء الشافعية في تعدد الحاتم، ونفس صاحب مضي المحتاج حنبلي من هذا الخلاف في قوله: وفي الرخصة وأصحبها ولو اتخذ الرجل خواتم كثر مرة ليلبس الواحد منه بعد الواحد جائز، فظاهره اجور في الاتحاد دون التيسر، وفيه خلاف مشهور، والذي ينبغي اعتناؤه فيه أنه حاتم مالم يؤد إلى سوفه^(٢).

وقال الحنبلة: لو اتخذ الرجل لثبة عدة خواتم، فلا طهر جواز، إن لم يخرج عن العادة. والأظهر حوز لس الرجل حاتين فأكثر ههنا، إن لم يخرج عن العادة^(٣).
ولم نجد كلاما النخبة في هذه المسألة

سابعاً: التقش على الحاتم:

١٤ - نفس الفقهاء على حوار النفس عن الحاتم، وعلى أنه يجوز نفس اسم صاحب الحاتم عليه، واختلفوا في نفس لفظ الخلافة أو الذكر:

فقال الحنفية والشافعية: يجوز أن يقض لفظ الخلافة أو التذكير على الحاتم، ولكنه

خطيب الشريبي: لم يتعرض الأصحاب لمقدار احاطته لمباح، ولعلمهم كثرة فيه بالعرف، أي عرف البلد وعدة أمثاله فيها، فم حرج عن ذلك كان إسراف... هذا هو المعنى، وإن قال الأذرع: الصواب ضبطه بدون مثقال، لما في صحيح ابن حبان ونسب أبي داود عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: لا تلبس الحاتم الحديد. ومالي أرى عليك حلية أهل السارعة فطرحة وقال: يا رسول الله من أي شيء اتخذ؟ قال: واتخذ من ورق ولا تضع مثقالاً^(٤) قال: وليس في كلامهم ما يخالفه. وهذا لا ينافي ما ذكر لاحتمال أن ذلك كان عرف ساء وعدة أمثاله^(٥).

وقال حنابلة: لا بأس بجعله مثقالاً فأكثر، لأنه لم يرد فيه تحديد، مالم يخرج عن العادة، وإلا حرم (قالوا) لأن الأصل التحريم، وإما خرج المعتاد لعملة ﷺ وفعل الصحابة^(٦).

سادساً: عدد خواتم الرجل

١٣ - حلف الفقهاء في حكم تعدد خواتم الرجل:

نفس المالكية على أنه لا يباح للرجل أكثر

(١) حديث: مالي أرى عليك حلية أهل السارعة فطرحة. أخرجه راف: ١٠٠.

(٢) يعني المحتاج ١١: ٢٦٠.

(٣) كشف الخفاء ١٨: ١٣٦.

(٤) حواهر الإكشاف ١: ١٠٠.

(٥) مضي المحتاج ١: ٢٩٠.

(٦) كشف الخفاء ١٨: ١٣٦.

على كفه بخلاف النساء، لأنه المزية في حنفين دون المرجان (١).

وقال المالكية: لا بأس بالقص في حلية الخاتم... ثم اختلفوا في الشرح، فقال بعضهم: تكون الحلية من الفضة في خاتم من شيء حائز غير الحديد والنجاس والخصائص، كما تجوز والعود أو غير ذلك مما يجوز، فيحمل القص فيه.

وقال بعضهم: يكون الخاتم كله من الفضة لآي صحيح مسلم: «كان خاتم رسول الله ﷺ من ورق» وكان فيه حشيش (٢) أي كان صابغ حشيش، أو كان مصنوعا كما يصنع أهل الحشيش فلا يبقى روية: أن قصه مباح.

وقال المالكية: لا يجوز للذكر خاتم بعض ذهب ولو ذل.

وقالوا: يجعل قص الخاتم مما يلي الكف لأن بذلك أتت النسبة عن النبي ﷺ، والاقتداء به حسن، فإذا أراد الاستحباب خلعه كما يجعله عند إزادة الخلاء (٣).

يعله في كفه إن دخل الخلاء، وفي يمينه إذا استجس.

وقال الحنابلة: يكره أن يكتب على الخاتم ذكر الله تعالى من القرآن أو غيره نصا، قال إسحاق بن راهويه: لا يدخل الخلاء به، وقال في الفروع: وتعلل أحد كرهه لذلك، قال: ولم أجدهم للكرهية دليلا سوى هذا وهي تقتضي إلى دليل والأصل عدمه. وقال الحنابلة أيضا: يحرم أن ينقش عليه صورة حيوان، ويحرم لبسه والتصورة عليه كالشوب المصور، ولم ير بعض الحنفية بأسا في نقش ذلك إذا كان صغيرا بحيث لا يمصر عن بعد (٤).

ثانياً: قص الخاتم:

١٥- ذهب الفقهاء في الجملة إلى أنه يجوز أن يكون لخاتم الرجل المباح قص من مادته الفضة أو من مادة أخرى على التفصيل الآتي:

قال الحنفية: يجوز للرجل أن يجعل قص خاتمته عقيقاً أو نيسر وزجاً أو باقوتاً أو بحراً، ولا بأس بعد نقب القص بمسار الذهب ليحفظ به القص، لأنه قليل، فأشبهه الحكم في الشوب فلا يعدل لآيساره، ويجعل الرجل قص خاتمته إلى

(١) رد المحتار على الدر المختار ١٥/ ١٣٠، والاحتار للنسب المختار ١٥٩/ ١.

(٢) حديث: «كان خاتم رسول الله ﷺ من ورق» أخرجه مسلم من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه (صحيح مسلم ١٩٥٨/ ٣٠١).

(٣) سائب السدي عن كنفية الطبري الرائي ٣٥٨/ ١ - ٣٦٠، وجواهر الإكليل ١٠/ ١.

(٤) رد المحتار على الدر المختار ١٥/ ٢٣٠، وسلسلة الصوي عن كنفية الطائفة الرباني ١٢/ ٣٦٠، والمصروع ١٤/ ١٩٢، وقلوب وصيرة ١٤/ ٢٤، ومطالع نوري الس ١٥/ ٢٤.

عنها وبغيره يجعله مما يلي ظهر كفه. (١)

ثامساً : تحريك الخاتم في الموضوع :

١٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجب في الوضوء تحريك الخاتم أثناء غسل اليد، إن كان صيقاً ولا يعلم وصول ماء الوضوء إلى ما تحته، فإن كان الخاتم واسعاً، أو كان ضيقاً وعلم وصول الماء إلى ما تحته فإن تحريكه لا يجب، بل يكون مستحباً.

يذهب المالكية إلى أنه لا يجب تحريك خاتم الشترضى، من موضعه ولو كان ضيقاً إن كان مأذوناً فيه، وعن المتوضى، إزالة غير المأذون فيه إن كان يمنع وصول الماء للبشرة ولا خلا، وليس الحكم بإزالة ما يمنع وصول الماء للبشرة خاصاً بالخاتم غير المأذون فيه، بل هو عام في كل حائل كشمع ورزفت ورسخ. (٢)

خامساً : تحريك الخاتم في الغسل :

١٧ - قال جمهور الفقهاء : بما يتحقق به الغسل

وقال الشافعية : يجوز الخاتم بغض وبغيره فص، وأضاف النووي : ويجعل الفص من رابطين كفه أو ظاهرها، ويلطفنا "فضل لأحاديث الصحيحة فيه". وقال القلوبي : ومن جعل فص الخاتم داخل الكف. (٣)

وقال الحنابلة : ليرجل جعل فص خاتمه منه أو من غيره، لأن في البخاري من حديث أنس رضي الله عنه : كان فسه منه، وسلم كان فسه حشياً.

وقالوا : يساح للذكر من الذهب فص خاتم إذا كان يمسراً... اختاره أبس كرعيد العزيز وعبد الدين بن تيمية ونقي الدين بن نيمة، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، وإليه ميل ابن رجب، قال في الإنصاف : وهو الصواب وهو المذهب، وفي الفتاوى المصرية : يسر الذهب التابع لغيره كالطراز ونحوه حائز في الأصح من مذهب الإمام أحمد.

واختار القاضي وأصول الخطاب التحريم، وقطع به في شرح المشفى في داب الأنية.

وقال الحنابلة : الأفضل أن يجعل الرجل فص الخاتم مما يلي ظهر كفه لأن النبي ﷺ : «كان يفعل ذلك» (٤) وكان ابن عباس رضي الله

١ - حشياً، كتبه بجعل فصه مما يلي كفه. (صحيح مسلم ١٦٥٨/٣ ط الحلي).

(١) كشاف النعاج ٢٣٦/٢ - مطاب أولي الهى ٩٣/٢

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٨٦/١، وجوه الإكتيل

١١١/١، وتلويح وصح ٢٩/١، مسائل الإمام أحمد

ص

(١) المجموع ١٦٢/١، وقيل في حقه ٢١/٢

(٢) حديث «جعل النبي ﷺ فص الخاتم...» أخرجه

مسلم من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه بلفظ «أن

رسول الله ﷺ ليس خاتم فصه بل يمسره، فيه معنى

مكروه، والعتق هو كل فعل ليس مفيد للمصلي، ومنه كفه لئومه وعنه به وسجدة، وبالحصى وبأخاتم، وتفصيله والخلاف فيه ينظر في الصلاة عند الكلام عن المكروهات والمبطلات^(١).

ثالث عشر: التختم في الإحرام:

٢٠ - اتفق الحنفية والشافعية والحنابلة على أن التختم ليس لباساً ولا تغطية. وفيه روي عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال: أوثقوا عنكم نفقاتكم - أي شد أغميائكم في الوسيط وفيه كيس للتمقة - ورحص في الخاتم وأغميائكم للمحرم.

وقال المالكية: يحرم على الرجل المحرم لس الخاتم في الإحرام ولو قضة زنته درهمان، وفيه الغلبة إن طال^(٢).

رابع عشر: زكاة الخاتم -

٢١ - اتفق المالكية والشافعية - في الأظهر عندهم - والحنابلة على أن الخلية المباحة - ومنها

الجزيرة أن يعمم يده بالفضل، حتى ماتحت خاتم ونحوه، فيحركه ليتحقق وصول الماء إلى ماتحته، ولو كان الخاتم صلباً لا يصل الماء إلى ماتحته نزعاً وجوباً.

وقال المالكية: يجب غسل ظاهر الخند في العمل، وأما الخاتم فلا يلزم تحريكه، كالوضوء. كما نص عليه ابن الموز خلافاً لابن رشد^(٣).

خامس عشر: نزع الخاتم في النيم:

١٨ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه يجب على من يريد النيم نزع خاتمه ليصل التراب إلى ماتحته عند المسح، ولا يكفي تحريك الخاتم، لأن التراب كثيف لا يسري إلى ماتحت الخاتم بخلاف الماء في الوضوء.

وقال الحنفية: يجب على النيم أن يستوعب بالمسح وجهه وبذيه فيتزع الخاتم أو يحركه^(٤).

ثاني عشر: العتق بالخاتم في الصلاة:

١٩ - ذهب الفقهاء إلى أن العتق في الصلاة

(١) رد المحتار على الدر المختار ١/ ١٢٠، وجواهر الإكليل

٥٥/١، وقليوبجي وحسبة ١/ ١٩٠، ومعني المحتاج

١/ ١٩٩، وكشاف الختام ١/ ١٧٢

(٢) رد المحتار على الدر المختار ١/ ١٦١، وجواهر الإكليل

١/ ١٨٦، وقليوبجي وحسبة ١/ ٢١٨، والنفه ٢/ ٣٠٤

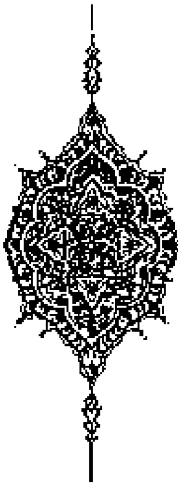
(٣) رد المحتار على الدر المختار ١/ ١٠٤، والخبر في

١/ ١٦٦، ومعني المحتاج ١/ ٧٣، وكشاف الختام ١/ ١٥٥

(٤) رد المحتار على الدر المختار ١/ ١٥٨، وجواهر الإكليل

١/ ٢٧، ومعني المحتاج ١/ ١٠١، وكشاف الختام ١/ ١٧٨

يترك ليكون كفاً، والكفن مايلبس للستر،
والخاتم لا يلبس للستر فيترع.
وقال المالكية: تدب دفن الشهيد بخف
وللنساء ومنطقة قل ثمنها، وبخاتم قل نصه أي
فيمنه، فلا يترع إلا أن يكون نفس القصر.^(١١)



خاتم الذهب أو الفضة للمرأة، وخاتم الفضة
للرجل - لا زكاة فيه، لأنه مصروف عن
جهة البناء إلى استيعاب مباح، فأشبهه ثياب
البدنة وعوامل الماشية.

وقال الخنفة، وهو مفاسل الأظهر عند
الشافعية: في خاتم الفضة المباح للرجل الزكاة
- بشرط النصاب - لأن الفضة خلقت ثمنًا،
فتركها كيف كانت.^(١٢) وتفصيله في الزكاة.

خامس عشر: دفن الخاتم مع الشهيد وغيره:
٢٢ - يترع من الميت قبل دفنه ما عليه من الحبة
من خاتم وغيره^(١٣) لأن دفنه مع الميت إضاعة
للمال، وهو منهي عنه. أما الشهيد فقد اتفق
الحنفية والشافعية والحنابلة على أنه يترع عنه
عند دفنه الجلد والسلاح والفرو والخر والخرق
والمنطقة والقلنسوة وكل ما لا يعتد به غالباً،
والخاتم مثل هذه بل أولى، لحديث ابن عباس
رضي الله تعالى عنهما: أن النبي ﷺ أمر بقتلى
أحد وأن يترع عنهم الحديد والجلود، وأن يدفنوا
في ثيابهم بدمائهم^(١٤)، ولأن ما يترك على الشهيد

(١١) رد المحتار على الدر المختار ٣٠/٢. وجواهر الإكليل

١٢٨/١. وغلوبي وعميرة ٢٢/٢. والمي ٤/٤

(١٢) كشف القناع ٩٧/٢

(١٣) حديث ابن عباس أن النبي ﷺ أمر بقتلى أحد...
أمر به فبجودلوه وابن داحية وثقفته، قال الشوكلي في
إسنادها علي بن حاتم الواسطي وقد تكلم فيه جماعة،
وعطاء بن السائب وفيه ملل - (سنن أبي داود)

٢٩٨/٣ ط عزت عبيد دغلي، وسنن ابن ماجه

١٨٨/١ ط الخفي، ونيل الأوطار ١١١/١ ط دار الخيل

(١٤) رد المحتار على الدر المختار ١١١/١. وسنن الصائغ

٣٢٩/١. وسنن المحتاج ٣٨١/١. وكشف القناع

٩٧/١ - ٩٩/١. وجواهر الإكليل ١١٤/١

فيكون التحذير تكسيرا للحدة، وثبتا بعد الشدة، وعلى هذا فالتحذير أعم من التحذير، إذ التحذير نوع من التحذير.

تحذير

ب - الإغواء :

٣ - أغوي عني : عرض له ما أفسده الحمر والحركة والإغواء : فتور غير أصلي يزيل عمل القوى لا بمحذور.

فالتحذير مبني للإغواء. (١)

ج - الإسكار :

٤ - أسكره الشراب : أزال عقله، فالإسكار : إزالة الشراب للعقل دون الحس والحركة، فيكون التحذير أعم من الإسكار. (٢)

وهناك ألفاظ أخرى لها صلة بالتحذير كالمفسد والمرفق. قال الخطاب : فائدة تنفع الفقيه، يعرف بها الفرق بين المسكر والمفسد والمرفق. فالمسكر : ما غيب العقل دون الحواس مع نشوة وفرح، والمفسد : ما غيب العقل دون الحواس لا مع نشوة وفرح كعمس البلاتي، والمرفق : ما غيب العقل والحواس كالسكران. (٣)

التعريف :

١ - التحذير - بالتحريك - استرخاء يغشى بعض الأعضاء أو أجسد كله، والتحذير، الكسل والفتور.

وتحذر العضو تحذيرا : جعله خفرا، وحقه بمحذور لإزالة إحساسه.

ويقال : خدره الشراب وخدره المرض.

والتحذير : مادة تسبب في الإنسان والحيوان فقدان الوعي بدرجات متفاوتة، كالسج والجنش والأيون. والجمع مخدرات، وهي محذرة. (٤)

ولا يخرج استعمال الفقههاء للتحذير عن المعنى القوي.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التحذير :

٢ - قرر عن العمل فتورا : انكسرت جدته ولأن بعد شدته، ومنه : قرر الجرا إذا انكسر. (٥)

(١) المعجم الوسيط. والتمريض للجرمان

(٢) المصباح الميراني : أسكره

(٣) الخطاب ٩٠/٦، والحدادي الكفرى الفقهية ٢٣١/٦

(٤) الشافعي في الميراث والفرس والوسيط ملحة : خدره

(٥) المصباح الميراني : قرر

الحكم التكليفي :

٥ - المخدرات أنواع متعددة تختلف باختلاف أحوالها المستخرجة منها

وبدول المخدرات كالحشيشة^(١) والأفيون^(٢) والقات^(٣) والكوكايين^(٤) والسج^(٥) والكفنة^(٦)

(١) الحشيشة : يطلق هذا اللفظ غالباً في الشرق على مادة عذراء مخضر من نبات القنب ، وتستعمل الأجزاء المختلفة من النبات لصنع مستحضرات تسمى باسمها مخففة ، مثل البسج والهيرواسي ورائحة والكيف

قال ابن نجية : إن الحشيشة أول ما ظهرت في أمر المائدة السابعة من الهجرة ، حين ظهرت دولة التتار ، انتهى المحتاج (١٨٧ / ١) ، والموسوعة طرية البصرة (ص ٧٢١)

(٢) الأفيون : يطلق على المادة اللينة المخففة التي يخرج من شجر نسر الهند أو غير ذلك من الأشجار ، وتحتوي الأفيون على نظرات كثيرة أهمها المورفين والكودونين والنيكوتين والقيامين وغيرها ، المعجم الوسيط (أفز) ، والموسوعة العربية البصرة (ص ١٨٨) ، وحاشية ابن حليمة (٢٩٥ / ٥ ط ١٥٤٥)

(٣) القات : نبات من الفصيلة السليزية ، يزرع لأوراقه التي توضع خضراء ، قليلة عذبة ، وكثيراً عذرة ، موطنه الحبشة ، ويؤخذ من أوراقه في البصر ويسمى شاي التبريد ، المعجم الوسيط ، والشهد ، والموسوعة العربية البصرة (ص ١٢٥٩) (٤) الكوكايين : أحد قلويدات أوراق هيكتوكا ، يستعمل في طلاء كعقد مرضي ، ويصنع نفس يستعمله لفرق غير مشروعة ، واستمرار استعماله يحدث حرلاً في أجهزة الجسمي يؤدي إلى اعتياد ، الموسوعة العربية البصرة (ص ١٥٠٩)

(٥) البسج : نبات سام من الفصيلة الباذنجانية ، يستعمل في الطب كمنقشر ، المعجم الوسيط (لجد مادة : بسج)

(٦) الكفنة : نبات له رائحة تشبه القات (الفتاوى الفقهية الفكرية ١٢٥٥ / ٤)

وجوزة الطيب^(١) والجرجس^(٢) وغيرها بالمضيق أو التدخين أو غيرها ينتج عنه تغيب العقل ، وقد يؤدي إلى الإدمان ، مما يسبب تدهوراً في عقلية المدمنين وصحتهم ، وتغير التحك المعتمدة في الحقائق والخلق .قال ابن تيمية : كل ما يغيب العقل فإنه حرام ، وإن لم يحصل به نشوة ولا طرب ، فإن تغيب العقل حرام بإجماع المسلمين ، أي إلا لغرض معتبر شرعاً .^(٣)

٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى حرمة تناول المخدرات التي تغشى العقل ، ولو كانت لا تحدث أليمة الطرية التي لا يتفك عنها المسكر المائع .

وكما أن ما أسكر تشير حرم قليله من المائعات ، كذلك يحرم مطلقاً ما يتخذ من الأشياء الحامدة المضرة بالعقل أو غيره من أعضائه الجسد .

وذلك إذا تناول قتلوا مضراً منها ، دون ما يؤخذ منها من أجل الدواوة ، لأن حرمتها ليست لعينها ، بل لضررها .

٧ - وعلى هذا يحرم تناول البسج والحشيشة

(١) جوزة الطيب : وهي بذرة الطرية وحولها في الأطباء ، وهو نمر شجرة في عظم شجرة الزمان (التذكرة لدارد الأطاكي ١٠٠ / ١ ط محمد علي صبيح) .

(٢) الجرجس : وهو مركب من الأفيون والبسج (تذكرة دارد الأطاكي ١٢٦ / ١)

(٣) مجموعة فتاوى ابن تيمية ١٩٨ / ٣٤ ، ٢٠٤ ، ٢١١

والأنبياء في غير حالة التداوي ، لأن ذلك كنه مقصد للعقل ، فيحدث لتناوله لئلا ، ويصن عن ذكر الله وعن الصلاة . لكن تحريم ذلك ليس لعينه بل لنتائجه .

٨ - ويحرم القدر المسكر المؤذي من جورة الطيب ، فإنها مخدرة ، لكن حرمتها دون حرمة الحية .^(١)

٩ - ونهب الفقيه أبو بكر بن إبراهيم المصري الحرازي الشافعي إلى تحريم الغات في مؤلفه في تحريم الغات . حيث يقول : إني رأيت من أكلها القصور في بدني وديني فتركت أكلها ، فقد ذكر العلماء : إن المخدرات من أشهر المحرمات ، فمن ضررها أن أكلها يرنح ويضطرب وتطيب نفسه ويذهب حزنه ، ثم يعتر به بعد ساعتين من أكله هموم متراكمة ومغموم متزاحمة وسوء أخلاق . وكذلك ذهب الفقيه حمزة النابلسي إلى تحريمه^(٢) واحتج بحديث أم سلمة رضي الله عنها أنه ﷺ : « من كل مسكر ومفتر » .^(٣)

(١) ابن عثيمين ٢٩٥/١ و ٢٩٢/٥ ، والعلوي ٢٥٢/١ ، وسني الحاج ١٧٧/١ و ١٨٧/١ ، والعلوي ١٩/١ و ٢٠٢/١ ، وقلي ابن حبيب ٢٢٢/١ - ٢٢٤ ، ومطلب أول النهي ٢١٧/١ ، وهيب الشريعة لابن نجدة ص ١٠٨

(٢) الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حبيب ٢٢٥/١ - ٢٢٦ نشر المكتبة الإسلامية ، وقد أخرج في فتاواه رسالة كاملة في الغات منها : وتحذير الثقات من أكل الغات ٢٢٣/١ - ٢٢٤ انتهى فيها إلى القول بالتحريم .

(٣) حديث : « من كل مسكر ومفتر » أخرجه -

أدلة تحريم المخدرات :

١٠ - الأصل في تحريمها ما رواه أحمد في مسنده وأبو داود في سننه بسند صحيح عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : « نهى رسول الله ﷺ عن كل مسكر ومفتر » .^(١)

قال العلماء : المفتر : كل ما يورث الفتور والخسار في الأطراف . قال ابن حجر : وهذا الحديث فيه دليل على تحريم الخشيش بخصوصه ، فإنها تسكر وتخدرو وتفتر .

وحكى القرافي وابن نجية الإجماع على تحريم الخشيش ، قال ابن نجية : « ومن استحلها فقد كفر » ، وإن لم تتكلم فيها الأئمة الأربعة رضي الله عنهم ، لأنها لم تكن في زمنهم ، وإنها ظهرت في آخر المائة السادسة وأول المائة السابعة حين ظهرت دولة التتار .^(٢)

طهارة المخدرات ونجاستها :

١١ - المخدرات أجمداً كلها عند جمهور الفقهاء طاهرة غير نجسة وإن حرم تعاطيها ، ولا نصير نجسة بمجرد إذائها في الماء ولو قصد شربها ، لأن الحكم الفقهي أن نجاسة المسكرات مخصوصة بالمائعات منها ، وهي الخمر التي

- أبو داود (٩٠/٤) - طهارة حبيد وعصاف (إسناده صحيح)

(عون العبود ٣٧٨/٤ - نشر دار الكتب العلمية)

(٢) سبق تحريمه (١٦/٩) .

(٢) الفروني ٢١٩/٩

بيع المخدرات وضمان إتلافها :

١٣ - لما كانت المخدرات ظاهرة - كما سبق تفصيل ذلك - وأنها قد تنفع في لتداوي بها جوار بيعها للتداوي عند جهوز الفقهاء، وصن منلقها، وامتنى بعض الفقهاء الحشيشة، فقالوا محومة بيعها كابن نجيم الحنفي، وذلك لفهام المعصية بذاتها، وذكر ابن السحنة أنه يعتب بائعها - وصحح ابن تيمية نجاستها وأنها كالخمر، وبيع الخمر لا يصح فكذا الحشيشة عند الحنابلة، وذهب بعض المالكية إلى مذهب إليه ابن تيمية .

أما إذا كان بيعها لا لغرض شرعي كالتداوي، فقد ذهب المالكية والشافعية إلى تحريم بيع المخدرات لمن يعلم أو يظن تناوله لها على الوجه المحرم، ولا يضمن منلقها، خلافا للشيخ أبي حامد (أبي الاسفرائيني) ويفهم من كلام ابن عابدين في حاشيته أن البيع مكروه ويضمن منلقها. ^(١)

نصرفات تناول المخدرات :

١٤ - إن تناول القدر المزيل للعقل من

سميت رجسا في القرآن الكريم، وما يلحق بها من مائر نسكورات المائعة .

بل قد حكى ابن دقيق العيد الإجماع على طهارة المخدرات .

على أن بعض الحنابلة رجح الحكم بنجاسة هذه المخدرات الجمدة. ^(٢)
وتفصيل ذلك في موضوع النجاسات .

علاج مدمني المخدرات :

١٥ - مثل ابن حجر المكي الشافعي عمن ابتل بأكل الأفيون والحشيش ونحوهما، وصار إن لم يأكل منه هلك . فأجاب : إن علم أنه يهلك قطعاً ^(٣) حل له، بل وجب، لا يضطراره إلى إفساء روحه، كالبئنة للمضطر، ويجب عليه التدرج في تقليل الكمية التي يتناولها شيئا فشيئا، حتى يزول تولع القعدة نه من غير أن يشعر، قال النووي من الحنفية : وفراعدا لا تخالفه في ذلك. ^(٤)

(١) ابن عابدين ٢٩٥/١ و ٣٢٣/٥، والدمشقي ٣٥٢/٤، وصبي النجاش ١٧٧/٤ و ١٨٧/٤، وقليبي ٦٩/١ و ٢٠٣/٤، ونسوى ابن حجر ٢٢٣/٤، ومهاب أولي الله ٢١٧/٦، واللسنة الشريعة لأبن تيمية من ١٠٨

(٢) يقوم مقدم القطع عليه الظن المستندة إلى الخبرة عليه
(٣) حاشية ابن عابدين ٢٢٨/٥ - ولا يخفى أن هذا فيما لو ثبت بفرق الأطباء انقضاء أنه يهلك بالترك الكلي الناجم -

(١) ابن عابدين ٢٩٢/٥، ومواب الجليل ٩٠/١، والمحي ١٥٢/٤ مطابع مجل التمرب، والإختاج ١٥١/٣ وما بعدها طبع الرياض، وتتلوى المكري الفقيه ٢٢٤/١

المخدرات، إما أن يكون للتدوي أولاً، فإن كان للتدوي فإن تصرفاته لا تصح عند جماهير الفقهاء.

أما إذا كان زوال العقل يتناول المخدرات لا للتدوي، فإن الفقهاء يختلفون فيما يصح من تصرفاته وما لا يصح.

فذهب الحنفية إلى أن تصرفاته صحيحة إذا استعمل الأفيون لثبوت لكونه معصية، واستثنى الحنفية الرقة والإقرار بالحدود والإشهاد على شهادة نفسه فإنها لا تصح، وعمل ذلك إذا كان لا يعرف الأرض من السماء، أما إذا كان يعرف ذلك فهو كالصاحي، فكفره صحيح، وكذلك طلاقه وعقاقه وخلعه.

قال ابن عابدين في الخبيشة والمسكر بها: فإنما ظهر من أمرها - أي الخبيشة - من الفساد كثير وفشا، هاد مشايخ المذهبين - المحنكية والشافعية - إلى تحريمها وأفتوا بوقوع الطلاق بها.

وزاد بعض الحنفية على متقدم أن زوال العقل إذا كان بالبنج والأفيون، وكان للتدوي - أي على سبيل الجواز - أن الطلاق يقع وجرا وعليه الفتوى.^(١)

وتذهب المالكية إلى صحة طلاقه وعقده وتزومه الحدود والجنابات على نفس وماله، بخلاف عقوده من بيع وشراء وإجارة ونكاح وإقرارات فلا تصح ولا تلزم على المشهور.^(٢) وذهب الشافعية إلى صحة جميع تصرفاته، فعصيانه بسبب زوال عقله، فجعل كمن لم يزال.^(٣)

والصحيح من مذهب الحنابلة أن تناول البنج وبحوه لتغير حاجة - إذا زال العقل به كالمجنون - لا يقع طلاق من تناوله، لأنه لا لغة فيه، وفارق الإمام أحمد بينه وبين السكران فالحقه بالمجنون، وقدمه في «النظم» و«الفرع» وهو الظاهر من كلام الخرفي فإنه قال: وطلاق الزائل العقل بلا سكر لا يقع. قال الزركشي - من الحنابلة - ومما يلحق بالبنج الخبيشة الخبيشة، وأبو العباس ابن تيمية يرى أن حكمها حكم الشراب المسكر حتى في إيجاب الحد، وهو الصحيح إن أسكرت، أو أسكر كثيرها وإلا حرمت، وعذر فقط فيها.^(٤)

حقوقة متناول المخدرات :

١٥ - اتفق الفقهاء على أن متناول المخدرات

(١) المدسوقي مع النسخ الكبير ٢/ ٢٢٥. وبلغت السجلات

٥٤٣/٢ ط دار المعارف، والعمري عش الخرش ٢/ ٢٢

(٢) شرح اليمعة ١/ ٢٤٦، ٢٤٧. وإمعة الطالين ١/ ٥

(٣) الإنصاف ١/ ١٣٨، وكشاف القناع ٢/ ٢٢٢

(١) ابن عابدين ١/ ٢٢٤. وفتح القدير ١/ ٤٠. وحنيفة

أي السمود على مثلاً سكنين ١/ ٦١٠. والبحر الرائق

١/ ٦٦٦ - ٦٦٧. والفتاوى الحنفية ١/ ٢٥٣

تخذيل

التعريف :

١ - التخذيل لغة: حمل الرجل على خذلان صاحبه، ونشطه عن نصرته، يقال: خذلك تخذيلًا: حملته على القتل وترك القتال. (١)
واصفلاحا: صد الناس عن الغزو وترهبهم في الخروج إليه. (٢)

الحكم الإجمالي، ومواطن البحث :

٢ - يحرم تخذيل المجاهدين عن الجهاد بأي وسيلة حصل من قول أو فعل. قال الله تعالى في ذم المخذلين: ﴿فَإِذَا بَعُلَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْكُمْ وَانْقَضَىٰ الْوَعْدُ لِلْجَاهِدِ أَتَيْتُمُوهُمُ أَيَّامَ الْوَعْدِ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِوا عَنْ الْحُكْمِ يُخَبِّرُوا بِمَا كُنْتُمْ جَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (٣).
وقال أيضا في شأن المنافقين: ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ وَكَرِهُوا أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

للتدأوي ولولا ل عقله لا عقوبة عليه، من حد أو تمزيق. أما إذا تناول افتقد التزبل للعقل بدون عذر فإنه لا حد عليه نص عند جماهير العلماء - إلا ما ذهب إليه ابن تيمية في إيجاب الحد على من سكر من الخبثشة، مفرقا بينها وبين سائر المخدرات. بأن الخبثشة تشهي وتطلب بخلاف البنج، فالحكم عنده منوط باشتهاء النفس

وافق الفقهاء أيضا على تعزير متناول المخدرات بدون عذر، لكن ذهب الشافعية إلى أن الأفيون وغيره إذا أذنب واشتد فسد بالريد، فإنه يلحق بالمخمر في المجاسة والحد، كالخمر إذا أذنب وصار كذالك، مل الأولى.

وفيد الشافعية عقوبة متناول المخدرات بما إذا لم يصل إلى حانه تلجته إلى ذلك كما سبق، فإن وصل إلى تلك الحالة لا يعزر، بل يجب عليه الإقلاع عنه إما باستحصال ضده أو تغلبه تدريجيا. (٤)



(١) ابن عابدين ١/٢٦٥، والموسم ٢/٢٢٨، ودر المنظر شرح القضي جامع معجم الأجر ١/٦١-٦٠، والشمس ١/٣١٣، والمجلد ١/٩٠، وحاشية الشرح على نهاية المعجم ١/١٠٠، وجمع المجلد ١/١٥٦، ومطالع توني المي ١/٢٢٤-٢٢٥. ومجموعة فتاوى ابن تيمية ١/١٩٨، ٢/٢١٤

(٢) لسان العرب، والمصباح الميراني: وخذل،

(٣) كتاب الفتن ٦٣/٣، في مكتبة انصار الحديث، وروضة

الطالبين ١/٢٢٠

(٤) سورة الأحراب: ٢٨

وقالوا: لا تتبرأوا في الحرب، قل نأز جهنم أشد حراً لو كانتوا يفتقرون^(١)

استصحاب التحذيل والمرجف :

٣- لا يستصحب الأمير معه غزلاً، وهو الذي يشط الناس عن الغزو ويزهدهم في الخروج إلى القتال والجهاد، مثل أن يقول: الحر أو العبد شديد، والمشقة شديدة، ولا تؤمن هزيمة هذا الجيش وأشباه هذا، ولا مرجحاً وهو الذي يقول: قد هلكت سرية المسلمين، وما لهم مدد ولا طاقة هم بالكفار، والكفار هم قوة ومدد وصبر، ولا يثبت لهم أحد ونحو هذا، ولا من يعين على المسلمين بالنحس للكفار وإضلالهم على عورات المسلمين ومكائبتهم ماخبتهم ودلائتهم على عوراتهم أو إيساء حراميسهم، ولا من يوقع العداوة بين المسلمين ويسمى بالفساد، لقول الله تعالى : ﴿وَلْيَسِّرُوا الْقُرْآنَ لِلْعَرَبِ لِأَعْلُوهُ غُدَّةً، وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ ابْعَاثَهُمْ فَيُضْلَهُمْ وَبِئْسَ أَقْبَعُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ لَوْ خَرَجُوا مِنْكُمْ مَا زَادَكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَكَذُفْتُمْرَا بِلَالِكُمْ يَتُخَوِّنُكُمْ الْقُنَّةُ^(٢)﴾ ولأن هؤلاء مضرة على المسلمين فيلزمه صنهم، وإن خرج معه أحد هؤلاء لم يسهم له ولم يرضخ وإن أظهر عون المسلمين، لأنه محتمل أن يكون

أظهره نفاقاً وقد ظهر دليله، فيكون مجرد ضرر فلا يستحق ما غنموا شيئاً. وإن كان الأمير أحد هؤلاء لم يستحب الخروج معه، لأنه إذا منع خروج الحذل ومن في حكمه تبعاً فمتبعوا أولى، ولأنه لا تؤمن الصرة على من صحبه^(٣).

تخريب

انظر : جهاد



(١) الفعي مع الشرح الكبير ٣٧٦/١٠ ط الشار، وكشاف

الفتاوى ٦٦/٣ ط مكتبة النص الحديث، رجاية المحتاج

٥٧/٨ ط المكتبة الإسلامية، وروضة الطالبين ٢٤٠/١٠

ط الكتب الإسلامية، وتكملة المختصر ١٤٨/٣

(٢) سورة التوبة/٨١

(٣) سورة التوبة/٢٦، ٢٧

لوصف والحكم، بحيث يدرك العقل السليم مع أنه لامة من الفوائد. ويسمى استخراج المناط: تخريج المناط.^(١)

وبذلك يكون تخريج المناط عم من المناط، إذ قد يكون باستخراج المناط أو غيرها.

تخريج المناط

التعريف :

١ - التخريج والاستخراج بمعنى واحد للاستنباط.

والمناط : موضع التعليق.

ومناط الحكم عند الأصوليين : عنه^(٢)

وتخريج المناط هو : النظر والاجتهاد في إثبات علة الحكم، إذ إن النص أو الإجماع على الحكم دون عنه، وذلك أن يستخرج المجتهد العلة برأيه كالاجتهاد في إثبات كون لشعة المطربة علة بتحريم شرب الخمر، وكون القتل المعمد المعدون علة لوجوب الفصاح في المحدد، وكون الطعام علة ربا الفضل في الحر ونحوه حتى يفاس عليه كل ما سواه في علة^(٣).
الألفاظ ذات العلة :

المناطية .

٢ - وهي : عين العلة بإيد ، وجود العلاقة بين

(١) مختار الصحاح . والمصباح المنير . والمعجم الوسيط
دخرج . ومناط .

(٢) الأحكام للأندلس ١٣/٦٣ ، والنصفي للقرافي ١٢/٢٣٣ ،
وروضة النظر ص ١١٧

الحكم الإجمالي :

٣ - عند بعض الأصوليين تخريج المناط مسلكا من مسالك العلة، إذ هو اجتهاد في استخراجها، لكنه يمتد في الرتبة دون تحقيق المناط وتفيجه . ولذلك اختلف الأصوليون في الأخذ به ، فأنكره أهل الظاهر والشيعة وطائفة من المعتزلة البغداديين ، وقال القرافي عنه : العلة مستطعة عنه ، ألا يجوز التحكم بها ، بل قد تحلم بالإيهام وإشادة النص فتلحق بالنصوص ، وهذا تعلم بالسر . إلخ ثم قال : وكل ذلك غريب من القسمين الأولين (تحقيق المناط وتفيجه) والقسم الأول (تحقيق المناط) متفق عليه ، والثاني (تفيج المناط) مستم من الأكثرين .^(٤)

وتفصيل ذلك ، ينظر في الملحق الأصولي .

(١) جمع المراجع ٢٧٢/٢ . وإرشاد الفحول لمشوكتكم
ص ٣٦٤

(٢) الأحكام للأندلس ١٣/٦٣ . والمصنف للقرافي ١٢/٢٣٣ .
١٩٤٤ ، ومبش جمع الخويع ١٢/٢٩٢

وهم أهل النار قال ابن منظور: ليس الراحة المنسوبة لأهل النار هي راحتهم في النار، إذ لا راحة لهم فيها، وإنما هي راحتهم في صلاتهم في الدنيا. يعني أنه إذا وضع يده على خصره كأنه استراح بذلك، وسماهم أهل النار لصبرهم إليها، لا لأن ذلك راحتهم في النار.^(١)

تخصر

التعريف :

١ - للتخصر في اللغة معان، منها: أنه وضع اليد على الخصر. ومثله الاختصار.

والخصر من الإنسان: وسطه وهو المستدق فوق لوركين، والجمع خصور، مثل علس وفوس. والتخصران واختصران: معروفان.

والاختصار والتخصر: أن يضع الرجل يده على خصره في الصلاة أو غيرها من الاتكاف على المختصرة، وهي: ما يتوكل عليه من عصا ونحوها. وفي رواية عن النبي ﷺ أنه نهى أن يصلي الرجل مختصر ومتحصراً.^(٢)

فصل هو من المختصرة. وفصل: معناه أن يصلي الرجل وهو واضع يده على خاصرته، وجاء في الحديث: «الاختصار في الصلاة: أحد أهل النار»^(٣) أي أنه فعل اليهود في صلاتهم.

(١) حديث: «من أن يصلي الرجل مختصراً أخرجه البخاري (مفتح ٤٨/٣ - ط سلسلة: موسم ٢٨٧/١ - ط المحلى).

(٢) حديث: «الاختصار في الصلاة... أخرجه البيهقي في سننه ٣٨٦/٢ - ط دائرة المعارف (الفتاوى) وصفه للذهبي في الميزان ٣٩٢/٢ ط المحلى).

وهو: أي التخصر في الاصطلاح لا يخرج عن ذلك.^(٤)

الحكم الإجمالي :

٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن التخصر في الصلاة مكروه، أي تنزيهاً

وذهب الحنفية إلى أنه مكروه تحريماً، لمناقضته هيئة الصلاة المأمورة، والتشبه بالجسارة، وقد سئل النبي ﷺ عن ذلك. روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى أن يصلي الرجل مختصراً^(٥) وأنه رضي الله عنه أن

(١) لسان العرب، والصحاح، وغيرهما، والصحاح مادة اختصر.

(٢) الاختصار شرح المختار ١/ ٦٠ ط مصطفى الحلبي ١٩٣٦، والمذهب للشيرازي ١/ ٩٦، الفروع الكبير ١/ ٢٥٤، وجواهر الإقبال ١/ ٥٤، وكشاف نقاش عن متن إقناع ١/ ٣٧٢ والعصر الحديث، ونيل كتاب بشرح دليل الطالب ١/ ٢٧، الفلاح، وفتح الباري شرح صحيح البخاري ٢/ ٨٩.

(٣) حديث: «من أن يصلي الرجل مختصراً... أخرجه البيهقي في سننه ٣٨٦/٢ ط دائرة المعارف (الفتاوى) وصفه للذهبي في الميزان ٣٩٢/٢ ط المحلى).

بالليل، فإذا تعبوا وضعوا أيديهم على
خواصرهم. وتابعه صاحب القاموس ففسر
الحديث بغير ذلك. (١)

وروي أبو داود والنسائي من طريق سعيد بن
زياد قال: صليت إلى جنب ابن عمر فوضعت
يدي على خاصرتي، فلما صلى قال: وهذا
الصلب في الصلاة، وكان رسول الله ﷺ ينهي
عنه. (٢)

وأما المختصر خارج الصلاة فقد جاء في تنوير
الأبصار وشرحه: أنه مكروه تنزيهاً. (٣)
لأنه فعل للتكبيرين (و: الصلاة):
مكروهات الصلاة).

وأما الاختصار بمعنى الانكاء في الصلاة
على المختصرة أو غيرها فقد سبق تفصيل حكمه
في مصطلح (استناد). (٤)

الانكاء على المختصرة ونحوها
في خطبة الجمعة:

٣ - نؤكد الخطيب على المختصرة في حال خطبة

رسول الله ﷺ «نهى عن المختصر في الصلاة»
والمراد وضع اليد على الخاصرة.

وفي رواية: «نهى أن يصلي الرجل مختصراً»
- بتشديد الصاد - وهو أن يضع يده على
خاصرته - وهو يصلي - عالم تكن به حاجة تدعو
إلى وضعها. فإن كان به عذر كمن وضع يده
على خاصرته لوجع في جنبه أو تعب في قيام
الليل، فاختصر، جاز له ذلك في حدود
ما تقتضي به الحاجة، ويقدر ذلك بقدرها. (٥)
وقه ورد حديث: «المختصرة يوم القيامة على
وجوههم النور». (٦) وقال ثعلب: أي المصلون

(١) حديث: «نهى عن المختصر في الصلاة» لم يرد في البخاري
(المفتح ٨٨٢/٢ ط السلفية)

(٢) الاختصار شرح المختار ١/١٠٠ ط مصطفى الحلبي ١٩٣٦.
وابن عابدين ٤٢٢/١ - وحاشية الطحطاوي على مواقي
الغسل ١٩٠ - ١٩١ ط دار الإبان، والمهذب في فقه الإمام
الشافعي ١/٩٦، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج
١/٥٩، والشرح الكبير ١/٦٥٤ - وحواشر الإكمال
١/٥٤، وكشاف الغموض عن من الإحتاج ١/٣٧٢ ط النصر
المستقلة، وقيل الفأرب بشرح قبل الطالب ١/٤٧ م
الغسل، وفنن السيل في شرح المغليل ١/٩٥ المكتب
الإسلامي، وقيل الفأرب في شرح صحيح البخاري ١/٨٨ -
٨٩، ونزعة الفقهاء شرح رياض الصالحين للنووي
١/١٩٢/١

(٣) حديث: «المختصرة يوم القيامة على وجوههم النور»
ورد هكذا في كتاب النهاية لابن الأثير ٢/٣٦ - ط دار
إحياء الكتب العربية عن المطبع الحلبي، ونجاشي العروس
١/١٧٥ ط الكويت، ولم نجد له تحريماً في كتب
الحديث.

(٤) شرح القاموس والنهاية لابن الأثير مادة: «مختصر»
(٥) حديث: «هذا الصلب في الصلاة...» أخرجه أبو داود
(٦) ٥٥٦/١ ط عزت عبيد مصطفى، وصححت المرادي في
تجريد الإجماع ١/١٥٩ - ط المكتبة التجارية.
(٧) فتح الباري في شرح صحيح البخاري ١/٨٩، وابن عابدين
٤٢٢/١ - يقتصر ابن كثير ٢/٣٧٢ دار القرآن الكريم
بيروت
(٨) الموسوعة الفقهية ١/١٠٤

مذهبوا إليه من اتكاه الخطيب على المختصرة في حال الخطبة من يوم الجمعة بين رواه أبو داود عن الحكم بن حزن: قال: دخلت على النبي ﷺ مشهدنا من الجمعة، فقام متوكئا على سيف أو قوس أو عصا مختصرة. (١)

قال مالك: وذلك مما يحب للأئمة أصحاب المنابر أن يخطبوا يوم الجمعة ومعهم العصا، يتوكئون عليها في قيامهم، وهو الذي رأينا وسمعنا. (٢)



الجمعة مندوب عند المالكية، وهو أيضا من سنن الخطبة عند الشافعية والحنابلة، ويجعلها يمينته عند المالكية، ويستحب عند الشافعية أن يجعلها في يده اليسرى كعادة من يريد الضرب بالسيف والرمي بالقوس، ويشغل يده اليمنى بحرف المنبر. وجاء في كشف القناع من كتب الحنابلة: أن يجعلها بإحدى يديه، إلا أن صاحب الفروع ذكر أنه يتوجه باليسرى ويعتمد بالأخرى على حرف المنبر، فإن لم يجد شيئا يعتمد عليه، فقد ذكر الشافعية أنه يجعل اليمنى على اليسرى أو برسلها ولا يبحث بها. (٣)

ومذهب الحنفية - كما جاء في الفتاوى الهندية - إلى كراهة اتكاه الخطيب على قوس أو عصا في أثناء الخطبة من يوم الجمعة، وإنها يتقلد الخطيب السيف في كل ليلة فتحت به. (٤)

ومثل العصا عند المالكية والشافعية والحنابلة: القوس والسيف، والعصا أولى من القوس والسيف عند المالكية، والمراد بالقوس كما جاء في المدسوقي قوس التشاب، وهي القوس المرببة لظهورها واستقامتها، لا المعجمية لمقصورها وعدم استقامتها.

واستدل المالكية والشافعية والحنابلة على

(١) حديث الحكم بن حزن أخرجه أبو داود (٦/٦٥٩ - ط عزت حيد دعاه) وحسنه ابن حجر في التلخيص (٢/١٥٠ - شركة طباعة الفبا)

(٢) جواهر الإكليل ٩٧/١ ط دار المعرفة، وحاشية المدسوقي ٣٨٢/١ - ٣٨٣ ط الفكر، والبرهان ٦٠/٩ ط الفكر، والمقدمة الكبرى ٦٤١/١ ط دار صادر، وروضة المطالع ٢٢/٢ ط المكتب الإسلامي، وحاشية طبريزي ٢٨٢/١ - ٢٨٣ ط حلي، وكشاف النافع ٣٦/٢ ط النصر، والإتحاف ٣٩٧/٢ ط التراث، ونظر ما جاء في المعجم ٣٠٩/٢ ط الرياض.

(٣) حاشية طبريزي ٢٨٩/١ - ٢٨٣ ط حلي، وكشف القناع ٣٦/٢ ط النصر، والبرهان ٦٠/٩ ط الفكر.

(٤) الفتاوى الهندية ١٤٨/١ ط المكتبة الإسلامية

الحكم المتقدم بحكم متأخر بدليل يدل على ذلك.

والفرق بين النسخ وبين التخصيص: أن التخصيص ليس فيه رفع للحكم، وأما النسخ فهو رفع الحكم بعد ثبوته. والتخصيص قصر بدليل مقارن عند الخفية، والنسخ فيه تراخ.^(١)

تخصيص

التعريف:

١ - تخصيص الإنسان بالشيء: تفضيله به على غيره.

وفي اصطلاح جمهور الأصوليين يطلق على: قصر العام على بعض ما يتأوله بدليل يدل على ذلك، سواء أكان هذا الدليل مستقلاً أم غير مستقل، مقارناً أم غير مقارن.^(٢)

وعند الخفية: قصر العام على بعض أفراده بدليل مستقل مقارن، فخرج الاستثناء والنصفة ونحوهما، لأن القصر حصل حينئذ بدليل غير مستقل. وخرج النسخ لأنه قصر بدليل غير مقارن.^(٣)

الألفاظ ذات الصلة:

أ - النسخ:

٢ - نسخ هو: الزوال والإزالة.

وفي اصطلاح الأصوليين: رفع الشارع

(١) كشف اصطلاحات الأصول: ١/٢٨٨، وجميع النواحي.

٣، ٢/٦٦.

(٢) مبطل التوثيق: ١/٣٠٠، ٣٠١، وكشف الأستار للزبدوي.

(٣) ٣٠٦/١، والوضع شرح التفتيح لحد: الشريعة ٢/٢٠١.

ب - التقييد:

٣ - التقييد: تقليل شيوخ المذهب لطلاق باقتراحه بلفظ آخر يدل على تقييده بشرط أو صفة أو حال أو نحو ذلك.

ومثاله لفظ «رجل» إذا اقترن بلفظ «مؤمن» مثلاً، وقيل: رجل مؤمن، فإن لفظ «رجل» مطلق وهو شائع ومتشعب في كل ما يصدق عليه معناه، وهو أي ذكر بالغ من نوع الإنسان، مؤمناً كان أو غير مؤمن، ولما اقترن به لفظ «مؤمن» قلل من شيوخه ونشأه، وجعله مقصوراً على من كان مؤمناً دون غيره.

فالتقييد إنه يكون للألفاظ المطلقة، ليقلل من شيوخها وانتشارها فيما يصدق عليه معناها، ويجعلها مقصورة على ما يوجد فيه التقييد دون ما عداه.

أما التخصيص: فإنه يكون في الألفاظ

(١) المسحبي للقرنالي: ١/١٧٧، وكشف الأستار للزبدوي.

٣٠٢/١.

٤ - ٥ - تخصيص

أم يصير مجازاً؟ والأشبه أنه حقيقة في البعض الباقي، وهذا رأي الحنابلة وكثير من الحنفية والشافعية، وقيد بعضهم بأن كان الباقي غير منحصراً، وبعضهم بقيد أخرى.

قال البيهقي: من شرط في العام الاجتماع دون الاستغراق قال: إنه يبقى حقيقة في المصوم بعد التخصيص، ومن قال: شرطه لاستيعاب والاستغراق قال: يصير مجازاً بعد التخصيص وإن خص منه فرد واحد.^(١)

وهل يبقى العام حجة بعد التخصيص أم لا؟ قال أكثر الأصوليين، وهو الصحيح في مذهب الحنفية: إن العام يبقى حجة بعد التخصيص، معلوماً كان المخصوص أو مجهولاً. وبعضهم قيد حجيته بما إذا كان المخصوص معلوماً لا مجهولاً. وقال الكرعي: لا يبقى حجة أصلاً، وهو قول أبي ثور من الشافعية.^(٢) وتفصيل ذلك في الملحق لأصولي.



العام، ليقفل من شمولها ويقصرها على بعض ما يصدق عليه معناها دون بعضها الآخر.

جـ - الاستثناء :

١ - الاستثناء : إخراج من متعدد بـلا أو إحدى آخراتها^(٣) أو هو مانع من دخول بعض ما يتناولها صدر الكلام في حكمه بـلا أو إحدى آخراتها.^(٤)

والاستثناء نوع من المخصصات للعام عند جمهور الأصوليين، وليس مخصصاً للعام عند الحنفية، وإما هو قاصر للعام على بعض أفرادها.^(٥)

الحكم الإجمالي :

٥ - التخصيص جائز عقلاً وواقع استثناء، ويجوز التخصيص إلى واحد، إذا لم يكن لفظ العام جمعاً، وإلى أقل الجمع إذا كان جمعاً. ويجوز التخصيص بالعقل عند الحنفية كما يجوز باللفظ.^(٦)

واختلف الأصوليون في أن العام بعد التخصيص يبقى عاماً في الباقي بطريق الحقيقة

(١) روضة الناظر ص ١٢٢، وجمع الجوامع ٩/٢، ١٠، والتصفير للبرقي ١٦٣/٢.

(٢) غرر المصنف ٢٠/٩، وسلم الثبوت ٢١٦/١.

(٣) مسلم الثبوت ٣١٠/٦، ٣٠٩، وجمع الجوامع ٩/٢.

(٤) مسلم الثبوت ٣١٠/٦، ٣٠٧، وجمع الجوامع ٢/٩.

(١) كشف الأسرار للبيهقي ٢/١، ٣٠٧، وجمع الجوامع ٩/٢.

(٢) كشف الأسرار للبيهقي ٢/١، ٣٠٩، ٣٠٧، وجمع الجوامع ٢/٩، ٣٠٨.

وسلم الثبوت ٢١٦/١.

لفي الجمعة إما أن يكون التخطي هو الإمام أو غيره .

فإن كان التخطي هو الإمام ، ولم يكن له طريق إلا أن يتخطى رقاب الناس ليصل إلى مكانه ، جاز له ذلك بغير كراهة ، لأنه موضع حاجة .

وإن كان غير الإمام : فعند الحنفية : إما أن يكون دخوله المسجد قبل أن يشرع الإمام في الخطبة أو بعد الشروع فيها .

وإن كان قبله : فإنه لا بأس بالتخطي إن كان لا يجد إلا فرجة أمامه ، فيتخطى إليها للضرورة ، ما لم يؤذ بذلك أحداً ، لأنه يتدب للمسلم أن يتقدم ويدن من الحراب إذا لم يكن أثناء الخطبة ، فيُسع المكان لمن يجيء بعده ، وينال فصل القرب من الإمام .

فإذا لم يفعل الأول ذلك فقد ضيع المكان من غير عذر ، فكان للذي جاء بعده أن يأخذ ذلك المكان

وإن كان دخوله المسجد والإمام بخطب : فإن عليه أن يستمر في أول مكان يجده ، لأن مشيه في المسجد وتقدمه في حالة الخطبة مهي عنه ، لقول النبي ﷺ : « فلم يفرق بين اثنين » وقوله : « ولم ينخط رقة مسلم » ، ولم يؤذ أحداً^(١) وقوله للذي

(١) حديث : « لم ينخط رقة مسلم ولم يؤذ أحداً » أخرجه أبو داود (٦/٦٦٦) - ط حديث عبيد دهمس (وابن عزيمة (٣/١٥٧ - ١٥٨ ط المكتب الإسلامي) وإسناده حسن

تخطي الرقاب

التعريف :

١ - يقال في اللغة : تخطى الناس واعتطاهم أي : جاوزهم . ويقال : تخطيت رقاب الناس إذا تجاوزتهم . قال ابن المنير : التفرقة بين اثنين المنهي عنها بقوله ﷺ : « فلم يفرق بين اثنين »^(١) تناول القعود بينهما وإخراج أحدهما والقعود مكانه . وقد يطلق على مجرد التخطي .

وفي التخطي زيادة رفع رجله على رؤوسهما أو أكتافهما ، وربما تعلق بشأبهما شيء مما في رجله .^(٢)

ولا يخرج في معناه الاصطلاحي عن هذا .

حكمه الإجمالي :

٢ - لتخطي الرقاب أحكام تختلف باختلاف حالاته .

(١) حديث : « فلم يفرق بين اثنين » أخرجه البخاري (الفتح ٣/٢٩٢/٢ ط السلفية)

(٢) لسان العرب ، والمعجم النير ، وخزانة الصالح والمهذب في لغة الإمام الشافعي ١/١٦٦ ، وفتح الباري ٢/٣٩٢ ، والمغني لابن قدامة ٢/٣٩٦ ط الرياض الحديثة

تخطي رقاب ٣ - ٤

٣ - وإذا جلس في مكان، ثم بدت له حاجة أو احتاج الموضوع فله الخروج ولو بالتخطي. قال عتبة: سميت وراء النبي ﷺ بالمدينة العنصر فسلم، ثم قام مسرعاً فتخطى رقاب الناس إلى بعض تخجر نساءه، فقال: «ذكرت شيئاً من غير عندنا، فكفرت أن يجيني، فأمرت بقسمته»^(١) فإذا قام من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به، لقول النبي ﷺ: «من قام من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به»^(٢) وحكمه في التخطي إلى موضعه حكم من رأى بين يديه فرجة على نحو عامر.^(٣)

٤ - ويجوز التخطي بعد الخطبة وقبل الصلاة، ولو تغير فرجة، كمشي بين المصروف ولو حال الخطبة، قال به المالكية.^(٤)

والتخطي للسؤال كمره الخطبة، فلا يمر السائل بين يدي المصلي، ولا يتخطى رقاب الناس، ولا يسأل الناس إخطافاً إلا إذا كان لأمر لا بد منه.^(٥)

ويجوز تخطي رقاب الذين يجلسون على

حاج، يتخطى رقاب الناس: «اجلس: فقد أدبت وأثبت»^(٦)

وعند المالكية يجوز لداحل المسجد أن يتخطى المصروف لفرجة قبل حبوس الخطيب على المنبر، ولا يجوز التخطي بعده ولو لفرجة.^(٧)

وقد نص الحنفية والشافعية على أنه إن لم يكن لداحل موضع وبين يديه فرجة لا يصل إليها إلا بتخطي رجل أو رجلين لم يكره له ذلك، لأنه يسير. وإن كان بين يديه خلق كثير، فإن رجا إذا فاعوا إلى الصلاة أن يتقدموا جلس حتى يقوموا، وإن لم يرج أن يتقدموا جاز أن يتخطى ليصل إلى الفرجة، لأنه موضع حاجة، وهذه إحدى الروايتين عن أحمد، وفي رواية أخرى أن لداحل إذا رأى فرجة لا يصل إليها إلا بالتخطي جاز له ذلك.^(٨)

(١) حديث. «اجلس فقد أدبت وأثبت» أخرجه أحمد (١٨٨/٤) - طائفة، وأبو داود (١/٦٦٨) - ط حوت جريد دعاء، وقراء ابن حجر في الفتح (١/٣٩٢) - ط الشافعية

(٢) ابن عسك (١/٥٥٣)، والفتاوى الحنفية (١/١٦٧، ١٦٨)، ومباح الطالين (١/٣٨٧)، والمصلي لابن قلعة (١/٣٩٩).

(٣) ٣٥٠ وجواهر الإكليل (١/٩٧)، وشرح الكبير (١/٣٨٥)، (٤) الفتاوى الحنفية (١/١٤٨)، وجواهر الإكليل (١/٩٧)، والشرح الكبير (١/٣٨٥)، والمذهب في فقه الإمام الشافعي (١/١٩١)، ومباح الطالين (١/٣٨٧)، والمصلي لابن قلعة (١/٣٥٠ - ٣٤٩).

(١) حديث. «ذكرت شيئاً من غير عندنا...» أخرجه البخاري (الفتح ٣٣٧/٢) - ط السلفية

(٢) حديث. «من قام من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به» أخرجه مسلم (١/١٧١٥) - ط الحلبي.

(٣) المصلي لأمر ندانة (١/٣٥٠) م الرياض الخفيفة

(٤) الشرح الكبير (١/٣٨٥)

(٥) الفتاوى الحنفية (١/١٤٨)، وابن عسك (١/٥٥٤)

تخطي الرقاب ٥ - ٧. تخفيف

فَإِنْ نَعَاىَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(١) فَإِنْ قَامَ رَجُلٌ وَأَجَسَ مَكَانَهُ بِاخْتِيَارِهِ جَارَهُ أَنْ يَجْلِسَ. وَأَمَّا صَاحِبُ الْمَوْضِعِ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَتَنَحَّلُ إِلَيْهِ مَثَلُ الْأَوَّلِ فِي سَمَاعِ كَلَامِ الْإِمَامِ لَمْ يَكُوهُ لَهُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الْمَوْضِعُ الَّذِي انْتَقَلَ إِلَيْهِ دُونَ الَّذِي كَانَ فِيهِ فِي الْغُرْبِ مِنَ الْإِمَامِ كُوهَ لَهُ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ آثَرُ غَيْرِهِ فِي الْقُرْبَةِ، وَفِيهِ تَقْوِيَةُ حَقِّهِ.

٧ - وَإِذَا أَمَرَ إِمَامَانِ - إِنْ نَأَى بَيْنَهُمَا أَنْ يَكُونَ إِلَى الْجَمَاعِ فَبَاحْتِجَ لَهُ مَكَانًا يَقَعُ فِيهِ لَا يَكُوهُ، فَإِذَا جَاءَ الْأَمْرُ بِقَوْمٍ مِنَ الْمَوْضِعِ، لَمْ يَرَوْى أَنَّ إِمَامَيْنِ كَانَ يُرْسَلُ عَلَيْهِ إِلَى مَجْلِسٍ لَهُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، لِيَجْلِسَ لَهُ فِيهِ، فَإِذَا جَاءَ قَامَ لَهُ مَسَ.^(٢)

تخفيف

انظر: تيسر

- البيهقي: «أخرجه مسلم (١٧١٥/٤) ط الحلي».

(١) سورة المجادلة/ ١١

(٢) المجلد ١٢ في فتاوى الإمام الشافعي (١٢٦/١)، والليثي على النهاج (٢٨٧/١)، والمصنف لأبي داود (٣٥١/٢) ط الرافعي الحديث، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٦٧/١٧) - ١٤٨

أبواب المساجد حيث لا حرمة لهم، على ما هو المشهور عند الحنابلة.^(٣)

٥ - ويكره التخطي في غير الصلاة من جملة الناس بلا أدنى، فإن كان فيه أدنى حرم.^(٤)

٦ - ويحرم إقامة شخص، ولو في غير المسجد، ليحسب مكانه، لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «لَا يَقِفُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ، ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ» ولكن بقول: «فَسَحُوا وَتَوَسَّعُوا»^(٥) وقال ﷺ: «مَنْ سَبَقَ إِلَى مَا يَسْبِقُ إِلَيْهِ سَلِمَ فَهَوْلَهُ»^(٦) وكذلك ابن عمر يكره أن يقوم الرجل من مجلسه، ثم يجلس مكانه.

فإن قصد واحد من الناس في موضع من المسجد، لا يجوز لغيره أن يقف حتى يقعد مكانه، لما روى مسلم عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لَا يَقِفَنَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ لِيُخَالَفَ إِلَى مَقْعَدِهِ وَيَقْعَدَ فِيهِ، وَلَكِنْ يَقُولُ: افْسَحُوا»^(٧)

(١) المصنف لابن قدامة (٢/٣٥٠)

(٢) حاشية قليوبي على منهاج الطالبين (١/٢٨٧)

(٣) حديث: «لَا يَقِفُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَقْعَدِهِ ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ وَتَكُنْ نَفْسُكَ وَتَوَسَّعُوا» أخرجه مسلم (٤/١٧١٤) ط الحلي

(٤) حديث: «مَنْ سَبَقَ إِلَى مَا يَسْبِقُ إِلَيْهِ سَلِمَ فَهَوْلَهُ»

أخرجه أبو داود (٣٦/٤٥٣) ط حوت حبة دحاس وروى

إسناده جهالة، واستقره فيندري. (مجموع المبرور ٣/١٤٢)

(٥) بشر دار الكتاب العربي.

(٦) حديث: «لَا يَقِفَنَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ»

١٠ يستخرج من المأكلول شيئاً، وتحدث إليه في
التحليل: جعلته حلالاً^(١)
ويستعمل الفقهاء كلمة التحليل لهذه المعاني
للحرية.

أحكام التحليل بأنواعه

أولاً التحليل في الطهارة

أ- تحليل الأصابع في الوضوء والغسل

١- إيضاح الحديث بين أصابع اليدين والرجلين
بالتحليل أو غيره من مناسبات الغسل^(٢) فهو
لوحظ في الوضوء والغسل عدد سبع لفظة، وقد
تعالى: فما فعلوا به، وبكم وتيديكم إلى
المرفق ومحووا برؤوسكم وأرجلكم إلى
الكعبين^(٣).

أما التحليل عند دخول الماء حلالاً
الأصابع، فقد جهر الفقهاء بالحذف
والشافعية وخالفه في تحليل الأصابع في
الوضوء سنة، لقوله صلى الله عليه وسلم:
وأستغسل الوضوء، وحديث بين الأصابع^(٤) وقد

تحلل

الطهر: تحليل

تحلي

الطهر: قضاء الحاجة

تحليل

الشعر بض:

١- التحليل لغة يأتي بمعنى حياض، فترين شعر
للحية وأصابع اليدين والرجلين، يقال: خطل
الرجل لحينه، إذا أوصل الماء إلى مئلاها، وهو
البشرة التي بين الشعر، وأصله من: دخل
الشيء في خلل الشيء، وهو مسحه، ويقال:
خلل الشخص أسنانه تحليلاً: إذا أخرج

(١) إسنان العرب وأصابع للترجمة: خلل.

(٢) إسنان حلالاً، ص ٢٦٩، وهو الإكسار (١٥: ١٦)، وبني
الفتح (١٠: ١١)، والأصابع للترجمة (١٠: ١١)، وكشاف
تخريج (١٧: ١٨).

(٣) سورة الفاتحة: ٢٠.

(٤) حديث: أوسع الوضوء، وحديث بين الأصابع: .
المترجم لشمس الدين (١٠: ١٥٥)، طبعه علي بن محمد
القيط من نسخة، وصححه ابن عمر بن الأصابع (١٠: ١٥٩)
طبعه السامري.

من أن تخليل الأصابع سنة عندهم في
الريضة، وكذلك في العمل^{١١}
وهذه المألوفة في المعتد عندهم إلى وجوب
تخليل أصابع الرجلين كأصابع اليدين في
العمل، لأنه يئاك، فيه السالعة على خلاف
ما قلنا في الريضة، من استحباب تخليل أصابع
الرجلين^{١٢}

ب - تخليل الأصابع في التيمم:

لا خلاف بين فقهاء المذاهب في أن مسح
الوجه واليدين فرض في التيمم، لقوله تعالى:
﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾^{١٣}
كذلك يجب تعميم وإسيعاب محل الفرض
مخبر خلاف بين المذاهب الأربعة، وهذا صرحوا
بوجوب نزع الحاتم والسوار إذا كانا خفيفين
يختص عدم وصول العسل إلى ما تحتها، حتى
أن إن شكة قلوا بوجوب نزع الحاتم، ولو كان
واسعاً، ولا كان حائلاً.

وعلى ذلك يجب تخليل أصابع اليدين في
التيمم إن لم يدخل بين عمار، أو لم تسبح بالحق
العقبة.

شرح الحنفية بأنه سنة مؤكدة، واحكامه يرون
أن التخليل في أصابع الرجلين كذا، وعملوا
استصحاب التخليل بأنه يلزم في إزالة الدوز
والتوسيع من بين الأصابع^{١٤}.

وهذه المألوفة في المشهور عندهم إلى
وجوب التخليل في أصابع اليدين واستحبابه في
أصابع الرجلين، وقالوا: إنه يجب تخليل
أصابع اليدين دون أصابع الرجلين لعدم شدة
انحصارها، فأنشئت الأضواء المذمومة، بخلاف
أصابع الرجلين لشدة انحصارها، فأنشئ ما بينها
الطلي.

وفي القرن الآخر عندهم، يجب التخليل في
الرجلين كذلك.

ومراد إن شكة بوجوب التخليل إيصال الماء
لشدة ما بدلت^{١٥}.

٣ - وكذلك بين تخليل أصابع اليدين والرجلين
في الغسل عند الحنفية، وهو المفهوم من كلام
الشفعة والحامدة، حيث ذكروا في بيان الغسل
لكل من انحصار على غير حساب وليس أن
يرضاً؟ قلوا قد أن يجوز على رأسه ثلاثاً، لمحو
ذات. ثم يرضاً كما يتوضأ للغسل^{١٦} وقد

١١ كما ذكرت عائشة فصرحه بحار (فتح البحار)

١٢ ٣٦٠/١ ط الشيخ، ومسلم ٢٥٤/١ ط عيسى

الحلي

١٣ ابن عسمن ١٠٥/٢، ونهضة المحتاج ٢٠٨/٢، وكشاف

الفتح ٢٥٢/١

١٤ الصواكه الدواني ١/١٦٦

١٥ سورة المائدة ٦/٦

١٦ ابن عسمن ٨٠/٢، ومعي المحتاج ١٠٠/٢، والمشي لاين

قدمة ١٠٥/٢، وكشاف الشافعي ١٠٢/٢

١٧ سبكي مع الشرح الكبير ١/٢٩٩، والبركة الدون

١٨ ١٦٣/١، والشرح المصغر ١٠٦/٢، ١٠٧/٢

١٩ حدث، لم يتوضأ كما مره في الصلاة، الفقه ٢٥٠

تحليل ٥

أتى المسجد ، كان في صلاة حتى يرجع ، فلا يفعل هكذا ، وشبك بين أصابعه^(١)

أما تحليل أصابع الرجلين ، فيستحب فيه أن يبدأ بخنصر الرجل اليمنى ، ونحوه بخنصر الرجل اليسرى ليحصل التيامن ، وهو عمل تتفق بين الفقهاء ، لحديث المشورود بن شداد قال : « رأيت رسول الله ﷺ نوضاً فخلل أصابع رجله بخنصره^(٢) » ولما ورد أن النبي ﷺ « كان يحب التيامن في وصونه^(٣) » إلا أن الحنفية والحنابلة قالوا : التحليل يكون بخنصر يده اليسرى ، لأنها معدة لإزالة الوسخ والذنن من باطن رجله ، لأنه أبلغ .

أما تحليل أصابع اليدين بعد مسحهما ، فقد صرح الشافعية والحنابلة باستحبابه احتياطاً ، وهو عند الشافعية إن فرق أصابعه في الضربتين ، فإن لم يفرقها فيهما ، أوفرقها في الأولى دون الثانية ويحب التحليل . ويقوم من كلام الحنفية ما يوافق ما صرح به الشافعية والحنابلة ، حيث قيد الحنفية وجوب التحليل بعدم وصول الغبار إلى الأصابع .

وتذهب المالكية في الراجح عندهم إلى أنه يلزم تعميم يديه لكوعيه مع تحليل أصابعه مطلقاً^(٤)

كيفية تحليل الأصابع :

٥ - صرح الحنفية والشافعية بأن تحليل أصابع اليدين يكون بالتشبيك بينهما . وقال المالكية والحنابلة : يدخل أصابع إحداهما بين أصابع الأخرى ، سواء أدخل من الظاهر أو الباطن ، ولا يكرهون التشبيك في الوضوء .

وقال بعض المالكية بكراهة التشبيك ، مستدلين بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « إذا نوضاً أحدكم في يده ، ثم

(١) ابن حبان ٨٠/١ ، والفرق بينه وبين حديثه ، ١٦٣/١ ، والسنن ٨٧/١ ، وفي المحتاج ٦٠/١ ، وكشف القناع ١٠٣/١ ، ومطالب أولي النهى ٩٦/١

وحديث : « إذا نوضاً أحدكم . » أخرجه الحاكم ١٠١/١ ط دائرة المعارف العثمانية من حديث أبي هريرة وقال صحيح على شرط شيخين ، رواه الذهبي (٢) حديث : القشور بن شداد . رأيت رسول الله ﷺ نوضاً فخلل . أخرجه ابن ماجه ١٠٢/١ ط عيسى الحلبي ، وصححه ابن القطيب ، والشيخ في حديثه ٩٤/١ ط شركة الطباعة العلمية

(٣) حديث : « كان يحب التيامن في وصونه . » أخرجه البخاري (فتح الباري ١/٢٢٣ ط السلفية) ، ومسلم (١/٢٦٦ ط عيسى الحلبي) من حديث عائشة رضي الله عنها

(٤) ابن علقم ١٠٥٨/١ ، ١٥٩ ، والزيلع ٣٨/١ ، والفرج الكبير مع حاشية الدسوقي ١/١٥٥ ، وفي المحتاج ١٠٠/١ ، وبهاية المحتاج ٢٨٥/١ ، والمفاتيح لأبي قدامة ٢٥٤/١ ، وكشاف القناع ١/٢٧٩

ولأن الله تعالى أمر بغسل الوجه، وهو ما تحصل به التواضع، وفي التبعة الكثيفة تحصل التواضع بالشعر الظاهر

وقال الشافعية: يكون مختصراً به ليس أو اليسرى. وعند المالكية يكون سبائيه.^(١)

جـ - تحليل الشعر .

(١) تحليل اللحية :

٦ - اللحية خفيفة - وهي التي تظهر البشرة عنها ولا تبرزها عن المخاطب - يجب غسل ظاهرها وإصلاح الشئ إلى ما تحته في الرخس والمعل، ولا يكفي مجرد تحليلها بنشر خلاف، وذلك لفرصة غسل الوجه بعموم الآية في قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية.^(٢)

أما الشفة الكثيفة - وهي التي لا تظهر البشرة تحته - يجب غسل ظاهرها، ولو كانت من حمة عند، كالشفة، وهو المشهور عند الشافعية، وظاهر مذهب حنابلة.^(٣) وعند حنفة - وهو قول آخر للشافعية، وزاوية عند الحنابلة - أنه لا يجب غسل ما استبرأ من الشفة، لأنه يخرج عن دائرة السوء، لأنه ما نزل من شعر الرأس.^(٤)

٧ - وما باطنها فلا يجب غسله اتفاقاً بين فقهاء المذهب. لا روي البخاري وأنه يغسلها فغسل وجهه، أخذ غرفة من ماء فمضمض بها ومسحوا، ثم أخذ غرفة من ماء فجعل بها عكناً، أمشاطها إلى يده الأخرى، فغسل بها وجهه.^(٥) وكانت طينة الكريمة كثيفة، وباتنفة الرحمة لا يغسل الماء إلى باطنها غائلاً، ويعبر بإصل الماء إليه.

٧ - ويسن تحليل اللحية الكثيفة عند الحنفية، والشافعية والحنابلة، ما روي عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا توضأ أخذ كفاً من ماء تحت حنكه فغسل به لحيته، وقال: هكذا أمرني ربي.^(٦)

وعند المالكية في تحليل شعر اللحية الكثيفة ثلاثة أوال: الوجوب، والكراهة

(١) حديث أبو اليسر: إذا غسل وجهه، أخرجه البخاري في صحيحه ١٠٠/١ ط الصلبي.
(٢) ابن عاصم: ٧٩/١، والمصنف ١٠٠/١، وكنز العمال ١٠٠/١.
(٣) سورة المائدة: ٦.

وعند المالكية: وكان إذا توضأ أخذ كف من ماء تحت حنكه. أخرجه أبو داود ١٠٠/١، المعجم بغير حديث. وهو صحيح تعريفاً للحنفية. (المصنف ١٠٠/١ ط حجر دار) ط شركة الطابعة للكتاب.

(٤) ابن عاصم: ٨٠/١، والمصنف ١٠٠/١، واللبسني ٨٠/١، ومفاتيح ١٠٠/١، وكنز العمال ١٠٠/١، والمصنف ١٠٠/١.
(٥) سورة المائدة: ٦.
(٦) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٨٦/١، ومجموع المحتاج ٨٦/١، والمصنف ١٠٠/١، وابن قدامة ١٠٠/١، وابن عاصم: ٧٩/١، ومفاتيح ١٠٠/١، وكنز العمال ١٠٠/١، والمصنف ١٠٠/١، وكنز العمال ١٠٠/١.

والاستحباب، أظهرها الكراهة لما في ذلك من التحقير^(١).

٨- أما في الغسل فلا يكفي مجرد التخليل، بل يجب إيصال الماء إلى أصول شعر اللحية ولو كثيفة اتفاقاً بين المذاهب، لقوله ﷺ: «نحت كل شعرة جانباً، فاعسلوا الشعر وأغوا الشرة»^(٢). ولكي يتأكد من وصول الماء إلى أصول الشعر وينجنب الإسراف قالوا: يدخل الغسل أصابعه العشر يروي بها أصول الشعر ثم يفيض الماء ليكون أبعد عن الإسراف في الماء.

ومن غير بوجوب تحليل اللحية كالمالكية، أراد بذلك أيضاً إيصال الماء إلى أصول الشعر^(٣).

(٢) تحليل شعر الرأس :

٩- اتفق الفقهاء على أنه يجب إزلاء أصول شعر الرأس في الغسل، سواء كان الشعر خفيفاً أو كثيفاً^(٤). وأرادت أسبأه رضي الله عنها أنها سألت النبي ﷺ عن غسل الجذابة فقال: «تأخذ

(١) المصنوع ٨٦/١، والمقاراة، الدوالي ١٦٢/١.

(٢) حديث: «نحت كل شعرة جانباً...» وأخرجه أبو داود (١٧٢/١)، تحفisque عرب عبيد دهمان من حديث أبي هريرة وقت ابن حجر، مدار على الحارث بن وجبة وهو ضعيف جداً (الشيخين تخيير ١١٢/١، ط شركة الطباعة الفنية).

(٣) ابن عابدين ١٠٢/١، وحاشية الدوالي مع الشرح للمكبر ١٢١/١، رمي المحتاج ٧١/١، والمصنوع ٣٤/١، وكشف القناع ١٥٤/١.

(٤) ابن عابدين ١٠١/١، وحاشية الدوالي ١٣٤/١.

إحداهن ماءها وسدتها فتظهر فتحسن الطهور، ثم تصب على رأسها فتلكه، حتى تبلغ شئون رأسها، ثم تفيض عليها الماء»^(١). وعن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من ترك موضع شعرة من جذابة لم يغسلها فعلى به من النار كذا وكذا، قال علي: «عن ثم عديت شعري»^(٢). وعلى ذلك فلا يجزئ مجرد تحليل الشعر في الغسل عند الفقهاء^(٣).

وقد صرح فقهاء المالكية بوجوب تحليل شعر الرأس ولز كثيفاً، للمؤكد من وصول الماء إلى أصوله، حيث قالوا: ويجب تحليل شعر ولو كثيفاً وضمت مصفورة - أي جمعة وخمسة - لبعده بالماء^(٤). وهو المتعمد عند الشافعية.

ولا يختلف حكم الشعر بالنسبة للمحرم وغير المحرم عند جمهور الفقهاء، لكن المحرم يخلل

- وكشف القناع ١٥٤/١، والمضي لأين قدادة ١٢٧/١، رمي المحتاج ٧٣/١.

(١) حديث: «تأخذ إحداهن ماءها وسدتها فتظهر...» أخرجه مسلم ٢٦١/١ - ط ميس الحلبي من حديث أسبأه.

(٢) حديث: «من ترك موضع شعرة من جذابة...» أخرجه أبو داود ١٧٢/١ - تحقيق عورت عبيد، وعن حديث علي بن أبي طالب وفي إسناده زوائد، والشيخين تخيير لأين حجر ١١٢/١ - ط شركة الطباعة الفنية.

(٣) ابن عابدين ١٠٣/١ - ١٠٤/١، وحواضر الإكليل ١٣/١، رمي المحتاج ٧٣/١، والمضي لأين قدادة ١٢٧/١.

(٤) جواهر الإكليل ١٢٣/١، والشرح الصغير ١٠٦/١ - ١٠٧/١.

ما تحلل به الأسنان :

١٢ - بمن التحليل قبل السواك وبعده، ومن أثر الطعام، وكون الحلال من عود، ويكره بالحديد ونحوه، ويعود بضره كرماد وأس، ولا يحلل بما يجهله فلا يكون مما يضره، وكذا ما يجرحه كي صرح به الفقهاء^(١).

ولا يجوز تحليل الأسنان أو الشعر باله من الذهب أو الفضة، وهذا باتفاق المذاهب الأربعة^(٢)، وتفصيله في مصطلح : (آنية).

واختلفت عبارات الفقهاء في جواز بلع ما يخرج من خلال الأسنان : فقال الشافعية واختصاصه، بلقي ما أخرجه الحلال، ويكره أن يتنعه، وإن قلعه بلسانه لم يكره ابتلاعه كسائر ما يضره. وقال المالكية : يجوز بلع ما بين الأسنان إلا لخلطه بدم، فليس مجرد التغير بضره نجسا خلافا لما قبل^(٣).

يرفقا لئلا يتساقط الشعر وقال الحنفية : يكره التحليل للمحرم^(٤).

ثانيا : تحليل الأسنان :

١٠ - تنظيف الأسنان بالسواك سنة من سنن الطريقة، وينظر تفصيله في مصطلح : (ساك).

١١ - أما تحليلها بعد الأكل بالحلال لإخراج ما فيها من الطعام، فقد ذكره الفقهاء في دأب الأكل. قال الهوتبي الحنيلي : يستحب أن يحلل أسنانه إلى علقها شيء من الطعام، ثانيا في المستوعب : روي عن أبي عمر رضي الله عنهما : ترك الحلال يوهن الأسنان. وروي : وتحللوا من الطعام، فإنه ليس شيء أشد على المملكين أن يربا بين أسنان صاحبهما طعاما وهو يصي^(٥). قال الأطباء : وهو مانع أيضا للثة ومن تغير النكهة. ولا يحلل أسنانه في أثناء الطعام، بل إذا فرغ^(٦). ومثله ما ذكر في كتب سائر المذاهب^(٧).

(١) الإقناع للشمس بيني ٣٢١/١، وكشاف المنيع ١٧٨/٥. وأسن المطالب ٢٢٨/٣.

(٢) تكملة فتح القدير ٨١/٨ ط بولاق، وابن حابدين ٣١٧/٥، وحاشية الدموي ٦٤/١، والجسوع ٢٦٩/١، ٢٥٠، ٢٥١، والمغني لابن قدامة ١/٧٧٧٥ ط الرياض.

(٣) أسن المطالب ٢٢٨/٣، وكشاف المنيع ١٧٨/٥. والشرح الصغير ٢٥٢/٤.

(٤) ابن حابدين ٧٩/١، وجوه الإكمال ١٨٩/١، ومغني المحتاج ٦٠/١.

(٥) حديث : وتحللوا من الطعام فإنه ليس شيء أشد على من قال الهوتبي : روى الطبري وأحمد، وفي إسناده وأصل من السائب وهو ضعيف (جمع الزوائد ٥/٥٠٠ ط القدسي).

(٦) كشف القناع عن من الإقناع ١٧٨/٥. (٧) انظر معية السالك للردمير ٧٥٦/١، وأسن المطالب ٢٢٨/٣.

ذلك : تخلييل الخمر -

ولأن النبي ﷺ أمر بإمرائها^(١)، ولأن الخمر نجسة أمر الله تعالى بابتعادها، وبأن يلقى في الخمر يتمحور بأول الملاحظة، وما يكون نجسا لا يفيد الطهارة^(٢)، وصرح الحنفية - وهو الراجح عند المالكية بجواز تخلييل الخمر، فتصير بعد التخلييل صاهرة حلالة عندهم، لقوله عليه الصلاة والسلام : «نعم الإدام الحل»^(٣) فتناول جميع أنواعها. ولأن بالتخلييل إزالة الوصف القسود وإثبات الإصلاح، والإصلاح بإرجاع كيان ذي الخلد، فإن الدباغ يطهره، لقوله ﷺ : «أبها إهاب دبع فقد طهره»^(٤)، وتفصيله في مصطلح (خمر).

١٣ - اتفق الفقهاء على أن الخمر إذا تخللت بغير علاج، بأن تغيرت من الحرارة إلى الخسوسة وورالت أوصافها، فإن ذلك الحل حلالة طاهر. لقوله ﷺ : «نعم الأدم أو الإدام اخل»، ولأن غلة النجاسة والتعريم الإمكان، وقد زالت، والحكم بدور مع علته وحدها وعندما^(٥)

وكذلك إذا تخللت بغيره من شمس إلى ظل وعكسه عند جمهور الفقهاء : (الحنفية والمالكية وهو لأصح عند الشافعية)، وبه قول الحنابلة إذا كان القل لمير قصد التخلييل^(٦).

١٤ - واختلفوا في حواز تخلييل الخمر بإلقاء شيء فيها، كالخل والبصل والملح وسجوه، فقال الشافعية والحنابلة، وهو رواية ابن القاسم عن مالك : «لا يحمل تخليل الخمر بالعلاج، ولا يظهر بذلك، حديث مسلم عن أبي رضي الله عنه قال : «مثل الذي يبيح عن الخمر تتخذ خللا، قال : لا»^(٧).

= اعرجه مسلم (٤/١٥٧٣) - ط عيسى اعلي) من حديث انور

(١) حديث : «أمر بإمرائها، أعرج نجرى» مع البري (٣٧/١) - مسند. - مسلم (٣/١٥٧١) - ط عيسى

الحنفي) من حديث أنس بن مالك

(٢) جاية الفخاج (١/١٣١، ١٣٢) - وكشف القناع (١/١٨٧) والمحطاب (١/٩٨)

(٣) حديث : «نعم الإدام اخل، بني خرجه (١/١٣)

(٤) الطبري (٣/٩٠٣) - وحاشية ابن حبانين على السنن (١/٩٠٩، ٩١٠) - والمحطاب (١/٩٨) - وحاشية المنسوي (١/٥٢)

وحديث : «أبها إهاب دبع» - أخرجه الترمذي

(١/١٢٢) ط المكتبة الخيرية من حديث ابن جبير

رضي الله عنه. وأصله في صحيح مسلم (١/١٦٧) - ط

عيسى اعلي) طوط «إذا دبع إهاب فقد طهر»

(١) حديث : «نعم الأدم أو الإدام اخل» - أخرجه مسلم (٤/١٦٦١) - ط عيسى اعلي) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) ابن عجلون (١/٣٠٩، ٣١٠) - وشيخ الحقائق للزواي (١/١٨١) - والسنسوقي (١/٥٢) - والمحطاب (١/٩٨، ٩٩)

وباية الفخاج (١/١٣٠، ١٣١) - وكشف القناع (١/١٨٧) والفتي (١/٧٢)

(٣) الموضع السابقة

(٤) حديث : «مثل الذي يبيح عن الخمر شخصه حلال» -

فيه،^(١) فالفرق بين التحلية والقبض من وجهين :

الأول : أن التحلية نوع من القبض ، ويحصل القبض بأمر آخر أيضا ، كالإتلاف باليد والنقل ، وكذلك الإتلاف ، فإذا أتلّف المشتري المبيع في يد البائع مثلا صار قابضا له .^(٢)

الثاني : أن التحلية تكون من قبل المعطي ، والقبض من قبل الآخذ ، فإذا أخلى البائع يده عن الشيء برفع الخصال بينهما ، حصلت التحلية من البائع والقبض من المشتري .^(٣)

ب - التسليم .

٣ - تسليم الشيء : إعطاؤه وحمله سائلا ، حائضا ، بقاء : سلم الشيء ، أنه أخذه وأعطاه إياه ، وهو قريب من التحلية في المعنى ، حتى إن الأحناف قالوا : التسليم عندنا هو التحلية^(٤) واجمهور على أن التحلية تسميم إذ كان المبيع عقارا ، أما في المقول فيحسب الوبالعرف ، كما سيأتي .

(١) شرح رشيد الميرزا ١/ ٥٨ ، والبدائع ٥/ ٢٤٩ ، وقليوبي

١/ ٢١٥ ، والمحطات ١/ ٢٧٨ ، والمغني ٢/ ٢٢٩

(٢) البقائع ٥/ ٢٤٩ ، وكشاف القناع ٣/ ٢٤٤ ، وقليوبي

٢/ ٢٢٧ ، ٢٢١

(٣) القليوبي ٢/ ٢١٥ ، والوجيز للعراقي ١/ ١٢٩ ، والبدائع

٥/ ٢٤٤ ، والمغني ١/ ٢٢٥

(٤) معجم لغة مادة مسلم ، ويد مع المحتج ٥/ ٢٤٤

تحلية

التعريف :

١ - التحلية لغة : مصدر خلى ، ومن معانيها في اللغة : الترك والإعراض .^(١)

وفي اصطلاح الفقهاء : تمكين الشخص من التصرف في الشيء ، دون مانع . ففي البيع مثلا إذا أذن البائع للمشتري في قبض المبيع مع عدم وجود المانع حصلت التحلية ، ويعتبر المشتري قابضا للمبيع مطلقا .^(٢)

وتستعمل التحلية أحيانا بمعنى الإفراج ، كما يقولون : يحبس القاتل ولا يتجلى بكفيل^(٣)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - القبض :

٢ - قبض الشيء : أخذه . واستعمله الفقهاء ، بمعنى حيازة الشيء ، ولتمكن من التصرف

(١) نايح العروسي وفي اللغة مادة : وخلا .

(٢) البدائع ٥/ ٢٤١ ، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي

٣/ ١٢٥ ، وحاشية القليوبي ١/ ٢١٥ ، والمغني لاير قدامة

١/ ١٢٥ ، ١٢٦ - ومجلة الأحكام العدلية مادة : (٢٦٣) .

(٣) القليوبي ١/ ٢٢٢

مخوفوس أو طير في بيت يمكن أخذه منه بلا
معين قبض^(١).

واشترط الحنفية لأعتبار التخلية قبضا أن
يقول الشارع: خلّيت بينك وبين المبيع، فقول
بغضه، لو كان بعيدا لم يضر قابضا، والرد به
الإذن بالقبض، لا خصوص لفظ التخلية^(٢).

وقال الشافعية في الاعتماد: إن ما يخل في
العادة، كالأخشاش والجرب وجرودها، قبضه
بالنقل إلى مكان لا اختصاص للشارع به،
وما يناول باليد كالدرهم والدينار والثوب
والكتاب فقبض بالتناول^(٣). وهو ما ذهب إليه
الحنابلة^(٤) فلا تكفي التخلية في المفلول
عندهم.

وصرح المالكية بأن قبض العقار يكون
بالتخلية للمشتري وتكفيه من التصرف فيه،
تسليم مفاتيحه إن كانت، وقبض غيره يكون
حسب اعتصاره بين أنفاس كحيازة الثوب
ومثال مقود الدابة^(٥).

٥ - وفي المواضيع التي تعتبر التخلية فيها نظيا
وقبضا ينتقل القسمان من دعة الخل إلى دعة

والأصل أن التخلية نوع من أنواع التسليم،
والقبض أثر لها، فالتسليم قد يكون مانقلا
والتحويل، وقد يكون بالتخلية، فإذا باع دارا
مثلا، وخلّى البائع بين المبيع وبين المشتري،
برفع الحائل بينها على وجه يتمكن من التصرف
فيه، أصبح البائع مسلما للمبيع والمشتري قابضا
له^(٦).

الأحكام الإيجابية للتخلية:

٤ - التخلية قبض في العقار اتفاقا، وكذلك في
بيع الثمر على الشجر عند الحنفية والشافعية،
خلافا للمالكية والحنابلة^(٧).

أما تخلية ما يمكن نفيه من الأعيان فاختلقوا
فيها:

قال الحنفية، وهو قول عند الشافعية، ورواية
عبد الحنابلة، إن التخلية قبض حكم مع القدرة
عليه بلا كلفة، وذلك يختلف بحسب اختلاف
المبيع. ففي نحو حنطة في بيت مثلا دفع المتاح
إذا أمكنه الفتح بلا كلفة قبض، وفي نحو برقي
مرعى بحيث يرى ويشار إليه قبض، وفي نحو
ثوب بحيث لو مدّ يده فنصل إليه قبض، وفي

(١) ابن عابدس ٤٣/١ - والمجموع للشووي ٢٦٥/٩ - ٢٧٠.

والفتاوى لابن قدامة ١١٥/١

(٢) ابن عابدس ١٣/١

(٣) المجموع للشووي ٢٧٠/٩ - ٢٧٢.

(٤) الفتاوى لابن قدامة ١٢٦/٢ - ١٢٩.

(٥) خواهر الإقطيل ٤١/٢

(٦) البدائع ٢٢٤/٥ - والدرر ١٢٥/٢ - والمجموع

٩٦٥/٩ - ٩٦٦، والفتاوى لابن قدامة ١٢٥/٢

(٧) شرح معاني الآثار للطحاوي ٢٦٦/٢ - وخواهر الإقطيل

٩٦٦/٢ - والمجموع للشووي ٢٦٥/٩ - ٩٦٦، والفتاوى

١١٩ - ١٢٩/٢

حكم القبض فيها إذا كان موضوعها عقاراً أو متقولاً،^(١) كما ذكرها بعضهم بمعنى الإقراج في بحث الجنابات وتحلية المحروس بالكفالة.^(٢) ويبحث بعض الفقهاء تحلية الطريق بمعنى كون الطريق خالياً من مانع، كعدو وضوءه، في كتاب الحج.^(٣)



القباض، وهو يتحمل الحسرة، ففي عقد البيع مثلاً إذا حصل القبض بالتحلية بين المبيع والمشتري فالقبضان على المشتري، لأن ضمان المبيع بعد القبض على المشتري بالانقضاء.^(٤) انظر مصطلح: (ضمان).

وزاد المالكية أن الضمان يحصل في البيع الصحيح بمجرد العقد، ولا يحتاج إلى القبض إلا في مواضع منها: بيع الغائب والبيع الفاسد والبيع بالخيار، وبيع ما فيه حق التوفية بالتكيل أو الوزن أو العدد.^(٥)

وهناك عقود لا تتم إلا بالقبض، كمعقد الرهن والقرض والعارية والهبة ونحوها، مع تفصيل في بعضها، ففي هذه العقود إذا حصلت التحلية بشروطها، واعتبرت قبضاً، تم العقد وتوثقت عليه آثاره.

وتفصيل هذه المسائل وما يتعلق بأثار القبض والتحلية ينظر في مصطلح: (قبض).

مواطن البحث :

٦ - بحث الفقهاء التحلية في عقد البيع في بحث كيفية تسليم المبيع، وفي السلم والرهن والهبة وغيرها من العقود والتصرفات التي يذكر فيها

(١) ابن عابدين ١٢/٤، ١٤، وجواهر الإكثار ٢/٥٠ - ٥٢.

والليوي ٣/٣١٥، والمغني ١/١٢٥ - ١٢٦.

(٢) الفقيهين ٤/١٢٢.

(٣) المغني ٣/١٦٣.

(٤) البدائع ٥/٢٤٠، والقوانين الفقهية ص ١٦٤، والوسم

للغزالي ١/١٤٦، والمغني ١/١٢٠، ١٢٥.

(٥) المدسوقي ٣/١٢٦، والقوانين الفقهية ص ١٦٤.

والفتهاء فيها يعتبر غنيمة وما لا يعتبر ،
ومصرف خمس الغنيمة ، وكيفية قسمة الأربعة
الأحاساء ، وشروط من يستحقها خلاف
وتفصيل بنظري : (غنيمة) .

تخميس

ب - تخميس الفيء

٣ - ذهب الخفية والثائكية - وهو طاهر مذهب
الحنابلة - إلى أن الفيء لا تخمس ، لقول
نعماني : « يوم أفاء الله على رسوله منهم فما
أُخِذَ منهم عليه من غنيل ولا ركاب »^(١) يجعله
كله لجميع المسلمين

قال عمر رضي الله عنه لما قرأ هذه الآية :
« فلو عشت المئتين ، وفن عشت لياقين الرابعين
- وهو يروى حمير -^(٢) نصيبه منها لم يعرف فيها
جنيته .

٤ - ويرى الشافعية والخرقي من الحنابلة - وهو
يحدى الروايتين عن الإمام أحمد - تخميس
الفيء ، وصرف حقه إلى من يصرف إليه خمس
الغنيمة

وقال القاضي من الحنابلة : إن الفيء لأهل

التعريف .

١ - « تخميس في ثلاثة : جعل الشيء ، غنمة
أحاساء ، واشتهر استعمال هذا اللفظ عند
الفتهاء في أخذ خمس الغنائم .^(٣)

الحكم الإجمالي .

أ - تخميس الغنيمة :

٢ - بحث على الإسم تخميس الغنيمة وتوزيع
الأربعة الأحاساء على الغنائم ، بعد إخراج
الخمس ، لقوله نعماني : « وأعلموا أنها غنيمتكم
من شيء فإن غنيمتكم وللمسلمين ولذي القربى
وليناس والمساكين وابن السبيل »^(٤) ولا يعلم
خلاف بين الفتهاء في أن ما يعتبر غنيمة يخمس

وأما ما حكه ابن كج وجها عند الشافعية من
عدم تخميس الغنيمة إذ شرطه الإمام لضرورة ،
فقد قال عنه النووي : « شاذ وما ضل »^(٥)

- وروضة المطالعين ١/ ٣٧٦ - ٣٨٦ ، ٣٨٦ ، ونسب
المحتاج ١/ ١٠٣ نشر دار إحياء التراث العربي - رحلت
العمودي على شرح الرسالة ٨/ ٢ نشر دار المعرفة ، وبها
التمهيد ١/ ٣٩٠ ط دار المعرفة ، وجواهر الإكليل
١/ ١٦٠ ، والفقيه مع الشرح الكبير ٢/ ٢٩٩

(١) سورة البقرة ١٩١

(٢) يروى حمير - ما رواه حمير بن أرطى -

(١) المصباح الفخر ، ونج العروس ملحة ، حمير

(٢) سورة الأعداء ١١

(٣) الرباعي ٢/ ٢٥٤ ط دار المعرفة ، وضع التغيير ١/ ٣٢٠ -

بحسب ، وبين إقرار أهلها عليها ووضع الحرية عليهم وصبرت الجراح على أراضيهم ، كما فعل عمر رضي الله عنه بسواد العراق بموافقة من الصلح ، وقيل صاحب الدر فحتر الأول أولى عند حجة القائلين^(١)

قال ابن عابد بن : إن ما فعله عمر رضي الله عنه لأنه كان هو الأصلح إذا ذلك ، كما يعلم من انقصة ، لا لكونه هو الأصلح . كف وقد قسم رسول الله ﷺ أرض حبر بين النخيل ، فعمل أن الإمام غير في فعل ما هو الأصلح بفعله .

وهذه فائدة على المشهور وهو رواية عن الإمام أحمد - أي أن لأرض المفتوحة عمود لا تخمس ولا تقسم ، بل توفى ويقسم بحراسها في مصالح المسلمين ، لأن الأئمة بعد أبي بكر لم يقسموا أرضها افتتحوها .^(٢)

والمدح عند الخليفة أن الإمام يحرم لأرض المفتوحة عمود ، بين فسمتها كمنقول ، وبين وقفها على المسلمين

فإن من نية . إذا قسم الإمام الأرض بين العاصمين ، ففصل كلام المجتهد وغيره : أنه يعمد . حيث قاله كالمفتون ، قال : وعمود

لجهد خاصة دون غيرهم من الأعراب ومن لا يعد نص للمجاهد ، لأن ذلك كان للنبي ﷺ حصص البصرة به ، فلم مات أعطي لمن يرم مقامه في ذلك ، وهم المفتون دون غيرهم .^(٣)

وللفضاء في تعريف النبي . ومصرفه تفصيل نظر في (في) .

ح - تخميس الأرض المفتوحة عمود :

١ - يرى الشافعية - وهو قول لمالك ، وروية للحابلة ذكرها أبو الخطاب - تخميس الأرض التي تحت عمود ، لأن الأرض غنمة كانت ماضية عليه الإمام من قتل إيمان المسلمين أو قتلوه ، وحكم الله عز وجل في الغنمة أن تخمس .^(٤)

وهذه الحنفية - وهو قول لمالك ، إلى أن الإمام يحرم بين تخميس لأرض التي تحت عمود وتقسمه بين الغنائمين ، كانت الغنم بعد إخراج الخمس لجهاته ، كما فعل رسول الله ﷺ

(١) بدع الصنيع ١١٦/٧ ط الحلبية ، وشيخ المدوني على شرح الرسالة ٩١٢ . وبدع الصنيع ١١٢/١ . ١١٢ . وروضة الطوبى ٣٥٥/١ . والأحكام السلطانية لمحمد بن من ١٢٦ ط المدني . والتكميل ٣١٨/١ ، ٣١٩ ط المكتبة الإسلامية

(٢) الإمام ابن أبي ١٠٣/١ ط الأصبهاني ، والأحكام السلطانية للمارودي حر ١٣٨ . وشيخ المدوني ٨١٢ . والتكميل ٣٢٨/١

(٣) ابن عابد بن ١١٩/٣ ، والفرد بدع شرحه ٣٠٢/١

(٤) ط الأصبهاني ، وشيخ المدوني على شرح الرسالة ٨١٢

(٥) حاشية الفتاوى ٨١٢ ، والتكميل ٣٢٨/١ ، والإحصاء

١١٠/١ ط دار إحياء التراث العربي

ويرى المالكية أن السلب من جملة التفل، يستحقه كل من قتل قتيلا بعد قول الإمام: من قتل قتيلا فله سلبه، ولا يعطيه الإمام إلا من أخمس على حب اجتهاده، لأن التفل لا يكون إلا من الخمس، أي لا من الأربعة الأخماس، فكذا السلب.^(١)

أما إذا لم يجعل الإمام السلب للقاتل، فيرى الحنفية والمالكية - وهو قول الثوري، ورواية عن أحمد - أن القاتل لا يستحق سلب المقتول في هذه الحالة، فهو من جملة الغنمة، بمعنى أن السلب يخمس، قبل قبح حربه لأهل الخمس، ثم يقسم ثلثه كسائر الغنم، القاتل وغيره في ذلك سواء.^(٢)

وهناك قول آخر للشافعية يقابل المشهور، بتخميس السلب ودفع خمسة لأهل الخمس وثلثه للقاتل، ثم تقسيم باقي الغنمة.^(٣) وللفقهاء في تعريف السلب وشروط استحقاقه تفاصيل يرجع إليها في (تنزيل، وسلب، وغنمة).

كلام أحمد والقاضي وقصة خير، تدل على أنها لا تخمس، لأنها في، وليست بغنمة.^(٤)

د - تخميس السلب :

هـ - إن السلب لا يخمس، سواء أقال الإمام: من قتل قتيلا فله سلبه، أم لم يقله. فأروي عوف بن مالك وإخالد بن الوليد رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قضى في السلب للمقاتل، ولم يخمس السلب.^(٥)

وهذا قال الشافعية على المشهور، والحنابلة، وهو قول الأوزاعي والليث وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور.^(٦)

وذهب الحنفية إلى أن للإمام تغل السلب قبل حصول الغنمة في يد الغانمين، ولا غنى فيها بتغل، لأن الخمس إنسا يجب في غنمة مشتركة بين الغانمين، والتغل ما أخلصه الإمام لصاحبه وقطع شركة الأغيار عنه، فلا يجب فيه الخمس.^(٧)

(١) الكافي ٣٢٨/٤، والإحصاف ٤٩٠/٤.

(٢) حديث: «قضى في السلب للقاتل...» أخرجه أبو داود (٣/١٦٥) - ط عزت حيد دعاء - وقيل ابن حجر في التلخيص (٣/١٠٥) ط شركة الطباعة الفنية - ومول صحيح مسلم (٥/١٤٩) - ط دار الفكر.

(٣) روضة الطالبين ٣٧٥/١ نشر المكتب الإسلامي. وكذلك الفتاوى ٥٥/٣ ط أنصار السنة. والكافي ٢٩٣/٤، ونقص على المشرح الكبير ٤٢٩/١.

(٤) بدائع الصنائع ١١٥/٦ ط الحبال، وفتح القدير ٣٣١، ٣٣٣ ط الأميرة.

(١) حاشية الصودي على شرح الرسالة ١٤/٢ نشر دار المعرفة. والمختار مع الشرح للكبير ١٢٧/١.

(٢) بدائع الصنائع ١١٥/٦، وفتح القدير ٣٣٣، ٣٣٤. وحاشية الصودي على شرح الرسالة ١٤/٢، وبدعية المجتهد ٣٩٧/١ ط دار المعرفة. والمختار مع الشرح الكبير ١٢٩/١ - ١٣٠، وكتايف الفتاوى ٥٥/٣ ط أنصار السنة.

الجنة

(٣) روضة الطالبين ٣٧٥/٦.

هـ - خميس الركاك:

٦ - لا خلاف بين الفقهاء في خميس الركاك^(١) مشروط ذكرهها، لا روي أبوهريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «المعجاة جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار، وفي الركاك الخمس»^(٢) ولأنه ما ذكره مطهر عليه بالإسلام فيجب فيه الخمس كالنخعة^(٣).

وفي تعريف الركاك وأبعاده وحكم كل نوع وشروط إخراج خمس منه ومصرفه خلاف ونقص موطه (ركاك، وزكاة).

تحنث

التعريف:

١ - التحنث في اللغة بمعنى: الشيء والتكسر، وثقث الرجل: إذا عمل بعمل التحنث. وحنث لوجمل كلامه. إذ شهده بكلام النساء، يا ورحمة.^(٤)

وانحنث صفة لأحد كما يؤخذ من تعريف ابن عباسين التحنث: هو لتزويج برى النساء والتشبه بهن في نطق الكلام عن حجاب، أو العمل التكر.

وقال صاحب لاد التحنث ما منع من فعل الردي، ولما بالتكسر فالتكسر للميل في نقصان وكلامه وحلقه. وبفهم من التزويج أنه لا فرق بين الفتح والتكسر في المعنى، فهو عدم التشبه بحركات النساء.^(٥)

الحكم الإجمالي:

٢ - يحرم على الرجال التحنث والتشبه بالنساء

تخين

الخط: خرص

١ - الركاك: الماء المذخور في المعجاة الصباح مائة، ركاك، حديث، والمعجاة حمار، أخرجه البخاري (فتح ٣١٤/٤، ط مسابقة، ١٠٣٢/٣) ط الخطي ١

الخط البخاري

٣ - يفتح لمتابع ١١١٢، والبرقي ٢٩٨١، وسننية المقدوي ١٣٦١، تفسير دار المعرفة ٤، وهي أمجد ٣٩٥/١ ط مطهر الحبي، وروضة الطالبين ٢٩٦/١، والذكي ١٣/١، وشمس مع شرح الكبير ١١٢/١

١١١٢ - سلا العرب والتضام مائة، اخت.

٣١ - ابن عباس ٣٩١/٢، ٣٩٩/٢، وهو أصر الإكليل ١٠/١، ١١/١، وصوبي ٣١/١، والشمس ١١٢/١، وفتح

البرقي ١١٢/٢

من الأعمال الرويشة لا يعتبر فاسقا، ولا بدخله
الذم واللجنة الواردة في الأحاديث، فتصح
إمامته، لكنه يؤمر بتكليف تركه والإيمان على
ذلك بالتدريج، فإذا لم يقدر على تركه فليس
عليه لوم. (١)

أما لتخلق بخلق النساء حركة وهبة،
والذي ينشبه بهن في لباس الكلام وتكسر
الأعضاء صعدا، فإن ذلك عامة قبيحة ومعصية
ويعتبر فاعلها أثما وفاسقا، والفاسق تكرر إمامته
عند الحنفية والشافعية، وهو رواية عند المالكية.
وقال المناطقة، والمالكية في رواية أخرى، بطلان
إمامة الفاسق، (٢) كما هو مبين في مصطلح:
(إمامة).

ونقل البخاري عن الزهري قوله: لا يرى أن
بصلي خلف المخت إلا من ضرورة لابد
منها. (٣)

في اللباس والزينة التي تختص بالنساء، وكذلك
في الكلام والمشي، لما روي عن ابن عباس
رضي الله عنه أنه قال: «المن الذي يمشي
المختين من الرجال ولترجلت من النساء» (١)
وفي رواية أخرى: «المن رسول الله ﷺ
المشبهين من الرجال بالنساء، والمشبهات من
النساء بالرجال» (٢) قال ابن حجر في الفتح:
والنبي مختص بمن نعمه ذلك، وأما من كان
أصل خلقته، فإنها يؤمر بتكليف تركه والإيمان (٣)
على ذلك بالتدريج، فإن لم يفعل وتغادى دخله
الذم، ولا سيما إذا بدا منه ما يدل على الرضا به،
وأما إطلاق من قال: إن المخت خلقه لا ينجم
عليه الذم، فمحمول على ما إذا لم يقدر على ترك
المشي والتكسر في المشي والكلام بعد تعاطيه
المعانة لترك ذلك. (٤)

إمامة المخت :

٣ - المخت بالخلق، وهو من يكون في كلامه
لين وفي أعضائه تكسر خلقه، ولم يشتهر بشيء.

(١) حديث: «المن الذي يمشي المختين من الرجال ولترجلت
من النساء» أخرجه البخاري (الفتح ١٠/٣٣٣ - ط
مسلقة).

(٢) حديث: «المن رسول الله ﷺ المشبهين من الرجال بالنساء
والمشبهات من النساء بالرجال». أخرجه البخاري (الفتح
١٠/٣٣٦ - ط السلقة).

(٣) أي الواظفة بالآية.

(٤) فتح الباري ١٠/٣٣٦، وانظر ابن عابدين ٤/٣٨٦.

شهادة المخت :

٤ - صرح الحنفية أن المخت الذي لا تقبل
شهادته هو الذي في كلامه لين وتكسر، وإذا كان
يتعمد ذلك تشبها بالنساء، وأما إذا كان في

(١) الزيلعي ٤/٢٢٦، وضع الباري ١٠/٣٣٢، وبهية
المحتاج ٨/٢٨٣.

(٢) سرائر المصالح ص ١٥٩، ورواه الإكليل ١/٧٨، ٨٢،
وسمي للمحتاج ١/٢٤٢، وكشاف القناع ١/١٧٥.

(٣) فتح الباري ٢/١٩٠.

هؤلاء، وهو في أو السامعين غير أولى الإثمة من الرجال...^(١)

وهذه الشافعية وأكثر الحنفية إلى أن المخت - ولو كان لا إرب له في البناء - لا يجوز نظره إلى النساء، وحكمه في هذا كالحكم في استدلالاً بحدوث ولا يدخل هؤلاء عليك...^(٢)

عقوبة المخت :

١ - المخت لا اختيار من غير اوتكاتب للمعل الفصح معصية لا حد فيها ولا كفارة، فعقوبته عقوبة تعزيرية تناسبت حالة المحرم وشدة الحرم. وقد ورد أن النبي ﷺ عزر المختين بالنفي، فأمر بخراجهم من المدينة، وقال «أخرجوهم من بيوتكم»^(٣) وكذلك فعل الصحابة من بعده...^(٤)

أما إن صدرت مع نخشة فكيف لغير من فصل الفاحشة به، فقد اختلف في عقوبته،

كلامه لين، وفي بعضه تكرر خلفه، ولم يشتهر بشيء من الأفعال الرديئة، فهو عند مضمون الشهادة.

واعتبر الشافعية والحنابلة الشيء بالنساء بحرمات زوجه الشهادة، ولا يخفى أنه لم يرد له شبه لتعمد، لا المسألة التي تأتي طبعاً.

واعتبر المالكية المجوز من يرد به الشهادة، ومن المحرم المخت.

وعليه تكون المذاهب متفقة في التفصيل الذي أورده الحنفية، وتفصيله في (شهادة)...^(٥)

نظر المخت للنساء :

٥ - المخت بالنفس المتقدم، والذي له إرب في البناء، لا خلاف في حرمة اطلاعه على النساء ونظره إليهن، لأنه محل فاسق. ثم قال ابن عابد بن.

أما إذا كان مخت ابنة خفية، ولا إرب له في البناء، فقد صرح المالكية والحنابلة وبعض الحنفية بأنه يرخص بترك مثله مع النساء، ولا بأس بنظره إليهن، استناداً لا بقوله تعالى «يمن يحل لهم النظر إلى النساء» ويحل للنساء الطهور أمامهم من ربنا، حيث عد منهم أمثال

(١) سورة نور: ٣١.

(٢) ابن عابد بن: ٢٢٩/٥. وأسنر اطلالت: ١١٩/٣. والتعريض على الغضب: ٢٨٩/٢. والنظر: ١٢٤/١٢. والنفس: ٥٦٦/٦.

(٣) حديث: لا بأس من هؤلاء، عنكر. أخرجه البخاري (الفتح: ٣٣٣/١) في السبعة.

(٤) حديث: «أخرجوهم من بيوتكم» أخرجه البخاري (الفتح: ٣٣٣/١) في السبعة.

(٥) نسخة الخفاء على هامش نسخ الصلي: ٢٦٠/٢. وفتح الباري: ٣٢٢/١.

(١) بيز: المختار للربيعي: ٢٢١/٩. وابن عابد بن: ٣٨١/١. والفلبوس: ٣٦٠/٢. ومواهب الإكليل: ٢٣٥/٢. واخطت: ١٥٧/١. والشمس: ١٧٤/٩.

فذهب كثير من الفقهاء إلى أنه تطبق عليه
عقوبة الزنى .

وذهب أبو حنيفة إلى أن عقوبته تعزيرية قد
تصل إلى القتل أو الإحراق أو الرمي من شاطئ
جبل مع التكيس ، لأن المتكول عن الصحابة
اختلفانهم في هذه العقوبة ، وسراجع في هذا
مصطلح : (حد ، عقوبة ، تعزير ، وثواب) .

تخويف

التعريف :

١ - التخويف مصدر من باب التفعيل ، ومعناه
في اللغة : جعل الشخص يخاف ، أو جعله
يخافه يخافه الناس . يقال : خوفه تخويفاً ، أي
جعله يخاف ، أو هبزه بحال يخافه الناس . وفي
التنزيل العزيز : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشُّبُهَانِ تَخْوَفُ
أُولِيَاءِهِ ﴾ ^(١) أي يجعلكم تخافون أوليائه ، وقال
ثعلب : معناه يخوفكم بأوليائه . ^(٢)
ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن
المعنى اللغوي .

الألفاظ ذات الصلة :

الإنذار :

٢ - الإنذار هو : التخويف مع إعلام موضح
المحاقة . فإذا خوف الإنسان غيره وأعلمه حال
ما يخوفه به ، فقد أنذره . ^(٣)
فالإنذار أخص من التخويف .

مواطن البحث :

٧ - يذكر الفقهاء أحكام التخت في مباحث
غبار العيب إذا كان العبد المبيع غشياً ،
ويذكرونها في بحث الشهادة ، والتكاس ، والتفتر
إلى المرأة الأجنبية ، وفي مسائل اللباس والزينة
وأبواب المحظر والإباحة ونحوها .



(١) سورة الزمر ١٧٥

(٢) محيط المحيط . والداموس المحيط . ولسان العرب مادة
«خوف»

(٣) القروق في اللغة ص ١٣٧

الحكم الإلهائي ومواضع البحث :
 ما يكون التخويف به إكراهاً .
 أ - التخويف بالقتل والضرب والجس .
 الشافعية - حكا - الحنظلي - إن الإكراه يحصل
 بالتخويف بالقتل فقط
 وهناك وجه آخر عند الشافعية : أن التخويف
 بالجس لا يكون إكراهاً ^(١)

٣ - يرى الحنفية والشيعة - وهو رواية عند كل
 من الشافعية والحنابلة - أن الإكراه يحصل
 بتخويف يقتل أو ضرب شديد أو حبس
 طويل ^(٢)

أما التخويف بالضرب والجس لغير
 مختلف باختلاف فضات الناس وأحوالهم .
 فالتخويف مقرب سوط أو حبس يوم في حق من
 لا يبالى ليس بإكراه ، إلا أن التخويف بما يضر
 إكراه في حق ذي جنة يعلم أنه يستضربها ، كما
 تنصرف واحد من وسط الناس بانصراف
 الشديد . وذلك كالتفاضي وعظيم القتل ، فإن
 مطلق القيد والخمس إكراه في حقه ^(٣)

وقال القاضي من الحنابلة - وهو وجه عند

ب - التخويف بأخذ المال وإتلافه .
 ٤ - يرى أصحاب - وهو قول عند المالكية - حصول
 الإكراه بالتخويف بأخذ مال ، إذا كان متعلّب
 أرسل : إما أن تبني هذه المدار أو أدفعها إلي
 جميعاً ، فباعها منه ، فهو بيع مكره .
 ويشترط لفهسان من القدرة لحصول
 الإكراه - كما يفهم من سياق عبارة رد المختار -
 كون التخويف بإتلاف كن اقال ^(٤)
 وقيل الشافعية في وجه - وهو مذمب عند
 الحنابلة ، وقول عند المالكية - إن الإكراه يحصل
 بأخذ مال الكثير وإتلافه .
 وهناك وجه عند الشافعية - وهو أحد الأقوال
 الثلاثة للمالكية - أن التخويف بأخذ المال ليس
 إكراهاً ^(٥)

والفقهاء تفاصيل في معنى الإكراه وأنواعه

(١) بداية المحتاج ٣٣٠/٦ ، ٤٢٧ ط مصطفى الحنفي ، والسلف
 شرح الهداية ١٧٣/٨ ، ومواهر الإقتيل ٣١٠/٦ ، والمقي
 مع الشرح مكبر ٢٦٠/٨ ، ٢٦١/٨ ، والإحصاء ٤٣٩/٨ -
 ٤٤٠ ط راجع التراث العربي

(٢) بداية المحتاج ١٦٠/٦ ، وروضة المطش ٥٩/٨ ، وإنباء
 شرح الهداية ١٧٥/٨ ، وحاشية ابن عابدين ٨١/٨ ،
 والمقي مع الشرح الكبير ١٦١/٨ ، ٢٦٢/٨ ، والإحصاء
 ٤٤٠/٨ ، ومواهر الإقتيل ٣٤٠/٦ ، وروضة البسند
 ٢٦٩/٢ ط حسن احسبي

(٣) بداية المحتاج ٤٣٧/٦ ، وروضة الطائين ٥٩/٨ ، ٦٠/٨ ،
 والإحصاء ٤٤٠/٨

(٤) حاشية ابن عابدين ٨٠/٥ ط بولاق ، وروضة السلف
 ١٦٩/٦ ط محسن الحلي

(٥) بلغت السالك ١٦٩/٦ ، وبداية المحتاج ٤٣٧/٦ - روضة
 نغاش ٥٩/٨ ، ٦٠/٨ ، والإحصاء ٤٣٩/٨ ، ٤٤٠/٨

وشروطه وأثره وما يكون التخويف به إكراهاً
تنظر في مواطنها من كتب الفقه، وفي مصطلح
(إكراه).

تخير

القتل تخويفاً :

٥ - لا خلاف بين الفقهاء في إمكان حصول
القتل بالتخويف. كمن شهريفاً في وجه
إنسان، أو دلّاه من مكان شفق فيات من
روعته، وكمن صاح في وجه إنسان فجأة فيات
منها، وكمن رمى على شخص حية فيات رجياً
وما إلى ذلك.^(١)

وتنظر التفاصيل المتعلقة بأنواع القتل، وصحة
كل نوع، وحكم القتل بالتخويف في مختلف
صوره في مصطلح (قتل).

الإجهاض بسبب التخويف :

٦ - يرى الفقهاء وجوب الضمان على من خوف
امراً فأجهضت بسبب التخويف، على خلاف
وتفصيل في الإجهاض المذنب عليه،^(٢) ومغفورة
الإجهاض يرجع إليه في مصطلح (إجهاض).

التعريف :

١ - التخيير لغة: مصدر خيّر، يقال خيّرته بين
الشيئين، أي: فوضت إليه الخيار. وتخيير
الشيء: اختياره، والاختيار: الاصطفاء وطلب
خير الأمرين، وكذلك التخيير، والامتناع:
طلب الأخيرة في الشيء، وخيار الله لك أي:
أعطاك ما هو خير لك. واختيرة - يسكون الباء -
الاسم منه.^(٣)

وفي الاصطلاح: لا يخرج استعمال الفقهاء
لمصطلح (تخيير) عن معناه اللغوي.
فهو عندهم: تفويض الأمر إلى اختيار
المكلف في انتقاء خصلة من خصال معينة
شرعاً، ويوكل إليه تعيين أحدهما، بشروط
معلومة.

كتخييره بين خصال الكملوة، وتخييره بين
الفصاح والمغفوة، وتخييره في جنس ما يخرج في
الزكاة، وتخييره في فدية الحج، وتخييره في

(١) المفه مع الترمج الكبير ٩/٥٧٨، وحاشية ابن عابدين
٥/٣٧٧ ط مولاى، وبمعنى لصانع ١٧/٢٣٥ ط الخالية،
والشرح للمصنّف للردود ١/٣١٦، ونهاية المحتج
١٧/٣٢٩، ٣٣٠، ونووي ومبر ١/١٤٥.

(٢) نهوي ومبر ١/١٥٩، والشرح للمصنّف للردود
١/٣٧٧، وحاشية ابن عابدين ٥/٣٧٧ ط مولاى،
وكشاف القناع ١٦/١٦ ط عالم الكتب.

(٣) تدب الاسماء واللفظ ط المطبعة، والمصباح المتبر مائة
وتخيير.

تصرف الروح إلى روجته طلاق نفسها أو بقاءها في عصمتها^(١)

أحكام التخيير :

لتخيير أحكام خاصة في الشريعة الإسلامية نبيها فيها يلي :

أولاً: تخيير المصلي في أداء الصلاة في الوقت الموضع .

٥ - اتفق الفقهاء على القول بتخيير المصلي في أداء الصلاة في الوقت الموضع . وهو الوقت الذي وكل إيقاع الصلاة فيه لاختيار المصلي ، فإن شاء أوفعها في أوله ، أو في وسطه ، أو في آخره ، ولا يتم عليه فيها اختيار .

وذهب بعض الفقهاء إلى القول بالالتزام بخسر إلى وقت الكراهة في بعض الأوقات . وتعمل ذلك في (أوقات الصلاة) .

٦ - يجب الصلاة عند المظهر ما لم يكن الوقت وجوباً موسماً ، بمعنى أنه لا يأتي بتأخيرها . فلو أخرها عذراً على فعلها من غير عذر ، فبانت في أثناء الوقت لم يأتي ، لأنه عمل ما يجوز له فعله ، إذ هو بالخيار في أداء الصلاة في أي جزء من وقتها ، وإن وقت ليس من فعله ، فلا يأتي بالتخيير . إلا أن يقول : نعم ، ولم يؤد حتى مات ، فلا .

(١) المصاحح الحديث . ومبادئ الأسماء واللغات مادة : وفوض .

التصرف في الأسرى . وتخيره في حد الحجاب ، وغيره من الأحكام .

والتخيير بهذا دليل على سباحة الشريعة وسرورها وسر عاتب المصالح العباد فيها فوضت إليهم اختياره ، مما يجلب المنفع لهم ويذهب الضرر عنهم

التخيير عند الأصوليين :

٢ - تكلم الأصوليون على التخيير في نباح ، والدواب ، والواجب بحجر ، والواجب الموضع ، والنهي عن جهة التحير ، والمصلحة ، وتفصيل ذلك في الملحق الأصولي .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإباحة :

٣ - الإباحة في اللغة الإحلال ، يقال : أحلتك الشيء ، أي : أحلته لك ، وإباح خلاف المحذور .

وفي اصطلاح الفقهاء : الإذن بالإتيان بالمعمل حسب مشيئة المفاعل في حدود الإذن^(٢)

ب - التوفير :

٤ - التصرف مصدر فوض ، يقال : فوض إليه الاختيار بين الشيئين ، ففوض أو أحدهما ، ومنه

(١) لم يورد ١٩٠١ : مصطلح : إباحة .

شيء، مثل ظله، ثم صلى المغرب حين وحيث الشمس والمغرب الصائم، ثم صلى العشاء حين غاب الشفق، ثم صلى النجوى حين برق الفجر وحرم الطعام على الصائم، وصلى المرة الثانية لظهور حين كان ظل كل شيء مثله، نوقت العصر بالأرض، ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثله، ثم صلى المغرب لوقته الأول، ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل، ثم صلى الصبح حين أتممت الأرض، ثم نوقت في جمع بل وقال: يا محمد هذا وقت الأنبياء من قبلك، ولفوت فيا بين هذين الوقتين (١).

وفي حديث بريرة عن مسلم: «وقت صلاتكم بين ما وأنتم» (٢).

ثانياً - التخخير في نوع ما يجب إخراجته في الزكاة ٨ - اتفق الفقهاء على أن الضر إذا بلغت مائة

بموت عاصياً، وكذا إذا تخلف ظنه فلم يمت، لأن الموسع صار في حقه مضيقاً، وانتهى بذلك احتيازه. فإن أخرها غير عارم على الفعل أتم بالتأخير، وإن أخرها بحيث لم يبق من الوقت ما يجمع لجميع الصلاة أتم أيضاً.

وعند الخنفية أن الصلاة لا تجب في أول الوقت على التعمين، وإنما تجب في جزء من الوقت غير معين، والتعمين للمصلي باختياره من حيث الفعل.

فإذا شرع في أول الوقت يجب في ذلك الوقت، وكذا إذا شرع في وسطه أو آخره. ومن لم يعين بالفعل حتى بقي من الوقت مقدار ما يجمع الصلاة يجب عليه تعيين ذلك الوقت للأداء فعلاً، حتى يأتم بترك التعمين، لأنه لا خير له في غيره (٣).

٧ - ودليل التخخير في أداء الصلاة في الوقت الموسع حديث جابر بن عبد الله - عليه السلام - الذي يرويه ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ قال: «أعني جابر بن عبد الله مرفوعاً، فصلى الظهر في الأولى منها حين كان النسيء مثل الشراك، ثم صلى العصر حين كان كل

(١) حديث «أعني جابر بن عبد الله مرفوعاً» أخرجه الترمذي (٢٧٩/١) - ٢٨١ - ط. مطبع الخليل من حديث ابن عباس، وقال ابن حجر: وفي نسخة «عبد الرحمن بن الحارث بن عباس بن أبي ربيعة، مختلف فيه، لكنه ترويع أخرجه عبد الرحمن بن عمر بن نافع بن حبان بن مطعم عن أبيه عن ابن عباس نحوه. فأن ابن دقيق العيد هو ما يجمع حسنة (اللمعة) غير لأمير عصر ١٧٣:١ - ط. شركة لطباعة الفتوى.

(٢) حديث بريرة - وقت صلاتكم بين ما وأنتم - أخرجه مسلم (٢٢٨/١) - ط. جيس الخليل.

(٣) روضة الطالبين (١/١٨٣) ط. المكتب الإسلامي، والفتاوى ٢٩٥/١ ط. شركة مكتبة الرضا الحديثة - السعودية، وسالحيه له سوفي ١٧٦:١ - ط. دار الفكر بيروت مصر، عن الطبعة الأميركية، وسالحيه الصالح ٩٦:١ الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ - شركة المطبوعات العلمية - مصر.

وعند الشافعية ثلاثة أقوال في المذهب:
أحدها: أنه يؤخذ من الأغلب، فإن استويا
يؤخذ من الأغلب للمساكين على المذهب،
وذلك باعتبار القيمة، كاجتماع الحقائق وبنات
اللبون.

والقول الثاني: أنه يؤخذ من الأعلى، كما لو
انقسمت إلى صحاح ومراض.
والقول الثالث: أنه يؤخذ من الوسط كما في
الشمار. وهو مذهب الحنفية. وعند الحنابلة أنه
يؤخذ من أحدهما على قدر قيمة المسكين
المزكين، فإذا كان النوعان سواء، وقيمة المخرج
من أحدهما اثنا عشر، والمخرج من الآخر خمسة
عشر. أخرج من أحدهما مائتين ثلاثة عشر
ونصف.^(١)

١٠ - فإن اتفق في نصاب فرضان، كالفاشرين من
الإبل، وهي نصاب خمس بنات لبون ونصاب
أربع حقائق، فيخير بينهما، فإن شاء أخرج أربع
حقائق، وإن شاء أخرج خمس بنات لبون.
لحديث: «وإذا كانت مائتين ففيها أربع حقائق أو
خمس بنات لبون».^(٢) ولأنه وجد ما يقتضي
إخراج كل نوع منهما.

(١) حاشية المدسوقي ١/ ٤٣٦، والمجموع ٥/ ٤٦٤، ويدائع

المصنف ٢/ ٣٣، وكشف القناع ٢/ ١٩٣

(٢) حديث: «فإذا كانت مائتين ففيها...» أخرجه أبو داود

(٢/ ٢٢٧) - تحقيق عزت حيد دحمان، والمهاكم (١/ ٣٩٢ -

٣٩٤ - دائرة المعارف الشافعية) من حديث ابن عمر

رضي الله عنهما وصححه المحاكم على شرط للتخيير.

وعشرين تخير في أخذ زكاتها بين ثلاث مسنات
أو أربع تبعات.

والخيار في ذلك للساعي عند المالكية
والشافعية والحنابلة، وللمالك عند الحنفية.
وهكذا كلما أمكن أداء الواجب من الأتعة أو
المسنة.

أما الإبل فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين،
وعند المالكية زكاتها حقتان أو ثلاث بنات لبون،
والخيار فيه للساعي. فإن اختار الساعي أحد
الصفتين، وكان عدد رب المال من الصنف الآخر
أفضل أجزأه ما أخذه الساعي، ولا يستحب له
إخراج شيء زائد.

وعند الشافعية والحنابلة زكاتها ثلاث بنات
لبون بلا تخيير.

وعند الحنفية تستأنف الغريضة^(١) وتفصيل
ذلك في مصطلح (زكاة).

٩ - أما إذا ضمت أنواعا مختلفة من جنس واحد
لتكميل نصاب السائمة، كأن تضم المزاب
إلى البحناتي من الإبل، والجواميس إلى البقر،
والضأن إلى المعز من الغنم: فعند المالكية يخير
الساعي في الأخذ من أيها شاء إذا تساوى
النوعان المضمومان، وإذا لم يتساويا أخذ من
الأكثر إدا التحكم للأغلب.

(١) حاشية المدسوقي ١/ ٤٣٥ - ٤٣٦، والمجموع ٥/ ٣٨٢.

١١٦، وكشف القناع ٢/ ١٩٧، ١٩٢، والبيان ٣/ ٥٢.

ودفع القدر ٢/ ١٢١

وأنت لك، قال: نعم يرسل الله، فقال ﷺ:
احلق رأسك وصم ثلاثة، أو أقطع سنة
مساكين، أو اسك شاة.^(١١)
وفسر الحنفية التخيير في القعدة على
أصحاب الأعداء، أما غير المعذور فيفدي بذبح
شاة، ولا يخبر له في غيرها، ولم يفرق الجمهور
بينها.

ودليل الحنفية على ما ذهبوا إليه، أن الآية
واردة في المعذور بدليل حديث كعب بن عجرة
المفسر للآية، فجاء في رواية: قال: «أجملت إلى
رسول الله ﷺ والقملي بتأثير على وجهي».
فقال: ما كنت أرى لرجوع بلغ بك ما أرى، أو
ما كنت أرى أجهد بلغ بك ما أرى. أتجد شاة؟
فقلت: لا، فقال: صم ثلاثة أيام، أو أقطع
سنة مساكين لكل مسكين نصف صاع.^(١٢)
فدل على أنه كان معذورا وحلت الآية
عليه.

ودليل الجمهور ما تقدم في الآية والحديث من
التخيير بالفظ وأو.

١٣ - والحكم ثابت في غير المعذور بطريق اثنين

(١١) حديث: «لملك أفلاك هوام رأسك...» وأخرج
البخاري (فتح ناري ١٢/٤) ط السلفية، وسلم
(١٢) ٨٦٠/٢ - ط حبس احش) من حديث كعب بن عجرة
واللفظ للبخاري.

(١٣) حديث كعب بن عجرة أخرجه البخاري (فتح قباري
١٨٦/٤ - ط السلفية) وسلم (٨٦٢/٢) - ط حبس
الحاشي.

والخيار في هذا للمالك. وهذا باتفاق
الفقهاء.

ولك أقمي في القديم أنه يجب أربع حلق،
لأنه إذا تمكن تغير الفرض بالسنة، لم يعبر
بالعدد.^(١٣)

ثالثا: التخيير في قعدة الجنابة على الإحرام في
الحج

١١ - أفتى الفقهاء على أن المحرم إذا حنّى على
إحرامه بأن حنّى شعره، أو قلم أظفاره، أو
خطب، أو لبس ثيابا، أنه يجب عليه القعدة
وهي على التخيير بين خصان ثلاث: فإما أن
يهدى شاة، أو يقطع سنة مساكين، أو يصوم
ثلاثة أيام.^(١٤) وتفصيل موجب القعدة تقدم في
مصطلح: (إحرام).

١٢ - ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿ومن كان منكم
مريضا أو به أذى من رأسه فإذنه من صيام أو
صدقة أو نسك﴾.^(١٥)

والحديث كعب بن عجرة - رضي الله عنه -
أن النسبي ﷺ قال له: ولعلك أذاك هوام

(١١) حاشية المدوني ٤٣٢/١. وكشاف القناع ١٨٧/٢.
والجمع ٤٦٠/٥. وفتح القدير ١٣٠/٢.

(١٢) المجموع ٣٦٤/٧. وكشاف القناع ١٨٦/٢.
وفتح القدير ١٨٦/٢. وحاشية المدوني ٦٧/٩.

٣: سورة البقرة ١٩٦.

نعم للمعدور، لأن كل كفاية ثبت التحجير فيها مع العذر ثبت مع عدمه.^(١)

١٤ - كما ثبت التحجير في كفاية فليس الصيد في الحرم وتحجير فيه مثله بين ثلاث خصال: فإما أن يجدي مثل ما قتله من النعم الفقراء الحرم، فإن كان الصيد له مثل من الإبل أو البقر أو الغنم أو أن يقوم به المال، ويؤم المال طعاماً، ويتصدق بالطعام على الفقراء، وهذا مذهب الحنفية والمشافعية والحنابلة، أم المالكية فذهبوا إلى أن الصيد يؤم ابتداءً بالطعام، ولو قومه بالمال ثم اشترى به طعاماً أجزاءً.

والخلاصة الثالثة التي يجزى فيها قاتل لعبد أن يصوم عن كل حد من الضمان يوماً.^(٢) ودليل الاتفاق على التحجير في كفارة صيد الحرم قوله تعالى ﴿وهديت بالغنم الكعبة أو كفارة طعام مأكول أو عذر ذلك صياماً﴾^(٣) وهو تعبد بالتحجير.

أربعاً من أسلم على أكثر من أربع نسوة:

١٥ - ذهب المشافعية والحنابلة والمالكية ومحمد بن الحسن إلى تحجير من أسلم ونحوه أكثر

(١) المراجع السابق.

(٢) نيج الظاهر ٧/٣، وجمع ١٢٧/٧، والمص ٥١٩/٣، والمعلقات على حاشي ١٧٩/٣، والشرح الصغير ١١٥/٢.

(٣) سورة المائدة، ٩٥.

من أربع نسوة، أو اختان، أو امرأ لا يعمل له الجمع بينهما بنسب أو رضاع، فيخير في إمساك من أراد منهن، فإن بعد ذلك أربعاً أو أقل، أو أن يمسك إحدى الأختين، وهكذا. ويقضي تكاسحه من سوق من اختارهن.^(١) وذلك حديث قيس بن الحارث قال: «أسلمت ونحوي ثم إن نسوة، فثبت النبي ﷺ فذكرت له ذلك، فقال: اختر منهن أربعاً.»^(٢)

والحديث محمد بن سويد اللقي: «أن غيلان بن ملعة أسلم ونحوه عشر نسوة، فاستمن معه، فأمره النبي ﷺ أن يختار منهن أربعاً.»^(٣) وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أن الكافر إذا أسلم ونحوه خمس نسوة فصاعداً أو اختان ظل مكاحهن، إن كان قد تزوجهن بعقد

(١) ناسخ المختار ٢٩١/٦، وروضة الطالبين ١٥٩/٧.

(٢) كتاب الفتن ١٢٧/٥ - وحاشية الفسوقي ١٢٧١/٢.

(٣) حاشية ابن عابدين ٢٩٧/٢.

(٤) قول قيس بن الحارث أسلمت ونحوي ثمان نسوة.

الحديث، أخرجه أبو داود ١٢٧/٢٢، تحبير عزت عبد دهمس، وفي رواية: «خارت بن قيس قال لقتول كافر، قال أبو عمر بن هذال: ليس له إلا حديث واحد ولا يثبت من واحد صحيح، بل الأوطار ١٦٩/٦ - ط مصطفى الخليلي.

(٥) حديث محمد بن سويد انتهى في قصة غيلان أخرجه

الترمذي ٢٣٥/٣٢ - ط عيسى الخليلي، وصححه بن

القطان في تاريخه في تاريخه الحسين لأن حجر ١٦٩/٣ - ط

شركة طباعة المدينة

فإن أصغر عرقايبا وشاكاً إلى أن يختار. وإذا حبس لا يعز وعلی انفور قلعله يؤخر ليحكم ويتخير بعد روية وإيمان نظر. ومدة الإمهال ثلاثة أيام. وليس للحاكم أن يختار على المنتسح، لأن الحق لغير معين، وهو اختبار رغبة، فكان من حق الزوج.^(١)

ومن الأحكام كذلك: أنه إذا أسلم بعض زوجاته، وليس البواقي كتابيات، فينحصر تخيره في المسلمات فقط، وليس له أن يختار من لم يسلمن، لعدم حلتهن له.^(٢)

ومن الأحكام أنه يلزم الزوج النصفه لجميعهن في مدة التخيير إلى أن يختار، لأمر عيومات لأجله، ومن في حكم الزوجات.^(٣)

خاصا: تخيير النفل في الحضنة:

١٧ - ذهب الشافعية والحابلة إلى تخيير المحضون بين أبيه وأمه إذا تنازعا فيه على ما يأتي من التصيل، فيلحق بأبها اختار فإن انفقا على أن يكون المحضون عند أحدهما جاز، وعند الشافعية يبقى التخيير وإن أسقط أحدهما حقه قبل التخيير - خلافا للهوردي والرواني - ولا فرق في التخيير بين الذكر والأنثى.

واحد، فإن كان قد رتب فالأحر هو الذي يبطل.^(٤)

ودليلهم على ما ذهبوا إليه أن هذه العقود فاسدة، ولكن لا تعرض لهم، لأنها أمونا بتركهم وما يدبرون، فإذا أسلموا بطلت الأنكحة الفاسدة.

١٦ - ومن أحكام التخيير في هذا الباب وأثابه. أن الاختيار يحصل باللفظ الصريح^(٥) كان يقول: اخترت نكاح هؤلاء، أو اخترت إمساكهن، كما يحصل بأن يطلق بعضهن، لأن الطلاق لا يكون إلا للزوجة.

كما يحصل إذا وطلتها، وإذا وطئ، الكل يتعين الأربع الأول للإمساك، وما عداهن يتعين للترك.

وخالف الشافعية^(٦) في اعتبار الوطء اختيارا، لأن الاختيار هنا كالأبتداء، ولا يصح ابتداء النكاح واستدامته إلا بالقول

وإذا لم يختار أجبر على الاختيار بالحبس أو بالتعزير بالضرب وغيره، لأن الاختيار حق عليه، فالزم بالخروج منه إن امتنع كسائر الحقوق.

وعن ابن أبي هريرة من الشافعية أنه لا يضرب مع الخس، بل يشدد عليه الحبس.

(١) حاشية المحتاج ١/ ٣٠٠، وكشاف الفتاوى ١/ ١٦٤

(٢) كشاف الفتاوى ٥/ ١٢٣

(٣) غلبه المحتاج ١/ ٣٠٠، وكشاف الفتاوى ٥/ ١٢٣

(٤) حاشية ابن عابدين ٢/ ٣٩٧

(٥) حاشية المحتاج ١/ ٢٩٩، وكشاف الفتاوى ١/ ١٢٣، ١٢٤

(٦) روضة الطالبين ٧/ ١٦٧

وعند الحنابلة: يحجر الغلام إذا بلغ سبع سنين عاقلاً، لأنها الس التي أمر الشارع فيها بمخاطبته بالصلاة. وهذه الشافعية ما تتميز بأن يأكل وحده، ويشرب وحده، ولم يعتبروا بلوغه السابعة حداً، فلم يجاوز السبع بلا تمييز بقي عند أمه، ولا فرق في هذا بين الذكر والأنثى. وهذا يخالف في ظاهره ماورد من أمره بالصلاة إذا بلغ سبع سنين، وعدم أمرها قبل أن يبلغها وإن ميز.

والنسفي بينهما أن في أمره بالصلاة قبل السبع مشقة، فخفف عنه ذلك. بخلاف الحنابلة، لأن إندار في التحجير على معرفة ما فيه صلاح نفسه وعصمه، فيشيد بالتمييز وإن لم يجاوز السبع.

وفرق الحنابلة بين الذكر والأنثى، فيحجر الصبي إذا بلغ سبع سنين، أما البنت فتكون في حضنة والدها إذا تم لها سبع سنين، حتى سن البلوغ، وبعد البلوغ تكون عند الأب أيضاً إلى الزفاف وجوبا، ولو تمتعت الأم بحضانتها، لأن الغرض من الحضنة الحفظ، والأب أحفظ لها ولأنها تحفظ منه، فوجب أن تكون تحت نظره^(١)

١٨ - والتحجير في الحضانة مشروط بالسلامة من الفساد، فإذا علم أنه مختار أحدهما ليصكه من

الفساد، ويكره الآخر لما سيلزمه به من ادب، لا يعمل بمقتضى اختياره، لأنه مبني على الشهوة، فيكون فيه إضاعة له كما أنه مشروط بأن يظهر للحاكم معرفته بأسباب الاختيار.

١٩ - ودليل التحجير ما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - قال: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: إن زوجي يريد أن يذهب باني، وقد سقاني من بئر أبي عتبة ونفعي، فقال النبي ﷺ: هذا أبوك وهذه أمك، فخذ بيد أيها شئت، فأخذ بيد أمه، فاعطفت به^(٢) وما ورد من قضاة عمر بذلك.

٢٠ - ومن أحكام التحجير: أنه لو امتنع المختار من كفالة المحضون كفله الآخر، فإن رجع المختع منها أعيد التحجير. وإن استعالي الأب والأم، خير بين الجدة والجدة، وإلا أجز عليها من تلزم نفقتها، لأنها من جملة الكفالة^(٣)

٢١ - ومن أحكامه كذلك أن المميز الذي لا أب له يحجر بين أم وإن علقت وجده وإن علا، عند

(١): حديث: وهذا أبوك وهذه أمك، أخرجه أبو داود (٢١/٨-٧).
تحقيق عزت حبيب (دعائن) من حديث أبي هريرة.
وصححه ابن القطان والتلخيص التحير ١٢/٤ - ط شركة
الطباعة الفتية

(٢) مجلة المحتاج ٧/ ٢١٩، ومشاف الفناج ٥/ ١١٠

(٣) مجلة المحتاج ٧/ ٢١٩، ومشاف الفناج ٥/ ١١٠

يستغني بنفسه، بأن يأكل وحده ويشرب وحده ويستحي وحده ويلبس وحده. وعند المالكية إلى البلوغ في المشهور من المذهب، وبقابل المشهور ما قاله ابن شعبان: إن أمد الحضنة في الذكر حتى يبلغ عاقلاً غير زمن. أما البنت فعند الحنفية تبقى حضنة أمها إلى أن تحيض. وبعد البلوغ تحتاج إلى التحصين والحفظ والأب فيه أقوى.

وعن محمد بن الحسن أن البنت تدفع إلى الأب إذا بلغت حد الشهرة، لتحقيق الحاجة إلى الصيانة.

أما عند المالكية فتبقى عند أمها إلى أن يدخل بها زوجها، لأنها تحتاج إلى معرفة آداب النساء، والمرأة على ذلك أقدر^(١).

٢٤ - والعلة في عدم تخيير المحضون عند الحنفية والمالكية هي: قصور عقله الداعي إلى قصور اختياره. فقد يختار من صده الدعة والتخيلة بين وبين اللعب، فلا يتحقق المقصود من الحضنة وهو النظر في مصالح المحضون.

وما ورد من أحاديث تنهى تخيير الطفل، جاء فيها أن اختياره كان لدعاء النبي ﷺ أن يهديه إلى الأصلح. كما جاء في حديث رافع من شأن أنه أسلم، وأبى امرأته أن تسلم فقالت: ابني وهي فطيم، وقال رافع: ابني. فأعقد النبي ﷺ الأم ناحية، والأب ناحية، وأعقد الصبية ناحية

فقد من هو أقرب منه، أو قيام مانع به لوجود الولادة في النكاح.

٢٢ - ومن أحكامه كذلك أن المميز إن اختار أحد الأبوين، ثم اختار الآخر حول إليه، لأنه قد يظهر الأمر على خلاف ما ظنه، أو يتغير حال من اختاره أولاً، إلا إذا ظهر أن سبب اختياره للأخر قلة عقله. فيجعل عند أمه وإن بلغ كما قبل التمييز.

٢٣ - ومن الأحكام كذلك: أن المحضون إذا اختار أبويه معا أقرع بينهما لاتقاء المرجع.

أما إذا لم يختار واحدا منهما، فعند الشافعية الأم أولى، لأنها أشقى وتستصحبها ما كان عليه. وعند الحنابلة: يقرع بينهما، لأنه لا أولوية حيث لأحدهما. وهو قول للشافعية. فإذا اختار المحضون غير من قدم بالقرعة رد إليه، كما لو اختاره ابتداء.

ولا يخير الغلام إذا كان أحد أبويه ليس من أهل الحضنة، لأنه غير أهل، فيكون وجوده كعدمه، ويتعين أن يكون الغلام عند الآخر وإن اختار ابن مع أباه ثم زال عقله رد إلى الأم، لحاجته إلى من يتعهد كالصغير. وبطلان اختياره لأنه لا حكم للإمامة^(٢).

أما الحنفية والمالكية فذهبوا إلى أنه لا خيار للصغير ذكراً كان أو أنثى، وأن الأم أحق بها. وعند الحنفية يبقى الصبي عند أمه إلى أن

(١) المرجع السابق

(٢) فتح الملقدير ١/ ١٨٩، وحاشية الصوري ٢/ ٢٢٩

وقال فيها: «ادعوا هذه المائت الصبية إلى أمها، فقال النبي ﷺ: «اللهم اهنأها» فماتت إلى أبيها فأخضعها»^(١).

وجاء في رواية أنه ابنها وليس بنتها، ولعلها قضيتان مختلفتان.

كما يحمل ماورد في تخيير الغلام على أنه كان بالغ، بدليل أنه كان يستسقي من بشر أبي عنه، ومن يكون دون البلوغ لا يرسن إلى الأبار لتخوف عليه من السقوط.

٢٦ - وما تقدم من تخيير الإمام في الأسرى محله في الرجال البالغين، أما النساء والصبيان فلا خيار فيهم، ولا يحكم فيهم إلا بالاسترقاق، وحكمهم حكم سائر أموال الغنمة. كما في

سبابا هوازن وخبير وبني المنصطلق.

وجاء عنه ﷺ أنه «نهى عن قتل النساء والولدان»^(٢).

وعند المالكية: للإمام الخيرة فيهم بين الاسترقاق والغداة.^(٣)

٢٧ - وتخيير الإمام بين هذه الفصال مقيد بما يظهر له من المصلحة الراجحة في أحدها،

واستثنى الخنزية المصلتان الأخيرتين، وهما

الغداة والمن، فقاتل بعدد جواز المن، وعدم جواز المفاداة بالمال في المشهور من المذهب، أما المفاداة بأسرى المسلمين فلا يجوز في قول لأبي حنيفة،

(١) روضة الطالبيين ١/ ١٥٠ - ٢٥١. والمحرمي من حليل

(٢) حديث: «نهى عن قتل النساء والولدان» أخرجه البخاري

وصح البخاري ١/ ١٤٨ ط السلفية ومسلم (٢/ ٢٦٦) -

ح عيسى الحلبي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما

(٤) المراجع السلفية.

وصرفه عن القتل عنه، بل إن الرجوع عن قتل الأسير أولى، لأنه يحض حق الله تعالى، فأخذ الرضا عليه شأبه حتى أدعى.

أما إذا كان ما اختاره الإسلام أولا هو المضي أو الفداء ولا يرجع عنه باجتهاد آخر، لأنه من قبيل نفى الاجتهاد بالاجتهاد من غير موجب، كما أن احكامكم إذا اجتهد في قضية فلا ينقص اجتهاد باجتهاد آخر.

أما إذا اختار أحدهما لب، ثم زال ذلك لب، وظهرت المصلحة في اختيار الثاني لزومه الفعل بما لو أنه اتبه اجتهاد ثانيا، وليس هذا من قبيل نفى الاجتهاد بالاجتهاد، لأنه انتقل إلى الاختيار الثاني لزوم موجب الاختيار الأول.

وبشرط في الاسترقاق والفداء المقتض الدال على اختيارهما، ولا يكفي مجرد الفصل، لأنه لا يدل على ذلك صريحة. أما في غيرها من الحاصل، فيكفي الضم لدلالته الصريحة على اختيارها (١).

سابعاً: تحرير الإقليم في حد المحارب.

٢٩ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن حد المحارب يختلف باختلاف الحالة، فلكل جنابة عشوبها، كما في قوله تعالى: ﴿وَأجزاء الذين يحاربون الله ورسوله يسفكون في الأرض فساداً﴾

فيختار الأصح للمسلمين من بينهما. فإن كان الأسير ذا قوة وشوكة فقتله هو المصلحة، وإن كان ضعيفاً صاحب ماله كانت المصلحة في أخذه الغداية منه، وإن كان من يرجى إسلامه فيمن عليه تقريباً وتكليف لقلبه على الإسلام. وإن تردد نظر الإمام ودّيه في اختيار الأصح، فعند اختيابه (٢) القتل أولى لما فيه من كفاية شرهم. وعند الشافعية يحجم حتى يظهر له الأصح. فالتحرير في تصرف الإمام في الأسرى مقيد بالمصلحة بخلاف التحرير في خصال الكفارة، إذ هو تحرير مطلق أوسع لتعانت بموجبه أن يختار أي خصلة دون النظر إلى المصلحة (٣).

٢٨ - أما إذا اختار الإمام خصلة بعد الاجتهاد وتغيب وجوه النضال، ثم ظهر له بالاجتهاد أن فصلحة في غيرها، فقد قال ابن حجر في محققه «متحتاج: الذي يظهر في ذلك تفصيل لا بد منه أولاً».

فإن كانت دفالم يجره الرجوع عنها مطلقاً، سواء استرقهم لسبب أم لغيره، وذلك لأن أهل الحرم منكمهم بمجرد ضرب الرق، فلم يملك إظهاره عليهم إلا مرضاً من دخلوا في ملكهم.

وبد اختار القتل جزاءه الرجوع عنه تعليفاً لحض النداء، كما في جواز رجوع المفسر بالزنى

(٢) القروى ١٢/٢٢، وكشاف الصانع ٢/٢٢٢.

(٣) روضة الطالب ١٠/٢٥١، والقروى ١٢/٢٢.

(١) مجلة المجتمع مع الموقر ١٩/١٧٧ - ٢٤٨.

وذهب الحسابية والشافعية في قول إلى أن
الملتقط يملك ما التقطه حيا - كالميراث -
مجرد تمام التعريف بها، على التفصيل المذكور
في مصطلح: (القطعة)

وفي الأصح عند الشافعية، وهو قول
أبي الخطاب من الحنابلة: أنه لا يملك القطعة
حتى يختار التملك بلفظ صريح أو كتابة مع
النية، وفي وجه آخر عند الشافعية: أنه يملك
بمجرده أنية بعد التعريف.^(١)

ودليل التملك والانفعال بمجرده التعريف ما
جاء في روايات الحديث عن ربيعة بن خالد
الجبلي رضي الله عنه قال: جاء أعزمي النبي
بقطعة فسأله عما يلحقه فقال: «عرفها منه، ثم
اعرف عفاصها، ووكاءها، فإن جاء أحد فحزرك
بها، والا فاستفقهها» وفي أخرى: «ولا فهي
كسبيل مالك» وفي لفظ: «ثم كلها» وفي لفظ:
«فانتفع بها» وفي لفظ: «فمأنتك بها»^(٢)

٣١ - أما دليل أنه لا يملك حتى يختارها ورد في

أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من
خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لم يخزي في
الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم.^(٣)

وذهب الحنفية إلى أن لإمام غير في بعض
جنايات المحارب دون بعضها على تفصيل
عندهم.

وذهب المالكية إلى أن الإمام بالخيار في
المحارب بين أربعة أمور:

أن يقتله بلا صلب، أو أن يصلبه مع القتل،
أو أن ينفي الذكر الحر البائع المأف في مكان
بعيد ويحجز حتى تظهر توبته أو يموت، أو أن
يقتطع يده اليمنى ووجهه اليسرى.

وهذه الأربعة في حق الرجال، أما النساء فلا
يصلبن ولا ينفين، وحذف الفتل أو القلع.
وتغيير الإمام بين هذه الأمور يكون على
أساس المصلحة.^(٤)

ثالثا: تغيير ملتقط القطعة بعد التعريف بها:

٣٠ - ذهب الحنفية والمالكية إلى أن الملتقط غير
بين أن يملك ما التقطه وينتفع به، أو يصدق
به، أو يحفظه أمانة إلى أن يظهر صاحب القطعة
فيدفعها إليه، وهذا بعد التعريف بها.

(١) سورة المائدة / ٣٣

(٢) فتح المظهر ١٧٧/٥، وحاشية الدمشقي ٤٣٩/١.

وروضة تظليل ١٥٩/٢٠، والشرح ٢٨٨/٨.

(٣) الشرح الصغير ٦٧٢/١٤، وحاشية ابن عابدس ٣٢٠/٣،
وطبائبة شرح المداية ٢٣/٩ - ٢٤، وكشاف القناع
٢٤٨/١٤، وأبني ٧٠١/٥، والمهدب ٢٣٧/١، وروضة
الطالب ١٠٧/٥، ومأية المحتاج ٤٤٠/٥.

(٤) حديث ربيعة بن خالد الجبلي في القطعة أخرجه البحري
بعض هذه الروايات وقع الباري ٨٠/٥، ٨٤، ٩٣ - ط
المنقذ) - ومسم بعضها ١٣٤٧/٢، ١٣٤٨، ١٣٤٩،
١٣٥٠ ط جسي الحلبي، وأحمد بن الف ١٦٧/٥ - ط
المبينة)

والأصل في التخيير في كفارة اليمين قوله تعالى: «لَا يُوَاحِدُكُمْ أَنَّهُ بِالْفُجْورِ آبِهُنَّكُمْ وَلَكِنْ يُوَاحِدُكُمْ مَا عَفَنْتُمْ أَيْسَارَهُ فَكُفَّرْتُمْ بِطَعَامٍ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسْوَتِهِمْ أَوْ تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ. فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ»^(١)

والمقصود بالتخيير في كفارة اليمين أن للمسك غير ما يأتي بأي غصلة شاء، وأن يتفضل عنب إلى غيرها بحسب ما يراه ويعمل إليه وما يراه الأسهل في حقه، فإن الله سبحانه وتعالى ما خيره إلا لطفا به.

وهذا ما عترف به التخخير في كفارة اليمين عن التخخير في حد المحارم والتصرف بالأسرى حيث قيلا بالمصلحة^(٢)

عاشرا: التخخير بين القصاص والدية والعفو.
٣٣ - أجمع الفقهاء على أن ولي الدم غير في الحناية على النص بين ثلاث خصال: قلما أن يقتل من القتال، أو يعفو عنه إلى الدية أو بعصه، أو أن يصاحبه على مال مقابل العفو، أو يعفو عنه مطلقا^(٣).

حديث زيد بن خالد الجهني أن النبي ﷺ قال: «فإن جاء صاحبها والإقتال بها»^(١) فدعته إلى اختياره. ولأنه تلك بدل فاعتبر به اختيار التملك كالمالك بالبيع.

وإنما جاز للملتقط اختيار التملك لأن فيه إيصالا للمحق إلى المستحق، وهو واجب بقدر الإمكان، وإما أن يكون ببعض العبي لصاحبها، وإما أن يكون بإيصال العوض عند تعذره. وهو الثواب على اختيار إجازة صاحب اللقطة التصديق بها. ولهذا كان له الخيار عند ظهوره بين إمضاء لصدقة أو الرجوع بالفضان على الملتقط^(٢). وفي المسألة تفصيلات أخرى نظري (لقطة).

تاسعا: التخخير في كفارة اليمين:

٣٢ - اتفق الفقهاء على التخخير في كفارة اليمين بين أربع خصال: إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، أو عتق رقبة، فإن لم يجد ما يكفر به من هذه الثلاثة - بأن عجز عن الإطعام والكسوة والعتق - صام ثلاثة أيام.

وهي كفارة على التخخير في الثلاثة الأولى، وعلى الترتيب بينها وبين المحصلة الرابعة^(١).

(١) حديث: «فإن جاء صاحبها فقدم في التخيير السابق

(٢) الشافعي ١٣/٩ - ٢٦

(٣) كتاب القصاص ١٤٢/٦، وحاشية نسوتي ١٣٢/٢.

١٣٣ - وحاشية نسوتي وصيغة ٢٦٤/٤، ومع التخيير

٣٥٥/٢

(١) سورة المائدة / ٨٩

(٢) المحرق ١١٣/٣ - ٩٧

(٣) الفقه ٧٧٢/٧ - ٧٨٢، وبدلح الصنائع ٢٤١/٧

وراني عاقله، فمن قتل له قتيلا بعد اليوم فأهله
بين خبرتين - إما أن يقتلوا، أو يأخذوا
العقل^(١)

واختلف الفقهاء في توقف تخيير ولي الدم في
أخذ الدية على رضا الجاني.

فذهب الحنفية والمالكية إلى أنه لا يجوز أن
يعفو ولي الدم إلى الدية إلا برضا الجاني، وأنه
ليس لولي الدم جبر الجاني على دفع الدية إذا
سلم نفسه للقتل.

وذهب الشافعية في الأظهر، والختابرة في
العمد إلى أن موجب القتل العمد هو القود،
وأن الدية بدل عنه عند سقوطه. فإذا عفا عن
القصاص واحتل الدية وجبت دون توقف على
رضا الجاني. وهو قول أشهب من المالكية. وفي
قول آخر للشافعية، وهو رواية عند الختابرة أن
موجب قتل العمد هو القصاص أو الدية
أحدهما لا يمينه، ويخير ولي الدم في تعيين
أحدهما^(٢).

٣٤ - أما دليل الحنفية والمالكية فيما ذهبوا إليه فهو
ماورد من نصوص توجب القصاص، كقوله
تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ

وَدِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبِ بِالْحَرْبِ
وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ
أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ
ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾^(١) الآية.

وقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَنْهُمْ فِيهَا أَنْ تَقْسُ
بِالنَّفْسِ﴾ إلى قوله: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ فَمَنْ
تَضَلَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾^(٢) الآية: أي كفارة
للجاني بصدقته على الجاني.

وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي ﷺ قال: «مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرٍ
النَّظَرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَدْفِيَهُ، وَإِمَّا أَنْ يَقْدَأَهُ»^(٣)
وعن أنس - رضي الله عنه - قال: «مَا رَأَيْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَفَعَ إِلَيْهِ شَيْءٌ فِيهِ قِصَاصٌ إِلَّا أَمَرَ
فِيهِ بِالْعُرْضَةِ»^(٤).

وفي الحديث أن النبي ﷺ قال: «إِنَّكُمْ
بِمَعْشَرٍ خِزَاعَةٍ قَتَلْتُمْ هَذَا الرَّجُلَ مِنْ هَذِهِ،

٢٤٢٧، وروضة الطالبين ٢٢٩/٩، وكشاف الشافعية
٥١٢/٥، والبيان ٨/١٠، وعالية المدوني ٢٢٩/٤
(١) سورة البقرة ١٧٨/١
(٢) سورة المائدة ٤٥/١
(٣) حديث أبي هريرة، ومن قتل له قتل... المرجع
البخاري (فتح الباري ٦٢/٥-٦، ط السلفية) ومسلم
(٤) ٩٨٩/٢ ط عيسى الحلبي.

(١) حديث أنس - وما رأيت رسول الله ﷺ رفع إليه...
المرجع أبو داود (٤/٢٣٧) تحقيق عزت حيد ومسلم، وقال
البيهقي: إسناده لا بأس به - انظر الأوطار ٧/٣٧ - ط
مصطفى الحلبي.

(١) حاشية: «إِنَّكُمْ بِمَعْشَرٍ خِزَاعَةٍ...» انظره الطبراني
(٢/٢١) ط عيسى الحلبي من حديث أبي شريح الكسبي
وقال: حسن صحيح، وذكر ابن حجر أصله متفق عليه.
الشيخان لم يخرجا ٢١/٤ - ط شركة المطبعة الفنية
(٢) بدائع الصنائع ٣٤١/٧، وعالية المدوني ٢٤٠/١،
وروضة الطالبين ٢٢٩/٩، وكشاف الشافعية ٤١٣/٥

تدخال

التعريف :

١ - التدخل في الفعلة : تشابه الأمور والتباسها ودخول بعضها في بعض .^(١)

وفي الاصطلاح : دخول شيء في شيء آخر بلا زيادة حجم ومقدار . وتدخل العددان أن يعدّ أقلهما الأكثر، أي بفنائه، مثل ثلاثة وتسعة .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الاندراج :

٢ - الاندراج مصدو اندراج ، ومن معانيه في اللغة : الاقراض

ويستعمله الفقهاء بمعنى دخول أمر في أمر آخر أهم منه ، كالحديث الأصغر مع الجنباء في الطهارة .^(٣)

القصاص في النفس^(٤) مما يعين القصاص ، فهو إختيار عن كون القصاص هو الواجب ، وهذا يطل القول بأن الدية واجبة كذلك . وبما كان القتل لا يقابل بإجماع بين القصاص والدية ، كان القصاص هو عين حق الولي والدية بدل حقه ، وليس لصاحب الحق أن يعدل من عين الحق إلى بدله من غير رضا من عليه الحق ، ولهذا لا يجوز إختيار الدية من غير رضا القتلى .

وأما دليل الشافعية والحنابلة فهو ما تقدم من أدلة جواز العفو إلى الدية ، وقوله تعالى : ﴿مَنْ عَفَى عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾^(٥) فأوجب سبحانه معنى القاتل أداء الدية إلى الولي مطلقاً عن شرط الرضا ، دفعاً للهلاك عن نفسه .

وبما كان المقصود من تشريع القصاص والدية هو الزجر ، فكان ينبغي إجماع بينهما كما في شرب خمر الذبي . إلا أنه تعذر الإجماع ، لأن الدية بدل النفس ، وفي القصاص معنى البدلية كما في قوله تعالى : ﴿أَنْ أَنْفُسُ بِالْأَنْفُسِ﴾^(٦) وألباء تنفيذ لبدنية ، فيؤذي إلى إجماع بين البدلين ، وهو غير حائر ، مخير وفي المدام بينهما

(١) الصحاح والتهذيب واللسان والصباح مادة : ودخل

(٢) القم بنات للجزيني ٢٩٠ ط دار الكتاب العربي

(٣) المنثور ٢٧١ : ٢٧ ط الأولى

(٤) سورة البقرة / ١٧٨

(٥) سورة البقرة / ١٧٨

(٦) سورة المائدة / ٥٠

ب - التباين :

٣ - معنى التباين في اللغة : التهاجر والتباعد .^(١)

د - التوافق :

٥ - معنى التوافق في اللغة : الاتفاق والتطابق .^(٢)

وفي الاصطلاح : عبارة عما إذا نسب أحد اثنين إلى الآخر لم يصدق أحدهما على شيء مما صدق عليه الآخر، فإن لم يتصادقا على شيء، تصلا فيهما التباين الكلي، وإن صدقا في المحملة فيهما التباين الجزئي . كالحيوان والأبيض وبينهما العموم من وجه .

والفرق بينه وبين التداخل واضح، إذ التداخل ليس يكون في الأمور المتشابهة والمتشابهة، أما التباين فيكون في الأمور المتفاوتة كلها أو جزئيا .^(٣)

ج - التماثل :

٤ - لتماثل : مصدر غاثل، ومادة مثل في اللغة تأتي بمعنى الشبه، ويعني نفس الشيء وذاته .

والفقهها، يستعملون التماثل بمعنى التماثل، كما في تماثل العددين في مسائل الإزات .^(٤)

محل التداخل :

٦ - ذكر الحنفية أن التداخل : إما أن يكون في الأسباب : وإما أن يكون في الأحكام . والأمين بالعبادات الأولى، وبالعبوات التي، وذلك ما جاء في العاية : أن التداخل في العبادات إذا كان في الحكم دون السبب كانت الأسباب بقية على تعددها، فيلزم وجود السبب الموجب للعبادة بدون العبادة، وفي ذلك ترك الاحتياط فيما يجب فيه الاحتياط، ففقدنا بتداخل الأسباب فيها أن يكون جميعها بسبب واحد ترتب عليه حكمه إذا وجد دليل الجميع وهو اتخاذ المجلس، ولما العبوات فليس مما يجتنب فيها، بل في درتها احتياط فيجعل التداخل في الحكم، ليكون عدم الحكم مع وجود الموجب مضافا إلى

(١) الصحاح والقاموس مادة : تبين .

(٢) تفرقات لبحر جاري ص ٦٢ ط دار الكتب العربي .

(٣) الصحاح واللسان مادة : مثل، والاختيار ١٢٢، ٥ ط دار المعرفة، والروايات ٢٢٠، ٨ ط، الفكر، ومغنى المحتاج ٢٣٣، ٣٤ ط الحلبي .

(٤) : القاموس مادة : ارتفع .

(٥) التعريفات للبحر جاري ص ٩٥ ط، دار الكتب العربي .

وحاشة قلوب ص ١٥٣/٣ ط الحلبي .

التكفير ، وفي الحدود إن كانت من جنس واحد أو أجناس أن التداخل عندهم أيضا إنما يكون في الأسباب دون الأحكام .^(١)

هذا ويظهر مما ذكره الزركشي في المتوراد التداخل إنما يكون في الأحكام دون الأسباب ، ولا فرق في ذلك بين العبادات والعقوبات والإتلافات .^(٢)

أثار التداخل الفقهية ومواضعه :

٧ - ذكر القرابي في المعروف أن التداخل وقع في الشريعة في سنة أبواب ، وهي الطهارات والصلوات والصيام والكفارات والحدود والأموال .^(٣)

وذكر الزركشي في المتوراد أنه يدخل في ضروب ، وهي : العبادات والعقوبات والإتلافات .^(٤)

وذكر السيوطي وابن نجيم أنه إذا اجتمع أمران من جنس واحد ، ولم يختلف مقصودهما ، دخل أحدهما في الآخر غالبا ، كالحديث مع الجنابة .^(٥)

(١) كتاب الفتن ١/ ١٥٩ ، ٢/ ٣٢٩ ، ٦/ ٨٥ - ٨٧ ط

النصر . والمبا ١/ ٢٩٣ ط طهر سافر . والإنصاف

٣/ ٣٢٠ ط طهر . والكنز ١/ ٦١ ط المكتب الإسلامي .

وسمى الإزادات ١/ ٣٢ ط العروة

(٢) المتوراد ١/ ٦٩٩ - ٣٧٧ ط الأولى

(٣) الفروق للمصنف . مخفر السمع والحسوس ١/ ٣٩ .

٣٠ ط دار المعرفة

(٤) المتوراد للزركشي ١/ ٢٩٩ - ٢٧٧ ط الأولى

(٥) الأشبه والنظائر للسيوطي ١/ ١٢٦ ط المطبعة ، والأشبه والنظائر لابن نجيم ١/ ١٣٢ ط المطبعة

عفو الله وكرمه ، فإنه هو الموصوف بسبوغ العفو وكمال الكرم .

وفائدة ذلك تظهر فيما لو تلاوة سجدة في مكان فسجدها ، ثم تلاها فيه مرات فإنه يكفي تلك الواقعة أولا ، إذ لو لم يكن التداخل في السبب لكانت التلاوة التي بعد السجدة سببا وحكمه قد تقدم ، وذلك لا يجوز .

وأما في العقوبات : فإنه لو زنى ، ثم زنى ثانية قبل أن يجد الأولى ، فإن عليه حدا واحدا ، بخلاف ما لو زنى فحدا ، ثم زنى فإنه يجد ثانيًا .^(١)

وذكر صاحب الفروفي من المالكية أن التداخل يحلله الأسباب لا الأحكام ، ولم يفرق في ذلك بين الطهارات والعبادات ، كالتصلاة والصيام والكفارات والحدود والأموال . بل ذكر أن الحدود المتشابهة إن اختلفت أسبابها كالغفص وشرب الخمر ، أو تماثلت كالزنى مراه والسرقه مراه والشرب مراه قبل إقامة الحد عليه ، فإنها من أولى الأسباب بالتداخل ، لأن تكررها مهلك .^(٢)

ويظهر مما ذكره الحنبلي في الطهارات وكفارة الصيام ، فيها لو تكررت الجناح في يوم واحد قبل

(١) المتابع مع نفع القدر وتاليج الأثر ١/ ٣٩٠ ط الأميرة ،

والمعبر هراتي ٢/ ١٤٨ ط المطبعة .

(٢) الفروق للقرافي . الفرق السابع والحسوس ٢/ ٢٩ .

٣٠ ط دار المعرفة

الحيض والجَنَابَة، أو في الجَنَابَة والمَلَامَة غسل واحد، لا يحتاج بعده إلى وضوء، لا تدراج سببه في السبب الموجب للغسل.^(١)

وذكر الزركشي في المنصور أن الفعلين في المبادات، إن كانا في واجب ولم يختلعا في الفصد، تداخلتا، كغسل الحيز مع الجَنَابَة، فإذا أجنب ثم حاضت، كفى لها غسل واحد.^(٢)

هذا وقد ذكر الشافعية والجَنَابَة في تداخل الوضوء والغسل إذا وجبا عليه - كما لو أحدث ثم أجنب أو عكسه - أربعة أوجه، انفرد الشافعية بأولها، وانفقوا مع الجَنَابَة في الباقي.

أحدها، وهو المذهب عند الشافعية، وقد انفردوا فيه عن الجَنَابَة، لكن ابن تيمية اختاره: أنه يكفي الغسل، نوى الوضوء معه أو لم ينو، غُسل الأعضاء مرتبة أم لا، لأنها طهارتان، فتدخلتا.^(٣)

والثاني، ذهب إليه أيضا الجَنَابَة في إحدى الروايات عن أحمد، وهو من مفردات المذهب عندهم: أنه يجب عليه الوضوء والغسل، لأنها

هذا، والتداخل يذكره الفقهاء في الطهارة والصلوة والصوم والحج، والنفذية والكفارة ولجسد، والجَنَابَة على النفس والأطراف واليديات، والحدود والحزمية، وفي حساب المورث. ويان ذلك فيما يلي:-

أولاً: الطهارات:

٨- لا خلاف بين الفقهاء في أن من سنن الغسل: الوضوء قبله، لأنه صفة غسل النبي ﷺ كما في حديث عائشة وميمونة رضي الله عنهما. ونهر حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان إذا اغتسل من الجَنَابَة يبدأ فيغسل يديه، ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة، ثم يأخذ الماء ويدخل أصابعه في أصول الشعر، حتى إذا رأى أن قد استبرأ، حفن على رأسه ثلاث حبات، ثم أفاض على سائر جسده، ثم غسل رجليه.^(٤)

هذا عن تحصيل السنة. أما الإجزاء فإرى الحنفية والمالكية أن الطهارات كالوضوء والغسل إذا تكررت أسبابها المختلفة كالحيض والجَنَابَة، أو المشاة كالجسمتين والملامتين، فإن تلك الأسباب تتداخل، فيكفي في الجَنَابتين، أو في

(١) حديث: «كأن إذا غسل من الجَنَابَة بدأ بغسل...» أخرجه البخاري والصحاح ٣٦٠/١ - ط المنية - وسلم ٢٥٣/١ ط الحلي، واللفظ لعم.

(٢) شعرون للقرافي، الفرق الصغرى والحدود ٢٩/٢ ط دار المعرفة، والأشياء التي نجس ١٣٢ ط الهلال.

(٣) المنصور ٢٦٩/١ ط الأولى.

(٤) نهاية المحتاج ٢٦٣/١، ٢٦٤ ط مكتبة الإسلامية، وكفا المحتاج ٢٨٦/١ ط ٥، صاهر، وحاشية للبرقي ٦٨/١ ط دار المعرفة، والمفتوح ٢٦٩/١ ط الأولى، والتهذيب ٣٩/١ ط دار المعرفة.

تداخل. وجاء فيه أيضاً أن من أحدث ثم أجنب، أو أجنب ثم أحدث يكفيه الفصل على الأصح، وهو مماثل لما حكاه الشافعية في الوجه الأول.^(١)

ثانياً : التداخل في الصلاة وله أمثلة :

أ - تداخل تحية المسجد وصلاة الفرض :

٩ - ذكر ابن نجيم في الأشباه والفرق في الفروق : أن تحية المسجد تدخل في صلاة الفرض مع تعدد سببها، فإن سبب التحية هو دخول المسجد، وسبب الظهر مثلاً هو الزوال، فيقوم سبب الروا من سبب الدخول، فيكتفي به .

وذكر الزركشي في الشرح أن التداخل في العبادات إن كان في سنون، وكان ذلك السنون من جنس المصنوع، دخل تحته، كتحية المسجد مع صلاة الفرض .

وذهب الخنابلة إلى أن تحية المسجد تدخل في الفرض والسنة الراتبة.^(٢)

ب - تداخل سجود السهو :

١٠ - جاء صريحاً في حاشية ابن عابدين - من

(١) الإنصاف ٢٥٩/٦

(٢) فسر وقى للفرقي، الفرق الساجد واخسون ٢٩/٦ ط دار المرقفة، والأشبه لابن نجيم ١٣٢ ط. الحلان، والقصور ٢٩٩/١ - ٢٧٠ ط الأولى، وكذلك الفتاوى ٣٢٤/١

حقان مختلفان يحبان بين مختلفين، فلم يدخل أحدهما في الآخر كحد الزنى والسرقة، فإن نوى الرضوء دون الفصل أو عكسه، فليس له غير ما نوى.^(٣)

الثالث، واختاره أيضاً أبو بكر من الخنابلة، وقطع به في التبيح : أنه يأتي بخصائص الرضوء، بأن يوضاً مرتباً، ثم بفصل سائر البدن، لأنها متفان في الفصل وتختلفان في الترتيب، فإتفاقه تداخلا، وما اختلفا فيه لم يتداخلا.^(٤)

الرابع، وهو ما حكاه أبو حاتم القزويني من الشافعية، وهو المذهب مطبقاً عند الخنابلة، وعليه جماعة أصحابهم، وقطع به كثير منهم : أنها يتداخلا في الأفعال دون النية، لأنها عبادتان متجانستان صغرى وكبرى، فدخلت الصغرى في الكبرى في الأفعال دون النية، كالخروج والصلاة.^(٥)

هذا، وجاء في الإنصاف عن الدينوري في وجه حكمه : أنه إن أحدث ثم أجنب فلا

(١) الهدى ٣٩/١ ط. دار المرقفة، والتكليف ٦١/١ ط المكتب الإسلامي، وسنن الإجازات ٣٩/١ ط المرقفة، والإنصاف ٢٥٩/١ ط القزوات.

(٢) الهدى ٣٩/١ ط. دار المرقفة، والإنصاف ٢٥٩/١ ط القزوات.

(٣) الهدى ٣٩/١ ط دار المرقفة، والمجموع ١٩٤/٢ - ١٩٥ ط الشافعية، والإنصاف ٢٥٩/١ ط القزوات، وكذلك الفتاوى ١٥٩/١ ط القصور

والثاني: يسجد سجودين، قال الأوزاعي وابن أبي حازم وعبد العزيز بن أبي سلمة: إذا كان عليه سجودان، أحدهما قبل السلام، والآخر بعده سجدهما في عليهما، لقول النبي ﷺ: «تكمل سهو سجدة واحدة»^(١) وهذا من سهو، فلكل واحد منهما سجدة واحدة، لأن كل سهو يقتضي سجوداً، وإنما تداخل في الجنس الواحد لا تفاهما، وهذا مختلفان.^(٢)

جـ - التداخل في سجود التلاوة :

١١ - ذكر الحنفية أن سجدة التلاوة مبناهما على التداخل دفعا للحرج.

والتداخل فيها تداخل في السبب دون الحكم، لأنها عبادة، فتزول الواحدة عما قبلها وعما بعدها، ولا يتكرر وجوبها إلا باختلاف المجلس أو اختلاف التلاوة (أي الآية)، أو السماع، فمن تلا آية واحدة في مجلس واحد مراراً تكفيه سجدة واحدة وأداء السجدة بعد القراءة الأولى أولى.

والأصل في ذلك ما روي أن جبريل عليه السلام وكان ينزل بالوحي فيقرأ آية السجدة

كتب الحنفية - يمين تكرر سهوه بحيث أدى ذلك إلى ترك جميع واجبات الصلاة، فإنه لا يلزمه إلا سجدة واحدة.

وقريب من ذلك ما جاء في المدونة من كتب المالكية يمين نسي تكبيرة أو تكبيرتين، أو نسي «سمع الله لمن حمده» مرة أو مرتين، أو نسي التشهد أو التشهيد.

وجاء في المثير والأشياء من كتب الشافعية أن جبرائيل الصلاة تتداخل لانحداد الجنس، فسجود السهو وإن تعدد سجدة واحدة، لأن القصد بسجود السهو إزغام أنف الشيطان، وقد حصل بالسجدة في آخر الصلاة، بخلاف جبرائيل الإحرام فلا تتداخل، لأن القصد جبرائيل النسك وهو لا يحصل إلا بالتمتع.^(٣)

وقال صاحب القلي: إذا سهوا سهوين أو أكثر من جنس كذا سجدة واحدة للجميع، لا تعلم أحدا خالف فيه. وإن كان السهو من جنسين، فكذلك، حكاه ابن المنذر قولاً لأحمد، وهو قول أكثر أهل العلم، منهم: الشافعي والثوري ومالك واللبث والشافعي وأصحاب الرأي. وذكر أبو بكر من الجواب فيه وجهين:

أحدهما: ما ذكرنا

(١) حديث: «تكمل سهو سجدة واحدة» أخرجه أبو داود (١٠٣٨/١) ط تحقيق عزت عبيد مصفى من حديث توبان، وأصله في صحيح مسلم (١٠٢/١) ط تحقيق من حديث عبيد بن مسعود (٢) القلي ٢٩/٢ - ٣٠ ط الراس

(٣) ابن عابدين ١٩٧/١ ط يروى، والمدونة ١٣٨/١ ط دار صادر، والمثير ١٧٠/١ ط الأولى، والأشباه للسيوطي ١٣٢/١ ط المطبعة

الفرائد شمله فإنه يسجد جميع سجدياته في غير الصلاة وفي الصلاة، حتى لو قرأ كله في ركعة واحدة، سواء أكان معدا أم متعلما اتفاقاً^(١).

وجاء في الروضة وغيرها من كتب المشافعية أنه إذا قرأ آيات السجدة في مكان واحد، سجد لكل واحدة، ومثل ذلك قراءته الآية الواحدة في مجلسين.

فلو كرر الآية الواحدة في المجلس الواحد نظر، إن لم يسجد للمرة الأولى كسائر سجود واحد، وإن سجد للأولى فتلاها أوجه: أصحابها يسجد مرة أخرى لاجتماع الناس، والثاني تكفيه الأولى، والثالث إن طأ الفصل يسجد أخرى، وبالإمكانية الأولى.

ولو كرر الآية الواحدة في الصلاة، فإن كان في ركعة فكل المجلس الواحد، وإن كان في ركعتين فكل المجلسين. ولو قرأ مرة في الصلاة، مرة خارجها في المجلس الواحد وسجد للأولى، فلم ير السجود فيه نصاً للأصحاب، وإضافتهم بقضي حذر الخلاف فيه^(٢).

(١) حواشر الإكس ٧٦٩/٧ ط دار المعرفة، والدمشقي ١١١١/٢ ط الصكر، والمزني ١/٢٧٧-٢٧٨ ط الصكر، ومراجع: الحليل مع النج والإكليل ١٢/٦٤، ١١٠ ط الجاه.

(٢) روضة الطالبيين ١/٣٢٠-٣٢١ ط المكتبة الإسلامية، وحاشية قليوب ١/١٠٨ ط احلي، وسبابة المحتاج ١/١٧٧ ط المكتبة الإسلامية.

على رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ كان يسمع ويتلقى، ثم يقرأ على أصحابه، وكان لا يسجد إلا مرة واحدة^(١).

وإن تلاها في غير الصلاة فسجد، ثم دخل في الصلاة فتلاها فيها، سجد أخرى ولو لم يسجد أولاً كفتته واحدة، لأن الصلاة أقوى من غيرها، فتستمتع غيرها وإن اختلف المجلس ولو لم يسجد في الصلاة سقطت في الأصح^(٢).

وأما المسألة فقاعدتها المذهب عندهم تكرير سجدة الصلاة، إن كرر حزب فيه سجدة، ولا تكفيه السجدة الأولى، لو حذر المقتضي للسجود، باستثناء المعلم والمنشئ فقط عند الإمام مائث وابن القاسم، واختاره المازري، خلافاً لأصبع وابن عبيد الحكم للفاصلين بعدم الوجود عنده ولا في أول مرة.

ومحل الخلاف كما في حاشية الدمشقي إذا حصل التكبير لحزب فيه سجدة، وأما قارئه

(١) حديث: «كان يسمع ويظن أنه يقرأ...» يدل على ذلك حديث البخاري عن ابن عباس «كان رسول الله ﷺ إذا تلاه جبريل منضم، فإذا انطلق جبريل قرأ، ثم يقرأ كما قرأه». هذا إذا لم يقرأ في الصلاة التي فيها سجدة واحدة كان يسجد فيها سجدة واحدة (فتح الباري ١/٢٩٨).

(٢) ابن عابدس ١/٥٢٠، ٥٢١ ط بولاق، بدائع الصالحات ١/١٨١ ط الجمعية، ومبين الحقائق ١/٢٠٧ ط دار المعرفة، والمحرر الرائق ١/١٣٤، ١٣٦ ط العلمية، ولاستار ١/٧٧ ط دار المعرفة.

المسبب الآخر وهو: ورود رواية الحلال فيكفي به ويتداخل الاعتكاف - ورواية الحلال^(١).

وثالثاً: تداخل الطواف والسعي للقارن:
١٣ - ذهب المالكية وانتقبة وإمام أحمد في أشهر عنه إلى أن من قرن بين الحج والعمره في إحرام واحد، فإنه بطواف هو طواف واحد، ويسمى طوافاً واحداً، وهو قول ابن عمر وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم، وأنه قال عطاء بن أبي رباح والحسن وعبد الله بن عمر ومحقاق الأصول، حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع فأهلنا بعمره»^(٢) الحديث. وفيه: «وأما الذين جمعوا بين الحج والعمره فأبوا طوافاً واحداً».

ولأن الحج والعمره عادتان من جنس واحد، فإن اجتماعهما في حرم واحد، كالطوافين.

وأما أهل المذاهب فيها ناسك يكفيه طواف واحد وزمي واحد، فكأنه طواف واحد ويسمى واحداً كما تقدم.

(١) القرون للقرن: القرنين، سبيع والخمسون ٣٩٤ ط ١ دار الغرب.

(٢) حديث: «خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع» أخرجه البخاري، الفتح ٣ ١٩١ ط السبعة.

وبما ذكره كتاب الحائض أن سجود التلاوة يتكرر بتكرار التلاوة، حتى في طواف مع قصر الفصل.

وذكر صاحب الإصناف وجهين في إعادة سجود من فرائض سجود، وكذا، يتوجه في تحية المسجد أن تكرر سجود.

وقال ابن عثمة: وإن فرائض سجود، ثم قرأ في الحائض مرة أخرى، لا لأجل السجود، فصل بعد السجود؟ غلب وجهين. وقال القاضي في تحريمه: إن سجدة في غير الصلاة ثم صلى فقرأها فيها أعاد السجود، وإن سجد في صلاة ثم قرأها في غير صلاة لم يسجد. وقال: إذا قرأ سجدة في ركعة فحده ثم قرأها في الثانية، قبل بعد السجود، وقيل لا^(١).

ثالثاً: تداخل صوم رمضان وصوم الاعتكاف:
١٤ - من أشهر عند المالكية والحنفية، وفي رواية عن أحمد أن شرط انقضاء الصوم لصحة الاعتكاف مطلقاً، والله تعالى أعلم، ذكر القرابي أن صوم الاعتكاف يدخل في صوم رمضان، وذلك لأن الاعتكاف سبب لتوجه الأمر بالصوم، ورواية غلال ومضان هي سبب توجه الأمر بصوم رمضان، ويدخل السبب الذي هو الاعتكاف في

(١) كتاب الفتن ١١٩٠ ط النصار، وشعر الأندلس.

(٢) دار العربية، والإصناف ١٩٥٧ ط ١٩٦ ط الغرب.

خاصا : تداخل القدية :

١٤ ذكر الحنفية والشافعية أن القدية تتداخل .
وقد صرح الحنفية بأن من تقدم أظافر يديه
ورجله في مجلس واحد ، وهو عرم ، فإن عليه
دما واحدا ، لأنها من المحظورات ، ثافيه من
قضاء النكح ، وهي من نوع واحد ، فلا يزداد
على دم واحد . وإن كان قلمها في مجلس ،
تكتفلك عند محمد ، لأن مبتها على التداخل
ككفارة القطر .

وعند أبي حنيفة وأبي يوسف يجب لكل يد
دم ، ولكل رجل دم إذا تعدد المجلس ، لأن
القالب في القدية معنى العانة فيفتيد التداخل
باتحاد المجلس كما في آية السحرة ، ولأن هذه
الأعضاء متباينة حقيقة ، وإنما جعلت الجنابة -
وهي تغليم الأظافر في مجلس واحد - جنابة
واحدة في المعنى لاتحاد المقصود وهو الرفق .^(١)

وصرح الشافعية بمثل ذلك فيمن فعل شيئا
من مقدمات الجماع ، وجامع بعده ، فقد ذكروا
أن قدية المقدمة تدخل في البدنة الواجبة جزاء
عن الجماع .^(٢)

وقريب من ذلك ما ذكره الحنابلة فيمن خلق
شعر رأسه وبده ، بأن عليه قدية واحدة في أصبح

(١) لين الحقائق ٢/ ٣٣٥ دار المعرفه ، والانتار ١/ ١٦٢ ط .
دار المعرفة

(٢) حاشية قليوبي ٢/ ١٣٧ ط الحلي ، والمثلوث ١/ ٢٧٧ ط
الأولى ، ونهاية المحتاج ٣/ ٣٢٩ ط . المكتبة الإسلامية

وذهب الحنفية والإمام أحمد في رواية أخرى لم
تشتهر إلى أن عليه طوافين وسبعين ، وقد روي
هذا القول عن علي وابن مسعود رضي الله
عنهما ، وبه قال الشعبي وابن أبي ليلى مستدلين
بقول تعالى : ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾^(١)
وشامها أن يأتي بأعضائها على الكمال بلا فرق
بين الفارن وغيره .

وبما روي عن النبي ﷺ أنه قال : ومن جمع
بين الحج والعمرة فعليه طوافان^(٢) ولأنها
تكان ، فكان لها طوافان ، كما لو كانا
متفرقين .

وأثر هذا الخلاف يظهر في الفارن إذا قتل
صيدا فإنه يلزمه جزاء واحد عند القائلين
بالتداخل .^(٣)

(١) سورة البقرة / ١٩٦

(٢) حديث : من حج بين الحج والعمرة فعليه طوافان ...
ورد من قوله ﷺ ولم يرد من قوله ، أخرجه الطارخفي في
سنه ٢٥٩ / ٢٧ ط شركة الطباعة الفنية وقال : لم يرد
عن الحكم - يعني ابن حنيفة - خبر الحسن بن مهارة ، وهو
متروك الحديث .

(٣) مسلم القيسوت ٢/ ٤٤٨ الأسبوعية ، وابن عابدين
١/ ١٩٢ ط المصرية ، والمعرضي ٢/ ٢٠٩ ط دار صادر ،
والمسوقي ١/ ٢٨ ط الفكر ، وجواهر الإكليل ١/ ١٧١ ط
دار المعرفة ، والمعرضي ١/ ٢٦٩ ط دار الكتب ، وروضة
الطالبين ٣/ ٤٤ ط . المكتب الإسلامي ، والمثلوث ١/ ٢٧٧ ط
١/ ٢٧٧ ط الأولى ، ونسخ الباري ٣/ ١٩٣ ط ، ١٩٤ ط ،
الرياض ، وكشاف الفتح ٢/ ١٦٢ ط . المنصر . والفهي
٣/ ٤٦٦ ط لرياض

سادسا : تداخل الكفارات :

أ - تداخلها في إفساد صوم رمضان بالجماع :

١٥ - لا خلاف بين الفقهاء في وجوب كفارة واحدة على من تكرر منه الجماع في يوم واحد من أيام رمضان لأن الفعل الثاني لم يصادف صوما، وإنما الخلاف بينهم فيمن تكرر منه ذلك الفعل في يومين، أو في رمضانين، ولم يكفر للأول، فذهب محمد بن الحنفية، والحنابلة في وجه، والشافعي والأوزاعي إلى أنه تكفيه كفارة واحدة، لأنها جزء عن جناية تكرر سببها قبل استيفائها، فتداخل كالحد.

وذهب الحنفية في ظاهر الرواية الذي اختاره بعضهم للفسوى وهو الصحيح، والمالكية والشافعية، وهو أيضا المذهب عند الحنابلة: إلى أن الكفارة الواحدة لا تجزئه، بل عليه كفارتان، لأن كل يوم عبادة منفردة، فلذا وجبت الكفارة برفاده لتداخل كالعمرتين والحجبتين،^(١) والتفصيل في مصطلح: (كفارة).

ب - تداخل الكفارات في الأيمان :

١٦ - لا خلاف في أن من خلف يميما فحش

الشرائطين عن أحمد، وهو الصحيح من المذهب أيضا، لأن شمر الرأس واليدن واحد، وفي رواية أخرى عنه: إن لكل منهما حكما منفردا، وكذا لو لبس أو تطيب في ثوبه وبدنه ففيه الروايتان، والمخصوص عن أحمد أن عليه غدية واحدة.^(٢)

وأما المالكية فإنهم وإن لم يصرحوا بتداخل الغدية، إلا أنهم أوردوا أربع صور تنحل فيها الغدية وهي أن يظن الفاعل الإباحة :

أ - بأن يعتقد أنه خرج من إحرامه فيضلع أمورا كل منها يوجب الغدية.

ب - أو يتعدد موجبها من لبس وتطيب وقلم أظفار وقش دواب بغور.

ج - أو يترأخى ما بين الغنيتين، لكنه عند الفعل الأول أو إرادته يوى تكرار الفعل الموجب لها.

د - أو يترأخى ما بين الصلطين، إلا أنه لم يوى التكرار عند الفعل الأول منها، لكنه قدم ما نفعه أهم، كتقديمه لبس الثوب على لبس السراويل.^(٣)

وتفصيله في محظورات الحج من كتب الفقه.

(١) الإحصاف ٢/٤٥٨، ٤٥٩ ط. الترمذ، وكشف القناع ١/٢٣٣ ط. النعم.

(٢) السبكي ٢/٦٥، ٦٦ ط. المعمر، وصيواتر الإكبل ١/١٩١ ط. دار المعرفة.

(٣) ابن عابدين ٢/١١٠ ط. بولاق، والمفروق للشرقي ٢٩/٢، الفروق الصالح والخسوس ط. دار المعرفة، والأشباه والنظائر للسيوطي ١٢٧ ط. العلمية، وحاشية فخرسي ٢/٧١ ط. الجسبي، والمجيب للشرقي ١/١٩١ ط. دار المعرفة، والإحصاف ٣/٣١٩ ط. التراث، وكشاف القناع ١/٢٣٢ ط. المنصور، والمغني ٣/١٣٦، ١٣٣ ط. طرابلس.

العدة، فإن العدتين تتداخلان، فتعد ثلاثة أقراء ابتداء من الرطب الواقع في العدة، ويندرج ما بقي من العدة الأولى في العدة الثانية. أما إذا كانتا لرجلين فإنهما تتداخلان عند الحنفية، لأن القصد التعرف على فراغ الرحم، وقد حصل بالواحدة فتتداخلان، ومثاله: المتوفى عنها زوجها إذا ولدت بشبهة، فهاتان عدتان من رجلين ومن جنسين. ومثال العدتين من جنس واحد ومن رجلين: المطلقة إذا تزوجت في عدتها فوطئها الثاني، وفروى بينهما، تتداخلان وتمتد من بدء الفروى، ويندرج ما بقي من العدة الأولى في العدة الثانية.

وأما عند الشافعية والحنابلة فلا تتداخلان، لأنها حقان مقصودان لأدعيين، فلم يتداخل كالذين. ولأن العدة احتباس يستحقه الرجال على النساء، فلم يجوز أن تكون المرأة المعتدة في احتباس رجلين كاحتباس الزوجة.

وأما إذا اختلفت العدتان في الجنس. وكانت لرجلين، فإنهما تتداخلان أيضا عند الحنفية، لأن كلا منهما أجل، والأجال تتداخل.

ولا تتداخل بينهما عند الشافعية والحنابلة، لأن كلا منهما حتى مقصود للأدعي. فعنهما أن تعدن لأول لسببه، ثم تعدن للثاني، ولا تقدم عدة الثاني على عدة الأول إلا بالحمل.

وإن كانتا من جنسين لشخص واحد تتدخلان أيضا عند الحنفية، وفي أصح الرجحين عند

فيها وأدى ماوجب عليه من الكفارة، أنه لو حلف بيمين أخرى وحنت فيها نجب عليه كفارة أخرى. ولا تغني الكفارة الأولى عن كفارة الحنت في هذه اليمين الثانية، وإنما الخلاف فيمن حلف أيمانا وحنت فيها. ثم أريد التكفير، هل تتداخل الكفارات فتجزئه كفارة واحدة؟ أو لا تتداخل فيجب عليه لكن يمين كفارة؟

تتداخل الكفارات على أحد القولين عند الحنفية، وأحد الأقوال عند الحنابلة، ولا تتداخل عند المالكية ولا الشافعية،^(١) ونقصيل ذلك في الكفارات.

سابعاً : تداخل العدتين :

١٧ - متى التداخل في العدة : أن تبدي المرأة عدة جديدة وتتزوج بقية العدة الأولى في العدة الثانية، والعدتان إما أن تكونا من جنس واحد لرجل واحد أو رجلين، وإما أن تكونا من جنسين كذلك أي لرجل واحد أو رجلين، وعلى هذا فإن المرأة إذا لزمتها عدتان من جنس واحد، وكانتا لرجل واحد، فإنهما تتداخلان عند الحنفية والشافعية والحنابلة للأحداهما في الجنس والقصد. مثال ذلك : ما لو طلق زوجته ثلاثاً، ثم تزوجها في العدة ووطئها، وقال : خلنت أنا محل لي. أو طلقها بأنفاظ الكنانية، فوطئها في

(١) لموسوعة الفقهية ٧/ ٣٠٠ نشر وزارة الأوقاف الكويتية.

(الفرع الثالث) إذا تزوجت في عدتها من انطلاق، فتدخل بها الثاني، ثم فرق بينهما، اعتدت بقية عدتها من الأول، ثم اعتدت من الثاني، وقيل: تعتمد من الثاني وتجزئها عهدها، وإن كانت حاملا فالوضع يجزي عن العدتين اتفاقا^(١) والتفصيل في مصطلح: (عدة).

ثلثا. تداخل الجنائيات على النفس والأطراف:

١٨ - ذكر اختصة الجنائيات على النفس والأطراف إذا تعددت، كما لو قطع عضوا من أعضائه، ثم قتله، فإنها لا تتداخل إلا في حالة اجتماع جنائيتين على واحد، ولم يتخللها براء، وصودها ست عشرة، كما ذكر ابن نجيم في الأشباه، لأنه إذا قطع ثم قتل، فإنها أن يكونا عمدين أو عظامين، أو أحدهما عمدا والآخر خطأ، وكل من الأربعة إما على واحد أو اثنين، وكل من اثنتين، إما أن يكون الثاني قبل البرء أو بعده^(٢).

(١) خصواتين الفهية لابن جزير ص ١٥٧، والمصري في ١٩٩/٦ والفكر، والزرقاني ١/٢٣٥ ط، والفكر، وبيضاوي الإكمال ١/٣٩٨ ط، دار المرقية، والحواشي ١٢٢/١ - ١٢٤ ط، دار صادر، ومواهب الجليل ١/١٧٦ - ١٧٨ ط فخر.

(٢) أشباه والمظان لابن نجيم ١/١٣٤ ط، الخلاص.

الشافعية، وفي أحد الوجهين عند الحنابلة، لأنها لرجل واحد. ولا تداخل بينهما على مقابل الأصح عند الشافعية، وعلى الوجه الثاني عند الحنابلة لاختلافهما في الجنس^(١). وأما المالكية فقد خص ابن جزير مذهبهم في تداخل العدة بقوله: فروع في تداخل العدتين: (الفرع الأول) من طلق طلاقا رجعيا، ثم مات زوجها في العدة انتقلت إلى عدة الوفاة، لأن الموت يهدم عدة الرجعي بخلاف البائن. (الفرع الثاني) إن طلقها رجعيا ثم أرتجمها في العدة، ثم طلقها، استأنفت العدة من الطلاق الثاني، سواء كان قد وطئها أم لا، لأن الرجعة تهدم العدة، ولو طلقها ثانية في العدة من غير رجعة بنت اتفاقا، ولو طلقها طلقا ثانية ثم راجعها في العدة أو بعدها، ثم طلقها قبل المسيس بنت على عدتها الأولى، ولو طلقها بعد الدخول استأنفت من الطلاق الثاني.

(١) الأشباه لابن نجيم ص ١٣٤ ط، الخلاص، وابن حبيب ١/٨ - ١٠٩ ط، بولاق، وبيان الحقائق ١/٢٣١ ط، دار المرقية، وفتح القدير ٣/٢٨٤، ٢٨٤ ط، الأمرية، والأشبه ومظان المصطفى ١/١٢٨ ط، التلبي، وحاشية قليوبي ١/١٢٧، ١٢٧ ط، المحلى، وروضة الطالبين ٨/٣٩٤ - ٣٩٤ ط، المكتب الإسلامي، والمهذب للشيرازي ٢/٦٥١ - ٦٥٣ ط، دار المرقية، والمختصر للزركشي ١/٢٧٦ - ٢٧٧ ط، الأولى، وبيان المحتاج ٧/١٣٣ - ١٣٤ ط، المكتب الإسلامي، والتكاليف ٣/٣١٦ - ٣٢٠ ط، المكتب الإسلامي، وكشاف النجاشي ٢/٤٢٥ - ٤٢٨ ط، كنز، وافتح ١/١٨٢ ط، الرهبر.

أما إذا كانت إحداهما عمداً والأخرى خطأ،
وقلبا بالتداخل عند لائق، فهنا وجهان:
أحدهما التداخل أيضاً.

وأصحها: لا، لاختلافهما^(١)

والخاتبة يقولون: التداخل في انقصاص في
إحدى الروايتين عن أحد فبها لو جرح رجل
رجلاً، ثم قتل قبل انقضاء جرحه، واختار الولي
انقصاص، فعلى هذا الرواية ليس للولي إلا
ضرب عمقه بالسيف. لقوله ﷺ: «لا قود إلا
بالسيف»^(٢)، وليس له جرحه أو نطح طرفه،
لأن انقصاص أحد بدني النفس، فدخل الطرف
في حكم الجملة كالدية.

والرواية الثانية: أن للولي أن يفعل بالجاني
مثلاً فعل، لقوله تعالى: ﴿إِنْ عَفَا عَنْكُمْ فَعَفَا﴾
بمثل ما عفوتم به^(٣).

أما إذا عفا الولي عن انقصاص، أو صار
الأمر إلى الدية لكون الفعل خطأ أو شبه عمد،
فالمواجب حينئذ دية واحدة، لأنه قتل قبل
استقرار الجرح، فدخل لرش الجراحة في أرض
النفس^(٤) والتفصيل في مصطلح: (جناية).

وذكر المالكية أن الجناية على الطرف تندرج
في الجناية على النفس، أي في انقصاص، إن
تعمدوا الجاني، سواء كان الطرف للمقتول أم
نقيره بأن تقطع يد شخص عمداً، وفقاً عين آخر
عمداً، فيقتل فقط ولا يقطع شيء من أطرافه
ولا وفقاً عنه، إن لم يقصد الجاني بجانيته على
الطرف مثلاً أي تمهيداً ونشوباً. فإن قصدها
فلا تندرج الطرف في القتل، فيقتصر من
الطرف، ثم يقتل.

أما إذا لم يعتمد الجاني الجناية على الطرف،
فإنها لا تندرج في الجناية على النفس، كما لو
قطع يد شخص خطأ، ثم قتله عمداً عذوفاً،
فإنه يقتل به، ودية اليد على عاقلته^(٥).

وذكر المالكية أن الجناية على النفس
والأطراف إذا اتفقتا في العمد أو الخطأ، وكانت
الجناية عمى لنفس بعد انقضاء الجناية على
الطرف، وجبت دية الطرف بلا خلاف. أما إذا
كانت الجناية على النفس قبل انقضاء الجناية
على الطرف فوجهان، أصحهما: دخول الجناية
على الطرف في الجناية على النفس، بحيث
لا يجب إلا ما يجب في نفس كالسرابة،
وثانيهما: عدم التداخل بين الجائتين، خرج
ابن مريج، وبه قال الأصمعي، واختاره
إمام الحرمين.

(١) روضة الطالبين ١/ ٣٧٠ طبع المكتب الإسلامي

(٢) حديث «لا قود إلا بالسيف» أخرجه ابن ماجه ٨٨٩/ ٢٢

ط الحنفى، ولقد ابن حجر في الشخص ١٩/ ٤١ ط

شركة الطباعة الحديثة استغله صعب

(٣) سورة النحل / ١٢٦

(٤) المعنى ٩٨٥/ ٧، ٩٨٦ ط الرياض

(٥) مواهب الإكليل ٢/ ٢٦٥ ط دار المعرفة

تاسما : تداخل اللبنيات :

١٩ - لا خلاف بين الفقهاء في أن اللبنيات قد تتداخل، فيدخل الأدنى منها في الأعلى، ومن ذلك دخول دية الأعضاء والمنافع في دية النفس، ودخول أرض الموضحة المذمومة للعقل في دية العقل، ودخول حكومة الكذبي في دية الحلقة إلى غير ذلك من انشروع. ^(١) والتخصيل في مصطلح: (جدة).

عاشرا : تداخل الحدود :

٢٠ - اتفق الفقهاء على أن الحدود - كحد الزنى والسرقه والشرب - إذا اتفقت في الجنس والموجب أي الحد فإنها تتداخل، فمن زنى مرارا، أو سرق مرارا، أو شرب مرارا، أقيم عليه حد واحد للزنى المتكرر، وآخر للسرقه المتكررة، وآخر للشرب المتكرر، لأن ما تكرور من هذه الأفعال هو من جنس ماسبقه، فيدخل تحته.

ومثل ذلك حد القذف إذا قذف شخصا واحدا مرارا، أو قذف جماعة بكلمة واحدة، فإنه يكتفى فيه بحد واحد اتصافا، بخلاف ما لو

قذف جماعة بكلمات، أو حص كل واحد منهم بقذف.

واتفق الفقهاء أيضا على أن من زنى أو سرق أو شرب، فأقيم عليه أحد، ثم صدر منه أحد هذه الأفعال مرة أخرى، فإنه يجد ثانيا، ولا يدخل تحت الفعل الذي سبقه، واتفقوا أيضا على عدم التداخل بين هذه الأفعال عند اختلافها في الجنس والقدر الواجب فيها، فمن زنى وسرق وشرب حد تكمل فعل من هذه الأفعال، لاختلافها في الجنس والقدر الواجب فيها، فلا تتداخل. أم إذا تعددت في القدر الواجب واختلفت في الجنس، كالقذف والشرب مثلا، فلا تدخل بينهما عند غير المالكية، وأما عند المالكية فتتداخل، لانصافها في القدر الواجب فيها، وهو الحد، فإن الواجب في القذف ثمانون جلدة وفي الشرب أيضا مثله، فإذا أقيم عليه أحدهما سقط عنه الآخر.

ولو لم يقصد عند إقامة الحد إلا واحدا فقط، ثم ثبت أنه شرب أو قذف، فإنه يكتفى بما ضرب له عما ثبت.

ومثل ذلك عندهم - أي المالكية - ما لو سرق وقطع يمين آخر، فإنه يكتفى فيه بحد واحد.

وهذا كله إذا لم يكن في تلك الحدود القتل، فإن كان فيها القتل، فإنه يكفي به عند الحنفية والمالكية والحنابلة، نقول ابن مسعود: ما كانت حدود فيها قتل إلا أحاطت بقتل بذلك كله،

(١) ابن عابدين ٣٧١/٥ ط. المصرية، ونيسون الحفلق ١٣٥/٩ ط. دار المعرفة، والفروق للفراي ٢/٢ ط. دار المعرفة. وروضة الطالبين ٩/٢٨٥ و ٣٠٠ و ٣٠١ ط. المكتب الإسلامي، والمهذب ١٩١/٥ ط. دار المعرفة، والفتاوى ٣٨/٨ ط. الرياض

كخروج، ولأنها وجبت بدلا عن القتل في حقهم
بعض الصرة في حصة، لكن في المستقبل لا في
الحاضر، لأن القتل إما يستوي لخواب فاتهم في
الحاضر، لا لخواب حاضر، وهكذا المنصرة في
المستقبل لأن الماضي وقعت الغية عنه

ودهب المساعدة والخاتمة وأبو يوسف وعمد
إلى أنها لا تداخل، ولا نسط مضي التدة،
لأن مضي التدة لا تأثير له في إسقاط الواجب
كالديون.

ولما خرج الأراض قفل على هذا الخلاف،
وفي لا تداخل فيه بالاتفاق. ^(١)

وأما التلكية فإنهم لم يصرحوا بتداخل
الجزيرة، ولكن بينهم التداخل من قول أبي
الوليد ابن رشد: ومن اجتمعت عليه جزيرة
سيرة، فإن كان ذلك قسره بها أخذت منه ثا
مضي، وإن كان تعمده لم يؤخذ منه،
ولا يطالب بها بعد غناه ^(٢) والتفصيل في
مصطلح: (جزيرة).

ولأن المفصول الزجر وقد حصل، واستثنى
المناسبة من ذلك حد القاتل، فقد ذكر وأنه
لا بدخل في القتل، بل لا بد من استعداده قبله

وأما الشافعية فإنهم لا يكتفون بالقتل، ولم
يقهروا بالتداخل في هذه المسألة. بل يقدمون
الأحق ثم الأخف، فمن سرق وزنى وه
بكر، وشرب ولم يمه قتل برودة، أقيمت عليه
أحد الواجب فيها بتقديم الأخف ثم
الأحق. ^(٣)

الحادي عشر: تداخل الجزية:

٢٩ - ذهب أبو حنيفة إلى أن الجزية تداخل في
إذا اجتمع على تدمي حربة عامين، فلا يؤخذ
عه إلا حربة عام واحد، لأن الجزية وجبت
عقوبة لله تعالى تؤخذ من المدمي على وجه
الإلزام والعقوبات الواجبة لله تعالى إذا
اجتمعت، وكانت من جنس واحد، تداخلت

(١) الأندلس لابن نجيب ١٠٢٢ ط الملاء، والاختيار ٩٦٢.

٩٦ ط دار الفريعة، وضع التصدير مع العامة ١٠٨١.

١٠٩ ط الأسرة، وجمواهر الإكليل ٢٢٩٤ ط ١٠.

المصرى، والحرشي ١٠٣١ ط دار صادر، البسوفى

٣٤٧ ط ٣٢٨ ط، الحكر، والقروى للقرافي ٢٠٢

القرافي مع وأحمد ط دار المعرفة، والأشاه

لتبوط ١٢٦ ط العتبة، وروضة الطالبيين

١٢٦ ط المكتب الإسلامي، والشورى ١٠٢٠ ط

١٢٧ ط الأولى، وكذلك القناع ١٠٥٠ ط النصر،

والمر ٣٤٢ ط ١٢٤ ط الرياض.

(١) فتح القدير ٣٧٦، ٣٧٧ ط الأبرية، وليس الخافض

١٢٧ ط دار المعرفة، وابن عابد ١٣ ط ٢٧٠

بولاق، والاختيار ٢٢٩ ط دار الفريعة، وروضة

القرافي ١٠١ ط المكتب الإسلامي، والنجي

١٢٦ ط الرياض

(٢) البسوفى ١٠٢ ط الحكر، والحضاب ٣٨٢ ط

وجمواهر الإكليل ٢٢٩ ط دار المعرفة، والحرشي

١٢٦ ط ١٢٤ ط دار صادر

ولا تداخل بينهما أيضا، لأن الإثاء حصل
بغيرهما، كاربعة وستة بينهما موافقة بالنصف.
لأنك إذا سلطت الأربعة على الستة يبقى منها
اثنان، سلطهما على الأربعة مرتين نفس بهاء.
فقد حصل الإثاء باثنين وهو عدد غير الأربعة
والستة، فهما متوافقان بجزء الاثنين وهو
الصف. وحكم المتوافقين: أن تقرب وفق
أحدهما في كامل الآخر، والحاصل أصل
المسألة. وإن كانا مختلفين لا يبقى أكثرهما بأقلهما
ولا بعدد ثالث، بأن لم يقمهما إلا الواحد كما في
القسم الرابع فهما متباينان. ولا تداخل بينهما
أيضا كثلاثة وأربعة، لأنك إذا أسقطت الثلاثة
من الأربعة يبقى واحد، فإذا سلطته على
الثلاثة فثبت به. وحكم المتباينين أنك تقرب
أحد العددين في الآخر.^(١) والتفصيل في باب
حساب الفرائض، وينظر مصطلح: (إارت).

الثاني عشر. تداخل العددين في حساب
الموارث:

٢٢ - العدوان في حساب الموارث إما أن يكونا
متباينين، وإما أن يكونا مختلفين، وفي حال
اختلافهما إما أن يبقى الأكثر الأقل، وإما أن
يقمهما عدد ثالث، وإما أن لا يقمهما إلا واحد
ليس بعدد، بل هو مبدؤه، فهذه أربعة أقسام
وقد وقع التداخل في القسم الثاني منها، وهو ما
إذا اختلفا وفق الأكثر بالأقل عند إسقاطه من
الأكثر مرتين فأكثر منهما، فيقال حينئذ: إنها
متداخلة، كثلاثة مع ستة أو تسعة أو خمسة
عشر، فإن الستة تقضى بإسقاط الثلاثة مرتين،
والتسعة بإسقاطها ثلاث مرات، والخمسة عشر
بإسقاطها خمس مرات، لأنها خمسها، وسما
متداخلين لدخول الأقل في الأكثر.

وحكم الأعداد المتداخلة: أنه يكفي فيها
بأكبر ويجعل أصل المسألة.

أما في الأقسام الأخرى، وهي الأولى والثالث
والرابع، فلا تداخل بين العددين بهما، لأن
العددين إن كانا متباينين - كما في القسم الأول -
فإن يكفي بأحدهما، فيجعل أصلا للمسألة
كالثلاثة والثلاثة عرجي الثلث والثلاثين، لأن
حقيقة الاثنين إذا سلط أحدهما على الآخر
أفده مرة واحدة.

وإن كانا مختلفين، ولا يقمهما إلا عدد ثالث
- وهو القسم الثالث - فهما متوافقان.

(١) الاحتياط ١٧٢/٥ - ١١١ ط دار المعرفة. وتبين المحقق
٢٢٤٥/٦ ط دار المعرفة. والردقاني ٢٦٠/٨ ط المنكر،
ولندسوني ١٧٦/٤ ط مطبعة ط المنكر، وخواجه الإكليل
٢٣٤/٢، ٢٣٥ ط دار المعرفة، وسنن المحتاج ٢٢/٤ -
٢٣ ط المطبعي. ونهية المحتاج ٢٢/٦ ط المكتبة
الإسلامية، وحاشية قسوي ١٥٢/٢ - ١٥١ ط احصي،
وحاشية المحصل على التبع ٢٤/٤ ط الميمنية، وروضة
الطالب ٦١/١ - ٦٢ ط المكتب الإسلامي، والكافي
٥٣٩/٢ ط المكتب الإسلامي

من صلاة جنته، تدارك الله - عز وجل - باقي
الكبيرات بأدكارها. ^(١) وقوله: لو نسي
تكبيرات صلاة العبد وتذكرها قبل ركوعه، أو
تعمد تركها بالأدنى - وسرع في القراءة وإن لم ينم
فإنه - غنت في الحديث فلا يتداركها. ^(٢)

تدارك

التعريف :

١ - التدارك : مصدر تدارك، وتلاحه : درك،
ومعذره التارك بمعنى : الملحق والبلوغ . ومنه
الاستدراك .

وبالتدارك في اللغة استعماله :

الأول : أن يستدرك الشيء بالشيء .

الثاني : أن يتلاقى ما فرط في الزمان أو الأمر من
الخطأ أو النقص. ^(٣)

وبالتدارك في الاصطلاح معنيان أيضا :

الأول : للأصوبين والحوارين - وهو رفع
ما بينهم ثبوت، أو إثبات ما يتوهم نفيه .

والثاني : ورد في كلام الفقهاء : وهو إصلاح
ما حصل في القول أو العمل من خلل أو قصور أو
فوات .

وقد ورد في كلام الفقهاء التعبير بالتدارك في
موضع الاستدراك، الذي هو بمعنى فعل
الشيء المتروك بعد غلته، سواء أتركه جهرا أم
عمدا، ومن ذلك قول الرملي : إذا سلم الإمام

ومن ذلك أيضا مذكوره تهديي، من أنه لو
دفع المتكسر غسل، وقد تمكّن غلته، لزم
نسيه، وأن يخرج ويغسل، تداركا لواجب
غسله. ^(٤)

وعنى هذا يمكن تعريف لتدارك في
الاصطلاح الفقهي بأنه : فعل العبد، أو فعل
جزئها إذا ترك المكلف فعل ذلك في حقه التفرد
شرعا مذكور .

وبالتبع وحاشا للفقهاء لا يطلقون التدارك
إلا على ما كان مستورا في العبادة .

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - مهيب القضاء والإعادة والاستدراك، وكذلك
الإصلاح في اصطلاح الفاضلة وقد سبق بيان
معانيها، والتفريق بينها وبين التدارك في
مصطلح (استدراك)

(١) مادة المحتاج ١/ ١٧٣ ح مصنف المصنف

(٢) مادة المحتاج ١/ ١٧٣ ح

(٣) كتاب المحتاج ١/ ١٧٣ ح

(٤) كتاب المحتاج ١/ ١٧٣ ح

الحكم التكليفي :

٣ - الأصل أن تدارك ركن العبادة المفروضة فرض ، وذلك إن فات الركن لعذر - كسيان أو جهل - مع القدرة عليه ، أو فعل على وجه غير عجزى .

ولا يحصل الثواب المرتب على الركن مع تركه ، لعدم الامتثال . ولا تصح العبادة إلا بالتدارك .

فإن لم يتدارك الركن في الوقت الذي يمكن تداركه فيه فسدت العبادة ، ويوجب الاستدراك باستئناف العبادة أو قضائها ، بحسب اختلاف الأحوال .

وأما تدارك الواجبات والسنن ففيه تفصيل . ويتضح ذلك من الأمثلة المختلفة ، وما يتبين الحكم .

التدارك في الوضوء :

أ - التدارك في أركان الوضوء :

٤ - أركان الوضوء ينجم الإتيان بها ، فإن ترك غسل عضو من الثلاثة أو جزءه أثنه ، أو ترك مسح الرأس ، فإنه لا بد من تداركه ، بالإتيان بالفائت من غسل أو مسح ثم الإتيان بها بعده ، فمن نسي غسل اليدين ، وتذكره بعد غسل الرجلين ، لم يصح وضوؤه حتى يعيد غسل اليدين ويمسح برأسه بغسل رجليه .

وهذا على قول من يجعل الترتيب فرضاً في

الوضوء ، وهم الشافعية ، وعلى القول المقدم عند الحنابلة .

أما من أجاز الوضوء دون ترتيب ، وهم الحنفية والمالكية ، فيجزئ عندهم التدارك بغسل المترك وحده ، وإعادة ما بعده مستحب ، وليس واجباً .

ولسوترك غسل اليمنى من اليدين أو الرجلين ، وتذكره بعد غسل اليسرى أجرته غسل اليمنى فقط ، ولا يلزمه غسل اليسرى اتفاقاً ، لأنها بمنزلة عضو واحد .

وإنما يجزئ التدارك بالإتيان بالفائت وما بعده ، أو بالفائت وحده - على القولين المذكورين - إن لم تفت الموالاة عند من أوجبها ، فإن طال الفصل ، وفاتت الموالاة ، فلا بد من إعادة الوضوء كله . أما من لم يوجب الموالاة - وذلك مذهب الحنفية والشافعية - فإنه يجزئ عندهم التدارك بغسل الفائت وحده .^(١)

وفي المسألة تفصيلات يرجع إليها في (وضوء) .

(١) ابن عابدين ٨٣/١ ، والسيوطي على التشرح الكبير ٩٩/١ . رسالة الصالح ١٧٨/١ ط مصطفى الحلبي . وكتاب الطاع ١٠٩/١

مع الفرائض، والتدوب، كما قال الدسوقي - إذا
قات لا يؤمر بعمله لعدم التشديد فيه، وإنما
يتداركها لما يستقبل من الصلوات، لا إن أراد
مجرد البقاء على طهارة، إلا أن يكون بالقرب،
أي بحضرة الماء، وقبل فراغه من الوضوء.^(١)

وكذلك عند الشافعية: لو قدم مؤخر، كان
استثنى قبل المضمضة - وهما عندهم ستان -
قال الرملي: يحسب ما بدأ به، وقت ما كان
معه قبله عنى الأصح في الروضة، خلافا لما في
الجميع، أي فلا يتداركه بعد ذلك، وهذا
قولهم في سنن الوضوء بصيغة عامة، فيحسب
منها ما أوفعه أولا، فكانه ترك غيره، فلا يعتد
بفعله بعد ذلك.^(٢)

لكن في التسمية في أول الوضوء - وهي سنة
عندهم - قالوا: إن تركها عمدا أو سهوا (أو في
أول طعام أو شراب كذلك) يأتي بها في أثناءه
تدارك لما فاتته، فيقول: بسم الله أونه وآخره،
ولا يأتي بها بعد فراغه من الوضوء - بخلاف
الأكل - فإنه يأتي بها بعده.^(٣)

وشبه هذا ما عند الحنفية - حيث قالوا: لو
سيها، فسعى في خلال الوضوء لا تحصل

ب - التدارك في واجبات الوضوء -

٥ - ليس للوضوء ولا للفعل واجبات عند بعض
القضاة.^(٤)

ومن واجبات الوضوء عند الحنابلة مثلا
التسمية في أوله - وليست ركنا في الوضوء عندهم
- قالوا: وتسقط بتركها سهوا. وإن ذكرها في
أثناء الوضوء سئى ونهى، أي فلا يلزمه
الاستئناف. قالوا: لأن ما عفي عنها مع السهو
في جهة الطهارة، ففي بعضها أولى. وهو
المذهب خلافا لما صححه في الإصناف.^(٥)

ج - التدارك في سنن الوضوء :

٦ - أما سنن الوضوء فقد صرح المالكية
والشافعية والحنابلة بعدم مشروعيتها تداركها إذا
فات عملها.

فيرى المالكية أن سنة الوضوء يطالب
بإعادتها لو تركها سهوا أو عمدا - حال الوقت أو
فصر.^(٦) أما لو تركها بالكسبية عمدا أو سهوا -
وذلك منحصر عندهم في المضمضة والاستنشاق
ومسح الأذنين - قال الدردير: يفعلها استنسا
دون ما بعدها طال الترك أولا. وإن لم تحب
إعادة ما بعده لتدب ترتيب السنن في نفسها، أو

(١) شعر افتتحه بهش ابن عابد بن ٧٠/١، والشرح الكبير

للدردير ٩٦/١ حيث لم يذكر واجبات للوضوء

(٢) كشف القناع ٩١/١

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٩٩/١

(٤) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ١٠٠/١

(٥) نهاية المحتاج ١٢١/١

(٦) نهاية المحتاج ١٦٩/١

المضمضة بعد الاستنشاق، أو بعد غسل الوجه، وحتى بعد غسل سائر الأعضاء،^(١٦) لا أنه إن تذكرهما بعد غسل اليدين تداركها وغسل ما بعدهما كما تقدم.

التذكار في الغسل :

٨ - الترتيب والمؤالة في الغسل غير واجب عند جمهور الفقهاء.

وقال الليث: لا بد من المؤالة، واختلف فيه عن الإمام مالك، والمقدم عند أصحابه: وجوب المؤالة، وفيه وجه لأصحاب الإمام الشافعي.

فعني قول الجمهور: إذا توضأ مع الغسل لم يلزم الترتيب بين أعضاء الوضوء.

من أجل ذلك فإنه لو ترك غسل عضو أو نعمة من عضو سواء أكان في أعضاء الوضوء أم في غيرها، تدارك المترك وحده بعد طول الوقت أو قصر، ولو غسل بعده إلا أعضاء الوضوء تداركها، ولم يجب الترتيب بينها.^(١٧)

ومن أجل ذلك قال الشافعية: لو ترك الوضوء في الغسل، أو المضمضة أو الاستنشاق كره له، ويستحب أنه أن يأتي به ولو طال لعص

السنة، بل المستحب،^(١٨) فبأن سائر الأجزاء لا يخلو وضوءه منها.

وأما في الطعام فتحصل السنة في ما فيه، وهل تكون لتسبب تشبهه من مراك لا فت، فتحصل فيه. أم لا تحصل؟

قال شارح المنية: الأولى أنها استدراك لقول النبي ﷺ: «إذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله تعالى، فإن نسي أن يذكر اسم الله في أوله فليقل: بسم الله أوله وآخره»^(١٩)، وقال ابن عابدين: إذا قال في الوضوء بسم الله أوله وآخره، حصل استدراك السنة أيضا، بدلالة النص.^(٢٠)

٧ - أما المضمضة والاستنشاق في الوضوء عند الحسابية فعملهما فرض، لأن الفم والأنف من أجزاء الوجه، وليسا من سنن الوضوء، ولذا فلا يجب الترتيب فيما بينهما. ويجب أن يشترك

(١٦) السنة عند احتفاء هي التي واطء عليها النبي ﷺ مع الترك بلا عذرة أو مرتين، وحكته التواب، ولا تركها تحسب، لا الطلاء... وأما المستحب متعم فهو ما فعله النبي ﷺ مرة أو مرتين ولم يواطء عليه، وحكته التواب بخله وعدم تلوم على تركه. (سراي الفلاح بحثية الطحاوي ص ١٢٧)

(١٧) حديث: «إذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله تعالى» أخرجه أبو داود (٢٤١/٢٤٠) طهرت حديثه، والترمذي (٢٩٩/٢٩٨) ط الحليم، من حديث عائشة رضي الله عنها، وصححه إمام (١٠٨/١٠٧) ط دائرة المعارف العثمانية ووافقه الذهبي.

(١٨) رة المختار ٢٤١/٧٥

(١٩) كشف القناع ٩٣/٩٦

(٢٠) شرح منه المصلي ص ٥١، وحاشية هادي ص ١٣٣/١

والنهي ٢٢٠/١٦، وكشاف القناع ٥٥

غسل أو صلاة، ويصلي على قبره دون غسل.^(١)

التدارك في الصلاة

١٠ - إذا ترك الفحص شيئاً من صلاته، أو فعل على وجه غير محمدي، فإن في مشروعة تداركه تفصيلاً:

أ - تدارك الأركان :

١١ - إن كان المترك ركناً، وكان تركه عمداً، بطلت صلاته حالاً لا تلاعبه. وإن تركه سهواً أو شك في تركه وجب تداركه بعده، وإلا لم تنصح الركعة التي ترك ركناً منها، وإن الركن لا يدعط عبداً ولا سهواً ولا جهلاً ولا غلطاً، وبعد ما بعد المترك لوجوب الترتيب.

وفي كيفية تداركه اختلاف، وبفصيل بين أصحاب المذاهب يرجع إليه في (أركان الصلاة ومسجد المهي).

وبعد يلزم مسح مسحهم مع تداركه، على ما في مسجود السهو من الخلاف، في كونه واحداً أو مطلقاً^(٢) على ما هو مفصل في مسجود السهو.

دون إعادة للغسل.^(٣) ويجب تداركه إذا غلب الخنفة والخبث. إذا هم واجبان في الغسل عندهم، بخلافه في الوضوء، فيما فيه شبهة عند احنبيه، وليس بواجب.^(٤)

تدارك غسل الميت :

٩ - عند المالكية والشافعية والحنابلة لو دون الميت دون غسل، وقد أمكن غسله، لزم نشئه وإن يخرج، ويعمل، تداركاً لما يجب غسله. أي ما يحس نشئه، كما صرح به المالكية والشافعية. وكذلك تكفينه والصلاة عليه يجب تداركه نشئه.

قال القرد: «وإذا تدارك بعدما بالحضرة (وهي ما قبل تسوية الثياب عليه) ومثال المخالفة التي تدارك فتكفي رحمة موضع رأسه، أو وضعه غير مستقل الغيلة، أو على ظهره، وكذلك الغسل، أو الصلاة عليه، وتفنن من أمسه بمقبرة الكفار، فتدارك إن لم يخف عليه التغير»^(٥)

وما عند الخنفة: فلا ينشئ الميت إذا تحيل عليه الثياب لحق الله تعالى، كما لو دفن دون

(١) نهاية المحتاج ٢/١٠٩.

(٢) شرح من المصنف ص ١٩.

(٣) حاشية المدسومي على الشرح تكبير ١/٤١٩، واجعل

على شرح المنهج ٢/٢١١، وكذلك لنساج ١/٨٩، ١٢٣.

(٤) ابن عابدين ٥٥٢/١، ٥٥٢.

(٥) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٢/١٠٩، ٣١٠، وجاه

مستطاع ١/١٢٠، ١٢١، ١٢٢، وكتاب الفتن ١/٣٣٨، ٣٣٩.

ب - تدارك الواجبات :

١٢ - ليس عند المالكية والشافعية واجبات للصلاة غير الأركان.

وعند الحنفية واجبات الصلاة لا تقسد الصلاة بتركها، بل يجب سجود السهو إن كان تركها سهواً، ويجب إعادتها إن كان عمداً مع الحكم بوجوبه الأولى^(١).

وأما عند المالكية : فإن سبباً من سبب الصلاة يستندركها ما لم يفت محلها، فلو ترك التشهد الأوسط، وتذكر قبل مفارقتها الأرض يديه وركبتيه، يرجع للإتيان به، وإلا فقد هات وأما السجود للسهو بترك سنة، فسددهم في ذلك تفصيلات يرجع إليها في (سجود السهو)^(٢).

والسنن عند الشافعية نوعان : نوع هو أبعاض بشرع سجود السهو لتركها عمداً أو سهواً، كالفتوت، وقيامه، والتشهد الأول، وقعوده، والصلاة على النبي ﷺ فيه ونوع لا بشرع السجود لتركه، كأذكار الركوع والسجود، فإن سجد لشيء منها عمداً بطلت صلاته، لأنه راد على الصلاة من حسن أفعالها ما ليس منها، إلا أن يعتذر بجهله. وعلى كل حال فلا يتدارك شيء من ذلك عندهم إذا قلت محله، كالاستفتاح إذا شرع في القراءة^(٣).

وكذا عند المالكية لا تدارك لسنن إذا فات محلها، كما إذا ترك الاستفتاح حتى تعوذ، أو ترك

ج - تدارك سنن الصلاة :

١٣ - السنن لا تبطل الصلاة بتركها، ولو عمداً،

(١) شرح منية المصل من ١٢

(٢) الفتح الكبير ومغنية القسوي ٢٧٨/١

(٣) حاشية المحتاج ١٦٩/٢ - ١٧٠، ١٧١

(١) شرح منية المصل من ١٣

(٢) كشف القناع ١/١٠١، ١٠٢، ١٠٣

عن غريب، يتداركه^(١١)، وفي ذلك خلاف وتفصيل ينظر في باب (سجود السهو).

و- تدارك الناسي للتكبير في صلاة العبد:

١٦ - إذا نسي تكبيرات صلاة العبد حتى شرع في القراءة، فانت فلا يتداركها في الركعة نفسها، لأنها سنة فات محلها، كما لو نسي الاستفتاح أو التعوذ، وهذا قول الشافعية والحنابلة^(١٢)، ولأنه إن أتى بالتكبيرات ثم عاد إلى القراءة، فقد أتى القراءة الأولى، وهي فرض يصح أن يعتد به، وإن لم يعد إلى القراءة فقد حصلت التكبيرات في غير محلها. لكن عند الشافعية - كما قال الشيرازي - يسر إذا نسي تكبيرات للركعة الأولى أن يتداركها في الركعة الثانية مع تكبيراتها، كما في قوله سورة (الجمعة) في الركعة الأولى من صلاة الجمعة، فإنه إذا تركها فيها من له أن يقرأها مع سورة (المنافقون) في الركعة الثانية^(١٣).

وعند الحنفية: يتدارك التكبيرات إذا تسبها، سواء أذكرها أثناء القراءة أم بعد القراءة أثناء

الصلاة حتى يسلم، أو ترك البسملة حتى شرع في القراءة، أو ترك التأمين حتى شرع في السجدة. لكن إن لم يكن استعاض في الأولى عمدا أو نسياناً يستعبد في الركعة الثانية. وليس ذلك من باب تدارك الصلوات الفائتة، ولكن إنها يستعبد للقراءة الثانية. وكما لا تدارك السنن إذا فات محلها، فكذلك لا يشرع السجود لترك شيء منها سهواً أو عمداً، قولية كانت أو فعلية، وإن سجد لذلك فلا يسر^(١٤).

د - تدارك المسبوق ما فاتته من الصلاة مع الجماعة:

١٤ - من جاء متأخراً عن تكبيرة الإحرام، فدخل مع الإمام. لا يتدارك ما فاتته من الركعة معه إن أدركه قبل الوقوف من الركوع، فإن أدركه في الوقوف من الركوع أو بعد ذلك فاتته الركعة ويجب عليه تداركها. وفي ذلك تفصيل وأحكام مختلفة تنظر في صلاة الجماعة (صلاة المسبوق)^(١٥).

هـ - تدارك سجود السهو:

١٥ - لو نسي من سها في صلاته، ثم انصرف من غير أن يسجد للسهو حتى سلم، ثم تذكره

(١١) المحي ٢/٤٢١، وكشاف القناع ١/٤٠٩، ونسابة المحتاج

٨٩/٢، ومراقي الفلاح بحاشية الطحطاوي ص ٢٥٧.

والمعتمد ١/٥٠٥، والقوانين الفقهية ص ٥١

(١٢) مفتاح الشرح ٢/٣٧٩، والمغليبي ١/٣٠٥، وكشاف

المفتاح ١/٥١

(١٣) البداية وحاشية الشيرازي ٢/٣٧٩، وكشاف القناع

٥١/٢

(١٤) كشاف القناع ١/٣٣٩، ٣٣٩، ٣٩٢

(١٥) بداية المحتاج ١/١٧٢، ١٧٢، ١٧٢، ١٧٢

من التكبير، وإن أدركه بعد رفع رأسه قائماً لا يأتي بالتكبير، لأنه يقضي الركعة مع تكبيراتها.^(١)

وعند المالكية: يتداركها إن أدرك القراءة مع الإمام، لا إن أدرك ركعاً. ثم إن أدركه في أثناء التكبيرات يتابع الإمام فيها أدركه معه، ثم يأتي بإقامته. ولا يكبر ما فاتته خلال تكبير الإمام. وإن أدرك في القراءة كبر أثناء قراءة الإمام.^(٢) وعند الشافعية في الجديد، والحنابلة: إن حصر المأموم، وقد سبقه الإمام بالتكبيرات أو ببعضها، لم يتدارك شيئاً مما فاتته، لأنه ذكر مسنون فات محله.

وفي القديم عند الشافعية يقضي، لأن محله القيام وقد أدركه. قال الشيرازي: وليس بشيء.^(٣)

الركون. فإن نسيها حتى رفع رأسه من الركوع قامت فلا يكبر. غير أنه إن ذكر أثناء قراءة الفاتحة وبعدها، قبل أن يضم إليها السورة، بعيد بعد التكبير قراءة الفاتحة وجوباً، وإن ذكر بعد ضم السورة كبر ولم يعد القراءة، لأن القراءة تمت فلا يحتل التقصير.^(٤)

وقول المالكية في هذه المسألة قريب من قول الحنفية، فإنهم يقولون: إن نسي التكبير كلاً أو بعضاً يكبر حيث يذكر في أثناء القراءة أو بعدها ما لم يركع. وبعد القراءة استحباً، ويسجد للسهو، لأن القراءة الأولى وقعت في غير محلها.

فإن ركع قبل أن يتذكر التكبير غاضى لقوات عمل التدارك، ولا يرجع للتكبير، فإن رجع فالظاهر السطون.^(٥)

ز - تدارك المسبوق تكبيرات صلاة العيد:

١٧ - عند الحنفية يتدارك المسبوق ما فاتته من تكبيرات صلاة العيد، فيكبر للافتتاح قائماً، فإن أمكنه أن يأتي بالتكبيرات ويتذكر الركوع عدلاً، وإن لم يمكنه رجع. واشتغل بالتكبيرات وهو راكع عند أبي حنيفة ومحمد، خلافاً لأبي يوسف، وإن رفع الإمام رأسه فقط عنه ما بقي

(١) الفسوى لمصنعة ١/١٥١، وشرح مع التذير ١/٤٦٢، ورواقي الملاح من ٢٩٩

(٢) الشرح الكبير وحنابلة المسوفي ١/٣٩٧

(٣) شمس أسبي عن النهاية ٢/٣٩٧، والحمل على شرح المهج ١/٩٩، وكذلك الفتاوى ٢/٥١٢، والنجوى ١٥١٥، ونظر القضي ١/٣٠٥

(٤) فتح مقدس على المصنعة ٢/٤٦٢، وفتاوى احمدية ١/١٥١، وابن عابد ١/٤٦٠

(٥) الشرح الكبير وحنابلة المسوفي ١/٣٩٧

كقول جمهور الفقهاء . وعنى قول جمهور الحنفية
 إن ترك ثلاث طوافات من طواف الزيارة أو أقل
 صح صوفه لمعرضه ، وعليه دم لا نقص من
 الواجب . لكن إن تدارك فطاف الأشواط المأبقة
 صح وسقط عنه الدم ، ولو كان صوفه بعد فترة ،
 بشرط أن يكون إيقاع الطوافات المتممة قبل آخر
 أيام التشريق .^(١)

وبن ترك الحاج طواف القدوم ، أو نسي أنه
 طاف للقدوم على غير طهارة ، فلا يلزمه
 التدارك عند الجمهور ، لأنه مستحب غير
 واجب بالنسبة للمفرد ، قال الشافعية : وفي فوائده
 بالمتأخير - أي عن قدوم مكة - وجهان ،
 أحدهما : لا يثبت إلا بالوقوف بعرفة ، وإذا
 قلت فلا يقضى .^(٢) على أنه ينبغي ملاحظة أن
 من ترك طواف القدوم ، أو طافه ولم يصح له ،
 كان طافه محدثاً ولم يتداركه ، فعليه إعادة السعي
 عند كل من شرط لصحة السعي أن يتقدمه
 الطواف ، وقد صرح بذلك المالكية^(٣) (و)
 سعي).

وقال الخنفية : إن صاف للقدوم ، أو تطوعاً
 على غير طهارة ، فعليه دم إن كان جنباً ،
 لوجوب الطواف بالشروع فيه ، وإن كان محدثاً

تدارك ماقاته بالرجوع إلى الميقات والإحرام منه
 فلا دم عليه . وهذا باتفاق إن رجع قبل أن
 يحرم ، أما إن أحرم من مكانه دون الميقات ، ثم
 رجع إليه ، فقد قيل : يستقر الدم عليه ولا يتفعه
 التدارك . وقيل : يتفعه . وفي ذلك تفصيل
 وتختلف يرجع إليه في مصطلح (إحرام)^(٤)

ب - التدارك في الطواف :

١٩ - إن ترك جزءاً من الطواف المشروع ، كما لو
 طاف داخل الجبّ بعض طوافه ، لم يصح حتى
 يأتيه بإتراكه ، قال الخنفية وبعض الشافعية : في
 وقت قريب ، لا شرط المصلاة بين الطوافات .
 ولم يشترط البعض المصلاة ، وعن قال ذلك :
 سائر الشافعية ، بل هو عندهم مستحب .^(٥)

ونص الشافعية على أنه إن شك في شيء من
 شروط حجته يجب التدارك ما لم يشغل ،
 ولا يؤثر الشك بعد الفراغ .^(٦)

وعند الحنفية غير ابن القيم : المفروض في
 الطواف أكثره - وهو أربع طوافات - وما زاد
 واجب ، أما عند ابن القيم فالسبع كلها فرض ،

(١) المنقح لابن قدامة ٣/٦٦٦ ، وابن عابدين ٢/١٥٤ ، وضع

المصنف ٢/١٠٠ ، والدمسوقي على الشرح الكبير ٢/٢٤٤ ،

٢٥ ، وشرح المنهاج وحاشية الفلوبي ٢/٩٤

(٢) شرح المنهاج وحاشية الفلوبي ٢/١٠٨ ، والمنقح ٣/٣٩٦

(٣) شرح المنهاج ٢/١٠٨

(٤) الدر المنثور وحاشية ابن عابدين ١/١٥٠

(٥) شرح المنهاج وحاشية الفلوبي ٢/١٠٦

(٦) الدمسوقي على الشرح الكبير ٢/٣٤٢

فقط. فإن لم يتداركه بغير يدوم ووجه تام. وهذا إن كان انترك التسمية كنه أو أكثره، فإن كان انترك ثلاثة اشواط أو أقل فسي عليه عند الحسنية إلا التصديق بنصف صاع عن كل شوط، وكل هذا عندهم إن كان انترك ثلاثا عشر، فإن كان بعد ذلك شي، عليه، وهذا في جميع واجبات الحج. (١)

ولو سمي بين النصف والمروة فتترك بعض الأشواط عمد أو نسيان، أو ترك في بعضها إن يصل إلى النصف أو إلى المروة لم يصح سعيه، ولو كان ما تركه ذراعاً واحداً، وعليه أن يتدارك ما فات، ويمكن التدارك بالإناءين بكيفية التي تركه ولو بعد أيام. ولا يلزم إعادة السعي كله، لأن المولاة غير مشترطة فيه بخلاف الطواف بالبيت. (٢) وقبل: هي مشترطة في السعي أيضاً، وهو أحد قولي الشافعية.

ومثل ذلك: ما لو سعى مبتدئاً بالمروة، فإن الشسوط الأول لا يعتبر، لأن النبي ﷺ قوا قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ الصَّاعَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ (٣) الآية ثم قال: ومبدأها بدأ الله به. وفي رواية وأصلها وأبداً الله به. (٤)

فعلته صدقه لا غير. ويمكنه التدارك بإعادة الطواف: فيسقط عنه الدم أو فصدقة. والحكم عند الحنفية كذلك في طواف التوداع. (٥) أما الرمل والاضطباع في الطواف فهما سنان في حق المرحال. في الأشواط الثلاثة الأولى من طواف القدوم خاصة، فلو تركها فلا شيء عليه، ولا يشرع له تداركها، مشاء ترك الرمل بين الميبلين (الأخضرين) في السعي بين النصف والمروة. وهذا مذهب الحنابلة، وهو الأصح أو أظهر عند الشافعية، وهو ظاهر كلام الحنفية، قال ابن القيم: إن ترك الرمل في اشواط الطواف الأولى لا يرمل بعد ذلك وقال المالكية، وهو قول خلاف الأظهر عند الشافعية، وقول القاضي من الحنابلة: إنه يغني الاضطباع في طواف الإفاضة. (٦)

جـ - التدارك في السعي:

٢٠ - إخراج المهر إن لم يسع بعد طواف القدوم وجب عليه تدارك السعي، فيسعى بعد طواف الإفاضة ولا يبد. ولا أنه يصح حجه عند المجهول، لأن السعي عندهم ركن. وهو عند الحنفية، وفي قول القاضي من الحنابلة: واجب

(١) المحسني على الشرح الكبير (٢/ ٣٥)، وشرح المنيل على المتاج (٢/ ١١٠)، وفي (٣/ ٣٨٨)، وضع للغير (٢/ ١٦٦).

(٢) لقي (٢/ ٢٩٦).

(٣) سورة البقرة (٢٨٨).

(٤) حقيقتاً لبداً بها بدأ الله، وفي رواية: «فصلوا بها».

(٥) ابن علقين (٢/ ٢٠٩)، والندوي على شرح الكبير (٢٢/ ٩٢)، والقي لابن قدامة (٢٩/ ٢٢).

(٦) الندوي على الشرح الكبير (٢٢/ ٩٢)، والقي لابن قدامة (٢٩/ ٢٢)، (٣٧٧، ٣٨٨)، وشرح المتاج للقي (٢/ ١٠٨).

وضع للغير (٢/ ٣٨٨).

د - الخطأ في الوقوف :

٢١ - إذا وقف الصحيح يوم العاشر من شهر ذي الحجة، ونسب خطوهم، والخطبة والمالكية والشافعية، وهو مقابل الأصح عند الشافعية أنه أجزأهم الوقوف ولا يعمدون، دعوا للمخرج الشديد، وقال الشافعية: إنه يجرئهم الوقوف إلا أن يقلوا على خلاف العادة في الصحيح. فيفقدون هذا الحج في الأصح، لأنه ليس في فضائهم سابقة عامة.

أما إذا وقضوا في اليوم الثامن، ثم علموا بخطئهم، وأمكنهم التدارك قبل القوات، أعادوا عند الجمهور (الحنفية والمالكية والشافعية، وهو رواية أيضاً عند الحنابلة)، والرواية الأخرى عند الحنابلة أنه يجرئهم الوقوف دون تدارك، لأنهم لو أعادوا للوقوف لتعدت، وهو بدعة، كما قال الشيخ ابن تيمية.

أما لو علموا بخطئهم، بحيث لا يمكنهم التدارك، للقوات، فالحكم في التعمد عند المالكية، والأصح عند الشافعية: أنه لا يجرئهم هذا الوقوف، ويجب عليهم القضاء هذا الحج.

.....

- بدأه به أخرجه مسلم (٨٨٨/٢) - ط الخلفي من حديث جابر رضي الله عنه بلفظ: «بدأوا بداءاً»، وأخرجه مالك في الموطأ (٣٧١/١) - ط الخلفي، من حديث كذلك بلفظ: «بدأوا بداءاً»، وبلغ الخطأ ابن حجر في التخصيص (٢٥٠/٢) ط شركة المطبوعات العلمية إلى ثلاث روايات: «بدأوا»

و«فروا» بين تأخير العبادة عن وقتها وتقديماً عليها، بأن التأخير أقرب إلى الاحتساب من التقديم، وبأن اللفظ في التقديم يمكن الاحتراز عنه، لأنه يقع الغلط في الحساب، أو اختل في الشهود الذين شهدوا بتقديم الحلال، وانقطع بالتأخير قد يكون بالعمد المنع من رؤية الحلال، ومثل ذلك لا يمكن الاحتراز عنه وهذا أحد التحريجين عن الحنفية.

وعند الحنابلة، وهو التحريج الآخر عند الحنفية: أنه يجرئهم، ولا قضاء عليهم، لأن الوقوف مرتين في عام واحد بدعة - كما يقول الحنابلة - ولأن القول بعدم الإجزاء فيه خرج من - كما يقول الحنفية -^(١)

هـ - التدارك في وقوف عرفة :

٢٢ - لو ترك الحاج الوقوف بعرفة أو سياراً أو جهلاً حتى طلع فجر يوم النحر لم يصح حجه، فلا يمكن التدارك بعد ذلك، وعليه أن يحل بعرفة^(٢).

ولو وقف هناك، ثم دفع قبل الغروب، فقد أتى بالركن، وشرك واجب الوقوف في جز، من الليل، فيكون عليه دم وجوب عند الحنفية

(١) إهداية وفتاوى ٨٥/٣، وحاشية الصوفي ٣٨/٢.

وشرح المعنى مع أمهات ١١٥/٢، و١١٦، والفرع

٥٢٤/٢، وفتاوى القام ٢٥٥/٢

(٢) شرح المنهاج ١١٥/٢، والمغني ٢٩٦/٣

بالواجب، فإن لم يعد بعد نصف الليل حتى طلع الفجر فعليه دم على الأرجح.

أما عند الحنفية فيجب الوقوف بمزدلفة بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، وعليه أن يقف في ذلك الوقت ولو لحظة، فإن ترك الوقوف لعذر فلا شيء عليه، والعذر كأن يكون به ضعف أو علة أو كانت امرأة تخاف الزحام، وإن أفاض من مزدلفة قبل ذلك لا لعذر فعليه دم، وظاهر أنه إن تدارك الوقوف بالرجوع إلى مزدلفة قبل طلوع الشمس سقط عنه الدم.

وعند المالكية: النزول بمزدلفة بعد حط الرحال - وإن لم تحط بالفعل - واجب، فإن لم يسزل بها بقدر حط الرحال حتى طلع الفجر فليدم واجب عليه إلا لعذر، فإن ترك النزول لعذر فلا شيء عليه.^(١)

ز - تدارك رمي الجمل:

٢٤ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن من ترك رمي يوم أو يومين - عمدا أو سهوا - تداركه في أي أيام التشريق على الأظهر، ويكون ذلك إذا،

وفي قول قضاة، ولا دم مع التدارك.

واحالة، وهو قول عند الشافعية. لكن المراجع عند الشافعية استحباب إرفه الدم، لأن أحد جزء من الليل على هذا القول منه لا عبر، وإنما يستحب الدم عروجا من خلاف من أوجه.

ولو تدارك ما فات بالرجوع إلى عرفة قبل غروب الشمس، وبقي إلى ما بعد الغروب سقط عنه الدم اتفاقا، ونرجع بعد الغروب وقبل طلوع الفجر سقط عنه الدم عند الجمهور، خلافا للحنفية، لأن الدم عندهم لزمه بالدفع من عرفه، فلا سقط بالرجوع إليها.

أما عند المالكية فلا يدفع الحاج من عرفة إلا بعد غروب الشمس - فإن دفع قبل الغروب فعليه العودة ليلا (تداركا) ولا بطل حججه.^(٢)

و - تدارك الوقوف بالمزدلفة:

٢٣ - عند الشافعية والحنابلة الوجود بمزدلفة واجب ولو لحظة، بشرط أن يكون ذلك في النصف الثاني من الليل بعد الوقوف بعرفة، ولا يشترط المكت، بل يكفي مجرد المرور بها.

ومن دفع من مزدلفة قبل منتصف الليل، وعاد إليها قبل الفجر فلا شيء عليه، لأنه أتى

(١) شرح فتح المنير ٢/ ٢٨٠، وابن عابد ٦/ ١٧٨،
واشرح نكبه عليه حاشية المدوني ٢/ ٤٤، وشرح
الهاج للمصنف ١٦٦/ ٢، والفروع ٣/ ٤١٠.

(٢) المعنى ٣/ ٢٩١، وابن عابد ٦/ ١٧٦، ومباينة
الحضاح ٣/ ٢٩٠، والصواكبه النووي ١/ ٤٣٦، والفتاوى
العلوية ١٠٠، والشرح الكبير مع المدوني ٢٧/ ١.

ومذهب الحنفية : أنه من ترك طواف الإفاضة ، لكنه طاف طواف القصر (لوداع) أو طواف نفل ، وقع الطواف عما نواه ، ولا يقع عن طواف الإفاضة ، حتى لو رجع إلى بلدته بعد هذا الطواف - عليه أن يرجع محرمًا ، ليطوف طواف الإفاضة لأنه ركن ، ويبنى محرماً أيضاً بالنسبة إلى النساء^(١) .

ص - ندارك طواف الوداع :

٢٦ - طواف الوداع واجب على غير المخانيس بغير تركه بدم ، ولو كان تركه نسيان أو جهل ، وهذا قول المختلة ، وهو أحد قولي الشافعية . والثاني محدهم : حرمة لا يجب جرمه ، فعلى قول الوجوب فالشافعية والمختلة : إن خرج بلا وداع وجب عليه الرجوع لتداركه إن كان قريباً ، أي دون مسافة القصر ، فإن عاد قبل مسافة القصر فطاف للوداع سقط عنه الإنم والدم ، وإن تجاوز مسافة القصر استضر عليه الدم ، فلو تداركه بعدها لم يسقط الدم ، وقيل : يسقط^(٢) .

وعند الحنفية طواف الوداع واجب ، ويجزئ

ومذهب الحنفية : أن من أخر الرمي في اليوم الأول والثاني من أيام الشريق إلى الليل ، فرمى قبل طلوع المحر جاز ولا شيء عليه ، لأن الليل وقت للرمي في أيام الرمي .

وأما رمي حرة العتبة ، فمذهب أبي حنيفة أنه يمتد إلى غروب الشمس ، فإن لم يرم حتى غربت الشمس ، فرمى قبل طلوع الفجر من اليوم الثاني لجراه ، ولا شيء عليه .

ومذهب المالكية : أن تأخير الرمي إلى الليل يكون تداركه قضاء ، وعليه دم واحد^(٣) .

ح - ندارك طواف الإفاضة :

٢٥ - مذهب الحنفية والمالكية والشافعية : أن من طاف - بعد حرفة طوافاً صحيحاً - سواء أكان واجباً أم نفلاً - وقع عن طواف الإفاضة وإن لم ينو .

أما من ترك الطواف بعد حرفة ، وخرج إلى بلدته ، فعليه أن يرجع محرماً ليطوف - طواف الإفاضة ، ويبنى محرماً بالنسبة إلى النساء حتى يطفو طوافاً صحيحاً .

وهناك تفصيلات في بعض المذاهب يرجع إليها في المحل .

(١) إمامي ٤٦٤/٣ ، والفقيهي على شرح المنهاج ١٠٢/١ .

(٢) - والبدل المختار ١٨٧/٢ ، والدمي في شرح الشرح

الكثير ٣٦/١ .

(٣) شرح المنهاج وحاشية الطبري ١٢٥/٢ ، والفقي ١٥٨/٣ .

٤٦٢ -

(١) إمامي ١٢٧/٢ ، وتبع القدير ٨٦/٢ ، والدمي

٥١/٢ ، وهو مع الإكثار ١٨٧/١ ، وشرح المنهاج مع

سلطنة القلوبي ١٣٣/٣ ، ١٢٤ ، والفقي ٥١/٢ ، والفرع

الابن مغلج ٥١٨/٣ ، ٥٦٩ .

عنه ما لو طاف ملاء من إرادة السفر. من سافر ولم يكن فعل ذلك وجب عليه الرجوع لندركه ما لم يتجاوز الميقات. فيخير بين إرافه أقدام وبين الرجوع بإحرام جديد معمرة، فينتدى بطوافها ثم بطواف السوادع. فإن فعل ذلك فلا شيء عليه تلقاؤه.

وعند المالكية طواف الجوداع مبدوب، فهو تركه وخرج، أو طافه حوافاً باطلاً يرجع لندركه ما لم يحف نوت رفقة الذين يسير معهم، أو خاف من الكراء أو نحو ذلك^(١).

ندارك المجنون والمغمي عليه للعبادات:
أولاً - بالنسبة للفصلا:

٢٧ - لندارك ما عات من صلاة حال الجنون أو الإغماء عند المالكية والشافعية لعدم الأهلية وقت الوجوب. لحول النبي ﷺ: «رفع الخلق عن ثلاثة: عن الثائم حتى ينطق، وعن المغمي حتى يشق، وعن المعتوه حتى يحفل»^(٢). وعنده أحفاده إن حُرَّ أو غمي عليه، حسن

(١) حاشية من عاصمير على الدر المختار ١/٢٧٦، والبرج الكبير، وشوقي ط ٢٣/٢٢.

(٢) حديث: «رفع القدر عن ثلاثة: المغمي عليه، والمعتوه، والمجنون» ط المصنف وأصانك: ٣٩٩/٢ ط دار الفاروق (الغنيية) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وفصل القديمي به إسناده ولكن له تعدد من حديث عائشة. أخرجه أبو داود (٤١٦٠) ٥٥٨ ط عزت جيد (عاصمير) والمقام (٥٩/٢) وصححه ووافقه الذهبي.

صلوات - أو ما على قوله محمد فصالحه وإن حُرَّ أو غمي عليه أكثر من ذلك فلا قضاء عليه فيها للخرج. وقيل بشرط الإغماء ليس يسقط، وبإزالة القضاء وإن طاف مدة الإغماء، وفرق تحبلة بين الجنون والإغماء، وأنه بوجود النقطة على ما عات حال الجنون، وإوجبه فيما عات حال الإغماء، لأن الإغماء لا تطول مدته عالمه، ولو روي أن محمداً رضي الله عنه لمغمي عليه ثلاثاً ثم أفاق فقال: هل صليت؟ قالوا: ما صليت. فله ثلاث، ثم توفاً وصلى ثلث الثلاث. وعن عمران بن حصين وسمرة بن جندب رضي الله عنهما نحوه، وه يعرف لهم مخالف، وكان كالأجماع.

٢٨ - ومن أدرك جزءاً من الصلوة وهو أهل ثم جن أو غمي عليه، فإن كان ما أدركه لا يسع المعرض فلا يجب عليه القضاء عند تحنيطه وأما الكراه، وهو الذهب عند الشافعية، وعند الحنابلة يجب عليه القضاء. وإن كان ما أدركه يسع المعرض فعند الحنفية لا يجب القضاء، لأن الوجوب يتبين في آخر الوقت إذا لم يوجد الأداء قبله، يستدعي الأهلية فيه لاستحالة الإيجاب على غير الأهل، ولم يوجد، فلم يكن عليه قضاء، وهو أيضاً رأي المالكية خلافاً لبعض أهل المدينة وابن عبد البر، حيث القضاء عندهم أصحط.

عليه ، وإن كانت الإضافة بعد الفجر فهو على التفصيل السابق .

وعند الشافعية : إن اتفاق المجتوعين في النهار على الإصحاح لا قضاء عليه ، ويستحب له الإمساك ، وهذا في وجه . وفي الوجه الثاني : يجب القضاء ، أما المغمى عليه فلا اتفاق أجزاء . وعند الحنابلة في قضاء اليوم الذي أفق فيه المجتوع وإمساكه روايتان ، أما المغمى عليه فيصح صومه إن أفق في جزء من النهار .^(١)

ثالثا : بالنسبة للمحج :

٣٣ - من أحرم بالحج ، وطراً عليه جنون أو إغماء ثم أفق منه قبل الوقوف بعرفة ، ووقف ، أجزاء الحج باتفاق .

وكذلك من لم يحرم بالحج جنون أو إغماء ، ولكنه أفق من قبل الوقوف ، وأحرم ووقف بعرفة أجزاء . على تفصيل في وجوب الجزاء عليه .

ومثل ذلك أيضا المجتوع الذي أحرم عنه وليه . أو المغمى عليه - عند من يقول بحواز الإحرام عنه كالحنفية وبعض الشافعية - إذا أفقا قبل الوقوف ووقف أجزاءهما الحج . ومن وقف

وعند المالكية : إن جن أو أغمى عليه بعد الفجر ، واستمر الجنون أو الإغماء أكثر اليوم فعليه القضاء ، وإن كان بعد الفجر ولم يستمر نصف يوم فأقل أجزاء . ولا قضاء عليه .

وإن كان الإغماء أو الجنون مع الفجر أو قبله فالقضاء مطلقا ، لزوال العقل وقت النية .

وعند الشافعية في الأظهر ، وهو قول الحنابلة : أن الإغماء لا يضر صومه إذا أفق لحظة من نهار ، أي لحظة كانت ، اكتماء بانية مع الإفاقة في جزء .

والثاني للشافعية - بصر مطلقا ، والثالث : لا يضر إذا أفق أول النهار . وإن نوى الصوم ثم جن فقه قولان : في التجديد يطل الصوم ، لأنه مدروس بسقط فرض الصلاة فأبطل الصوم ، وقال في القديم : هو كالإغماء .

وعند الحنابلة - الجنون كالإغماء يجرى ، صومه إذا كان مقيما في أي لحظة منه مع تبيث النية .

٣٢ - أما اليوم الذي تحدث فيه الإضافة من الجنون أو الإغماء ، فعند الحنفية : أن المجتوع جنونا عارضا لو أفق في النهار قبل الزوال ، فنوى الصوم أجزاء . وفي الجنون الأصلي خلاف ، يجرى - في الإغماء بلا خلاف .

وعند المالكية . إن أفق قبل الفجر أجزاء ذلك اليوم عن الصيام بالنسبة للمجنون والمغمى

(١) ابن عاصم ١/١٢٣ ، والبيدائع ١/٩٨ - ٩٩ ، وضع القدير ١/٩٨٥ ، وصواعق الإكليل ١/١٤٨ ، وشرح الصبر ١/٢٤٧ ط الحنفية ، والمهدى ١/١٨٤ - ١٩١ ، ومسألة المحتاج ٣/١٨٣ ، والمغني ٣/٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٩ . وتنهي الإجازات ١/١٨٨

لم يستطع أتى بالصلاة بقدر ما يطيق ولو بنية
أعاقها، ولا تسقط عنه أبدا مادام معه شيء من
عقل، ويأتي بالصلاة بأن يقصد الصلاة بقصد
مستحضرا للأفصال والأقوال إن عاجز عن
النطق، لقوله تعالى: ﴿لَا يَكُفُّنَّ أَلْفًا نَفْسًا إِلَّا
وُسْعَهَا﴾^(١).

وهذا عند المالكية والشافعية والحنابلة وزفر
من الحنفية. وعند الحنفية غير زفر: الإياء يكون
بالرأس فقط ولا يكون بعينه أو جبينه أو قلبه،
لأن فرض السجود لا يثنى بهله الأشياء،
بخلاف للرأس لأنه يتأذى به فرض السجود،
فمن عاجز عن الإياء برأسه أجز الصلاة، وإن
مات على ذلك أجز لا شيء، عليه، وإن بر'
فالصحيح أنه يلزمه قضاء يوم وليلة لا غير نغيا
للحرج^(٢).

تدارك النامي والساهي:

٣٥ - النسيان أو السهو أو نسي في ترك ما مأمور لم
يسقط، بل يجب تداركه. فمن نسي صلاة أو
صوما أو زكاة أو كفارة أو نفرا أو جب عليه الأداء
إن أمكن، لو أن تداركه بالتقصاء بلا خلاف،

(١) سورة الفقرة / ٢٨٦

(٢) الاختصار ٧٦/١، ٧٧، والبدائع ١٠٧/١، ٢٤٦.

والنواكح الموان ٢٨٥/١، ونهاية المحتاج ٤٥٠/١.

والهذه ١٠٨/١، وكشف القناع ٢٩٩/١، وشرح

منتهى الإرادات ٢٧١/١

بعرفة وهو مجنون أو مغمى عليه بعد أن أحرم وهو
مفتيق، أو أحرم عليه عنه فعند المالكية وبعض
الشافعية: كان حجها صحيحا مع الاختلاف
بين وقوعه نرف أو تقلا.

وعند الحنفية كان حج المغمى عليه
صحيحا، وفي المجنون خلاف^(١).
وينظر تفصيل جميع ما مر في العبادات في:
(صلاة، صوم، حج، جنون، نكاح).

تدارك المريض العاجز عن الإياء:

٣٤ - من عاجز عن الإياء في الصلاة برأسه
تركوه وسجوده أو ما بطرفه (عينه) ونوى مقببه،
لحديث علي رضي الله عنه: «يصلّي المريض
قائما، فإن لم يستطع صلى جالسا، فإن لم
يستطع صلى على جنبه مستقبل القبلة، فإن لم
يستطع صلى مستقبلا على نعله، ورجلاه إلى
القبلة، وأوما بطرفه»^(٢).

وهذا متفق عليه بين الفقهاء.

فإن عاجز عن الإياء بطرفه أو ما بأصبعه، فإن

(١) ابن عابدين ١٤٧/١، ١٨٨، ١٨٩، والبدائع ٢/٢٤٦.

وجواهر الإكليل ١٦٠/١ - ١٦١، وشرح المحلل ١/٤٣٤.

٤٧٦، ونهاية المحتاج ٢٣٠/٣، ٢٣٤، ٢٩٠، وأقربها.

المبسوط ٢٣٤، والمفتي ٢٤٩/٣، ٢٥٥، ٤٦٦، وشرح

منتهى الإرادات ١٣/٢، ٥٨.

(٢) الحديث «يجلي المريض قائما...» رواه الزيلعي في نصب

الرأية ١٧٦/١ ط المجلس العلمي، وإلى السداد تعني في

سنه، وضمه.

دخل في عبادة تطوع وأفسدها وجب عليه
قضاؤها عند الحتمية والالتكية لقوله تعالى :
﴿وَلَا تُبْغِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ (١)

ولا يجب القضاء عند الشافعية والحنابلة في
غير الحج والعمرة لما روت عائشة رضي الله
تعالى عنها قالت : دخل علي رسول الله ﷺ
فقال : «هل عندك شيء ؟ فقلت : لا ، فقال :
إني إذا أصوم ، ثم دخل علي يوما آخر فقال : هل
عندك شيء ؟ فقلت : نعم ، فقال : إذا أفطر ،
وإن كنت قد فرضت الصوم» (٢)

أما الحج والعمرة فيجب قضاؤها إذا
أفسدها ، لأن الوصول إليها لا يحصل في
الغالب إلا بعد كلفة عظيمة ، ولهذا يجازى
بالشروع (٣)

تدارك المرتد لما فاته :

٣٧ - ما فات المرشد من العبادات أيام الردة
لا يجب عليه قضاؤه ، إذا تاب ورجع إلى
الإسلام ، لأنه غير مخاطب بفروع الشريعة ،

(١) سورة عبدا ٣٣

(٢) حديث عائشة «دخل عندك شيء» أخرجه مسلم
(١٠٩/٢) ط الحلي ، والبدائع في سنة (١٧٥/١) ط
دار المعين - مصر ، واللفظ له .

(٣) أبو عابدين ٢٦٣/١ ، والبدائع (١/٢٩١-٢٩١) ،
والخطاب ٩٠/٢ ، ومهمل (١/١٩٥) ، وكتاب القناع
٣٢١/٢

لقول النبي ﷺ : «من نسي صلاة أو نام عنها ،
فكفرانها أن يصلها إذا ذكرها» (١)

وتكون الصلاة أداء إذا أدى منها ركعة في
الوقت ، أو التحريمية على الخلاف في ذلك .
وإذا فات الوقت تداركها بالقضاء (٢)

وينظر تفصيل ذلك في : (صلاة ، صوم ،
زكاة) .

تدارك من أفسد عبادة شرع فيها من صلاة أو
صوم أو حج :

٣٦ - لا خلاف بين الفقهاء في أن من أفسد
عبادة مفروضة وجب عليه أدائها إن كان وقتها
يسمى كالصلاة ، أو القضاء ، إن خرج الوقت أو
كان لا يسمى كالصلاة إن حرج الوقت ،
والتصيام والحج لعدم اتساع الوقت .

أما التطوع بالعبادة فإنها تلزم بالشروع فيه
عند الحنفية والمالكية ، ويجب إتمامها ، وعند
الشافعية والحنابلة : لا يجب بالشروع ،
ويستحب الإتمام فيها عند الحج والعمرة ويلزمان
بالتشروع ، ويجب إتمامهما ، وعلى ذلك فسر

(١) حديث : «من نسي صلاة أو نام عنها ، فكفرانها أن يصلها
إذا ذكرها» أخرجه مسلم (١٠٧٧/١) ط الحلي .

(٢) أنبيه ابن نجيم ٣٠٣ ، والبدائع ٢٤٥/١ ، وحاشية
الحنسولي (١/١٨٢) ، وأنبيه السبوطي ٢٠٧ ، ٢٢٩ ط
مجمع الحلي - وشرح منتهى الإرادات (١/١١٨)

ولفعله تعالى: ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنِّ بَشِيرًا كَافِرٌ ﴾^(١)، وللقول النسبي بـ: «الإسلام يجب ما قبله»^(٢).

وهذا عند الخفية والمالكية والحنابلة.

وعند الشافعية يجب عليه قضاء ما فاتته أيام بدته من عبادات، لأن المرتد كان مقرا بإسلامه ولأن لا يستحق التخفيف.

٣٨ - وما فاتته أيام إسلامه من عبادات قبل بدته وحال إسلامه، يجب عليه فضاؤه بعد توبته من الردة، لاستمرار هذه العبادات عليه حال إسلامه، وهذا عند الخفية والشافعية والحنابلة. وعند المالكية لا يطالب بما فاتته قبل بدته، فالردة تنقطع ما كان عليه من صلاة وصيام إلا المحج الذي تقدم منه، فإنه لا يبطل، ويجب عليه إعادته إذا أسلم، لبقاء وقته وهو العمر.

٣٩ - وإذا رجع المرتد إلى الإسلام وأدرك وقت صلاة، أو أدرك جزءا من رمضان وجب عليه أدائهما^(٣).

تداوي

التعريف

١ - التداوي لغة: مصدر تداوى أي: تعاطى الدواء، وأصله توي يدوي دوى أي مرض، وتداوى فلانا بدويه بمعنى: أمرضه، وسعنى: عالجته أيضا، فهي من الأضداد، وتداوى: أي بعلاج، وتداوى بالشيء أي: يعالج به، وتداوى بالشيء: تعالج به، والدواء والدواء والدواء: ما دأوته به.

ولا يخرج استعمال لغته، له عن هذا المعنى، كما تدل على ذلك عباراتهم^(٤).

الألفاظ ذات الصلة:

أ - التطبيب:

٢ - التطبيب لغة: الدواوة والعلاج، يقال: طب فلان فلانا أي: دأواه، وجاء يستطب لوجعه: أي يستوصف الأدوية شيئا يصلح لدائه.

(١) لسان العرب وجمار الصحاح والجمع، ربيط مد، «دوي».

(١) سورة الأنفال، ٣٨.

(٢) حديث: «إسلام يجب ما قبله» أخرجه أحمد (٤/ ١٩٩) ، طه طيبة، ومصر: فخر بن محمد، رواه (٩/ ٢٥١) طه القدسي، إلى أحد الطبراني وغيره، ومجالها نقات.

(٣) ابن عديم (١/ ٤٩٤) و (٣/ ٣٠٢)، وأشبه ابن جهم (١/ ١٨٩).

(٤) ومثلها في مسنوني (٩/ ٣٠٧)، والمذهب (١/ ٥٦).

والجمل (١/ ٢٨٨)، ولشأنه المصنف (١/ ١٨٤).

والطب. علاج الجسم والنفس، فالتطبيب مرادف للتداوي.^(١)

رضي الله عنه قال: قالت الأعراب يا رسول الله ألا تتداوي؟ قال: «نعم عباد الله تداووا، فإن الله لم يضغ داء إلا وضع له شفاء إلا داء واحد قالوا: يا رسول الله وما هو؟ قال: الهرم»^(٢)

ب- التمريض.
٣- التمريض مصدر مرض، وهـ والتكفل بالتداوي. يقال: مرضه تمريضا. إذا قام عليه وولاه في مرضه ودأوه لبرول مرضه، وقال بعضهم: التمريض حسن القيام على المريض.^(٣)

وعن جابر رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن الرقي، فجاء آل عمرو من حرم فقالوا: يا رسول الله إنه كانت عندنا رقية رقي بها من العقرب! فأتاك نبيث عن الرقي فعرضوها عليه، فقال: «ما أرى بها بأسا، من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل»^(٤)

ج- الإسعاف:
٤- الإسعاف: في اللغة: الإغاثة والمداخلة ببلد أو في حال المرض وغيره، وهو أهم من التداوي، لأنه لا يكون إلا في حال المرض.^(٥)

وقال ﷺ: «لا يمس بالرقى عالم يمكن فيه شركه»^(٦) ولما ثبت من فعل النبي ﷺ أنه تداوي، فقد روى الإمام أحمد في مسنده أن عمرو كان يقول لعائشة: يا أمّنا، لا أعجب من فقهك! أقول: زوجة رسول الله ﷺ وابنة نبي نكر، ولا أعجب من علمك بالشعر وقيام

حكمه التكلفي:

٥- التداوي مشروع من حيث الطبيعة، كما روى أبو الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله أنزل الداء والدواء، وجعل لكل داء دواء، فتداووا ولا تمداووا بالصرام»^(٧) والحديث أصالة من شريك

= (١٧/٢١٧) - تحقيق حرب عيد عباس) وقال النووي ج: إسحاق بن يحيى وجه مقال (يفض الفقيه ٩/١٦٦) - ط: المكتبة التجارية بصرى

(٢) حديث: «نعم عباد الله تداووا» - أخرجه الترمذي (٢٨٣/٤) - ط: الحلبي من حديث أسامة بن شريك وقال:

هذا حديث حسن صحيح

(٣) حديث: «ما أرى بها بأسا» - أخرجه مسلم (١٧٢٧/٤) - ط: الخسري من حديث حوف بن مالك

الأنجمي

(٤) حديث: «لا يمس بالرقى» - أخرجه من حديث حوف بن مالك السابق

(١) لسنا العرب والنجاش للشر ويختار الصحاح مادة «طوب»

(٢) لسنا العرب والصحاح اللزمنة: ومرمر

(٣) لسنا العرب والصحاح الجبر مادة: صنف

(٤) حديث: «إن الله أنزل لداء والدواء» - أخرجه أبو داود

لكل داء، دواء فتداووا، ولا تتداووا بالحرام^(١).
وغير ذلك من الأحاديث الواردة، والتي فيها
الأمر بالتداوي. قالوا: واحتجنا النبي ﷺ
وتداويه دليل على مشروعية التداوي. وحل
الاستحباب عند الشافعية عند عدم القطع
بإفادته. أما لو قطع بإفادته كمصباح محل القصد
فإنه واجب.

ومذهب جمهور احتياطية: أن تركه أفضل،
ونصر عليه أحمد، قالوا: لأنه أقرب إلى
التوكل^(٢).

قال ابن القيم: في الأحاديث لصحة
الأمر بالتداوي، وأنه لا ينافي التوكل، كما
لا ينافي دفع الجوع والعطش والحر والبرد
بإعدادها، بل لا يتم حقيقة التوحيد إلا
بمباشرة الأسباب التي نصبها الله مقتضيات
لمسبباتها قدرًا وشرعًا، وأن تعطيلها يقدر في
نفس التوكل، كما يقدر في الأمر والحكمة،
ويضعفه من حيث يقطن معطلها أن تركها أقوى
في التوكل، فإن تركها عجز باقي التوكل الذي
حقيقته اعتناء القلب على الله في حصول ما ينتم

الناس. أقول: إنه أي يكره، وكان أعلم
الناس أو من أعلم الناس، ولكن أعجب من
علمك بالطب، كيف هو؟ ومن أين هو؟
قال: ففسرت على مكيبه، وقالت: وأي
عربية؟ إن رسول الله ﷺ كان يسقم عند أحر
عمره، وكانت تقدم عليه وفود الحرب من كل
وجه، فكانت تمت له الأمعات، وكنت أعالجها
نه، فمن ثم علمته.

وفي رواية: «إن رسول الله ﷺ كثرت
امقابه، فكان يقدم عليه أطباء العرب
والعجم، فيصفون له فتعالجه»^(٣).

وقال الترمذي: سمعت الشافعي يقول:
المعلم عثمان: علم الأديان وعلم الأبدان^(٤).
٩ وقد ذهب جمهور العلماء (الحنفية والمالكية)
إلى أن التداوي مباح، غير أن عبارة المالكية:
لا بأس بالتداوي.

ومذهب الشافعية، والقاضي وابن عقيل
وابن الجوزي من الحنابلة إلى استحبابه، يقول
النبي ﷺ: «إن الله أنزل الداء وأندوا، وجعل

(١) حديث مرثدة مع عائشة - أخرجه أحمد (٦/٦٧) ط
الميدية) وقال الذهبي في المجمع (٩/٣٤٩) - ط القدس
فيه حديث بن عباس الزبيري، قال أبو حاتم: مستطير
الحديث، وفيه ضعف.

(٢) المرواثة السنوي ١٣٩/٢، وروضة الطالين ٩٦/٢،
والإقناع للشرعي الخطيب ١٩٣/١، والفني لأمر قدامة
٥٢٩/٥، وراه المصنف ٩٩/٣، وسابدها ط مصنف
الخفي، والآداب الشرعية ٣١٥/٢، وسابدها، ونقطة
الأخوين ١٩٠/٦ ط الفرجة الحيدية.

(٣) حديث - «إن الله أنزل الداء وأندوا، وجعل لكل داء،
دواء» تقدم ترجمته (٥) ط.

(٤) ابن عابدين ٢١٥/٥، ٢١٩، والمهذبة بكلمة فتح القدير
١٣٤/٨، والمرواثة البدوي ١/٤١، وروضة القائلين
٩٦/٢، وكشاف الضعيف ١٧٦/٢، والأصعب ٦٣/٢،
والآداب الشرعية ٣٥٩/٢، وسابدها، وحاشية الجمل
١٣١/٢

وأخبر الدواء الكلي، وقد كوي رسول الله ﷺ سعد من معاذ وغيره، واكتوى غير واحد من الصحابة، فدل على أن الشراء بالنهي ليس المنع، وإنما المراد منه التنبيه عن الكلي إذا قام غير مقامه.

قال ابن حجر في المغني: ولم يرد النبي ﷺ الحصر في الثلاثة، فإن الشفاء قد يكون في غيرها، وإنما به معنى أصون العلاج.

وأما التداوي بالترك: فيكون بالحمية، وذلك بالامتناع عن كل ما يزيد المرض أو يجلبه إليه، سواء كان بالامتناع عن أطعمة أو شرية معينة، أو الامتناع عن الدواء نفسه إذا كان يزيد من حدة المرض. لقوله ﷺ لعلي رضي الله عنه حين أراد أن يأكل من الدوالي: «إنك نافه»^(١).

التداوي بالنجس والمحرم:

٨ - اتفق الفقهاء على عدم حواز التداوي بالمحرم والنجس من حيث الجملة، تقول النبي ﷺ: «إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم»^(٢).

(١) فتح الباري ١٠/٣٨ ط الرياض. والأدب الفشرية

٧٩/٢، وزاد أمثال لا في المصنف ١٠٤/٢

وحديث: «إنك نافه» أي حديث عهد بمرض أخرج له السرمدي (٣٨٦/٢ ط المحبس) من حديث أم شعير الأنصارية وعنه الترمذي

(٢) حديث: «إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم»

لعد في دينه ودينه، ودفع ما يضره في دينه ودينه، ولا بد مع هذا الاعتناء من مباشرة الأسباب، ولا كان معطلا للحكمة والمشرع، فلا يجعل العبد عمره نوكلًا، ولا نوكله عمرًا.^(١)
أنواع التداوي:

٧ - التداوي أنه يكون بالعسل أو بالشرك، فالتداوي بالفعل: يكون بتناول الأغذية لثلاثة لحال المريض، وتطاطي الأدوية والعقاقير، ويكون بالقصد والكلي والجماعة وغيرها من العمليات الجراحية.

فمن ابن عباس رضي الله عنهما مرة: «أشفاء في ثلاثة: في شرطه مخجم، أو شربة عسل، أو كبة بنار» وأبى أن يرضى عن الكلي^(٢) وفي رواية: «وما أحب أن أكتوي»^(٣) وعن ابن عباس مرة: «أخير ما تداوون به المعوط، والتداوي والجمامة، والمشي»^(٤) ونسب كره الرسول ﷺ الكلي لما فيه من الألم الشديد والخطر العظيم، وهذا كالتعريب تقين في أمثلهما

(١) زاد المعاد ١٥٢/٢ ط الرسالة.

(٢) حديث: «التداوي في ثلاثة: في شرطه مخجم أو شربة عسل» أخرجه البخاري الفتح ١٠/٣٧٢ ط السبعة.

(٣) حديث: «وما أحب أن أكتوي» أخرجه مسلم (١٢٢٠/٢ ط المحبس) من حديث جابر بن عبد الله.

(٤) حديث: «أخير ما تداوون به المعوط» أخرجه الترمذي (٣٨٨/٢ ط المحبس) وإسناده ضعف (ميزان الاعتدال للذهبي ٣٧٦/٢ ط الحنفية)

السلامة، ورحي نفعه. أبيع شره لدفع ما هو أعظم منه. كغيره من الأعيان، كما أنه يجوز عندهم التداول بالحرم والتجسس، بغير أكل وشرب.

وذهب الخنابلة أيضا إلى حرمة التداوي بصوت ملهات، كسعال الفناء المحرم، لعموم قوله ﷺ: «ولا تتداووا بالخرم».

ونسقط الحنفية لجواز التداوي بالنحر
والمحرم أن يعلم أن فيه شفاء، ولا يحج دواء
غيره، قالوا: وما قيل إن الاستشفاء بالحرام
حرام غير مجرى على إطلاقه، وإن الاستشفاء
بالحرام إنما لا يجوز إذا لم يعلم أن فيه شفاء، أما
إذا علم، وليس له دواء غيره، فيجوز.

ومعنى قول ابن مسعود رضي الله عنه لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم، بمنحله أن يكون قوله في داء عرف له دواء غير المحرم، لأنه حينئذ يستغني بالخلال عن المحرام، ومح وزان يقال تكشف الحرة عند الحاجة، فلا يكون الشفاء بالمحرام، وإنما يكون بالخلال.

وقصر الشافعية الحكم على التحس والمحرّم
الصرف، فلا يجوز التداءي بهما، أما إذا كانا
مستهلكين مع دواء آخر، فيجوز التداءي بهما
بشرطين: أن يكون عارفاً بالطب، حتى ولو كان
فاسقاً في نفسه، أو يخيار طبيب مسلم عدل،
وأن يتعين هذا الدواء فلا يغني عنه ظاهر.

ولفوقه ﷻ : «إن الله أنزل الدواء والدواء،
وجعل لكل داء دواء، فتداؤوا ولا تتداؤوا»
ماخرازم^(١)

وعن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى
خالد بن الوليد، إنه بلغني أنك تدلّك بالخمر،
وإن الله قد حرم ظاهر الخمر وباطنها، وقد حرم
من الخمر كل ما حرم شرها، فلا تمسوها
أجسادكم، فإنها نجس.

وقد عصى المالكية هذا الحكم في كل نجس
وعمرم ، سواء أكان خمرًا ، أم مينة ، أم أي شيء .
حرمه الله تعالى ، وسواء كان التدوي به عن
طريق الشرب أو طلاء الجسد به ، وسواء كان
صرفًا أو مختلطًا مع دواء جائز ، واستثنوا من ذلك
حالة واحدة أجاروا التدوي بها ، وهي أن
يكون التدوي بالطلاء ، ويحاف بتركه الموت ،
سواء كان الطلاء نجسًا أو عمرمًا ، صرفًا أو مختلطًا
بدواء جائز .

وأضاف الحنابلة إلى المحرم والنجس كل
منخيث، كسول مأكول الفم أو غيره، إلا
أن الأهل فيجوز التداوي بها، وفكر غير واحد
من الحنابلة أن الدواء السوم إن غلبت منه

١٠٠ - أسمرجه الجنولي (الفتح ٧٨/١٠ - ط فلبانية) مغلطاً،
ووصله الاسم أحد من مولد ابن عمود موكبوا عليه في
كتاب الأسمرية (ص ٧٢ ط وراة الألفاظ العربية):
وصححه ابن حجر في الفتح ٧٩/١٠ - ط السفياني
(٦) حديث: «يا أيها أنزل الماء والقداحة من نحره» (ص ٥)

ونص الخنابلة على جواز لبسه في الثلاث المذكورة، ولم يؤثر لبسه في زواها، ولكن لا بد أن يكون ناعما في لبسه.

وأجاز الحنفية عصب الجراحة بالحرير مع الكراهة.^(١)

١٠ - كما اتفق الفقهاء على جواز اتخاذ الأنف من الذهب، وزاد المالكية والحنابلة ومحمد بن الحسن من الحنفية: المن، وزاد الشافعية: الأنملة.

كما نص المالكية والحنابلة: على جواز ربط المن أو الأساذ بالذهب.

والأصل في ذلك أن عرفجة بن أسعد رضي الله عنه قطع أنه يوم الكلاب، فالتفت أنفا من ورق، فأنش عليه، فأمره النبي ﷺ فالتفت أنفا من ذهب.^(٢)

ولما روى الأثرم عن موسى بن طلحة، وأبي حمزة الضمحي، وأبي رافع بن ثابت البستي وإسماعيل بن زياد بن ثابت، والمغيرة بن عبيدة الله، أنهم شنوا أسنانهم بالذهب. وأنش مقيس على الأنف، وزاد الشافعية في القياس الأنملة دون الأصبع واليد، قالوا: والفرق بين

وإذا كان التداوي بالنجس والمحرّم لتعجيل الشفاء به، فقد ذهب الشافعية إلى جوازه بالشروط المذكورة عندهم، وللحنفية فيه قولان.^(٣)

التداوي بلبس الحرير والذهب:

٩ - اتفق الفقهاء على حوز لبس الحرير للرجال حكمة، لما روى أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ: «دع من لعبه الحرير بن عوف والزبير في قميص الحرير في السفر من حكمة كانت بهاء».^(٤) وروى أنس أيضا: «أن عبد الرحمن بن عوف والزبير شكيا إلى ﷺ لفعل فأرخص لهما في الحرير، فرأيت عليهما في غزاة»^(٥) وجاز للمريض قياسا على الحكمة والتأمل.

والمشهور عند المالكية الحرمة مطلقا.

(١) حاشية ابن حليبير ١١٣/٤، ٢١٥، وحاشية الدمشقي ٢٥٤/٤، ٢٥٤، والفرق البدوي ٢٤١/٢، وحواشي الشروان وابن القاسم على الصفحة ١٧٠/٩، وفتاوى وهمية ٢٠٣/٢، وكتشاف الفتاوى ١٦١/٦، ١١٦/٦، ٢٠٠، والإبهاص ٤٦٤/٢، ٤٦٤، والفروع ١٦٥/٢ وما بعدها.

(٢) حديث: «رخص لعبد الله بن عوف والزبير في سفر» أخرجه مسلم (١٦٤٦/٣)، ط الحلي.

(٣) حديث: «أن عبد الرحمن بن عوف والزبير شكيا إلى النبي ﷺ الفصل فأرخص». أخرجه البخاري (الفتح

١٠٩/٦، ط السبعة).

(٤) حاشية ابن عثيمين ٢٢٦/٥، والفرق البدوي ٤٠٣/٢، وفتاوى وهمية ٣٠٢/١، وكتشاف الفتاوى ٩٨٢/١، والمقي ٨٩/١.

(٥) حديث: «أمر النبي ﷺ عرفجة فالتفت أنفا من ذهب، فخرجه ترمذي (٢١٠/٤)، ط الحلي، وحسنه

فلا يجب عليه شيء إن تداوى بها.

قال ابن الهيثم : وإن داوى قرحة بدواء فيه طيب ، ثم خرجت قرحة أخرى فدناها مع الأولى ، فليس عليه إلا كفارة واحدة ما لم يبرأ الأولى ، ولا فرق بين قصدته وعدمه .

وعن أبي يوسف رحمه الله أنه إذا خضب (أي المحرم) رأسه بالسوسنة لأجل المعالجة من الصداع ، فعليه الجزاء باعتبار أنه يغسل رأسه ، قال ابن الهيثم : هذا صحيح أي فينبغي أن لا يكون فيه خلاف لأن التنظية موجبة بالاتفاق ، غير أن للعلاج ، فلهذا ذكر الجزاء ولم يذكر إندم . وعن أبي حنيفة : فيه صدقة ، لأن عملين الشعر وغسل الحوام ، فإن استعمل زيت عطريا كالبخنج والزيت وما أشبهها كدهن البان والورد ، فيجب باستعماله إندم بالاتفاق ، لأنه طيب ، وهذا إذا استعمله على وجه الطبيب ، ولو داوى به جرحه أو شقرق رجله فلا كفارة عنه ، لأنه ليس بطبيب في نفسه ، إنما هو أصل الطبيب ، أو طبيب من وجهه ، فيشترط استعماله على وجه الطبيب ، بخلاف ما إذا تداوى بنفسه وما أشبهه ، لأنه طيب بنفسه ، فيجب الدم باستعماله وإن كان على وجه التداوي .^(١)

الأنملة والأصبع أو اليد أتت بعمل بخلافها ، وسددهم وجه أنه يجوز . وإنما قصر الحنفية الجواز على الأنف فقط لضرورة تنظية النفس ، لأن المحرم لا يباح إلا لضرورة . قالوا : وقد اندمعت في الس بالنفقة ، فلا حاجة إلى الأعلى ، وهو الذهب .^(٢)

تداوي المُحْرَم :

١١ - الأصل أن المحرم ممنوع من الطبيب ، نقول النبي ﷺ في الحرم الذي وقصته راحلت فمات : « لا تمسوه طبيب » وفي رواية « لا تمسوه »^(٣) ، فلم يمنع الميت من الطبيب لإحرامه فخير أولى ، ومتى نظيت المحرم فعليه التقية ، لأنه استعمل ما حظر عليه بالإحرام ، فوجبت عليه التقية كاللباس .

ولم يستثن الغفهاء من هذا الأصل مالم يتداوى المحرم بالطبيب ، أو يماله رائحة طيبة ، وأوجبوا عليه التقية ، غير أن الحنفية خصوا الحكم بالطبيب بنفسه كالملك والعمر والكافر ونحوهم ، وأما الزيت والمخل مما فيها رائحة طيبة بسبب ما يلقي فيها من الأمور كالورد والمنسج

(١) حاشية ابن عابدين ٢٤١/٥ ، وحاشية الدسوقي ٦٣/١ .

والفتاوى البدوي ٤٠٤/٢ . وقليوبي وصعيرة ١٣/٢٤ .

وكشاف القناع ١/٢٣٨ .

(٢) حديث « لا تمسوه طبيب » أخرجه البخاري والفتح

١٣٧/٢ ط السليم .

(٣) فتح القدير ٢٢٥/٢ - ٢٢٧ ط دار صادر

ولو استهلك الطيب في المحالط له بأن لم يبر
ريح ولا طعم ولا لون، كان استعمال في دواء،
جاء استعماله وأكله ولا فدية. وما يقصد به الأكل
أو الندوي لا يجرم ولا فدية فيه وإن كان له ريح
طيبة، كالصالح والنسب وسائر الأمازير الطيبة
كالصطكي، لأن ما يقصد منه الأكل أو الندوي
لا فدية فيه.^(١٦)

وفي المعنى لأن قدامة حرمة الندوي بها
ريح طيبة للمحرم. أما مالا طيب فيه كالزيت
والشرج والسمن والتحم ودهن أسان فقل
الأثر من عن تحم أنه سئل عن المحرم بدهن
بالزيت والشرج فقال: نعم بدهن به إذا احتاج
إليه، ويضاهي المحرم بها يأكل وفقد روي عن
ابن عمر رضي الله عنهما أنه صدع وهو محرم
فقالوا: ألا نذهبك بالسمن؟ فقال: لا. قالوا:
اليس تأكله؟ قال: ليس أكله فلا دهان به
وعن محمد بن خالد: إن ندوي به فعليه
الكفارة.^(١٧)

أثر الندوي في الغضبان:

١٢ - ذهب نخب بلة إلى أن المجني عليه إذا لم
يدار حرجه ومات كان على الجاني الصداد، لأن
الندوي ليس بواجب ولا مستحب، فذكره
نيس بتاتل.

الكف والسرخل يحرم دهن كل واحد منهما كلاً أو
بعضاً، إن كان لغير علة، وإلا فلا حرمه. وأما
الفدية فإن كان الدهن مطبياً افتدى مطلقاً كان
الادهان لعله أولاً. وإن كان غير مطيب، فإن
كان لغير علة افتدى أيضاً، وإن كان لعله
فصولان. وفي المكحل إذا كان فيه طيب حرم
استعماله على المحرم رجلاً كان أو امرأة، إذا كان
استعماله لغير ضرورة كالتريفة، ولا حرمة إذا
استعمله لضرورة جرحه، والعذبة لازمة
للمستعمل مطلق استعماله لضرورة أو لغيرها.
وإن كان المكحل لا طيب فيه فلا فدية مع
الضرورة، وافتدى في غيرها.^(١٨)

وفي الإقناع للشريبي، الشافعي. أن استعمال
الطيب حرام على المحرم سواء أكان ذكراً أم
عزراً، ولو أحشم ما يقصد منه رتحة قلب ولو
مع غيره كالمسك والعود والكافور والتورس
والزعفران، وإن كان يطلب للتصريح والندوي
أيضاً سواء أكان ذلك في متوسمه كونه أم في
بدنه، لقوله رحمه: «ولا تلبسوا من الثياب منه»
ورس أو زعفران.^(١٩) سواء كان ذلك بأكل أم
استحاط أم احتفان، فيجوز مع التحريم في
ذلك الثغابة.

(١٦) حاشية القسوي على الشرح الكبير ٢/ ٦٠.

(١٧) حديثه: «لا تسوا من الثياب منه» ورس أو زعفران.

أنفحة البحاري (الفتح ١: ١٠١ - ط النسخة)

(١٨) الإقناع للشريبي المخطوط ١٦/ ٢٢٩ ط مطبع الحلب.

(١٩) المعنى لأبي طه ٣٦٥/ ٣٢٢ م الزبهر الحبيبة.

معنى انحصار فيه أنه أصل كل ما يحتاج إلى الرقية، وقيل: المراد بالحصار معنى الانفصال، أو لا فيه أصح، كما قيل لا سيف إلا ذو الفقار وقال قوم: الذي عنه من الرقى ما يكون قبل وقوعه ليلًا، والمذكور فيه ما كان بعد وقوعه. ذكره ابن عبد البر والبيهقي وغيرهما. الحديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: إن الرقى والشائم والتولة شركه^(١)

وأجيب بأنه إن كان ذلك من الشرك لأنهم أرادوا دفع المضار وحل الشافع من عند غير الله، ولا يدخل في ذلك ما كان بأسماء الله وكلامه، وقد ثبت في الأحاديث استعمال ذلك قبل وقوعه كحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان إذا أوى إلى فراشه نث في كفيه (قل هو الله أحد) (بالمعوذتين) ثم يصبح بها وجهه^(٢).

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان يعوذ الحسن والحسين بكميات الله

وفرق الشافعية بين علاج الخرج المهلك وغيره، فإن ترك التحني عليه علاج الجرح المهلك ومات، فعلى الجاني الضمان، لأن البر لا يوثق به وإن عالج، وأب إذا كان الخرج غير مهلك فلا ضمان على الجاني^(٣).

النداوي بالرقى والشائم.

١٣ - أجمع الفقهاء على جواز نداوي بالرقى عند اجتماع ثلاثة شروط: أن يكون يكلام الله تعالى أو بأسمائه وصفاته، وبالسنة العربية أو يعرف معه من غيره، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها بل بإذن الله تعالى، فعرف خوف من ملك رضى الله عنه قال: «كنا نرقي في الجاهلية فنفل بأوسد الله كيف ترى في ذلك؟ فقال: اعرضوا على رؤسكم، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شركه^(٤)» وقال يعقل معناه لا يؤمن أن يؤدي إلى الشرك فيجمع احتياطاً

وقيل فهم: لا تجوز الرقية إلا من معين والدعوة حديث عمران بن حصين رضي الله عنه «لا رقية إلا من عين أو حمة^(٥)» وأجيب بأن

[١] ٣٩٤/١ ط الحفيظ وحظف في إسناده كتابته الحافظ ابن حجر في الصحاح ١٠٩٦/١ ط الصنعاء. ورجع كون هذه الرواية منقولة

[٢] حديث ابن مسعود «إن الرقى والشائم والتولة شرك» أخرجه أحمد ٣٨١/١ ط البيهقي والحاكم ١/٢١٧، ٢١٨ - ط دائرة المعارف الفخفية وصححه ووافقه الذهبي

[٣] حديث: «قال إذا أوى إلى فراشه» أخرجه البخاري (الفتح ٢٠٩/١ ط السلفية)

[٤] حوتبي السروري وابن مسعود على الصحة ٢٨٥/٨، وصائب الجلس ١٤/٥، وكشاف الصانع ١٥٠/٥، وإيضاح ٣٤/٩

[٥] حديث نوف بن مالك، كما نفي في الجاهلية أخرجه مسلم ١٧٢٧/٩ ط الحلي

[٦] حديث: «لا رقية إلا من عين أو حمة» أخرجه الترمذي

لثامه ، من كل شيطان وهامة ^(١١)

قال اسريخ . سألت الشافعي عن الرقية فقال . لا بأس أن يرقى بكتاب الله وسأيعرف من ذكر الله . قلت . أيرقى أهل الكتاب المسلمين؟ قال: نعم إذا رقى بما يعرف من كتاب الله وبذكر الله ، وقال ليس الكس: الرقية بالمعوذات وغيرها من أسماء الله هو الطب الروحاني . إذا كان على لسان الأبرار من الخلق حصل الشفاء بإذن الله تعالى ، فلما عرهد النور فرغ الناس إلى الطب الجاهلي ^(١٢)

تدبير

التعريف :

١ - تدبر الرجل عبيد تدبيرا : إذا اعتقه بعد موته ، والتدبير في الأمر : النظر إلى ما يؤول إليه عاقبة الأمر ، والتدبير أيضا : عني العبد عن تدبر وهو ما بعد الموت ^(١٣)

ولا يخرج المعنى الشرعي عن هذا المعنى الأخير ^(١٤)

حكمه التكليفي :

٢ - التدبير نوع من العتق ، والعتق - طلب شرعا ، وهو من أعظم المقرب ، ويكون كفارة للمحاسبين ، إما وجوبا أي في قتل الخطأ ، والحنث في اليمين وهو ذلك ، 'وبدعا' ^(١٥) أي في قتل العبد عند الملكية ، وسائر الذنوب ، لأن العتق من أكبر الحسنات ، وقد قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ نُذِيبُنَّ أُسَيِّئَاتٍ ﴾ ^(١٦)



(١١) حديث : وكان يهود الحسن والحسين بكلمات الله ثلاثة من كل شيطان وهامة ، أخرجه البخاري والفتح ٢٠٨/٦ ط (الشيخ)

(١٢) مع ندوي ١٩٥/١٠ ، وسأيعرف ط الرصاص ، وحاشية اسريخ ٢٣٢/٥ . والشواهد الدواي ٢/ ٢٣٤ ، ٢٣٢ ، وفتاوى محدثه ص ٨٨ ، وكتاب الفلاح ٧٧/٢

(١٣) عمدة الصماح ، والمصباح مادة تدبر

(١٤) المعنى ٣٩٩/٩

(١٥) حاشية النووي ١/ ٣٥٩ ، ٣٨٢

(١٦) سورة مراء ١١٤

بالإعتاق والكعبة ، ويستخدم ويستأجر ، ومولاه
أعق بكسبه وأرشه .

وذهب الشافعية ، وهو إحدى الروايات عن
الإمام أحمد : أنه يباح مطلقاً في الدين وغيره ،
وعند حاجة السيد إلى يمينه وعدمها .
لحديث : « أن رجلاً أعق مملوكاً له عن دبر ،
فاحتاج ، فقال رسول الله ﷺ : من يشتريه
مني . فداه من نعيم بن عبد الله شمانية درهم ،
فدفعها إليه وقال : أنت أخرج منه متفق
عليه .^(١)

ويفسر الشافعية الحاجة هنا بالدين ، ولكنه
ليس قبيحاً احترازياً ، بل هو اضافي لما ورد أن
عائشة رضي الله عنها باعت مديرة لها ولم يكر
عليها أحد من الصحابة .^(٢)

من مبطلاته :

١ - من مبطلات التدبير : قتل المدير سيده ،
واستغراق تركة السيد بالدين . وهناك تفصيلات
كثيرة وأحكام في المذاهب مختلفة لا حاجة
لإيرادها ، لعدم وجود الرق الآن .

(١) حديث : « أن رجلاً أعق مملوكاً . . . » المخرج أصله
أبي بكر بن أبي شيبة (الفتح ١٤ / ٢٥٤ ط السنية) ، ومسلم
(٣١ / ١٢٨٩ ط المجلس) ، واللفظ للبيهقي (١٠ / ٣٦٠ ط
دفعة المصنف للمصنف)

(٢) صدر المختار ٢ / ٣٧ ، ٣٣ ، والمفيسوي ١٤ / ٢٥٩ ،
والمصنف ١٤ / ٢٨٥ ، وفنن ١٩ / ٢٩٢

ويعتق المدير بعد الموت من ثلث المال في قول
أكثر أهل العلم ، ويعتق من جميع مال الميت في
قول بعض العلماء ، كابن مسعود وغيره .^(٣)

حكمة مشروعته :

٣ - يؤدي التدبير إلى حرية المدير بعد موت من
دبره ، والشروع يحرص على تحرير الرقاب ،
والتدبير طريقة ميسرة لذلك ، لأنه تدوم معه
منفعة الرقيق مدة حياته ، ثم يكون ثروة له بعد
وفاته .

صيغته :

١ - يثبت التدبير بكل لفظ يفيد إثبات انعق
للمملوك بعد موته سيده ، كأن يقول ، معلقاً :
إذا مت فأت حر ، أو يقول مضيفاً لتقبل :
أنت حر بعد موتي . ولا تصد الصيغة حكمها إلا
إذا صدرت عن له أهلية التبرع على سبيل
الوصية .

أنشأه :

٥ - الفقهاء مختلفون في الآثار التي ترتب على
التدبير . فذهب الحنفية والمالكية ، وهو ظاهر
كلام الحنفية ، وأما إليه أحمد إلى : أنه لا يباح ،
ولا يوجب ، ولا يرهق ، ولا يخرج من الملك إلا

(٣) المنى ١٩ / ٢٨٧

تدخين

تدليس

التعريف :

١ - التدليس : مصدر دلس ، يقال : دلس في البيع وفي كل شيء ، إذا لم يبين فيه .

والتدليس في البيع : كتمان عيب السلعة عن المشتري .

قال الأزهري : ومن هذا أخذ التدليس في الإسناد^(١) .

وهو في اصطلاح الفقهاء لا يخرج عن المعنى اللغوي ، وهو كتمان العيب .

قال صاحب القرب : كتمان عيب السلعة عن المشتري .

وعند المحققين هو قسما :

أحدهما : تدليس الإسناد وهو أن يروي عن لقيه ما لم يسمعه منه ، موهماً أنه سمعه منه ، أو عن عاصره ولم يلقه موهماً أنه لقيه أو سمعه منه .

والآخر : تدليس الشيوخ وهو أن يروي

انظر : تبخ

تدريس

انظر : تعليم



(١) مختار الصحاح وفتح المصابيح والفاوس المحيط ولسان العرب مادة دلس .

عن شيخ حدثنا سمعته منه فسميه أو يكتبه، ويصفه بها لم يعرف به كيلا يعرف.^(١)
تفسيراً ونسبة: عرضها المهلكة من غير أن يعرف. ويقال: غره بغره غرا وغرووا وغرة: خدعه وأطمعه بالباطل.

الألفاظ ذات الصلة :
أ. الخلية :

٢. الخلية هي : الخادعة. وقيل : هي الخديعة باللسان.^(٢)
والخيلة أعم من التدليس، لأنها كما تكون بسر العيب، قد تكون بالكذب وغيره.

د. الغش :

ب. التدليس :
٣. التدليس من أليس، وهو: اختلاط الأمر. يقال: ليس عليه الأمر يلعبه لبساً فاليس. إذا خلط عليه حتى لا يعرف جهته. والتدليس كالتدليس والتخليط، شدة للمباغاة.^(٣)
والتدليس بهذا المعنى أعم من التدليس، لأن التدليس يكون بإخفاء العيب، والتدليس يكون بإخفاء العيب، كما يكون بإخفاء صفات أو وقائع أو غيرها ليست صحيحة.

ج. التخرير :
٤. وهو من الحرر، يقال: غره بنفسه وبماله
الحكم التكليفي :
٦. اتفق الفقهاء على أن التدليس حرام بالنص في أحد ديث كثيرة. فقد قال رسول الله ﷺ :

«اليمان بالخبر ما لم يضرقأ، فإن صدقاً وينا بؤرك لها، وإن كذباً وقتها محن يركه بينهما»^(٤)

(١) من اللغة، والوسط ١٣/١٩٤، والمذهب ١/٢٦٢

(٢) المقاموس والمصباح المبر. مادة: غش

(٣) حقيقت: «اليمان بالخبر ما لم يضرقأ...» أخرجه

شيعاني (الفتح ٤/٣٢٨ ط المصطفية)، ومسلم

(٤) ٦٦٩٤/٣ ط الخلفي.

(٥) التخريرات للمرجعي، ص ٧٧، وتدريب الراوي ص ١٢٩

١٤٣ ط الأولى ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م.

(٦) لسان العرب وغار الصحاح مادة: خلف

(٧) لسان العرب ومغلو الصحاح. مادة: ليس

بالمبيع بظن المشتري به كمالاً فلا يوجد، لأن الخيار غير منوط بالتصيرية لذاتها، بل لما فيها من التدليس والإيهام^(١)

شرط الرد بالتدليس :

٨ - لا يثبت الخيار بمجرد التدليس، بل يشترط ألا يعلم المشتري عليه بالعيب قبل انعقد، فإن علم فلا خيار له لرضاه به، كما يشترط ألا يكون العيب ظاهراً، أو مما يسهل معرفته.

وربما خيار التدليس في كل معاوضة، كما في البيع والإجارة، وبدل التصالح عن إقرار، وبدل التصالح عن ذم العمد^(٢)

التدليس القولي :

٩ - التدليس القولي كالتدليس الفعلي في العقود، كالكذب في السعر في بيع الأمانات (وهي المرابحة والتولية والخطيئة) فيثبت فيها خيار التدليس^(٣)

التدليس في عقد التكاثف :

١٠ - ذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية

وقال عليه أفضل الصلاة والسلام : ومن باع عبداً لم يبيته لم يزل في مقتب الله ، ولم تزل الملائكة تلعبه^(١)

وقال رحمه : ومن غشنا فليس منا^(٢)

ولهذا يزوب أحاكم التدليس ، لحق الله ولحق العباد .

التدليس في المعاملات :

٧ - لا خلاف بين الفقهاء في أن كل تدليس يختلف الشئ لأجله في المعاملات يثبت به اختيار : كتصيرية الشئ ونحوها قبل بيعها ليظن المشتري كثرة اللبن، وصبيغ اللبن بلون مرغوب فيه، على اختلاف بين الفقهاء في بعض الصور.

واستدلوا بثبوت الخيار بالتصيرية بحديث : ومن اشترى شاة مصرة فهو بخير المتطرين : إن شاء أمكها، وإن شاء ودها وصاعاً من تمره^(١) وليس عليها غيرها، وهو كمن فعل من البائع

(١) حديث : ومن باع عبداً لم يبيته لم يزل في مقتب الله . أخرجه ابن ماجة (١/٢٧٥) ط الحلي : وقال أبو بصير في المرواني في إسناده بها من ثوبان وهو مدلس . وشيخه ضيف

(٢) حديث : ومن غشنا فليس منا، أخرجه مسلم (١/٩٩) ط الحلي .

(٣) حديث : ومن اشترى شاة مصرة فهو بخير المتطرين . إن شاء أمكها وإن شاء ودها وصاعاً من تمره لا سراء أخرجه مسلم (١/١٢٩) ط الحلي .

(١) روضة الطائيس ١/٢٦٩ ، وجوامع الإكفيل ١/١٦٩ ، وهي ١/١٥٧ . وحاشية ابن عابدين ١/٧١ ، وحاشية الفصولي ٢/٢٢٨ ، والفروع ٢/٩٢ .
(٢) الفصول السابقة ، ومغالب أولي النوى ١/١٠٥ ، ومغني المحتاج ٢/٦٤ ، والفروع ١/٩٣ ، وابن عابدين ١/٧١ ، والمزني ١/١٨٩ .
(٣) روضة الطائيس ١/٢٦٩ ، وشرح المزني ١/١٣٣

عن نفسه بالنطلافي^(١)
والكلام عن العيوب الثبته للخيار في النكاح
موطنه باب النكاح.

مفوط المهر بالفسخ :

١١ - لا خلاف بين من يقول بالفسخ بالعيوب
من الفقهاء في أن الفسخ قبل الدخول، أو
الحلوة الصحيحة يسقط المهر.

وقالوا: إن كان العيب والنزوح فهي الفاسخة
(أي طالبة الفسخ) فلا شيء لها، وإن كان
العيب بها فسيب الفسخ معنى وجد فيها،
فكانها هي الفاسخة، لأنها غارة ومدسة.

وإن كان الفسخ بعد الدخول، بأن لم يعلم
بلا بعده، فلها المهر. لأن المهر يجب بالعقد،
ويستقر بالدخول، فلا يسقط بحادث بعده^(٢)

رجوع المفرور على من غره :

١٢ - إن فسخ الزوج النكاح بحجب في المرأة بعد
الدخول، يرجع بالمهر على من غره من زوجة أو
وكيل لموولي. وإنسى هذا ذهب المالكية.

والجواب له إلى أنه إذا دلس أحد الزوجين على
الآخر، بأن كتم عيباً فيه، ثبت به الخيار، لم
يعلمه المدلس عليه وقت العقد، ولا قبله، أو
شرط أحدهما في صلب العقد وصفا من صفات
الكمال كالسلام، وبكارة، وشباب، فتختلف
الشرط: ثبت لمدلس عليه والمفرور بخلاف
المشروط غير فسخ النكاح^(٣).

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: ليس لواحد من
الزوجين خيار الفسخ لعيب، فالنكاح عندهم
لا يقبل الفسخ.

وقالوا: إن فوت الاستيفاء أصلاً بالموت
لا يوجب الفسخ، فاختلال هذه العيوب أولى
بأن لا يوجب الفسخ، ولأن الاستيفاء من ثمرات
العقد، والسحق هو التمكين، وهو حاصل.

وقال محمد بن الحسن: لا خيار للمزوج يعيب
في المرأة، ولها هي الخيار يعيب في الزوج من
العيوب الثلاثة: الجنون، والجذام، والبرص
فللمرأة الخيار في طلب التفرق أو البقاء معه، لأنه
تصادر عليها الوصول إلى حفيها بمعنى فيه،
فكان ذلك منزلة ما لو وجدته مجبوراً، أو عينا
بخلاف الرجل، لأنه يتمكن من دفع الضرر

(١) المدية ٢٦/٢ - ٢٧، ونسخ القديم ١٢٣/٤ - ١٢٤ ط

إحياء الفرائد العربي بيروت، وابن علقين ٥٩٢ ط

(٢) معنى انتحاج ٢٠١/٣، ٢٠٥، وشرح المرقاني ٢٤٣ ط -

٢٤٤، والقلي ٢٥٥/٦

(٣) روضة الطالبين ١٧٦/٧ - ١٨٢، وسنن المحتاج ٢٠٢/٣

- ٧٠٨، والليثي ٢٦١/٣، ومطلب قول أبي النضر ١٢١ ط

- ١٥٠، والمزني ١٢٥/٣ - ١٢٦، والمهر ٦٥/٦

وقال الحنفية: لا يثبت الخيار بخلف الشرط.

وجاء في فتح المقيّد: فلو شرط وصفا مرغوبا فيه كالعذرة (البكارة) والجهال، والرشاقة، وصغر السن: فظهرت ثيبا عجوزا شوهاء، ذات شق مائل، ولعاب مائل، وأنف مائل، وعقل زائل، فلا خيار له عند أبي حنيفة وأبي يوسف^(١) تأديب المدلس:

١٤ - يؤدّب المدلس بالتعزير بما يراه الحاكم زاجرا ومؤدبا.

جاء في مواهب الجليل: قال مالك: من باع شيئا وبه عيب غرّبه أو دلسه يعاقب عليه. قال ابن رشد: مما لا خلاف فيه أن الواجب على من غش أخاه المسلم، أو غرّبه، أو دلسه، يعيب: أن يؤدّب على ذلك، مع الحكم عليه بالرد، لأنها حقان مختلفان: أحدهما الله، لئلا يفتاهي الناس عن حرمات الله، والآخر للمدلس عليه بالعيب فلا يتأخلاق،^(٢) وتعزير المدلس محل اتفاق بين الفقهاء، ككل معصية لا حظ فيها ولا كفارة.^(٣)

والجواب، وقال الشافعي في القديم للتدليس عليه بإتفاء العرب المقارن^(٤)

وقال الشافعي في الجديد: إنه لا يرجع بالمهر على من غرّبه، لاحتقائه منفعة البضع المقنوم عليه بالعقد. أما العيب الحادث بعد العقد فلا يرجع جزما.^(٥)

أما هل خيار العيب على التراضي؟ وهل يحتاج إلى حكم حاكم؟ وحكم ولد المغرور، والتفصيل في ذلك فيرجع فيه إلى مصطلح: (تغريب) و(فسخ).

المغرور بخلف الشرط:

١٣ - لو شرط أحد الزوجين في صلب العقد صفة من صفات الكمال، مما لا يمنع عدم صحة النكاح كبكارة وشباب وإسلام، أو نفي عيب لا يثبت به الخيار كألا تكون عوراء أو غرساء، أو شرط ما ليس من صفات الكمال ولا النقص كطول وبياض وسيرة، فبخلف الشرط، صح النكاح، وثبت للمغرور خيار الفسخ.^(٦) عند الجمهور على خلاف وتفصيل يرجع فيه إلى مصطلح: (تغريب، وشرط).

(١) فتح المقيّد ١٣٢/٤، دار إحياء التراث العربي لبنان بيروت.

(٢) مواهب الجليل ١١٩/٤، وشرح الزرطقي ١٣٣/٥

(٣) قليوبي ٢٠٥/٤ وابن علقين ١٨٢/٣، ومطلب أولي الحنفى ٤٠١/٢

(٤) الزرقاني ٢٤٤/٣، والمغني ٦٥٦/٦، ومغني المحتاج ٢٠٥/٣

(٥) مغني المحتاج ٢٠٥/٣، وروضة الطالبين ١٨١/٤

(٦) مغني المحتاج ٢٠٨/٣، والمغني ٥٢٦/٦، والزرقاني ٣٣٨/٢

٣ - الإشعار: هو إدماء الهندي من الإيس والبقير
 بطن أورمي أو فوج به بحديفة، لمعلم أنه هندي
 فلا يتعرض له،^(١)
 فالإشعار تدمية لغة، وليس كما اصطلمع عليه
 المالكية

تدمية

التعريف :

١ - التدمية لغة : من دُمِيت تدمية : إذا حزته
 حتى خرج منه دم، ومثله أدميته^(٢)
 واصطلاحاً: قول المقتول قبل موته : دمي
 عند فلان، أو قلني فلان،
 وهو اصطلاح المالكية، وإن كان غيرهم قد
 تناول هذه المسألة في باب القسامة ولم يسموها
 بالتدمية.

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الدامية

٢ - الدامية هي : جراحة تضعف الجسد حتى
 يرشح منه شيء كالدم من غير اشتقاق
 الراس،^(٣) وهي من الجراحات العنبر التي لها
 أسماء خاصة، فهي غير التدمية الاصطلاحية
 عند المالكية، لكنها والتدمية لغة من باب
 واحدة.

(١) لسان العرب، ص ٤٠٤، دميء.

(٢) جواهر الإكليل ٢/ ٢٥٩، ورجحة الأمة ص ٢٦٥ ط محيبي
 الحلبي

(٣) لسان العرب، مادة «دسر».

على البيات، فاقترض الاستحسان ذلك ^(١)

أم التدمية البيضاء، وهي التي ليس معها
جرح، ولا أثر ضرب، فالمتهور عند السالكية
عدم قبولها. فإذا قال الميت في حال مرضه،
وليس به جرح، ولا أثر ضرب: فتلحقه فلان، أو
دمي عند فلان، فلا يقبل قوله إلا بالبينه على
ذلك ^(٢)

وتفصيل القول في ذلك في الجنائيات، وفي
الفسامة.

تذفيف

التعريف :

١ - التذفيف بالذال وبالدال في اللغة: لإجهاد
على الجريح، وهو قتله، وقال بعضهم: هو
الإسراع بقتله، يقال: دففت على الفتيل: إذا
أسرعت في قتله، ويقال: دففت على الجريح
إذا عجلت قتله ^(١)

ولا يخرج استعمال الفقههاء له عن المعنى
اللغوي ^(٢)

تدين

الحكم الإجمالي

يختلف حكم التذفيف باختلاف مواضعه:

انظر: ديانة

أ - التذفيف في الجهاد :

٢ - يجوز التذفيف على جرحى الكفار في
المعركة، لأن تركهم أحياء ضرر على المسلمين



(١) لسان المصرب، وأخصاص النير عاذا، دقف، والنظم

المستطاب شرح غريب المهدد بديل المهدد ٢١٩/٢

(٢) الإحصار ١٥٢/١، وسواطر الإكليل ٢٧٧/٢، والمهدد

٢١٩/٢، وأبغى ١٨/٢

(١) حاشية الدرر ٢٨٨/١

(٢) حاشية الدرر ١٨٩/١، وشرح الزورغلر ٥٤/٨

وتقوية للكفار، والتفصيل في مصطلح: ما فيه المصلحة، تاركاً هوى النفس والتشفي، وإن وجدت الفنة. (١)

ومذهب المالكية في جرحي البغاة يعتمد على مدى تيقن الإمام من التحاقهم بالبغاة، أو رجوعهم إلى الطاعة، فإن أيقن الإمام بغيبهم لا يجوز له اتباع منزههم، ولا التذليل على جرحهم، وإن لم يَأْمَنَ الإمام بغيبهم اتبع منزههم، وقف على جرحهم، حسب مقتضيات مصلحة الحرب لحصول المقصود. (٢) ولم يشترط المالكية وجود الفنة التي تشمل التحيز إليها، لأن المصلحة هي الأساس عندهم. (٣) والتفصيل في مصطلح: (بغاة).

والشافعية قالوا: إذا كانت لهم فنة بعيدة ينحازون إليها، ولا يتوقع في العادة عيبتها إليهم والحرب قائمة، أو غلب على الظن عدم وصولها إليهم، لا يجهز على جرحهم لأمن عائلته، إلا إذا كان متعزلاً نقلاً. وأما إذا كانت لهم فنة قريبة تسعفهم عادة، والحرب قائمة، فإنه يجوز اتباعهم والتذليل على جرحهم. (٤) ونص الحنابلة على أن أهل البقي إذا تركوا القتال بالرجوع إلى الطاعة، أو بإلقاء السلاح،

ب - الإجهاز على جريح البغاة :

٣ - اختلف الفقهاء في حكم جرحي البغاة بعد انضمامهم أمام المسلمين وتوليهم. فقد نص الحنفية على أنه إذا كانت لهم فنة فإنه يجوز قتل مدبرهم والإجهاز على جرحهم، لتلا بنحازوا إلى هذه الفنة، لاحتمال أن يتجمعوا ويشيروا الفتن تارة أخرى، فيكروا على أهل الإسلام، وقتلهم إذا كان لهم فنة لا يخرج عن كونه دفعا، لأنه لو لم يدفع عليهم بتجيزون إلى الفنة، ويحسد شرهم كما كان. (٥) وإن لم تكن لهم فنة قائمة يحرم قتل جرحي البغاة. والأصل في ذلك قول علي رضي الله عنه يوم الجمل: لا تتبعوا مدبراً، ولا تجهزوا على جريح، ولا تفلوا أسيراً، وإسكانكم والنساء وإن شتمن أعراسكم ومبين أمراءكم. وقد حله الحنفية على ما إذا لم تكن للبغاة فنة. (٦) ونقل ابن عابدين عن بعض الحنفية أن جريح البغاة ومدبرهم يختار الإمام

(١) حاشية رد المحتار ٤/ ٢٦٥

(٢) حاشية الدرر على الشرح الكبير ١/ ٢٩٩، ٣٠٠ ط

عيسى الحلبي بسحر.

(٣) الشرح الصغير للدردير ٢/ ٢٢٩

(٤) بداية للعلاج ٧/ ٣٨٦، ٣٨٧. والمذهب ١/ ٢٢١ ط دار

المعرفة/ بيروت - لبنان.

(٥) المغني لابن قدامة ١/ ٣٧٧. والبغاة الشريعة لإصلاح

الشرعي والرحمة لابن تيمية ص ١٩٣ ط الشافعية، وباب

المحتاج ٨/ ٦٥ ط الجهاد، وكشف النفاق ٣/ ٥٠

(٦) البداية ٧/ ١٤٠، ١٤١، ونج القدر ٤/ ١١١

(٣) فتح القدير ١/ ١٢٢ ط. بولاق

فذهب الجمهور إلى أنه يحمل ولو لم يذف عليه،
لأن حركة المذبح لا تعتبر حياة عندهم،
وذهب أبو حنيفة - فيما نقل عنه الجصاص - إلى
أنه لا يحمل ما لم يذف عليه بالتذكية، لأنه يعتبر
حركة المذبح حياة والنقل الراجح عن
أبي حنيفة أنه يوافق الجمهور. (١)
وينظر التفصيل في مصطلح: (صيد)
(ذباح)



أو بالهزيمة إلى فئة، أو إلى غير فئة، أو بالعجز
لجراح أو مرض. فلا يجهز على جريحهم. (٢)
وبهذا قال بعض الشافعية (٣)
وساق ابن قدامة، وبعض الشافعية الآثار
السائرة في النهي عن قتل المذبح والإجهاز على
الجريح، ومنها ما روي عن علي رضي الله عنه
أنه قال يوم الجمل: لا يذهب على جريح.
كما روي عن عبدالله بن مسعود أن النبي ﷺ
قال: يا ابن مسعود، أتدري ما حكم الله فيمن
بقى من هذه الأمة؟ قال ابن مسعود:
الله ورسوله أعلم. قال: فإن حكم الله فيهم أن
لا يتبع مذبحهم، ولا يقتل أسيرهم، ولا يذهب
على جريحهم. (٤) ولأن قتالهم للدفع والرد إلى
الطاعة دون القتل، فلا يجوز فيه القصد إلى
القتل من غير حاجة (ر: مخافة)

ج - التذليل في الذبائح :

١ - من صور الذبائح ما إذا رمى الصيد، ثم
أدركه وبه حياة مستقرة، فلا يحمل إلا بتذكيته.
أما إن أدركه ولم يبق به إلا حركة المذبح،

(١) الفقيه لابن قدامة ٨/ ١١٤، ١١٥.

(٢) التذليل ٢/ ٢١٩.

(٣) حديث: رواه ابن مسعود. والمعرجة: الحاكيم ٢/ ١٥٥.

- ط دائرة المعارف العشائية وقال: انه يهني. قلت: كونه.

يعني ابن حكيم رواه عن نافع - متروك.

وكذا فعله البيهقي في صفته الكبرى ١٨٦/ ١٨٢ ط دائرة

المعارف العشائية.

(١١) روضة الطالبين ٣/ ٢٠١، ٢٠٢. والأخبار ٥/ ١٩.

والشراح والإكمليل ٣/ ٢٠٧، ٢٠٩ والفقيه لابن قدامة

١٨/ ٥٧٣، ٥٧٥، والروايات ٣/ ٩١٩ ط دار الشريعة بيروت

- لبنان.

و مصطلحاً، قال صاحب المواقف: السهو
زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في
الحافظة،^(١) وفي: هو الذهول عن الشيء،
بحيث لو نبه له أدنى تنبيه لنبه^(٢)

تذكر

وفي المصباح: إن السهو لو نبه صاحبه لم
يتبه.

التعريف :

١ - التذكير والتذكر: من مادة ذَكَرَ، ضد نسي،
يقال: ذكرت الشيء بعد نسيان، وذكرته
بلساني، وقلبي، وتذكرته، وأذكرته غيري،
وتذكرته تذكيراً.^(٣)

وهو في الاصطلاح الشرعي لا يخرج عن
المعنى اللغوي

الألفاظ ذات الصلة :

أ - السهو :

٢ - السهو في اللغة: نسيان الشيء والغفلة عنه
ونهاب القلب إلى غيره، فالسهو عن الصلاة:
الغفلة عن شيء منها، وقال ابن الأثير: السهو
من النسيء: تركه عن غير علم، والسهو عنه:
تركه مع العلم،^(٤) ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ
هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾.^(٥)

(١) لسان العرب، والمصباح مادة: ذكر،

(٢) لسان العرب، والمصباح مادة: سهو.

(٣) سورة الفاعون ١٠٠.

(١) الشرح المبني على النهاية ٢/ ٢٠٠

(٢) حاشية ابن حاردين ١/ ٢٩٥ ط دار إحياء التراث العربي

لبنان، وحاشية النجومي ١/ ٢٧٢

(٣) سورة التوبة ٢٧

(٤) لسان العرب مادة: نسي.

(٥) حاشية ابن حاردين ١/ ٢٩٥، وحاشية الدسوقي

١/ ٢٧٢، والشرح المبني على النهاية ١/ ٢٩١

إذا كتبه، فلا يعيد. وإن احتلف الإمام والقوم فإن كان على يقين لم يعد، وإلا أعاد بقولهم.^(١)

وقال المالكية: إذا أخبرته جماعة مستفيضة، يفيد خبرهم العلم الضروري بشتم صلاته أو نقصها، فإنه يجب عليه الرجوع خبرهم. سواء كانوا من مأموميه أو من غيرهم، وإن تبين كذبهم. وإن أخبره عدلان فأكثر فإنه يعمل بالخبر إن لم يتبين خلاف ذلك، وكذا إن آمن مأموميه. فإن لم يكونا من مأموميه فلا يرجع خبرهما، بل يعمل على يقينه.

أما التفرد والمأموم فلا يرجعان لخبر العدلين. وإن أخبر الإمام واحدا، فإن أخبر بالشتم فلا يرجع خبره، بل يبي على يقينه. نفسه، أما إذا أخبره بالنقص^(٢) رجع خبره.

وقال الشافعية: إن الإمام إذا شك هل صلى ثلاثا أو أربعاً؟ أخذ بالأقل، ولا يعمل بتذكير غيره، ولو كانوا جميعاً كانوا يرفقون صلاته. ولا فرق عندهم بين أن يكون التذكير من المأمومين أو من غيرهم.^(٣)

واستدلوا بخبر: «إذا شك أحدكم في صلاته

أحكم الإجمالي: تذكر المصلي لمصلحته بعد الأكل فيها:

٤ - قال الحنابلة والمالكية: ^(١) لا تبطل صلاة من أكل ناسياً وإن كثرت، واستدلوا بحديث: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه».^(٢)

وذهب الحنفية إلى أنه إذا أكل في الصلاة ناسياً بطلت صلاته. وإن قل.^(٣)

وفرق الشافعية بين القليل والكثير، فإن كان ناسياً فلا تبطل صلاته إذا كان قليلاً.^(٤)

وينظر تفصيل ذلك في: (صلاة) و(نسيان).

صهر الإمام:

٥ - قال الحنفية: إذا أخبره عدلان بعدم الإتمام لا يعتبر شكه، وعليه الأخذ بقولهم. أما إذا أخبره عدل في صلاة رباعية مثلاً أنه ماضى أربعاً، وشك في صدقه وكذبه أعاد احتياطاً. أما

(١) المتن ٦٢/٢، وحاشية البوسني ١٨٩/١.

(٢) حديث: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان» أخرجه المصنف ١٩٨/٢ - ط وإسناده المصنف العثماني. وحاشية النووي كما في المقاصد الحسنة للسخاوي (ص ٢٢٠ - نشر دار الكتب العلمية).

(٣) حاشية ابن عابدين ٤١٨/١.

(٤) روضة الطالبين ٣٩٦/١.

(١) حاشية الطحاوي ٣١٧/١، وحاشية ابن عابدين ٥٠٧/١.

(٢) المدونة الكبرى ٢/٢٣٣، وحاشية المدسوقي ٢٨٣/١.

(٣) روضة الطالبين ٣٠٨/١، وحاشية الجعل ٢٥٤/١ - ٢٥٥.

فإذا ثبت حدكروى^(١) وإن سيج واحد
لتدكيره لم يرجع إلى قوله، إلا أن يطلب على
ظنه صدقه، فيعمل بغالب ظنه، لا بتسحيح
الغير، لأن النبي ﷺ لم يقل قول ذي البدين
وحده، وإن ذكره فسفة بالتسحيح لم يرجع إلى
قولهم، لأن قولهم غير مقبول في أحكام
الشرع^(٢).

تذكر الصائم لصومه وهو يأكل:

٦- يرى جمهور الفقهاء أن من أكل أو شرب وهو
صائم، ثم تذكر وأمسك لم يفسد، لما روى
أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من أكل
ناسيا وهو صائم، فليتم صومه، فإنها أطعمه الله
وسقاه». وفي رواية أخرى: «من أكل أو شرب
ناسيا فلا يفسد، فإنما هو رزق رزقه الله»^(٣)
وقال علي رضي الله عنه: «لا شيء على من
أكل ناسيا وهو صائم».

ولأن الصوم عبادة ذات غريم وتحليل، فكان
من محظوراته ما يخالف عمدته سهوة كالصلاة،
وهو قول أبي هريرة وابن عمر، وطاووس
والأوزاعي والثوري وإسحق.

(١) حديث: «إنما أنا بشر أفسى كما تنسون». أخرجه مسلم
(١٠٠/٤ - ط عيسى الحلبي).

(٢) القلي لأين لمدة ٩٠/٢.

(٣) حديث: «من أكل ناسيا وهو صائم فليتم صومه».
أخرجه البخاري والبيهقي ٥٢٩/١١ - ط السلفية.

وفي رواية: «من أكل أو شرب ناسيا» أخرجه
الترمذي (١٠٠/٤) - ط عيسى الحلبي.

فلم يترك أصلي ثلاثا أم أربعاً؟ فليطرح الشك،
وليكن على ما استيقن»^(٤).

وقد أجابوا عن المراجعة بين الرسول ﷺ
والصحابية، وعوده للصلاة في خبر ذي البدين،
بأنه لم يكن من باب الرجوع إلى قول الغير،
وإنما هو محمول على تذكره بعد مراجعته لهم، أو
لأنهم بلغوا حد التواتر الذي يفيد اليقين، أي
العلم الضروري، فرجع إليهم^(٥).

وذهب الحنابلة إلى أنه: إذا سجع اثنان يتق
بفوهما لتدكيره، لزمه التضرع والرجوع لغيرهما،
سواء غلب على ظنه صوابهما أو خلافه. وقالوا:
إن رسول الله ﷺ: «رجع إلى قول أبي بكر وعمر
رضي الله عنهما في حديث ذي البدين لما سألهما:
«أحق ما قال ذو البدين؟ فقالا: نعم» مع أنه
كان شاكا فيما قاله ذو البدين بدليل أنه أنكره،
وسألهما عن صحة قوله»^(٦) ولأن النبي ﷺ أمر
بالتسحيح ليذكروا الإهام، ويعمل بقولهم^(٧).

ولحديث ابن مسعود رضي الله عنه «أن النبي
ﷺ: «صلى فزاد أو نقص...» الحديث وفيه أن
النبي ﷺ قال: «إنما أنا بشر أفسى كما تنسون».

(٤) حديث: «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم
صلى...» أخرجه مسلم (١٠٠/٤) - ط عيسى الحلبي.

(٥) المصادر السابقة.

(٦) حديث: «في حديثين، أخرجه البخاري (الفتح ٩٩/٨ ط
السلفية) ومسلم (١٠٠/٤) - ط عيسى الحلبي.

(٧) حديث: «التسحيح للرجل والنصف للشاء» أخرجه
البخاري (الفتح ٧٧/٢ - ط السلفية).

خطه. وتو لم یسدر الحادثة، وإن لم یکن الخط
یبه، لأن الغلط نادر فی مثل ذلك، وأثر لتغیر
یمكن الاطلاع علیه، وقلم بتشابه الخط من كل
وجه، فإذا تیفر أنه خطه جاز الاعتناء علیه،
نوسعة علی الناس.^(۱)

أما إذا شهد عدلان عند القاضي: بأن هذا
حكمه ولم یذكر، فقد اختلف الفقهاء فی العمل
بقرینه:

فقال المالکة وأحمد ومحمد بن الحسن:
یلزمه العمل بذلك وإضاة الحكم. وقالوا: إنه
لو شهدا عنه بحکم غیره قبل، فکذلك یفل
إذا شهدا عنه بحکم نفسه. ولأن ما شهدا
بحکم حاکم. فیجب قول شهادتهما.^(۲)

وقال الشافعية: إنه لا یعمل بقولهما حتى
یتذكر.^(۳)

تذكر الشاهد الشهادة وعدمه:

۸- إذا رأى الشاهد خطه شهادة أداها عند
حاکم، ولم یذكر الحادثة، فعند المالکة
والشافعية، وهي إحدى روايتين عن أحمد: لا

وقال بعض الفقهاء: بشرط أن یكون لأكل
أو الشرب قبلاً، فإن كان كثيراً أعطى.

وعند المالکة: إن أكل أو شرب ناسياً فقد
أعطى.^(۴) ویظر التفصیل فی مصطلح
(صوم).

تذكر القاضي حکم قضاء:

۷- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن القاضي إذا
رأى خطأ فيه حکمه، لم یعتمد علیه فی إضاة
الحکم حتى یذكر، لأنه حکم حاکم لم یعلمه،
ولأن يجوز فيه الزور علیه وعلى حتمه، فلم یجز
إضاة إلا ببينة حکم غیره. وبلى هذا ذهب
الإمام: أسحیف والشافعية وأحمد فی إحدى
روایتين عنه.^(۵)

وفي رواية عن أحمد: إذا كان الحکم عنه،
وتحت يده جاز الاعتناء علیه، لأنه فی هذه الحالة

لا یحتمل التغیر فيه، وأج عزازة ويوسف
ومحمد بن الحسن العمل بخطه إذا عرف أنه

(۱) رد المحتار على الدر المختار ۳۹۷/۲، واصله ط مطبوع

للبيهقي الحلبي. ومثلية المدسوقي على المصروح الكبير

۵۱۲/۱، راجعة الخاق ۱۹۹/۲، والمقي ۱۹۹/۳

(۲) قسري ۳-۱/۱، وروضة الطالبين ۱۵۷/۱، وحاشية

ابن علقين ۳۷۵/۲، والمقي لا ير نداه ۷۶/۹

(۳) حاشية ابن عابدين ۳۵۱/۲ ط إحياء شمات العرب

ميرت

(۴) المقي ۷۶/۹-۷۷، وحاشية المدسوقي ۲۵۹/۲

(۵) قلوب ۳۰۴/۲-۳۰۵، وروضة الطالبين ۱۵۹/۱۱

بشهادة على مضمونها حتى بتذكير. وإن كان الكتاب محفوظاً عنده لإمكان التزوير^(۱) وفي رواية أخرى عن أحمد: أنه إذا عرف خطه شهد به. وهو رأي أبي يوسف من الحنفية^(۲).

تذکرة

التعريف :

۱- التذکرة في اللغة : مصدر ذكّر ، والاسم (التذكير) ومعناها : تمام الشيء والذبح . ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « ذکرة الحنظل ذکرة »^(۱)

وفي الاصطلاح : هي السبب الموصول الحاصل لكل الحيوان المبري اختياراً^(۲) . هذا تعريف الجمهور .

ويعرف عند الحنفية : بأنه السبيل الشرعي لبقاء طهارة الحيوان . وحل أكله إن كان مأکولاً . وحل الانتفاع بجلده وشعره إن كان غير مأکول^(۳) .

تذکر الراوي للحدث وعدمه :

۹- أما رواية الحديث ، فإنه يجوز للشخص أن يروي مضمون خطه اعتماداً على الخط المحفوظ عنده . لعمل العلماء به سلفاً وحلقاً . وقد يتساهل في الرواية . لأنها تقل من المراتة والتعب . بخلاف الشهادة^(۱) هذا عند الشافعية . وقال الإمام أبو حنيفة : لا يعمل بها شهادة الخط بالخط . وخاتمه صحابه^(۲) .

تذکیر

انظر : تذکر

(۱) الفصيح اشير . ولسان العرب : ذكّر ، والضرعي ۵۳ ، ۵۲/۶

وحدث « ذکرة الحنظل ذکرة » أخرجه أحمد (۳۹/۳ ط ص ۵۵) ، عنه أحمد بن حنبل في الرواية للزبيدي (۱۸۹/۱) ط المطبع تعليمي :

(۲) الفروع الصغرى بياض طبعه الثالث ۳۱۲/۱

(۳) حاشية ابن عسدي ۱۸۶/۵ ، ۱۹۵ ، ۱۹۶ ، ۳۰۵ ، والأختصار ۹/۱۵ ، ورواه الإكليل ۲۰۸/۲ ، والفتاوى ۳۴۲/۵ ، والمغني لاس قدمه ۵۷۳/۵ ، ۲۷۵

(۱) روضة الطالبين ۱۵۷/۶۱ ، وحاشية الدرر ۱۹۳/۱

(۲) المغني ۱۹۰/۹ ، وابن عابدين ۲۷۵/۱۵

(۳) روضة الطالبين ۳۰۸/۱۵ ، وروضة الطالبين ۱۵۷/۶۱

(۴) ابن عابدين ۲۷۵/۱۵

أنواع التذكية :

جـ - العقر :

٤ - العقر : هو الجرح .

ويستعمله الفقهاء في : تذكية حيوان غير مقدور عليه بالطعن في أي موضع وقع من البدن . وهذا يختلف عن الذبح والنحر ، لأنها تذكية اختيارية ، والعقر تذكية ضرورية .^(١)

د - الصيد :

٥ - الصيد : هو إزهاق روح الحيوان البري بالشوشر ، بإرسال نحو سهم أو كلب أو صقر .^(٢)

الحكم الإجمالي :

٦ - التذكية سبب لإباحة أكل لحم الحيوان غير المحرم والسني من شأنه الذبح ، سواء أكانت الذبيحة أم النحر أم العقر .

أما ما ليس من شأنه الذبح كالسملك والجراد فيحلان بلا ذكفر .^(٣)

ويشترط في الذبيحة عند الفقهاء : أن يكون مسلماً أو كتابياً ، كما يشترط عند الجمهور :

التذكية لفظ عام ، يشمل : الذبح ، والنحر ، والعقر ، والصيد ، ولكل موطنه على النحو التالي :

أ - الذبح :

١ - الذبح لغة : الشق .

وعند الفقهاء : قطع الخلقوم من باطن عن المفصل بين العنق والرأس . ويستعمل في ذكاة الاختيار ، فهو أخص من التذكية ، حيث أنها تشمل ذكاة الاختيار والاضطرار .^(١)

ب - النحر :

٣ - نحر البعير : طعنه في منخره حيث يبدأ الخلقوم من أعلى الصدر ، قال في المعنى : معنى النحر أن يضرب البعير بالخربة أو نحوها في الوعدة التي بين أصل عنقه و صدره . فهو قطع المروء في أسفل العنق عند الصدر ، وبهذا يفرق عن الذبح ، لأن القطع في أعلى العنق .

والنحر نوع آخر من أنواع التذكية الاختيارية .^(٢)

(١) ابن حنبلين ١/٥ ، وسواهم الإكليل ١/٨ ، ٢٩٠ ، والفتاوى ١٤/٢٢٠

(٢) البدائع ٥/٢٢ ، وسبحة المحتاج ٨/١٠٨ ، والمفتي ١٣/٥٣٨ ، والفتي مع الشرح الكبير ١٦/٣١

(٣) ابن حنبلين ١/٥ ، وسواهم الإكليل ١/٨ ، ٢٠٨ ، وفتاوى ١٤/٢٢٠

(١) تكليات لأبي الجاء ، وابن عابس ١/١٨٦ ، والمراجع السابقة

(٢) مفتي ٨/٥٣٦ ، وابن حنبلين ١/٥ ، وسواهم الإكليل ١/٨ ، ٢٠٨ ، والفتاوى ١٤/٢٢٠

(أخضبة والمالكية والخدلة، وهو رواية عند الشافعية): أن يكون له دكي مميز، لبعض التسمية والذبح، وفي الأظهر عند الشافعية: لا بشرط التميز^(١)

٧- وهوور الفقهاء (الحنفية والمالكية والخدلة) على أنه تشريف التسمية وقت التذكية إلا إذا نسبها^(٢) وقال لشافعية باستحباب التسمية وقت التذكية^(٣)

ويحل الذبح بكل عهد يخرج. كحديد ونحاس وذهب وخشب وحجر وجاج، ولا يجوز بئس ولظفر لثامين انصافا^(٤) أما إذا كان متغيرين فيه خلاف، وتفصيله في مصطلح (ذباح).

مواطن البحث

٨- ذكر الفقهاء أحكام التذكية في أبواب النضيد ولذباح والأضحية، وذكر المالكية أحكامها في باب الذكاة.

تراب

التعريف

١- التراب: ما نسم من أديم الأرض، به عوجه المعجم الوسيط، وهو اسم جنس، وقال السجدة: هو جمع واحد ترابة، وجمعه أترابة وسريانه، وتراب الأرض: طاعنها. وأتربت الشيء: وضعت عليه التراب، وتربته تريبا وتراب: أي نطخ بالتراب. ويدل: تراب الرجل: إذا اقتصر، كأنه لصق بالتراب، وفي الحديث: «وَأَضْفَرُوا نَذْبَ الَّذِينَ تَرَبَّتْ يَدَاكَ»^(١) وليس إضرابه السدعاء، بل إحداث والتحرص وضاد. أترب الرجل: أي استغنى. كأنه صار له من المال قدر تراب^(٢)

وفي المصطلحات العلمية والغنية: أنه جزء

(١) ابن خلدون ١/١٨٨، وجواهر الإقبال ١/١٠٨.

والفيلسوف ١/٢٤٠، والنهي ١/٥٧٣، ٥٨١.

(٢) ابن عسك ١/١٩٠، وجواهر الإقبال ١/٢١٢، والمعي ٥٨١/٤.

(٣) الفيلسوف ١/٢٢٣.

(٤) ابن عسك ١/١٨٧، وجواهر الإقبال ١/٢١٢.

والقاسمي ١/٢٢٣، والنهي ٥٧١/٨.

(١) حديث: «وَأَضْفَرُوا نَذْبَ الَّذِينَ تَرَبَّتْ يَدَاكَ» أخرجه البخاري

(الفتح ١/١٢٢، ط الطبعة، وصدر ١/٨٩/٢ ط

الحلي)

(٢) لسان العرب، والصحاح، والصحاح لغير مادة

تراب.

خاصة. وبعثت إلى كل أمر وأسود، وأحلت في
العنائهم ولم تحمل لأحد فلي، وبعثت في الأرض
طيلة طهر ورا وسعدا، فأما رحى في أركانه
الفصاة صني حيث كان، ونصرت بالرغب بين
يدي مسيرة شهر، وأعطيت الشفاعة. ^(١)

واحتل في صحة التيمم بها عدة النراب،
كذلك ورة والحجارة وازد ل و الحصى وانظر
لرطب واحتل المجتصم، وغير ذلك مما هو
من جنس الأرض. مذهب الخمية والمالكية إلى
صحة التيمم بهذه الأشياء المذكورة.

ويروى للشافعية والحنابلة أن التيمم لا يصح
إلا بالنراب الظاهر ذي الغبار العائق. وكذا
يصح رمس فيه عبار عند الشافعية، وفي قول
الغضائري من الحنابلة. ^(٢)

والفناصيل يرجع إليها في مصطلح (تيمم).

ب - في إزالة النجاسة :

٤ - ذهب لك طائفة والحنابلة إلى أن ما نجس
مختلفا شي، من كذب أو حثير أو ما يولد مبيها
أو من أخذهما، بمسح مسح مرات، إحداهن

الأرض السطحي المحتاس التركيب، أو الذي
تساو له آلات الحياة. ^(٣)

ولا يخرج معنى الاصطلاح عن المعنى
النسوي، ويفهم من كلام الفقهاء في باب
التيمم أن الرمس ومحاكاة الصخر نسا من
النراب، وإن أعطي حكمه في بعض
المذاهب. ^(٤)

الألفاظ ذات الصلة :

الصعيد :

٢ - الصعيد : مية الأرض نوا كما كان أوجيهه،
قال الزجاج : ولا أعلم اختلاف بين أهل اللغة
في ذلك. ^(٥)

وعلى هذا يكون الصعيد أسم من النراب.

الحكم التكليفي :

أ - في التيمم :

٣ - أئمن بالله، أي على أن التيمم يصح بكل
نراب ظاهر فيه غبار يعلق باليد، لقوله تعالى :
﴿ تَتِيمَتُمُوسَا صَعِيدَا طَيِّبَا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ
وَأَسْدِيكُم مِّنْهُ ﴾ ^(٦) وقوله ﴿ يَخِيْزْ ﴾ أعطيت حسدا لم
يعطهم أحد قبلي : كان كل نبي بعثت إلى قومه

(١) حديث : أعطيت هذا ، أخرجه مسلم ٢٧٩/١.

ط الحليمي

(٢) مدائع الصالح في غريب الشرائع ٥٣/١، والدر المختار

١٦٠/١، والموسم في الفقهية ص ٣٠، والشرح لمالك

للرديس ١٥٦/١، ومضى المصنف ١٦١/١، والمي لاسي

قدمة ٣٦٠/١، والفروع ٢٢٣/١

(٣) المصطلحات العلمية، لشك النراب ط بيروت مادة

النراب

(٤) حاشية غايي ٨٦/١

(٥) المصنف المبر، والمغرب، مادة : صعيد

(٦) سورة المائدة ٩/

والأظهر تعيين التراب جمعاً بين نوعي الطهور. فلا يكفي غيره، كاشتياك ومصابون. ومقابلته أنه لا تتعين التراب ويقوم ما ذكر ونحوه مقامه. وهذا رأي ثالث: بأنه يقوم مقام التراب عند فقد الضرورة، ولا يقوم عند وجوده. وفي قول رابع: أنه يقوم مقامه فيما يفسده التراب، كالثياب دون ما يفسده^(١)

ويرى بعض الشافعية: أن الخنزير ليس كالكلب، بل يكفي لإزالة نجاسته غسل واحدة من دون تراب، كغيره من النجاسات الأخرى، لأن النور في الترتيب ينأه في الكلب فقط.^(٢)

أما الحنفية والمالكية: فيرون الاكتفاء بغسل ما ولع الكلب فيه من الأواني من غير ترتيب، وحثهم في ذلك أن روايت الترتيب في الحديث مصطربة حيث وردت بلفظ:

«واحداهن»، في رواية، وفي أخرى بلفظ: «أولاهن»، وفي ثالثة «لهن»: وأخرى «هن»، وفي رابعة: «السابعة بالتراب»، وفي خامسة «وعفروه الشاة بالتراب». ولاضطرب قدح فيجب طهرها: ثم إن ذكر التراب لم يثبت في كل الروايات.^(٣)

بالتراب. سواء كان ذلك لعابه أو بوله أو سائر وطوساته أو أجزاءه، الحاقاً إذا لاحت رطبا، لقول النبي ﷺ: «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات، أولاهن بالتراب». وفي رواية: «أخرهن بالتراب». وفي أخرى «وعفروه الشاة بالتراب»^(٤) وألحق الخنزير بالكلب لأنه أسوأ حالا.^(٥) وهذا قال الله تعالى في حقه: ﴿وَالْحَمُّ خَيْرٌ مِنْهُ رَحِمَ﴾^(٦)

وروي عن الإمام أحمد رواية أخرى بوجوب غسل نجاسة الكلب والخنزير ثماني مرات إحداهن بالتراب، وإلى هذا ذهب الحسن البصري، لقوله ﷺ في بعض روايات الحديث: «وعفروه الشاة بالتراب»^(٧) ويشترط أن يعم التراب المعلن، وأن يكون طاهراً، وأن يكون قدراً يكدر الماء، ويكفي بوجود التراب في واحدة من الغسلات السبع، ولكن يستحب أن يكون في غير الأخيرة، وجعله في الأولى أولى.^(٨)

(١) حديث: «ظهر إناء أحدكم...» أخرجه مسلم (١/٢٣٤-٢٣٥ ط المصنف).
(٢) مني المحتاج ١/٨٣، وأصح لأين قداسة ١/٥٢، وسيل السلام ١/٢٦.
(٣) سورة الأعمام ١/١٤٥.
(٤) المصنف لأين قداسة ١/٨٢.
(٥) مني المحتاج ١/٨٣، وأصح لأين قداسة ١/٥٢، وسيل السلام ١/٢٦، وأصح لأين قداسة ١/٨٢، وسيل السلام ١/٢٦.
(٦) سورة الأعمام ١/١٤٥.

(١) مني المحتاج ١/٨٣، وأصح لأين قداسة ١/٥٢.
(٢) مني المحتاج ١/٨٤، وأصح لأين قداسة ١/٥٣.
(٣) حاشية بر عاصم ١/٦٣٩، والسابع ١/٨٧.

فيرون أن التراب لا يظهر الخف أو النعل، وأنه يجب غسلها إذا أريد تطهيرهما.^(١)

جـ - في الصوم

٦ - اتفق لفقهاء على أن أكل التراب والحصاد وحملها عمدا يبطل الصوم، وكذلك إذا وصل إلى الجوف عن طريق الأنف أو الأذن أو نحوهما عمدا، لأن الصوم هو الإمساك عن كل من يصل إلى الجوف، وفي وجوب الكفارة في هذه الحالة عند الحنفية والمالكية خلاف وتفصيل ينظر في مبحث (كفارة).

أما الفار الذي يصل إلى الجوف عن طريق الأنف أو نحوه بصورة غير مقصودة فلا ينطهر باختلاف العلماء لشقة الاعتزال عنه.^(٢)

ويرى بعض الشافعية: أن الصائم لو فتح فاه عمدا حتى يدخل التراب حوله لا يفسد لأنه معتو عن جنسه.^(٣) والتفصيل في مصطلح (صوم).

د - في البيع

٧ - يرى جمهور الفقهاء من المالكية والحنابلة -

والتصاصيل يرجع إليها في مصطلح (نجاسة، وطهارة، وصية، وكلية).

٥ - ويرى جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية، وهو رواية عن الإمام أحمد أن الخف والنعل إذا أصابتهما نجاسة فاجرم كالبرص فمسحهما بالتراب يطهرهما.^(١) واستدلوا بذلك بما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: أنه ﷺ صلى يوم، فخلع نعليه في الصلاة، فخلع القوم نعالهم، فلما فرغ سلمهم عن ذلك، فقالوا: رأيناك خلعت نعليك، فقال عليه الصلاة والسلام: أتاني جبريل عليه السلام وأخبرني أن بها أذى فخلعتهم، ثم قال: إذا أتني أحدكم المسح فليقلب نعليه، فإن كان بها أذى فليمسحهما بالأرض، فإن الأرض لهما طهورة.^(٢)

وأما ما لا جرم له من النجاسة كالبرص فيه تفصيل ينظر في مصطلح: (نجاسة)، (وقضاء الحاجة).

أما الشافعية، وهو المراجع عند الحنفية،

١ - وصواعق المثلح ١/ ١٧٩، وصواعق الإكليل ١/ ٢٤١.

٢ - وصل السلام ١/ ٢٥، والمبي لا ينقضه ١/ ٥٣.

١١) بدائع الصنائع ١/ ٥٦، وحاشية ابن عابد ١/ ٢٠٦.

والإيضاح ١/ ٣٢٢، وصواعق الإكليل ١/ ١٤١.

١٢) حديث أبي سعيد، صلى يوما فخلع نعليه، أخرجه

أبو داود ١/ ٤٣٦، ط عزت عبيد ومسنن، والحاكم

١/ ٦٦ - ط دائرة المعارف العثمانية، وصححه ووافقه

الدعي.

(١) الإيضاح ١/ ٣٢٢، ومبي المحتاج ١/ ١٧٩.

(٢) بدائع الصنائع ١/ ٩٢، وحاشية ابن عابد ١/ ١٠٨.

وكشف الحوادث ص ١٥٩، وصواعق الإكليل ١/ ١٤٢.

والمبي لا ينقضه ١/ ٥٣.

(٣) مبي المحتاج ١/ ٢٧٩.

وهو الأظهر عند الشافعية - أن بيع التراب من حازه جائز لظهور المنفعة فيه. ^(١)

وسرى الخفية، وهو مقابل الأصح عند الشافعية: أنه لا يجوز بيع التراب لأنه ليس به مال ولا مرغوب فيه، ولأنه يمكن تحصيل مثله بلا تعب ولا مؤنة، لكن الخفية فيسوءه بأن لا يعرض له ما يصبر به مالا معتبرا كالنفل والمخلط بغيره. ^(٢)

والتمصيل في مصطلح: (بيع).

هـ - في الأكل:

٨ - ذهب الشافعية إلى حرمة أكل التراب لمن يضره، وإلى هذا ذهب المالكية في الراجح عندهم.

ويرى الخنفية والحنابلة وبعض المالكية كراهة أكله. ^(٣)

والتمصيل في مصطلح: (أطعمه).



الألفاظ ذات الصلة:

أ - التبر:

٢ - من معاني التبر في اللغة: ما كان من الذهب

(١) مني المحتاج ١٢/٢، ومواب الجليل لشرح مختصر

حنبل ١/٢٦٥، والإيضاح ٢/٢٧٠

(٢) حاشية ابن حاردين ١/٤، ١٠٦.

(٣) القسطلاني الهندسة ١/٣٤، ٣٤٦، وسراج الجليل

(٤) ١/٢٦٥، ومبابة المحتاج ٨/١٤٨، والمغني لابن قدامة

١/٦١١ ط هـ، ومصر.

(١) الصحاح، والفشوس، واللسان، والمصباح، مادة التبر، وحاشية قلوب ١/٨٦ ط الحلي.

(٢) المدونة ١/٢٠ ط دار صادر، والشرح الكبير ١/١٦٣ ط الفكر

اختلافان : أحدهما على المخرج، والآخر على المخرج منه. (١)

هذا، والفرق بين تراب المعدن وتراب الصاغة : كما يفهم من كلام المالكية - أن تراب المعدن : هو ما يتساقط من جواهر المعدن نفسه، دون اختلاط بجوهر آخر.

أما تراب الصاغة، فهو المتساقط من المعدن مختلطاً بالتراب أو لرمال أو نحوهما. (٢)

الحكم الإجمالي :

٤ - تراب الصاغة : إما أن يكون مافيه من الذهب أو الفضة مجهولاً أو معلوماً، وإما أن يكون من جنس واحد أو أكثر من جنس، وإما أن يصفى ويميز مافيه من الذهب أو الفضة أو لا.

قال الحنفية : إن اشترى تراب الفضة بفضة لا يجوز، لأنه إن لم يظهر في التراب شيء، فظاهر، وإن ظهر فهو بيع الفضة بالفضة مجازفة، ولهذا لو اشترى بتراب فضة لا يجوز، لأن البديلين هما الفضة لا التراب. ولو اشترى بتراب ذهب أو بذهب جاز، لعدم لزوم العلم بالمائة، لاختلاف الجنس، فلو ظهر أن لا شيء في التراب لا يجوز.

غير مضروب، فإذا ضرب دنائير فهو عين. ولا يفتل ثمر إلا للذهب، وبعضهم بقوله للفضة أيضاً، وقد يطلق التبر على غير الذهب والفضة من المعدنيات. (٣)

وفي اصطلاح الفقهاء، عرفه المالكية بأنه : الذهب غير المضروب. (٤)

وعرفه الشافعية بأنه : اسم للذهب والفضة قبل ضربهما، أو للذهب فقط، والمراد الأعم. (٥)

ب - تراب المعادن :

٣ - أما التراب فقد سبق بيان معناه، وأما المعادن فهي : جمع معدن بكسر الدال، والمعدن - كما قال الليث : مكان كل شيء يكون فيه أصله ويبنوه كـ معدن الذهب والفضة. (٦)

وأما عند الفقهاء، فهو كما عرفه الزيلعي : اسم لما يكون في الأرض خلقة، بخلاف الركاز والكنز، إذ الكنز اسم لمدفون العباد، والركاز اسم لما يكون في الأرض خلقة، أو مدفون العباد. (٧)

وقال الرملي الشافعي : إن المعدن له

(١) الصحاح، واللسان، حاشية، دفتر، رابح جلد ٢/ ٤٤.

(٢) حواهر الإكليل ١/ ٢٧١ ط. دار المعرفة.

(٣) حاشية قلوب ٢/ ٥٦ ط. المطبعي.

(٤) الصحاح، والمقاموس، واللسان، والصحاح، حاشية.

(٥) نيل الأفيان ١/ ٢٨٧ - ٢٨٨ ط. دار المعرفة.

(٦) نهاية المحتاج ٣/ ٩٦ ط. المكتبة الإسلامية.

(٧) القدوة ١/ ٢٩ - ٣٠ ط. دار صادر، وجواهر الإكليل

وكسل م جاز فمشتري لشراب بالخيار إذا
رأى، لأنه اشتري عالم بوه.

وهو أيضا قول الخنابلة في تراب الصاعقة، إذ
لا يجوز عندهم بيعه بشيء من جسمه، لأنه مال
ربا يبيع بجسمه على وجه لا تعلم فيه الخيلة.
ولا يجوز عند المالكية بيع تراب الصاعقة
للدة الغرر فيه، وإن وقع فسخ.

وأما الشافعية فلا يجوز عندهم بيع تراب
الصاعقة قبل تصفيه وتغيير لذهب أو الفضة
منه، سواء أُنْبِذَ بذهب أم بفضة أم بغيرهما،
لأن المقصود مجهول أو مستور لا مصلحة له
فيه في العدة، فلم يصح بيعه فـه كبيع اللحم في
الجلد بعد الذبح وقبل السلق^(١).

تراب المعادن

التعريف :

١ - تراب المعادن : مركب إضافي، أما التراب
فهو ظاهر الأرض، وهو سه جس^(٢).

وأما المعادن : فهي جميع معدن - مكسر المعدن
- وهو كما قال اللبث : مكان كل شيء يكون فيه
أصله ويبدؤه كمعدن الذهب والفضة^(٣).

وأما عند الفقهاء فهو، كما عرفه الربيعي
وابن عابد بن : اسم لما يكون في الأرض
خفية^(٤).

وقال الرمزي الشافعي : إن المعدن له
إصلاقان : أحدهما غنى استخراج، والآخر
على المخرج منه^(٥).



(١) البوط ١٤/١٤ هـ دار المعرفة، فتح قدسي
٣٧٨/٥ ط الأمانة، الفتاوى الخيرية ٢٢٧/٣ ط
مكتبة الإسلامية، وحاشية التتوي مع الشرح
١٩/٤ هـ، الفكر، الزرقاني ٢٥/٤ ط الفكر، والعدوة
١٩/٩ ط دار صادر، وأخرى مع حاشية الشرح
على القدسي ٢٣/٥ ط دار صادر، وجواهر الإكليل
٢/٩ ط دار المعرفة، والمجموع ٢٠٧/٩ ط
السليمانية، وخفة الحديث ٢٥٨/١٢ ط دار صادر، وساجدة
الحديث ٣٩٩/٣ ط المكتبة الإسلامية، ومعنى الحديث
٢٠/٢ ط الحلبي، والنسب ٢٥٧/٢ ط الرصاص

(٢) الصحاح، والفاسوس، والمعاد، والمصباح، مادة
نرب، وحاشية بلوى ٨٩/٢ ط إمامي
(٣) الصحاح، والقدوس، والمعاد، والمصباح، مادة
معدن
(٤) نيس الحقائق ١٩٠٠-١٩٠٨ ط دار المعرفة، وابن عابد بن
١١/٢
(٥) ساجدة الحديث ٢٦/٢ ط المكتبة الإسلامية

وأيضا عند الفقه ، فيقول : اسم لما يكون تحت الأرض حلقه أو مدفن العباد .^(١)
فالتركاز بهذا المعنى أعم من المعدن والكنز ، فكان حقيقته فيها مشترك معنويا ، وليس خاصا بالذوقين .^(٢)
وقد اختلفت فيه مآخذ فقه الجاهلية .^(٣)

أنواع المعادن :

٥ - للمعادن أنواع ثلاثة :

- (أ) حديد يذوب وينطبع . كالذهب والفضة والحديد والبرصاخ والصفر .
(ب) حامد لا يذوب . كالحصص واللب ورة . والكحل والبرونز .
(ج) مائع لا يتحد ، كالماء والقيح والبنط .^(٤)

الحكم الإجمالي ومواضع البحث :

ذكر الفقهاء الأحكام الخاصة بتراب المعادن في مواضع أحملها فيما يلي :

أ - تغير الماء بتراب المعادن :

٦ - ذهب غنمية والمالكية إن شئت تغير الماء

الأنفاظ ذات الصلة .

أ - تراب الصبغة .

٢ - وهو - كما عرفت المالكية - الرماد الذي يوجد في حم بيت الصبغة ، ولا يدرى ما فيه .^(٥)
والفرق بين تراب الصبغة وتراب معدن ، هو أن تراب الصبغة هو الشافط من المعدن عند انطافئ تراب أو زرع أو نحوهما ، أما تراب معدن فهو ما يضاف من جوهر المعدن نفسه دون أن يختلط بجوهر آخر .^(٦)

ب - الكنز .

٣ - هو في الأصل مصدر كنز ، ومعناه في اللغة : جمع مال وإخباؤه . وجع الثمر في وعائه ، والكنز أيضا : المال المدفون تسمية بالعدو ، ونسبهم كنوز كقولهم فلوس .^(٧) وأما عند الفقهاء فهو : اسم مدفون العباد .^(٨)

ج - التركاز .

٤ - التركاز معناه في اللغة : المال المدفون في الجاهلية ، وهو على وزن فعال ، بمعنى مدفون كالسباط حتى لا يسطوا ، وقال هو المعدن .^(٩)

(١) ندوة ٢٤ ، والشرح الكبير ٢٤٠٤ .

(٢) حواشي الكفيل ٧/٢ ، والندوة ٢٤٠٤ .

(٣) المصباح ، مادة كنز .

(٤) من أئمة الفقه ٢٨٧ ، ٢٨٨ ط دار المعرفة ، والدرر السنية

١١/٢

(٥) المصباح ، مادة كنز .

(٦) نيل المحاشي ٢٨٧/١ ط دار المعرفة

(٧) فتح القدير ٢٨٠/١ ط الأقرب

(٨) نهاية المحتاج ٩٨/٢ ، والمحل على الشرح ٢٩/٢

(٩) العناية على الهداية عاشر مع التتميم ٥٣٧/١ ط

الأقرب

المطلوب بتراب معدن لا بصره، ويجوز المطهره،
لأنه تغير بها هو من أجزاء الأرض.

وذهب المالكية واخلافه إلى: أن الماء
يقعير بها لا بعكس صوته عنه من تراب المعادن،
بأن يكون في مفره أو ممره لا يجمع لتظهره،
ولا بكثره استعماله فيه.^(١١) والتفصيل في
مصطلح: (مياه)

ب - حكم التيمم بتراب المعادن:

٧ - ذهب الشافعية واخلافه إلى: أنه لا يصح
لتيمم إلا بتراب طاهر، أو يرمل به عيار يعلق
باليدين، وأما ما لا خياره كالصخر وسائر المعادن
فلا يصح التيمم بها، لأنها ليست في معنى
أقرب^(١٢)

ويحور عند أي حنيفة التيمم بكل ما لا
ينطبع ولا يلبس من المعادن، كالجص والنورة
والكحل والمرنيخ، سواء انصق على يده شيء،
مما أو لم ينصق

وأما المعادن التي تلبس وتنطبع، كالخديد

١١: الفتاوى الهندية ٢١/١ ط المكتبة الإسلامية.
وابر عابدين ١٣٨/١ ط مصرية. وحوار الإكثال ٧/١
ط لشكر. وروضة الطالبين ١٠١/١ ط المكتب
الإسلامي. وكتف طقاع ١٧/١ ط مصر
١٢: روضة الطالبين ١٠٨/١ - ١٠٩ ط المكتب الإسلامي.
وحاشية طبري ٨٧/١ ط ابن. وفتاوى طقاع
١٧٢/١ ط مصر. والفتاوى ٢٩٧/١ ط الزاوي

والحاس والمذهب والفضة، فلا يجوز التيمم بها
إلا في محاص، بشرط أن يغلب عليها التراب،
لأن التيمم حينئذ يكون بالتراب لا بها، ولأن
ليست من جنس الأرض.

وأما عند أبي يوسف: فلا يجوز التيمم إلا
بأقرب والرمول في رواية، أو بالتراب فقط في
رواية أخرى.^(١٣)

ويحور عند المالكية التيمم بالمعادن المنطبعة
وغير المنطبعة مما لم تغسل من محاص، لأهماس
أجزاء الأرض بإنشاء معدن ابتدين، ومما:
تبر الذهب وبقار الفضة.^(١٤) والجواهر النفيسة
كالياقوت واللؤلؤ والزمرود والمرجان مما لا يقع به
التواضع لله.^(١٥)
والتفصيل في مصطلح: (تيمم).

ج - زكاة تراب المعادن:

٨ - اتفق الفقهاء على أن الزكاة تجب في
معدني: الذهب والفضة.^(١٦)

(١١) بدائع الصنائع ٥٢/١ ط محمية. وفتح القدير
١٨٨/١ ط الأميرية. وسوانح الفلاح ٩٨/١ ط الأميرية.
وابر عابدين ١٦٠/١ ط مصرية. ونبيير الحقائق

٢٩/١ ط دار المعرفة

(٢) جمع نضرة. وهي القطعة المعدنية من الفضة أو الذهب
الفاغوس عانة: منقرا

(٣) حاشية المصنوعي ١٥٩/١ ط الفكر. حوار الإكثال
٢٧/١ ط دار المصرية. انور فاني ١٢١/١ - ١٢٢ ط

مكرر. اعترفي ٩٢/١ - ٩٣ ط دار صادر

(٤) فتح القدير ٥٢٧/١ ط مصرية. وسيرة

تراب المعادن ٩

لا مصلحة له فيه في إعادته، فلم يصح بيعه فيه، كبيع اللحم في أحد بعد البيع ونزل البيع^(١).

والتعصیل في مصطلح: (بيع) و(ربا) و(صرف)

أم غيرهما من المعدن، ففي وجوب الزكاة فيه روق وجوب، تفصيل بطر في مصطلح: (الزكاة).

د - بيع بعضه ببعض.

٩ - راب المعادن: إما أن يكون من صنف واحد، وإما أن يكون من أصناف متعددة، وإما أن يقضى ويميز ما به أولاً.

فإن كان من صنف واحد، فلا يجوز بيع بعضه ببعض، كتراب ذهب تراب ذهب عند الحفنة والمثكية والمندبة للجبهل بالمثنة.

وإن كان من أصناف كتراب ذهب تراب فضة، فإنه يجوز بيعه عند الحفنة والمثكية لحفة للغير فيه، ولعدم لزوم العلم بالثقل، ويكره بيعه عند المندبة لأنه مجهول.

وأما المشاهدة: فلا يجوز عندهم بيع تراب لمعدن قبل تصفئه وتمييز الذهب والفضة منه، سواء أسمع يذهب أم بعضه أم بغيرهما، لأن المقصود الشئ وهو مجهول أو مستور بما

أحفظ مع حقب الشئ عليه ١٩٨/١ ط دار
المعرفة، وأخرى ٢٠٧/١ - ٢٠٩ ط دار صادر، وثوراني
١٩٩/١ - ١٧٨ ط الفكر وحاشية النوري على الشرح
الكبير ٢٨٦/١ - ٢٨٨ ط الفكر، وروضة المتدينين
٢٨٢/١ ط المكتب الإسلامي، وبابه المحتاج ٢٩٦/٢ ط
المكتب الإسلامي، وكتاب شاع ١٢٢/٢ - ٢٢٣ ط
النصر، والمثني ٢٤١/٣ ط الرياض



(١) أميموط ٤٤٤/١ ط دار المعرفة، وفتح القدير
٢٧٩/١ ط الأمانة العامة للمطبعة ٢٢٧/٣ ط المكتبة
الإسلامية، وحاشية التوسقي مع شرح ١٦١٢ ط
ط الفكر، والزرقاني ٢٥٠/١ ط الفكر، والمدة ١٩/١ -
١٠ ط دار صادر، والخميسي مع حاشية الشيخ مع
العدوي ٢٢/١ ط دار صادر، وجامع الإكمال ٩١٢ -
٢ ط دار المعرفة، والجمع ٢٠٧/١ ط إسماعيلية، ونخبة
المحتاج ٢٥٨/١ ط دار صادر، وبابه المحتاج
٢٩٩/١ ط المكتبة الإسلامية، وبابه المحتاج ٢٠/١ ط
الخطي، والمثني ٢٥١/١ ط الرياض

الماء بغور فوراً أي : نبع وجري ، ثم استعمال في الحالة التي لا يبطء فيها ^(١)

يقال : جاء هلال في حاجته ، ثم رجع من فوره أي : من حركته التي وصل فيها ولم يسكن بعدها ، وحقيقتها : أن يصل مانعاً المحي ، بها قبله من غير كُت .

ومعنى الفوري الاصطلاح : كون الأداء في أول فوقات الإمكان ^(٢) .
والفرق بينه وبين التراخي : أن الفوري ضد التراخي .

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :
تبحث الأحكام الخاصة بالتراخي في عدد من المواضع عند الأصوليين والفقهاء توجز فيها يلي :

أولاً : مواضع عند الأصوليين :
ذكر الأصوليون التراخي في مواضع وهي :

١ - الأمر :
٢ - اختلف الأصوليون في الأمر المطلق الذي لم يفيد بوقت محدد أو معين ، سواء أكان موسعاً أو مضيقاً ، وإخالي عن قرينة تدل على أنه لتكرار أو للمرة : هل يصيد الفوري أو التراخي ، أو

تراخي

التعريف :

١ - التراخي : مصدر تراخى ، ومعناه في اللغة : التقاعد عن الشيء ، والتفاسس عنه .

وتراخي الأمر تراخياً : امتد زمانه ، وفي الأمر تراخ أي : فسح . ^(١)

ومعنى التراخي في الاصطلاح : كون الأداء متأخراً عن أول وثب الإمكان إلى مظنة الفوت . ^(٢)

وعلى ذلك لا يخرج معناه الاصطلاحي عن المعنى اللغوي

الألفاظ ذات الصلة :

الفور :

٢ - يطلق الفوري في اللغة على : الوقت الحاضر الذي لا تأخير فيه ، وهو مأخوذ من قولهم : فار

(١) الصباح - مادة : فور .

(٢) التعريفات للبحراني مادة : فور . والكليات ١٨/٣ ط

دعشق .

(١) لسان العرب ، والقاموس المحيط ، والصحاح الخبر .

والصحاح ، مادة : فور .

(٢) كتاب مصطلحات الفروع ١٩٢/٣

الراسخ : أنه مشترك بين الفور والتراخي ، وهو رأي القائلين بالتوقف في دلائله ، فإنهم لم يعملوه على الفور ولا على التراخي ، وإنما توقفوا فيه . وتوقف فيه أيضا الجويني ، كما جاء في إرشاد الفحول ، فقد ذكر أن الأمر باعتبار اللغة لا يفيد الفور ولا التراخي ، فيمثل المأمور يمكن من الفور والتراخي لعدم رجحان أحدهما على الآخر ، مع التوقف في إثمه بالتراخي لا بالفور ، لعدم احتمال وجوب التراخي ، وقيل بالتوقف في الامتناع ، أي لا يدري هل يتم إن ياجز ، وإن آخره لا احتمال وجوب التراخي .^(١)

ومن أمثلة الخلاف بين العلماء في هذه المسألة اختلافهم في الخج ، فهو على الفور ، أم على التراخي ؟ .

ومن أمثله أيضا : الأمر بالكفارات ، والأمر بقضاء الصوم وبقضاء الصلاة ، وعمل تفصيل ما قالوه في ذلك ، مع ما استدللوا به ، هو لدخول الأصولي ، ومصطلح : (أمر) .

الفور في النهي :

٤ - الهي يقتضي الدوام والعموم عند الأكثر من أهل الأصول وأهل العربية ، فهو للفور . وقيل : هو كالأمر في عدم انتضائه الدوام .^(٢)

(١) إرشاد الفحول / ١٠٠ ط الحلبي ، وشرح الدعشي ٤٧٧/٢ ط صبح .

(٢) مسلم الثبوت ٢٠٦/١

غيرهما ؟ قالوا : لأن الأمر انطلق يقتضي التكرار ، لأن : أنه يقتضي الفور ، لأنه يلزم من القول بالتكرار استغراق الأوقات مالم يكن المأمور به .

وأما القائلون بأنه للعبرة ، فقد اختلفوا في ذلك على أربعة أقوال :

الأول : أنه يكون بمجرد الطلب ، وهو القبر المشترك بين الصور والتراخي ، فيجوز التأخير على وجه لا يفوت المأمور به ، وهذا هو الصحيح عند الحنفية ، وهو مذهب الشافعي وأصحابه ، واختاره الرازي والأمدى وابن حبيب والميضاي .^(١)

الثاني : أنه يوجب الفور ، ويتم بالتأخير ، وهو مذهب المالكية والحنابلة ، والنكروحي من الحنفية ، وبعض الشافعية .^(٢)

الثالث : أنه يفيد التراخي جوازا ، فلا يشترط حكم وجوب الأداء على الفور بمطلق الأمر ، وقد ذكر هذا القول البيضاوي ونسبه لقوم ، واختاره الشرخسي في أصوله .^(٣)

(١) مسلم الثبوت ٢٠٦/١ ط الأولى بولاق ، وشرح مدعشي ٤٧٧/٢ ط صبح ، إرشاد الفحول / ٩٩ ط الحلبي .

والأحكام للأمدى ٢٠٦/٢ ط المكتب الإسلامي .

(٢) مسلم الثبوت ٢٠٦/١ ط الأولى بولاق ، وإرشاد الفحول / ١٠٠ ط الحلبي .

(٣) شرح الدعشي ٤٧٧/٢ ط صبح ، وأصول الشرخسي ١٦٧/٢ ط دار الكتاب العربي بجدة .

ب - الرخصة :

٥ - ذكر صاحب مسلم الكيوت أربعة أقسام لما يطلق عليه اسم الرخصة ، من حيث كونها رخصة ، وذكر أن ثاني تلك الأقسام ، ما ترفع حكم سببه مع بقاءه على السبب إثر زوال العذر فتوجب للرخصة ، كقصر المسافر والمرضى ، فإن سببه الشهريانية في حنفية ، حتى لو صغابية انقضى أجزاء ، لا روى البخاري ومسلم ، أن رسول الله ﷺ قال لحمنة بن عمرو الأسلمي : إن كنت نكح ، وإن كنت تأطرها ،^(١) وتأخر الخطاب عنها في قوله نكحي : « فمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ »^(٢) والتفصيل في مصطلح : (رخصة) .

ج - معنى (ثم) :

٦ - أورد السرخسي في أصوله : أن المعنى الذي اختصت به (ثم) في أصل الموضع هو : العطف على وجه التعقيب مع التراضي .

وحكم هذا الفرائض فيه اختلاف بين أبي حنيفة وصاحبه ، وتفصيله في المتفق الأصولي ومصطلح (طلاق) .

(١) حديث : « إِنْ كُنْتَ نَكَحْتَ نِكَاحًا فَهِيَ ... » أخرجه البخاري (فتح ١/ ٧٩) ط السنية (رسم ٢/ ٧٨٩ - ط المطبعي)

(٢) سورة البقرة ١٨٩

وأثر هذا الخلاف يظهر في قول الزوج لغير المدخول بها ، أو لمدخول بها ، إن دخلت الدار فأنت طالق ثم طالق ثم طالق ، ثم طالق ، أو أنت طالق ثم طالق ثم طالق إن دخلت الدار ، أي مع تقديم الشرط أو تأخيره^(١) وتفصيله في المتفق الأصولي ومصطلح : (طلاق) .

ثانياً : مواضعه عند الفقهاء :

ذكر الفقهاء الفرائض وميزان عليه في عند من العقود والتصرفات ، توجز فيما يلي :

أ - الفرائض في رد المفسوب :

٧ - صرح الشافعية والمالكية بوجوب رد المفسوب فوراً من غير نزاع ، إن لم يكن للمفسوب عذر في الفرائض ، كحرقه على نفسه ، أو ما يبدله من مفسوب وغيره ، لقوله ﷺ : « على اليد ما أخذت حتى تؤديه »^(٢) ولأنه ما تم باستداعته تحت يده خيلولته بينه وبين صاحبه ،

(١) أصول السرخسي ١/ ٢٠٩ ، ٢١٠ ط دار الكتب العربي جدار فساد ، وتوضيح على فتاوى شيخ ١/ ١٠٨ - ١٠٩ ط صبيح ، ومسلم هبتون ١/ ٢٣٦ - ٢٣٧ ط الأولى بولاق ، وانظر مادكرة الأمري في كتابه الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٩ ط المكتب الإسلامي .

(٢) حديث : « على اليد ما أخذت حتى تؤده » أخرجه أبو داود (٣/ ٨٢٢) ط عزت عبيد دحمار وأحمد ابن سبر في منتخب ٣/ ٥٣ - ط شركة الطباعة الفنية .

اس ما جاء عن عمر رضي الله عنه : «الشفعة
تحل ليعقوب»^(١١)

وأجاز المالكية قولها إلى سنة وما فرها
ونفط بعدها^(١٢) ولتفصل في مصطلح
(شفعة)

د - التراخي في قبول الوصية :

٩٠ - اتفق الفقهاء على شمر أهل القبول في
الوصية إن كانت لمعين ، وبطل القبول بعد موت
الموصي ولا يشترط فيه لقور عند الشفعية
والمساجلة ، فله القبول على القور نوعي
التراخي بعد موت الموصي^(١٣) والتفصيل في
مصطلح : (وصية) .

ع - حكم تراخي القبول عن الإيجاب في عقد
النكاح .

١١ - ذهب المالكية والشافعية إلى اشتراط

تجب عليه رده على الفور مبني على رده أو
وجله ، وإن نكح عليه أضعاف قبضته ، إلا لا
تثنى بوجبه ملام في رده^(١٤)

ولا نجد للحنفية والمالكية صفاتي ذلك ،
وأنكر ما عندهم العامة في وجوب رجع الطهر
بمضي مرافقة الشفعة ، والختالة فيما ذهبوا
إليه

ب - تراخي الإيجاب عن القبول في الهبة .

٨ - لا يجوز عند الشافعية تراخي القبول عن
الإيجاب ، في هبة ، بل يشترط الاتصال المتبادل
كالمبيع ، وأجاز الحنابلة التراخي في المجلس إذ
لم يشأ علما بقطع الاتصال ، ولم يصرح الحنفية
بالمالكية بذلك^(١٥) ولتفصيل في مصطلح :
(هبة)

ج - التراخي في طلب الشفعة

٩ - ذهب الحنفية ، والشافعية على القول
الأظهر ، والمالكية إلى أن دامت الشفعة بعد
العمد بها تكون على الفور ، فقبله تيمم فيها رواه

(١١) حديث واشتمع بحسن تفقيد ، أخرجه ابن ماجه

(١٢) ٨٣٨ - ٥١٥ هـ ، وفي ابن عسوي في الطلعي

(١٣) ٥٦٩ هـ تركه الطائفة الفقيه ، إسنه مصنفه

(١٤) بيبير الحقائق ٢١٦ هـ دار المعرفه ، وروضة القائلين

(١٥) ١٠٧٦ هـ المكتبة الإسلامية ، ومطالع أولي النهى

(١٦) ١٠٩٠ هـ المكتبة الإسلامية ، وحنيفة ال - سري

(١٧) ١٨٥٣ هـ الفكر

(١٨) المبتدوي حيا ١٠٩٠ هـ المكتبة الإسلامية ، وحرر

(١٩) التكميل ٣١٧٢ هـ دار المعرفه ، وروضة القائلين

(٢٠) ١١٦٦ ، ١١٦٢ هـ المكتبة الإسلامية ، وكتشاف السامع

(٢١) ٢٣٤٤ هـ الفكر

(١) مقابلة طيسوري ٩٩٥ هـ خلي مطابقت أولي النهى

(٢) ٩٩٠ هـ المكتبة الإسلامية

(٣) روضة القائلين ٣١٩ هـ المكتبة الإسلامية ، ومطالع

(٤) أولي النهى ٣٢٥ هـ المكتبة الإسلامية ، وفتاوى اعدية

(٥) ٣٧٥ هـ المكتبة الإسلامية ، وحرر التكميل ٢١٩٦

(٦) ٥٧٦٠ هـ المعرفه

يأتي بصريح لرضا كان يقول: رصبت العيب^(١)

وأما عند الشافعية، فقد نص النووي في الرخصة على: أن خيار العيب في النكاح يكون على الفور، كخيار العيب في البيع. وقال: إن هذا هو المذهب، وهو الذي قطع به الجمهور. ورؤي قولان آخران:

أحدهما: بعد ثلاثة أيام.

والثاني: يبقى إلى أن يوجد صريح لرضا بالمقام معه أو يبدل عليه حكمه الشيع بالخيار، وهم ضعيفان.^(٢)

ولا يثبت خيار العيب في النكاح عند أبي حنيفة وأبي يوسف، فقد جاء في اقتدري المذهب: خيار الزوجة والعيب والشرط - سواء جعل الخيار للزوج أو للزوجة أو لهما - ثلاثة أيام أو ثمن أو أكثر، حتى أنه إذا شرط ذلك فالنكاح جائز والشرط باطل، إلا إذا كان العيب هو الحب والحسناء والمنة، فإن الزوجة بالخيار.^(٣)

وأما المالكية فقد ذكروا أن لكل واحد من الزوجين الخيار بشرطه إذا أخذ صاحبه عيب، إلا أنهم لم يصرحوا بكون ذلك على الفور أو

أضبط الفسول بالإيجاب في عقد النكاح، حتى إن النووي ذكر أن الفسول في المجلس لا يكفي، بل يشترط الفور. إلا أنه يقتصر عند المالكية المتأخرون ليسير.^(٤)

وأما الحنفية والحنابلة، فيصح عندهم تراخي الفسول عن الإيجاب في عقد النكاح، وإن طال الفصل بينهما ما لم يتفرقا عن المجلس أو يتأخرا بها بقطعه عرفا. لأن المجلس له حكم حالة العقد، بدليل صحة القبض فيه بشرط لصحة قبضه في الفسول.^(٥) والفصل في مصطلح: (نكاح).

و - التراخي في خيار العيوب والشروط في النكاح:

١٢ - نص الحنابلة على أن خيار العيوب والشروط في النكاح على التراخي، لأنه لا يدفع ضرر متحقق، فيكون على التراخي، كخيار أولياء الدم بين التفصيص أو الذية أو العفو، فلا يفسخ إلا أن يوجد من له الخيار دلالة على انصرافه من قول أو فعل، من الزوج إن كان الخيار له، أو من المروجة إن كان الخيار لها، أو

(١) الرخصة ٣٨٠/٧ ط المكتب الإسلامي، وبيان المعاصي

٢٠٠/٥ ط المكتبة الإسلامية. وحوار الإكس ١/ ٢٧٧ ط

دار المعرفة

(٢) بيان المعاصي ٣٠٠/٦ ط المحمدية، ومعلات أولي السرى

٥٠٠ ط المكتب الإسلامي

(١) كتاب النكاح ١/ ١٢١ ط النعري

(٢) روضة الطالبين ٢٧/ ١٥٠ ط المكتب الإسلامي

(٣) الفتاوى الحديثة ٢٧٣/١ ط مكتبة الإسلامية

على التراخي^(١) والتفصيل في مصطلح:
(نكاح).

تراضي

التعريف :

١ - التراضي في المذهب : تفاعل من الرضا ضد
المسخط ، والرضا : هو الرغبة في الفعل أو القول
والارتياح إليه ، والتفاعل يدل على
الاشتراك^(٢).

ويستعمله الفقهاء في نفس المص ، حينئذ
يتفق المصادقان على إنشاء العقد دون إكراه أو
نحوه ، فيقولون مثلا : البيع ملاقاة المال بأعمال
بالتراضي^(٣) ، وفي الآية الكريمة : «لَا تَكْلُمُوا
أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْأُطْلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ
تَرَاضٍ مِنْكُمْ»^(٤).

قال الفرطني : عن رضا منكم ، وجاءت من
للمعاملة ، إذ التجارة تكون بين طرفين^(٥).

٢ - التراخي في تطبيق المرأة نفسها بعد تفويض
الطلاق إليها :

١٣ - إذا فوض الزوج الطلاق إلى زوجته ، فإن
تطبيقها نفسها لا يتقيد بالمجلس عند الحنفية
والمالكية والحنابلة^(٦).

غير أن المالكية لا تفرق عندهم بين كون
التفويض تحييرا أو تمليكاً ، فإن فيه بوقت كسنة
فليس للزوجة الخروج عنه ، ويفرق بينهما بعد
التفويض إلى أن تختار البقاء أو الفراق عند
المالكية^(٧).

وأما عند الشافعية فإن التفويض يفرض
لفور في الجديد على أنه ثلثك ما لم يعلقه
بشرط^(٨) (ز : طلاق).

وتفصيل ما لم يذكر هنا من مسائل التراخي
موضعه المذوق الأصوب.

(١) المحرشي ٣/٢٣٥ ط دار صادر ، ومندسوتي ٦/٢٧٧ ط
الفكر ، وجواهر الإكليل ١/٢٩٨ ط دار المعرفة.

(٢) ابن عابدين ٦/١٧٩ ط المصرية ، ومطالب أولي نسى
٢/٣٥٣ ط المكتب الإسلامي ، وكتاب الفناح ١/٢٥٤ ط

المصر.

(٣) حاشية المندسوتي ٢/٢٠٥ - ٢٠٨ ط الفكر ، وجواهر
الإكليل ١/٢٥٧ ط دار المعرفة.

(٤) سورة النساء ٦/٢٩ ، ١٣٠ ط المكتبة الإسلامية ،
والروضة ٨/٥٨١ ط المكتبة الإسلامية.

(٥) المصباح البير ، ولسان العرب مادة : رضى ،

(٦) فتح لقدير ٥/٤٥٥ ، وابن عابدين ٧/٤

(٧) سورة النساء ٦/٢٩

(٨) نسخة الفرطني ٢٥٢/٥

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإرادة :

٣ - الإرادة في اللغة : الطلب والمشيئة ، ويستعملها الفقهاء بمعنى : قصد واتجاه إلى الشيء ، فهي أعم من الرضا ، فقد يرد المرء شيئا ويرتاح إليه ، فيجتمع الرضا مع الإرادة ، وقد لا يرتاح إليه ولا يحبه ، فتتفرد الإرادة عن الرضا .^(١)

ب - الاختيار :

٣ - الاختيار : إرادة الشيء بدلا من غيره ، وأصله من الخير ، فالخيار هو المراد لغير الشئيين في الحقيقة ، أو خير الشئيين عند نفسه ، وقد يتوجه القصد إلى أمر واحد دون النظر إلى أمر آخر ، وفي هذه الحالة تتفرد الإرادة عن الاختيار .

وقد يختار المرء أمرا لا يحبه ولا يرتاح إليه ، فيأتي الاختيار بدون الرضا ، كما يقول الفقهاء : (يختار أهون الشرين) ، ونذكره قد يختار الشيء ولا يرضه ، كما يقول الحنفية .^(٢)

- (١) المصباح للشمس ، وفاج الصروس مادة : «رودة والعروق في اللغة» ص ١١٨ ، وكشف الأسرار للبردوي ١٥٠٣/٤
- (٢) الضرر في اللغة ص ١١٨ ، وكشف اصطلاحات القسطنطيني والموسس للشيخ طائفة ، وكشف الأسرار للبردوي ١٥٠٣/٤ ، وابن عاصم ٧/٤ ، ومجلة الأحكام القضائية م (٢٩)

الحكم الإجمالي :

٤ - الأصل أن النراضي بين الطرفين يكون قولا بالإيجاب والقبول ، وقد يكون قولا من أحدهما وقد لا من الطرفين الآخر ، أو فعلا من الحائين كما في العاطاة ،^(١) وتفصيله في مصطلح (عقد) .

وإذا حصل النراضي بالتقول يتم بمجرد الإيجاب والقبول عند الحنفية والمالكية ، فيزوم العقد بذلك ، ويرتفع الخيار^(٢)

وقال الشافعية والحنابلة : غام النراضي ولزومه باقتراضي الأمان ، فهما على خيارهما أبدا ما لم يتفرقا بأصلها ،^(٣) كما ورد في الحديث : «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»^(٤)

وقد فسره الحنفية والمالكية باقتراضي الأقوال بالإيجاب والقبول .^(٥)

- (١) فتح بقدر ١٥٠٥/٥ ، وابن عابد ٧/٤ - ٩ ، والرد المحتار ٦٠٣ ، وبيضاوي إكمال ١/٧ ، والفتاوى ٢٩١/٣ ، و٢١٧ ، والفتح ١٥٣/٤
- (٢) تفسير الأندلسي ١٦٦٥ ، والاختيار لتبليغ المختار ٥/٢ ، وتبيين الحقائق للزبيدي ٥/٤ ، والشرح الصغير للرد المحتار ١٣٤/٢ ، ونسب القرطبي ١٥٣/٥

(٣) نونية المحتاج ٣/٤ ، والفتاوى ١٥٣/٣ ، وأما لأن قد ص ٥٦٣/٣

- (٤) حديث : «يبيعان بالخيار ما لم يتفرقا» - أخرجه البخاري في الدع ٣٢٨/٤ ، ط المأخذ : مسند (١١٣/٣) - ط الحنفية : والمصطلح البخاري

(٥) ابن عابد ١٠/٤ ، وبنية - خلا ٣/٣٤٩

لعقود المالية عند أكثر الفقهاء، وله تارة في بعض التصرفات كالزواج والطلاق والرجعة^(١) (ز. هزل).

ج - المواضعة أو التلجنة :

٨ - وهي أن يظاهر العاقدان بإنشاء عقد صوري للخوف من ظالم ونحوه، ولا يريدانه في الواقع، والعقد بهذه الصورة فاسد أو باطل، أو جائز^(٢) على خلاف وتفصيل موضعه مصطلح : (مواضعة، وتلجنة).

د - التهجير :

٩ - هو إيقاع الشخص في الغرر، أي الخطر، كأن يوصف المبيع للمشتري بغير صفته الحقيقية لئلا يرغب في العقد. فإذا عر أحد التعاقدين الآخر، وتحقق أن في البيع غيبا فاحشا^(٣) قللمعتبون أن يفسخ العقد^(٤) على

وتفصيله في مصطلح : (تهجير، وخيار المجلس).

٥ - هذا، وحيث أن التراضي أساس انعقاد العقود، والإيجاب والقبول أو التعاطي ونحوهما وسيلة للتعبير عنه، ينبغي أن يكون الرصد الذي دل عليه التعبير خاليا عن العيوب، وإلا احتل التراضي، فيختل العقد.

ويختل التراضي بقسب نذكر منها مايلي :

أ - الإكراه :

٦ - وهو حمل الإنسان على أمر يمتنع عنه تخوفا بقدر الخامل على إيقاعه^(٥) وبما أن الإكراه يعدم الرضا، فإن العقد يفسد به عند أكثر الفقهاء، وصير قاعدا للمسخ عند المالكية، وقال بعض الحنفية : يتوقف حكمه على إحالة المكره بعد زوال الإكراه^(٦) وتفصيله في مصطلح : (إكراه).

ب - الهزل :

٧ - وهو قصد الجلد، بأن يراى بانثي، عالم بوضع له، ولا ما صح له اللفظ استعارة. ولطاول يتكلم بصيغة العقد باختياره، لكن لا يتخذ ثبوت الحكم ولا يرضاه، وقد لا تنعقد به

(١) كتب الأحرار للبرقوقي ١/١٥٠، ١٥٠٢/١.

(٢) مجلة الأحكام العدلية مادة (٦٥-٦٠) وموسوعي ٦/٦٠٢.

وسمي المحتاج ٧/٢٠٢، وتبعه ١٧٧/١.

(١) ابن عابدين ٧/١، والموسوي ١/٢، والمعي ٦/٥٣٥.

والقلمري ٣/٣٢٣، ٣٢١.

(٢) القيد تبع ٥/١٧٦، ١٧٧، وأبني المطلب ١١/٢، وأبني عابدين ١٤-١٥، ٢١١/٥، والمعي ١١٤/٢، ٢١١/٥.

لرباض.

(٣) حصلت حارات الفقهاء في تحديد المنع للعرض، فحدد الحنفية على نذر نصف العشر في العرض، والعشر في الحيوانات، والخمس في البعائر، ونسب بالثلث مطلقا، وقيل بالسدس، وقيل بجند المرفق واعتادة وخفة الأحكام ١١٥٥، والمعي ١٢/٥٨١، ٥٨٥ ط الرباض.

(٤) مجلة الأحكام العدلية ١٠١٩، ٣٥٧، والمعي ١٣/٥٨١.

٥٨٥ ط الرباض.

تفصيل يخطر في مصطلح. (غير وتغير).

وهناك أسباب أخرى يخل بها التراويحي
كالغلط ولا دليل والجهل والسياسة وبحولها
يتفصيل القول في كل منها في مصطلحاتها.

تربع

مواضع البحث :

التعريف

١ - التربع في اللغة : ضرب من الخوض ، وهو
خلاف الجسور والإقامة . وكعبته : أن يقعد
المحصى على وركبه ، ويدركته اليمنى إلى
جانب يمينه ، وقدمه اليمنى إلى جانب يساره
واليسرى معكس ذلك ^(١)
واستعمله الفقهاء هذا المعنى .

الألفاظ ذات الصلة

٢ - التربع : غير لاجتماع والافتراش ،
والإنصاف ، والإقعاء ، والتورك
فالاجتماع أن يجلس على كعبه ، يضع
ركبته محتوية عليها يديه أو غيرها ^(٢)

والافتراش : أن يثنى رجله اليسرى فيسطحها
ويجلس عليها ، ويصب قدمه اليسرى ويحركها
من تحته ، ويجعل يده على الأرض

تراويح

نظر : صلاة التراويح .

ترهص

نظر عدة

(١) حاج العروس ، والعروس الضعيف ، وسنن الترمذ ، مادة

ترهص ، والمصنفات الفقهية للمحدثين الزكي عن ١٢٦

(٢) إسنين المطالب ٥٩١١ ، نشر الكتاب ، الإصدار الرابع ، الطبعة

الطبعة الثانية ١٩٠٢

حكم التريخ :

أولاً - التريخ في الصلاة :

١ - التريخ في الغريضة لعذر :

٣ - اجمع أهل العلم على أن من لا يضيق القيام ، له أن يصلي جالساً ، وقد قال النبي ﷺ لعمران بن حصين رضي الله عنه : «صل قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب» وفي رواية : «فإن لم تستطع فمستلقياً» (١)

ولأن الطاعة بحسب القدرة (٢) لقول الله تعالى :

﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (٣)

٤ - واختلفوا في هيئة الجنوس إذا عجز المصلي عن القيام كيف يفقد ؟

فذهب المالكية في المشهور عندهم ، والشافعية في قول ، والحنابلة إلى : أنه إذا فقد العذر يتدب له أن يجلس متربعا ، وهو رواية عن أبي يوسف .

وصرى أبو حنيفة - في رواية محمد عنه وهي

معتمدا عليها تكون أطراف أصابعها إلى القبلة (٤)

والإقعاء في الجنوس في الصلاة هو : أن يلمس الشبه بالأرض ، وينصب رجله اليمنى وظاهر إيماءها بما يلي الأرض ، ويثني رجله اليسرى (٥)

والإقعاء : أن يلمس الشبه بالأرض ، وينصب ساقه ، ويضع يديه على الأرض . أو أن يجعل أليفيه على عقبه ، ويضع يديه على الأرض (٦)

وفي نص الشافعية : الإقعاء المكروه : أن يجلس الشخص على وركيه ناهيا ركبته (٧)

والشورك : أن ينصب اليمنى ويثني رجله اليسرى ، ويقعد على الأرض (٨)

وللشام القائدة تنظر هذه الألتاظ في مصطلحاتها .

(١) المي لابن قدامة ١/ ٥٩٣ ط الرياض . والمجلد على شرح المنيع ٣٨٣/١

(٢) حاشية المدوي على شرح الرسالة ١/ ٢٤٠ ، ٢٤١ نشر دار المعرفة ، ولقواكه الدواب ٢/ ٢١٦ ، والشرح الصغير ١/ ٣٢٠ ، وطررغان ١/ ٦١٢ ، والفهي ١/ ٥٢٩

(٣) الموسوعة الفقهية الكويتية ٦/ ٨٧ ، ٨٨ ، ولوجز المسالك إلى موطأ مالك ٣/ ١٩٠ ط دار الفكر .

(٤) شرح المنيع مع حاشية القليوبي ١/ ١٤٥

(٥) أوجز المسالك إلى موطأ مالك ١/ ١١٣ ، وعدة القاري ١/ ١٠٢ ط قنبرية .

(١) حديث : «صل قائماً فإن لم تستطع . . . أخرجه البخاري (١) المنيع ١/ ٥٨٧ ط السلفية ورواهه أيضاً في المنيع فسطاط للنسائي كذا في فني القدير ١/ ٣٧٥ ط الأبرية والباقية ٢/ ٢٨٨

(٢) الفهي مع التشرح الكبير ١/ ٧٨٦ ، والباقية شرح الهداية ١/ ٩٨٧ وما بعده ، وروضة الطالبين ١/ ٢٢١ ، وحاشية المدوي ١/ ٣٠٢ نشر دار قنبرية

(٣) سورة البقرة ٢/ ٢٨٦

ذلك، فقال: رأيتك تفعله يا أبت. فقال: إن رجلي لا يحملني. ولأن الخلوس على الركبتين أقرب إلى الخشوع، فكان أولى.^(١)

وهذا مايقهم من عبادات المالكية أيضا، لأنهم يعدون الإفشاء في الجلوس من مندوبات الصلاة، ويعتبرون ترك سنة خفيفة عمدا من سنن الصلاة مكروها.

ويسن عند الشافعية في قصود آخر الصلاة التورك، وفي أثنائها الاقتراس.

ويقول أحنابلة بسنة الاقتراس في التشهد الأول، والتورك في التشهد الثاني.^(٢)

ونقل ابن عبد البر إجماع العلماء على عدم جواز التربيع المصحح في القربةصة. وقال ابن حجر العسقلاني: لعل المراد بكلام ابن عبد البر بنفي الجواز إثبات انكراهه.^(٣)

ج - التربيع في صلاة التطوع :

٦ - لا خلاف في جواز التطوع ناعدا مع القدرة على القيام، ولا في أن القيام أفضل.^(٤) تقول

ماصححها العيني - أن المعذور إذا افتتح الصلاة يجلس كيفما شاء، لأن عذر المحرص يسقط الأركان عنه، فلان يسقط عنه أركان أولى

وروى الحسن عن أبي حنيفة: أنه يتربع، وإذا رجع يفتش رجله اليسرى ويجلس عليها. ويرى الشافعية في الأظهر من القولين - وهو قول زفر من الحنفية - أنه يقعد مضطرا.

وذهب المالكية في قول - وهو ما اختاره المتأخرون - أن المعذور يجلس كما يجلس للشهد.^(٥)

وهناك تفاصيل فيمن له أن يصلي جالسا، وفي هيئة الذي لا يقدر على الجلوس ولا على القيام تنظر في مصطلحات: (صلاة المريض، عذر، وقيام).

ب - التربيع في القربةصة بغير عذر:

٥ - التربيع مخالف للمهية المشروعة في القربةصة في الشهادتين جميعا.

وقد صرح أحنفية بكرهه التربيع من غير عذر، لما روي أن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما رأى ابنه يتربع في صلاته، فبهاء عن

(١) حاشية العمري ٣٠٧/١ نشر دار المعرفة، وكشف القناع ٤٩٨/١ نشر عالم الكتب، وروضة الطالبين ٧٣٥/١ - وهبة المحتاج ١٤٩/١، والنبذة شرح الهداية ٢/٢٨٩ ط دار الفكر، ومغنى القاري ١٧/١٦١ ط المطبعة

(١) بدائع الصالحات ٢١٥/١ ط الحسنة، ونسخ القبليز ١٩١/١ ط الألفية، والاحمد ١٠١/١

(٢) الشرح الصغير ٣٢٩/١، ٣٤٢، وهبة المحتاج ٥٠٠/١، وروضة الطالبين ٢٦١/١، والمبدع ١٧٢/١، والمغني مع الفرع الكبير ٨١/١

(٣) فتح الباري ٢/٣٠٦ ط سلفية
(٤) القلي مع الشرح الكبير ٧٧٢/١، وبدائع الصالحات ١٩٧/١ ط سلفية، وهبة المحتاج ١/١، والفرع الصغير ٢٤٨/١

وعلى ذلك، فالشائع والمؤالة متقاربان في المعنى، إلا أن الغضاء يستعملون الشائع غالباً في الاعنكاف وتسمية الصيام ونحوهما، ويستعملون المؤالة غالباً في الظهار من الوضوء والتيمم والغسل.

ترتيب

التعريف :

١ - الترتيب في اللغة: جعل كل شيء في مرتبه.

واصطلاحاً: هو جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد، ويكون لبعض أجزائها نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر.^(١)

ويختلف الترتيب عن الشائع والمؤالة في أن لترتيب يكون لبعض الأجزاء نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر، بخلاف الشائع والمؤالة.

ومن جهة أخرى فإن الشائع والمؤالة يشترط فيها عدم انقطاع والتفريق، فيضرمها المترجي، بخلاف الترتيب.^(٢)

أحكام الإجمالي :

٣ - الترتيب إنما يكون بين أشياء مختلفة كالأعضاء في الوضوء، والحجرات الثلاث، فإن اتحد المحل ولم يتعدد فلا معنى للترتيب كما يقول الفروكاني، ومن ثم لم يجب لترتيب في الغسل، لأن فرضه يتعلق بجميع البدن، نسوي فيه الأعضاء كلها. وكذلك الركوع الواحد والحدود لواحد لا يظهر فيه أثر الترتيب، وإذا احتجج الركوع والحدود ظهر أثره.^(٣)

الألفاظ ذات الصلة :

التابع والمؤالة :

٢ - التابع : مصدق تابع، يقال: تتابعت الأشياء والأقطار والأمور، إذا جاء واحد منها خلف واحد على أثره بشرط عدم القطع. وفسر الغضاء التابع في الصيام : بأز لا يفطر آخره في أيام الصيام.^(٤)

(١) من اللغة، والمعريفات لتجرجاني، مادة ترتيب. وكشف اصطلاحات العون ٣/ ٥٣٧، ٥٣٨، ومنتور العلمي، ٢٨٥/١.

(٢) من اللغة، وتاج المرويس مادة وضع، وتفسير الطري ٥٦١/٩، وروح المعاني ٥/ ١٦٥. والمنتور لفرزكاني ٢٤١/٩. والفتاوى ٩٤/٢، والمعي ٢٦٥/٧.

(٣) شرح الساجدة، ابن عابدين ٤/ ٨٣٢، ومراجع الإكبال ١٥/١، والمعي ١٣٩/١. (٤) الفتاوى في القواعد لفرزكاني ٢٧٧/١.

بعضها على بعض بواو الجمع ، وهي لا تقتضي الترتيب .

وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال : ما أباني بأي أعضائي بدأت .^(١)

والترتيب إنما يكون في عضوين مختلفين ، فإن كانا في حكم العضو الواحد لم يجب ، ولهذا لا يجب الترتيب بين اليمنى واليسرى في الوضوء اتفاقاً .^(٢) ولكن يسر ، لأن النبي ﷺ كان يحب التيامن .^(٣)

ب - الترتيب في قضاء القوائت :

٥ - جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة قالوا بوجود الترتيب بين الصلوات الفائتة ، وبينها وبين الصلاة الوقتية إذا أتبع الوقت . فمن فاتته صلاة أو صلوات وهو في وقت أخرى ، فعليه أن يبدأ بقضاء القوائت مرتبة ، ثم يؤدي الصلاة الوقتية ، إلا إذا كان الوقت ضيقاً لا يتسع لأكثر من الحاضرة فقدمها ، ثم يقضي القوائت على الترتيب .

هذا ، وقد بين الفقهاء حكم وأهمية الترتيب في مباحث العبادات من : الطهارة ، وأركان الصلاة ، وسلك الحج ، والكفارات في الذور والأيمان ونحوها . وافقوا على فرضية الترتيب في بعض العبادات ، كالترتيب في أركان الصلاة من القيام وإذ ركوع والسجود ، واختلفوا في بعضها ، نذكر منها مايلي :

أ - الترتيب في الوضوء :

٤ - الترتيب في أعمال الوضوء فرض عند الشافعية والحنابلة ، لأنها وردت في الآية مرتبة ، قال الله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ .^(١) لأن إدخال الممسوح (أي الرأس) بين المفضولات (أي الأيدي والأرجل) قرينة على أنه أريد به الترتيب ، فالعرب لا تقطع النظر عن النظر إلا لفائدة ، والفائدة ههنا الترتيب .^(٢)

وذهب الحنفية والمالكية^(٣) إلى عدم وجوب الترتيب في الوضوء ، بل هو سنة عدهم ، لأن الله تعالى أمر بغسل الأعضاء ، وعطف

(١) ابن عابدين ٨٣/١ ، والسنوني ٩٩/١ .

(٢) المنصور للرحماني ١٠٧٧/١ ، ١٢٧٩ ، والمراجع السابقة .

(٣) حنيفة : إكمال التمام للشيخان ، المعرحة البخاري

(المصحح ٢٩٩/١ - ط السلطانية) وسلم ٢٢٦/١ - ط

الحنفي .

(١) سورة البقرة ٦

(٢) القليوبي ٥٠/١ ، والحنفي لابن قدامة ١٣٧/١

(٣) ابن عابدين ٨٣/١ ، وجواهر إكمال ١٦/١

النساء على الرجال عدت صلاة من ورهن
من صفوف الرجال عند الخففة. خلافا لجمهور
الفقهاء حيث صرحوا بكراهة الصلاة حينئذ
دون الفساد. (١) كما هو مفصل في مصطلح:
(اقتداء، صلاة الجماعة).

موطن البحث :

يرد ذكر الترتيب عند الفقهاء - إضافة إلى
ما سبق - في مواضع مختلفة منها :

أ - الترتيب في الجنائز :

٧ - إذا كانت أكثر من واحدة، فإذا اجتمعت
جنازة الرجال والنساء والصبيان حين الصلاة
عليها، فإنه يصف الرجال بمائلي الإمام، ثم
صف الصبيان، ثم صف النساء، وكذلك
لترتيب في وضع الأموات في قبر واحد.
ويفصل الفقهاء هذه المسائل في أبواب الجنائز.

ب - الترتيب في الحج :

٨ - الترتيب في أعمال الحج وما يترتب على
الإحلال به، فصله الفقهاء في كتاب الحج.
(٢) [إحرام].

على أن المناكبة يقولون بوجوب الترتيب في
قضاء يسير الفوائت مع صلاة حاضرة، وإن
خرج وقتها. (٣)

وقال الشافعية: لا يجب ذلك، بل ين
ترتيب الفوائت، كان يقضي الصبح قبل
الظهر، والغدير قبل العصر. وكذلك ين
تقديم الفوائت على الحاضرة محاكاة للأداء،
فإن لحاق فوت الحاضرة بدأ بها وجوبا لئلا نصير
فائتة. (٤)

هذا، ويسقط الترتيب عند الخففة والمخالبة
بالسيان، وخوف فوت الوقتية، وزاد الخففة
مسقطا آخر هو زيادة الفوائت على الخمس. (٥)
وفي المسألة خلاف وتتصل بجمع إليه في (قضاء
الفوائت).

ج - الترتيب في صفوف الصلاة :

٩ - صرح الفقهاء بأنه: تواضع الرجال
والنساء والصبيان، فأرادوا أن يصطفوا لصلاة
الجماعة، يفرد الرجال صفحا بمائلي الإمام، ثم
الصبيان بعدهم ثم الإناث. (٦) وإذا تقدمت

(١) الاحتفال ١/٦٣، ٦٤، وابن عثيمين ١/٤٨٧، وحواشي

الإكثير ١/٥٨، وشافعي ١/٦٠٧، ٦١٠

(٢) حاشية القلوبي على المباح ١/٦٨

(٣) الاحتفال للموصلي ١/٦٤، وحواشي الإكثير ١/٥٨،

٥٩، والعلي ١/٦٠٨، ٦١٢

(٤) البه نصح ١/٦٥٩، وحواشي الإكثير ١/٨٣، ونهذه

١/٦٠٧، وكتف القناع ١/٤٨٨

(١) نهين الحقائق للزبيدي ١/١٢٨، ١٢٩، والفرج الكبير

مع حاشية للدسوقي ١/٣٣٦، وشافعي المحتاج ١/٢٤٥،

وكتف القناع ١/٤٨٨

جـ - الديون :

٩ - الترتيب في قضاء الديون ، وما يجب تقديمه منها على غيره ، وما يتعلق بحقوق العباد ، فصله الفقهاء في باب الرهن والنفقة والكفارة وغيرها . (ر : دين) .

د - أدلة الإثبات :

١٠ - الترتيب في أدلة الإثبات من الإقرار والشهادة والقرائن ونحوها يذكره الفقهاء في كتاب الدعوى .

هـ - النكاح :

١١ - ترتيب الأولياء في النكاح وحق الفصاحس وسائر الحقوق كالإرث والحضانة وغيرها مذكور في أبوابها من كتب الفقه ، ونصها في مصطلحاتها .

و - الكفارات :

١٢ - الترتيب بين أنواع الكفارات في الأيمان والذور وغيرها أورده الفقهاء في باب الكفارة .
ونعني هذه المسائل يرجع إليه في مصطلحاتها .

ترجمة

التعريف :

١ - الترجمة : مصدر ترجم ، يقال : ترجم كلامه : إذا بينه ، ويقال : ترجم كلام غيره : إذا عبر عنه بلسان آخر . ومن الترجمان .
ولترجمان ، والترجمان^(١) .

ولا يخرج استعمال الفقهاء لكلمة الترجمة عن المعنى الثاني^(٢) .

الألفاظ ذات الصلة :

التفسير :

٢ - التفسير مصدر فسّر ، وهو في اللغة بمعنى : البيان والكشف والإظهار^(٣) .
وفي الشرع : توضيح معنى الآية (أي ونحوها) وشأنها ، وقصتها ، والسبب الذي نزلت فيه بلفظ يدل عليه دلالة ظاهرة^(٤) .

ترتيب

(١) المصباح المنير ، ومختار الصحاح ، ومن اللغة مادة ترجم ، وكشاف الفتاوى ٣٥٢/٥
(٢) كشاف التنقيح ٣٥٢/٦ ط عالم الكتب
(٣) مختار الصحاح ، ومن اللغة ، والمصباح في اللغة والعلوم مادة فسّر .

(٤) الترميمات للرحماني ، ونسب العلم ، مادة ، تفسير .

انظر : تلاوة

الإخبار بحسب المخبر، والمخبر عنه، والمخير
هـ - ونفس الإخبار، في الحال والساق، ونوع
الأسلوب: من الإيضاح والإحصاء، والإيجاز،
والإطناب، وغير ذلك.

وذلك أنك تقول في ابتداء الإخبار: قام زيد
إن لم تكن ثم عناية بالمخبر عنه، بل بالمخبر. فإن
كانت العناية بالمخبر عنه قلت: زيد قام. وفي
جواب التسؤل أو ما هو منزل تلك الميزة: إن
زيد قام. وفي جواب التكرار لقياسه: والله إن
زيدا قام. وفي إخبار من يتوقع قيامه، أو الإخبار
بقيامه. قد قام زيد، أو زيد قد قام. وفي
التكثير عني من تكرار: إنما قام زيد.

ثم يتنوع أيضا بحسب تعظيمه أو تخفيفه
هـ - أعني بالمخبر عنه هـ - وبحسب الكناية عنه
والنصريح به، وبحسب ما يقصد في مساى
الإخبار، وما يعظمه مقتضى الحال، إلى غير
ذلك من الأمور التي لا يمكن حصرها، راجع
ذلك دائر حول الإخبار بالقيام من زيد.

فمثل هذه التصرفات التي يختلف معنى
الكلام الواحد بحسبها، ليست هي المفقود
لأصلي، ولكنها من مكمالاته وامتنياته. وبطون
الساق في هذا النوع بحسب مساق الكلام إذا لم
يكن فيه تكرر. وهذا النوع الثاني اختلفت
انعبارات وكثير من أقاصيص القرآن، لأنه يأتي
مساق الفصحة في بعض السور على وجه، وفي
أعضائها على وجه آخر، وفي ثالثة على وجه

فالترجمة تكون بلفظه معبرة، وعلى قدر
لكلام المترجم، دون زيادة أو نقص، بخلاف
التفسير فقد يطول ويتناول الدلالات التابعة
للفظ.

ترجمة القرآن الكريم وأنواعها:

٣ - قال الشاطبي: للغة العربية - من حيث هي
الفاظ دالة على معان - نظران:

أحدهما: من جهة كون ألفاظها وعباراتها
مطلقة، دالة على معان مطلقة، وهي الدلالة
الأصلية.

والثاني: من جهة كون ألفاظها وعباراتها
مقيدة، دالة على معان خاصة، وهي الدلالة
التابعة.

فالجهة الأولى: هي التي يشترك فيها جميع
الالسن. وإليها تنهي مقاصد التكليم، ولا
تختص بأمة دون أخرى، فإنه إذا حصل في
الوجود فعل لربيد مثلاً كالقيام، ثم أراد كل
صاحب لسان الإخبار عن زيد بالقيام، تأنى له
ما أراد من غير كلفة. ومن هذه الجهة يمكن في
لسان العرب إخبار عن أقوال الأولين - ممن
ليوا من أهل اللغة العربية - وحكاية كلامهم
ونأتى في لسان النعم حكاية أقوال العرب
والإخبار عما، وهذا لا إشكال فيه.

وأما الجهة الثانية: فهي التي يختص بها لسان
العرب في تلك الحكاية وذلك الإخبار، فإن كل
غير يقتضي في هذه الجهة أموراً واحدة لذلك

٤ - هذا وتنقسم الترجمة إلى نوعين :

أ - الترجمة الحرفية : وهي النقل من لغة إلى أخرى ، مع التزام الصورة اللفظية للكلمة ، أو ترتيب العبارة .^(١)

ب - الترجمة لمعاني الكلام : وهي تعبير بالفاظ تبين معاني الكلام وأغراضه ، وتكون بمقتضى التفسير .

مايتعلق بالترجمة من أحكام :

أ - كتابة القرآن بغير العربية وهل تسمى قرآناً ؟
 ب - ذهب بعض الحنفية إلى جواز كتابة آية أو آيتين بحروف غير عربية ، لا كتابته كله ، لكن كتابة القرآن بالعربية وتفسير كل حرف وترجمته حائز عندهم . فارتوي عن سليمان الفارسي رضي الله عنه أن قوماً من الفرس سأله أن يكتب لهم شيئاً من القرآن ، فكتب لهم عائشة الكتاب بالفارسية .

ب - قراءة القرآن بغير العربية :

ونظر الفقهاء في ذلك على اختلاف آرائهم منوجه إلى عدم الإخلال بحفظ القرآن ، وأن لا تكون مؤذية إلى التهاون بأمره ، ولكتبها لا تسمى قرآناً على أي وجه كانت .^(٢)

ثالث ، وهكذا فانصرف فيه من الإختبارات لا حسب النوع الأول ، إلا إذا سكنت عن بعض التفاصيل في بعض - ونص عليه في بعض - وذلك أيضاً لوجه اقتضاء الحان والوقت .
 ﴿وما كان ربك نبيلاً﴾^(٣)

وإذا ثبت هذا فلا يمكن لمن اعتبر هذا الوجه الأخير أن يترجم كلام من الكلام العربي بكلام العجم على حاله ، فضلاً عن أن يترجم القرآن وينقل إلى لسان غير عربي ، إلا مع عرض استمر الساتين في اعتباره عبثاً ، كما إذا استوى اللسان في استعمال متقدم فحليه ونحوه . فلذا ثبت ذلك في اللسان المنقول إليه مع لسان العرب ، أمكن أن يترجم أحدهما إلى الآخر . وإثبات مثل هذا يوجه بين غير جدا . وربما أشار إلى شيء من ذلك أهل المنطق من القدماء ، ومن جدا حذوهم من التأخرين ، ولكنه عبر كاف ولا معنى في هذا المقام .

وقد نعى ابن قتيبة إمكان الترجمة في القرآن يعني على هذا الوجه الثاني ، فأما على الوجه الأول فهو ممكن ، ومن جهة صح تفسير القرآن وبيان معناه للعامة ومن ليس له فهم يقوى على تفصيل معانيه . وكان ذلك جائزاً باتفاق أهل الإسلام . فصار هذا الانصاف حجة في صحة الترجمة على المعنى الأصلي .^(٤)

(١) الصحاح في اللغة والمعجم مادة وترجمه

(٢) ابن عابدين ٣٣٥/١ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ . ويدينح لصانع

١١٢/١ طدار الكتاب العربي والفقهاء ١٦٥ ، ١٦٥

(٣) سورة مريم / ٦٤

(٤) الموافقات ١/ ٩٦ ، ٩٨

وذهب أبو يوسف وعمره إلى أن المصنف إن كان يحسن العربية لا يجوز أن يقرأ القرآن بعصرها، وإن كان لا يحسن يجوز. وقد ثبت رجوع أبي حنيفة إلى قولها لقوله دليلها وهو: أن الأسورة قراءة القرآن، وهو اسم للمنزل باللفظ العربي المنظوم هذا النظم الخاص، المكتوب في المصاحف، المقول إلينا نقلًا متواترًا. وأدعجية إنما تسمى قرآنًا مجازًا، ولذا يصح نفي اسم القرآن على المترجم إليها.^(١)

وذهب أبو حنيفة في المشهور من قوله إلى جواز القراءة بالفارسية - فيها يمكن ترجمته حرفيًا - كما يجوز بالعربية، سواء أكان يحسن العربية أم لا يحسن، تنجب لأنها اعتبرت خلفًا عن النظم العربي، وليس لكونها قرآنًا، فهي حينئذ رخصة عنه. غير أنه إن كان يحسن العربية يصير مسيئًا لمخالفته السنة المتواترة.^(٢) وقد رجع أبو حنيفة إلى رأي صاحبه كما سبق.

ثم الجواز عن قول أبو حنيفة - المرجوع عنه - مقصور على قراءة من لا يكون متهمًا بالعبث بالقرآن، وإن لا يكون معتادًا لقراءة القرآن

٦ - واختلف الفقهاء في جواز القراءة في الصلاة بعبر العربية.

فيري المالكية والشافعية والحنابلة أنه لا يجوز لقراءة بعصر العربية، سواء أحسن فراءتها بالعربية أم لم يحسن، لقوله تعالى: ﴿فَذُوقُوا عَذَابَنَا مِنَ الْقُرْآنِ﴾^(١) أمر بقراءة القرآن في الصلاة، والقرآن هو المنزل بلغة العرب، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾^(٢) وقال أيضًا: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾^(٣)

ولأن ترجمة القرآن من قبيل التفسير، وليست قرآنًا، لأن القرآن هو اللفظ العربي المنزل على سيدنا محمد ﷺ، فالقرآن دليل النبوة وعلامة الرسالة، وهو المعجز بلفظه ومعناه، والإعجاز من حيث اللفظ يزول بزوال النظم العربي، فلا تكون الترجمة قرآنًا لانعدام الإعجاز، ولذا لم تحرم قراءة الترجمة على الجنب والمخالف، ولا بحث بها من حلف لا يقرأ القرآن.^(٤)

١ - وسواء بـ الجليل ١/ ١٥٩ ط دار الفکر، والقليوبی

٢ - ١/ ١٥١ ط جیس البانی الخلی، وروضة الطالین

٣ - ١/ ٢٤١ ط دار المكتب الإسلامي، وبهاية الحاج

٤ - ١/ ٦٢٢ ط مصطفى الباني الخلی

(١) سورة الرمل ٢٠

(٢) سورة يوسف ٢

(٣) سورة الشعراء ١٩٨

(٤) الفتاوى من ٩٥، وسواء بـ الجليل ١/ ٥١٩، والقليوبی

١/ ١٥١، وروضة الطالین ١/ ٢٤١، وبهاية الحاج

١/ ٦٢٢، والمجموع ٣/ ٢٩٩، والهي ١/ ٤٨٦، ١٨٧-

وكشف القناع ١/ ٣٤٠

(١) ابن عابدین ١/ ٣٢٥، وبتائع حستانع ١/ ١١٢

(٢) الهداية ١/ ٤٧٦ ط مصطفى الباني الخلی، وبتائع حستانع

١/ ١١٢ ط دار الكتاب العربي، وابن عابدین ١/ ٣٢٥،

٣٢٦، ٣٢٧

بالعجمية، أما اعتياد القراءة بالأعجمية
فممنوع مطلقاً.^(١)

د- ترجمة الأذان :

٨- لو أذن بالفارسية أو بلغة أخرى غير العربية،
فالمصحح عند الجمعة والجمعة : أنه لا يصح،
ولو علم أنه أذن.^(٢) وهو المتبادر من كلام
الماتنكية، لأنهم يشترطون في الأذان : أن يكون
بالألفاظ المشروعة.^(٣)

ولم الشافية فقد فصلوا الكلام فيه،
وقالوا : إن كان يؤذن جماعة، وفهم من يحسن
العربية، لم يجزئ الأذان بغيرها، ويجزئ، إن لم
يوجد من يحسنها. وإن كان يؤذن لنفسه، فإن
كان يحسن العربية لا يجزئه الأذان بغيرها، وإن
كان لا يحسنها أجزاء.^(٤)

هـ- ترجمة التكبير والشهد وخطبة الجمعة
وأذكار الصلاة :

٩- لو كبر المصل بغير العربية، فذهب أبوحنيفة
إلى حوازه مطلقاً، عجز عن العربية أم لم يعجز،
واجتج في ذلك بقوله تعالى : **فَوَذَّكَّرْ أَصْمِ رَبِّهِ**
فَضْلِي ^(٥)، **وَقِيَّاساً عَلَى إِبْلَامِ الْكَافِرِ**.^(٦)
وشرط أبو يوسف ومحمد عجز الشخص عن
العربية.

جاء من المأثور الترجمة وحملها وقراءتها :
٧- ذهب الشافعية في الأصح عندهم إلى أنه لا
يجوز للمحافظ قراءة القرآن بقصد القراءة
ولا مسه، ولو مكتوباً بغير العربية، وقال
بعضهم : يجوز، وقال ابن عابدين نقلاً عن
البحر : وهذا أقرب إلى القياس، والمنع أقرب
إلى التعظيم، والمصحح المنع.^(٧)

والمتبادر من أقوال المالكية، وهو ما صرح به
الشافعية : حواش كتب التفسير مطلقاً غل
التعبير أو كسر، لأنه لا يضع عليها اسم
المصحف، ولا تثبت فيه حرمة.^(٨)

ويرى الشافعية حرمة حمل التفسير ومسه،
إذا كان القرآن أكثر من التفسير، وكذلك إن
تساوى على الأصح، وكل إذا كان التفسير أكثر
على الأصح، وفي رواية : يحرم إخلاله
بالتعظيم.^(٩) والترجمة من قبيل التفسير.

(١) ابن عابدين ٣٢٦/١، ٢٢٧ ط دار إحياء التراث العربي

(٢) ابن عابدين ١٩٥/١، ٣٢٥. ويدائع الصنائع ١١٦/١

(٣) مواهب الجنيس ٣٧٥/١، والقي ١٢٨/١، وكشاف

الافتقار ١٣٥/١، وتصحيح الخراج للقسيس ٢٠٨/١ ط

طبعة المنار

(٤) ابن عابدين ٣٢٦/١، وروضة الطائير ٨٠/١

(٥) ابن عابدين ٣٢٥/١، ٣٢٦، ويدائع الصنائع ١١٦/١

(٦) المجموع ٣٠١/٣

وذهب الشافعية واختباؤه إلى عدم جواز التكبير بالعجمية إذ أحسن العربية، لقوله ﷺ: «صَلُّوا كَمَا أَرَأَيْتُمُوهُنَّ أَصْلَى»^(١) وكان عليه الصلاة والسلام يكبر بالعربية، وأيضا قال للشمسي في صلاته: «إِذَا قُمْتَ لِلصَّلَاةِ فَكَبِّرْ»^(٢) ولأنه لم يَنْفُضْ عنه المَدُولُ عن ذلك حتى فارق الدنيا. هذا إذ أحسن العربية، أم إن لم يحسن العربية لزمه تعلم التكبير بها إن كان في الوقت متسع، وإلا كبر بنفسه. وكذلك الشَّهْدُ الآخر والصلاة على رسول الله ﷺ يجوزان بغیر العربية عندهم للعاجز عب، ولا يجوز للفاجر^(٣)

وأما حُطْبَةُ الجمعة، فذهب الشافعية في الأصح من المذهب إلى أنه يشترط أن تكون بالعربية، فإن لم يكن ثم من يحسن العربية، ولم يمكن تعينها، خطب بغیرها، فَوَلَّاهُ مَدَّةَ إِمْكَانِ التَّعَلُّمِ - وَمَنْ يَتَعَلَّمْ - عَصَوْا كُلَّهُمْ وَلَا جَمْعَ لَهُمْ.^(٤)

(١) حديث: «صَلُّوا كَمَا أَرَأَيْتُمُوهُنَّ أَصْلَى» أخرجه البخاري (المصحح ١١١/١ ط السبعة)

(٢) حديث: «إِذَا قُمْتَ لِلصَّلَاةِ فَكَبِّرْ» أخرجه البخاري (المصحح ٢٧٨/٥ ط السبعة) وسند (٢٩٨/١ ط النسخ)

(٣) المصنوع ٢٩٩/٣، ٣٠١، وجعلته المحتاج ٤٦٢/١، وروضة الطالبين ٢٢١/١، ٢٢٢، والمدهوس ١٦٤/١، ١٦٥، ١٦٦، والمغني ٥١٢/١، وكشف القناع ٣٤٢/٢

(٤) روضة الطالبين ٧٦/١، والمجلد على شرح المنهاج ٢٧٢/٢، والفتاوى ٢٧٢/٢

وعلى هذا الخلاف: الحُطْبَةُ وأَذْكَارُ الصَّلَاةِ، كما لم يَسْبَحْ بالفارسية في الصلاة، أو أُنشِىَ على الله تعالى، أو نَعْرِدَ، أو هَلْ، أو تَشْهَدُ، أو صَبَّحَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِصَاحِبِهِ، وَمَا أَبْرَزَ مُحَمَّدٌ وَفَرَطَ الْمُعْجَزُ.

وذكر ابن عابدين نقلا عن شرح الطحاوي: أنه لو كبر الشخص بالفارسية، أو سمى عند الذبح، أو لم يسم عند الإحرام بالفارسية أو بأي لسان، سواء أكان يحسن العربية أم لا، جاز بالاتفاق بين الإمام وصاحبه، وهذا يعني أن لصاحبهين رجعا إلى قول الإمام في جواز التكبير والأذكار مطلقا، كما أن إباحية رجع إلى قولها في عدم جواز القراءة بالعجمية إلا عند المعجز^(٥)

وسرى المالكية أنه إن عجز عن التكبير بالعربية مضطرا، ولا يجوز بغیرها، ويكتفيه به كالأخرس، فإن أُمِّي العاجز عنه بمرادفه من لغة أخرى لم يتعطل. فبإساعه الدعاء بالعجمية ولو لفقد عسى العربية.

وعند بعض شيوخ الفاضلي عباس: يجوز الإتيان بالتكبير بغیر العربية، وأما الحُطْبَةُ فلا يجوز عندهم بغیر العربية ولو كان اجتماعا عنها لا يعرفون العربية، فلو لم يكن منهم من يحسن الإتيان بالحُطْبَةُ عربية لم تنزههم جمعة^(٦)

(٥) ابن عابدين ٣٢٥/١، وبتأنيص الصانح ١١٣/١

(٦) مواهب أخليس ٥١٥/١، وسنة المدوني ٢٣٣/١، ٣٧٨/١

بغير العربية خلاف الأولى، وأن الكراهة فيه تنزيهية، ولا يبعد أن يكون الدعاء بالعجمية مكروهاً تحريماً في الصلاة، ونزهاً خارجياً^(١)، وذهب المالكية إلى أنه يجرم الدعاء بغير العربية - على ما نقل ابن عابدين عن الفراء - معذراً باستيلاءه على ما ينافي التعظيم، وقيل الكلفاني كلام الفراء بالأصحية التحصيلية المتداول، أخذاً من تعليقه، وهو اشتغالها على ما ينافي جعلاً التروبية.

وأما إذا علم مدلولها فيجوز استعمالها مطلقاً في الصلاة وبغيرها، لقوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَدَمُ الْأَمْنَاءُ كُلَّهَا﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾^(٣) وهذا عاصم به المدسوقي أيضاً^(٤).

وقد فصل الشافعية الكلام فقالوا: الدعاء في الصلاة إما أن يكون مأثوراً أو غير مأثور. أما الدعاء المأثور فبثلاثة أوجه:

أصحها، ويرافقه ما ذهب إليه الحنابلة: أنه يجوز بغير العربية للعاجز عنها، ولا يجوز للمؤثر، فإن فعل بطلت صلاته.

والثاني: يجوز في بحسن العربية وغيره

وفي السلام بالعجمية ثلاثة أوجه: أحدهما: إن قدر على العربية لم يجز، وقال النووي: انصواب صحة سلامه بالعجمية إن كان المخاطب بعجمية^(٥).

والثاني عند الشافعية في مسألة الترجمة هو: أن ما كان مقصوداً منه لفظه ومعناه، فإن كان لإعجازه امتنع قطعاً، وإن لم يكن كذلك امتنع لنفاذ، كالإذان وتكبير الإحرام والتشهد والأذكار المتدوية، والأدعية الماثورة في الصلاة والسلام والخطبة. وما كان المقصود منه معناه دون لفظه، فجاز. كالتسبيح والتهنئة والصلوات ونحوها.

والقول الآخر عند الشافعية أن كون الخطبة بالعربية منحب فقط، قال النووي: لأن المقصود الوعظ، وهو حاصل بكل اللغات^(٦).
و- الدعاء بغير العربية في الصلاة:

١٠- المنقول عن الحنفية في الدعاء بغير العربية الكراهة، لأن عمر رضي الله تعالى عنه نهي عن رطانة الأعاجم، والرطانة كما في الثاموس: الكلام بالعجمية. وظاهر التعليل: أن الدعاء

(١) روضة الطالبين ١٠/ ٢٢٠.

(٢) انظر في الترمذ للرازي ٢٨٢/ ١، ٢٨٣، والمجموع ٢٢/ ٤.

وروى المجلة أن ما اختفى في صحة بالعجمية أو عدم صحته به هو إمكان الخطبة التي لا تحرى الخطبة إلا بها، أما ما إذا هل ذلك فلا أثر به بغير العربية إن لم يكن المسلمون عرباً.

(٣) ابن عابدين ١٦/ ٣٥٠.

(٤) سورة البقرة ٢٦/ ٣٦.

(٥) سورة إبراهيم ١١/ ٤١.

(٦) ابن عابدين ١٦/ ٣٥١، وحاشية المدسوقي ١/ ٢٢٣ ط دار

جائز، لأن الفرد من الشهادتين الإحصار عن اعتقاده، وذلك يحصل بكل لسان.^(١)

وأما الملكية فالأصل عندهم أن الحق بالشهادتين بالعربية شرط في صحة الإسلام إلا لعجز - بخرس وسحوه - مع قيام القرينة على تصديقه بقده، فيحكم أنه بالإسلام، ونجري عليه أحكامه.^(٢)

وذهب أحسنة إلى أنه ثبت إسلام الكافر لأصل المطلق بالشهادتين. وإنما إن قلنا: أما مؤمن أو أم مسلم، قال القاضي أبو يعلى: يحكم بإسلامه بهذا وإن لم ينفذ الشهادتين.^(٣)

ج - الأمان بغير العربية .

١٢ - الأمان بغير العربية لا خلاف بين الفقهاء في أنه يجوز، لما روي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال: إذا فلتتم: لا بأس، أو: لا تفعل، أو: مترس،^(٤) فقد آمنسهم، فإن الله تعالى يعلم الألسنة

وروي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه مثل ذلك.^(٥)

(١) ابن عابد بن ٣/٢٢٥، والمصنف ٣/٢٠٦.

(٢) جوامع الإكفيل ١/٢٠ ط دار المعرفة.

(٣) انقي ١/١١١.

(٤) من كلمة فارسية، معناها لا تخف.

(٥) ابن عابد بن ٣/٢٢٦، والمصنف ٣/٢٢٧، والفوسيني ١/١٥٩.

ونقله ١/٢٢٦، والفتي ١/٤٨٩، وكشاف لفتح

١-٢/٢

والثالث: لا يجوز لواحد منهما لعزم الضرورة إليه.

وأما الدعاء غير المأثور في الصلاة، فلا يجوز أخراعه والإتيان به بالمعجمة قولاً واحداً.

وأما سائر الأذكار فالتشهد الأول والعقيدة على لسان الله فيه، والقبول، والتسبيح في الركوع والسجود، وتكبيرات الانفلات، فعلى القول بجواز الدعاء بالأعجمية يجوز بالأولى، ولا فني جوازها للعاجز لوجه:

نصحها: الجواز. والثاني: لا والثالث: يجوز فيها بحجر بسجود السهو.

وذكر صاحب الحاوي: أنه إذا لم يحسن العربية أتى بكل الأذكار بالعجمية، وإن كان يحسنها أتى بالعربية، فإن خالف وقامها بأعجمية. فما كان واجباً كالشهد ولسلام لم يجزه، وما كان منه كالسبح والافتاح أجراه وقد أساء.^(١)

ز - الإتيان بالشهادتين بغير العربية لمن أراد الإسلام:

١١ - يرى جمهور الفقهاء - أن لكاهن إذا أراد لإسلام، فإن لم يحسن العربية جاز أن يأتي بالشهادتين بلسانه، وأما إن كان يحسنها: فيرى الحنفية، وهو الصحيح عند عامة الشافعية أنه

(١) المجموع ٣/٢٩٩، والمصنف ٣/٢٩٢، وكشاف

فتح ١/٤٢٠، ١/٤٢١

العربية بها هو من قبله - من إيجاب أو قول -
بالعربية لغدونه عليه، والعقد الآخر يأتي بها هو
من قبله بلغته، وإن كان كل منهما لا يفسر
لسان الآخر ترجم بينهما لغة يعرف اللسانين.^(١٢)

ثانيا - التطويق بغير العربية :

١٤ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى : أن
المعجمي إذا أتى بصريح الطلاق بالعجمية
كان طلاقا، وبذا أتى بالكفاية لا يقع إلا به .
ولكنهم اختلفوا في الالفاظ التي تعتبر صريح
الطلاق وكنايته بالعجمية، وبين الفقهاء بعضها
في كتاب الطلاق.^(١٣)

ويرى المالكية أن من طلق بالعجمية لزمه إن
شهده بذلك عدلان بصرقان العجمية . قال
ابن تاجي : قال أبو إسماعيل : يؤخذ منها أن
الترجمان لا يكون أقل من عدلين.^(١٤)

وينظر مصطلح : (طلاق)

ي - الترجمة في القضاء :

١٥ - جمهور الفقهاء على أن القاضي يجوز له أن
يتخذ مترجما.^(١٥)

(١٢) كشف القناع ٥/٢٩٩

(١٣) ابن عابدين ١/٤٩٩ - ٤٩٦، والرد المحتار ٥/٢٩٩

العجمية، ونظيره ٣/٣٩٤، ٣٩٧، وجازية للمحتاج

١/٤٩٨، وروضة المفاتيح ١٥/١٥٨، والمختار

٢٢٨، ١٩٤/٢

(١٤) مرآة الخليل ٤/٤٤٤

(١٥) ابن عابدين ١/٣٧٤، وسواها الخليل ٦/١١٩ -

ط - انعقاد النكاح ووثيق الطلاق، بغير
العربية

أولا - ترجمة صيغة النكاح :

١٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن من لا يجسر
العربية يصح منه عقد النكاح بلسانه، لأنه
عاجز عما سواه، فسطع عنه كالأحرس، ويحتاج
أن يأتي بالمعنى الخاص بحيث يشمل على
معنى اللفظ العربي، وقال أبو الخطاب من
الحنابلة : عليه أن يتعمق ما كانت العربية شروطا
فيه كالتكبير

واختصروا فيجب بقدر على لفظ النكاح
بالعربية : فذهب الحنفية والشافعية إلى الأصح،
والشيخ تقي الدين إلى نية وابن قدامة من
الحنابلة إلى : أنه يعتقد بغيرها، لأنه أتى بلفظه
الخاص، فاتفقوا به، كما يعتقد بلفظ العربية
ولأن اللغة العجمية تصدر عن بكم بها عن
قصد صحيح.

ويرى الشافعية في وجه آخر أنه لا يصح بغير
العربية، حتى وإن كان لا يجسرها

وللشافعية قول ثالث . وهو أنه يعتقد إن لم
يجسن العربية ولا فلا.^(١٦) وقال في كشف
القناع : فإن كان أحد المصنفين في النكاح
يجسن العربية دون الآخر أتى الذي يجسر

(١٦) ابن عابدين ٢/٢٧٠، وروضة المفاتيح ٣٦/٧، والمختار

٥٣٣/٦، وكشف القناع ٤/٣٨ - ٤٠

ثبت إلا برجلين بشرط في ترجمته وجلان، وفي حد الزمان قولان عند الشافعية. أحدهما: أنه لا يكفي فيه أقل من أربعة رجال أحرار عدول. والثاني: يكفي فيه اثنان. وقبل عند الشافعية: يكفي وجلان قطعاً.^(١)

وما تعدده، فذهب الحنفية وهو رواية عن أحمد إلى: أنه يكفي واحد عدل، وهو اختيار أبي بكر وقاله ابن المنذر أيضاً. قال ابن المنذر في حديث زيد بن ثابت: «أن رسول الله ﷺ أمره أن يتعلم كتاب يهود، قال: فكنت أكتب له إذا كتب إليهم، وأقرأ له إذا كتبوا».^(٢) ولأنه عملاً بفتقر إلى لفظ الشهادة فأجازه لواحد كأخبار الدبانة.

وسرى المالكية أنه يكفي الواحد العدل إن رتبته القاضي. أما غير المرتب بأن أتى به أحد الخصمين، أو طلبه القاضي للتبليغ، فلا بد فيه من التعدد، لأنه صار كالمساعد. وفي قول: لا بد من تعدده، ولو رتب.^(٣)

وذهب الشافعية، وهو المذهب عند الحنابلة إلى: أن الترجمة شهادة، لأن المترجم يفل إلى القاضي قولاً لا يعرفه القاضي، وما خفي عليه فيما يعلق بالمتخاصمين، ولذا فإنها تنفق إلى العبد والعدالة، ويعتبر فيه من الشروط ما يعتبر في الشهادة. فإن كان الحق بما ثبت برجل أو امرأتين قبل الترجمة من رجل وامرأتين، وما لا

ترجيح

انظر: تعارض.



= والشرح الصغير ٢٠٢/٥، وروضة الطالبين ١٣٦/١١، والمغني ١٠٠/٩، وكشاف القناع ٣٥٢/٦.
(٢) حديث زيد بن ثابت: «أن أمره أن يحسم كتاب يهود...» أخرجه الترمذي (٦٧/٥) - ط الحلي - وقد حصر صحيح
(٣) الشرح الصغير ٢٠٢/٤، ومواهب المحفل ١١٩/٩.

(١) روضة الطالبين ١٣٦/١١، والمغني ١٠٠/٩، وكشاف القناع ٣٥٢/٦، ٣٥٣.

الأول - في أن التشويب يكون في أذان المجر بعد التحليتين أو بعد الأذان، وأما الترجيع فيكون في الإتيان بالشهادتين في كل أذان^(١)

الحكم الإجمالي :

٣ - يرى الحنفية والمثابفة على الصحيح منذهب - وهو قول الثوري وإسحاق - أنه لا ترجيع في الأذان،^(٢) لحديث عبدالله بن زيد من غير ترجيع فقال له النبي ﷺ : «إنها حق إن شاء الله، فقم مع بلال فأتى عليه ما رأيت، فبذذ به، فإنه أمدى صوتاً منك فقامت مع بلال، فحمت عليه وبذذ به»^(٣)

فإن رجيع المؤذن، فقد نص الإمام محمد على أنه لا بأس به، واعتبر الاختلاف في الترجيع من الاختلافات لباحة، وقال

ترجيح

التعريف :

١ - الترجيع في اللغة هو: تردد الصوت في فراغ أو أذن أو غشاء أو غير ذلك مما يؤثر به.^(٤) وفي الاصطلاح هو: أن يخفص المؤذن صوته بالشهادتين مع إسماعه الخاصين، ثم يعود فترجع صوته بهما.^(٥)

الألفاظ ذات الصلة :

التشويب :

٢ - التشويب لغة: العود إلى الإعلام بعد الإعلام.

و اصطلاحاً: قول المؤذن في أذان الصبح بعد التحليتين، أو بعد الأذان وقبل الإقامة - كما يقول بعض الفقهاء - الصلاة خير من النوم، مرتين.^(٦)

ويختلف التشويب عن الترجيع - بالمعنى

(١) حاشية الصفوري ٢٩٣/١ نشر دار الفروعة، والمصنف الثوري سحيق محمد عبد الطهي ١٢/ ١٩٩، وروضة الطالبي ١٦/ ١٩٩

(٢) الطرمي ١/ ٩٠، والبحر سرائق ١/ ٢٦٩، وحاشية في شرح هداية ٩/ ٢ نشر دار الفكر، والمعجم مع شرح التكميل ١٩٩/١، والإيضاح ١٩٩/١ الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ

(٣) حديث ١١ عبدالله بن زيد من غير ترجيع، أخرجه أبو داود ٣٣٨/١٦ طهرت عبده دهباس، وصححه البخاري كمال المتقبح لاس جعفر ١/ ١٩٧ ط شركة صناعة محمد

١) المساء العرب ص ١١٠، ورجع

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٥٩/١

(٣) التزيين ٩٣/١، وروضة الطالبي ١٩٩/١ نشر المكتبة الإسلامية وطبوي وصد ١٢٨/١

المشافعي: أنه إن ترك الترجيع لا يصح
إدائه^(١)

محل الترجيع:

٤ - أنه يجب بكونه كما تقدم في حديث أبي
محدودة بعد الإتيان بالشهادتين معاً، فلا يرجع
الشهادة الأولى قبل الإتيان بالشهادة الثانية^(٢)

حكمه الترجيع

٥ - حكمه المبرجيع هي تدبير كلمتي
الإخلاص، تكونها التجيب من الكفر،
للمدخلين في الإسلام، وتذكر حقائقها في أول
الإسلام ثم تليها^(٣)



ابن نجيم: الظاهر من عبارات مشايخ الحنفية
أن الترجيع مباح ليس بسنة ولا مكروه، لأن
كلا الأمرين صبح عن النبي ﷺ، وبغلق
المحصلي عن ملتقى الأبركر كراهة الترجيع في
الأذن، وحملها ابن عابد بن علي كراهة
الترجيعة^(٤)

ويسرى ذلك، وهو الصحيح عند
الشافعية: أنه إن ترك الترجيع في الأذن، لما روى
عن أبي مخرورة رضي الله عنه أن النبي ﷺ
أنقى عليه التدين هو نفسه، فقال له: قل:
الله أكبر الله أكبر الله أكبر، أشهد أن
لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد
أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً
رسول الله، ثم قال: أرجع فأمده صوتك، ثم
قال: قل: أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن
لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله،
أشهد أن محمداً رسول الله... الخ^(٥)

وهذا وجه لشافعية حكمه المبرجيعون: أن
الترجييع ركن لا يصح الأذن إلا به، قال
القاضي حسين: نقل البيهقي عن الإمام

(١) البحر الرائق وسنة الخصال ٢٦٩/١، وحاشية ابن عثيمين
٢٥٩/١، وانظر مع التبرج الكفر ١٧٠/١
(٢) حديث أبي مخرورة أخرجه النسائي ٢٠٢٠ في المكتبة
البيروتية، وصححه ابن دقيق العيد التلخيص ٢٠٠/١
طبعة شركة المطبعة الشامية

(٣) حاشية المدودي ٢٩٣/١، والمجموع للمروزي ٩٠/٣
٩٠، وروضة الصالحين ١٩٩/١، والشامي مع التبرج
للكبير ١٧٦/١
(٤) حاشية المدودي على شرح الرسالة ٢٢٤/١، والمزرقان
١٥٨/١
(٥) حاشية المدودي على شرح الرسالة ٢٢٤/١، وجملة
لغزاج ٢٩١/١

أحكم التكيفي :

٢ - لأصل في ترجيل الشعر الاستحباب،^(١) لما روي أسوداد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : «من كان له شعر فليتركه»^(٢) ولأن النبي ﷺ كان يحب الترجيل ، وكان يرجل نفسه فأرة ، وترجله عائشة رضي الله عنها فأرة أخرى .

فقد روت أن النبي ﷺ كان يصلي إلى رأسه وهو يجاور في المسجد ، فأرجله وأنا حائض^(٣) . وهناك حالات تختلف فيها حكم الترجيل باختلاف الأشخاص والأوقات منها :

أ - ترجيل المتكف :

٣ - يرى جمهور الفقهاء أنه لا يكره للمتكف إلا ما يكرهه غيره في المسجد ، فيحوز له ترجيل شعره ، لـ روي عن عائشة رضي الله عنها أنها

ترجيل

التعريف .

١ - الترجيل لغة : تسريح الشعر وتطيقه وغيبته يقال : رجلته ترجيلاً إذا سرحته ومسطقه .

وقد يكون الترجيل أخص من التمشيط لأنه يراد في التريادة في تحبب الشعر^(٤) .

أما التسريح فهو : إرسال الشعر وحله قبل المشيط ، وعلى هذا فيكون التسريح مغايراً لـرجل ، ومضافاً للمشيط .

وقال الأزهري : تسريح الشعر ترجيله ، وتغليص بعضها من بعض بالمشط . فعلى المعنى الأول يكون مغايراً للترجيل ، وعلى الثاني يكون مرادفاً^(٥) .

ولا يخرج استعانة الفقهاء اللفظ الترجيل عن معناه اللغوي .^(٦)

(١) روضة الطائين ٢٣١/٣ ، والمجموع ٢٩٣/١ شرح المكتبة الإسلامية ، والمغني مع الفتح الكبير ١٣٣/١ ، ومعدة السرى ١٢٢ - ١٢٣ المبينة ، وبقي الأوتار ١٢٦/١ ط المطبعي ، وراة نسخة ١٧٦/١ ط مؤسسة الحرمين ، والفوائد البدوان ٢٠٢/٢ - نشر دار المعرفة ، رامي ٢٦٨/٧ ، ٢٦٩ ، وحاشية ابن عابدين ١١١/٥ ، وحاشية مصنفهري ٢٠٣/١ .

(٢) حديث «من كان له شعر فليتركه» أخرجه أسوداد (٣٩٥/١) ط عزت جريد دعاس ، ورواه ابن حجر في فتح ٣٦٨/١ ط السلفية .

(٣) حديث «كان يصلي إلى رأسه» أخرجه البخاري (المع ١٧٣/١) ط السلفية .

(٤) النجاشية لأبي الأشعر ، ولسان العرب وشاح المصروف ، وأنصاع الخيرة مادة «رجل» ، مشهور .

(٥) لسان الله روت مادة «سرح» وحاشية نسفي على متن الساني ١٣٤/٨ ط المطبعة المصرية بالأزهر .

(٦) مطالب أولي النهى ٨٤/١ ، ومعدة السرى ٢٢٠/٢٢ .

قالت: وكان النبي ﷺ يصفى إلى رأسه، وهو مجاور في المسجد، فأرجله وأنا حائض.^(١)
وقد قال المالكية: لا بأس بأن يدين المعتكف رأسه فإن هو خارج المسجد لترجيل شعره، كأنهم يرون كراهة الترجيل في المسجد، لأن الترجيل لا يخلو من سقوط شيء من الشعر، والأخذ من الشعر في المسجد مكروه عندهم.^(٢)
وللتفصيل يرجع إلى مصطلح: (اعتكاف).

ج - ترجيل المعلقة :

٥ - لا خلاف بين الفقهاء في عدم جواز الترجيل للمعدة بشيء من الطيب أو بغيره زينة، أما لترجيل بغير مواد الزينة والطيب - كاستدر وشبهه - فلا يختمر في الرأس - فقد أجازته المالكية والشافعية والحنابلة، لما روت أم سنان رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «لا غسطي بالطيب ولا بالحناء فإنه خضاب» قالت: قلت: بأي شيء أغسظ؟ قال: بالماء تغلفين به رأسك»^(٣) ولأنه يراد للتطيف لا للتطيب.

- (١) حديث: «كان يصفى إلى رأسه...» مسند الخريزمي (٢/٢٠٢). والنظر روضة الطالبين ٣/٢٩٢، والمفتي مع فتاوى الكبر ٣/١٥٩، وفتاوى القاري شرح صحيح البخاري ١/١٤٤ ط ١٤٤٤ هـ، وفتح الباري ١/٢٧٢، ط ١٣٧٣ هـ السلفية.
- (٢) جواهر الإكليل ١/١٥٩، والازدلي ٢/٢٢٩، والخطيب ٢/١٦٣، وإعلام المساجد بأحكام المساجد ص ١٠٧.
- (٣) حديث: «الحاج الشعث الظل، فخرجه الزمدي (٥/٢٢٥) ط إعلاني، وأبو عبد الله، (الطحاوي) لا ينسج حصر ٢/٢٢١ - ط شركة الطباعة الفنية المحدودة.
- (٤) الاختيار لتعليل المحار ١/١٤٣، وفتح المغلل ١/٥٢٢.

من الترجيل والمداومة عليه مكروه إلا الحاجة،
تحديث عبدالله بن مغفل رضي الله عنه وأن
رسول الله ﷺ غيى عن الترجيل إلا غياه^(١)
ولما روى حميد بن عبد الرحمن الحميري عن
بعض أصحاب النبي ﷺ : «نهى رسول الله ﷺ
وسلم أن يمشط أحدهما كل يوم»^(٢)

وقال الحنفية بعدم جواز ترجيل المحدث - وإن
كان يغير طيب - لأنه زينة، فإن كان يمشط
في أسنان منفرجة دون المضمومة - وقيد
صاحب الجوهرية جواز ترجيل المحدث بأسنان
المشط الواسعة بالعذر^(٣)
ونظر التفصيل في (إحداذ، وامتشاط).

كيفية الترجيل :

٦ - يستحب التيامن في الترجيل، لحديث
عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ وكان يعجبه
التيامن في ثعلبه وترجله وظهره، وفي شأنه
كله^(٤)



الإغياب في الترجيل :

يسن ترجيل الشعر ودهنه غيا^(٥)، فالاستنثار

- ويزنك يوما. قال السدي : والمراد تراحة فداومة عليه،
وعصومية للتسل يوما وليلتك يوما هير سرف. (حاشية
السدي على سنن النسائي ٨ / ١٢٦).
(١) حديث : «نهى عن الترجيل إلا غياه» أخرجه أبو داود
(٤ / ٣٩٢). ط هرت جيد دعلس، والقرنبي (٣ / ٢٤٤ - ط
الحلي) وقال : حسن صحيح.
(٢) حديث : «نهى أن يمشط أحدهما كل يوم ...» أخرجه
أبو داود (١ / ٣٠ - ط هرت جيد دعلس)، والنسائي
(١٥٠ / ١٢٠ - ط المكتبة التجارية)، ومعه ابن حجر في
الفتح (١٠ / ٣٩٧ - ط السلفية)، وأظهر المصنف لفتوي
١ / ٢٩٣ نشر المكتبة السلفية، وقسم الفاع ١ / ٧٤ ط
علم الكتب، ومطاب أولي النهى ١ / ٨٥ نشر المكتب
الإسلامي، ونيل الأوطار ١ / ١٤٧ ط الحلي، وحاشية
السدي على سنن النسائي ٨ / ١٣٢، ١٣٣

(١) التشرح الصغير ٢ / ٦٨٦، وصاحب الجليل ١ / ١٥٥ ط
ليبسا، ونهاية المحتاج ٧ / ١٢٣، وروضة الطالبين
٨ / ١٠٨، والكنز ٣ / ٣٢٨ ط المكتبة الإسلامية،
والاعتل ١ / ٢٣٩، والبيان شرح الهداية ٤ / ٨٠ - ط دار
الفكر، وحاشية ابن عابدين ٢ / ٦٢٧، ونيل الأوطار
٢ / ٣٣٢ ط الحلي، والوسوعة الفقهية ٢ / ١١٧
(٢) حديث : «كأن يعجبه التيامن في ثعلبه»، أخرجه
البخاري (الفتح ١ / ٢٦٩ - ط السلفية)، وقطر محمد
القاري ٣ / ٢٩ - ٢٢ / ٢٦٠، وسبل السلام ١ / ٥٠،
٥١ ط الحلي، وللمدة على شرح صفة الأحكام ١ / ٢٠٩،
وغلوب ١ / ٥١، ٥٥، وصح البخاري ١ / ٢٦٩، ٢٧٠ ط
السلفية
(٣) الشب بكسر المجمة ونشد يد الباء. أن يعمل يوما -

والترضي : طلب الرضا، والترضي أيضا : أن
يقول : رضي الله عنه (١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذا المعنى ،
فالترضي دعاء بالرضوان، والترحم دعاء
بالرحمة.

وللتفصيل ر : (ترضي) .

ترحم

التعريف :

١ - الترحم : من الرحمة، ومن معانيها : الرقة،
والعطف، والمغفرة (٢)

والترحم : طلب ارحمة، وهو أيضا الدعاء
بالرحمة، كقولك : رحمه الله . وترحمت عليه : أي
قلت له : رحمة الله عليك، ورحم عليه : قال
له : رحمة الله عليك . وترحم القوم : رحم
بعضهم بعضا. (٣)

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذا
المعنى. (٤)

ب - التبريك :

٣ - التبريك : الدعاء بالبركة، وهي بمعنى
الزيادة والنماء، يقال : بارك الله فيك وعليك
وملك وباركك، كلها بمعنى : زادك خيرا، ومنه
قوله تعالى : ﴿فَلْيَسْأَلْهُمْ تَبْرِكَ﴾ أي تبارك من في
أخبار ومن حوائج (٥)

وتبرك به : أي تيسر. (٦)

فالتبريك بمعنى : الدعاء بالبركة، يتفق مع
الترحم في نفس هذا المعنى، أي الدعاء.

الحكم التكليفي :

٤ - لا خلاف بين الفقهاء في استحباب الترحم
على الوالدين أحياء وأمواتا، وعلى الثامنين من
العلماء والعلماء الصالحين، وعلى سائر الأخيار،
أحياء وأمواتا، وأما الترحم على النبي ﷺ في

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الترضي :

٢ - الترضي من الرضا، وهو ضد السخط؛

(١) سورة البقرة ١٠٥

(٢) لسان العرب للفيروز. وتاج العروس، والنصائح في القلة
والعلوم، ومن الفقه. واختار المحقق مادة «رحم»
و«تبرك» العلماء مادة «ترحم» وترحم.

(٣) ابن خلدون ١٥ - ١٨٠. ونهاية المحتاج ٢٢٢٩

(٤) لسان العرب المحیط مادة «رحم» و«تبرك» العلماء مادة
«ترحم» وترحم.

(٥) سورة النمل ٨١

(٦) مختار الصحاح

محمد، كما جعلتها على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد^(١)

قال الحافظ ابن حجر: فهذه الأحاديث وإن كانت ضعيفة الأدلة - إلا أنها يشد بعضها بعضاً، أفواها أولها، ويدل مجموعها على أن للزيادة أصلاً. وأيضاً الضعيف يعمل في فضائل الأعمال^(٢).

وما عليه جمهور الفقهاء الاختصار على صيغة الصلاة دون إضافة (الترحم) كما ورد في الروايات المشهورة في الصحيحين وغيرهما، بل ذهب بعض الحنفية وأبو بكر بن العربي المالكي والنسوي وغيرهم إلى أن زيادة «وارحم محمد... الخ» بدعة لا أصل لها، وقد بالغ ابن العربي في إنكار ذلك ونقطة ابن أبي زيد، وتجهيل فاعله، لأن النبي ﷺ علمنا كيفية الصلاة. فالزيادة على ذلك استقصار لقول النبي ﷺ واستدراك عليه.

وانتصر لهم بعض المتأخرين ممن جمع بين الفقه والحديث، فقال: ولا يمتنع بالأحاديث الواردة، فإنها كلها وإعية جداً. إذ لا يخلو سندها من كذاب أو منهم بالكذب. ويؤيده ما ذكره

الصلاة وخارجها، ففيه خلاف وتفصيل على النحو الآتي -

أ - الترحم على النبي ﷺ وعلى آله في الصلاة:
هـ - وهو إما أن يكون في التشهد أو خارجه.

وقد ورد الترحم على الرسول ﷺ في التشهد، وهو عبارة: «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته»^(١) وتفصيل أحكام التشهد في مصطلحه

إما الترحم على النبي ﷺ خارج التشهد، فقد ذهب الحنفية، وبعض المالكية، وبعض الشافعية إلى استحباب زيادة: «وارحم محمداً وآل محمد» في الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة.

وعبارة الرسالة لابن أبي زيد القيرواني:
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، وارحم محمداً وآل محمد، كما صليت ورحمت وباركت على إبراهيم.

واستدلوا بحديث أبي هريرة: قال: قلنا: «يا رسول الله: قد علمنا كيف نسلم عليك، فكيف نصلي عليك؟» قال: قولوا: اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على محمد وعلى آل

(١) ابن عسكس (٢٤١/١، ٢٤٤)، وآل عسكس (١٠٧)، والفتوحات الربانية (٣/٢٢٩)

(١) حديث: «قد علمنا كيف نسلم عليك...» أخرجه بدو الفسط المصممين في عمل اليوم والليلة كما في الفتوحات الربانية لابن علان (٣/٣٣٠ ط المبررة) وضعه ابن حبر كما نقله ابن علان في المصدر السابق.

(٢) الفتوحات الربانية (٣/٢٧٧ وما بعدها)

السبكي: إن محل العمل بالحديث الضعيف ما لم يشذ صفة^(١).

يقول: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته^(٢).
ولأن السلام في الصلاة ورد مقروناً بالترجمة، فلم
يجز بدونها، كالتسليم على النبي ﷺ في
الشهادة.

ب - الترجم في التسليم من الصلاة:

قال الشافعية والحنابلة: «الأولى ترك
«و«بركاته» كل في أكثر الأحاديث.

وصرح المالكية: بأن زيادة «و«رحمة الله» لا
يضر، لأنها خارجة عن الصلاة، وظاهر كلام
أهل المذهب أنها غير سنة، وإن ثبت بها
الحديث، لأنها لم يصحبها عمل أهل المدينة،
وذكر بعض المالكية أن الأولى الاختصار على:
«السلام عليكم، وأن زيادة: «و«رحمة الله وبركاته»
هنا خلاف الأولى^(٣).

ج - الترجم على النبي ﷺ خارج الصلاة:
٧ - اختلف الفقهاء في جواز الترجم على النبي
ﷺ خارج الصلاة، فذهب بعضهم إلى المنع
مطلقاً ووجهه بعض الحنفية: بأن الترجمة إما
تكون غائباً عن فعل أو بغير غيبة، وبحسب قولنا
باعتباره، وليس في الترجم بدل عن
الاعتظام، مثل الصلاة، وهذا يجوز أن يدعى بها

٦ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن
الأكمل في التسليم في الصلاة أن يقول: السلام
عليكم ورحمة الله، عن يمينه ويساره، لحديث
ابن مسعود وجابر بن سمرة^(٤) وغيرهما رضي الله
تعالى عنهم^(٥).
وقال: السلام عليكم - ولم يزد - يجوز،
لأن النبي ﷺ قال: «تحييها التسليم»^(٦)
والتحليل يحصل بهذا القول، ولأن ذكر الترجمة
تكرير للثناء عنه بحسب، كتأويله وبركاته. وقال
ابن عقيل من الحنابلة - وهو المعتمد في المذهب -
الأصح أنه لا يجوز الاختصار على: «السلام
عليكم، لأن الصحيح عن النبي ﷺ أنه كان

(١) ابن عسدين ٣٤٤/١ والأذكار ص ١٠٧، والمفردات
الرمانية ٢٢٧/٣ وما بعدها

(٢) حديث ابن مسعود أخرجه الترمذي ٢٩٩/٢٢، وهو الصحيح
وقال: حسن صحيح، وحديث جابر بن سمرة أخرجه
مسلم ٣٢٢/١ ط الحنفى

(٣) ابن عسدين ٣٥٤/١، والأختصار ٥٤/١، وروضة
الطالبين ٦٨/١، والمغني ٥٥٤/١، وكشاف اللغات
٣٩١/١

(٤) حديث «تحييها التسليم» أخرجه الترمذي ٩/١
ط الحنفى من حديث علي بن قتيب طاب رضي الله عنه،
وقد حسبه النووي في الخلاصة أنه لا يجب شراؤه
٣١٧/١ ط المجلسي الشهي بالمند.

(١) الحديث الذي فيه زيادة وبركاته أخرجه أبو داود
٦٠٧/١ ط حوت حيد دعاش من حديث وثاق بن حجر
وصحبه النووي في المجموع ٤٧٩/٣ ط الشافعية
(٢) حاشية الترمذي ٢٤٩/١ ط دار الفكر

وقال السرحسي : لا بأس بالترجم على النبي ﷺ ، لأن الأسرورد به من طريق أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم ، ولأن أحد رواة جلي قدره لا يستغني عن رحمه الله (۱) .

کما روي عن النبي ﷺ أنه قال : «لن يدخل أحدٌ عملُه الجنة» قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : «ولا أنا إلا أن يغمسني الله برحمته» (۲) .

ولأن النبي ﷺ كان من أشوق العباد إلى مزيد رحمة الله تعالى ، بهماها معنى الصلاة ، فلم يوجد ما يمنع ذلك .

ولا بدني الدعاء به بالرحمة له عند الصلاة والسلام عن الرحمة بصر : «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ» (۳) لأن حصول ذلك لا يمنع طلب الزيادة له ، إذ فصل الله لا يتناهى ، والكامل بقبل الكمال (۴) .

وفصل : «عن المشركين» ، فقال بالحرمة إن

لعبر الأنبياء والملائكة عليهم السلام ، أعاهد صلى الله عليه وسلم فمحمود قطب ، فيكون من مات تحصيل الحاصل ، وقد استغنيا عن هذه الصلاة ، فلا حاجة إليها . ولأنه يحل معاده من لادنه بها .

قال ابن دعبه : ينبغي لمن ذكره ﷺ أن يصلي عليه ، ولا يجوز أن يترحم عليه ، لقوله تعالى : «لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ لِيُنْذِرَكُمْ كَدُّغًا بَعْضُكُمْ بَعْضًا» (۵) .

وقص مثله عن أبي عبد البر ، والحداد ، كما حكاه عنه الرافعي ولم يتعقبه .

ومصرح أسود روى ابن الخفاف أنه رأى في منالاه ، بأن المسح أرجح للضعف : لأحد ثبوت النبي استند إليها ، فيهم من قوله : «حرم مطلق» (۶) . وهذا ذهب بعض الفقهاء إلى الجواز مطلقاً ، أي ولو بدون انضمام صلاة أو سلام .

واستندوا بقول الأعرابي جبريل ، البخاري وهو قوله : «اللهم ارحمني» ، وأرحم محمدًا ، ولا ترجم بعدا أحداء لتقريره ﷺ على قوله : اللهم ارحمني وأرحم محمدًا ، ولم يذكر عليه سوى قوله : «ولا ترجم معنا أحدًا» (۷) .

(۱) سورة البقرة : ۶۳

(۲) ابن عسك : ۱۰۸ ، والطحاوي على الحديث .

(۳) ۲۶ : ۲۶ ، رافعي : ۱۷۵ ، وهدية المحتاج : ۲۶۱ .

(۴) ۲۶ : ۲۶

(۵) حديث : «نصر بن يحيى : عن الأعرجي : أرحم البصري (صحيح : ۳۸ : ۱۰۰ ط الدار)

(۱) ابن عسك : ۱۰۸ ، والطحاوي : ۲۶ : ۲۶ ، وهدية المحتاج : ۲۶۱ .

(۲) حديث : «لن يدخل أحدٌ عمله الجنة» (أصح الحديث : الصحيح : ۱۷۵ : ۱۷۵ ط دار فقه ومذاهب)

(۳) ۲۶ : ۲۶ ، رافعي : ۱۷۵ ، وهدية المحتاج : ۲۶۱ .

(۴) سورة البقرة : ۶۳

(۵) ابن عسك : ۱۰۸ ، وهدية المحتاج : ۲۶ : ۲۶ ، والطحاوي : ۲۶ : ۲۶ ، وهدية المحتاج : ۲۶۱ .

(۶) ۲۶ : ۲۶ ، رافعي : ۱۷۵ ، وهدية المحتاج : ۲۶۱ .

فعل ما يرضيه، ويرضون به بلحقهم من
الابتلاء من جهة الله الرضى، وهؤلاء أحق
بالرضى، وغيرهم لا يلحق أبنائهم ولو أنهم ملء
الأرض ذهبا.

وذكر ابن عابدين نقلا عن القرماني على
الراجح عنه: أنه يجوز عكسه أيضا، وهو
الترحم للصحابه، والرضى للتابعين ومن
بعدهم^(١)

والله مل الشوري في الأذكار، وقال:
يستحب الترضى والترحم على الصحابة
والتابعين ممن بعدهم من العلماء والعباد وسائر
الأخيار فيقال: رضي الله عنه، أو رحمه الله
ونحو ذلك. وأما قوله بعض العلماء: إن
قوله: رضي الله عنه مخصوص بالصحابة،
وقال في غيرهم: رحمه الله فخطأ فليس كما قال،
ولا يوافق عليه، بل الصحيح أني عليه
الجمهور استحبابه، ودلائله أكثر من أن تحصر.
وذكر في النهاية نقلا عن الحموي: أن
الخصائص انترضى بالصحابة والترحم بغيرهم
ضعف^(٢)

هـ - الترحم على الوالدين .

٩ - الأصح في وجوب الترحم على الوالدين

ذكرها استقلالاً: كأن يقول المتكلم: قال النبي
رحم الله. وبالحوار إن ذكرها تبعاً: أي مضمومة
إلى الصلاة والسلام، فيجوز: اللهم صل على
محمد وأرحم محمدًا

ولا يجوز: أرحم محمدًا، بدون الصلاة.
لأنها وردت في الأحاديث التي وردت فيها على
سبيل التبعة للصلاة والبركة، ولم يرد ما يدل
على وقوعها مفردة، ورب شيء يجوز تحمداً،
لا استقلالاً. وبه أخذ جمع من العلماء، بل نقله
الغاضي عن الجمهور، وقال القرطبي. وهو
الصحيح^(٣)

د - الترحم على الصحابة رضي الله عنهم
والتابعين ومن بعدهم من الأخيار.

٨ - اختلف الفقهاء في جواز الترحم على
الصحابة، فذهب بعضهم إلى أنه عند ذكر
الصحابة الأولى أن يقال: رضي الله عنهم.
وأما عند ذكر التابعين ومن بعدهم من العلماء،
والعباد، وسائر الأخيار فيقال: رحمهم الله.

قال الزيلعي: الأولى أن يدعو للصحابة
بأنترضى، وللتابعين بالرحمة، ولكن بعدهم
بالغضرة والتجاوز. لأن الصحابة كانوا بالغون
في طلب الرضى من الله تعالى، ويتجهلون في

(١) ابن عابدين ٢٤ / ٥

(٢) ابن عابدين ٢٤ / ٥. ونبذة شفا ١٦ / ٤٨١. و ١٩١ / ٣.

والأذكار ١٩ / ٩٠٩. وتدريب الراوي ص ٢٩٢

(٣) ابن عابدين ٢٤ / ٥. ٣٦٥. والطحاوي

٢٣٦ / ٣. والغزالي ٣ / ٩٧٢. ونبذة المحتاج ١ / ٣٦١

أقرمذي: حديث حسن.^(١)

وهذا التعميم مخصوص بالمسلمين، فلا ترجم عن كافر لمع بدته بالسلام عند الأكثرين تحريماً، لحديث: «لا تبدوا اليهود ولا النصارى بالسلام».^(٢) ولو سلم اليهودي والنصراني، فلا بأس بالرد، ولكن لا يزيد عن قوله: «وعليك».^(٣)

والذين جوزوا ابتدائهم بالسلام، صرحوا بالانتصار على: «السلام عليك» دون الجمع، ودون أن يقول: «ورحمة الله»^(٤) لما روي عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سلم عليكم أهل الكتاب، فقولوا: وعليكم» أو «عليكم» بنير أو.^(٥)

ز - الترجم على الكفار:

١١ - صرح النووي في كتابه الأذكار بأنه لا يجوز أن يدعى للذمي بالمغفرة وما أشبهها في حال حياته عما لا يقال للكفار، لكن يجوز أن يدعى له

(١) حديث عمران بن حصين: «جاء رجل إلى النبي ﷺ...» أخرجه الترمذي (٥٤/٥ ط الحلي)، وقال: حديث حسن صحيح.

(٢) حديث: «لا تبدوا اليهود ولا النصارى...» أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن قرقعة وصحيح مسلم (١٧٠٢/٢ ط الحلي).

(٣) ابن حبان (٢٦٥/٥).

(٤) الأذكار ص ٢٧٧ - والقولين الفقهاء ص ٤٤٨.

(٥) قوله ﷺ: «إذا سلم عليكم أهل الكتاب...» أخرجه البخاري (فتح ١٢/١١ ط السلفي).

قوله تعالى: «واخفض لهما جناح الذل من الرحمة» وقيل رب أوهما^(١) حيث أمر الله سبحانه وتعالى عباده بالترحم على آباؤهم والدعاء لهم.

وعمل طلب الدعاء والترحم لها إن كانا مؤمنين، أما إن كانا كافرين فيحرم ذلك^(٢) لقوله تعالى: «وما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى»^(٣)

و - الترجم في التحية بين المسلمين:

١٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الأفضل أن يقول المسلم للمسلم في التحية: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ويقول المجيب أيضاً: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته،^(١) لما روى عمران بن الحصين أنه قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ وسلم فقال: السلام عليكم، فرد عليه، ثم جلس، فقال النبي ﷺ: عشر، ثم جاء آخر، فقال: السلام عليكم ورحمة الله، فرد عليه، ثم جلس، فقال: عشر، ثم جاء آخر، فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فرد عليه، فجلس، فقال: ثلاثون» قال

(١) سورة الإسراء/ ٢٤.

(٢) الشرح الصغير (٤/٢٤٦)، والفيديو (٣/١٧٥)، وغدير الطحاوي (٨/٢٧٢، ١٠/٢٤٤، ١٥/٢١٥)، والأذكار ص ٣٣٥.

(٣) سورة التوبة/ ١١٣.

(٤) ابن حبان (٥/٩٩٦)، والفتاوى الفقهاء ص ٤٤٧، والأذكار ص ٢١٨.

بالهداية، وصحة البدن والعافية وشبه ذلك. (١)

لحديث انس رضي الله عنه قال: استقى النبي ﷺ فسقاء يهودي، فقال له النبي ﷺ: جعلك الله، فيما رأى الشيب حتى مات. (٢)

ولما بعد وفاته فيحرم الدعاء للكافرين بالنقرة ونحوها، لقول الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ (٣) وقد جاء الحديث بمعناه، واجمع المسلمون عليه. (٤)

ج - التزام الترجمة كتابة ونطقاً عند القراءة:

ينبغي لكاتب الحديث ورواه أن يحافظ على كتابة الترمذي والترجم على الصحابة والعلماء وسائر الأخيار، والنطق به، ولا يسأم من تكراره، ولا يتعبه فيه بما في الأصل إن كان ناخباً. (٥)

ترخيص

انظر : رخصة .

(١) الأذكار ص ٢٨٢، والفروع المربانية ١/٩٦٢.

(٢) حديث انس: استقى النبي ﷺ فسقاء يهودي...
أخرجه ابن السني (ص ٧٩ ط دائرة المعارف العشية)
وصنف ابن حجر أحمد رواه في التلخيص (١/ ١٦٩ ط دائرة المعارف العشية).

(٣) سورة التوبة (١١٣).

(٤) الأذكار ص ٣٢٤، والفروع المربانية ١/٢٣٨.

(٥) تدريب الرازي ص ٢١٢، ٢١٣.

تردي

التريف :

١ - للتردي في اللغة معان، منها: السقوط من علو إلى سفلى يقال: تردى في مهواة، إذا سقط فيها، وردته تردية: أسقطته. (١)

وهو في الاصطلاح لا يخرج عن هذا المعنى. فقد عرفه المالكية بأنه: السقوط من عال إلى سفلى. (٢)

ومنه المتردية: وهي التي وقعت في بئر أو من جبل. (٣)

وفي النظم المنعذب: هي التي تردى من الجبل فسقط. (٤)

وفي مطالب أولي النهى: هي الواقعة من علو كجبل وحائط، وساقطة في نحو بئر. (٥)

(١) المصباح المنير طبع: تردى.

(٢) جواهر الإكليل ١/ ٢١٦.

(٣) ابن عابدين ٥/ ٣٠٣.

(٤) النظم المنعذب بأسفل المؤلف في منه الإمام الشافعي

٢٥٨/١

(٥) مطالب أولي النهى ١/ ٢٣٩ - ٢٣٣.

۱. منکم الاحمال :

٢ - يقول الله تبارك وتعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ
الْمَيْتَةُ وَالْأَمْوَاتُ وَالْحُمُ الْخَمِيرُ وَمَا أَمْلَ تَغْيِيرُ اللَّهِ بِهِ
وَالْمُنْخَفَضَةُ وَالْمُسْفُوفَةُ وَفَتْةٌ ذَرَّةٌ وَالنَّطِيجَةُ وَمَا أَكَلَ
النَّسَمُ إِلَّا مَا ذَكَّبْتُمْ وَمَا ذُحِ عَلَى النَّعْبِ وَإِنْ
تَنَفَّسْتُمْ فِي الْأَرْوَاحِ فَلَكُمْ فُسْقٌ... ﴾ (١) فقد
حرم سبحانه في هذه الآية أنواعاً منها : فة ذرية
إلا إذا ذكبت ذكاة شرعية ، احتيائية كانت
مذبح أو البحر في محله . أو اضطرارية بالخروج
من الطعن وإيقار الدم في أي موضع يسر من
البدن . ولا ينتقل إلى الثانية إلا عند العجز عن
الاولى . (٢)

ولا خلاف بين الفقهاء في أن الذكاة : إما اختيارية ، في المقذور عليه ، وتكون بالذبح فيها يذبح ، كالبحر والعم ، أو التحريم فيها بحر كالإس ، ولا تخل بعبر الذكاة في محلها ، وإما اضطرورية في غير المقذور عليه ، كالحيوان الذبح الشارب والمعدني في شرب الماء ، وتعد ذكاة في محلها ، وهم - أي الاضطرورية - تكون بالعم ، وهو الحرج في أي موضع كان من البدن (٢٦)

واستثمرت الخليفة الشاه إذا كانت في المعبر.

عليها وإمساكها^(١) حيث يمكن لفردة

٣- فما تروى من النعم في بشر مثلاً، ووقع العجز عن تذكيره الذكاة الاختيارية، فذاكره العجز أولاً لحرج في أي موضع من جسمه يسر نزعاً غير نفسه؛ كالساق غير المفطورة بحايه، ويبدلت بحل أكله إلا أن تكون رأسه في الماء، فلا يحل أكله، لأن الماء يعين على قتله، ويحتمل أن يكون قتله بئله. في قول أكثر الفقهاء (الحنفية والمالكية) واختلافه في قول لابن حبيب من المالكية). لما روى رافع بن خديج رضي الله عنه قال: كنا مع النبي ﷺ فمذبح، وكان في العموم خيل يسيرة، فظلموا ذعابهم، فاهوى إليه رجل سهم فحبه الله، فقال النبي ﷺ: ذوق هذه البهائم هكذا، وفي لفظ: فها تذ عليكم فادسعوها هكذا. ^(١) ومن حديث أبي العشراء الذي روي عن أبيه أنه قال: يا رسول الله! أم تكون

١١٣/٣ - ١٦٥ ط مصطفى الحبيبي ١٣٥٥ هـ -
 راجعته على غصن خليس ١/٣ ، والإقاص للشرابي
 الخطيب ٣٣/٥ ٣٦ ط ٤ هـ - عن صحيح ، ومختار نسيل
 في شرح العنبر ٢٦٥/١ ٤١٤ ط المكتب الإسلامي

١٣٠ الفناوي، الطبرية ١: ٢٠٩

١٨٨٦ و ١٨٨٩ في السليمانية، و١٩٠٨ في القاهرة (البحري، ١٩٦٦: ١٠٨).

فصل ۱۰۰ (مکمل)

* / 246 : 1 2 3 4

٢٨٣

(٣٦) البشاري اختصاره ٢: ٢٨٥. والأخبار رقم الخبر -

الخارج من الماء، أو يكون من طير الماء الذي لا يقتله الماء، أو كان النردى لا يقتل مثل ذلك الحيوان فلا خلاف في إباحته، لأن النبي ﷺ قال: «... فإن وجدته غربقا في الماء فلا تأكله»^(١)

ولأن الوقوع في الماء والنردى إنما حرم خشية أن يكون قاتلا أو معينا على القتل فقد روى طائرا في الهواء أو على شجرة أو جبل فوقع إلى الأرض فهات حل^(٢)، لأن الاحتراز منه غير ممكن.

٦- ولو نردى بعيران - مثلا - أحدهما فوق الآخر في نحو بربر. فإن مات الأسفل مثل الأعلى مثلا لم يحل، بخلاف ما لو طعن الأعلى بنحو سهم أو رمح، فوصل إلى الأسفل وأثر فيه بقتل، فهذا حلال وإن لم يعلم بالأسفل^(٣).



السذكة إلا في الحلق واللحية فقال ﷺ: «لو طعنت في فخذها لأجزأك»^(٤) قال أبو داود. هذا لا يصح إلا في النردية والنوحش. وقال المجدد: هذا فيها لا يقدر عليه^(٥).

والشهور عند المالكية - سوى ابن حبيب - أن النردية لا يحملها العفر، وإنما تحملها الذكاة بالذبح إن كانت مما يذبح، أو النحر إن كانت مما ينحر^(٦).

٤- وقال الحنفية: لو رمى صيد فوقع في ماء فيحرم، لاحتمال قتله نالاه، أو وقع على سطح أو جبل فنردى منه إلى الأرض حرم، لأن الاحتراز عن مثل هذا ممكن^(٧).

٥- وفي المغني ومطالب أولي النهى للمخاطبة: لو رمى حيوانا فوقع في ماء يقتله مثله، أو نردى نرديا يقتله مثله لم يؤكل، لأنه يمتثل أن الماء أعان على خروج روحه. أما لو وقع الحيوان في الماء على وجه لا يقتله، مثل أن يكون رأسه

(١) حديث. (الموطئ في...) أخرجه أبو داود (٢/٢٨٦).

تحقيق عزت جهيد ومحمد، وأهل ابن حجر في التلخيص (٢/١٢١) - ط شركة الطباعة الفنية بجمهورية مصر - وأه

(٢) ابن علقم (٣٠٣-٣٠٤)، وضع مقدمته (٨/٢٦٦) ط دار

إحياء التراث العربي، ونسابة المحتاج للفرع (٨/١٠٨).

والهدب في فقه الإمام الشافعي (١/٢٦٦)، ومنازل السبل في

شرح المنهاج (٢/٢٦٦) المكتبة الإسلامية، والمغني

لأبي غلام (٨/٥٦٦، ٥٦٧) م لرياض الحديث، فتح

الباري بشرح صحيح البخاري (٩/٦٢٩)

(٣) المشرح الكبير ومغني المصنف عليه (٢/١٠٢)

(٤) ابن علقم (٥/٢٠٤)

(١) حديث. (المنازل ومغني مربي في الماء فلا تأكله، أخرجه

مسلم (٣/١٥٣١) - ط جسي الخليلي

(٢) المغني لأبي قدامة (٨/٥٥٥، ٥٥٦) م لرياض الحديث،

ومطالع أولي النهى (٦/٢٦٦، ٢٦٧)

(٣) معاج الطائفة (٤/٢٦٦)

منها: الإسراع في القراءة. يقال: حذر الرجل الأذان والإقامة والقراءة وحذر فيها كلها حذرا من باب قتل: إذا أسرع.^(١)
وفي حديث الأذان: وإذا أذنت فترسل، وإذا أذنت فاحذروا^(٢) أي أسرع ولا يخرج معناه في الاصطلاح عن ذلك.

ترسل

التعريف:

والحذر سنة في الإقامة، مكروه في الأذان.^(٣) لما روى جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لبلال رضي الله عنه: وما بلال إذا أذنت فترسل، وإذا أذنت فاحذروا^(٤)

١- لترسل في اللغة معان، منها: التمهّل والثأمر. يقال: ترسل في فرائضه بمعنى: تمهّل وتأكد فيها. وترسل الرجل في كلامه ومثبه: إذا لم يعجل.^(٥) وفي حديث عمر رضي الله عنه: وإذا أذنت فترسل^(٦) أي تأن ولا تعجل.

ولا يخرج معناه اصطلاحاً عن هذا، فقلوا: إنه في الأذان: التمهّل والثأمر وترك العجلة، ويكون بسكته بين كل جملتين من جزء الأذان تحسب الإجابة. وذلك من غير تحضيض ولا مدّ مفروط.^(٧)

الحكم الإجمالي للترسل:
٣- للترسل أحكام تعترقه.
فهو في الأذان مستنون.
وصفته: أن يتمهل المؤذن فيه بسكته بين كل

٢- والحذر يقابل الترسل، وله في النسخة معان

١- لسان العرب، والمصباح المفيد، ومعجم من اللغة دار مكتبة المجله بيروت. حاشية: ترسل.

(٢) حديث: وإذا أذنت فترسل، أخرجه الترمذي (٣٧٣/١) - دار الحديث، وضعه ابن حجر في التلخيص (٢٠٠/١) ط شركة طباعة القيتي

(٣) ابن عابدين (٢٥٩/١)، والاختيار شرح المختار (١٢/١) ط دار المعرفة، ومراق الفلاح (١٠٦)، والنظم المستعجب في شرح غريب المصطلح، شرح المصطلح في لغة الإمام الشافعي (٢٥/١)، ونسخة استنباح للرسلي (٣٩١/١)، والمصنف لابن قدامة (٢٠٧/١) م الرياض الحديثية. ومواهب

١- (جلب شرح مختصر حليل (٣٧/١) م الرياض الحديثية، ومواهب الجليل بشرح مختصر حليل (٣٧/١) م الجليل ليبيا.

(١) لسان العرب، والمصباح المفيد، ومختار المصباح مادة: وحمره، وكشاف القناع (٢٢٨/١) م النسخ الحديثية.

(٢) حديث: وإذا أذنت فترسل... سنن ترمذيه (١٠٠/١) ط

(٣) كشاف القناع (٢٢٨/١) م النسخ الحديثية، والفتاوى لابن قدامة (١٠٧/١) م الرياض الحديثية، وابن عابدين (٢٥٩/١)، والاختيار شرح المختار (١٢/١) ط دار المعرفة.

ومراق الفلاح (١٠٦)، والمصطلح في لغة الإمام الشافعي (٢٥/١)، وسبحة المحتاج للرحلي (٣٩١/١)، ومواهب الحليل للشرح مختصر حليل (٣٧/١)

(٤) حديث: وما بلال إذا أذنت فترسل... سنن ترمذيه (١٠٠/١) ط

أقوت وتنبه الغائبين إليه ودعوتهم إلى الحضور للصلاة. أما الإقامة فقد شرعت لإعلام المختصين بالتأهب للصلاة والقيام لها، وإذا كان المرسل في الأذان أُنشِج في الإعلام. أما الإقامة فلا حاجة فيها إلى المرسل^(١).

ولذا أُنشِج الأذان وأُفردت الإقامة، لما روي عن أنس رضي الله عنه قال: «أُبرِبلان أن يُشْجِج الأذان ويُسَر الإقامة»^(٢). زاد حماد في حديثه «ولا الإقامة»، واستحب أن يكون الأذان في مكان عال بخلاف الإقامة، وأن يكون الصوت في الأذان أرفع منه في الإقامة، وأن يكون الأذان مرتلاً والإقامة مرعة، ومن تكرر قد قامت الصلاة مرتين في الإقامة، لأب المفصولة من الإقامة بالذات^(٣). (ر: أذان، إقامة).



(١) مرأب لخليل لشرح مختصر خليل ١/١٦٩، والمذهب في فقه الإمام الشافعي ١/٩٥. وهاب المحتاج للرملي ١/٣٩٠، ومفتي لاين قدامة ١/١٠٧. م. ترمذ في الحنفية. (٢) حديث: وأبربلان أن يُشْجِج الأذان ويُسَر الإقامة. أخرجه البخاري ١/٨٢٢. المنج ط مطبعة، وسلم (١/٢٨٦ - ط الخليل).

(٣) عون العمود شرح سنن أبي داود ٢/٢٠٦ - ٢٠٣ هـ دار الفكر.

جئتين منه تسع إجابة السامع له، وذلك من غير غطيظ ولا مد مضبوط ولا تطريب، كما روى جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لبلال: «وب بلال إذا أذنت فرسَل»، وما روي عن أبي الزبير مؤذن بيت المقدس أن عمر رضي الله عنه قال: «إذا أذنت فرسَل»^(١). وما روي أن رجلاً قال لابن عمر: أتى لأجيك في الله. قال: «وأنا بُغضت في الله. إنك تعني في أدائك».

هذا ما عليه الفقهاء^(٢).

والمرسل في الإقامة مكروه، وذلك أنه بمن لمن يقيم الصلاة أن يسرع فيها ولا يترسل، للأحاديث السابقة^(٣).

هذا، والأذان قد شرع للإعلام بدخول

(١) حديث: وإذا أذنت فرسَل. - سبق ترجمه (ف/٩).

(٢) ابن عثيمين ١/٣٥٩. والاختصار شرح المختار ١/١٣٣ ط دار المعرفة، ومراقي الملاح ١/١٠٩. وهاب المحتاج للرملي ١/٣٩١، والمذهب في فقه الإمام الشافعي ١/٦٥. ومرأب لخليل لشرح مختصر خليل ١/١٣٧ م. فجاج ليبيا، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦/٣٣٠ ط الثالثة. والمفتي لاين قدامة ١/١٠٧ م. ترمذ في الحنفية، كشف الفجاج ١/٣٣٨ م. النور الحديثة.

(٣) ابن عثيمين ١/٤٦٠، والاختصار شرح المختار ١/١٣٣ ط دار المعرفة، ومراقي الملاح ١/١٠٩. والمذهب في فقه الإمام الشافعي ١/٦٥. وهاب المحتاج للرملي ١/٣٩١، والمفتي لاين قدامة ١/١٠٧ م. ترمذ في الحنفية، كشف الفجاج ١/٣٣٨ م. النور الحديثة، ومرأب لخليل لشرح مختصر خليل ١/١٣٧ م. فجاج ليبيا.

حكمه التكليفي :

الشهادة على إقرار في الترسيم :

٢ - جاء في حاشية الفلبوي على شرح المنهاج :

لا تجوز الشهادة على إقرار نحو محبوس وفي

نرسم ، لوجود عبارة الإكراه .^(١)

كما لا يصح من المحبوس وفي الترسيم

إقراره بحق أو ما يوجب العقوبة . قال في شرح

مطالب أولي النسي : تقبل من مقر ونحوه دعوى

إكراه على إقرار بقرينة دالة على إكراه ، كتهديد

قادر على ما يهدد به من ضرب أو حبس ،

وترسيم عليه أو سجنه أو أخذ ماله ونحوه ،

لدلالة الحال عليه .^(٢)



نرسم

التعريف :

١ - الترسيم لغة مصدر ورسم . جاء في المعجم

الموسيط : رسم الثوب : تخططه خطوطاً خفيفة .

والاسم : الرسم .

وللرسم معان منها الأثر يقال : رسمت

الناسقة : إذا أثرت في الأرض من شدة المطر .

ورسم الغيث الذيار يرسمها رسماً : إذا غفاها

وأبقى أثرها لاصفاً بالأرض . ويطلق مجازاً على

الأمر بالشئ ، يقال : رسم له كذا إذا أمره به

فانسم : أي امثل به .^(١)

والترسيم في اصطلاح الفقهاء - كما يفهم من

كتب الفقه - هو : التضييق على الشخص ،

وتحديد حركته ، بحيث لا يستطيع أن يذهب

من مكان إلى آخر .^(٢)

(١) المعجم الموسيط ، لسان العرب ، ومن القصة ، ومخطط

المخطط ، ملأ : برسم .

(٢) تحفة المسبب على شرح الخطيب والإقناع ١/٣ ، ١٦٠ .

وحاشية البجيرمي على شرح المهج ١/٣ ، وحاشية

الفلبوي ١/٣

(١) الفلبوي ١/٣

(٢) مطالب أولي النسي ١/٦ ، ١٥٧

ترشيده

المترشف :

١ - الترشيده لغة : مأخوذ من الرشد ، وهو الصلاح وإصابة الصواب . ورشده انفاضي ترشيدا : جعله رشيدا^(١)

والترشيده في اصطلاح الفقهاء هو : رفع الحجر عن الصغير بعد اختياره .

وعند الحنفية والمالكية واختلافه : يكون الرشد بالصلاح في المال^(٢) . وهو عند الشافعية : الصلاح في الدين والمال^(٣) .

الحكم التكليفي :

٢ - يجوز لمولي العاقل أن يدفع إليه شيئا من أمواله ، ويأذن له بالتجارة للاختبار ، لقوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾

(١) المصباح لغة : رشده .

(٢) حاشية ابن عابدين ٩٩/٥ ، ٩٥ ط بيروت . إسناده ، وبداية المحتاج للحكاشي ١٧٠/٧ ، ١٧٦ ط القاهرة . معصر ، والحري على مختصر خليل ٢٩٤/٥ ط دار صادر بيروت ، والمسي والشرح الكبير ٥٦٥/١ وما بعدها .

(٣) نهاية المحتاج ٣٥٠/١ ط مكتبة الإسلامية .

فَإِنْ نَسْتُمْ مِنْهُمْ رِشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ^(١) .
أذن الله سبحانه وتعالى في ابتلاء البتامي ، والابتلاء : الاختبار ، وذلك بالتجارة ، فكان الإذن بالابتلاء بذنا بالتجارة ، وإذا اختبره : فإن أنس منه رشدا وقد بلغ دفع الباقي إليه دلالة المذكورة ، وإن لم يأنس منه رشدا منعه من إلى أن يبلغ ، فإن بلغ رشدا دفع إليه ، وإن بلغ سفيها مفسدا مبدوا فانه يمنع عنه ماله . عند المالكية والشافعية والحنابلة وأبي يوسف ومحمد ولو صار شيخا ، حتى يؤس رشده بالاختبار لكن الحنابلة قالوا : إن الاعتبال يكون بتفويض المتصرفات التي يتصرف فيها أمثاله ، فأولاد التجار غير أولاد الدهاقين والكبراء ، وكذا أبناء المزارعين ، وأصحاب الحرف ، وكل واحد مما ذكر يختبر فيما هو أهل له ، والأشئ يفوض إليه ما يفوض إلى ربة البيت ، فإن وجدت ضابطة لما في يدها مستوفية من وكلها فهي رشيدة .

ووقت الاختبار عندهم قبل البلوغ في إحدى الروايتين ، وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي ، لأن الله تعالى قال : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ فظاهر الآية أن ابتلاءهم قبل البلوغ لوجهين : أحدهما : أنه سبحانه يتامى ، وإسما يكونون يتامى قبل البلوغ .

والثاني : أنه قد اختبرهم إلى البلوغ بلفظ :

(١) سورة النساء ٦/

من الولي، ولا يحتاج إلى حكم حاكم، ويصح أن يكون من الحاكم أيضا عند الاختلاف.

والأشئ عندهم في ذلك كالذكر، فيدفع إليها مالها إذا بلغت وأونس رشدها، سواء تزوجت أم لم تزوج. وهناك رواية عن الإمام أحمد أن الحجر لا يزول عن الأنثى حتى تزوج وتلد، أو تقضي عليها سنة في بيت الزوج. (١)

وأما المالكية فقد فرقوا بين ترشيد الصبي وترشيد الصبية، وفك الحجر عنها، وكذلك بين الترشيد للأنثى إذا كانت مطلوبة الرشد وبين غيرها، وقرروا أيضا بين الترشيد في الأب والوصي والمقدم.

أما الصبي فإن كان في ولاية الأب بفك الحجر عنه بمجرد البلوغ مع حفظه لماله، ولا يحتاج إلى أن يفك الأب الحجر عنه، وإن كان في وصاية الوصي أو المقدم فلا بد من لفك منها، ولا يحتاج إلى إذن القاضي.

وفي الأنثى يكون الحجر عليها حين بلوغها مع حفظ المال، ويدخل الزوج بها وشهادة عدلين على حسن تصرفها.

فإن كانت في ولاية الأب، فإن الحجر يتفك

حتى، فدل على أن الاختبار قبله.

والرواية الأخرى عن أحمد، وهو أنوجه الآخر لأصحاب الشافعي: أن الاختبار بعد البلوغ.

والاختبار واجب عند الحنابلة والشافعية.

وقال الشافعية: بخبر النبي وجوبا ورشد الصبي في الذين والمثل للآية السابقة، أما في السنين: فبمشاهدة حاله في العبادات والمعاملات، وبجنب المحظورات، وبسوقي الشبهات، وبمخالطة أهل الخبر، وأما في المال: فكما قال الأئمة الثلاثة. (٢)

وقال الحنفية: إن بلغ مفهيا مقصدا مبذرا يمنع عنه ماله إلى خمس وعشرين سنة مالم يؤنس رشده قبلها، فإذا بلغ السن المذكورة سلم إليه ماله وجوبا وإن لم يكن رشيدا، لأنه بلغ سنا يتصور أن يصير جادا، ولأن المنع للتأديب فإذا بلغ هذه السن انقطع رجاء التأديب، وهذا عند أبي حنيفة. (٣)

من يتولى الترشيد:

٣- ذهب الحنفية والحنابلة، وهو الأصح عند الشافعية إلى: أن ترشيد الصبي إذا بلغ وأونس منه الرشد، أو المجنون إذا عقل يصح أن يكون

(١) التلوي المصنف ٥/ ٥٤، ومجلة الأحكام العدلية ٣/ ٩٦٨.

(٢) ٩٧٤، ٩٧٥، والعمدوني ٢/ ٦٢٢، وروضة الطالبين

٤/ ١٨٩، ٣٠٥ وسابغما، والعلوي ٢/ ٣٠٢، وكشاف

الفتاوى ٢/ ٤٥٢، وكشاف المنسوخ ٤/ ٣١٢-٣١٦،

ومطالع أبي الليث ٣/ ٤٠٣، والمغني لابن قدامة ٤/ ٢٢٥

(٣) الحرشي ٥/ ٢٩٤، وسلسلة للفتاوى ٤/ ٣٨٠-٣٨٣،

والمغني مع شرح الكبير ٤/ ٥٩٥ ومطالع

(٤) ابن عابدين ٥/ ٩٤، ٩٥، ومطالع الصباغ ٧/ ١٧٠.

ضمان المال إذا أخطأ الوصي في الترشيده:

٥ - ذهب الحنفية إلى أن وصي الصغير إذا دفع إليه ماله قبل ثبوت رشده، فضايع المال في يده أو أنه انصغر، يصير الوصي ضامناً. وأما إذا بالغ ولم يعلم رشده وسقده، فأعطى الوصي له ماله، وثبت كونه ميسداً راعياً ورشيداً، فيلزم الوصي الضمان على ما في الولوجية والشمسية، وفي قول آخر: لا يلزم الوصي ضماناً على ما تقدمه صاحب تنقيح الفتاوى الخاضعية.^(١) ويرى المالكية والحنابلة أن الوصي لا بضمن شيئاً مما أئتمه بعد ترشيده. لأن الوصي فعله بجتهاده.^(٢)

وأما الشافعية فلم ينصوا على مسألة الضمان



عنها بذلك، ولا يحتج لفك من الأب، ويجوز للأب ترشيده قبل الدخول إذا بلغت، وإن كانت في وصية الوصي أو التقدم، فلا بد من لفك منها بعد الدخول.

ثم إن كانت الأنثى معلومة لترشده فإنه يجوز ترشيده مطلقاً: أي قبل الدخول وبعبء لكل من الأب والوصي والتقدم.

وأما مجهولة الترشيده فإنه يجوز للأب ترشيدها قبل الدخول وبعبء، وللوصي ترشيده بعد الدخول لا قبله. ولا يجوز للتقدم ترشيدها لا قبل الدخول ولا بعده.^(٣)

ما يكون به الترشيده:

٤ - ليس للترشيده لفظ معين عند اختلفة والشافعية والحنابلة، فكما يكون صراحة يكون دلالة أيضاً.^(٤)

وأما المالكية فقد نصوا على أن ترشيده الوصي يكون بقول الولي للعذول: تشهدوا أني فككت أخجر عن فلان محجوري، وأطلقت له التصرف، وملكت له أمره.

وترشيده الأنثى يكون بقوله: ها - رشدتك، أو أفلقت يدك، أو رفعت أخجر عنك، أو نحو ذلك.^(٥)

(١) مجلة الأحكام العدوية ٩/٨٣، ودرر الأحكام ١٢/١٢٩.

١٢٢

(٢) المحرشي، وحاشية لمودودي عليه ١٥/٢٩١، وشهاب الفروع ١٥/٣٦٢، والمعين لآل خدامه ١٥/٥٢٥.

(٣) التوسمي ٢٢٣/٢، ٢٩٦/٢، ٢٩٨، ٢٩٩.

(٤) مجلة الأحكام العدوية ١٥/٩٧١، وروضة الطهيري.

١٨٨/٤، ١٨٩، وكتاب الفناخ ٤/١٥٢.

(٥) التوسمي ٢٢٢/٢، ٢٩٦/٢.

رحمه الله عليه، وتراحم القوم: رجم بعضهم بعضاً^(١)

فانقرضي دعاء بالرحمة، وبالترحم دعاء بالرحمة.

قرضي

حكمه التكليفي :

٣ - يختلف حكم القرضي باختلاف المترضي عنه على النحو التالي :

أ - القرضي ممن اختلف في نبوته :

٤ - يستحب القرضي ممن اختلف في نبوته . كذئب الفرنج، ونقيان، وذئب الكفل وغيرهم . وذكر اس عابدين نقلا عن النووي : أن الدعاء بالصلوة عليهم لا بأس به، ولكن الأرجح أن يقال: رضى الله عنهم . لأن مرتبتهم غير مرتبة الأنبياء، ولم تثبت كونهم أنبياء^(٢)

ب - القرضي عن الصحابة :

٥ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه يستحب القرضي عن الصحابة رضي الله عنهم، لأنهم كانوا يبالغون في طلب الرحمة من الله سبحانه

الترحيف :

١ - المترضي : طلب الرحمة . والرضا : خلاف السخط . والقرضي عن فلان قولاً : رضى الله عنه^(٣)

ولا يخرج استعمال الفقهاء لكلمة القرضي عن هذا معنى .

الأنفاظ ذات الصلة :

أ - الترجم :

٢ - الترجم : من الرحمة، ولها في اللغة معان متعددة منها : الرقة، والخير، والنعمة، والنوذة . ومنه الآية للكرمية . ﴿وَإِنَّهُ يُخَصُّ بَرَّحَتَهُ مِنْ يَشَاءٍ﴾^(٤) أي يسونه .

والترحم قول : رحمه الله، وترحمت عليه : أي قلت له : رحمة الله عليك، ورحمه عليه قال :

(١) لسان العرب المحيط، وشذج المروسي، والصحاح في اللغة وللعنوم . ومن المعلقة، وتختار الصحاح مادة : «رحم»

وتصور العناء مادة : «قرضي» وترجما

(٢) ابن عابدين ٥ / ٢٨٠ هـ دار حديثه مطبعت المسموعة

والأذكار ص ١٠٩

(٣) لسان العرب المحيط مادة : «رضاء» و«نور العظم» مادة : «رضي»

«ترحم» وترجم

(٤) سورة البقرة ١٠٥

فلو لم يميز الدعاء بهذا اللفظ مذكروه في كتبهم، وهكذا جرئت العادة بين أهل العلم بالابتداء بهذا الدعاء، حيث يقولون: رضي الله عنك وعن والديك إلى آخره.

ولم ينكر أحد منهم، بل امتحنوا الدعاء بهذا اللفظ، وكانوا يعلمون ذلك لتلازمهم، فعليه عمل الأمة. (١)

د - المحافظة على كتابة الترضي:

٧ - ينبغي أن يحافظ على كتابة الترضي عن الصحابة والتابعين من العلماء وسائر الأخيار، ولا يسأم من تكرره، ومن أغفله حرم خطها عظيمها، وإذا جاءت الرواية بالترضي كانت العناية به أشد. (٢)

هـ - ما يجب على سامع الترضي:

٨ - ينبغي لسامع الترضي عن الصحابة ولو حال الخطبة أن يترضي عنهم، كما ينبغي لسامع الصلاة على النبي ﷺ، لأنه أفضل من الإنصات. (٣)

وفي ذلك خلاف وتفصيل ينظر في (خطبة).

وتسأل، ويحتدون في فعل ما يرضيه، ويرضون بما يلحقهم من الابتلاء من عنده أشد الرضا، فهذا أحق بالرضا. (١)

وإن كان صحابيا ابن صحابي كابن عمر وابن عباس قال: رضي الله عنهما، لتشمله وآباءه. وإذا كان هو وأبوه وجده من الصحابة قال: رضي الله عنهم كعبد الرحمن بن أبي بكر الصديق بن أبي قحافة رضي الله عنهم. (٢)

ج - الترضي عن غير الصحابة:

٩ - قال صاحب عمدة الأبرار: يجوز الترضي عن السلف من المشايخ والعلماء وذلك لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ، أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِّ﴾، جزارهم عند ربهم جنات عدن تجري من تحتها الأنهار خالدون فيها أبدا. رضي الله عنهم ورضوا عنه. (٣)

ففي الآية الكريمة ذكر عامة المؤمنين بهذا، من الصحابة وغيرهم.

وكما ذكر في كثير من الكتب مثل: النفوس، والبرزوي، والسرخسي، والهداية وغيرها بعد ذكر الأساتذة أو بعد ذكر نفسه رضي الله

(١) نيل المسوهر المصنف ٢/ ٥٥٧، ٥٥٨، وابن عسدين

٣٥/ ١، ونهاية المحتاج ١/ ٤٨، والمجموع ١/ ١٤

(٢) تقريب الراوي ص ٢٩٢، ٢٩٣ ط الكتبة العلمية

(٣) بقية المترشحين ص ٨٣ ط مصطفى الباني الحلبي

(١) ابن عسدين ١/ ٥٨١

(٢) الأذكار ص ١٠٩، والفتوحات الربانية على الأذكار المنوية ١/ ٣٤٦ ط المكتبة الإسلامية.

(٣) سورة البقرة ١/ ٨.

ويقال: أحمله إهمالاً إذا خلى بينه وبين نفسه،
ويأتي عند الفقهاء بمعنى الترك^(١)

ب - التخلي :

٣ - التخلي : الترك .

ويستعمله الفقهاء في: تكوين الشخص من
التصوف في الشيء دون حامل^(٢) .
فالترك أعم من التخلي .

ج - الإسقاط والإبراء :

٤ - الإسقاط : إزالة الملك أو الحق لا إلى مالك
أو مستحق .

والإبراء : إسقاط الشخص حقائه في ذمة
آخر أو قبيله^(٣) .

وكلامهما يستعمل في موطن الترك إلا أن
الترك أعم في استعماله .

الحكم الإجمالي :

أولاً - الترك عند الأصوليين :

١ - الترك والحكم الشرعي :

٥ - اقتضاء الترك في خطاب الله تعالى المتعلق

ترك

التعريف :

١ - الترك لغة : ودخل الشيء ، ويقال : تركت
اشيء : إذا خليته ، وتركته المنزل : إذا رحلت
عنه ، وتركته الأجر : إذا فارقت . ثم استعير
لإسقاط في المعنى ، فقول : ترك حقه : إذا
أسقطه ، وترك ركعة من الصلاة : إذا لم يأت
بها ، فإنه إسقاط لما ثبت شرعاً^(١) .

والترك في اصطلاح أكثر الأصوليين
والفقهاء : كف النفس عن الإيقاع ، فهو فعل
نفسى ، وقيل : إنه ليس بمفعول^(٢) .

الإلغاط ذات الصلة :

أ - الإهمال :

٢ - الإهمال : الترك عن عمد أو غيبان ،

(١) المعجم الوسيط ، والمصباح المنير ، وبإضافة تحتاج ١٤٥/٧ .

(٢) المعجم الوسيط ونج العروس ومن اللغة ، ولين عابدين
١٤/١٤ ، والفروع في اللغة ١٠٦ ، والبدائع ٣١١/٥ ،
وحاشية القموني ١٣/١٥٥ ، والعمودي ٢١٥/٢ ، والمغني
١٢٦/٢٥٥ .

(٣) فستان العرب ، والمصباح المنير ، ولين عابدين ٢٧٦/٤ ،
والوسوعة الفقهية (الكوكب) ٢٢٩/١ .

(١) لسان العرب ، والمصباح المنير ، مله وترك .

(٢) جمع المومض ٢١٣/١ ، وما بعدهما ، والأحكام للأسدي
١١٧/١ ، وشرح معجم النبوته ١٣٢/١ ، والمستصفي
٩٠/١ ، وأصول خبر خشي ٩٠/١ ، وشرح النصف
١٣/١ ، وحاشية القموني ١١٠/١ ، ١١٤-١١٥ ،
والمنصور لم ركشي ٢٨٤/١ ، والأشباه لاين نجية
ص ٣٦ ، ٢٩ .

بفعل المكلف هو أحد أقسام الحكم الشرعي .
واقترضاء الترك نهي . إن كان جازما فهو
للتحريم ، وإن كان غير جازم فهو للكره ،
وإن كان مساويا لاقتضاء الفعل في الخطاب فهو
للإباحة .^(١)
وانظر الملحق الأصولي .

ب - الترك فعل يتعلق به التكليف :

١ - يتعلق التكليف بترك بناء على أنه فعل ،
إذ المكلف به في النهي مقتضي الترك هو
الكف ، أي كف النفس عن الفعل إذا أقبلت
عليه ، وذلك فعل ، ومن ثم كانت المساعدة
الأصولية (لا تكليف إلا بفعل) وذلك متحقق
في الأمر ، وفي النهي على اعتبار أن مقتضاء وهو
الترك فعل ، وهذا ما ذهب إليه أكثر الأصوليين .
واستدلوا على ذلك بأن الترك من مقتضى
النهي ، والنهي تكليف ، والتكليف إن يرد بها
كان مقدورا للمكلف ، والعدم الأصلي يمتنع أن
يكون مقدورا ، لأن المقدرة لا بد لها من اثر
وجودي ، والعدم نفي محض ، فيمتنع إسناده
إليه ، ولأن عدم الأصلي - أي المستمر -
خاص ، وأحاصل لا يمكن تحصيله ثانيا ، وإذا
ثبت أن مقتضى النهي ليس هو عدم ثبت أنه
أمر وجودي .

(١) جمع الجوامع ٨٠/١ ، والنويع على التوضيح ١٣/١ .
والبدعي والأشري ٩٠/١ .

كذلك قالوا : إن عمتشل التكليف مطيع
والطاعة حسنة ، والحسنة مستزومة للثواب ،
ولا يشلب إلا على شيء ، (ولا يفعل) عدم
محض وليس بشيء ، وإذا لم يصدر منه شيء
فكيف يثاب على لا شيء ؟

وقال قوم ، منهم أبو هاشم : إن الترك غير
فعل ، وهو انقضاء النهي عنه ، وإنك مقذور
للمكلف بأن لا يشاء فعله الذي يوجد
بمشيئته .^(٢)

وانظر : الملحق الأصولي .

هذا ، والخروج عن العمدة لا يشترط له
قصد الترك امتثالا ، بل يكفي مجرد الترك . إنما
يشترط قصد الترك امتثالا لخصول الثواب .^(٣)
لقول النبي ﷺ : إنما الأعمال بالنيات .^(٤)

وفي تفسيرات الشريفي على جمع الجوامع :
في التكليف بالنهي ثلاثة أمور :
الأول : المكلف به ، وهو مطلق الترك ،
ولا يتوقف على قصد الامتثال ، بل مداره على
إقبال النفس على الفعل ، ثم كفها عنه .

(١) الأشري ٨٥/٢ ، والأشري ١٢٢/١ ، وجمع الجوامع
٩١٢/١ وسامعده ، وشرح القصد ١٣/٢ ، ١٤ ،
والصافي ٩٠/١ ، والتحرير والبيح ٨١/٢ ، ٨٢
(٢) جمع الجوامع ٩١٦/١ ، والمقدمة ص ٩٦
(٣) حديث . وإنما الأعمال بالنيات . . . أخرجه البخاري
(٤) الفتح ٩/١ - ط السلفية ، وسلم (٩٥٨/٣) - ط الخليلي
واللفظ البخاري .

الثاني: المكلف به الشاب عليه، وهو الترك بقصد الامثال.

الثالث: عدم المنهي عنه، وهو المقصود، لكنه ليس مكلفا به، لعدم قدرة المكلف عليه^(١).

وانظر الملحق الأصولي.

جـ - الترك وسيلة لبيان الأحكام:

٧ - قد يكون الترك وسيلة لبيان الحكم الشرعي، بقول القرافي: البيان إما بالقول أو بالفعل كالكتابة والإشارة، أو بالميليل التحليل، أو بالترك.

والترك يبين به حكم المحرم والمكروه والمندوب^(٢).

وينظر تفصيل ذلك في الملحق الأصولي.

ثانياً - الترك عند الفقهاء:

أ - ترك المحرمات:

٨ - المحرمات التي هي الشريعة عنها سواء أكانت من عمل الجوارح كالزنى والسرقة والقتل والكذب والغيبة والتمنيّة، أم كانت من عمل القلب كالخلف والجدس. هذه المحرمات يجب

تركها امتثالاً للمنهى الوارد من الشرع، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَى﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾^(٢)، وقول النبي ﷺ: «اجتنبوا السبع الموبقات»، قيل: وما هن يا رسول الله؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، والنكاح يوم الزحف، وقذف المحصنات الفاضلات المؤمنات، وأكل الربوا، وشهادة الزور^(٣).

يقول الفقهاء: يجب على المكلف كف الجوارح عن المحرم، وكف القلب عن المنسوحات، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَقَرُّوا ظَاهِرَ الْإِيمَانِ وَيُطِيعُوا﴾^(٤)، وفعل المحرمات معصية يترتب عليها العقوبة المقررة لكل معصية، سواء أكانت حداً كما في الزنا والسرقة، أم كانت قصاصاً كما في الجنايات، أم كانت تعزيراً كما في المعاصي التي لا حد فيها^(٥).

(١) سورة الإسراء / ٣٢.

(٢) سورة الأنعام / ١٥١.

(٣) حديث: «اجتنبوا السبع الموبقات» أخرجه البخاري (الفتح ٣٩٣/٥ ط السلفية) ومسلم (٩٢/١) ط الحديث ٢.

(٤) سورة الأنعام / ١٢٠.

(٥) الاختيار ٧٩/١، والشرح الصغير ٧٣٥/٤، والعروق للمقري / ١٦٦، ١٦٧، والنبهة بهامش فتح العلي ١٣٣/٣، ١٣٤، ٣٩١، والأحكام السلطانية للماوردي ٢٢١/١، والأندلس للقرطبي ٢٨٤، والمنهاج ١٧/١٣٥، والادب الشريفة ١/٨٨، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧.

(١) هفتش مع المجموع ٩٩/٩.

(٢) السخيرة ص ١٠٠، وهامش السخيرة ٢٢٠/٤، والمستصفي ٢٢٣/٧، والروايات لمناظرة ٣١٩/٣.

الطعام والشراب . وإن دخلته النجاسة قدم القاضي مقامه ، كما في عضل الولي المحبر في النكاح ، على تفصيل في ذلك وفيما تدخله النجاسة .^(١)

وهذا بالنسبة للمجتمع عليه . أما المختلف فيه ، فإن كان تاركه معتقداً بجواز ذلك فلا شيء فيه ، وإن كان معتقداً بتحريمه فهو آثم .^(٢)

وكذلك يآثم المسلم المكلف بترك المنكر المؤكدة التي تعتبر من شعائر الإسلام عند الحنفية وفي وجهه عند الشافعية ، كاجتماعه والأذان وصلاة العيدين إذ في تركها تهاون بالشرع ، ولذلك لم يفتق أهل بلغة على تركها وجب فتألمهم ، بخلاف سائر المنذوبات ، لأنها تفعل فرادى .

هذا ويباح ترك الواجب للضرورة ، إذ المعبود في الشريعة دفع الضرر بترك الواجب إذا تعين طريقاً لدفع الضرر .^(٣) ومن ثم كانت المسامحة في ترك الواجب فوسع من المسامحة في فعل المحرم ، واعتناء الشوع بالمبائات فوق اعتناؤه بالمأمورات ، وهذا قال النبي ﷺ : إذا

ومن المضر أن بعض الحرمات تباح عند الاضطراب ، وقد نجب ، كأكل نجاسة في المخصصة بحياة النفس ، وكشرب الخمر لإزالة الغصة ، وذلك بالشروط المنصوص عليها في الحاشية .^(٤) وهكذا .

ويظهر كل ما سبق في جوابه .

ب - ترك الحقوق :

الحق إما أن يكون لله سبحانه وتعالى ، وإما أن يكون للعباد .

٩ - أما حق الله سبحانه وتعالى كالعبادات مثلاً ، فتركها حوام بالإجماع ، ويعصي تاركها ، ويكون أثماً ، ويمتنع عليها الكفر إن كان تركها جحداً لما مع كونها فرضاً معلوماً من الدين بالضرورة ، أو الإثم والعقوبة إن كان تركها كسلاً .^(٥)

يقول المزمركشي : إذا امتنع المكلف من الواجب ، فإن لم تدخل النجاسة نظراً ، فإن كان حقاً لله تعالى نظراً ، فإن كانت صلاة طوّل بها فإن لم يفعل قتل ، وإن كان صوماً حبس ومنع

(١) منه المصالح ٨/ ١٥٠ ، والمغني ٨/ ٣٣٢ ، ٤٩٦ ، والأشباه لابن نجيم ٣٤١ ، ومنح حليل ٩٦/١ ، والأشباه للصبوحي ٣٥ و٧٩ ، والأدلة الشرعية ٨/ ٤٨

(٢) ابن عابدين ٢٣٥/١ ، وسراهم الإكليل ١٦/ ٣٥ ، والبهرة لابن قسرون ٣/ ١٨٨ ، ١٩٢ ، ٢٩٩ ، والقوانين الدواني ٢٧٦/٢

(٣) الفتاوى الفرائد ٤/ ١١٠ ، ٢٩٢

(٤) المغني ٢/ ٤٤٧ ، وسراهم الإكليل ١٦/ ٣٥ ، والبهرة لابن قسرون ٣/ ١٨٨ ، ١٩٢ ، ٢٩٩ ، والقوانين الدواني ٢٧٦/٢

(٥) الفروع للفرقي ١٢/ ١٩٢ ، ١٩٣

وسطر تفصيل ذلك في (حد - تعزير).

١٢ - وأما حق العبد، فإن كان حذاه فتركه جائزاً، إذ الأصل أن كل جائز انصرف لا يمنع من تركه. ما لم يكن هناك مانع من ذلك كتملق حق الغير به، بل قد يكون الترك مندوباً إذا كان قرية، كإبراء المحسر والمغفور عن القصاص^(١).

هذا إذا كان الحق قبل الغير، أما إذا كان قبل نفسه فقد يكون الترك حراماً كما إذا ترك الأكل والشرب حتى هلك، وكذا إذا ألقي في ماء يمكنه الخلاص منه علوة، فمكث فيه مختاراً حتى هلك^(٢).

وقيل في التمتع بأنواع الطيات: إن الترك من البدع المندومة. قال تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾^(٣) وقيل: إن الترك أفضل^(٤) لقوله تعالى: ﴿أَتَغْنِمُ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمْ أَدْنَىٰ﴾^(٥).

يُتَنَكَّم عَنْ شَيْءٍ فَلْيَتَنَبَّهْ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ^(٦).

١٠ - وأحدود التي تكون حقاها تعالى، كحد الزنى والسرقة يجب إقامتها متى بلغت الإمام. قال الفقهاء: الحد لا يقبل الإسقاط بعد ثبوت سببه عند الحاكم، وعليه بني عدم جواز الشفاعة فيه، فإنها طلب ترك الواجب، وإذا أنكر رسول الله ﷺ على أسامة بن زيد رضي الله عنهما حين شفع في الخزومية التي سرق فقالت: «أنتفع في حد من حدود الله؟»^(٧) ولأن الحد بعد بلوغ الإمام يصير حفا لله تعالى، فلا يجوز للإمام تركه ولا يجوز لأحد الشفاعة في إسقاطه.

١١ - أما بالنسبة للتعزير فقد ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى: أنه إن كان الحق لله تعالى وجب إقامته كالأحدود، إن رأى الإمام أنه لا يتجزأ إلا به، أو أن المصلحة في إقامته.

وقال الشافعي: هو غير واجب على الإمام، إن شاء إقامته وإن شاء تركه^(٨).

- والغفران في الغفران ١/ ١٦٩، والفرق الدواني ١/ ١٩٥، والتهذيب ٢/ ١٨٣، ٢٨٦، والفتاوى ٨/ ٢٨٦، ٣٢٦ (١) الأنبياء لابن نجيم ص ٢٥٧، والشورى في السواحد ٣/ ٣٩٣، وفتاوى الإرادات ١/ ٢٩٠، ٣٩٩ (٢) الاختيار ١/ ١٦٧، والفتاوى المندومة ٥/ ٥، وعبارة المحتاج ٧/ ٢٤٣، وفتاوى الإرادات ٣/ ٢٦٩ (٣) سورة البقرة ١٧٦ (٤) الفتاوى ص ٣٩٤ (٥) الاختيار ١/ ١٧٤، ومعنى المحتاج ٤/ ٣١٠، والاختيارات الفقهية ص ٣٩٤ (٦) سورة الأحقاف ١٠

(١) المتوفى ٣/ ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٧٨، وحديث: «إذا أتاكم من شيء فليجنبوه...» أخرجه البخاري (الفتح ١٣/ ٣٥٦، ط السلفية)، ومسلم (٤١/ ١٨٣، ط المحقق) واللفظ لمسلم. (٢) حديث: «تشمع في حد من حدود الله...» أخرجه البخاري (الفتح ١٢/ ٨٧، ط السلفية)، ومسلم (٣/ ١٢١٥، ط المحقق). (٣) البدائع ٧/ ٥٥، ٥٦، وضع القنبر ١/ ١١٣، -

الحقيرة: ترتب الضمان على الترك في مثل ذلك. بناء على أن الترك فعل في المشهور من المذهب، بل إن المالكية يضمون الصبي في ترك ما يجوز له فعله، فهو مَرَصِيٍّ عِدٍّ زَعْلَى صيد مجروح لم ينفذ مقتله، وأمكت ذكاته، فترك تركته حتى مات فعليه قيمته مجروحاً لصاحبه، لأن الضمان من خطاب الوضع، ولأن الشارع جعل الترك سبباً في الضمان، فيتناول البالغ وغيره. (١)

١٤ - هذا بالنسبة للنمل، أما بالنسبة لترك إنقاذ نفس من الهلاك. فالتفتيح لأقوال الفقهاء يرى أن ذلك يكون في حالتين:

إحداهما: أن يقوم شخص بعمل ضار نحو شخص آخر يمكن أن يؤدي إلى هلاكه غالباً، ثم يترك ما يمكن به إنقاذ هذا الشخص فيهلك.

ومثال ذلك: أن يجلس غيره في مكان، ويمنعه الطعام أو الشراب، فيموت جوعاً وعطشاً الزمن يموت فيه غالباً، وكان قد تعدى عليه الطلب. فعند المالكية والشافعية والمحنابلة: يكون فيه القصد لظهور قصد الإهلاك بذلك.

(١) لابن القيم ٢/٢٠١. وابن عسدين ٣/٣١٨، ٣١٩. وحاشية المسرقي ٢/١١٠، ١١١، والخطاب ٣/٢٢٤، ٢٢٥، والمحرشي ٣/٢٠، ٢١. وحاشية المحتج ٥/١٢٤ و٦/١١٠، والهدف ١/٤٣٦، وفصل الموت ١/٤٢٦. وانظر ٢/٦٩٤.

١٣ - وإن كان الحق للغير، ونسرتب في ذمة شخص، وأصبح ملتزماً به حفظاً أو أداءً، فإن ترك الحفظ أو الأداء يعتبر معصية تستوجب التعزير حتى يؤدي الحق لأهله، مع الضمان فيها ضاع أو تلف.

وإن كان الحق يتعلق بنفع الغير، لكن لم يلزم به شخص، وكان في ترك القيام بما يحقق النفع ضياع المال أو تلفه، كمن ترك التضاض لقطعة تضعف لو تركها، أو ترك قبول دبة تضعف لو لم يقبلها، فتلف المال أو ضاع، فإنه بأنم يترك عند جمهور الفقهاء حرمة مال الغير، خلافاً للمحنابلة إذ الأخذ ليس بواجب عندهم، بل هو مستحب، وهو قول عند الشافعية. لكن الفقهاء يختلفون في ترتب الضمان بناء على اختلافهم. هل يعد الترك فعلاً يكلف الإنسان بموجبه، إذ لا تكليف إلا بفعل، أم لا يعتبر فعلاً؟

فعند الشافعية والمحنابلة وجمهور الحنفية، وفي قول عند المالكية: لا ضمان بالترك عند الضياع أو التلف، إذ انترك في نظرهم ليس سبباً ولا نصيباً، بل هو امتناع من حفظ غير ملزم، ولأن المال إنما يضمن باليد أو الإلتلاف. ولم يوجد شيء من ذلك، وهذا بخلاف ما إذا التفت أو قبل التوديعة وترك الحفظ حتى ضاع المال أو تلف، فإنه يضمن حينئذ للترك ما يلزم به.

والمشهور عند المالكية، وهو قول عند

منعه منه كان سبباً في هلاكه ، فضمنه بفعله الذي تعدى به . وعند المالكية وأبي الخطاب بضمن ، لأنه لم ينجه من الهلاك مع إمكانه .

هذا ويلاحظ أنه يجوز للمضطر قتال من منع منه فضل طعام ، فلو قتل رب الطعام فدمه هدر ، وإن قتل المضطر ففيه انقصاص ، لفضاء عمر رضي الله عنه بذلك^(١) .

عقوبة ترك الواجب :

١٥ - يقول ابن فرحون : "تعزيز يكون على ترك الواجب ، ومن ذلك ترك قضاء الدين وأداء الأمانات : مثل التوابع وأموال الأيتام وغلات الموقوف وما تحت أيدي الموكلا والمقترضين ، والامتناع من رد المفسوب والمظالم مع القدرة على الأداء ، ويجبر على ذلك إن أباة ولو بالحبس والضرب"^(٢) .

ويقول الزركشي : "إذا امتنع المكلف من الواجب ، فإن كان حقاً لأدمي لا تدخله النيابة حبس حتى يفعله . كما إذا امتنع المشتري من تسليم الثمن ، فإن انقاضي مخرج بين حبه وبين النيابة عنه في التسليم ، كالمقر بحبهم بحسب

وعند الصحاحين - أبي يوسف وعبد - يكون في ذلك الدية على عاقفته . لأن حبه هو الذي تسبب في هلاكه ، وعند أبي حنيفة : لا ضمان عليه ، لأن الهلاك حصل بالجوع والعطش لا بالحبس ، ولا صنع لأحد في الجوع والعطش .

فإن لم يمنعه الطعام أو الشراب ، بأن كان معه فلم يتناول خوفاً أو حزناً ، أو كان يمكنه الطلب فلم يحصل ، فمات ، فلا قصاص ولا دية ، لأنه قتل نفسه^(٣) .

أما الشافعية : من أمكنه إنقاذ إنسان من الهلاك ، فلم يفعل حتى مات . ومثال ذلك : من رأى إنساناً اشتد جوعه ، وعجز عن الطلب ، فامتنع من رآه من إعطائه فضل طعامه حتى مات ، أو رأى إنساناً في مهلكة فلم ينجه منها ، مع قدرته على ذلك . فعند الحنفية والشافعية والحنابلة - عدا أبي الخطاب لا ضمان على الممتنع ، لأنه لم يهلكه ولم يحدث فيه فعلاً مهلكاً ، لكنه يأثم . وهذا الحكم عند الحنابلة إذا كان المضطر لم يطلب الطعام ، أما إذا طلبه فعنده ربه الطعام حتى مات ، فإنه بضمن في هذه الحالة ، لأن

(١) الاحتبار ١/٢٧٥ ، ومغني المحتاج ١/٣٠٩ ، والفهي

١/٨٢٩ ، ٨٣٥ ، ومقتضى الإرادات ٢/٣٠١ ، ٣٠٥ .

وحاشية السوق ١/١١٦ ، ٢٤٢/١٥

(٢) تبصرة جامد فتح العمل ١/٢٩٤ ، وانظر الاختيارين

تعلية من ٣٠١ ، ٣٠٤

(٣) البدائع ١/٢٣٤ ، وابن عابدس ١/٣٩٩ ، والعسوقي

١/٢٤٢ ، والنجاشي للإكليل جلد ١/خطاب ١/٣١٠ ،

ومغني المحتاج ١/٥٠٤ ، ونهاية المحتاج ١/٢٣٩ ، وكشاف

نقح ١/٥٠٨ ، ومغني الإرادات ٣/٢٢٩ ، ٢٧٠

فتز كل انشاقا، وفي المسألة خلاف ينظر (ذنايح -
أضحية).

حتى بين. وإن كانت تدخله النيابة قام
الغاضي مقامه. (١)

والأجبر إن ترك التسمية عمدا ضمن قيمة
الذبيحة. (٢)

جاء ترك القيام بالدعوى بلا عذر، وبعد مضي
المدة المحددة يمنع سماعها، وهذا عند متأجري
الحضبة بناء على أمر سنطاني، وكما لا نسمع في
حياة المدعي للترك لا تسمع من الورثة.

وإذا ترك المورث الدعوى مدة ونوكها المورث
مدة، وينبغي مجموع المدينين حد مرور الزمان فلا
تسمع. (٣) (ر: دعوى).

د - يلزم المحدث والكفارة في الحلف على ترك
الواجب. (٤) (ر: إيمان).

هـ - ترك المذات أو بعض أجزائها يستلزم
الحبران. والمتر وكذا منها ما يجبر بالعمل اليدي
كسجود السهو في الصلاة، والقضاء أو الإعادة
لن ترك فرضا.

ومنها ما يجبر بالمال كحجر الصوم بالإطعام في

النية في الترك :

١٦ - ترك النبي عنه لا يحتاج إلى نية للخروج
عن عهدة النبي. وأما الحصول للشواب، بأن
كان الشرك كها وهو: أن تدعوه النفس إليه
قادرا على فعله، فكف نفسه عنه خوفا من ربه
فهو مشاب، وإذا فلا ثواب على تركه، فلا
يشاب العنين على ترك الزنا، ولا الأعمى على
ترك النظر.

آثار الترك :

١٧ - تعدد آثار الشرك وتختلف باختلاف
متعلقه، وباختلاف ما إذا كان الشرك عمدا أو
تسبانا أو جهلا وهكذا - وفيما يأتي بعض آثار
الترك.

أ - يسقط الحق في الشفعة بترك طلبها بلا عذر.
وتختلف الفقهاء في المدة التي يسقط بها هذا
الحق. (١) (ر: شفعة).

ب - لا تز كل الذبيحة إذا ترك الذابح التسمية
عمدا عند جمهور الفقهاء، وأما إن ترك تسبانا

(١) الاختصار ٩/٥، وابن عابدين ٢١٢/٥ - ربح الجليل
٥٨٠/١، وشرح منى الإزادات ١٠٨/٢

(٢) تكملة حاشية ابن عابدين ٣١٧/١، وعلم الاستكسام
المجلد الموه ١٦٦٩، ١٦٧٠، ولتح المكي المالك ٣١٥/٢
٣٢١

(٣) بناء المحتاج ١٨/١٢٠

(١) المنثور في الفوائد ٣/١٠٩، ٢٢٣

(٢) الأشباه لابن نجيم ص ٢٦، والذخيرة ٦٢/١، والمتنور
٢٨٨/٢

(٣) الدائع ٥/١٧، وحومر الإكليل ١٦٠/٢

حق الشيخ العاجز، والدم ترك واجب من واجبات الحج^(١).

وينظر تفصيل ذلك في مواضعه.

هذا وقد ورد في ثسابا البحث آثار الترك، كترتب الحد أو التعزير في ترك واجب أو عدم ترك محرم، وكالصيان في التلف بالترك.

تركة

التعريف :

١ - التركة لغة : اسم ما عوف من ترك الشيء بتركه تركا. يقال : تركت الشيء تركا : تخلفته، وتركته الميت : ما تركه من الميراث، والجمع تركات^(٢).

وفي الاصطلاح، اختلف الفقهاء في تعريفها.

فذهب جمهور الفقهاء - المالكية والشافعية والحنابلة - إلى أن التركة : هي كل ما يخلفه الميت من الأموال والحقوق الثابتة مطلقا، وذهب الحنفية إلى أن التركة : هي ما تركه الميت من الأموال صاقبا عن تعلق حق الغير بعيته.

ويتبين من خلال التعريفين أن التركة تشمل الحقوق مطلقا عند الجمهور، ومنها المنافع، في حين أن المنافع لا تدخل في التركة عند الحنفية، فإن الحنفية يقتصرون التركة في المال أو الحق الذي له صلة بالمال فقط على تفصيل يأتي^(٣).



(١) لسان العرب والمصباح المثير معناه : تركه.

(٢) ابن عسدين ٥٠ - ٥٠ ط بولاق، وحاشية الغنصاري.

(٣) الشور ٨/٢، والفرد في الفروا ١/٢٩٣، والروبو ١/٥٠.

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الإرث -

٢ - الإرث لغة - الأصل والأمر القديم نوارثه الآخر عن الأول ، واليقظة من كل شيء ^(١)

وعلاق الإرث ويراد به : انوارث ، ويساويه على هذا الإطلاق في معنى : التركة

واصطلاحاً : هو حق قابل لتنجري ثبت لحقه بعد موت من كان له ذلك ، لثراية بينها أو نحوه ^(٢)

ماتشله التركة وما يورث منها :

٣ - ذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) إلى أن التركة تشمل جميع ممتلكاته تنزه من أموال وحقوق .

وقد استدلووا بقوله ﷺ : « من مات وترك مالا فإله لوائه العصبه ، ومن ترك كلاً أو عباعاً فإله عليه » ^(٣)

فقد جمع النبي ﷺ بين المال والحق وجعلها

* على شرح السراجة ص ١٣ ، والمسنوني ١/ ٤٧٠ ، ومعي المحتاج ٣/ ٢٠٠ وحاشية الرافعي على أسنى تطوع ٣/ ٢٠٠ ، وكتاب المحتاج ٢/ ٢٠٢

(١) : القاموس الكبير ، مادة يورث

(٢) : الغدب المفصل ١/ ١٦٠ ، وحاشية المقرئ على المرحية ص ١٠ ، وابن حبان ١/ ٢٩٩ ، والمسنوني مع الفرج الكبير ٢/ ٢٠٦ ، ونهاية المحتاج ٢/ ٢٠٦

(٣) : حديث « من مات وترك مالا فإله لوائه » ، أخرجه البخاري (لمصح ٢٧/ ٢٧٢ ط مطبوعة) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

تركة لورثة . ثبت ، إلا أن هذه الحق وفي أنواع عتقة ، ولكل منها حكمه من ناحية إرثه ، أو عدم إرثه وذلك تبعاً لطبيعته وهي :

أ - حقوق غير مالية ، وهي حقوق شخصية لا تتم لدى إني غير صاحبها بحال ، فهي لا تورث عنه مطلقاً ، كحق الأُم في الخضاعة ، وحق الأب في التولية على المال ، وحق الوصي في الإشراف على مال من تحت وصايته

ب - حقوق مالية ، ولكنها تتعلق بشخص المورث نفسه ، وهذه لا تورث عنه أيضاً ، كرجوع الوهب في هبته ، وحق الانتفاع بشيء معين يملكه الغير ، كدار يسكنها أو أوصر برزغها ، أو سيارة يركبها ، فهذا الوهب لا يورث عن صاحب ، ومن هذا النوع الأجل في الدين ، فالدين منسحب هذا الأجل للمدين لأعتبارات خاصة بتسديدها الدائن وحده ، وفلك من الأمور لشخصية التي لا تورث عنه . ولذا نكث نكل للمدين بموت مدين ، ولا يورث الورثة حق الأجل .

ج - حقوق مالية أخرى تتعلق بشبهة المورث وإرادته ، وهي تورث عند الجمهور ، وذهب الحنفية إلى أنها لا تورث وأهم هذه الحقوق حق الشفعة ، وحق الخيارات المعروفة في عقود البيع ، كخيار الشرط ، وخيار البقرة ، وخيار التعيين .

ولتفصيل ننظر احكام (الحبر، والشفعة).

د- حقوق مالية تتعلق ببيان المورث، لا بشخصه ولا بإرادته ومشيئته. وهذه حقوق تورث منه بلا خلاف بين الفقهاء، وذلك كحقوق ابرهن، وحقوق لارتفاق المهرقة. كحق المرور وحق الشرب وحق التجري وحق التعمي

٤- في محل في التركة ما كان للإنسان حال حياته، وحلف بعد مماته. من مال او حقوق أو اختصاص، كالرذع بالعب والمقصاس والولاء وحل القدر.

وكذا من اوصي له بشفعة شيء من الاشياء كدار مثلاً. كانت للشفعة له حال حياته وتورثه بعد موته، إلا إذا كانت الشفعة مؤقتة مدة حياته في الوصية.

وصرح الشافعية بأن التركة أيضا ما دخل في ملكه بعد موته. سبب كان منه في حياته كصيد وقع في شكة نصبها في حياته، فإن نصه للشبكة للاصطاد هو سبب الملك

وكما لو مات عن خر فتخلت بعد موته (١) قال لقرني: اعلم انه يروي عن رسول الله

ﷺ أنه قال: «من مات عن حق وتورثته» (٢) وهذا اللفظ ليس على عمومته، بل من الحقوق ما ينقل إلى الورث، ومنها ما لا ينتقل، فمن حق الإنسان أن يلاعن عند سبب النعني، وأن يفض بعد الإيلاء، وأن يعود بعد الظهور، وأن يختار من سورة ما أسلم عليها وهي أكثر من أربع، وأن يختار إحدى الاختين إذا أساء عليهما، وإذا جعل المبتاعين الخيار لأحني عن المبتدئ فمن حقه أن يملك إضفاء البيع عليها أو فسخه، ومن حقه ما موصى بإياه من الولايات والمناصب كالقصاص والإمامة والخصبة وغيرها. وكالأمانات والنوك له. فجميع هذه الحقوق لا ينتقل لتورث منها شيء، وإن كانت ثابتة للمورث. والعيب بطل أنه ينقل إليه كل ما كان متعلقا بالمال، أو يدفع فمورا عن التورث في عرضه بتخفيف الله. أما ما كان متعلقا بنفس المورث وعقله وشهوته فلا ينتقل لتورث.

والسري الضرف: أن السورة يرثون المال، ويرثون ما يتعلق به تعالىه. ولا يرثون عقله ولا شهوته ولا نفسه، فلا يرثون ما يتعلق بذلك، وما لا يرثون لا يرثون ما يتعلق به، فاللعن يرفع إلى أمر يمتنع لا يشاركه فيه غيره غالباً، ولا اعتفادات ليست من باب المال، والمهرقة شهوة، والعود لإرادته، واختيار الاختين والسوة

(١) حديث «من مات وترك مالا قاله نوري البصية» أخرجه ترمذ في ٢٧/١٢١، الفتح ٤٠٤/١٢١ من حديث أبي هريرة

١- البصية ١٤/١٦٦، ٤٧٠، ومضى المصباح ٣/٣٠٠، وحبرس على المصباح ٢٥٢/٢، والمذهب ١٥/٣٨٣، وكشاف الفصاح ١٠٢/٢، وبداية التمهيد ١٤/٢١٠، وانظر ١٤/٢١٧، وانظر عابدين ١٤/٢٨٢ وما بعدها

أثره وميله، وفصاؤه على المتابعين عقله ومكرهه - وراثته ومأصبه - ولايته ووفاءه - واجتهاداته وأفعاله لخدمة فهد دينه، ولا يتقبل شيء من ذلك للوارث، لأنه لم يرث مستنده وأصله، وانتقل للوارث خيار الشرط في التبعات، وقاله الشافعي رحمه الله تعالى:

ثم قال الشرافي: إنه لم يخرج عن حقوق الأصول - فيما يرث - إلا ضروران فيما علمت. حد الهدف وقصاص الأضراف والجرح والمنافع في الأعضاء. فإن هاتين الصورتين تنقلان للوارث، وهما ليستا بهما، لأجل شعاع غليل الثوارث بها تدخل على عرضه من قذف مورثه واجتباة عبيه.

وأما قصاص النفس فإنه لا يرث، فإنه يشت للمعني عليه قبل موته، ونهايت للوارث ابتداء، لأن استحقاقه فرع وهو في النفس، فلا يقع إلا للوارث بعد موت المورث.^(١)

٥ - وعند المناظرة أن ما كان من حقوق المورث، وعقب له بموته، كالتدية وقصاص في النفس قتلورثة امتثلوا.

وما كان واجبا للمورث في حياته إن كان قد طالب به، أو هو في يده تب للورثة إرثه، وذلك

على تفصيل في انذهب^(١)

٦ - ونذهب الحنفية إلى أن التركة هي الشيء فقط، ويدخل فيها الدية الواجبة بأفضل الخطأ، أو بالصلح عن عيبه، أو بإقلاق القصاص معفو بعض الأولياء، فتعبر كسائر أمواله، حتى يقضى منها دينه وتخرج وصاياه، ويرث الباقي ورثته.

ولا تدخل الحقوق في التركة لأنها ليست ثابتة بالحدث، وما لم يثبت لا يكون دليلا. ولأن الحقوق ليست أموالا، ولا يرث منها إلا ما كان تنعما للمال أو في معنى المال، مثل حقوق الارتفاق والتعلي وحتى القفا في الأرض المتحركة لبناء والغراس، أما غير ذلك من الحقوق فلا يعتبر تركه، كحق الخبار في السلعة التي اشتراها المورث وكان له فيها حق الخيار - كما سق - وحتى الانتفاع بما أوصي له به، وموت قبل مضي المدة التي حددها الموصي.^(٢)

قال ابن رشد: وعلمة المالكية والشافعية (والحنسالة أيضا) أن الأصل هو أن يرث الحقوق والأموال، إلا ما قام دليل على مفارقة الحق في هذا المعنى للمال.

وعمده الحنفية أن الأصل هو أن يرث المال

(١) القواعد لابن رجب ص ٣١٥ وبمدها

(٢) ابن علقدين ١٨٢/٥، وحاشية الشافعي على شرح السير حيا ص ١٢، بالبدائع ٣٨٦/٧، ونسب المحقق ٢٥٧/٥

(١) العروى ٢٧٥/٣، وبداية المجتهد ٢٦٩/٢ نشر مكتبة المكتبات الأزهرية.

خسة بالاستقراء، لأن الحق إما تلميت، أو عليه، أولاً.

الأول: التجهيز، والثاني: إما أن يتعلق بالخدمة وهو الدين المطلق أولاً، وهو المتعلق بالعين، والثالث: إما اختياري وهو الوصية، أو اضطراري وهو الميراث.^(١)

أحكام التركة .

لتركة أحكام خاصة يباها فيها يلي :

ملكية التركة :

تنتقل ملكية التركة جبراً إلى الورثة، ولهذا الانتقال شروط:^(٢)

الشرط الأول - موت المورث .

٨ - تفق الفقهاء على أن انتقال التركة من المورث إلى المورث يكون بعد وفاة المورث حقيقة أو حكماً أو تقديراً .

فالموت الحقيقي : هو انعدام الحياة إما بانعقاد، كما إذا شوهد ميتاً، أو بالبينه أو السمع

(١) مير عابدين ٤٨٣/١، والمفسري ١٥٦/١، وصانبة المختار مع شرح فراجية من ١٠، وأسن المطالب ٣/٣ ١ - وكشاف مفتاح ١٠٣/١ - ١٠٤

(٢) من هذين ١٨٢/١

دون الحقوق، إلا ما قدم عليه من إلتاق الحقوق بالأموال .

فموضوع الخلاف : هل الأصل أن تورث الحقوق كالأموال أولاً؟

وكل واحد من الفريقين يشبه من هذا ما لم يلم له خصمه منها بما يلمه بهاته، ويحتاج عنى حصه.^(١)

الحقوق المتعلقة بالتركة :

٧ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الحقوق المتعلقة بالتركة أربعة :

وهي تجهيز الميت فلدفن، وقضاء ديونه إن مات مديناً، وتقبيل ما يكون أوصى به قبل موته من وصايا، ثم حقوق الورثة .

وصرح المالكية، وصاحب الدر المختار من الخفية بأربع خمسة بالاستقراء : فإن الدفون وغنائها - أي الحقوق المتعلقة بالتركة - خمسة :

حق تعلق بعين، وحق تعلق بالمت، وحق تعلق بالخدمة، وحق تعلق بالغير، وحق تعلق بالميراث

والحصر في هذه استقرائي، فإن الفقهاء تبعوا ذلك فلم يجدوا ما مر له عن هذه الأمور الخمسة، لا عني كما في.

وقل صاحب الدر المختار : والخبر في ههنا

(١) بداية المجتهد ٢/ ٢٣١ شرح مكتبة الكليات الأزهرية

إلحاقه بالأحياء فقديرا، فالحياة الحقيقية هي المستقرة الثابتة للإنسان المشاهدة له بعد موت المورث.

والحياة التقديرية هي الثابتة تقديرا للجنين عند موت المورث، فإذا انفصل حيا حياة مستقرة لوقت يظهر منه وجوده عند الموت - ولو نطفة - فيفقد وجوده حيا حين موت المورث بولادته حيا. (١)

وللتفصيل انظر مصطلح: (إرث).

الشرط الثالث - العلم بجهة الميراث:

١٠ - يشترط العلم بالجهة القضيعة للإرث من زوجة أو قرابة أو ولاء، وذلك لأن الأحكام تختلف في ذلك، ويجب أيضا أن نعين جهة القرابة، مع العلم بالدرجة التي يجتمع الوارث فيها مع المورث. (٢)

وللتفصيل انظر مصطلح: (إرث).

أسباب انتقال الفرقة:

١١ - أسباب انتقال الفرقة أربعة، اتفق الفقهاء على ثلاثة منها وهي: النكاح والولاء والقرابة. وزاد المالكية والشافعية جهة الإسلام وهي: بيت المال، على تفصيل ينظر في موضعه.

والموت الحكمي: هو أن يكون بحكم القاضي إما مع احتمال الحياة أو نفيها. مثال الأول: الحكم بموت المفقود.

ومثال الثاني: حكم القاضي على المورث باعتباره في حكم الأموات إذا لحق بدار الحرب. ونفس الفرقة في هاتين الحاليتين من وقت صدور الحكم بالموت.

والموت التقديري: هو إلحاق الشخص بالموتى تقديرا، كما في الجنين الذي انفصل عن أمه بجنابة، بأن يضرب شخص امرأة حاملا، فتلقى جنينا ميتا، فتجب الغرة، وتقدر بنصف عشر الدية.

وقد اختلف الفقهاء في إرث هذا الجنين: فذهب الجمهور إلى أنه لا يرث، لأنه لم تحقق حياته، ومن ثم فلم تحقق أهليته للتملك بالإرث، ولا يرث عنه إلا الدية فقط. وذهب أبو حنيفة إلى أنه يرث ويرث، لأنه بقدر أنه كان حيا وقت الجنابة، وأنه مات بسببها. (٣)

وللتفصيل انظر (إرث، جنين، جنابة، موت).

الشرط الثاني - حياة الوارث:

٩ - لتحقيق حياة الوارث بعد موت المورث، أو

(١) ابن عديمين ٤٨٢/٥، والنسخة الأخيرة ص ٤٧، والعلوب الناهض ١٦/١ - ١٧ - والنفسي ٩/٣٢٠، وكذلك الناهض

(١) الصالح السبعة.

(٢) الصالح السبعة.

إلى الوارث ، إذا لم يتعلق بها دين من حين وفاة الميت .

واختلفوا في انتقال الثركة التي تتعلق بها الدين على ثلاثة أقوال :

أ - فذهب الشافعية ، وهو أشهر الروايتين عند الحنابلة إلى : أن أموال الثركة تنتقل إلى ملك الورثة بمجرد موت المورث ، مع تعلق الدين بها ، سواء أكان الدين مستغرقاً للثركة أم غير مستغرق لها .

ب - وذهب المالكية إلى : أن أموال الثركة تبقى على ملك الميت بعد موته إلى أن يسدد الدين ، سواء أكان الدين مستغرقاً لها أم غير مستغرق ، لقوله تعالى : ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوَصِّي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾^(١)

ج - وذهب الحنفية إلى أنه يميز بين ما إذا كانت الثركة مستغرقة بالدين ، أو كانت غير مستغرقة به .

فإن استغرق الدين أموال الثركة تبقى أموال الثركة على ملك الميت ، ولا تنتقل إلى ملك الورثة .

وإن كان الدين غير مستغرق ، فالسراي يرجع أن أموال الثركة تنتقل إلى الورثة بمجرد موت المورث ، مع تعلق الدين بهذه الأموال على تفصيل سيأتي .

وكل سبب من هذه الأسباب يفيد الإرث على الاستقلال^(٢) .

وللتفصيل انظر مصطلح : (إرث) .

موانع انتقال الثركة بالإرث :

١٢ - موانع انتقال الثركة عن طريق الإرث ثلاثة : الرق ، والفصل ، واختلاف الدين .

واختلفوا في ثلاثة : وهي الردة ، واختلاف الدارين ، والدور لحكمي^(٣) .

وهناك موانع أخرى لبعض الفقهاء ، مع خلاف ، وتفصيل يرجع فيه إلى مصطلح (إرث) .

انتقال الثركة :

١٣ - لا يشترط لانتقال الثركة إلى الوارث قبول الورثة ، ولا إلى أن يروى قبل أن يقبلها ، بل إنها تنقل إليه جبراً بحكم الشرع من غير قبول منه .

وقد تكون الثركة حالية من الديون ، وقد تكون مبدئية . واثنين إما أن يكون مستغرقاً أولاً .

ولا خلاف بين الفقهاء في أن الثركة تنتقل

(١) ابن عابدين ٤٨٦/٥ ، والمذهب لمعنى ١٨/١ وما بعدها

(٢) المذهب للمعنى ٢٤/١ وما بعدها ، والمخرج الزجعية من ٢٣ ، والمراجعية من ١٨ - ١٩

(٣) سورة النساء / ١١

أخذ التركة لأنفسهم ودفع الدين والوصية من مالهم.

ولو كانت التركة مستغرقة بدين أو غير مستغرقة، فأداء الورثة لاستخلاص التركة بحجر رب الدين على قبوله، إذ لهم لاستخلاص وإن لم يملكوها، بخلاف الأجنبي.

ولو كانت التركة مستغرقة بالدين بالخصم في ثبات الدين بأنها هو ورثته، لأن خلفه، فتسمع لهينة التي يتقدم بها الدائن عليه. (١)

أثر الخلاف السابق في انتقال التركة

١٤ - ١ - نهاء التركة أو ساجها إذا حصل بين الوفاة وأداء الدين، هل تضم إلى التركة فصلحة الدائنين أم هي للورثة؟

وذلك كأجرة دار للسكنى، أو أرض زراعية استحققت بعد وفاته، وكدابة ولدت أو سميت فزادت قيمتها، وكشجر صار له ثمر كل ذلك بناء أو زيادة في التركة، وفيه خلاف بين الفقهاء مبني على أن التركة قبل وفاة الدين المتعلق بها هل تنتقل إلى الورثة أم لا؟ حسر قال: تنتقل إلى الورثة قال: إن الرابطة تلوارث وليست

قال السرخسي: الدين إذا كان محيطا بالتركة يمنع ملك الورثة في التركة، وإن لم يكن محيطا فكذلك في قول أبي حنيفة الأول. وفي قوله الآخر: لا يمنع ملك الورثة بحال، لأن الوارث يخلف المورث في المال، والمال كان مملوكا للميت في حال حياته مع اشتغاله بالدين كالمسهرق، فكذلك يكون ملكا للوارث، قال: وحجتنا في ذلك قوله تعالى: ﴿من بعد وصية يوصي بها أو دين﴾.

فقد جعل الله تعالى أوان الميراث ما بعد قضاء الدين، وأحكم لا يسبق أوانه فيكون حال المدين كحال حياة المورث في المعنى

ثم الوارث يخلفه فيما يفصل من حاجته، فأما المشغول بحاجته فلا يخلفه وارثه فيه

وإذا كان الدين محيطا بتركة فالأصل مشغول بحاجته، وقيام الأصل يمنع ظهور حكم الخلف.

ولا يقول: يبقى مملوكا بغير ملك، ولكن يبقى ملكية المدين في ماله حكما لبقاء حاجته.

وخلاف الوارث في التركة ناقصة في حال

تعلق الدين بها من غير استعراق، وهي صورية إذا كانت مستغرقة بالدين، وذلك لا يعني أنه لا قيمة لهذه الخلقة، بل لها شأنها، ويعلم ذلك من أقوال الفقهاء.

قال ابن قاضي سهاوة من الخليفة: للورثة

(١) البسيط ٢٩/١٣٧، وتبيين الحقائق ١١٣/٥، وجامع المحصول ٢٣/٦، وحاشية الجهاد ١٨٤/٢، وأبني المظلل ١/٢، وحاشية البذل ٣٦١/٣، والمهذب ٣٩٧/٦، وحاشية الجبرمي على شرح منيع الفضلات ١١٣/٢، ومنهجا، والتي مع الشرح الكبير ١٠٤/٢، ومنهجا.

ملك الوارث يتعقب الموت، وعند أبي يوسف لا يشعقب، بل يتحقق إذا استغنى الميت عن ماله بتجهيزه واداء دينه، لأن كل جزء يجوز أن يكون محتاجا إليه بتقدير هلاك الباقي. وعن محمد ينتقل الملك إلى الوارث قبل موته في آخر أجزاء الحياة، وعليه مشايخ العرق، لأن الإرث يجري بين الزوج والزوجة، والمزوجة تزفع بالثوت أو تنتهي على حسب ما اختلفوا، فبأي سبب يجري الإرث بينهما.

وعند البعض يجري الإرث مع موت المورث لا قبله ولا بعده، كما ذكره شارح المفرائض العشائية واختاره. لأن انتقال الشيء إلى ملك الوارث مفارق لزوال ملك المورث عن ذلك الشيء. فحين يتم يحصل الانتقال والإرث.^(١)

ب - الحلقة الثانية :

١٦ - هي حالة من مات بعد أن كان مريضا بمرض الموت وانصلت الوفاة به.

وقد عرفت بمجلة الأحكام العدلية مرض الموت بأنه : المرض الذي يخاف فيه الموت في الأكثر، الذي يعجز المريض عن رؤية مصالحه الخارجية عن دأبه إن كان من الذكور، ويعجزه عن رؤية المصالح الداخلية في دأبه إن كان من الإناث، ويعتبر على ذلك الحال قبل مرور سنة، كان صاحب فرائض أو لم يكن. وإن امتد

للدائن، ومن قال بعدم انتقالها ضمت الزيادة إلى التركة كوفاء الدين، فإن فصل شيء انتقل إلى الورثة.

ب - صيد وقع في شبكة أعدها المورث حال حياته، ووقع الصيد كان بعد وفاته، فعلى الخلاف السابق.

وللتفصيل ينظر في مصطلح : (دين، وصيد، وارث).

وقت انتقال التركة :

يختلف وقت وراثه الوارث لمورثه ماء على مايسبق الوفاة.

وهنا يفرق بين حالات ثلاث :

أ - الحالة الأولى :

١٥ - من مات دون سابق مرض ظاهر، وذلك كان مات فجأة بالمسكنة النفسية، أو في حادث مثلا.

ففي هذه الحالة يكون وقت خلافة الوارث لمورثه هو نفس وقت الموت. وبلا خلاف بعنده بين الفقهاء.

قال الفخاري : فعند أبي يوسف ومحمد يختلف الوارث موته في التركة بعد موته، وعليه مشايخ بنخ، لأنه مادام حيا مالك لجميع أمواله، فلو ملكها الوارث في هذه الحالة أدت إلى أنه يصير الشيء الواحد مملوكا لشخصين في حالة واحدة، وهذا غير معهود في الشرع، لكن عند محمد

(١) حاشية الفخاري على شرح السراجة ص ٤٠-٤١

مرضه دائماً على حال، ومضى عليه سنة يكون في حكم الصحيح، وتكون تصرفاته كتصرفات الصحيح، ما لم يشهد مرضه ويتغير حاله، ولكن لو اشتد مرضه وتغير حاله ومات، بعد حاله اعتباراً من وقت التغير إلى الوفاة مرض موت.

ويلحق بالمريض مرض الموت: الحامل إذا أتمت ستة أشهر ودخلت في السابع، والمحبوس للنقل، وحاضر صف القتال وإن لم يصب بجرح كما صرح بذلك المالكية. ونحوه تصريح الحنابلة في الحامل إذا ضربها المخاض.^(١)

١٧ - وذهب الجمهور إلى أن وقت انتقال تركة المريض مرض الموت إلى ورثته، يكون عقب الموت بلا تراخ، وهو قول أكثر الحنفية أيضاً. وقال بعض متقدمي الحنفية: إن انتقال الملكية في ثلثي تركه المريض مرض الموت يكون من حين ابتداء مرض الموت، وتفصيل ذلك ودليله ينظر في المطولات.

قالوا: ولأجل هذا منع المريض مرض الموت من التصرف في ثلثي التركة، وورث زوجته منه لو طلقها بائناً فيه.^(٢)

(١) مجلة الأحكام المسبقة ١٠٩٥/١ والعمري ٣٠٦/٢.
٣٠٧ طهجة مصطفى الحلبي. والمفرد مع الشرح الكبير ٥٠٨/١.

(٢) المستعصم ٢١٨/٢ - ٢٢٠. وكشف الأسرار للمرحومي ١٤٣٦ - ١٤٣٧/٢.

المحجر على المريض مرض الموت صوتاً للتركة لحق الورثة:

١٨ - إذا شعر المريض بغيره لجنه ربما تنطق بيه في التبرعات رجاء استنراك ما فاته في حال صحته، وقد يؤذي ذلك إلى تبديد ماله وحرمان الورثة، فشرع الحنابلة عليه.

وقد اتفق الفقهاء على أن المريض مرض الموت محجور عليه بحكم الشرع لحق الورثة، والذي يحجر فيه على المريض هو ترعاه فقط فيما زاد عن ثلث تركته حيث لا دين^(١)

وذهب جمهور الفقهاء إلى أن هذا الحجر على المريض مرض الموت هو في التبرع، كإعارة والمصدقة والوصية والوقف وبيع المحبلة فيما يزيد عن ثلث ماله، أي أن حكم ترعائه حكم وصيته: تنفذ من الثلث، وتكون موقوفة على إجازة الورثة فيما زاد عن الثلث.

فإن برىء من مرضه صح نبرعه.

وقال المالكية: لا ينفذ من الثلث تبرع المريض، إلا إذا كان الحال الياسي بعد التبرع مأموناً، أي لا يخشى تضرره، وهو الغفار كدار وأرض وشجر. فإن كان غير مأمون فلا ينفذ وإنما يوقف ولو بدون الثلث حتى يظهر حاله من

(١) المزني ٣٣/٨ وما بعده، والعمري ٣٠٦/٣، ٣٠٧. ومعني المحتاج ١٦٥/٢. وكشاف القناع ٢١٩/٢. والمزني ١٥٠/٤.

موت أو حياة، كما يمنع من الزواج بها زاد على الثلث. (١)

قال المدسوقي: والمرضى لا يحجر عليه في تدويته ومؤنته، ولا في المعاضة المالية ولو بكل ماله. وأم البيرعات فيحجر عليه فيها بإزاد عن الثلث. (٢)

وللتفصيل انظر مصطلح: (مرض الموت).

ج - الحالة الثالثة:

١٩ - وهي حالة التركة المدينة بدين مستغرق أو غير مستغرق له، وقد تقدم الكلام على هذه الحالة في انتقال التركة.

زوائد التركة:

٢٠ - الزاد بروائد التركة نهـ أعيانها بعد وفاة المورث.

وقد فصل الفقهاء حكم هذه الزوائد، فمخالفين بعض الاعتبار ما إذا كانت التركة خالية من الدين أو مديونة بدين مستغرق أو غير مستغرق.

فإذا كانت التركة غير مديونة، فلا خلاف بين الفقهاء في أن التركة بزوائدها للمورث، كل حسب حصته في الميراث.

أما إذا كانت التركة مديونة بدين مستغرق أو غير مستغرق، فقد اختلف الفقهاء في زوائدها

هل تنفسى على ملك الميت، ومن ثم تصرف للذاتين؟ أم تنقل للورثة؟

فذهب الحنفية - في الدين المستغرق - والمالكية إلى: أن نهـ أعيان التركة بزوائدها المستوفدة ملك للميت، كما أن نقصت أعيان التركة، من حفظ وصيانة ومصرفات حمل ونقل وطعام حيوان تكون في التركة.

وذهب الحنفية في الدين غير المستغرق والشاقعية والحنابلة - في أشهر الروايتين - إلى أن زوائد التركة التي تعلق بها دين ملك للورثة، وعليهم ما يحتاجه من نفقات. (١)

لرئيس الحقوق المتعلقة بالتركة:

٢١ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الحقوقي المتعلقة بالتركة ليست على مرتبة واحدة، وأن بعضها مقدم على بعض، فيقدم من حيث الجملة تجهيز الميت وتكفينه، ثم أداء الدين، ثم تنفيذ وصاياه، والباقي للمورثة.

أولاً: تجهيز الميت وتكفينه:

٢٢ - إذا كانت التركة خالية من تعلق دين بعينها قبل السوفاة، فقد اتفق الفقهاء على أن أول

(١) ابن عابدين ٤٨٢/٥ وما بعده، ومضى الحاج ١٤٤٢/٢.

١٤٥، رحاشية جبري على شرح المص ١٠٢/٢.

١٠٣، وحاشية التفسيرين ٢٣/٢، والمدسوقي ٤٥٧/٤.

وما بعده، والمعي مع الشرح الكبير ١٠٤/١٢ - ١٠٦.

(٢) المراجع سابقاً.

(٣) المدسوقي ٢٠٧/٣.

ديون غراماته، ثم تقضى ديونه بعد تجهيزه
ودعه.^(١٩)

والتفصيل في (جنازة، دين)

ثانياً: أداء الدين :

٢٢ - يأتي في المرتبة الثانية أداء الديون المتعلقة
بتركة بعد تجهيز الميت - على التفصيل السابق
- لقوله تعالى: ﴿من بعد وصية يوصي بها أو
دين﴾.^(٢٠)

ويقدم الدين على الوصية باتفاق الفقهاء،
لأن الدين واجب من أصول الأسماء، لكن الوصية
شرع ابتداء، والواجب يؤدى قبل التبرع.

وعلى الإسماعيلي رضي الله عنه أنه قال:
إنكم ترمون الوصية قبل الدين، وقد نهى
رسول الله ﷺ بذلكين قبل الوصية.^(٢١)
وهذه الديون أو الحقوق أنواع :

منها: ما يكون لله تعالى، كتركات والكفارات
والخبر الواجب.

ومنها: ما يكون للعباد، كدين النصحة ودين
المريض.

وهذه الديون بشرطها، إما أن تتعلق بعين
التركة أو بجزء منها.

(١٩) نيجية الحفظ ٢٢٩:٥ - ٢٣٠، وأمس هادي ٤٠٣:٥،
١٨٣، وشرح السرخسي ص ٤، والشرح المختار ١٤: ١٥٧،
وأمس إقبال ٣: ٢، وسأية الفصاح ٧: ١٦، ومعدن
الدين ١٣: ١٩.

(٢٠) سورة النساء ١١٠.

(٢١) المبسوط ٢٩: ١٤٧.

لمنفوق مرتبة وأقربها هو: تجهيزه، للدفن والقيام
بتكفينه وسما لأبيه له منه، لقوله ﷺ في الذي
وقضت نافته: «كفوه في ثوبين»^(١) ولم يسأل هل
عليه دين أم لا؟ لأنه يحتاج إلى ذلك، وإسما
بدمع على أنوار ما يستغني عنه المورث، لأنه
إذا ترك لنفسه الحي ثياب تدفن به قامت أولى
أن يسر ويسوي، لأن الحي يعالج نفسه، وقد
كفى النبي ﷺ يوم أحد مصعباً رضي الله عنه في
ردة له، ولم يكس له غيره، وكمن حمزة
رضي الله عنه أيضاً، ولم يسأل عن دين، قد
يكون على أحدهما قبل الآخر.

أما إذا لم تكن التركة خالية من تعلق حق
الغير بأعمالها قبل الوفاة، كان كان فيها شيء
من الأعيان المرهونة، أو شيء اشتراه ولم يقضه
ولم يدفع ثمنه، كان حق المرتهن متعلقاً به من
الشيء المرهون، وكان حق البائع متعلقاً بالمبيع
نفسه الذي لا يزال تحت يده، ففي هذه الحالة
يكون الدين متقدماً في الدفع على مكفون الميت
وتجهيزه عند المالكية والشافعية، وهي الرواية
المشهورة عند الحنفية.

وعند الحنابلة، وغير المشهور عند الحنفية:
أنه إذا مات الإنسان بدين، بتكفينه وتجهيزه
مفصلاً على غيره، كما تقدم نفقة المفلس على

(١) حديث: «كفوه في ثوبين» أخرجه البخاري (المقبض)
١٣٧: ١٤٧، لا الضعيف.

ومنها : ديون مطلقة متعلقة بالذمة وحدها .
 ٢٤ - وذهب الحنفية والمالكية والشافعية والثوري والشمسي والنخعي وسواره وهو الرواية المرجوحة للحنابلة إلى : أن الديون التي على الميت تحمل بموته . قال ابن قدامة : لأنه لا يخلو بما أن يبقى الدين في ذمة الميت ، أو الورثة ، أو يتعلق بالمال . لا يجوز بقاءه في ذمة الميت خراجها وتعذر مطالبة بها . ولا ذمة الورثة لأنهم لم يلقوا بها ، ولا رضي صاحب الدين بذمهم ، وهي مختلفة متباينة ، ولا يجوز تعليقه على الأعيان وتأجيله . لأنه صرر بالميت وصاحب الدين ولا نفع للورثة فيه : أما الميت فلأن النبي ﷺ قال : « نَقِصَ الْمُؤْمِنُ مَعْلُفَةً مَا كَانَ عَلَيْهِ دِينَ »^(١) ولما صاحبه فبئنا خرق حقه ، وقد نكف العبد فيسقط حقه ، وأما الورثة فإنهم لا يستفمون بالأعيان ولا يتصرفون فيها ، وإن حصلت لهم منفعة فلا يسقط حظ الميت وصاحب الدين لثقتهم لهم .

والمنع عند الحنابلة ، وهو قول ابن سيرين وعبيد الله بن الحسن العنبري وأبي عبيد : أن الديون على الميت لا تحمل بموته ، إذا وثق الورثة أو غيرهم برض أو كفيل مليء على أقل الأمرين من قيمة التركة أو الدين . قال ابن قدامة : لأن الموت ما يجعل مبطلاً للمحقوق ، وإنما هو يقات

(١) حديث . « نَقِصَ الْمُؤْمِنُ مَعْلُفَةً . . . » أخرجه أحمد (١٩٠/٢) - ط البيهقي (٢٦/٢) - ط دائرة المعارف العثمانية (١٢٠/٢) وصححه ووافقه الذهبي

للمخلافه وعلامة على الوارثة ، وقد قال النبي ﷺ : « من ترك حقاً أو مالاً فلورثته »^(٢) فاعلم هذا يبقى الدين في ذمة الميت كما كان ، ويتعلق بعين ماله كتعلق حقوق الغرماء بعين المقتضى عند الحجر عليه . فإن أحب الورثة أداء الدين وانزاعه للغريم يتصرفون في المال لم يكن لهم ذلك إلا أن يرضى الغريم ، أو يوفقوا الحق بصمين مليء أو من يتق به كوفاه حقه ، فإنهم قد لا يكونون أملاء ولم يرض بهم الغريم ، فيؤدي إلى فوات الحق ، وذكر القاضي أبو يعلى : أن الحق ينتقل إلى ذمة الورثة سموت مورثهم من غير أن يشترط التزامهم له . قال ابن قدامة : ولا ينبغي أن يلزم الإنسان دين لم يلتزمه ولم يتعاطى سببه ، ولو لمزمهم ذلك لوث مورثهم لزمهم وإن لم يخلف وقاه .^(٣)

٢٥ - وقد اختلف الفقهاء في أي الدينين يزدي أولاً إذا ضاقت التركة عنهما . فذهب الحنفية إلى : أن ديون الله تعالى تسقط بالموت إلا إذا أوصى بها كما سيأتي .

(١) رواه البخاري (الفتح ٩/١٢) - ط المسألة من حديث أبي هريرة « من ترك مالاً فلورثته » وقال ابن حجر في التلخيص (٥٦/٣) - ط دائرة المعارف العثمانية ، « لو رد ، فلا شيء بلفظ : « من ترك حياءً ولم ير » انتهى كلام ابن حجر .

(٢) بداية المجتهد ٢/٢٨٦ ، والمهذب ١/٣٢٧ ، والمصنف ٤/٤٨٢ - ٤٨٦ ، ط الرياض - وكشف القناع ٣/٤٨٣ ، وفتح القدير ٦/٢٤٩ ، وابن حبيب ٥/٤٦٣ ، ٤٨٣

دين الله سبحانه وتعالى يجب أدائه من التركة، سواء أوصى به أم لا، على خلاف سبق في تقديمه على دين لأدمي. وذهب الحنفية إلى أن دين الله تعالى لا يجب أدائه من التركة إلا إذا أوصى به الميت، فإن أوصى به فيخرج من ثلث التركة.

قال الفتاوي في توجيه ذلك: إن أداء دين الله عبادة، ومعنى العبادة لا يتحقق إلا بنية وفعل من يجب عليه حقة أو حكم، كما في الإيصاء لتحقيق أدائها مختاراً، فيظهر اختياره الطاعة من اختياره العصبية الذي هو المقصود من التكليف، وفعل الوارث من غير أمر المبتلى بالأمر والنهي لا يحق اختياره، فإذا مات من غير فعل ولا أمر به فقد تحقق عصبائه، والخروج من دار التكليف ولم يمثل، وذلك تفويض عليه موجب العصيان، فليس فعل الوارث الفعل المأمور به، فلا يقطع به السوابج، كما لو تبرع به في حال حياته، بخلاف حقوق العباد، فإن الواجب فيها وصوماً إلى مستحقها لا غير، وهذا الوظف به الغريم يأخذ، ويرأى من عليه بذلك. ثم الإيصاء بحقوق الله تعالى تبرع، لأن الواجب في ذمة من عليه الحق فعل لاسان، والأعمال تستقط بالوت، ولا يتعلق استيفاءها بالتركة، لأن التركة مال يصلح لاستيفاء المال منها لا لاستيفاء الفعل، ألا يرى أنه إذا مات وعليه الفصاص لا يسوفي من تركته، فصارت الحقوق المذكورة

وذهب المالكية إلى أن حق العبد يقدم على حق الله تعالى، لأن حقوق الله تعالى مبنية على المسامحة، وحقوق العباد مبنية على الشفاعة، أو لاستغناء الله وحاجة الناس.

وذهب الشافعية إلى تقديم حقوق الله تعالى وأديونه على حقوق الأدمي إذا ضاقت التركة عنها، واستدلوا بقوله ﷺ: «دين الله أحق أن يقضى»^(١) وقوله: «اقضوا الله، فالله أحق بانوفاه»^(٢).

وأما الخبالة فإنهم يقدّمون وفاة الدين المتعلق بعين التركة أو ببعضها، كالدين المرهون به شيء منها، ثم يحدد الدين المطلق المتعلق بذمة المتوفى، ولا فرق في التقديم بين حق الله أو حق العبد.^(٣) وللتفصيل انظر مصطلح: (إرث، ودين).

تعلق دين الله سبحانه بالتركة:

٢٦ - ذهب المالكية والشافعية والخبالة إلى أن

(١) حديث: «دين الله أحق أن يقضى». أخرجه البخاري (الفتح ١٩٦/٤ ط السلفية) ومسلم (٨٠٩/٢ ط الحلبي).

(٢) حديث: «اقضوا الله قبل ما بينكم»، أخرجه البخاري (الفتح ٢٦٤/٣ ط السلفية) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) شرح السراجية للجزرجاني حاشية السجودي ص ٥ ومبهمها، وحاشية أندلسوني ١٠٨/١ ط دار الفكر، ونهاية المحتاج ٢٦/٦ ومبهمها، والمذهب المختار ١٣/٦.

لأخذها ولم توجد السن التي تجب فيها، فإن وجدت فهو كالدين متعلق بعين، فيجب إخراجها قبل الكفن والتجهيز.

وذهب الشافعية إلى: أنه بعد تجهيز الميت وتكفينه تقضى ديونه المتعلقة بذمت من رأس المال، سواء أكانت لله تعالى أم لأدمي، أو صى بها أم لم يوصى، لأنها حتى واجب عليه. هذا وإن محل تأخير الدين عن مؤن التجهيز إذا لم يتعلق ببعض التركة حتى، فإن يتعلق بعين التركة حتى قدم على التجهيز، وألئت كالتركة الواجبة فيما قبل موته، ولو من غير الجنس، فيقدم على مؤن التجهيز، بل على كل حتى يتعلق بها فكانت كالمرهون بها.

وذهب الحنابلة إلى: أنه بعد التجهيز والتكفين يوفى حتى مرتين بشد الرحم. ثم إن فضل للمعترن شيء من دينه شارك الغرماء.

ثم بعد ما سبق من تسديد الديون المتعلقة بأعيان التركة، تسدد الديون غير المتعلقة بالأعيان، وهي التي تثبت في الذمة، ويتعلق حتى الغرماء بالتركة كلها، سواء استغرقها الذين أم لم يستغرقها، وسواء أكان الدين لله تعالى كالتركة والكفارات والحبج الواجب، أم كان لأدمي كالعرض ولتعتن والأجرة.

فإن زادت الديون عن التركة، ولم تف بدين

كالتقاط في حق الدنيا، لأنها لو لم يوصى بها لم يجز على الورثة أدائها، فكان الإيصاء بأدائها تبرعاً، فيعبر كسائر التبرعات من الثلث. بخلاف ديون العبد، فإنها لا تسقط بالموت، لأن المقصود ثمة المال لا الفضل، لحاجة العباد إلى الأسوان. وفيه بحث وهو أن الإيصاء بأداء حقوق الله تعالى واحد حتى صح به في النهاية، والإيصاء بسائر التبرعات ليس بلازم، فلا وجه لمقباس الإيصاء بأداء حقوق الله تعالى بالإيصاء بسائر التبرعات، فتأمل.^(١)

هذا وقد اختلف الجمهور في بعض التفاصيل.

فذهب المالكية إلى أنه بعد وفاة دين العبد بدأ بوفاء حتى الله تعالى، فيقدم هدي التمتع إن مات الحاج بعد رمي جمرة المشقة، أو صى به أم لا، ثم زكاة فنبز فوط فيها، وكفارات فوط فيها أيضاً، فكفارة بعين وصوم وظهار وقتل إذا أشهد في صحته أم بذمته، كل ذلك يخرج من رأس المال، أو صى بإخراجها أم لم يوصى لأن المقرر في مذهب المالكية: أن حقوق الله منى أشهد في صحته بما خرجت من رأس المال، فإن أو صى بها ولم يشهد فنخرج من الثلث.

وهذا مل متقدم: زكاة التقصدين التي حلت وأوصى بها، وزكاة ما شقة وجبت ولا ساعى.

(١) شرح السراجية للمرحلي سعدية العاري ص ٣٠

أ- الدين المتعلق بعين التركة :

٢٨ - ذهب جمهور الفقهاء (الخنفية في الرواية المشهورة عندهم، والمالكية، والشافعية) إلى أنه يسد أمر الديون بما يتعلق بعين التركة، كالدين الموثق برهن، ومن ثم يجب تصديق هذه الديون على تجهيز الميت وتكفينه، لأن المورث في حال حياته لا يملك التصرف في الأعيان التي تعلق بها حتى المغير، فأولى ألا يكون له فيها حتى بعد وفاته.

فإن فضل شيء من التركة بعد سداد هذا الدين حيز منه الميت، وإن لم يفضل شيء بعد سداد الدين، كان تجهيز الميت على من كانت تحب عليه نفقة في حياته.

وذهب الحنابلة، والخنفية في غير المشهور إلى أنه إذا مات الإنسان بدين، تنكفنه وتجهزه مقدما على غيره، كما تقدم نفقة المفلس على ديون غرمائه، ثم بعد التجهيز والتكفين تفضى ديونه عما بقي من ماله. (١)

ب- الديون المطلقة :

٢٩ - اتفق الفقهاء على أن الديون المطلقة وهي التي لا تتعلق بعين من أعيان التركة تؤخر عن تجهيز الميت وتكفينه. فإن فضل شيء بعد

الله تعالى ودين الأدي، يتحاصرون نسبة ديونهم كإن الفلاس. (١)

والفصل في التركة والكفارات والحج

وينظر مصطلح : (حج، ودين، وارث).

دين الأدي :

٢٧ - دين الأدي هو الدين الذي له مطالب من جهة العباد، فإن إخراج هذا الدين من التركة والسفاه به واجب شرعا على الورثة قبل توزيع التركة بينهم، لقوله تعالى : ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾ (٢) وعلى ذلك الإجماع، وذلك حتى نرا أدمته من حقوق الناس، أو حتى نبرد جلده كما جاء في الحديث الشريف.

وللفقهاء تفصيل في نوع تعلق دين الأدي بين كونه متعلقا بعين التركة أو بدعة المورث، وفي دين الصحة والمرض، وفي دين التركة عن تسديد الدين وغير ذلك مما سيأتي.

نوع التعلق :

الدين الذي له مطالب من جهة العباد إما أن يتعلق بعين التركة أو لا.

(١) شرح السراجية ص ٤ وحاشية المدسولي ٤٥٦/٤، وابن عابدين ٤٦٣/١، ٤٨٣، وبهاية المصالح ٧٩، ٧٩، والمذهب العاقل ١٢/١، وكشاف القناع ٢/٢٠٣، ٤٠٤ (٢) سورة النساء/ ٦١

(١) ابن عابدين ٤٦٣/٤، ٤٨٣، وشرح السراجية ص ٤، والقسم في ٤٥٧/١، وبهاية المحتاج ٧/٦، والعدد الفاضل ١٢/٦

مظنة التوبة. يصدق فيه الكاذب، وبغيره
القاسر، وتنتفي مهمة الكذب عن إقراره،
فيكون الثالث بالإقرار كالتبث بالينة.

وذهب الحنفية إلى تقديم دين الصحة على
دين المرض الذي ثبت بطريق الإقرار، ولم يعلم
الساس به، لأن الإقرار في مرض المبت مظنة
الترغ أو المحاباة، فيكون في حكم الوصايا التي
تقد من الثلث، والوصايا مؤخره عن
الديون.^(١)

ترجم الديون:

٣١ - إذا كانت الفرقة منسقة للديون كلها على
اختلاف أنواعها، فلا إشكال في ذلك حينئذ.
إذ يمكن الوفاء بها جميعاً من لفرقة.

أمّا إذا ضاقت الفرقة ولم تنفع لجميع
الديون، فقد اختلف الفقهاء في تقديم بعضها
على بعض.

وقد تقدم بيان أقوال الفقهاء في تقديم
الديون المتعلقة بعين الفرقة على غيرها،
وتقديم دين الصحة على دين المرض أو عدم
تقديمه.

(١) ابن مبرد ١/٥، وشرح لسراجة مع حاشية
الشاري ص ٢٧-٢٨، ولسوط ٢٢/٥، وعضاوي
على الشرح الصغير ١/١٧٧، وسامعده، ومغني المحتاج
٢/٣٠٤، وكتشاف خبايا ١/٢٢٧، وشمسوي ١/٢٠٦

التجهيز والتكفين. دفع الدائن، واحداً كان أو
أكثر بعد حصصهم.

وللتفصيل بنظر مصطلح: (دين، واثم).

ج - دين الصحة ودين المرض:

٣٠ - دين الصحة هو ما كان ثابتاً بالينة
مطلقاً، أي في حال الصحة أو المرض على
النسواء. وما كان ثابتاً بالإقرار في حال الصحة.
وكذا الدين الثابت بكتول المتوفى في زمان
صحته.

ودين المرض هو ما كان ثابتاً بإقراره في
مرضه، أو ما هو في حكم المرض، كإقراره من
خارج للمباراة، أو خرج للقتل فصاصاً، أو
لبرجم.

ذهب المالكية والشافعية والحنابلة وابن أبي
ليبس إلى أن دين الصحة ودين المرض سواء في
الأداء، وهذا إن لم يكن في الفرقة وفاء بها يكون
لكل دائن حصة منها، بنسبة مقدار دينه، بلا
تسريع ما كان منها من ديون الصحة وديون
المرض، فهي في مرتبة واحدة. لأنه إن عرف
مبها للناس فهي ديون الصحة - ووافقه على
ذلك الحنفية - وإن لم يعرف سبها فيكفي الإقرار
في إثباتها، لأن الإقرار حجة، إلا إذا علم دليل أو
برينة على كذبه. والإنسان وهو مريض يكون
أبعد عن هواء، وأقرب إلى الله، وإلى ما يؤمر
به من الصدق في حال الصحة، لأن المرض

وتقديم الوصية على حقوق الورثة ليس على إطلاقه، لأن تنفيذ الوصية مفيد بحدود الثلث، فإن كان الموصى به شيئا معيناً أخذه، وإن كان بثلث أو ربع مثلاً كان الموصى له شريكاً للورثة في الفرقة بنسبة نصيبه الموصى له به، لا مقدماً عليهم. فإذا نقص المال خففت النقص. وهذا بخلاف التجهيز والدين، فإنهما متقدمان حقاً على الوصية وحقوق الورثة.

ولما كانت الوصية بنسبة شائعة على سبيل المشاركة مع حقوق الورثة - فلو هلك شيء من الميراث قبل القسمة فإنه يملك على الموصى له والميراث جميعاً، ولا يعطى الموصى له كل الثلث من الباقي، بل المالك يملك على الحقيقين، والباقي يبقى على الحقيقين، بخلاف الدين - فإنه إذا هلك بعض الميراث يستوفى كل الدين من الباقي.

ثم إن طريقة حساب الوصية: أن يحسب قدر الوصية من جملة الميراث لظهور سهام الورثة، كما تحسب سهام أصحاب الفرائض أولاً لظهور الفاضل للمصبة.^(١)

وللفقهاء تفصيل ينظر في (وصية، وارث).

وللتفصيل ينظر مصطلح: (دين، ورهن، وقسمة).

ثالثاً: الوصية :

٣٢ - يأتي في المرتبة الثالثة تنفيذ الوصية.

وقد اتفق الفقهاء على أن تنفيذ ما يوصى به الميت يحىء بعد الدين وقبل أخذ الورثة أنصباؤهم من الميراث، لقوله تعالى: ﴿من بعد وصية يوصي بها أو دين﴾^(١) ولا يكون تنفيذ ما يوصى به من أصل المال، لأن ما تقدم من التكفين وقضاء الدين قد صار مضمروماً في ضروراته التي لا بد منها، ولبقي هو ماله الذي كان له أن يتصرف في ثمنه. وأيضاً ربما استغرق ثلث الأصل جميع الباقي، فيؤدي إلى حرمان الورثة بسبب الوصية، وهذا سواء كانت الوصية مطلقة أم معينة.

وتقديم الوصية على الدين في الآية الكريمة لا يفيد التقديم فعلاً كما تبين من قبل (ف/ ٢٣)، وإنما يفيد العناية بأمر وصية الميت، وإن كانت تبرعاً عنه، كي لا تشع نفوس الورثة بإخراجها من الميراث قبل توزيعها بينهم.

ومن هنا تقدم ذكرها على الذين تنبها على نهائهم في وجوب الأدلة أو المسارعة إليه، ولذلك جيء بينها ما الذي هي هنا للتسوية.^(٢)

١ - ١٥٨/٢. وبسبب المحتاج ٧/٦. والمذهب المتأخر

١٥/١. وتفسير القرطبي ٥/ ٧٣ - ٧٤

(١) المرجع السابق.

(٢) سورة النساء / ١١

(٣) الفناي على شرح السراجية ص ٤٠٠. والندوي

وابها : قسمة التركة بين الورثة :

٣٣ - لا خلاف بين الفقهاء في أن التركة تقسم بين الوارثين بعد أداء الحقوق المتعلقة بها .

انظر مصطلح : (لوث)

إلا أن الفقهاء اختلفوا في إذا قسمت لركة بين الورثة قبل أداء الحقوق المتعلقة بها ، هل تنغضي هذه القسمة أم تلم ؟

وهذه القضية والمسألة إلى أن التركة المستغرقة بالدين تبقى على ملك المورث ، أو هي في حكم ملكه ، لأن الدين يشغلها جميعا . أم غير المستغرقة فإنها تنتقل إلى ملك الوارث من حين وفاة المورث أو ينتقل الجزء الفارغ من الدين .

ومن ثم لا يجوز للورثة انقسام التركة مادامت مشغولة بالدين ، وذلك لأن ملكهم لا يظهر إلا بعد قضاء الدين . لقوله تعالى : ﴿ من بعد وصية يوصي بها أو دين ﴾ ^(١) فإذا قسموها نقضت قسمتهم حفظا لحق الدائنين ، لأنهم قسموا مالا يملكون

قال الكاساني : الذي يوجب نقض انقسامه بعد وجودها أنواع منها ظهور دين على الميت ، إذا طلب الغرماء ديونهم ولا مال للميت سواء ولا قضاء الورثة من مال أنفسهم .

وإذا لم يكن الدين محيطا بالتركة فصلت الميت

وحق الغرماء ثابت في قدر الدين من لركة على الشئ ، فيمنع جواز القسمة .

وهذه بعض الحنفية إلى : جواز القسمة استحسانا ، إذا كان الدين غير مستغرق للركة ، لأنه قلما تخلو تركة من دين يسير .

ولا تنقض القسمة أيضا إذا أربأ الدائن الميت من الدين ، أو ضمن الدين بعض الورثة بوضي لدائن نفسه ، وكان في التركة من غير المقسوم ما يكفي لأداء الدين .

وقد جاء في مجلة الأحكام العدلية مانعه :

إذا ظهر دين على الميت بعد تقسيم التركة نسخ القسمة ، إلا إذا أديت الورثة الدين ، أو أبرأهم الدائنون منه ، أو ترك الميت مالا سوى المقسوم بقي بالدين ، وعند ذلك لا تنسخ القسمة .^(٢)

وهذه الشافعية إلى : أن ملك الورثة للتركة يبدأ من حين موث المورث ، سواء أحاط الدين بالتركة أم لا . وقسمة التركة ما هي إلا تغيير وإفراق لحقوق كل من الورثة ، ومن ثم فلا وجه لنقض القسمة عندهم . وإن قيل : إنها بيع فقي نقضها وجهان .

وعند الحنابلة : لا تبطل القسمة بظهور دين

(١) البوط ١٥ / ٥٩ ، ٦٠ ، والبدائع ٢٠ / ٣٠ ، وتبصر المغائق

٥٢ / ٥ ، وأثر عابدين ٢٥ / ٤ ، ومجلة الأحكام العدلية م

(١١٦٦) والرد المحتار ١٥٧ / ٤ وما بعدها .

(١١) سورة النساء : ١١

على الميت، لأن تعلني الدين بالتركة لا يمنع صحة التصرف فيها، لأنه تعلني بها معبر رضا الورثة. (١)

واللتفصيل ينظر مصطلح: (قسمة).

التصرف في التركة:

٣٥ - تقدم خلاف الفقهاء في نفاذ أو عدم نفاذ قسمة التركة إذا كانت مستعرفة بالدبر كلاً أو بعضاً.

وإذا تصرف الورثة في التركة المدونة بتابع أو الهبة أو بغير ذلك من التصرفات التي من شأنها أن تنقل الملكية أو ترتب عليها حقوقاً معينة كالسهرن، فقد اختلف الفقهاء في ذلك على الوجه التالي:

ذهب الحنفية والمالكية، والحنابلة في إحدى الروايتين - وهم الذين قالوا بمنع ملكية الوارث إلا بعد مداه الدين - إلى: أنه لا يجوز أي تصرف من الورثة في التركة إلا في الأحوال التالية:

أ - أن نراضة الميت من الدين قبل تصرف الورثة، إما بالأداء أو الكفالة.
ب - أن يرضى الدائنون بقيام الورثة ببيع التركة لسداد ديونهم، لأن مع تصرف الورثة بالتركة كان ضماناً لحق الدائنين المتحقق بالتركة.

١٦٠٠ - والمهذب ٢/ ٢٢٦، ٣/ ٣٤٠، وجيزي على المصنف ٢/ ٣٤٤، والشرح الصغير ٣/ ١٢٧، والمغني ٢/ ١٢٧ - ١٢٨، وكشاف الفقهاء ٢/ ٣٧٦

٣٤ - المقصود بنقض القسمة: إبطالها بعد تمامها، وتنقض قسمة التركة في الحالات التالية:

أ - الإقالة أو التراضي على نسخ القسمة.
ب - ظهور دين على الميت وقد تقدم.
ج - ظهور وارث أو موصى له في قسمة التراضي، لأن الوارث والموصى له شريكان للورثة في التركة.
د - ظهور غيب فاحش لحق بعض الورثة، وهو الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين، كأن نؤم المال بالثأف، وهو يساوي حصة. وتنقض هنا قسمة القاضي، لأن تصرف القاضي مقيد بالعدل ولم يوجد. وتنقض أيضاً قسمة التراضي، لأن شرط جوازها المعادلة لم توجد، فجاز بقضها.

هـ - ونوع غلط في المال المقسوم. (٢)

(١) المهذب ١/ ٣١٠، ٢٢٦، ٣٢٨، ونهية المحتاج ٢/ ٢٩٨، والمغني ٢/ ٢٣٧، ٢/ ٢٢٩

(٢) السدائع ٢/ ٣٠، وابن عابدين ٢/ ١٦٨ - ١٦٩، ونبين اختلاف ٢/ ٢٧٣، ومجموع الأحكام المدلية ٢/ ١٢٥ - ١٢٦

وتفصيل هذه الأحكام ينظر (الوصية) ومصطلح: (إيصاء).

التركة التي لا وارث لها:

٣٧ - اختلف الفقهاء في التركة التي لا وارث لها، أو لها وارث لا يرثها جميعها، فمن قال من الفقهاء بالرد قال: لا تثول التركة إلى بيت المال مادام لها وارث. ومن لا يرى الرد من الفقهاء قال: إن بيت المال يرث جميع التركة، أو ما بقي بعد أصحاب الفروض.

وإذا آلت التركة إلى بيت المال كانت على سبيل الفيء لا الإرث عند الحنفية والحنابلة. وذهب المالكية والشافعية إلى أن حق بيت المال هنا هو على سبيل الميراث، أي على سبيل العصبة.^(١)

والتفصيل ينظر مصطلح: (إرث، وبيت المال).



جـ - أن يأذن القاضي بالتصرف. وذلك لأن لقاضي بباله من المولاية العامة بملك الإذن للورثة بالبيع لجميع التركة أو بعضها.^(٢) وأما الشافعية والحنفية في الرواية الأخرى - وهم الذين ذهبوا إلى أن ملك الوارث يبدأ من وقت وفاة المورث، سواء كانت التركة مدبنة أم لا - فإنهم ذهبوا إلى أن تصرف الوارث بالبيع أو الهبة مع استغراق التركة بالدين لا ينفذ مراعاة حق المسبب، لأن السدائن أم لا، إلا إذا كان التصرف لقضاء الدين فإنه ينفذ.^(٣) وفي المسألة تفصيل يرجع فيه إلى الهبة، وإلى بيع منهي عنه، ومصطلح: (دين).

تصفية التركة:

٣٦ - تقدم الكلام حول تصرف الورثتين البالغين في التركة قسمه أو يبعها، أما إذا كان الورثة أو بعضهم قُصُر: فإن التصرف فيها يكون راجعاً لموصي إن كان، أو للقاضي إن لم يكن وصي، وذلك لضمان الحقوق المتلفة بالتركة من جهة، ولحفظ أموال الورثة الضعفاء كيلا يظلموا من غيرهم.

(١) جامع الأصول ٢/ ٣٢٢، ٣٧، ١١، مؤنة الكبرى ٢٠٧/ ٥، ٢٠٨ ط: السلي.

(٢) حاشية البحريني على صحيح الطلاب ٦/ ٢٠٠ ومبعدها.

والفي ٣٢٨/ ٤ مطابيح سجل نشره، و ١/ ٢٠٢ ومبعدها مع الشرح الكبير.

(٣) اسر عيسى ٥/ ١٨٨، وفتاوى ١٣٦/ ٣، ١٣٧، والفي ٥/ ٦٨١، والمدد طبعها ١٩/ ١٩.

يبدأ به من غلته قبل الصرف إلى المستحقين ،
لأن فصد الواقف صرف الغلة مؤبداً ، ولا يبقى
دائمة إلا بعبارته ، وباقى بعد العمارة بصرف
للمستحقين ، هذا ما عليه الحنفية والمالكية
والشافعية .

وفي هذا يقول الحنفية : لو شرط الواقف
تقديم العمارة ، ثم الفاضل للمفقراء أو
للمستحقين ، كزم الماطر إمساك قدر ما يحتاجه
العمارة كل سنة ، وإن لم يحتاجه وقت الإمساك ،
لجواز أن يحدث في الوقف بعد التوزيع حدث
يحتاج إلى ترميم ولا يجد غلة يومئذ ، بخلاف
ما إذا لم يشترطه .

والفرق بين الشرط وعدمه : أنه مع السكوت
تقدم العمارة عند الحاجة إليها ، ولا يدخر لها عند
عدم الحاجة إليها . ومع الاشتراط تقدم عند
الحاجة ، ويدخر لها عند عدمها ، ثم يفرق
الباقى ، لأن الواقف إنما جعل الفاضل عنها
للمفقراء .

ولو كان الوقف داراً ، فعملها على من له
السكنى ، أي على من يستحقها من ماله لا من
الغلة ، إذ الغرم بالغرم . ومفاده : أنه لو كان
بعض المستحقين للسكنى غير ساكن فيها يلزمه
التصبر مع الساكنين ، لأن تركه لحقه لا يسقط
حق الوقف ، فيصبر معهم ، وإلا توجر حصته .
ولو أبى من له السكنى ، أو عجز لفقره ،
أجرها الحاكم منه أو من غيره ، وعمرها بأجرها

ترميم

التعريف :

١ - الترميم في اللغة معان : منها : الإصلاح .
يقال : رُمِّت الخائض وغيره ترميماً : أصلحت .
ورُمِّت الشيء أزمته وإزمه رما ورممة : إذا
أصلحته .

ويقال : قد رَمَّ شأنه . واسترم الخائض : أي
حان له أن يرم . وذلك إذا بعد عهده بالتطير
وبحوه .

والرَّم : إصلاح الشيء الذي فسد بعضه من
نحو حبل يبلى فيرمه ، أو دار ترم مرمة .^(١)

ولا يخرج في معناه الاصطلاحي عن هذا .
والترميم قد يكون بقصد التقوية ، إذا كان
الشيء معرضاً للتلف ، وقد يكون بقصد
التحسين .

الحكم الإجمالي :

أولاً : ترميم الوقف :

٢ - إذا احتاجت عين الوقف إلى ترميم ، فإنه

(١) المصباح المنير . والمصباح للمرحلي ، ولسان العرب ،
وتختار الصحاح مادة : ورمم .

للإصلاح . لأنه ليس لأحد أن يتصرف في ملكه غيره إلا بإذنه . ولأن إصلاح الغير مظنة لتغيير ماله ، وهذا إذا أصلحه الوقف أو ورثته ، وإلا فليس لهم المص . بل الأولى فهم تمكين من أراد بناءه إذا خرب ، لأنه من التعاون على الخير . وهذا في غير المساجد ، وأما هي فقد ارتفع ملكه عنها قطعاً .^(١)

ويقول الشافعية : لو خربت اندار الموقوفة ، ولم يعمرها الموقوف عليه ، فإن كان للوقف مال كانت عمارته في مال الوقف ، وإن لم يكن له مال فوجر وعمر من آخرته . فإذا تعطلت منافع الوقف وكان حيوان كخيل الجهاد ، فأنفقته من بيت المال .

أما عمارته إذا دار الموقوفة فلا تحب على أحد كالمثلث المطلق ، بخلاف الحيوان فإن نفقته تحب لصيانة روحه . وبيع الأعيان الموقوفة على المسجد إذا تهدم وتوقع عودته حفظ له ، ولا فإن أمكن صرفه إلى مسجد آخر صرف إليه . ولا فمستطاع الآخر فيصرف لأقرب الناس إلى الوقف ، فإن لم يكنوا صرف إلى الفقراء والمساكين أو مصالح المسلمين .

٤ - أما غير المهدم في فصل من غلة الموقوف عن مصالحه يشترى بها عقار ويوقف عليه ، بخلاف الموقوف عن عمارته يجب إيجاره

كمجارة الوقف . ثم يرد لها بعد التعمير إلى من له السكنى رعاية للحقن .
٣ - فإذا امتنع عن العمارة من مالك يزوجها المتولي ويعمرها من غلتها ، لأنها موقوفة للغلة . ولو كان هو المتولي وامتنع من عمارتها ينصب غيره ليعمرها . أو يعمرها الحاكم . ولو احتاج الحائز^(٢) الموقوف إلى المروعة أجر بيتاً أو بيتين منه وأفق عليه ، أو يؤذن للثلث بالتزول فيه سنة ، ويؤجر سنة أخرى . ويرم من أجرته .^(٣)

ويقول المالكية : إن إصلاح الوقف من غنته . فإن شرط على السحن إصلاحه ينص الشرط . والوقف صحيح ، ويصلح من غلته . فإن أصلح من شرط عليه الإصلاح رجع بما أفتى لا بقيمته منقوصاً .

فلو شرط أن يوقف أن يبدأ من غنته بمنافع أهله ، ويترك إصلاح ما تهدم منه ، أو يترك الإنفاق عليه إذا كان حيوان بطل شرطه ، وتجب البناء بمروته والنفقة عليه من غلته لبقاء عينه .^(٤)

ولما كانت رغبة الوقف عند مالكية للمواقف والغلة للموقوف عليه ، يترتب على هذا أنه إذا خرب الوقف فالموقف إن كان حياً . ولوارثه إن مات . منع من ترميد إصلاحه إذا خرب أو احتاج

(١) يمكن عدم لزوم التعمير ولو داسم وبغيتهم

(٢) ابن عابدين ٣/ ٣٧٩ - ٣٨٢

(٣) الشرح الكبير ١٤/ ٨٩ - ٩٢ ، وحوار الإكليل ٣/ ٩٠ - ٩١

(٤) شرح فكيه ١/ ١٧١

بيت المال بيع وصرف منه في عين أخرى يكون وقفاً.^(١)

وإن كان الوقف عمالاً لا زوج فيه كالعقار ونحوه من سلاح ومناخ وكتب، لم تجب عمارته على أحد إلا بشرط الواقف. فإذا شرط عمارته عمل بشرطه، سواء شرط البداية بالعمارة أو تأخيرها، فبمعمل ما شرط. لكن إن شرط تقديم الجهة عمل به مالم يؤد إلى التعطيل، فإذا أدى إليه قدمت العمارة حفظاً لأصل الوقف. فإن لم يذكر البداية بالعمارة أو تأخيرها، فنقدم على أرباب الموطأ، مالم يفسد ذلك إلى تعطيل مصالحه. فيجمع بينهما حسب الإمكان.

ويصح بيع بعضه لإصلاح باقيه، لأنه إذا جاز بيع الكل عند الحاجة فيح البعض مع بقاء البعض أولى، إن اتحد الواقف.^(٢) وتفصيل ذلك يرجع إليه في مصطلح: (وقف).

ثانياً: الترميم في الإجارة.

٧ - إذا احتاجت الدار المتأجرة للترميم، فإن عمارتها وإصلاح ما تلف منها وكل ما يخل بالسكنى على المؤجر عند الحنفية والشافعية واختلافه.

ويقول الحنفية: إن أقيم صاحبها أن يفعل كان للمستأجر أن يخرج منها، إلا أن يكون

لأجلها، وإلا لم يعد منه شيء لأجلها، لأنه يعرض للضياع أو لظالم بأخذ.

٥ - وأما الخباطة فيرجع عندهم إلى شرط الواقف في الإنفاق على الوقف وفي سائر أحواله، لأنه ثبت بوقفه، فوجب أن يتبع فيه شرطه. فإن عين الواقف الإنفاق عليه من غلته أو من غيرها عمل به ويجوز إلى شرطه، وإن لم يعينه. وكان الموقوف ذرّوح كالحل - فإنه يفسد عليه من غلته، لأن الوقف يقتضي تحبب لأصل وتسهيل منفعته، ولا يحصل ذلك إلا بالإنفاق عليه فكان ذلك من ضرورته.

فإن لم يكن للموقوف غلة لتضعف به ونحوه فنصته على الموقوف عليه المعتبر، لأن الوقف عندهم يخرج من ملك الواقف إلى ملك الموقوف عليه إن كان آدمياً معيناً، مع منعه من التصرف فيه. فإن تعدد الإنفاق من الموقوف عليه لمعجزه أو غيبته ونحوهما بيع الوقف، وصرف منه في عين أخرى تكون وقفاً لمحل الضرورة.

ولو احتاج خان مسبل إلى مرمة، أو احتاجت دار موقوفة لسكنى الحاج أو العزاة أو أبناء السبيل ونحوهم إلى مرمة، يؤجر منه بقدر ما يحتاج إليه في مرمة.

٦ - وإن كان الوقف عيني غير معين كالسلاطين ونحوهم كالقهاء فنفقته في بيت المال، لانتفاء المالك النعين فيه. فإن تعدد الإنفاق عليه من

(١) نهاية المحتاج ٣٦٦/٥ - ٣٦٩ - ٣٩٤ - ٣٩٧

(٢) كشف القناع ٢/ ٣٦٥ - ٣٦٨ م شعر الحنفية.

والنطين من عند المكتري، فلا يجوز
لنجهالة^(٦).

نرميم المستأجر من شريكين:

٨- إذا استأجر شخص مادارا مشتركة بين اثنين
مثلا من صاحبيها، ثم احتاجت إلى مرمة،
فمائذ فيهما واحدا منهما فحسب، فإذا لم دون
رجوع إلى شريكه. فليس للمستأجر حق
الرجوع على الشريك الآخر بما أنفق في المرمة.
فإن كان للأذن حق الرجوع على شريكه كان
للمستأجر الرجوع على أذنه بالنفقة مثلا، ثم
يرجع هذا على شريكه بحصته من النفقة، وإن
لم يكن له حق الرجوع فإنه لغوي في حصة
شريكه، وليس للمستأجر إلا الرجوع على
الأذن وحده بنسبة حصته^(٧).

ثالثا: نرميم الرهن:

٩- كل ما يحتاج إليه لبقاء الرهن ومصلحته فهو
على الراهن، لأنه باق على ملكه، وذلك مؤنة
الملك.

وكل ما كان لحفظه فعلى المرتهن، لأن حب

المستأجر استأجرها وهي كذلك وقد رآها الرضا
بالمبب، وأن لا يجبر المأجر على إصلاح بئر
الماء والبالوعة والخروج إن أبى إصلاح ذلك،
لأنه لا يجبر على إصلاح ملكه، فإن فعله
المستأجر فهو متبرع، وله أن يخرج إن أبى
المأجر.

وعلى المستأجر إصلاح ما تلف من العين
بسبب استعماله.

ويقول الشافعية: إن باقر المأجر إلى
إصلاح ما تلف فلا خيار للمكتري، وإلا فله
الخيار لتضرره بنقص النفقة.

والخاتمة كالثانوية في هذا، إلا أنهم قالوا: لو
شروط المأجر على المكتري النفقة الواجبة لعامة
المأجور لم يصح، لأنه يؤدي إلى جهالة
الإجارة، فلو عسر المستأجر بهذا الشرط أو عسر
بأذن المأجر رجع عليه. وإن اتفق المستأجر من
غير أذنه لم يرجع بشيء، لأنه متبرع، لكن له
أخذ أعيان ألاته.

وأجاز المالكية شرط المرمة للمدار وتطعيمها إن
احتاجت على المكتري، بشرط أن يكون من
كراه وجب على المكتري، إما في مقابلة سكني
مضت، أو بأشراط تعجيل الكراء، أو يجري
العرف بتعجيله، لا إن لم يجب فلا يجوز. وأوقع
العقد على أن ما يحتاج إليه المدار من المرمة

(٦) ابن عابدين ١٩/٥، والفتاوى الهندية ١٧٠/٤، وساج
الطالبيين ٧٨/٣، وكشاف القناع ٩٩/٤ ط مطبعة النهر
الهندية، والشرح الكبير ١٧/٤

(٧) ابن عابدين ٣٦٧/٣-٣٦٨. وتفصيل ذلك يرجع إليه في
بحث: (شركة).

له، فلو شرط منه شيء على الراهن لا يلزمه. ^(١) لما روى أبوهريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «الظهير يركب بنفقته إذا كان مرهوناً، ولين الدر يشرب بنفقته، وعلى الذي يركب ويشرب النفقة» ^(٢) والذي يركب هو الراهن، فوجب أن تكون النفقة عليه، ولأن الرقبة والمنفعة على ملكه، فكانت النفقة عليه. ^(٣)

ويقول الخنابلة: إن مؤنة الرهن على راهنه، لما روى أبوهريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا يُغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه، له غنمه وعليه غزوه» ^(٤) ولأنه ملك للرهن فكان عليه نفقته وما يحتاج إليه.

فإن امتنع الراهن من بذل ما لوجب عليه أجبره الحاكم عليه، فإن لم يفعل أشد الحاكم

من ماله وفعله، فإن تعذر أخذ ذلك من الرهن بيع منه فيما يجب على الراهن فعله بفنن الحاجة، لأن حفظ البعض أولى من إضاعة الكل، فإن خيف استغراق البيع للرهن في الإنفاق عليه بيع كله وجعل ثمنه رهنًا مكانه لأنه أحفظ لها. ^(٥)

وإن أنفق المرتهن على الرهن بلا إذن الراهن، مع قدرته على استبدائه، فمسرّع حكمًا لتصفده به، فلا يرجع بموصه ولو نوى الرجوع، كالتصدفه على مسكين، ولم يهرطه بعدم الاستئذان. وإن تعذر استبدائه وأنفق بنية الرجوع رجع ولو لم يستأذن الحاكم، لاحتياجه لحراسة حقه. ^(٦)

وتفصيل ذلك ينظر في (رهن).

تروية

انظر: يوم التروية.



(١) الاختيار شرح المختار ٢٣٧/٦ مصطفى الحلي ١٣٥٥ هـ، وابن عسك ٢١١/٥، وصواهير الإكليل ٨٤/٢، والشرح الكبير ٢٥١/٢، والمحشي على مختصر خليل ٢٤٣/٥، والناج والأكليل يهتدى بموجب الجليل شرح مختصر خليل ٢٥/٥.

(٢) حديث: «الظهير يركب بنفقته...» أخرجه البحاري (الفتح ١٤٣/٥ ط السلفية) من حديث أبي هريرة (٣) للذهب في لغة الإسماعيليين ٣١١/١، وشرح روض الطالب من أسنى الطلاب ١٦٩/٢ نشر المكتبة الإسلامية. (٤) حديث: «لا يملك الرهن من صاحبه...» أخرجه طبرهني ٣٩/٦٦ - ط دائرة المعارف المشيخة من حديث سعيد بن المسيب مرسلًا، وأعله بالإرسال.

(٦) كشاف القناع ٣/٣٣٩ ط مطبعة المنصر الحديثة. (٢) متن السبل في شرح للذليل ٣٥٧/١

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال :
سمعت رسول الله ﷺ يقول : «ما أبالي ما أتيت
بإنّ أنا شربت ترياقا ، أو تعلقت بشجرة ، أو قلت
الشعر من قبل نفسي»^(١) والمعنى : أنّي إن فعلت
هذه الأشياء كنت ممن لا يبالي بما فعله من
الأفعال ، ولا يتزجر عما لا يجوز فعله شرعا .

وقال الخطابي : ليس شرب الترياق محرّرها
من أجل التداوي . وقد أباح رسول الله ﷺ
التداوي والعلاج في عدة أحاديث ، ولكن من
أجل ما يقع فيه من الحرام الأفاعي ، وهي محرمة .
والترياق أنواع ، فإذا لم يكن فيه من الحرام
الأفاعي فلا بأس بتناوله .^(٢)

وبما ورد من أحاديث في التداوي والعلاج
ما روي عن أسامة بن شريك رضي الله عنه
قال : كنت عند النبي ﷺ وجاءت فلاعراب
فقالوا : يا رسول الله أنتداوي؟ فقال : ونعم
يا عباد الله تداووا فإن الله عز وجل لم يضع داء
إلا وضع له شفاء ، غير داء واحد قالوا : ماهو؟
قال : «الغرم» وفي لفظ «إن الله لم ينزل داء إلا
أنزل له شفاء ، عظمه من علمه ، وجنّته من
جهنمه»^(٣)

- (١) حديث : «ما أبالي ما أتيت إن أنا شربت ترياقا أو تعلقت
... وأخرجته يسود» ٣٤٩/١٠ - عون الجوده -
السلفية وأعلم القاري بصحاح أحدراته
(٢) عون الجوده في شرح سنن أبي داود ٣٤٩ - ٣٤٩
(٣) الطب النبوي لابن أبي عمير الجزء ١٣ مؤسسة الرسالة -

ترياق

التعريف :

١ - الترياق بكسر فسكون ، وحُوز ضمّه
وفتحه ، ولكن المشهور الأول وهو معرب ، ويقال
بالدال والطاء أيضا : دواء يستعمل لدفع السم
وهو أنواع^(١)

الحكم الإجمالي :

٢ - قال الحنفية : الترياق دواء يتعالج به من
السم ، ويجعل فيه من لحوم الحيات ، ولذلك لم
يبيحوا أكله ولا شربه ، لأن لحم الحية حرام ،
ولا يجوز لتداوي بمحرم ، لقول النبي ﷺ :
«إن الله لم يجعل شفاءكم فيها خرم عليكم»^(٢)

- (١) عون الجوده شرح سنن أبي داود للعلامة أبي الطيب محمد
حسن المن ٣٥٠/١٠ - نشر المكتبة السلفية ، ومرفقة بالعنبر
شرح مشكاة المصابيح للمحدث علي بن سلطان محمد
٣٦١/٨ م إبداءة ملتان .

(٢) القلي لابن قدامة ٨/٦٠٥ م الربيع المبدية .
وحديث : «إن الله لم يجعل شفاءكم فيها ... وأخرجه
الإمام أحمد في كتاب الأشربة» ص ٦٣ - ط وزارة الأوقاف
المرضية من حديث ابن مسعود وصححه ابن حجر في
الفتح ٣٩/١٠٠ - ط السلفية .

الحكمة عند العلم بالشفاء . دل عليه جواز إساعة
المقصة بالخسر ، وجواز شربها لإزالة العطش ،
مالم يوجد مايقوم مقامها .^(١)

وللأسفعية في التداوي به أسوة بالمحرم
المخالط للدواء المنع عند البعض ، والجواز عند
البعض الآخر متى علم فيه الشفاء ولم يوجد
غيره .^(٢)

أما المالكية فقد أباحوا أكل الحية متى ذكبت
في موضع ذكاتها ، وأمن سمها ، واحتيج لأكلها
بسمها لمن يتقعه ذلك لمرضه ، فإنه يجوز
أكلها .^(٣) ومفهوم هذا أن لحمها متى دخل في
الترياق وخالطه فإنه يجوز للتداوي به .
وتفصيل ذلك يرجع إليه في مصطلح :
(تداوي) .



وفي مرقاة المفاتيح : إذا لم يكن في الترياق
محرم شرعا من لحوم الأفاعي والخمر ونحوه ، فإنه
لا يكون حراما .^(٤)

وتحريم لحوم الحيات يقول الحنفية
والشافعية والماتنابلة .^(٥)

وللحنفية فيها إذا جعل لحم الحيات في
الترياق للتداوي - أسوة بالتداوي بالمحرم -
وأبان :

ظاهر المذهب : المنع . وقيل : يرخص إذا علم
فيه الشفاء ، ولم يعلم دواء آخر ، وعليه الفتوى .
فإن الله تعالى قد أذن بالتداوي ، وجعل لكل
دواء دواء ، فإذا كان في ذلك الدواء ماهر محرم
وعلم فيه الشفاء فقد زالت حرمة استعماله ،
وحل تناوله للتداوي به . وحديث : «إن الله لم
يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم»^(٦) معناه : نفي

- ورواد التبعاد في هدي حبر العباد لابن قيم الجوزية
٦٦/٣ ط مصطفى الحلبي
وحديث : «إن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء»
عليه ... أخرجه أحمد (١/٣٧٧) ط المصنف وأخبركم
(٢/٣٩٩) ط دائرة المعارف العثمانية وصححه ووافقه
القمي .

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٣٦٦/٨

(٢) الأخصيار شرح المختصر ١٤٧/٣ مصطفى الحلبي
١٣٥٥ هـ ، وابن حبان ١٩٣/٥ ط دار إحياء التراث .
والمذهب في فقه الإمام الشافعي ١/٣٥٥ ، وروضة
الطالبين ٢/٢٧٢ للكتبة الإسلامي ، والقمي ٨/٥٨٦

(٣) حديث : «إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم» سنن
تخرجه (ص ٣٣٢)

(١) ابن عسك ١/١٢٠ ، ٢/٤٠٤ ، ٢٤٩/٥ ط دار إحياء
التراث العربي

(٢) منهاج الطالبين وسائبة قطيب عليه ١/٣٠٣

(٣) جواهر الإكمال ١/٢٦٧ ، والشرح الكبير ٢/١١٥

ذلك؟ اختلف فيه الأئمة. فذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى: أنه يلزمه أن يسجد على ما يمكنه السجود عليه، وإن كان على ظهر إنسان أو قدمه، لشكته من المتابعة، ولأنه إذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه^(١) فإن لم يسجد فمتخلف عن المتابعة بغير عذر عند الأئمة المذكورين.

تزاحم

التعريف :

وعند المالكية: لا يجوز السجود على ظهر الإنسان، فإن سجد أحد الصلاة ويستندون لذلك بقول النبي ﷺ: «مَنْ جِئْتِكَ مِنَ الْأَرْضِ»^(٢) ولا يحصل التمكس من الأرض في حالة السجود على ظهر إنسان.^(٣)

١ - التزاحم في اللغة مصدر تزاحم، يقال: تزاحم القوم: إذا زحم بعضهم بعضاً، أي تضايفوا في المجلس، أو تدافعوا في المكان الضيق.^(٤)
والاصطلاح الشرعي لا يختلف عن هذا.

أما إذا لم يتمكن من السجود مطعناً، فهل يخرج عن المتابعة أو ينتظر؟
فيه خلاف وتفصيل ينظر في (صلاة الجماعة) و(صلاة الجمعة).

الحكم التكفيفي:

٢ - تحرم المزاحمة إن ترتب عليها أذى لأحد، كمزاحمة الأقرباء للضعفاء عند استلام الحجر الأسود، أو ترتب عليها أمر محظور شرعاً، كمزاحمة المرأة للرجال في الطواف وعند استلام الحجر الأسود وغيره من الأماكن العامة.
وقد ورد التزاحم في أمور منها:

(١) حديث: «إِذَا أَشَدَّ الزَّحَامُ فَلْيَسْجُدْ أَحَدُكُمْ عَلَى ظَهْرِ أَخِيهِ...» ورد موقوف على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أخرجه البيهقي (٣/ ١٨٣) - طاء الشرح للمصنف العسائرية، وصححه ابن خزيمة في المصنف (٢/ ٣٦٤) - ط (الرياض)، إلى سجد بن منصور بن موهوب أوقف على عمر رضي الله عنه.

(٢) حديث: «مَنْ جِئْتِكَ مِنَ الْأَرْضِ» أخرجه البزار (٢/ ٨١٢) - ٩ - كشف الاستسار - ط (مطبعة) وقال المحقق: رجاله موثقون ويجمع الزوائد ٣/ ٦٧٥ - ط (مطبعة).

(٣) أسنى المطالب ٢٥٤/١ - والمفتي لأن قد ص ٢/ ٢١٢، والروضة ١/ ١٨٣، والفتاوى ١/ ٢٢٧.

أولاً: زحم المأموم :

٣ - إذا زحم المأموم وتغذر عليه السجود على الأرض متابعة للإمام، وفلر على السجود على ظهر إنسان أودابة، فهل يلزمه السجود على

(١) بخار الصحاح ومن اللغة ماذا: دحرجه.

ثانياً : التراحم في الطواف :

٤ - إذا منعت الزحمة الطائف من قبيل الحجر الأسود أو استلامه فتصر على الإشارة إليه وهذا عمل اتفاق بين الفقهاء .

فأروي عن النبي ﷺ أنه قال لعمر : رضي الله عنه وباعمر إنك رجل قوي . لا تؤذ الضعيف ، إذا أردت استلام الحجر ، فإن خلا لك واستلمه . ولا تستقبله وكبره .^(١)
والنص في مصطنع (إشارة وطواف) .

ثالثاً : تراحم الغرماء في مال المفلس :

٥ - إذا أقر المدين انقضى - بعد الحجر عليه حق الغرماء - بدين قد لزمه قبل الحجر عليه ، فهو يقبل في حق الغرماء الذين حجر عليه لحقهم ربحهم المتقرره في المال . ثم يبقى الدين في دمة المحجور عليه ، مثلاً يتضرر الغرماء بالتزحمة ؟

ذهب الحنفية واختابة إلى : أنه لا يقبل إقراره في حق الغرماء ، إن أقر في حال الحجر ، لأن هذا الحق يتعلق به حو الأولين .

وعند المالكية : لا يقبل إقراره إلا بينة .

وأظهر الثقلين عند الشافعية أنه يقبل بهما في حقهم ومزاحمهم في المال ، كإقراره بغيره في

مرضه بدين تراحم غرماء دين لصحة .^(٢)
هذا إذا أقر أنه لزم الدين قبل الحجر . أما إذا لزمه بعد الحجر ففي ذلك خلاف وتفصيل يرجع إليه في مصطنع : (تفليس)

تراحم الوصايا :

٦ - ذهب الحنفية إلى أنه إذا تراحت الوصايا نظر فإن كانت كلها لله تعالى : فإن كانت كلها غرائض كالخج . والترك . أو كانت كلها واجبات كالكفارات والنذر . وصدة التطوع . أو كانت كلها تطوعات : كحج التطوع . والصدقة على الفقراء يبدأ بها بدأ به الموصي . وإن جمعت ما ذكر كحجة الإسلام . والكفارات والنذر وصدة التطوع على الفقراء . يبدأ بالفرض . ثم بالتواجب . ثم بالتطوع . أما إذا جمعت بين حق الله وحق العباد فإنه يقسم الثلث على جميعها . لأنها وإن كانت كلها لله في واقع الأمر فكان واحدة منها مقصودة في نفسها تشفد .

فلو قال : ثلث مالي في الخج والركاء ولزيت والكفارات . قسم على أربعة أسهم . ولا يقدم الفرض على حق الأدمي حاجته .

هذا إذا كان الأدمي ميسراً ، أما إذا كان غير معين فلا يقسم بل يقدم . لا أقوى فالأقوى ، لأن

(١) حديث : وباعمر إنك رجل قوي . أخرجه البيهقي (٨٠/٢) ط وإشارة الصواب القسمة من طرفين بقوى لضعف الآخر .

(٢) مع اندم ٢٠٨/٢ ، وروسة لخالين ١٣٢/٢ - ١٣٣ .
رخصي ١٨٦/١

الكل يبقى حقاً لله تعالى ، إذا لم يكن هناك مستحق معين .^(١) تخافهما ، وكذا إن أوصى بكل ماله لشخص ثم أوصى به لآخر فهو بينهما للنزاحم .^(٢)

وقال الشافعية : لا يقدم الواجب على غير الواجب سواء كان تطوعاً له أو لادمي . بل شرّاحم الموصي فيوزع عليه وعلى غيره ، ثم يكمل الواجب من صلب المال ، إن لم يكف الثلث ، وهذا قال : أبو الخطاب من الحنابلة .^(٣) وإن مات أحدهما قبل موت الموصي فكل المال لآخر ، وكذا إن تأخر موتها عن موت الموصي ورد أحدهما الوصية بعد موت الموصي لأنه اشتراك نزاحم ، وقد زال بموت المزاحم ورثه .^(٤)

وعند الحنابلة : إن أوصى بثلثه الواجب من الثلث نصح الوصية ، فإن لم تكن له وصية غير هذه لم تعد الوصية شيئاً يؤدى من ماله كله كما لو لم يوص . وإن أوصى لجهة أخرى قدم الواجب ، وإن فضل شيء من الثلث بعد الواجب فهو للتبرع .^(٥) (رد : الوصية) .

هذا إذا لم يوجد ما يبدل على رجوع الموصي عن الوصية ، فإن وجد ما يبدل على الرجوع عن الوصية الأولى ، كأن يقول : أوصيت لفلان بها وصيت به لفلان ، فهو رجوع عن الوصية لظهوره فيه .^(٦) والتفصيل في مصطلح : (وصية) .

٧ - وإن أوصى بشيء معين لشخص ، ثم أوصى به لآخر ، فالوصى به بين الموصى له به أولاً والموصى له به ثانياً ، لتعلق حق كل واحد منهما على سواء ، فوجب أن يشتركا كما لو جمع بينهما في الوصية .

وإن أوصى لشخص ثلث ماله ثم أوصى بثلثه لآخر فالثالث بينهما إن لم يجز الورثة الثلثين ، وإن أجاز الورثة أخذ كل واحد منهما ثلثه .

(١) مطالب لولي النهى ١/ ٤٦٠ - ٤٦١ ، وروض الطالب ٦١/ ٣ ، وحاشية ابن عابدين ٤٢٧/ ٥ . وحاشية الدسوقي ٤٢٩/ ٤

(٢) المصنف للشافعية .

(٣) مطالب لولي النهى ١/ ٤٦٠ - ٤٦١ ، وحاشية الدسوقي ٤٢٩/ ٤ ، وروض الطالب ١/ ٤٦٠ - ٤٦١ ، وحاشية ابن عابدين ٤٢٧/ ٥

(٤) مطالب لولي النهى ١/ ٤٦٠ - ٤٦١ ، وحاشية الدسوقي ٤٢٩/ ٤ ، وروض الطالب ١/ ٤٦٠ - ٤٦١ ، وحاشية ابن عابدين ٤٢٧/ ٥

(٥) ابن عابدين ٤٢٣/ ٥ - ٤٢٤

(٦) مني المحتاج ٢٧/ ٣ ، وأرض الطالب ٥٩/ ٣ ، والمصنف ٤٢٩/ ٦

(٧) المفتي ١٢٩/ ٦ - ١٣٠

قول إسحاق ، وروي ذلك عن عمر وعلي رضي الله عنهما .

ثم اختلفوا في دية ، فقال الخنزية والحنابلة : إن دية في بيت المال ،^(١) وامتلأوا بما روى سعيد بن منصور في سننه عن إبراهيم قال : قتل رجل في زحام الناس بحرقه ، فجاء أهله لعمر فقال : يتحكم علي من قتله ، فقال علي يا أمير المؤمنين : لا يطل دم امريء مسلم ، إن علمت قتله ، وإلا فأعط دية من بيت المال .

وقال المالكية : دمه مدر ، لأنه لا يعلم له قاتل ، ولا وجد لوث فيحكم بالقسامة ، لأن أسباب القسامة عندهم خمسة . وليس فيها التفرق في الزحام عن قتل ،^(٢)

وقال الشافعية : إن ذنبت يكون لوتا ، ولا يشترط أن تكون بينهم وبينه عداوة . وقال الحسن والزهري فيمن مات في الزحام : دية علي من حضر لأن قتله حصل منهم ، وكذا لو تزاحم قوم لا يتصور اجتماعهم على القتل في مضيق ، ونفروا عن قتل ، فادعى الولي القتل على عدد منهم يتصور اجتماعهم فيقتل ، ويمكن من القسامة .^(٣)

مواطن البحث :

٩ - بذكر الفقهاء الزاحم في صلاة الجمعة والجماعة : في حال تعذر متابعة المأموم للإمام في انتفالاته للرحمة .

وفي باب التضييس : إذا ظهر ديس بعد حجر النفل للغرماء أو طوا الزحام مالي جديد .
وفي الطواف : إذا عسر عليه استلام الحجر أو تقييله .



(١) المغني ٨/ ٦٩ ، وحاشية ابن عابد ٥/ ٢٠٦

(٢) حاشية المنسوري ٤/ ٢٨٧

(٣) روضة الطالبين ١١/ ٦٦ ، ١٢ ، والمغني ٨/ ٦٩

وفي الآخرة الأجر والمثوبة. وهو وإن يتحري الإنسان ما فيه نظيره، وذلك ينسب تارة إلى العبد، لكونه مكسباً لذلك، نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ من زكاه﴾^(١) وتارة ينسب إلى الله تعالى لكونه فاعلاً لذلك في الحقيقة نحو ﴿إِنَّا لَنَرِيكَ مِنْ بَدءِ﴾^(٢) وتارة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم واسطة في وصول ذلك إليهم نحو ﴿ظَهَرَهُمْ وَتَزَكَّيَهُمْ﴾^(٣) وقوله تعالى: ﴿يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنا﴾^(٤) وقوله ﴿وَنُفِثَ مِنْكُمْ﴾^(٥) وتارة إلى العبادة التي هي آلة في ذلك نحو ﴿وَنُفِثَ مِنْكُمْ﴾^(٦) وتارة إلى مزاياها كالخفة، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٧) أي مزاياها بالخفة، وذلك على طريق ما ذكرنا من الأحكام، وهو أن يجعل بعض عباده مثلاً وظاهر الخلق لا بالتعميم وإنما على كل تنبيه بالحي.

وتزكية الإنسان نفسه صريحتان:

أحدهما: باللفظ وهو محمودة، وإليه نصب قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ من زكاه﴾^(٨) وقوله ﴿قَدْ أَفْلَحَ من زكاه﴾^(٩) والثاني: بالقول كتزكية العبد غيره، وذلك

تزكية

التعريف:

١- التزكية لغة: تصديركي. يقال: زكيت فلان فلاناً: إذا سبته إلى الزكاة، وهو الإصلاح. وزكاه: أرحله بركوه إذا صليح، فهو زكي والجمع زكيا،^(١٠)

قال الراغب: أصل الزكاة لتزويده على من بركة الله تعالى، ويعتبر ذلك بالأمر المدبوبة والأحرورية. يقال: زكا الخبز بركوه. إذا حصل منه نمو وبركة. وقوله تعالى: ﴿لَهَا زَكَاةٌ﴾^(١١) إشارة إلى ما يكون حالاً لها لا يستوجب عقاباً، لأنه الزكاة ما يخرج الإنسان من حق الله تعالى إلى الفقر، وتسميته بذلك لما يكون فيها من وجه البركة، أو لتزكية النفس أي تنميتها بالخيرات والبركات، أو ضمها جميعاً، فإن الخيرين موجودان فيها

وهـ بركة النفس وظهورها بصير الإنسان حيث يستحق في الدنيا الأوصاف المحمودة.

(١٠) التصحيح: ماذا زكيت.

(١١) سورة النجم: ١٩.

(١) سورة الشمس: ٩.

(٢) سورة الشارح: ١٩.

(٣) سورة النبوة: ٤٠-٤١.

(٤) سورة النبوة: ٥١.

(٥) سورة مريم: ١٣.

(٦) سورة مريم: ١٣.

(٧) سورة الأعلى: ١٤.

حكم النزكية :

٢ - ذهب الإمام أبو حنيفة ، وإحدى الروايتين عن الإمام أحمد : أنه يقتضى بظاهر العدالة ، إلا إذا طعن الخصم في عدالة من شهده ، وامتنع أبو حنيفة المحدود والقصاص ، فأوجب فيهما النزكية وإن لم يطعن الخصم .

وعند الإمام أحمد في الرواية المذكورة : يستوي في ذلك الحد والمال .

وقال الإمام مالك وأبو يوسف وعبد الواسع ، والإمام أحمد في الرواية الأخرى عنه : إن النزكية واجبة في كل الأمور ، لكن ذلك مشروط بما إذا لم يعرف القاضي حال الشهود ، فإن عرف عدالتهم فلا حاجة إلى النزكية . وإن عرف أنهم غير حريصين رد شهادتهم . وذلك عند جميع الفقهاء .

٣ - وبتدول أصحاب القول الأول على جواز الحكم بظاهر العدالة بقول عمر : المسلمون عدول بعضهم على بعض . وأن استرأب جاء إلى النبي ﷺ فشهد برؤية الغلال ، فقال له النبي ﷺ : «أشهد إلا إله إلا الله» فقال : نعم . فقال : «أشهد أني رسول الله» فقال : نعم . فقام فأمر الناس بالصيام .^(١)

مذموم أن يفحص الإنسان نفسه ، وقد نهي الله تعالى عنه فقال : «فَلَا تَزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ»^(٢) وبه عن ذلك تأديب ، لتبطل مدح الإنسان نفسه عسلا وشرعا ، ولهذا قبل الحكيم : ما الذي لا يحسن وإن كان حقا؟ فقال : مدح الرجل نفسه .^(٣)

ولنفحص بعضهم عن النسبة إلى الصلاح بالنزكية أو التعديل فيها من ادعان .^(٤)

وبعد ، وإن النزكية في باب القصاص بأنها : تعديل الشهود .

ونزكية الرجل حاله : أن يخرج القدر الواجب عليه من الزكاة فيه .

وأخرج ضد النزكية ، وهو في اللغة : القطع في الجسم ، ومنه قولهم : جرحه بسننه جرحا ، إذا عابه ونقصه ، ومنه : جرحته الشاهد أو لراوي : إذا ظهرت فيه ما ترد به شهادته أو روايته .^(٥)

وقد أفدنى الفقهاء على من يبعث إليه التحري عن الشهود (النزكي) وهو في الحقيقة يزكي ويخرج ، ولكن وصف بأحسن الوصفين

(١) سورة الحجج / ٢٩

(٢) الفردوس في غريب القرآن ص ٢١٤ ط دار المعرفة بيروت

(٣) نبذة الأحكام عند فتح العلي الملاك ١/ ٢٥٩ ، والبدائع ٢٧٠/ ٦

(٤) معين الأحكام ١٠٤ ، ١٠٥ ، والبدائع

(١) حديث : «أن أميرا جاء إلى النبي ﷺ فشهد برؤية الغلال» أخرجه الترمذي (٣١/ ٧٩ - ٧٥ ط إحيى) ونسائي (١١/ ٦٣٢) ط مكتبة الشريعة من حديث

قال: عاملتها بالذنانجر واندرهم التي تقطع فيها ارجح؟ قال: لا. قال: كنت جارا لها تعرف صاحبها وصلاهما؟ قال: لا. قال: بالان اخي كنت تعرفها. جيتا بمن يعرفكما.

قال ابن قدامة: وهذا بحث يدل على انه لا يكفى بدونه.^(١)

٤- هذا، وقد قال علماء الحنفية: إن الخلاف بين الإمام وصاحبيه ليس اختلاف حقيقيا، بل هو اختلاف عصر زمان، فإنه الناس في عهده كانوا أهل خير وصلاح، لأنه زمن التابعين، وقد شهد لهم النبي عليه الصلاة والسلام بالحيرية بقوله: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»، ثم يحيى ومن بعدهم قوم يسيئون شهدائهم أبائهم، وأبائهم شهدائهم»^(٢) فكان انقلاب في أهل زمانه التصلاح والسداد، فوفقت الغيبة عن السؤال عن حالهم في السر، ثم تغير الزمان وظهر الفساد في قريته، فوفقت الحاجة إلى السؤال عن المعداة. ومن العلماء من حقق الاختلاف.^(٣)

(١) البدع ١/ ٢٧٠، وابن حبان ٥٧/ ١، وتتمرة الأحكام ١/ ٢٥٢، وفلوري وعبدية ٣٠٦/ ٩، والمغني ٩/ ٦٢، ١٠/ ٣١، حديث: «خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم»، انظر جرحه الجباري (٣) التلخيص ٢١١/ ٢١١، ط السابعة ومن حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) السائق ١/ ٢٧٠، والمغني ٩/ ٦٢، وبين الأحكام من ١٠٢.

ولأن المعداة أمر خفي سببها الخوف من الله تعالى، ويذيل ذلك الإسلام، فإن وجد فليكتف به، ما لم يتم على خلافه دليل. واستدل لأبي حنيفة في استثناء الحدود والقصاص ولزوم التحري فيها وإن لم يطمئن الخصم: بأن الحدود والقصاص مما يحتاط فيها وتذريء بالشبهات بخلاف غيرهما.

واستدل القائلون بوجوب النزكية في كل الأمور بقوله تعالى: «مَنْ تَزَوَّنْ مِنْ أَنْ يُشْهِدَ»^(١) ولا يعلم أنه مرضي حتى نعرفه. وبأن العدالة شرط، فوجب العلم بها بالإسلام، كما لو طعن الخصم في الشهود.

لما الأعرابي المسلم، فإنه كان من أصحاب رسول الله ﷺ. وقد ثبتت عدالتهم بشاء الله تعالى عليهم. فإن من ترك دينه في زمن رب الله إيشار لمين الإسلام وصحبة رسول الله ﷺ ثبتت عدالته. ولأنه عن عمر رضي الله عنه أنه أتى بشاهدين، فقال لهما عمر: لست أعرفكما ولا يصرفكما إن لم أعرفكما، جيتا بمن يعرفكما، فأبيا برحل. فقال له عمر: تعرفهما؟ فقال: نعم. فقال عمر: صحبتهما في السفر لذي يتبين فيه جواهر الناس؟ قال: لا.

١- من مجلسي رضي الله عنه. وحكم الزمخشري ومسانبي عليه السلام.

(١) سورة البقرة ٢٨٢.

مبنى شقطة التزكية :

٥ - قال إسماعيل بن حماد ناقلًا عن أبي حنيفة : أربعة شهود لا يُسأل عن عدالتهم : شاهد ارد الفضة ، وشاهدنا تعميل العلانية ، وشاهدنا العربية ، وشاهدنا الأشخاص .^(١)

وقال المالكية : إن الشاهد المبرز في العدالة - أي الفاسق أقرانه فيها - لا يعلم فيه لغير العداوة ، ويعذر فيه فيها . ومثلها القرية .

ومنها أن المحكوم عليه إذا كان يخشى منه نسي من شهد عليه ، فإنه لا يعذر إليه قيمان شهد عليه .^(٢)

ونقل صاحب المغني عن مالك : أنه يقبل شهادة التوسمين ، وذلك إذا حضر صافران ، فشهدا عند حاكم لا يعرفهما ، يقبل شهادتهما إذا رأى فيهما سيما الخير ، لأنه لا سبل إلى معرفة عدائتهما ، في الشوقف عن قبولها تضييع الحقوق ، فوجب الرجوع فيها إلى السيم الجبيلة .^(٣)

ومعنى هذا أن الشهود المذكورين لا يسمون من شهدوا عليه لئلا يتركهم أوطعن فيهم ، بل يحكم بشهادتهم من غير تزكية ، للأسباب التي أوردوها .

أقسام التزكية :

٦ - التزكية نوعان : تزكية السر ، وتزكية العلانية .

أف تزكية السر ، فيبني للقاضي أن يختار للمصانة عن الشهود من هراؤف الناس وأورعهم ديانة وأعظمهم دراية وأكثرهم خبرة وأعلمهم بالتميز فطنة ، ويريه لبحث عن أحوال الشهود ، لأن القاضي مأمور بالتحقق عن العدالة ، فيحب عليه المبالغة في الاحتياط فيه . ويمد أن يختار ، يكتب في رقعة أسماء الشهود جملة بألسابهم وقبائلهم ومخائهم ومصلاهم ، وعلى الجملة كل ما يميزهم عن غيرهم تمييز لا تمكن معه الشبهة ، فقد يتفق أن تتحد الأسماء وتتفق الأوصاف وغير ذلك . وإذا كتب القاضي دفع المكتوب إلى من يستأنت على ذلك ، وأخذ ، عن كل من موافق ، ثلاثا يعلم أحد فيخضع الأمين ، وعلى المرسل أمين القاضي أن يتعرف أحوال الشهود من يعرف حالهم ، ويسأل عنهم أهل الثقة من جيرانهم وأهل محلاتهم ، وأن يسأل أهل أوصافهم .

أف تزكية العلانية ، فتكون بعد تزكية السر . وكيفيةها : أن يحضر القاضي المزكي بعدما ذكر ، لئلا يترك الشهود أمامه .

وهل يلزم أن يجمع بين التزكية في السر والعلانية ؟ المختلّف الفقهاء في ذلك .

(١) معين الحكم ص ١٠٦

(٢) المحرشي ١٥٩/٧

(٣) مغني ٧٠/٩

قال الحنفية: البرم وقع الاكتفاء بنزكية السر، لما في نزكية العلانية من بلاء وفتنة. (١)

وقال المالكية: يتدب للمفاضي نزكية السرمع نزكية العلانية، فإن اقتصر على نزكية السر أجزاء قطعا كالعلانية على الرابع. (٢)

وقال الشافعية: بعد نزكية السريشاه تبعوث الحاكم بما سمعه من المبعوث إليه. وقيل: يشافه المبعوث إليه بما يعلمه للمبعوث من جهة الحاكم. وقيل: تكفي كتابته. (٣)

والظاهر من كلام الحنابلة أنه يكفى بنزكية السر. (٤)

٧ - ثم هل المعتبر قول المرسل إليه (المزكي) أو قول المرسلين، ويسمون أصحاب المسائل؟

قال بعض الشافعية: المعتبر عليه شهادة المزكي. ونقل الشيخان من الشافعية: أنها نقلت عن جمع من الأصحاب أن المبحوث على قول أصحاب المسائل، بخلافه لا يبي إسحق، وأن ابن الصباغ احتذر عن قبولها، وهي شهادة على شهادة - والأصل حاضر - فكان الضرورة. (٥)

التعارض بين النزكية والجرح: يختلف فقهاء الحنفية في التعارض بين النزكية والجرح، فقد نقل معين الحكم عن الميسوط أنه لو عدله واحد، وجرحه آخر، أحماد المسألة. وهذا قول محمد. لأن العدالة والجرح لا يثبت عند، بقول الواحد فصلا متاويين.

وعند أبي حنيفة وأبي يوسف: الجرح أولى، لأن الجرح والتعديل يثبت بقول الواحد عندهما، وترجح الجرح على التعديل، لأن الجراح في الجرح اعتمد على الدليل، وهو البيان والملاحظة، فإن سبب الجرح ارتكاب الكبيرة.

ولو جرحه واحد وعدله اثنان، فالتعديل أولى. ولو عدله جماعة وجرحه اثنان فالجرح أولى، لأنه لا يثبت الترجيح بزيادة العدد على الاثنين. (٦)

٨ - وعند المالكية لو عدل شاهدان رجلا وجرحه آخران، ففي ذلك قولان.

قيل: يقضى بأعظمها، لاستحالة الجمع بينهما.

وقيل: يقضى بشهود الجرح، لأنهم زادوا على شهود التعديل، إذ أخرج مما يظن فلا يطلع عليه كل الناس، بخلاف العدالة، والمخفي تفصيل، قال:

(١) معين الحكم ص ١٠٧

(٢) الشرح الكبير ١/ ١٧٠ - ١٧١

(٣) قليبي وصيرة ٤/ ٣٠٧

(٤) القليبي ٩/ ١٥

(٥) قليبي وصيرة ٤/ ٣٠٦

(٦) معين الحكم ١٠٧

وقت التركبية :

٩ - اتفق الفقهاء على أن التركبية تكون بعد الشهادة لا قبلها. (١)

حدد من يقبل في التركبية :

١٠ - نعلم أن التركبية نوعان : تركبية السر، وتركبية العلانية.

فبالنسبة لتركبية السر، قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومالك في أحد قوليه : إن القاضي يجتزئ به الواحد في تركبية السر، لأنها ليست شهادة بل هي إخبار.

والقول الآخر لما لك، وهو منعب الشافعية والمخابلة : أنه لا بد من اثنين.

أما بالنسبة لتركبية العلانية، فالأئمة الثلاثة، وهو المشهور عند المالكية : أنه لا يقبل فيها إلا اثنان، لأنها شهادة.

وقال ابن كنانة من المالكية : لا بد من ثلاثة. وعن ابن الماجشون : أن أقل ما يزكي الرجل أربعة شهود. وقال ابن حبيب في الواضحة : والتركبية تختلف، فتكون بالواحد والاثنين والجميع، بقدر ما يظهر للحاكم ويتأكد عنده.

قال المنطقي : وما أكثر من الشهود فهو أحسن، إلا أن تكون التركبية في شاهد شهد

إن كان اختلاف البيتين في فعل شيء في مجلس واحد، كدعوى إحدى البيتين أنه فعل كذا في وقت كذا، وقالت البيضة الأخرى : لم يكن ذلك، فإنه يقضي بأعدهما. وإن كان ذلك في مجلسين متقاربن قضى بشهادة الجرح، لأنها زادت علما في البساطن. وإن تساعد ما بين المجلسين قضى بآخرهما تاريخه، ويعمل على أن كان عدلا فحسب، أو كان قاسطا فزكى، إلا أن يكون في وقت تقييد الجرح ظاهر العدالة فيبينة الجرح مقدمة، لأنها زادت. (٢)

وعند الشافعية : أنه يقدم الجرح على التعديل لما فيه من زيادة العلم.

فإن قال المعدل : عرفت سبب الجرح وثاب منه وأصنع، قدم قوله على قول الجراح. (٣)

أما المخابلة فقد قال في المعنى : فإذا رجع أصحاب مسألة فأخبر اثنان بالعدالة، قيل القاضي شهادته. وإن أخبر بالجرح رد شهادته وإن أخبر أحدهما بالعدالة والآخر بالجرح بحث الآخرين، فإن عاد فأخبر بالتعديل تمت بيته التعديل، وصفت الجرح لأن بيته لم تتم، وإن أخبرا بالجرح ثبت ورد الشهادة. وإن أخبر أحدهما بالجرح والآخر بالتعديل تمت البيتان ويقدم الجرح. (٤)

(١) فتح المعنى مالك ٢٥٩/١

(٢) قلوبى وصيرة ١٠٧/١

(٣) المعنى ٦٥/٩، ٦٦ ط الرضا

(٤) ابن عابدين ٥٧٢/١، ونصرة الحكم ٢٥٧/١، وقلوبى

وصيرة ٣٠-٩/١، وانتهى ٦٣/١٩

بزنا، فإن مُطهرًا روى عن مالك: أنه لا يزكبه إلا أربعة. (١)

من تعطل تزكته:

١١ - فقهاء المذاهب - عدا الحنفية - قالوا: يشترط في شاهد التزكية أن يكون ميرًا نافذًا قبطًا، لا يقدح في عقله، ولا تخفى عليه شروط التعديل. ولا يقبل التزكية من الأبنة والجاهل بشروط العدالة، وإن كان في نفسه عدلاً مقبولا في غير ذلك. ولا يقبل قول من يرى تعديل كل مسلم.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: تعديل السريقل فيه تعديل النوالد لولده وكل ذي رحم محرم لرحمه، لأن تعديل السريقل شهادة.

وقال محمد: هو شهادة فلا بد من شهادة شين.

١٢ - وقال الحنفية: يقبل تعديل المرأة لزوجها وغيره، إذا كانت امرأة بريرة تخالط الناس وتعاملهم، لأن لها خبرًا بأسرهم فيقيد السؤال. قالوا: ويجوز تزكية السر من الأعمى والصبي والمحدود في قذف. وهذا خلافاً لـ محمد.

وقال المالكية: لا تقبل تزكية النساء، لا في حق الرجال ولا في حق النساء.

قال ابن رشد: إن التزكية بشرط فيها التمييز في العدالة، وهي صفة تختص بالرجال. قال: وقد قيل: (إنهم يزكبن الرجال إذا شهدوا فيها بحوز شهادتهم فيه، وهو قول ابن نافع وابن الماجشون في البسطة. والغياص جواز تزكيتهم للنساء. (٢)

تزكية المشهود عليه للشاهد:

١٣ - قال الحنفية: إذا عدل المدعى عليه شهود المدعي، بأن قال: صدقوا في شهادتهم، أو قال: هم عدول في شهادتهم، يقضى عليه بالمال بإقراره لا بالشهادة، لأن ذلك إقرار منه بالمال.

وإن قال: هم عدول، ولم يزد عليه، ذكر في الجامع الصغير: أنه لا يصح هذا التعديل، لأن من زعم المدعي وشهوده أن المدعى عليه المجحد ظالم وكاذب، فلا تصح تزكيته.

وقال في كتاب التزكية: ويجوز تعديل المشهود عليه إذا كان من أهله، لأن تعديل المشهود عليه بمنزلة تعديل المذكي، وإقراره يكون الشاهد عدلاً لا يكون إقراراً بوجوب الحق على نفسه لا بحالة. (٣)

وعند المالكية: نوافر الخصم المشهود عليه

(١) تبصرة الأحكام ١/ ١٥٥، ومبين الأحكام ١/ ١٠٦، وظهير

وصحيفة ١/ ٢٠٦، والمغني ١/ ٦٣، ٦٤

(٢) مبين الحكم من ١٠٦ - ١٠٧

(١) مبين الحكم ١/ ١٠٤، وتبصرة الأحكام ١/ ٢٥٦، وتفسير

وصحيفة ١/ ٢٠٦، والمغني ١/ ٦٢ وما بعدها

باعتداله من شهادته عليه بحكم القاضي بهذا الإقرار، ولو علم خلاف ذلك، لأن إقراره بعدائه كإقراره بالحق، حتى لو شهدت بينة بخلاف عدالة الشاهد^(١)

أما الشافعية والحنابلة: فإذا شهد عند القاضي مجهول الحال، فقال المشهود عليه: هو عدل، فعند الشافعية: فيه قولان، وهما وجهان عند الحنابلة.

أولاً - لا يكفي في الأصح في التعديل قول المندعي عليه: هو عدل، وقد علط في شهادته علي.

وقيل: يكفي في حقه، لأنه اعترف بما لو ثبت بالبينة يقضى عليه^(٢)

والقولان هما الوجهان عند الحنابلة

الأول: أنه يلزم الحكم بالحكم بشهادته، لأن البحث عن عدالته لخلق تشهود عليه، وقد اعترف بها، ولأنه إذا أقرب عدالته فقد أقر بما يوجب الحكم لخصمه عليه، فؤخذ بإقراره كسائر أقراره.

والوجه لثبوت أنه لا يجوز الحكم بشهادته، لأن في الحكم بها تعديلاً له، فلا يثبت بقول واحد، ولأن اعتبار العدالة في الشاهد حتى لا تعدل، وقد المورضي الخصم أن يحكم عليه

بقول فاسق لا يجوز الحكم به، لأنه لا يجوز إيماناً أن يحكم عليه مع تعديله أو مع انتفائه: لا يجوز أن يقال مع تعديله، لأن التعديل لا يثبت بقول الواحد، ولا يجوز مع انتفاء تعديله، لأن الحكم بشهادة غير العدل غير حائز، مدليل شهادة من ظهر فسقه. فإن قلنا بالأول فلا يثبت تعديله في حق غير المشهود عليه، لأنه لم توجد بينة التعديل، وإنما يحكم عليه لإقراره بوجود شروط الحكم، وإقراره يثبت في حقه دون غيره نعم لو أقر بحق عليه وعلى غيره ثبت في حقه دون غيره^(٣)

بجديد التركية:

١٤ - قال الأمام أحمد: ينبغي للقاضي أن يسأل عن شهوده كل قليل، لأن الرجل ينتقل من حال إلى حال. قال ابن قدامة: هل هذا مستحب أو واجب؟ فيه وجهان:

أحدهما: أنه مستحب لأن الأصل بقاء ما كان، فلا يزول حتى يثبت الجرح.

والثاني: يجب البحث كلما مضت مدة يتغير الحال فيها، لأن العيب يحدث، وذلك على ما يراه خاكم.

ولأصحاب الشافعي فيه وجهان مثل هذين^(٤)

(١) المصنف ١٦٩/٩ - ١٧٠

(٢) المصنف ١٦٩/٩

(١) المصنف ١٦٩/٩

(٢) المصنف ١٦٩/٩ - ١٧٠

بين سب الجرح والتعديل :

١٥ - قال أبو حنيفة والمالكية : يقبل الجرح المطلق ، وهو : أن يشهد أنه فاسق ، أو أنه ليس بمعدل . وعن أحمد مثله . لأن التعديل يسمع مطلقاً فكذلك الجرح ، لأن التصريح بالسب يجعل المجرع فاسقاً ، ويوجب عقبه الحد في بعض الحالات . وهو أن يشهد عليه بالزنى ، وبغض الجرح إلى جرح الجراح ، ويطلب شهادته ، ولا يتجرح به المجرع .

وقال الشافعية : يجب ذكر سب الجرح للاختلاف فيه ، بخلاف سب التعديل ، واستدل من قالوا بشرط بيان سب الجرح بأن الناس يختلفون في أسباب الجرح ، كماختلف فهم في شارب النبيذ ، فوجب ألا يقبل مجرد الجرح ، شلاً يجرحه بما لا يراه القاضي جرحاً ، ولأن الجرح ينقل عن الأصل ، فإن الأصل في المسلمين العدالة والجرح ينقل عنها ، فلا بد أن يعرف الناقل ، لئلا يعتقد نقله عن أصل العدالة بما لا يراه الحاكم ناقله .^(١)

الفرق بين شهود الدعوى وشهود النزكية :

١٦ - يختلف شهود النزكية عن شهود الدعوى في أمور ، ويتفقان في أمور :

فيتفقان في الجملة في اشتراط العقل الكامل

(١) مصير الحكماء ص ١٠٥ ، والمص ٩٨/٩ ، ٦٩ ، ونصبراً الحكم ٩/٥٨ ، وقليوبي ومعية ٢/٣٠٧

وسرى الحنفية : أنه متى ثبتت العدالة عند القاضي ، ثم شهد لشهود في حادثة أخرى ، فلا يشتغل بتعديلهم إن كان العهد قريباً ، ولا سأل عنهم .

وفي الحد الفاصل بينهما قولان ، أحدهما : أن القريب مقنونة ستة أشهر . والثاني : أنه مفوض إلى رأي القاضي .^(٢)

وعند المالكية : أنه لو شهد المزكى ثانياً قبل عام من تاريخ شهادته السابقة ، جهل حاله ، ولم يكثر معذلوه ، ووجد من يعدنه عند شهادته ثانياً ، فقد اختلفوا فيه على قولين :

الأول : ما فاته شهب عن مالك أنه لا يحتاج إلى نزكية .
والقول الثاني فسحون : أنه يحتاج إلى نزكية .

فإن فقد قيد من الثلاثة الأخيرة : بأن لم يجهل حاله ، أو كثر معذلوه ، أو لم يوجد من يعدله ثانياً لم يحتاج إلى نزكية أخرى اكتفاه بالنزكية السابقة اتفاقاً بين المالكية أما لو فقد القيد الأول ، كما لو شهد مجهول الحال بعد تمام سنة ، ولم يكن زكاه قبله كثير ، أو احتاج لإعادة النزكية اتفاقاً^(٣)

(٢) معين الحكماء ص ١٠٦ ، وشرح أدب القاضي للمصدر الشهيد ٢/٣٠٧ بغير نشر وزارة الأوقاف
(٣) حاشية الدسوقي ١٢١/٩

١٧ - ومثل ما تقدم عاقله، الشافعية، أنه يشترط في تركبي منبشرط في الشاهد ويزيد عليه امران:

أحدهما: معرفة أسباب الجرح والتعديل، لأنه يشهد بها

ولام ح الثاني: حرية باض من يعدنه أو يجرجه، صححة أو جوار أو معاملة، يثنأى له بها للتعديل أو الجرح^(١)

ولا يخرج كلام وحاشية من ذلك، فقد قالوا: لا يقبل التعديل إلا من أهل الخبرة، الباطلة والمعرفة الضالمة، ولأن عادة الناس إظهار الصالحات وإسوار العاصي، فإذا لم تكن ذا خبرة باطنة رسماً أو غير محس ظاهره، وهو في باطنه وسوء^(٢)

تركبة الشهود الذميين فقلهم.

١٨ - إذا ترفع للمدعيون أمام قاض مسلم، وطلبوا منه التفحص فيما شجر بينهم، وأحصى المدعي شهوده الذميين على المدعى عليهم الذميين، فقد قان الحنفية: التركبة للذمي تكون بالأمانة في دينة وإسائه ويده، وأنه صاحب بظنة، فإن لم يعرفه المسلمون سألوا عنه عدول الذميين^(٣)

وانضبط والولاية والعدالة والبصر والنطق، وألا يكون للشاهد محدودا في فقه، وعدم القدرة المانعة من قبول الشهادة، وألا تحر الشهادة على الشاهد نفعاً. وهذه الشرائط هي في الجملة، إذ في كل مذهب تفصيل. وهذا في تركبة العلانية

أما في تركبة السر، فقد تقدم الكلام عمن نقل شهادتهم فيها، ومن ذلك يعلم الفرق بين شهود تركبة السر والشهادة أمام القاضي.

وبتلفان في أن شهود تركبة في العلانية يشترط أن يكونوا مرزاً في العدالة فطناً حذراً لا بحدع ولا يستغلن

قال محمد بن الحسن في السوائف: كم من رجل أقبل شهادته ولا تحبل تعذبه، لأنه يحسن أن يؤدي ما سمع ولا يحسن التعديل^(٤)

وفي كتاب (التبليط) من كتب المالكية: شهود تركبة بخلاف شهود الحنفوي قال مالك: قد يجوز شهادة الرجل ولا يجوز تعديله، ولا يجوز ولا تعديل العارف

وقال سحنون لا يجوز في التعديل إلا للعدل المرز المنطى الذي لا يخضع في عقد ولا يستقر في رأيه. وعلى هذا أكثر أصحاب مالك، وبه جرى العمل. وروى عنه بعض شهود التركبة كشهود سائر الحنفوي^(٥)

(١) قفبي وصبر ١/٢٠٧-٢٠٨

(٢) القفبي ١/٢٠٨-٢٠٩

(٣) ابن عابدين ١/٢٠٨-٢٠٩

(٤) سير الحكماء ص ١٠٦

(٥) تبصره الحكماء ص ١١٠

ولم يعثر على حكم تزكية المذميين في المذاهب الأخرى.

يتعلق بالمركزي الراجع القصاص والضمان، لأنه الجأ القاضي إلى الحكم المقضي إلى القتل.

وفي روجه آخر: لا، لأنه لم يتعرض للشهود عليه، وإنما اتنى على الشاهد، والحكم يقع بالشاهد، فكان كالمسك مع القاتل.

وفي روجه ثالث: يتعلق به الضمان دون القصاص، قال النفال: الخلاف فيما إذا قال المركزيان: علمنا كذب الشاهدين، فإن قالوا: علمنا فسقها فلا شيء عليهما، لأنها قد يكونان صادقين مع الفسق، وطرد الإمام الخلاف في الخاتين.^(١٩)

وعند الحنابلة أن المركزيين إذا رجعا عن التزكية ضمنا، لأنها تنسب في الحكم غير الحق، فيضمنان كرجوع شهود الإحصان.^(٢٠)

تزكية الشهود بعضهم لبعض:

٢٠ - يكفي عند الحنفية تزكية أحد الشاهدين صاحب في الأصح، لأن العدل لا ينهم بعثله. وغاية ما فيه أن فيه منفعة من حيث القضاء بشهادته، ولكن العدل لا ينهم بعثله كما لا ينهم في شهادة نفسه. وفي الفتح أن بعضهم قال: لا يجوز، لأنه منهم، حيث كان بتعدوله رفيقه ثبت القضاء بشهادته. ولكن الصحيح

رجوع المركزي عن التزكية:

١٩ - يرى أسحقية أنه لو رجع المكون عن تركيبتهم للشهود، بأن قالوا مثلاً: إن اتشهود عبيد أو مجوس، وقد زكيناهم ونحن نعلم ذلك، فالدنية على المركزيين عند أبي حنيفة، ولا يقتص منهم لو رجع الشهود عليه بالزنا وهو محصن.

وقال الصاحبان: بل يقتص منهم، وأما إذا قالوا: أخطأنا في التزكية فلا شيء عليهم.

وقيل: الخلاف بين الإمام وصاحبه فيما إذا أخبر المكون أن الشهود أحرار، فإذا هم عبيد. أما إذا قالوا: هم عدول، فبأنوا عبيدا لا يضمرون إجماعاً، لأن العبد قد يكون عدلاً.^(٢١)

ومذهب مالكية: أنه لو رجع المركزي لشهود الزنا أو قتل العمد عن تركيبتهم، بعد رجوع الشهود عليه، أو قتل قصاصاً، فلا يخرم المركزي شيئاً من الدية، سواء رجع الشهود الأصول أم لا.^(٢٢)

وقال الشافعية في الوجه الأصح عندهم: إنه

(١٩) روضة الطالبين ١١/٢٩٨ ط المكتب الإسلامي.

(٢٠) الكافي ٣/٢٦١ ط المكتب الإسلامي.

(٢١) ابن علقين ٢/٢٩٥.

(٢٢) الشافعي والإكليل ٢/٢١٥.

القاضي أن يسأل مزكي عن تفسير العدالة إذا كان المزكي عاك يوحدها، ولا عن المرحلة إذا كان عالما بها. (١)

ولم يصحح اختلاله بتكرار سؤال مزكي آدم الشهود وشارته إلى عين من يزكيهم. (٢)

الإعذار إلى المدعى عليه في تركبة المزيكين :

٢٢ - هل على القاضي أن يعذر إلى المدعى عليه فيمن زكى من شهد عليه من تلقاء نفسه أو يطلب من المدعى عليه أن لا يعذر أصلاً.

الذي يفيد كلام الخاتمة : أنه لا يعذر إلى المدعى عليه فيمن زكى شهود المدعي . إذ قد واز : اليوم وقع الاكتفاء بتركية السر لما في تركبة العلانية من بلاء وفنة. (٣)

وقال المالكية : مما لا يعذر فيه مزكي السر، وهو من يجز القاضي في السر بحال الشهود من عدالة أو جرح . ولو سأل الطالب المقيم للبيعة عن جرحه إلا بلغت إلى منزله . وكذلك لو سأل المفلون عن زكى بيعة الطالب، فإنه لا ينفذ إليه، لأنه لا يقيم لذلك إلا من بشر به، فهو قائم مقام القاضي فلا يعذر في نفسه .

(١) معبر الحكام ص ١٠٥، ونصرة الحكام ٢٠٩/١.

والروضة ٢٠٩/١، ومعنى المحتاج ١٠٣/١.

(٢) المغني ١٠٦/١، مكتبة القاهرة، والإنصاف ٢١٦/١.

وكشاف معاني ٣٥٠/١ - ٣٥١.

(٣) معبر الحكام ص ١٠٥.

ما ذكره، لأن شهادته تتضمن مثل هذه المنفعة وهي القضاء بها، فكما أنه لم يعتبر الشرع مع عدالته ذلك مانعاً، كذلك تعديته من شهد معه. (١)

وعند المالكية : أن الشاهد لا يزكي من شهد معه، ولا يقبل معه شهادته في ذلك الحق . وأما سحشون إذا شهدت طائفة بعد ذلك أن تركي كل طائفة مداجتها، وهو عندنا بمنزلة ما لو شهدت في حقين مختلفين . وروي عنه أن ذلك لا يجوز ولو شهدتا في حقين مختلفين. (٢)

وعند الشافعية : أنه لا يجوز أن يزكي أحد الشاهدين الآخر، وفيه وجه ضعيف أنه يجوز. (٣)

التركية تكون على عين المزكي :

٢١ - التركية التي تشترط وقبل تكون على عين المزكي، وذلك في تركبة العلانية . وصفتها : أن يحضر القاضي المزكي - بعد ما زكى الشهود في السر - ليزكيهم علانية بين يديه، ويشر إليهم فيقول : هؤلاء عدول عندي، إزالة للتباس، وحراراً عن التبديل والتزوير.

قال ابن فرج : ولا يزكى شاهد إذا لم يعرفه القاضي إلا على عينه، وليس على

(١) ابن عابدين ٣٩٤/١.

(٢) نصرة الحكام ٢٥٨/١.

(٣) روضة الطالبين ١٧٢/١، والمغني ٦٣/١، ٦٧.

وكذلك الشاهد المبرز في العدالة الفائق لقرانه فيها لا يفتقر فيه لغير العدالة، ويعذر فيه فيها، ومثلها القسرية. وكذلك المحكوم عليه إذا كان يخشى منه على من شهد عليه، فإنه لا يعذر إليه فيمن شهد عليه، ومعه أن الله قد عفى عن تخشى منه لا يسمى له.^(١)

ومؤدى ذلك أن غير المذكورين يعذر فيهم إلى المشهود عليه.

وقال الشافعية: بعد السؤال والبحث ومشافهة المزمع بها عنده، فإن كان جرحاً شراً، وقال للمدعي: زني في شهودك، وتعديلاً يحمل بمقتضاه.^(٢)

وظاهر ذلك أنه يحمل بمقتضى الجرح والتعديل، من غير أن يقول للمدعي الذي أحضر الشهود: إن شهودك قد جرحهم فلان وفلان، ولا يقول للمدعي عليه: إن من شهدوا عليك قد عدوهم فلان وفلان.

هذا ولم نطلع على حكم ذلك عند الحنابلة.

تركية رواية الأحاديث:

٢٣ - الأحكام التي تقدمت هي في شهود الدعاوى.

أما بالنسبة لرواية الأحاديث فقد أجمع جماهير

أئمة الحديث والفقه على أنه بشرط فيمن يحتاج بروايته: أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه، بأن يكون مسلم بالغاً عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق وما يتخلل بالمرءة من قضا غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه. وإن كان يحدث بالمعنى، بشرط فيه مع ذلك: أن يكون عالماً بما يحيل، تعان.

وعدالة الراوي تارة تثبت بتعصب معدلين على عدلته، وتارة تثبت بالاستفاضة، فيمن اشتهرت عدالته من أهل النقل أو نحوه من أهل العلم، ومن شاع الثناء عليه بالثقة والأمانة استغني فيه بذلك عن بيعة شاهدة بعدالته تنصبصاً، وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي، وعليه الاعتماد في فن أصول الفقه. وذلك مثل إمام مالك وأبي بكر الخطيب الحافظ.

والتعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور، لأن أسبابه كثيرة يصعب حصرها، بخلاف الجرح، فإنه لا يقبل إلا مفسراً بين السبب، لأن الناس يختلفون فيما يجرح ولا يجرح.^(٣)

وهناك تفصيلات وأحكام أخرى يرجع إليها في الملحق الأصولي. وفي علم مصطلح الحديث.

(١) المحرر ١/ ١٥٨ - ١٥٩

(٢) مجلة المحتاج ٢٠٥/ ٨ ط بيبي الحليم

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح ٩٦ - ٩٧

نزكية الإنسان نفسه :

٢٤ - نهي الله عز وجل من نزكية الإنسان نفسه بقوله تعالى : ﴿فَلَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾^(١) وقال تعالى : ﴿الْم تَرَى إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ يَلِ اللَّهُ يَزْكِي مَنْ يَشَاءُ﴾^(٢)

وليس من النزكية المنصوصة بيان الإنسان لبعض صفاته على سبيل التعريف، حيث يحتاج إلى ذلك في توليته، كما حصل نهي الله يوسف عليه السلام حيث قال : ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهَا﴾^(٣) والتفصيل في مصطلح : (مدح).

تزويج

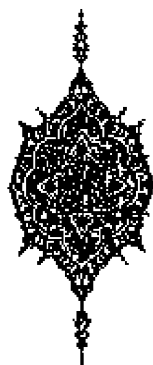
التعريف :

١ - التزويج لغة : مصدر زوج . يقال : تزوجت امرأة، وزوجه امرأة أي : قرنها بها . وفي التنزيل : ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾^(١) أي قرناهم بهن ، وكل شيتين اقترن أحدهما بالآخر فهما زوجان،^(٢) والاسم من التزويج : الزواج .

وهو في الاصطلاح كما عرفه الحنفية : عقد يقيد ملك استمتاع الرجل بالمرأة، وحل استمتاع المرأة بالرجل على وجه مشروع.^(٣)

الحكم التكليفي :

٢ - التزويج ليس له حكم واحد ينطبق عليه في جميع الحالات بل يختلف حكمه باختلاف الناس من ناحية قدرتهم على مطالب الزواج واستعدادهم للقيام بالحقوق الزوجية .



(١) سورة الدخان / ٥١

(٢) لسان العرب، والصحاح الخبير ملحقه بزويج

(٣) الفقيه لابن قدامة ١٩ / ٤١٥ ط ابن بطي، والشرح الصغير

٢ / ٣٣٢، وابن عابدين ٢ / ٢٥٨ ط الأثرية .

(١) سورة النجم / ٣٧

(٢) سورة النساء / ٤٩

(٣) سورة يوسف / ٥٥

التصرف في خالص حقه. كما أن له أن يוכל غيره في تزويجه، وأن يزوج غيره بالولاية أو الوكالة.

أما الصغير والمجنون فلا ولاية لهما على أنفسهما، وإنما يزويجهما الولي إما أوجداً، أو الوصي عليهما. ولا يجوز للصغير والمجنون مباشرة عقد النكاح لعدم أهليتهما.

والغيب لا يصح له الزواج بدون إذن القيم عليه عند المالكية والشافعية، خلافاً للحنفية والحنابلة فيجوز له أن يتزوج بلا إذن وليه، وأن يباشر العقد عند الحنفية، لأنه عقد غير مالي فصح منه، وإن لزم منه المال، فحصوله بطريق الضمن، فلا يمنع الحجز عليه من العقد. وقال ابن قدامة في تزويج الغيب للغيب: إن تزوج صح النكاح بلاذن وليه وبغير إذنه. وقال أبو الخطاب: لا يصح بغير إذن وليه.

والولاية على الصغير والمجنون ولاية إجبار، فيجوز للولي تزويجها، بدون إفتها، إذا كان في ذلك مصلحة. وهذا بلا خلاف.^(١)

فيكون فرضاً أو واجباً أو محرماً أو مكروهاً أو مندوباً أو مباحاً.

فيكون فرضاً أو واجباً: إذا كان الشخص في حالة ييقن فيها الوقوع في الزنى إن لم يتزوج، وكان قادراً على النفقة والمهر وحقوق الزواج الشرعية، ولا يستطيع الاحتراز عن الوقوع في الزنى وضحوه.

ويكون محرماً: إذا كان المرء في حالة ييقن فيها عدم القيام بأمور الزوجية والإصرار بالمرأة إذا هو تزوج.

ويكون مكروهاً: إذا خاف الشخص الموضوع في الحجز والضرر إن تزوج، لعجزه عن الإنفاق أو عدم القيام بالواجبات الزوجية.

ويكون مندوباً: في حالة الاعتدال، وهي أن يكون الشخص معتدلاً الطبيعة، بحيث لا يخشى الوقوع في الزنى إن لم يتزوج، ولا يخشى أن يظلم زوجته إن تزوج، وهذا عند جمهور الفقهاء. وقال الشافعية: إن الزواج في هذه الحالة مباح، يجوز فعله وتركه.^(٢)

من له ولاية التوزيع:

٣- اتفق الفقهاء على أن الرجل الحر البالغ العاقل الرشيد له أن يزوج نفسه، وأن يباشر عقد النكاح دون إذن من أحد، لما له من حرية

(١) المنهاج ١/ ١٤٦، ط السبكي، وابن عابد بن ٢/ ٢٦٠.

٢٦١، ومغني المحتاج ٣/ ١٢١، والشرح الصغير

٢/ ٢٦١، وحاشية السبكي ٢/ ٢٦١.

(٢) القسامة ١/ ١٩٠، ١٩٩، ٢١٥، ٢١٦، والاختصار

٢/ ٩٢، ٩٦، ٩٧، والبدائع ٢/ ٢٢١، وجواهر الإكليل

١/ ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٨٦، والكنز لابن عبد البر ٢/ ٥٢٩،

٥٤٥، ومنح الجليل ٣/ ٤٣٩، ٤٤٠، والمذهب ٢/ ٢٤١،

٣٦، ٣٧، ٤١، ونهاية المحتاج ٢/ ٢٢٣، ٢٢٤، ٢١٦،

٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ومستنصر الإرادات ٣/ ١٢، ١٦،

١٩، ٢٠، والمنهاج ١/ ٢٦٩، ٤٧٠، ٥٠٢، ٥١٥،

ولا يجوز لها أن تزوج غيرها، وسواء أكانت امرأة بكرًا أم ثيبًا. وثالثًا: البكر يجزها الولي على النكاح، لكن يستحب إيفاء. أما الثيب إن كانت صغيرة فلا يجوز تزويجها حتى تبلغ، وتستأذن. وذلك عند الشافعية. وفي وجه عند الحنابلة، وهو ظاهر قول الحنفي، واختاره ابن حاتم وابن بطّة والقاضي. وعند المالكية، وهو الوجه الثاني عند الحنابلة: أن لأبيها تزويجها، ولا يجب أن يستأمرها، وهو أيضا قول للحنفية. والعلّة عندهم هي الصغر، ولذلك له ولاية إيجابها.

أما الثيب الكبيرة - فإنها وإن كانت لا ولي عقد نكاحها بنفسها عند الجمهور - إلا أنه لا يجوز تزويجها بدون ذهاب ورضاها^(١)، لا روت إحصاء بنت خدام الأنصارية أن أباه زوجها وهي ثيب. فكرهت ذلك، فأنت رسول الله ﷺ فرد نكاحه.^(٢) ولحديث الثيب أحق بنفسها من وليها^(٣).

لكن الاختلاف فيمن له ولاية الإيجاب، هل الأب فقط أو الأب والجدة، أو الأب والجدة والوصي أو غيرها. وينظر تفصيل ذلك في (ولاية).

تزوج المرأة نفسها :

٤ - المرأة البالغة العاقلة الحرة الرشيدة لا يجوز لها تزويج نفسها، بمعنى أنها لا تباشر العقد بنفسها، وإنما يباشره الولي عند جمهور الفقهاء، لحديث ولا نكاح إلا بولي^(١) وروي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: «أبيا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بها استحلال من فرجها، فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له»^(٢) لقوله ﷺ ولا نكح المرأة المرأة، ولا نكح المرأة نفسها.^(٣)

(١) حديث: لا نكاح إلا بولي، أخرجه أبو داود (٥٦٨/٣) ط. عزت حيد دعاسي وأحمد (١/٣٩٤) ط. خمسة. وقال المصنف: وقد وجدت الرواية فيه من أزواج النبي ﷺ. (السنن ٣/١٧١) ط. دائرة المعارف العثمانية.

(٢) حديث: أبيا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل... أخرجه أبو داود (٥٦٨/٣) ط. عزت حيد دعاسي. والترمذي (٣/٤٠٧) ط. عزت حيد دعاسي. وصححه ابن معين كما في الكامل لابن عدي (٣/١٦٦) ط. دار الفكر.

(٣) حديث: لا نكح المرأة المرأة ولا نكح امرأة نفسها أخرجه ابن ماجه (١/٦٠٦) ط. الحلبي، والدارقطني (٣/٢٢٨) ط.

١ - دار المعاصر) والنقطة للدارقطني. وإسناده حسن. (المختصر لابن حجر ٣/١٥٧ ط. شركة الطباعة الفنية) (٢) جواهر الإكليل ١/٣٧٨، والنهضت ٢/٣٨، وبسبب الاحتجاج ٦/٣١٩، ٢٢٣، ٢٢٤، والمغني ٦/٤٨٦، ٤٨٨، ٤٩٠، ٤٩٣، وتشرح منتهى لإروايات ٣/١٣. (٣) ونيل الأثر ٦/١٣٠، ١٢١. (٤) أخرجه البيهقي (الفتح ٤/١٩٤) ط. السليمانية. (٥) حديث: الثيب أحق بنفسها من وليها أخرجه بهذا المنقظ الدارقطني (٣/٢٤٠) ط. دار المعاصر. وأخرجه مسلم (٥/١٣٧) ط. الحلبي، بلطف. والأب.

الألفاظ ذات الصلة : والغش يكون بالقول والفعل ، فالنزوير

أ - الكذب :

٢ - الكذب هو : الإخبار بما ليس مطابقاً للواقع . وبينه وبين النزوير عموم وخصوص وجهي ، فالنزوير يكون في القول والفعل ، والكذب لا يكون إلا في القول .

والكذب قد يكون مزيفاً أو غير مزين ، والنزوير لا يكون إلا في الكذب المموء .^(١)

ب - الخيانة :

٣ - الخيانة هي : الخداعة ، وتكون بستر العيب ، وتكون بالكذب وغيره .^(٢)

ج - التلبس :

٤ - التلبس من اللبس ، وهو اختلاط الأمر ، وهو ستر الحقيقة وإظهارها بخلاف ما هي عليها .^(٣)

د - التغمير :

٥ - التغمير هو : الخدعة والإيقاع في الباطل وفيها انطوت عاقبته .

هـ - الغش :

٦ - الغش مصدر غش إذا لم يمحضه النصح ، بل خدعه .

(١) تاج العروس .

(٢) اللسان وتاج العروس والمصباح .

(٣) الترمذات للمبرجاني .

وقال ابن العربي: الكذب في الحرب هو من المستثنى الجائز بالنص. ^(١)

قال رحمه الله: «الحرب خدعة» ^(٢) وفيه: الأمر باستعمال الخيلة في الحرب مهما أمكن ذلك. وفيه: التحريض على أخذ الخنزير في الحرب، والذب إلى خداع الكفار.

وقال النووي: ائتمنوا على جواز خداع الكفار في الحرب كفيها أمكن، إلا أن يكون فيه نقض عهد أو آمان، فلا يجوز. وأصل الخداع إظهار أمر وإخفاء خلافه. ^(٣)

وجاء في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ قال: من كذب بين الأشرف؟ فإنه قد آذى الله ورسوله؟ قال محمد بن مسلمة: أحب أن أقتله يا رسول الله؟ قال: نعم. قال: فأتاه، فقال: هذا - يعني النبي ﷺ - قد عتاب وصالنا الصدفه. قال: وأيضا والله لثملتته قال: فإننا اتبعناه فذكره أنه ندعه حتى ننظر إلى ما يصير أمره. قال: فلم يزل يكلمه حتى استمكن منه فقتله». ^(٤)

الرئيس من الأولاد واحتسبوا قول الزور ^(٥)
ومن السنة قوله ﷺ: «ألا أتيتكم بأكبر الكبائر؟ قالوا: بلى يا رسول الله. قال: الإشراك بالله وعقوق الوالدين، وجلس وكان متكئا، ثم قال: ألا أقول الزور. فما يزال يكررها حتى قلنا: ليتك سكنت». ^(٦)

١١ - وقد استثنى من حرمة النزوير أمور:
منها الكذب في الحرب، وتطبيب الجاهل زوجته ليرضيها، والإصلاح بين الناس. ^(٧)

واستدلوا بحديث: أساء بنت يزيد موافقها: «لا يحل الكذب إلا في ثلاث: يحدث الرجل امرأته ليرضيها، والكذب في الحرب، والكذب ليصنع بين الناس» ^(٨) ومنه: الكذب لدفع ظالم على مال له أو لغيره أو عرض، وفي متر معصية منه أو من غيره. ^(٩) وقد نقل عن النووي: الظاهر إباحة حقيقة الكذب في الأمور الثلاثة، ولكن التعريض أولى.

(١) سورة الحج / ٣٠

(٢) حديث: «ألا أتيتكم بأكبر الكبائر...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٢٠٥/١٠ ط السلفية)، وسلم (٩١/٦ ط. عيسى العلمي).

(٣) فتح الباري ١٥٩/٦

(٤) حديث: «لا يحل الكذب إلا في ثلاث...» أخرجه أحمد (٢٦٦، ٢٥٩/٦ ط. المكتب الإسلامي)، والترمذي (الحفة الأحمدية ٢٠/٦ ط. الديري)، والمحقق له وقال: هذا حديث حسن.

(٥) تلمذ ٢١٥/٢

(٦) فتح الباري ١٥٨/٦، والفتاوى ٣٦٩/٨

(٧) حديث: «الحرب خدعة...» أخرجه البخاري (فتح الباري ١٥٨/٦ ط السلفية)

(٨) المراجع للسلفية.

(٩) حديث: «من كذب بين الأشرف...» أخرجه البخاري (فتح الباري ١٥٩/٦ ط السلفية).

فقلوه : عَنَّا اَي : كَلَفْنَا بِالْاَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي ،
وقوله : سَأْنَا اَلْصَّدَقَةَ اَي : طَلَبْنَاهَا لِضَعْفِهَا
مَوَاضِعَهَا ، وقوله : تَكْرَهُ اَنْ نَدْعَهُ اَي تَكْرَهُ
فِرَاقَهُ . فقلوه له من قِبَلِ التَّمْرِضِ وَالشُّعْبَةِ
وَالزُّوْرِ ، حَتَّى يَلْعَنَهُ فَيَتَكَبَّرَ مِنْ قَتْلِهِ .

وَجَاءَ فِي رِوَايَةٍ : « اَلَّذِي لِي اَنْ اَقُولَ . قَالَ :
فَلَوْ فِدَعَلُ فِيهِ الْكَذِبُ نَصَرِيحًا وَتَوْبَعًا » (۱)

وَفِي سِرَّةِ ابْنِ هِشَامٍ : اَنْتَى نَعِيْمٌ بِنَ مَسْعُودٍ
رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ : « يَا رَسُولَ اللهِ ، اِنْ قَدْ
اسْلَمْتُ ، وَاِنْ قَوْمِي لَمْ يَعْلَمُوا بِاسْلَامِي ، لَعَنِي
بِهَا شَيْئٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : اِنَّمَا اَنْتَ فِينَا
رَجُلٌ وَاحِدٌ ، فَخَذَلْنَا عَنْكَ اِنْ اسْتَطَعْتَ ، فَإِنْ
اُخْرِبْتَ خِدْعَةً ، فَخَرَجَ نَعِيمٌ بِنَ مَسْعُودٍ حَتَّى
اَتَى بَنِي قُرَيْظَةَ ، فَقَالَ لَهُمْ : لَا تَقَاتِلُوا مَعَ الْقَوْمِ
- الْأَحْزَابِ - حَتَّى تَأْخُذُوا مِنْهُمْ رَهْنًا مِنْ
أَسْرَافِهِمْ ، يَكُونُونَ بِأَيْدِيكُمْ ثَغَةً لَكُمْ عَلَى أَنْ
تَقَاتِلُوا مَعَهُمْ مُحَمَّدًا ، حَتَّى تَنَاجِزُوهُ ، فَقَالُوا لَهُ :
لَعَنَ أَشْرَفُ بِالرَّأْيِ .

ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى أَتَى قُرَيْشًا فَقَالَ لَهُمْ : قَدْ
عَرَضْتُ رُبِّي لَكُمْ وَضَرَأَتِي مُحَمَّدًا ، وَإِنَّهُ قَدْ بَلَغَنِي
أَمْرٌ قَدْ رَأَيْتُ عَلَى حَقٍّ أَنْ أُبَلِّغَكُمْ بِهِ ، نَصَحًا
لَكُمْ . تَعَلَّمُوا أَنَّ مَعْشَرَ يَهُودٍ قَدْ نَدِمُوا عَلَى
مَا صَنَعُوا فِينَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مُحَمَّدٍ ، وَقَدْ أَرْسَلُوا إِلَيْهِ :

(۱) وَفِي رِوَايَةٍ : « اَلَّذِي لِي اَنْ اَقُولَ . قَالَ : قُلْ لِمَنْ جِئَ
الْبَغْيُ (رَفَعَ الْبَاغِي ۳۳۶/۷) ط السُّنَّةِ .

اِنَّا قَدْ نَدِمْنَا عَلَى مَا فَعَلْنَا ، قَبْلَ بَرُؤِيكَ اَنْ
تَأْخُذَ لَكَ مِنَ الْقَبِيحِينَ ، مِنْ فَرِيضٍ وَغَطْفَانٍ ،
رِجَالًا مِنْ اَسْرَافِهِمْ فَنُعْطِيكَهُمْ ، فَتَضْرِبَ
أَعْنَاقَهُمْ ، ثُمَّ تَكُونُ مَعَكَ عَلَى مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ
حَتَّى نَسْأَلَهُمْ ؟ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ : اَنْ نَعَمْ . فَوْنُ
بَعِثْتَ إِلَيْكُمْ يَهُودَ يَلْتَمِسُونَ مِنْكُمْ رَهْنًا مِنْ
رِجَالِكُمْ فَلَا تَدْفَعُوا إِلَيْهِمْ مِنْكُمْ رِجَالًا وَاحِدًا .

ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى أَتَى غَطْفَانَ ، فَقَالَ لَهُمْ مِثْلَ
مَا قَالَ لِقُرَيْشٍ ، وَحَذَرَهُمْ مَا حَذَرَهُمْ .

وَأَرْسَلَ أُبَيُوسَ قِيَانُ بْنُ حَرْبٍ وَرَمُوسُ غَطْفَانَ
إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ : فَأَعْدَلُوا لِلْقِتَالِ حَتَّى تَنَاجِزَ مُحَمَّدًا
وَنَفْرُغَ عَمَّا بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ ، فَأَرْسَلُوا إِلَيْهِمْ : وَلَسْنَا
بِالَّذِينَ نَقَاتِلُ مَعَكُمْ مُحَمَّدًا حَتَّى نَعْطُوا رَهْنًا مِنْ
رِجَالِكُمْ ، يَكُونُونَ بِأَيْدِينَا ثَغَةً لَنَا ، حَتَّى تَنَاجِزَ
مُحَمَّدًا ، فَإِنَّا نَخْشَى اِنْ ضَرَسْتُمْ الْحَرْبَ وَاشْتَدَّ
عَلَيْكُمْ الْقِتَالُ أَنْ تَنْشَمِرُوا إِلَى بِلَادِكُمْ وَتَرْكُونَا ،
وَالرَّجُلُ فِي بِلَدِنَا ، وَلَا طَاقَةَ لَنَا بِذَلِكَ مِنْهُ . فَلَمَّا
رَجَعَتْ إِلَيْهِمُ الرَّمْلُ بِهَا قَالَتْ بَنُو قُرَيْظَةَ ، قَالَتْ
قُرَيْشٌ وَغَطْفَانُ : وَاللهِ إِنْ السَّيِّئَ جَدَدُكُمْ
نَعِيمٌ بِنَ مَسْعُودٍ لَحَقَ . فَأَرْسَلُوا إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ :
إِنَّا وَاللهِ لَا نَدْفَعُ إِلَيْكُمْ رِجَالًا وَاحِدًا مِنْ رِجَالِنَا ،
فَإِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْقِتَالَ فَاخْرُجُوا فَقَاتِلُوا .
فَقَالَتْ بَنُو قُرَيْظَةَ ، حِينَ انْتَهَى الرَّمْلُ إِلَيْهِمْ
بِهَذَا : إِنْ الَّذِي ذَكَرَ لَكُمْ نَعِيمٌ بِنَ مَسْعُودٍ لَحَقَ ،
مَا يَرِيدُ الْقَوْمُ إِلَّا أَنْ يَفَاتِلُوا ، فَإِنْ رَأَوْا فُرْصَةً
اَنْتَهَزُوهَا وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ انْشَمَرُوا إِلَى

بلادهم، وخلوا بينكم وبين الرجل في بلادكم،
فأرسلوا إلى قريش وغطت أن: إنا والله لا نقاتل
معكم محمدا حتى نعطونا رُحما. فأبوا عليهم،
وخذل الله بينهم. وبعث الله عليهم الريح في
ليالٍ ثمانية باردة شديدة البرد، فجعلت تكفأ
قدورهم، ونطرح أبنتهم. (١)

ثانياً: القضاء بشهادة الزور:

١٢ - ذهب إلى الكية والثأفعية والحنابلة
وأبو يوسف ومحمد وزفر، وهو القتي به عند
الخفية، إلى أن قضاء الحاكم بشهادة الزور
يفتد ظاهراً لا باط، ولا يزيل الشيء عن صفته
أشريعة سواء العقود من النكاح وغيره
والفسوخ، ويمسوي في ذلك الأملاك المرسنة
(أي التي لم يبين سب ملكها من إرث أو شراء)
وغير المرسنة. (٢) وأشدلوا بخبر: وإني أنا
بشر، وإنكم تختصمون إلي، ونحل بعضكم أن

يكون ألحق بحجة من بعض، فأقضي له على
نحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه
شيئاً فلا يأخذ منه شيئاً، فإننا أقطع له قطعة من
النار. (٣)

وذهب أبو حنيفة إلى أن القضاء بشهادة
الزور ينفذ ظاهراً وباطناً في الفسوخ والعقود،
حيث كان المصل قابلاً، والقاضي غير عالم.
لقول علي رضي الله عنه لامرأة أتت عليها رجل
بينه على أنه تزوجها، فأنكرت، فقضى له
علي. فقالت له: لم يتزوجني، فأما وقد قضيت
علي فجدد نكاحي، فقال: لا أجدد نكاحك،
الشاهدان روجاك. (٤)

وعمل تفصيل هذا في مصطلح: (قضاء)
(بشهادة).

التزوير في الأيمان:

١٣ - الأصل أن التزوير في اليمين حرام، وهي
اليمين الغموس: وهي التي يكذب فيها الخائف
عامداً عالماً عند الجمهور. وعند المالكية التي
يكذب فيها الخائف عمداً، أو يشك في محلوف
عليه، أو يظن منه ظناً غير قوي.

وقد يكون تزوير اليمين جائزاً أو واجباً على

(١) السير النبوية لابن هشام ٢/ ٦٤٠ - ٦٤٢ وحديث.

ونعيم بن مسعود أنه سئل أن يقول: بارئ من الله فريده

أصلحت وإن قومي... سيرة ابن هشام ٢/ ٦٤٠ ط

مصطفى الحلبي، رواه عن أبي إسحاق. وسأله

ابن إسحاق من غير إسناده، فقال: من كثير في البداية

والنهاية (٤/ ١١٦). وهذه الذي ذكره ابن إسحاق من قصة

نسيم بن مسعود أحسن مما ذكره موسى بن عبيدة. ونظير

للائل النبوة للبيهقي (٣/ ٣٩٨ ط. دار الكتب العلمية)

(٢) المتقي (١/ ٥٨) والألم للشافعي ٨/ ٤٠. وشلبوسي

(٣٠١/ ٤) والشرح للمصنف ٢/ ٣٩٥

(١) حديث: إني أنا بشر. أخرجه البخاري (فتح

الطريق ١٢/ ٣٣٩ ط المصنف).

(٢) ابن عابدين ٤/ ٣٣٣ - ٣٣٤

بما يوجب القطع قصاصاً فقطع ، أو في سرقه
لزمها انقطع ، وإذا سرى أثر القطع إلى النفس
فعلبيها القصاص في النفس . كما يجب
القصاص على الفاسق إذا قضى زورا
بالقصاص ، وكان يعلم بكذب الشهود .

وذهب المالكية^(١) والحنفية^(٢) إلى أن
الواجب هو الدية لا القصاص . لأن القتل
يشهادة الزور قتل بالسبب ، والقتل نسباً
لا يسوي القتل مباشرة ، ولذا قصر أثره فوجبت
به الدية لا القصاص . ومحل وجوب القصاص
أو الدية إذا تبين كذب الشهود ، أو رجعوا عن
شهادتهم بعد استيفاء القصاص . أما إذا رجعوا
قبله وبعد الحكم فيتنفس الحكم ، ولا غرم على
الشهود ، بل يعزرون .

ويجب حد القذف على شهود الزور إذا
شهدوا بالزنى ، ويقام عليهم الحد سواء تبين
كذبهم قبل الاستيفاء أو بعده ، إلا أنه يجب
عليهم القصاص مع حد القذف إذا شهدوا
بالزنى على محسن ، فرجم بسبب شهادتهم^(٣) .
وللتفصيل في أحكام القصاص والقذف ينظر
مصطلح (جنابة ، حدود ، قصاص) ، وكذلك
(شهادة) ، (رقضاء) .

الخلاف بين الفقهاء - فيما إذا تعين تزوير اليمين
عند الإكراه عليها أو الاضطراب إليها ، لدفع
الأذى عن نفسه أو عن مظلوم .

وقد تقدم تفصيل أحكام اليمين الغموس في
مصطلح : (اليمان)^(٤) .

نضمن شهود الزور :

١٤ - يضمن شهود الزور ما ترتب على شهادتهم
من ضياع ، فإن كان المحكوم به مالا رد إلى
صاحبه ، وإن كان إتلافاً فعلى الشهود ضياعه ،
لأنهم سبب إتلافه .

وذهب الشافعية^(٥) والحنابلة^(٦) إلى وجوب
القصاص على شهود الزور ، إذا شهدوا على
رجل بما يوجب قتله ، كان شهدوا عليه بقتل
عبد صلبان ، أو برقة ، أو بزنى وهو محسن ،
فقتل بشهادتهما ، ثم رجعا ، وأقرا بتعمد قتله
بتلك الشهادة ، لعلمهما أنه يقتل بشهادتهما .
فيجب القصاص عليهما لتعمد القتل بتزوير
الشهادة ، لأن شهادتهما سبب القتل ، ولا يجب
القصاص بنفس التزوير والكذب .

ونحب عليها الدية المنفقة إذا آل الأمر إليها
بدل القصاص . وكذلك الحكم إذا شهد زورا

(١) الفرح الصغير ١/ ٢٩٥

(٢) بدائع الصنائع ٢/ ٢٣٩

(٣) المغني ٨/ ٣١٥ ، وبإية المحتاج ٨/ ٣١٦

(٤) الموسوعة الفقهية ٧/ ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩

(٥) مائة المحتاج ٨/ ٣١٦

(٦) المغني ٩/ ٩٦٢ ، ٩٦٥

التزوير بالأفعال :

١٥ - يقع التزوير في البيع بإخفاء عيوب السلعة وتزيينها وتغيبها، لإظهارها بشكل مقبول ترطبها فيها، كتصريف الحيوان ليظن المشتري كثرة اللبن، أو صبيغ لبيع بلون مرغوب فيه، وكذلك في سعر السلعة في بيع الأمانات وهي : الربحة والتولية والخطيئة ويقع التزوير كذلك بمحاكاة عقد الفاضي أو تزوير توقيعه أو شهادة الشهود في سجلات القضاء بـ سلب الحقوق من أصحابه .

كما يقع التزوير في النكاح بأن يكتم أحد الزوجين عيباً فيه عن الآخر .

وقد يقع التزوير بتسويد الشعر بقصد التغيرير والكذب .

وهذه الأنواع من التزوير هي من التزوير المحرم، وهي داخل في عموم قوله ﷺ : ومن غشنا فليس منا^(١)

وللتفصيل ينظر مصطلح : (تدليس، تسويد، بيع، نكاح، شهادة، قضاء وعيب) .

التزوير في النفوذ والموازين والمكاييل :

١٦ - التزوير فيها يكون بالنقص من مقاديرها، بغشها أو تغيير أوزانها أو أحجامها، كأن تختلط

بذاتير الذهب أو دراهم الفضة بمعادن أخرى كالنحاس والرصاص، ورغبة في نقص مقدار الذهب أو الفضة الخالصين، أو بالنقص من حجم الدينار أو الدرهم .

أو أن ينقص من وزن الصبح التي يستعملها في الموازين، أو حجم المكاييل، رغبة في زيادة الربح وتقليل البيع الفوزون أو المكاييل .

والتزوير في النفوذ والموازين والمكاييل محرم داخل في قوله تعالى : ﴿ وَيَلْبِسَ لِلْمُظْهِرِينَ، الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ، وَوَدَّاهُمْ أَوْ زَوْجَهُمْ يَتَحَسَّرُونَ ﴾^(٢) .

وداخل في عموم قوله ﷺ : «من غشنا فليس منا» كما أن فيه إفساداً للنفوذ، وإضراراً بتوفي الحقوق، وإغلاء الأسعار، والنقص من الصدقات، وانقطاع ما يجلب إلى البلاد من حوائج الناس .

وتلك كان من وطيفة الحشبه أن يفقد عبار المشاقيل والصبغ، وعليه أنه يعبر أوزانها ويختتمها بختمه، حتى يأمن تزويرها وتغيير مقاديرها .

كما تدخل في وظيفته مراقبة مقادير دنائير الذهب ودراهم الفضة وزناً وحجماً . ولا يجوز للإمام ضرب الدراهم الغشوشة، وحرمة في حق غير الإمام أشد، لأن الغش فيها يخفى

(١) حديث : «من غشنا فليس منا» أخرجه مسلم (١/٩٩ ط حسني الحنفية) .

(٢) سورة القصص / ١ - ٣ .

الكتب بين الناس إلا عارف بها، عدل في نفسه، فأمون على ما يكتبه لقوله تعالى: ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كِتَابًا بِالْعَدْلِ﴾^(١) وأناس لا يحسن وجوه الكتابة، ولا يقف على فقه الوثيقة، فلا ينبغي أن يمكن من الانتصاب كذلك، لئلا يفسد على الناس كثير من معاملاتهم وكذلك إن كان عالما بوجوه الكتابة إلا أنه منهم في دينه، فلا ينبغي تمكنه من ذلك، وإن كان لا يضع اسمه بشهادة فيها يكتب. لأن مثل هذا يعلم الناس وجوه الضرر والفساد، ويلهمهم تحريف المسائل لتوجيه الاتهام، فكثيرا ما يأتي الناس اليوم يستتون في موازل من العدميات الربوية والمشاركة الفاسدة والأحكام المفسوخة وبحود ذلك مما لا يجوز، وإذا صرفهم عن ذلك من الدنيا أتوا إلى مثل هؤلاء، حرقوا العاطفها، وغلبوا لها بالعبارة التي ظاهرها الجواز، وهي مشتملة على صريح الفساد، فضلوا وأصلوا. وتلا كثيرا من الناس على التهاون بحدود الإسلام، والتلاعب في طريق الحرام، وسيهام الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون^(٢)

وجاء في «بصرة الحكام» أيضا، وفي «العلي الأربعة» في أحكام الخمسة لأحمد بن موسى بن

على الناس فيكون المفسر بها أكثر. بخلاف الإمام، لأن ما يقصده من دنائير ودراهم يشهر ويعرف مقداره.

كما لا يجوز تفسير الإمام صوب الدنانير والدراهم الحالية غير المنشوشة، لأنه لا يؤمن فيها انقش والفساد.^(٣)

صور التزوير في المستندات وطرق التحرز منها:

١٧ - جاء في «بصرة الحكام»: ومثله في معبر الحكام. ينبغي لله وثق أن يتأمل في الأسر التي تنقلب بإصلاح يسير، فيحفظ في تغييرها، نحو مظفر فإنه ينقلب إلى بكير، ونحو عائشة فإنه يصلح عائكة. وقد يكون آخر العطر بياض يمكن أن يزداد فيه شيء آخر. وكذلك ينبغي أن يحذر من أن ينضم عليه زيادة حرف من الكتاب مثل أن يكتب في الوثيقة: أقر أن له عنده ألف درهم، فإن لم يذكر عقب العدد بيان نصفه بأن يقول: (الذي نصفه خمسة مثلا) أمكن زيادة ألف فنصير (ألفا درهم)^(٤)

وفي التنبيه لاسن المتناصف: ولا ينبغي أن ينصب لكتابة الوثائق إلا العناء العدول، كما قال مالك رضي الله تعالى عنه: لا يكتب

(١) (المجموع) ٩/ ١٠، وجاية القرنية لطلب الحسنة ص ٧٤.

٧٨، ومعدل القرية ص ٨٥.

(٢) «بصرة الحكام» ١/ ١٨٥، ومعين الحكام ص ٨٩.

(٣) سورة بقره ٢٨٢.

(٤) «بصرة الحكام» ص ٨٩، ومعين الحكام ص ٩٤.

عليها أو كتب فيها صح، أو صاد، ممدودة، أو
دائرة مفتوحة، وبحر ذلك مما يشغل به تلك
الفرجة، ولا يمكن إصلاحها إلا بخالف
المكتوب. وإن ترك فرجة في السطر الأخير كتب
فيها حسبي الله أو الحمد لله، مستحضرا
لذكر الله تبارك له، أو يامر أول شاهد بوضع خطه
في المكتوب أن يكتب في تلك الفرجة. وإن كتب
في ورقة ذات أوصال كتب علامته على كل
وصل، وكتب عدد الأوصال في آخر المكتوب،
وبعضهم يكتب عدد أسطر المكتوب، وإن كان
للمكتوب نسخ ذكرها وذكر عدتها، وأنها متفقة.
وهذا نبه عليه ابن سهل وابن الغندي وغيرها.

ومثله في معين الأحكام أيضا وقال: إن ذلك
مما لا يخالف قواعد أبي حنيفة رضي الله
عنه (١).

وجاء في مجلة الأحكام العدلية (المادة
١٨٧٤) ونصها:

يضع القاضي في المحكمة دفن
السجلات، ويقيم ويحصر في ذلك الدفتر
الإعلامات والسندات التي يعطيها بصورة
منتظمة سالمة عن احيطة وإفساد، ويعتني بالدقة
بحفظ ذلك الدفتر، وإذا عرل سلم السجلات
المذكورة إلى خليفه، بما يقبض أو بواسطة أمينه.

النحوي الدمشقي لشاحي فيما يتعلق بالوثوق بما
لا يخالف قواعد مذهب مالك رضي الله تعالى
عنه، قال: فإذا فرغ الكاتب من كتابته استوعبه
(أي كتبته) وقراء وتخير الفاظه، ويتبين أن يميز
في خطه بين السبعة وانتسعة وإن كان فيه مائة
نورهم كتب بعدها (واحدة) ويتبين أن يذكر
نصفها، فإن كانت (أي الدواهي) ألفا كتب
واحدا وذكر نصفه وفما ليس. وإن كانت خمسة
ألف زاد فيها لا مائتة، (ألف) ثلثا تملح
الخمس لتتصير خمسين ألفا ويحترز يذكر
التصنيف مما يمكن الزيادة فيه كالمائة عشر
تصير خمسة وعشرين، والسبعين تسعين، فإن لم
يذكر الكاتب النصف من المبلغ فببني للشهود
أن يذكروا المبلغ في شهادتهم ثلثا يدخل عليهم
ذلك لو طرأ في الكتاب تغيير وتبدل، وإن وقع
في الكتاب صلاح وإلحاق به عليه وعنى محله
في الكتاب، ويتبين له أن يكمل أسطر المكتوب
جميعها لئلا يلحق في آخر السطر ما يفسد بعض
أحكام المكتوب أو يفسده كله، فلو كان آخر
سطر ما لا (وجعل السطر في الوقف المذكور) وفي
أول السطر الذي يليه (الزيد) وكان في آخر
السطر فرجة أمكن أن يلحق فيها (لنفسه) ثم
لزيد، يبطل الوقف ويأثمه ذلك، فإن اتفق
أنه بقي في آخر السطر مرحلة لا تنبع الكلمة التي
يريد كتابتها لظهورها وكثرة حروفها، فإنه يسد
تلك الفرجة بتكراره تلك الكلمة التي وقف

(١) تنصروا الأحكام ٨٩/٦. ومعيروا أحكام ص ٩٢، ٩٣.

إثبات التزوير :

١٨ - ثبت التزوير بإقرار المزور على نفسه ، أو ظهور الكذب بقينا ، كأن يشهد بقتل رجل وهو حي ، أو شهد على رجل أنه فعل نكاحا في وقت ، وقد مات قبل ذلك الوقت ، أو لم يولد إلا بعده ، وأشياء ذلك .^(١)

١٩ - أما التزوير في الوثائق ، فذهب الفخمي من المالكية ، وأبو الليث من الحنفية : إلى أنه إذا ادعى رجل على رجل بآل فجعده ، فأنعرج المدعي صحيفة مكتوبة بخط المدعي عليه ، فأنكر المدعي عليه ذلك ، وليس بينهما بينة ، فطلب المدعي أن يجبر على أن يكتب بحضرة العدول ، ويقابل ماكتب به أظهره المدعي ، فإنه يجبر على الكتابة ، وعلى أن يطول فيما يكتب تطويلا لا يمكن معه أن يستعمل خطأ غير خطه ، فإن ظهر بين الخططين تشابه ظاهر دل على أنها خط كاتب واحد ، فإنه حجة بفضيها .

وقال أبو الليث : وبه قال أئمة بخارى .^(٢)

وقال عبد الحميد الصانع من المالكية : إنه لا يجبر عليه ، كما لا يجبر على إحضار بينة تشهد عليه .

وفرق الفخمي بين الزامه بالكتابة وعدم الزامه بإحضار الشهادة عليه بأن المدعي عليه

يقطع بتكذيب البينة التي تشهد عليه ، فلا ينبغي أن يسمى في أمره بقطع بطلانه ، أما خطه فإنه صادر منه بإقراره ، والعدول يقبلون بما يكتبه الآن بما أحضره المدعي ، ويشهدون بموافقته أو مخالفته .

كما نقل صاحب المحيط عن محمد بن الحسن أنه نص أن ذلك لا يكون حجة ، لأنها لا تكون أعلى حالا عما لو أقر فقال : هذا خطي ، وأنا كتيبه ، غير أنه ليس له على هذا المال ، كان القول قوله ولا شيء عليه .^(٣)

عقوبة التزوير :

٢٠ - عقوبة التزوير : التعزير بما يراه الحاكم . كأي جريمة ليس لها عقوبة مقدرة ، إن علم أنه تعدد التزوير ، فيعزr بما يراه الحاكم من تشهير أو ضرب أو جسي ، أو كشف رأسه وإهانته ، إلى غير ذلك .^(٤)

وينظر تفصيل ذلك في : (شهادة ، تعزير ، تشهير) .

تزوين

انظر : تزوين .

(١) انصار السابقة

(٢) الفقي ٢٥٩/٩ - ٢٦٠ ، وابن عابدين ٤/٣٩٥ ، ومطالع

أوتي النهي ٦٤٨/٩ ، وكشاف القناع ٦/١١٧ ، وغلوي

٢٠٥/٤ ، ومراجع الجليل ٤/٤٤٩ ، والرواق ٥/١٣٣

(٣) الفقي ٢٦١/٩ ، وابن عابدين ٤/٣٩٥

(٤) تنصرة المحاكم ٦/٢٩٥ ، ومبين المحاكم ١٥٧

أو أكثر ما جاء في القرآن الكريم في المتحسين من جهة البصره (١)

٣ - والتحلية في اللغة: لبس الخلي، يقال: تحلت المرأة لبست الخلي أو تحفته، وحديثها بالقطيد - انسها الخلي أو تحفته لها نسبه (٢)

٤ - والتزيين والتجمل والتحسن تكاد تكون متقاربة المعاني، وبذلكها أعم من التحلية لتدلها ما ليس عليه، كالاتصال وتسريح الشعر والاختصاص ونحوها

وقد فرق بعضهم بين التحسن والتجمل، بأن التحسن من النفس، وهو في الأصل الصورة، ثم استعمل في الأفعال والأعمال. والتجمل من الخلق، وهو في الأصل للأفعال والأفعال والأحوال الظاهرة، ثم استعمل في الصور (٣)

أما الفرق بين كل من التحسن والتجمل، وبين التزيين، فقيل: إن التزيين يكون نازلة بالفضيلة عن الأصل، قال تعالى: ﴿وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ﴾ (٤)

(١) مادة الصبح والمصباح المتبركة - حشره والمحدث للرافع لأصفهان مائة: أحسنه، وزينه

(٢) المصباح المتبر

(٣) العروفي في اللغة لأبي إسماعيل العسكري ص ١٦٨ شرحه الألف

(٤) سورة التور ١٢٢

تزيين

التعريف:

١ - التزيين هو اتخاذ الزينة، وهي في اللغة: اسم جامع لكل شيء يتزين به، من زينة إغلاقي اسم المصدر بإزالة السور

وفي قوله عروجل: ﴿وَلَا يُبَدِّلُ بَشْتَهُنَّ إِلَّا مَظْهَرَ مِنْهَا﴾ (١) معناه لا يبدل الزينة للظاهرة كالإزالة والختان والدمالج والسوار، والذي يظهر هو الثياب وزينة الوجه (٢)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي

الألفاظ ذات الصلة

التحسين، والتخلي.

٢ - التحسن من أحسن، تخير، القبح، ومعناه في اللغة: التزيين يقال: حسن الشيء، محبباً إليه، قال الراغب لأصفهاني: الحسن أكثر ما يقال في تعارف الأمانة في التحسين بالبصر.

(١) سورة التور ٣١

(٢) لسان العرب، والمصباح المتبر، والصالح مادة: زين، وانظر ابن عديم ١٢٢/٢، وحاشية السليوي ٣/٨٠، ٩٠

وقال القرطبي: الزينة المكتسبة ما تحاول المرأة أن تحس نفسها به، كالتياب والحلي والكحل والخضاب،^(١) ومنه قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^(٢) أما كل من التحسن والتجمل فيكون بزيادة متصلة بالأصل أو نقصان فيه، كما يفيد الآية الكريمة: ﴿وَصُورَكُمْ فَأَحْسِنْ صُورَكُمْ﴾^(٣)

الحكم التكليفي :

٥ - الأصل في التزيين : الاستحباب، لقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَلِطَيَّابٍ مِنَ الرِّزْقِ﴾^(١) وقوله ﷺ: «مَنْ أَعْتَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ نِعْمَةً، فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى ثَرَّ نِعْمَتِهِ عَلَيْهِ»^(٢)

ففي هذه الآية دلالة على استحباب لبس لرفيع من الثياب، والتجمل بها في الجمع والأعياد وعند لقاء الناس وزيارة الإخوان . قال أبو العالية : كان المسلمون إذا تزاووا وتجملوا .

وقد روي مكحول عن عائشة رضي الله عنها

(١) تفسر الصريح ١٢ / ١٦٩ ، وتفسير ابن كثير ٢١٠ / ٢٣ ، ٢١٠ / ٢٢

(٢) سورة الأعراف / ٣١

(٣) سورة طه / ٦١

(٤) سورة الأعراف / ٣٢

(٥) حديث: «مَنْ لَبَسَ اللَّهُ عَلَيْهِ نِعْمَةً . . .» أخرجه أحمد (٤٢٨ / ٤) - ط البغية (وقال الخطيب: رجاءه ثقات بالمجمع ٥ / ١٢٦ - ط الفسفي).

قالت: «كان نعيم أصحاب رسول الله ﷺ يتظرفونه على الباب، فخرج يريدهم، وفي الدار ذكوة فيها ماء، فجعل ينظر في الماء ويسوي لحية وشعره . فقالت: يارسوك الله . وأنت تفعل هذا؟ قال: نعم، إذا خرج الرجل إلى أخوانه فنهض من نفسه، فإن الله جميل يحب الجمال»^(١)

والأحاديث في هذه المعنى كثيرة تدل كلها على مشروعية التزيين وتحسين الهيئة،^(٢)

٦ - ينبغي ألا يقصد بالتزيين التكبر ولا الخيلاء، لأن قصد ذلك حرام.

قال ابن عابدين في حاشيته مانعه: اعلم أنه لا تلام بين قصد الجمال وقصد الزينة . فالقصد الأول: تدفع الشين وإقامة ما به الوفاء وظهور النعمة، شكرا لا فخرا، وهو أثر أدب النفس وشهائتها.

وأما الثاني: وهو قصد الزينة إثر ضعفها، وتأنوا بالخضاب وردت الستة ولم يكن قصد الزينة . ثم بعد ذلك إن حصلت زينة فقد حصلت في ضمن قصد مطلوب فلا يضره إذا لم يكن ملغيا إليه . ولهذا قال في التلويحية: ليس

(١) حديث: «إذا خرج الرجل إلى أخوانه . . .» أخرجه السعدي في ثوب الإمام والاسنلاء (دسر ٣٢ - ط لبنان) وفي إسناده انقطاع بن مكحول وماتته

(٢) حاشية ابن عابدين ٥ / ٤٨١ ، والمجمل لأحكام القرآن للقرطبي ١٦ / ١٩٥ - ١٩٨

اللباس فيه المزعف دون المضعف وفي قول آخر
عندهم يحرم المضعف كذلك^(١).

وعند الحنفية وثلكلية: يكره لوني الصغير
إلباسه الذهب،حرير، وأحار واللباسه النقضة
على المحتشد^(٢).

ولما دفعية والحافلة في ذلك قولان:

أحدهما: الحولر. والثاني: المبع. لعموم قول
النبي ﷺ: والخير والمذهب حرم على ذكره
أعني: وجعل لإناهم^(٣).

رجاء للمرأة التزيين باللبوس، ذهب أو
فضة أو يحتر بها أو حرسوا، أو ما يجري مجرى
لللبس من زر وورش وسامد، ونحوه
وقفاها^(٤) وتصفيله في بحث: (أنسه).

١٠ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه يحرم على
المرحال أن يشبهوا بالنساء في الحركات ولين
الكلام والزينة والتأنيث وغير ذلك من الأمور

حريم وفي شبهة قطعة ذهب، وفل. وهذا
حرام على ذكره أعني^(٥).

ولا زوي عن عمر من الخطاب رضي الله عنه
أنه قال: قول رسول الله ﷺ: لا تلبسوا الحرمة
فإن من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة^(٦).

ولما في ذلك دائرة للرجل من معنى الخلاء
والرفاهية مما لا يليق بالرجال. وهذا ما قاله
الفقهاء^(٧).

وذهب الحنفية والشيكية والحائفة إلى: أنه
يكره للرجل لبس المضعف والمزعف، وفل
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: رأى النبي
ﷺ علي بن أبي طالب مضعفين فقال: «إن هذا من
أيات الكفر فلا تلبسوها»^(٨) وحرم عند بعض

(١) حديث. وهذا حرام على ذكره أعني، أخرجه أحد
١١٥/١٦ - ط (تيسية) والنسائي (٨/١٦٦) - ط المكية
الجلابية. من حيث علي بن أبي طالب رضي الله
وهو صحيح لغيره. (التلخيص لابن حجر ٥٢/٣ - ٥٤ -
ط شركة المطبعة العلية).

(٢) حديث. لا تلبسوا الحرمة لأن من لبسه... أخرجه
البخاري (الفتح ٢٥٤/١٠ - ط السنية)، ومسلم
١٦٤٢/٣١ - ط الحلبي، واللفظ لمسلم.

(٣) حاشية ابن عابدين ١١١/١٥، وبهية المحتاج إلى شرح
المنهاج ٣٩١/٢ - ٣٩٢. والشرح الكبير ٦١/١١، وجوامع
الإكليل ١٠١/١ - ١١١، والفتاوى لأبي القاسم ٥٨٨/١ و
الرياض المحمدية، والأدب الشرعية ٢١٣.

(٤) حاشية ابن عابدين ٩٣٦/٥. والشرح الكبير ٥٩/٢،
والفتاوى لأبي القاسم ٥٨٥/١.

(٥) حديث. إن هذه من ثياب... أخرجه مسلم
١٦٤٢/٣١ - ط الحلبي.

(١): بابه المحتاج إلى شرح المنهاج ٣٦٩/٣
(٢): رد المحتار على الدر المختار ٢٢٤/٦، ٢٢١، والشرح
الكبير وحاشية التلخيص عليه ١٦١/١

(٣): حاشية. والمذهب حرم على... أخرجه أحد
(٤): ٣٩٤/١ - ط المبنية، والفتاوى ١١١/١١ - ط المكنية
التجريدية من حيث أبي موسى رضي الله عنه، واللفظ
لأحمد. وهو صحيح لغيره. (التلخيص ٥٨٨/٣ - ط شركة
الطبعة الفتية)

(٥): بابه المحتاج إلى شرح المنهاج ٣٦٥/٢، ٣٦٥، وفتاوى
لأبي القاسم ٥٩٠/١ - ٥٩٢ - ط الرياض الحديثة، والشرح
الكبير وحاشية التلخيص جلد ١١/١١، وجوامع الإكليل
١١/١

والأخضر^(١) وروي أيضا أنه ﷺ قال في جمعة من الجمعة: «إن هذا يوم جعله الله عبدا للمسلمين، فاعتقلوا، ومن كان عنده طيب فلا يضره أن يمس منه، وعليكم بالسواك»^(٢) وروي جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان نعم، ويلبس برده الأحمر في العيدين والجمعة^(٣).

وقد روي مكحول عن عائشة قالت: «كان نفر من أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرونه على لباب فخرج يريدهم وفي الدار ركوة فيها ماء فحمل ينظر في الماء ويسوي لحيته وشعره، فقلت يا رسول الله وأنت تفعل هذا؟ قال نعم، إذا خرج الرجل إلى أخوانه فليهيء من نفسه فإن الله جميل يحب الجمال»^(٤) (زر: تحسين ف ٧ - ١٠). وهذا كله بالنسبة للرجال، والإمام بذلك أحق لأنه ينتظروا إليه من بينهم^(٥). والتفصيل ينظر في بحثي: (جمعة وعيد).

الخاصة بين عادة أو طبعاً. وأنه يحرم على النساء أيضاً أن يتبهرن بالرجال في مثل ذلك، لحديث ابن عباس رضي الله عنهما: «لن رسول الله ﷺ المشتهين من الرجال بالنساء، والمشتبهات من النساء بالرجال»^(٦).

وضبط ابن دقيق العيد ما يحرم التشبه بين فيه: بأنه ما كان مخصوصاً بين في جنسه وهيته أو غالباً في زِين، وكذا يقال عكسه^(٧). (ر: تشبه).

التزيين في المناسبات:

١٩ - يستحب التزيين عند الفقهاء للجمع والاعياد، وعند لقاء الناس وتزاور الإخوان، وذلك بلبس أحسن الثياب والتغريب، وكذلك تنظيف محلن الشعر وفلم الظفر والسواك والاغتسال أيام العيد والجمعة، لما روي أن رسول الله ﷺ كان يغتسل يوم الفطر

(١) حديث: «كان يغتسل يوم الفطر ويوم الأضحي والأعرجه ابن ماجه (١/١٧٧) - ط الحلي» وقيل ابن القطان. هذا حديث معلول بجلوة بن المغيرة، فإنه ضعف.

(٢) حديث: «إن هذا يوم جعله الله...» أخرجه ابن ماجه (١/٣١٩) - ط الطبري من حديث ابن عباس رضي الله عنه، وهو صحيح لطريقه.

(٣) حديث: «كان يلبس برده الأحمر في العيدين والجمعة» أخرجه البيهقي في سننه (٣/٢٤٧) - ط دار الفاروق المصنفة، وفي إسناده ضعف.

(٤) سبق ترجمته (ق ٥).

(٥) ابن هبديد (١/٥٣٥، ٥٥٦)، والدميري (١/٣٨٦) -

(١١) حديث ابن عباس رضي الله عنه: «لن رسول الله ﷺ المشتهين من الرجال...» أخرجه البخاري (فتح ١٠/٣٣٢) - ط الصائغ.

(٢٢) حاشية ابن عثيمين (٥/٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٢) - روضة الطالبين (٢/٢٦٣) المكي الإسلامي، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٢/٣٩٢). وكذلك اقتناع من من الاقتناع (١/٢٨٥ - ١٨٦ م). مختصر الحديث، وفتح الباري لابن حجر العسقلاني (١٠/٣٣٢ - ٣٥٣ م) المجموعة، ونزهة الطالبين شرح ولبس طهالحن من كلام سعد المرسلان لتخوي (٢/١١٢١) ط مؤسسة الرسالة.

التزيين للصلاة :

يُحْرَى ، والشربان أحمر ، والأربع أكمل :

فمبعض وسراويل وعلمة وإزار . وروى ابن عبد البر عن عمرو رضي الله عنه . أنه رأى ناقما يصلي في ثوب واحد ، قال : ألم تكس ثوبين ؟ قلت : بلى . قال : فتوارست في الدار : أكتف تذهب في ثوب واحد ؟ قلت لا . قال : والله الحق إن يزيين له أو أناس ؟ قلت : بل الله .

وقال المصنف : ذلك في الإمام أكد منه في غيره . لأنه بين يدي القامعين . وتتعلق صلاتهم . صلاته . فإن لم يكن لا ثوب واحد فالتقميص ، لأنه أعم في الشر ، فإنه يستر جميع الجسد إلا الرأس والرجلين ، ثم الرداء ، لأنه يليه في النستر . ثم المئزر ، ثم السراويل . ولا يورى من ذلك كله إلا ما ستر العورة عن غيره وعن نفسه .^(١) والفصيل في بحث (أنسة) .

التزيين في الإحرام :

١٣ - يجوز للمرأة المخبرة أن تلبس ما أحببت من اللون الثياب ونحوه . إلا أن في لبسها القفازين والحلحال خلافا بين الفقهاء . فوخص فيه علي وعائشة رضي الله عنهما . وبه قال الشوري

١٢ - يستحب التزيين للصلاة خشوعا لله واستحضارا لمعلمته : لا تكبر أو خيلا ، فإنه حرام . والمستحب للرجل أن يصلي في ثوبين أو أكثر ، فإن لم يجد إلا واحدا يتوضع به جاز . الحديث : « إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه فإن ابنه أحق من تزيين له »^(٢)

قال ابن قدامة في بيان التفضية في لبس الصلاة : وهو أن يصلي في ثوبين أو أكثر ، فإنه إذا أبلغ في النستر ، يروى عن عمرو رضي الله عنه أنه قال : إذا أوسع الله فأوسعوا ، جمع رجل عنده ثيابه ، وصلى رجل في إزار وسرد ، أو في إزار وقميص . في إزار وقميص . في سراويل ورداء . في سراويل وقميص . في سراويل وقميص . في ثياب وقميص . وروى أبو داود عن عمرو رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ أوقك عمر : وإذا كان لأحدكم ثوبان فليصل فيهما ، فإن لم يكن إلا ثوب واحد فليثرب به . ولا يشتمل اشتغال اليهود .^(٣) قال الشعبي : الشرب الواحد

٣٩٨ . وصواعق الإكليل ١/ ٩٦ ، ١-٣ . ونفس القرطبي ١/ ١٩٥ - ١٩٧ . وروضة الطالبين ١/ ١٥٢ . ٧٦ . وحاشية ابن حجر ٢/ ٣٧ ، ٣٨ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ . وكشاف القناع ١/ ١٢٢ ، ١٢١ ، ١٢٠ . والمغني ٢/ ٣٧٠ (١) حديث . إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه . أخرجه البيهقي (٢/ ٢٣٦) ط دائرة المعارف للعثمانيه موقوفا على ابن عمر رضي الله عنهما . وإسناده صحيح . (٢) حديث . إذا كان لأحدكم ثوبان . . . أخرجه أبو داود .

١ - ١٦٨/١ ط عبد الدعاس . والبيهقي (٢/ ٢٣٦) ط المعرفة . وقال الأرنؤوط . إسناده صحيح وشرح لهنة ٢٣٢/٢ ط المكتب الإسلامي (١) المغني ١/ ٥٨٣ ط . الشربان . ونفس المحتاج ١/ ١٨٤ . راجع هذين ٢٧٠/١ وسبقهما

داخل المسجد، كما قالوا بذكر اهنة خلق رأسه مطلقاً إلا أن يتضرر.^(١)

ويستحب عند احتسابه أن يترك المعتكف ليس رفيع الثياب، وأنفذ بإباح له قبل الاعتكاف. ويكره له أن يتطيب، لكن لا بأس بأخذ شعره وأظفاره عندهم.^(٢) (ز: اعتكاف).

تزوين كل من الزوجين للآخر :

١٥ - يستحب لكل من الزوجين أن يتزوين للآخر ، لقوله تعالى : ﴿ وَعَدَّ شُرُوهُنَّ بِالْعُرُوفِ ﴾^(٣) وقوله تعالى : ﴿ وَفِي مَثَلِ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْعُرُوفِ ﴾^(٤) والمعاشرة بالمعروف حق لكل منهما على الآخر، ومن المعروف أن يتزوين كل منهما للآخر، فكما يجب الزوج أن يتزوين له زوجته، كذلك الحال بالنسبة لها يجب أن يتزوين لها.

قال أبو زيد: ثقفون الله فيهن، كما عليهن أن يتزين الله فيكم. وقال ابن عباس رضي الله عنهما: إني لأحب أن تزوين لمرأته، كما أحب أن تزوين لي، لأن الله تعالى يقول: ﴿ وَفِي مَثَلِ

وَبُورِ حَيْفَةٍ، وهو أحد قولي أنت ضفي. ومنعه ابن عمر رضي الله عنهما، وبه قال طائفة ومجاهد والنخعي ومالك وأحمد، وهو القول الآخر للشافعي. وحمل بعضهم كلام أحمد في منع الخلخال على الكراهة.

ويحرم ليس المخطط اتفاقاً للرجال.^(٥)

ولا يجوز التزوين بالتطيب والخلل أو التقصير وتقليم الأظفار ونحوها أثناء الإحرام مطلقاً، سواء أكان المحرم رجلاً أم امرأة.

وبسبب التطيب في البدن مستعنداً للإحرام عند جمهور الفقهاء،

أما التطيب في الثوب قبل الإحرام فمنعه الجمهور، وأجازته الشافعية في المعتمد عندهم.^(٦)

وتفصيله في مصطلح : (إحرام، وتحلية).

التزوين في الاعتكاف :

١٦ - يجوز للمعتكف عند الحنيفة والمالكية والشافعية التزوين بالتطيب ونسب الثياب الحسنة وأخذ الظفر والشاوب ومحوه، لكن السائكية صرحوا بكرهه قلم الأظفار ونقص الشاوب

(١) البدائع ١/٢، ١١٦، والدروري ١/١، ٥١٩، وتقليد ٧٧/٢

(٢) كشاف لفتاوى ١/٢٦٤

(٣) سورة النساء / ١٩

(٤) سورة البقرة / ٢٢٨

(٥) ابن عابدين ٢/١٦٢، ١٦٤. ومالك المصنف ص ٨٣، والدروري ٢/٥٥، والمصنف ٧/٢٩٣، والنخعي

٣٢٨، ٣٢٨/٢

(٦) أترجع السابقة، ويدانة المجتهد ١/٣٢٨

تزيين المعتدة :

أما الشافعية : فقد روى أبو ثور عن الشافعي رحمه الله أنه يستحب لها الإحداد، وحيث كان كذلك فلا يستحب لها التزيين. ومنهم من قال : الأولى أن تزين عما يدعو الزوج إلى رجعتها ^(١) وتفصيله في مصطلح : [إحداد، عدة].

الجراحة لأجل التزيين :

أولاً - تشييب الإذن :

١٨ - جمهور الفقهاء على أن تشييب إذن الصغيرة لتعليق القرط جائز، فقد كان الناس يفعلونه في زمن النبي ﷺ من غير إنكار، فمن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ صلى يوم العيد ركعتين، لم يَصَلِّ قبلهما ولا بعدهما، ثم أتى النساء - ومعه بلال - فأمرهن بالصدقة، فجعلت المرأة تلقى فرضها. ^(٢)

ونقل عميرة عن الغزالي الحرمة، لأنه جرح لم تدع إليه ضرورة إلا أن يثبت فيه شيء من جهة

١٧ - المعتدة للوفاء لا يجوز لها التزيين انفساء لوجوب الإحداد عليها لقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ ^(١) ولقوله ﷺ : «لا تجل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تجعد على مبط فوق ثلاث، إلا على زوجها فإنها تجعد عليه أربعة أشهر وعشراً» ^(٢)

وكذلك المعتدة للطلاق البائن عند الخفية، وهو القول القديم للشافعي : لا يجوز لها التزيين، حدادا وأسفا على فوت نعمة النكاح الذي هو سبب لفسونها وكفاية مؤنتها، وخرقة عطيبتها، وعدم مشروعية الرجعة.

ويستحب لها الحداد وتترك الزينة عند المالكية، وهو الأظهر في الجديد عند الشافعية. ويباح لها الزينة عند الحنابلة.

وأما المطلقة الرجعية فلها أن تزين، لأنها حلال للزوج لقيام نكاحها، والرجعة مستحبة والتزين حاصل عليها، فيكون مشروعاً، وهذا عند الحنفية والمالكية والحنابلة.

• الإكليل ٣٢٨/١ - ٣٢٩، وشرح منتهى الإرادات ٩٦/٣، وعقود القهين في بيان حقوق الزوجين ص ٨٠٥ طبع مصر دار إحياء الكتب العربية

(١) سورة البقرة/ ٢٢١

(٢) حديث : لا يجز لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر... أخرجه مسلم (٢/ ١١٢٦ - ١١٢٧ ط الحديث).

(١) ابن عابدين ٥٣٦/٢، ٦١٦ - ٦١٨ ط دار إحياء التراث العربي، وحاشية الجمل على شرح للهبج ١٥٧/١ - ٥٩ ط دار إحياء التراث العربي. وروضة الطالبين ١٠٥/٨ - ١٠٦ ط المكتب الإسلامي، والشرح الكبير ٤٧٨/٢ - ٤٧٩، وخواهر الإكليل ٢٨٩/١، وتبيل القرب بشرح دليل الطالب ١٠٩/٢ مكتبة الفلاح، ومنار السبيل في شرح للمسلسل ٢٨٥/٢، والمكتب الإسلامي، والفتي لابن قدامة ٥١٨/٧ - ٥١٩ م. الرياض الحديثة.

(٢) حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ صلى يوم العيد... أخرجه البخاري والفتح ٤٦٦/٢ - ٤٦٧ ط الحديث.

الشرع، ولم يبلغنا ذلك، فأن عميرة: وأعرض
بحديث أم زرع الذي فيه: «وأناس من حلي
أنفه لقوله ﷺ: «كنت لك كأي زرع لام
زرع».

وانفقوا على كراهة ذلك في الصبي.^(١)

ثانياً - الوشم والوش:

١٩ - ومن أنواع الجراحة أيضاً من أجل
التزيين: ما اعتاده بعض الناس من الوشم
والوش. وأردت في حديث ابن مسعود
رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:
«لن الله الوشيات والمستوشيات»^(٢) والنامصات
والمتمصصات،^(٣) والنفلجات^(٤) فلحسن

(١) ابن عباسين ٢٤٩/٥، ونسخ الباري ٣٣١/١٠.
والقنبري مع حاشية عميرة ٢١١/٤، وتفسير القرطبي
٢٤٣، ٣٤٢/٥.

وحديث أم زرع: أخرجه البخاري (فتح ٢٥٩/٩ -
٣٥٥ - ط السلفية) وسنن (١٨٩٩/٤ - ١٩٠١ - ط
الحلي).

(٢) الوشم: أنه يفرز في العضو (إبرة أو نحوها) حتى يسيل الدم
ثم يحمي بنوة أو صرعا فيجف.

والوشيات جمع وشة وهي: التي تسم، والمستوشيات
جمع مشوشة وهي التي تطلب الوشم.

(٣) النامصات: إزالة شعر الوجه بالمقاش ويسمى المقاش
نماسة، والتمصصات جمع تمصصة وهي التي تطلب
النماسة، وتمصصة فهي تمص.

(٤) النفلجات جمع نفلة، وهي التي تقمل الفلج في استنارة
أي تعانق حتى ترجع النصفية الأسنان حلقة فحلقة صنفعة.

المغيرات خلق الله،^(١) وفي رواية: «نهي عن
الواشنة»^(٢).

قال القرطبي: هذه الأمور محرمة، نصت
لأحاديث علي لمن فاعلها، ولأنها من باب
التدليس، وقيل: من باب تغيير خلق الله
تعالى.^(٣)

ففي الآية: «ولا تمسهم فليعبون
خلق الله»^(٤).

قال ابن عابد بن: النهي عن النقص أي
تلف الشعر بمسول على ما إذا فعلته لتزيين
للأجانب، وألا فلو كان في وجهها شعر ينظر
زوجها بسبب، ففي تحريم إزالته أنه لا
الزينة للنساء مطلوبة، ثم قال: «دأبت للمرأة
لحية أو شوارب فلا تحرم إزالته، بل تستحب».

ولا بأس بأخذ الحاجبين وشعر وجهه ما لم
يشبه المخنث.^(٥)

وصرح المالكية بأنه لا بأس بإزالة شعر

(١) حديث: «لن الله الواشيت والمستوشيات...» أخرجه
مسلم (١٦٧٨/٣ - ط الحلي) من حديث عبد الله بن
مسعود رضي الله عنه وفي رواية: «منع عن الواشنة» أخرجه
أحمد في مسنده وصححه أحمد شاكر (المستدرك ٢٢/٦ - ط
المعارف).

(٢) والوش: أن تملأ الأسنان ببرد لينادى بعضها عن بعض
قليلاً تحبباً.

(٣) تفسير القرطبي ٣٩٢/٥، ٣٩٣، ونسخ الباري ٣٧٢/١٠.

(٤) سورة النساء ١١٩.

(٥) ابن عابد بن ٣٣٩/٥.

الجسد في حق الرجال، وأما النساء فيجب عليهن إزالة ما في إزارتهن مما فيهن من شعر وأظفار الخبيثة إن ما لم يكن من زينة ما فيهن من جمال. والزوج قول الشافعية أيضا إذا أمرها الزوج^(١).

قال ابن قدامة: وأما حجب الوجه فذاك منها: سألت أبا عبد الله عن الحلق؟ فقال: ليس به بأس للنساء، وأكرهه للرجال^(٢).
وللتفصيل: (ر: تحريم).

تزيين البيوت والأفنية:

٢١ - تزيين البيوت والأفنية - بتطعيمها وترتيبها - مطلوب شرعا، لما روي عن النبي ﷺ قال: «إن الله طيب يحب الطيب، نظيف يحب النظافة»^(٣).

ويجوز تزيين البيوت بالديباچ، وتجميلها بأواني الذهب والفضة بلا تفاخر عند الحاجة. كما أجاز المالكية تزيين حيطان البيوت ومفها وخشيا وسائرها بالذهب والفضة^(٤).

وفصل استنافية، فقالوا: يحمل الإناء المعود بالذهب والفضة، وكذلك السقوف والجدران والركعة والمصحف، والكرسي والصفحة

ثالثا - قطع الأعضاء الزائدة:

٢٠ - يجوز قطع أصبع زائدة، أو شيء آخر من زائدة إن لم يكن الغالب منه الخلل عند الحفة. ومثل المفرضي عن عياض: أن من خلق بأصبع زائدة أو عضو السد لا يجوز له قطعه ولا نزعه، لأنه من تغيير خلق الله^(٥).

وقال ابن حجر في الفتح خلا عن الطبري: لا يجوز للمرأة أن تغير شيء من خلقها التي خلقها الله عليها بزيادة أو نقصان من أحسن، لا للزوج ولا لغيره، كمن تكون مشرونة الحاجبين، فتزيل ما بينهما توهج لينح أو عكسه، ومن تكون لها سن زائدة فتقطعها، أو ضويلة تضطرب منها، أو لحية أو شارب أو عضة

(١) فتح الباري ٣٧٧/١٠

(٢) حديث: «إن الله طيب يحب الطيب». أخرجه الترمذي (١١١/٥) ط الهنلي من حديث محمد بن أبي وقاص رضي الله عنه. وقال هذا حديث غريب. وحديث ابن أبي عمير.

(٣) ابن علقين ١٢٦/٥، وحاشية طبري ١٥٨/١

(٤) الفواكه النادرة ٤٠١/٢، وحاشية الطبري ٢٥٧/٣

(٥) المعنى ٩١/٢ ط البرهان

(٦) الصاوي المحدث ٣٦٠/٥

إذا كان يلهي المصلي ، كما إذا كان في المحراب
وجدار القبلة،^(١) وقد ورد عنه عليه السلام أنه قال : «إذا
سأه عمل قوم زخرفوا مساجدهم»^(٢)
وقبها عدا جدار الكعبة بفصيل وخلاف بنظر
في بحث : (مجد).

تزيين الأضرحة

٢٣ - يكره تخصيص القبور والبناء عليها اتفاقاً
بين الفقهاء ، لقول جابر رضي الله عنه : «منى
النبي عليه السلام أن يخصص القبر - وأن يبنى عليه»^(٣)
ولأن ذلك من البهاة وزينة الحياة الدنيا ، وتلك
منازل الآخرة ، وليست بموضع للمباهاة.
وكذا يكره تطييبها عند جمهور الفقهاء ، وفي
قوب عند الحنفية جوازها.^(٤)
وتفصيله في بحث : (قبر).

وغير ذلك ، إنه لم يحصل بالعرض على النار
شيء ، منه ، فإن كثر المسو به بأن كان يحصل منه
شيء بالعرض على النار حرم ، ويحل الخل
لاستدامة ، أما العمل فحرام مطلقاً.

وصرحوا بكرهه تزيين البيوت للرحال
ونسبهم حتى مشاهد الصلحة ، والنعناء
بالتياب ، وحرمه تزيينها بالحريز والصور لعموم
الأحرام.^(٥)

ويكره تزويق البيوت عند الحنابلة بالصور
مالم يكن الحاجة ، وحرم عندهم تزيينها بالديباج
والحرير وأتية الذهب والفضة والموه بها - قليلاً
كان أو كثيراً - وصور الحيوانات ، فإن كانت
مرتبعة بالفتوش وصور شجر فلا بأس بذلك.^(٦)
وانظر : (تصوير).

تزيين المساجد :

٢٤ - يحرم تزيين المساجد بنقشها وتزويقها بمال
الوقف عند الحنفية والحنابلة ، وصرح الحنابلة
بوجوب صيان الوقف الذي صرف فيه لأنه
لا مصلحة فيه . وطاهر كلام الشافعية مع
صرف مال الوقف في ذلك . ولو وقف الواقف
ذلك عليها - النقش والتزويق - لم يصح في
التسول الأصح عندهم ، أما إذا كان النقش
والتزويق من مث الناس فيكره اتفاقاً في الجملة

(١) ابن عابدين ٤٩٢/١ ، ٤٩٣ ، والشافعية ٤٦١/١ ،
والسبكي ٦٢/١ ، ٦٥ ، ٦٥ ، وحواشر الإكليل
٥٥/١ ، وباب المحتاج ٩١/١ ، ٩٢/٥ - وكشف القناع
٢٦٦/٢

(٢) حديث - وعنه ، عمل قوم زخرفوا مساجدهم ، أخرجه
ابن ماجه (١/ ٢٢٥ - في الحديث) من حديث عمر بن
الخطاب رضي الله عنه - وقال البزعي في الزوائد :
إسناده أبو إسحاق كان بدلس - وجارة - يعني ابن القيس -
كتاب

(٣) حديث - منى أن يخصص القبر وأن يبنى عليه ، أخرجه
مسلم ١١٧/٣ - في الحديث

(٤) ابن عابدين ١٠١/١ ، ١٠١/٥ ، وحواشر الإكليل
١١٥/١ ، وباب المحتاج ٣٩/٢ ، والفتاوى ٥١/١ ،

٥٦ ، ٥٦/١ ، ومنار السبيل ١٧١/١ ، وترغ مشهور
الإردات ٣٥٢/١

(١) الفتاوى ٢٨/١ ، وباب المحتاج ٩١/١ ، ٣٩/٢

(٢) الفتاوى ٥٠/١ ، والفرع ١٠٠/١

حكم بيع ما يترزين به :

٢٤ - يجوز بيع ما يترزين به المراء لزوجهما من طبيب وحذاء وغضاب وكحل وغير ذلك مما يبيع استعماله بما يباح ويشتري. ولا يبيع على الزوج شرفاً لها من ماله، فإذا أراد أن يترزين به بذلك هباءً هاهنا لأنه هو المرید لذلك، وهذا عند الحنفية والشافعية والحنابلة، فيها عدا الطبيب فقد قالوا: إنه يجب عليه من الطبيب ما يقطع به الرائحة الكريهة لا غير.

أما المالكية فقد قالوا: يفرض لها ذلك على الزوج إن تضررت بتركه وكان معتاداً لها. (١)

الاستنجار للنزيه :

٢٥ - الأصل إباحة إجماع كل عين يمكن أن ينتفع بها منقصة مباحة مع بقائها، ولهذا صرح الشافعية والحنابلة بجواز الثياب والحلي للنزيه، فإن النفقة بها مباحة مقصودة مع بقاء عيها، والنزينة من المقاصد المشروعة، قال الله تعالى: ﴿فَلْيَنْفِقْ مِنْ حَرَمِ رِبْتِهِ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾. (٢)

وجواز إجماع حلي الذهب والفضة بغير جنسه محل اتفاق بينهم، وتردد أحمد فيها إذا كانت الأخيرة من جنسها، وروي عنه جوازه مطلقاً.

(١) حاشية ابن عابدس ٢/ ٢١٩، قتيبي وصبره ٤/ ٧٣ وكشاف القناع من من الإنشاع ٥/ ٤٦٣ ط الناصر الحديثة، وحواشي الإكليل ١/ ١٠٢

(٢) سورة الأعراف ٢٢

أما الحنفية فقد صرحوا بفساد إجماع مثل الثياب والأواني للنزيه حيث قالوا: لو استاجر ثياباً أو أواني ليتجمل بها أو دابة ليتجمل بين يديه أو داراً لا يسكنها... فالإجماع فاسدة في الكل ولا أجر له، لأنها منفعة غير مقصودة من العين. ويجوز إجماع الألبسة للبر، والأسلحة للمجاهد، وإخيام للسكن وأمثالها إلى مدة معينة مقابل بدل معلوم. والحلي كاللباس عندهم.

وكره المالكية إجماع الحلي، لأنه ليس من شأن الناس، وقالوا: الأولى إجماعه لأنها من المعروف. (٣)

هذا، وصرح الحنفية والشافعية بجواز استنجار الماشطة لنزيه العروس وغيرها إن ذكر العمل أو المدة، ولجواز مفهوم من فوعد المذاهب الأخرى أيضاً، لأن أصل النزيه مشروع، والإجماع على النافع المشروعة صحيحه. (٤)

حكم إجماع ما يترزين به :

٢٦ - يجوز عند جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والحنابلة) إجماع كل عين ينتفع بها منقصة مباحة مع بقائها على الدوام من غير

(١) روضة الطالبين ٥/ ٣٢٥، وحاشية القلوبي ٢/ ٦٨،

٦٩، والفهي ٥/ ٤١٥، وابن عابدس ٢/ ٢١،

وجلة الأحكام المستنبطة ٥٣٤ (٧٣٧)، والعمشوني

١٧/ ٢، وحواشي الإكليل ٢/ ١٨٨

(٢) ابن عابدس ٥/ ٣٩، وقتيبي ١/ ٢٦١

استهلاك بالتجمل والتزيين - كالتفدين والحلي
ومنه القلائد وغيرها. فعن عائشة رضي الله
عنها قالت: «هلكت قلادة لأساء، فبعث النبي
ﷺ في طلبها رجلا، فحضرت الصلاة ولبسوا
على وضوء، ولم يجدوا ماء فسلوا وهم على غير
وضوء، فذكروا ذلك للنبي ﷺ فأنزل الله آية
التيمم»^(١).

تسامع

التعريف :

١ - التسامع : مصدر تسامع الناس، وهو
ما حصل من العلم بالتواتر أو الشهرة أو غير
ذلك، يقال : تسامع به الناس أي اشتهر
عندهم، وسمعه بعضهم من بعض، وتسامع
الناس بفلان : شاع بينهم عيه^(٢).
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
اللفظي الأول.

زاد ابن تيمر عن هشام عن أبيه عن عائشة
رضي الله عنها «استعارت من أساء، يعني أنها
استعارت من أساء بنت أبي بكر رضي الله عنها
القلادة المذكورة»^(٣).

تساقط

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإقشاة :

٢ - الإقشاة : نشر الخبر، سرا كان أو جهرا،
بته بين الناس^(٤).

انظر : نهار

ب - الإعلام :

٣ - الإعلام : إيصال الخبر إلى شخص أو

(١) حدثت عائشة رضي الله عنها قالت: «هلكت قلادة
لأساء...» لمخرجه البخاري والفتح ٣٣٠/١ - ٣٣١ ط
السنية.

(٢) بدائع الصنائع ١/٦١٥، وترجى روض الطالب وأمس
المطالب ٢/٣٣٥، رحائشة الجليل على شرح المنهج
١/١٥١، والشرح الصغير ١/٣٣ ط دار المعارف بمصر،
والفني لابن قدامة ١/٢٢٤ ط الرياض

(٣) كشاف مصطلحات الفنون ٣/٢٧٥، ومنه الفقه
٣/٢٠٩، والمجمع الموسم، ولسان العرب، والصحاح
لجعفر بن مناد، وسمي
(٤) لسان العرب

طائفة من الناس - سواء أكان ذلك بالإعلان، أم بالتحديث من غير إعلان^(١)

ج - الإعلان :

٤ - الإعلان : المحاورة بالقول أو العمل، وبلا حظ فيه قصد الشيوخ والانتشار^(٢)

د - الإشهار :

٥ - الإشهار : مصدر أشهره، والشهر مصدر شهر الشيء، وكلاهما في اللغة والاصطلاح بمعنى الإعلان والإظهار^(٣)

هـ - السمع :

٦ - السمع : قوة في الأذن بها تترك الأصوات، ويستعمل أيضا بمعنى السمعع،^(٤) ويعنى الذكر.

الحكم الإجمالي :

٧ - اتفق الفقهاء على جواز الشهادة بالسمع في ستة أشياء هي : العلق، والسبب، والموت، والنكاح، والولاء، والموقف^(٥)

١ - أحياء الميت العربي . بيروت . وحاشية المدسوقي على شرح الكبير ١/ ١٩٧ ، ١٩٨ ط ١٩٨٠ ط ١٩٩٧ . ونهاية المحتاج ٢٠٩/ ٨ ط مصطفى الحلبي بمصر . والعقود لابن قدامة : ١٩/ ١٦١ وما بعدها ط الراس

(١) لسان العرب

(٢) لسان العرب

(٣) لسان العرب

(٤) لسان العرب

(٥) ابن عابدين ٢/ ٣٧٥ ، والأخبار ٢/ ١٤٣

(٦) رد المحتار على الدر المختار ١/ ٣٧٥ ، ٣٧٦ ط دار .

شهادته بالتسامع ردت على الصحيح ولا في السوفف والموت إذا فسرا، وقالا فيه بأخرنا من ثلث به فتقبل على الأصح^(١).

وقال في الهداية بعد أن ذكر ما يجوز لشهادة فيه بالتسامع: يسعه أن يشهد بهذه الأشياء إذا أخبر به من يثق به - وهذا استحسان - ووجهه أن هذه أمور تخص بالتعينة، وتعلق بها أحكام تنفي على انقضاء القرون، فلم تقبل فيها الشهادة بالتسامع أدى إلى الخرج ونقض الأحكام، وإنما يجوز للشاهد أن يشهد بالاشتهار، وذلك بالنواثر، أو بإخبار من يثق به، بشرط أن يخبر رجلا عدلا، أو رجل وامرأتان ليحصل له نوع علم، وقيل: في الموت يكفي بإخبار واحد أو واحدة^(٢).

١٣ - والشافعية قالوا: إن شرط التسامع ليستند إليه في الشهادة هو سماع المشهود به من جمع يؤمن توأطؤهم على الكذب، ويحصل الظن القوي بصافتهم، شرط أن يكونوا مكلفين، ولا يشترط فيهم حرية ولا ذكورة ولا عدالة، وقيل: يكفي بالتسامع من عدلين إذا سكن القلب لحرهما^(٣).

١٤ - وعبد الخاتبة: يجوز الشهادة بالتسامع فيها

نزل نسمع بأن فلانا قتل فلانا، فتكون الشهادة لو شأ تسوغ للولى القسامة - والبيع، والنسبة، والوصية، والعسر واليسر - قال النسوي: فجعلنا المسائل التي تقبل فيها شهادة السماع ثلاثون مسألة^(٤).

١٠ - وزاد الشافعية على الشافعية: الملك في الأصح عندهم، وتبنى الشهادة فيه على ثلاثة أمور: اليد والتصرف والتسامع^(٥).
١١ - ولما احتاطت فقد زادوا على الشافعية: الملك المطلق، والولادة، والطلاق، والخلع، وأصل السوفف وشروطه، ومصرفه، والعزل، وهذه الأنواع عند الخاتبة على سبيل الحصر كما في المخي والقروع. أما صاحب الإقناع وشرح المنتهى بعد أن ذكرها فقد قال: وما أشبه ذلك^(٦).

١٢ - وشترط الخفظة طواز الشهادة بها ذكر أن يحصل علم الشاهد بهذه الأشياء عن غير جماعة لا بتصور توأطؤهم على الكذب، ولو بلا شرط عدالة، أو شهادة عدلين. أما في الموت فيكفي العدلين ولو اتنى وهو المختار، وفيه شارح السهوانية بأن لا يكون المخبر متهاكرا وثاموصى له، ولو فسر الشاهد للفاضي أن

(١) القسولي على الشرح الكبير ٤/١٤٧.

(٢) روضة الطالبين ١١/٢٦٧، ونبذة المحتاج ١/٣٠١.

(٣) المغني ٩/١٦٩، وكشاف المفتاح ١/٩٠٩، وشرح القروع

١/٢٥٢، وشرح المنهاج ٢/٢٢٨.

(١) رد المحتار على الدر المختار ٤/٣٧٥، وما بعده.

(٢) أحاديث وفتح القدير ٦/١٦٦ - ١٦٧ ط بيروت.

(٣) نهاية المحتاج ١٨/٣٠٦ ط مصطفى الحلبي بمصر.

تظاهرت به الأخبار، واستقرت معرفته في قلب الشاهد، وهو ما يعلم بالاستغاضة^(١) والتفصيل لما سبق في مصطلح (شهادة).

تسبيح

التعريف :

١- من معاني التسبيح في اللغة: التنزيه.
تقول: سبح الله تسبيحاً أي نزهته تنزهها.
ويكون بمعنى الذكر والصلاة. يقال: فلان يسبح الله أي يذكره بأسرك نحو سبحان الله وهو يسبح أي يصلي السجدة وهي النافلة.
وسببت الصلاة ذكراً لاشتغالها عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾^(١) أي اذكروا الله. ويكون بمعنى التحميد نحو ﴿سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرْنَا هَذَا﴾^(٢) وسبحان ربي العظيم. أي الحمد لله.^(٣)
ولا يخرج معناه الاصطلاحي عن هذه المعاني، فقد عرفه الجرجاني بأنه: تنزه الحق عن نقائص الإمكان والحدوث.^(٤)

تسبيح

النظر: سبب



(١) سورة الروم / ١٧

(٢) سورة الزخرف / ١٣

(٣) لسان العرب والصباح وحلبة الطليخ. وانتهاء لابن الأثير مادة تسبيح، وتغريب الأسماء واللغات للثوري ص ١٤٣ وذكر النووي في المصباح أن السجدة هي الصلاة مريضة كانت أو نافلة.

(٤) حاشية الطحطاوي على مرآتي الصلاح ص ١٥٣.

(١) المحي لابن قدامة ١/ ١٦١ ط الرياض

الألفاظ ذات الصلة :

ج - التقديس :

أ - الذكر :

١ - الذكر من معانيه في اللغة : الصلاة لله والدعاء إليه والثناء عليه . ففي الحديث : وكان النبي ﷺ إذا خزيه أمر صلى .^(١) وفي اصطلاح الفقهاء : قول سيق ثناء أو دعاء وقد يستعمل شرعاً لكل قول يشاب قتله ، فالذكر شامل للدعاء فهو أهم من النسيح^(٢)

ب - التهليل :

٢ - هو قول لا إله إلا الله : يقال : هليل الرجل أي من الهيلة ، من قول لا إله إلا الله^(٣) ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن هذا^(٤) فالنسيح أهم من التهليل ، لأن النسيح تنزيه الله عز وجل عن كل نقص . أما التهليل فهو تنزيه عن الشريك

دار الإبيان . والتعريفات للرجزاني (نسيح) . والمواكه شعراوي ١/ ٢٦٦ ط دار المعرفة ، ونيل المذنب بشرح شرح الفلاح ١/ ٥٠ ط العلاج

(١) حقه : إسناده صحيح إذا خزيه أمر صلى . أخرجه أبو داود ٢٨٨٨/ ٢ ط عبيد السحاس ، وأحمد من طريقه ٢٨٨٨/ ٥ ط المكتب الإسلامي ، وقال السبكي في السبل المذهب إسناده حسن ٢٨٨/ ٧ ط المكتبة الإسلامية

(٢) لسان العرب ولبنة المحتاج . لم شرح المنهاج ٢٨٨/ ١

(٣) المنهاج المتبر . ولسان العرب ، ومختار الصحاح مادة هليل

(٤) حاشية تلطحاوي على مراتب الفلاح ص ٢٩٤

٤ - من معانيه في اللغة تنزيه الله عز وجل عن كل ما لا يليق به .

والتقديس : التطهير والتبريك . وتقديس أي تطهير ، وفي التبريل (ومنح نُسُحُ بخسبك وتقديس لك)^(١) قال الزجاج : معنى تقديس لك : أي تطهير نفسك ، وكذلك نقس بمن طاعك ، والأرض المقدسة أي المطهرة^(٢) ومعناه الاصطلاحي لا يخرج عن هذا .

والتقديس أحص من النسيح ، لأنه تنزيه مع تبريك وتطهير .^(٣)

حكمة مشروعية النسيح :

٥ - حكمة النسيح استحضار العبد عظمة الخالق ، يمتلئ قلبه بهبة يخشع ولا يغيب ، فيبني أن يكون ذلك هو مقصود الذكر ، سواء أكان في الصلاة أم في غيره ، فيحرص على تحصيله ، ويندب ما يذكر ، ويتعقل معناه ، فالندب في الذكر مطلوب ، كما هو مطلوب في القراءة لاشتراكهما في معنى المقصود ، ولأنه يوقظ القلب ، فيجمع همه إلى الفكر ، ويصرف سمعه إليه ، ويطرد النوم ، ويزيد النشاط .^(٤)

(١) سورة بقره ٣٠

(٢) لسان العرب ، ومختار الصحاح مادة نقس .

(٣) المجمع لأحكام القرآن لتقطيني ٢٧٧/ ١

(٤) كشف القناع عن من الإنفاق ١/ ٢٢٠ انظر الحديث .

والأذكار للزوي ١٢ - ١٣

آداب التسبيح

٦- آدابه كثيرة: منها أنه ينبغي أن يكون المذاكر المسبح على أكمل الصفات، فإن كان حائثاً في موضع استقبل القبلة، وحلّس متديلاً متخذاً بسكينة ووقار مطلقاً وأمه، ولم يذكر على غير هذه الأحوال جزاء ولا كراهة في حقه. لكن إن كان بغير عذر كان تاركاً للأفضل، والدليل على عدم الكراهة قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ الذين يذكرون الله فيما وقفوا وعلى جنوهم ويتفكرون في خلق السموات والأرض ﴿١١﴾

وحاء عمر عائشة رضي الله عنها قالت: إن لأقرأ حزبي، وأنا مضطجعة على السرير.

وسمعه كثيرة، منها ما ينبغي أن يكون كما وردت به السنة، كما هو الحال في تسبيحات الركوع والسجود وتدر الصلوات. ومنها ما هو مستحب، وهو ما كان في غير ذلك كالنسيجات ليلاً ونهاراً. (١)

حكمه التكليفي

٧- بخلاف الحكم التكليفي للتسبيح بحسب موصاهه و... على التفصيل الآتي:

(١) سورة آل عمران ١٩٩

(٢) الأذكار للحوذري ٦٢، وشكوك الفتاوى ٣٧٧/١

التسبيح على ظهر

٨- أجمع العلماء على جواز الذكر مقلّب واللسان للمحدث والجنب والحائض والنساء، وذلك في التسبيح والتهليل والتحميد والتكبير والصلاة على النبي ﷺ والدعاء وغير ذلك. (١)

فقصد روي عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيائه». (٢)

على أن ذكر الله على طهارة سواء أكان تسبيحاً أم غيره، أولى وأفضل حديث: «إن النبي ﷺ سلم عليه أحد الصحابة فلم يرد عليه، حتى تيمم فرد السلام، ثم قال: كرهت أن أذكر الله إلا على ظهر». (٣)

(١) الأذكار للحوذري ص ١٠. وأما أحكام القرآن للفرطني ٣١٠/٤، ٣١١، ٣١٢، ٣٩٧، والأخبار شرح المغتفر ١٢/١ ط مضمي المجلس ١٩٣٦. وشرح رومن لخطاب عن لسان الخطيب ٢٩/١ المكتبة الإسلامية، وشرح حلال للدين المحلي على سبيل التلخيص بامام قلوبهم وعمرة ٤٩/١، وسدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ١٥١/١، ومرواف الخليل للشرح مختصر خليل لمطالع ٤٣٩/١. ٤٣٧. وقيل تأخر بشرح دليل مختار للتبليغ ٢٨/١

(٢) حديث: «كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل شيء». تأويله سلم ٢٨٢/١ ط على

(٣) حديث: «أمرت أن أذكر الله لا على ظهر» أخرجه أبو داود ٢٣/١ - تخريج عزت عبيد (عاصم) والحاكم ١٢٧/١ ط

والشمس المعارف العلمية من حديث المهاجر بن قنفذ رضي الله عنه. ومصحف ووافقه طبعه

التوسط في رفع الصوت في النسيح :

٩- التوسط في رفع الصوت في النسيح وغيره ، مستحب عند عامة الفقهاء ، لقوله تعالى :

﴿وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخْفُتْ سَاءَ مَا يَخْتِصِرُ﴾

ذلك سجلاً^(١) وكان النبي ﷺ يفعلها ، فعن

أبي قتادة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ خرج

ليمة فإذا هو بأبي بكر رضي الله عنه يصلي

يخفص من صوته قال : ومريم رضي الله عنه

وهريص رافعا صوته قال : فلما اجتمعا عند

النبي ﷺ قال : «يا أيها بكر مررت بك وأنت

تصلي تخفص صوتك؟ قال : قد سمعت من

تاجيت بأمر رسول الله قال : فرفع فيلما وقال

لعمرو : «مررت بك وأنت تصلي رافعا صوتك؟

فقال : يا رسول الله : أوقظ النوم إن وأحرد

الشيطان قال : اخفص من صوتك شيئا^(٢)

وقال أبو سعيد رضي الله عنه اعتكف رسول

الله ﷺ في المسجد ، فسمعهم يجهرون بالقراءة ،

فكشف الله ثوبه وقال : «ألا إن كلكم مناجرته ،

فلا يؤذون بعضكم بعضا ، ولا يرفع بعضهم

على بعض في القسوة ، أو قال في القسوة^(٣)

(١) سورة الإسراء ١١٠

(٢) حديث «مررت بك وأنت تصلي تخفص صوتك ؟

أسرج أبو داود ٨٢/١٦ تخليق عز بن عبد الله بن

الحاكم ٣٦٠/١٦ في نسخة مرفوعة ، العارضة وضعه

ورافعه الذهبي

(٣) حديث «ألا إن كلكم مناجرته ، أخرجه أبو داود

٨٢/٢٦ تخليق عز بن عبد الله بن الحارث ٣١١/١٦ - ط دائرة المعارف العثمانية وضعه ورافعه الذهبي

والمراد بالتوسط أن يزيد على أدنى ما يسمع

نفسه من غير أن تبلغ تلك الزيادة سماع من

قبله^(١)

ما يجوز به النسيح :

١٠- أحذر الفقهاء النسيح باليد ، واخصى

وإن أباح خلع الصلاة ، كعده بقله أو بغيره

أناهم . أما في الصلاة ، فإنه يكره لأنه ليس من

أعمالها . وعن أبي يوسف ، ومحمد ، أنه لا بأس

بذلك في الفرض والسواقل جميعا مراعاة لسنة

القراءة والعمل بها جاءت به السنة

فمن سجد بين أبي وفا رضي الله عنه أنه

دخل مع رسول الله ﷺ على امرأة ، وبين يديها

نوى أو خصى نسيح به ، فقال : أخرتك يا هو

أبسر عليك من هذا أو أفضل فقال :

«سبحان الله عدد ما خلق في السموات ،

وسبحان الله عدد ما خلق في الأرض ،

وسبحان الله عدد ما بين ذلك ، وسبحان الله

عدد ما هو خالق ، والحمد لله مثل ذلك ،

والله أكبر مثل ذلك ، ولا إله إلا الله مثل ذلك ،

ولا حول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك^(٢) فلم ينهها

(١) ابن عابدين ٢٥٥/٥ وحديث الخليل على نزع المعج

١٩٦١ ، والأذكار لمتنوري ص ١٠٠ - وهو حديث

شريح مختصر جليل ١٩٠/٢ ، والمقيم لأبي نعيم

١٣٩/٢ في الرابض الحديثة

(٢) حديث ، حدث عن أبي وقاص ، وأخرجه أبو داود

عنه - أخرجه أبو داود ١٦٩/٢ ، وابن

أوقاته وما يستحب منها:

١١- ليس للذكر - ومنه النسيح - وقت معين، بل هو مشروع في كل الأوقات. روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه. ^(١)

وفي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ ^(٢) ما يدل على استحباب الذكر في جميع الأحوال التي يكون عليها الإنسان من يومه وليله.

إلا أن أحوالاً منها ورد الشرع باستثنائها: كالغلاء عند قضاء الحاجة، وفي حالة الجوع، وفي حالة الخطبة لمن يسمع صوت الخطيب، وفي الأماكن المستفردة والدنسة، وما أشبه ذلك مما يكره الذكر معه.

ولكن ورد في بعض الأخبار استحباب النسيح في أوقات خاصة، من ذلك ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «من مسح الله في ثبَرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وثلاثين، وحمد الله ثلاثًا وثلاثين، وكبر الله ثلاثًا

عن ذلك، واتمأ أثرُها إلى ما هو أيسر وأفضل، ولو كان مكرهاً لَينَ لها ذلك.

ومن بسيرة الصحابة المهاجرة رضي الله عنها أن النبي ﷺ «أمرهم أن يراعين بالتكبير والتقدُّس والتَهليل، وأن يعقدن بالأنامل فلَينَ مسئولات مستغفرات». ^(٣)

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: رأيت رسول الله ﷺ يعقد النسيح، وفي رواية «بيمينه». ^(٤)

ونقل الطحطاوي عن ابن حجر قوله: الروايات بالنسيح بالتروى والخصى كثيرة عن الصحابة في بعض أمهات المؤمنين، بل رأى ذلك ﷺ وأقر عليه.

وعقد النسيح بالأنامل أفضل من السبعة، وقبل: إن أمن الخلط فهو أولى، وإلا فهي أولى. ^(٥)

١- عزت حيد دعاس، ولي إسلام جهالة. (سهران الإعتدال للذهبي ٦٥٣/١ ط النسخ).

(١) حديث بسيرة من النبي ﷺ أمرهم أن يراعين... المرجع أبو داود (٢/ ٦٧٠). تحقيق عزت حيد دعاس، وحسن التروى في الأذكار (ص ١٩ - ط الحلبي).

(٢) حديث عبد الله بن عمر. رأيت رسول الله ﷺ يعقد النسيح، أخرجه أبو داود (٢/ ١٧٠). تحقيق عزت حيد دعاس، والترغذي (٥/ ٥٦٦ - ط الحلبي). وحسن التروى في الأذكار (ص ١٩ - ط الحلبي).

(٣) رد المحتار على الدر المختار ٤٤٧/١، وإفادة ٦٥/١ ط الحلبي. وتفتوى الفتاوى ١٠٥/١ - ١٠٦، ورافق القلاح وسماوية الطحطاوي ج ١، ١٧٧. والمذهب في لغة الإمام الشافعي ٩٦/١، وفيلسوف وصفي ١٩٠/١ - ١٩١/١.

١- والأذكار للتروى ١٩، وشرح الزرقاني على مختصر خليل ١/ ٢٢٠، ومذهب الحلبي لشرح مختصر خليل ١/ ٥٥٦، والنجاشي والإكليل باشه، وكذلك القناع من من الإجماع ١/ ٣٦٦، ٣٦٧ ط النصر الحديثة، وحاشية الطحطاوي ص ١٧٦ ط: فتاوى الأميرية بيرواني.

(٢) حديث: «كان يذكر الله على كل أحيانه» تقدم تحريده خ/٨.

(٣) سورة آل عمران ١٩١/١

التسبيح في افتتاح الصلاة :

١٢ - هومنة عند الحنية والشاقبة والحنابلة .
أما المالكية فإنهم لا يرونه ، بل كرهوه في افتتاحها .

واستدل الجمهور بما روي عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا قمتم إلى الصلاة فأرفعوا أيديكم ، ولا تخالف آذانكم ، ثم قولوا : الله أكبر ، سبحانك اللهم وبحميدك ، وتبارك اسمك وتعالى جدك ، ولا إله غيرك »^(١)

وبما روت عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ إذا استفتح الصلاة قال : « سبحانك اللهم وبحميدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك »^(٢)

واستدل المالكية بما روي عن أنس رضي الله عنه قال : « صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان ، وكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين »^(٣)

(١) حديث : « إذا قمتم إلى الصلاة فرفعوا أيديكم ولا تخالف ... » أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (٦٤٦/٣) ط وزارة الأوقاف العراقية وقال الذهبي : فيه يحيى بن يعلى الأسدي ، وهو ضعيف . مجمع الزوائد (١٠٩/٦) - ط القدسي .

(٢) حديث : « كان رسول الله ﷺ إذا استفتح الصلاة ... » أخرجه أبو داود (٤٨٣/١) - تحقيق عزت عبيد عباس والمحقق (٦١/٢٣٥) - ط دائرة المعارف العثمانية وصححه ووافقه الذهبي .

(٣) حديث أنس : « صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر ... » أخرجه مسلم (٢٩٩/١) - ط الحلبي

وثلاثين . فذلك تسعة وتسعون ، وقال تمام المائة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، غفرت خطيئته ، وإن كانت مثل زبد البحر »^(١)

ويستحب التسبيح في الإصباح والإساء ، لما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من قال حين يصبح وحين يمسي : سبحان الله ومحمده مائة مرة ، لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به ، إلا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه » وفي رواية أبي داود « سبحان الله العظيم وبحمده »^(٢)

ويستحب التسبيح وتحمده عند الكسوف والخسوف ، لما روي عن عبد الرحمن بن مسرة رضي الله عنه قال : « أتيت النبي ﷺ وقد كسفت الشمس وهو قائم في الصلاة ورفع يديه ، فجعل يسبح ويهلل ويكبر ويحمد ويدعو حتى حسر عنها ، فلما حسر عنها قرأ سورتين وصلى ركعتين »^(٣)

(١) الأذكار للمتوي / ٦٨

وحديث : « من سبح الله في بصر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين ... » أخرجه مسلم (٤١٨/٦) - ط الحلبي

(٢) حديث : « من قال حين يصبح وحين يمسي : سبحان الله ... » أخرجه مسلم (٩٠٦/٤) - ط الحلبي وأبو داود (٣٦٦/٥) - تحقيق عزت عبيد عباس والأعشار للمتوي ص ٧٢

(٣) حديث عبد الرحمن بن مسرة رضي الله عنه : « أتيت النبي ﷺ وقد كسفت الشمس ... » أخرجه مسلم (٦٢٩/٢) - ط الحلبي

ولم يذكر والتسبيح في افتتاح الصلاة لا من الغرائض ولا من المناسبات^(١).

التسبيح في الركوع :

١٣ - التسبيح في الركوع سنة عند الحنفية في المشهور، وقبل واجب، ومستحب عند الشافعية، ومندوب عند المالكية. وواجب عند الحنابلة بتسبيحة واحدة، والسنة الثلاث.

وأقل المنسوبة عند الحنفية والحنابلة، والمنسحب عند الشافعية: ثلاث تسبيحات. لما رواه ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا ركع أحدكم فقال: سبحان ربّي العظيم ثلاثاً، فقد تم ركوعه، وذلك أدناه»^(٢) وأما المالكية فقد نصوا على أنه يندب التسبيح

بأي لفظ كان ركوع وسجود^(٣).

ونص ابن جزى على أنه يستحب في الركوع سبحان ربّي العظيم ثلاث مرات^(٤).

ودليله ماورد أنه لا يزال قول الله تبارك وتعالى: «فسيح باسم ربك العظيم»^(٥) قال ﷺ: «اجعلوها في ركوعكم»^(٦).

والتسبيح فيه لا يتحدد بعدد، بحيث إذا نقص عنه يفوته الثواب، بل إذا سج مرة يحصل له الثواب، وإن كان يزداد الثواب بزيادته.

والزيادة على هذه التسبيحات أفضل إلى خمس أو سبع أو تسع بطريق الاستحباب عند الحنفية. وفي منه المصنف: أدناه ثلاث، وأوسطه خمس، وأكمله سبع.

وأما الكمال عند الشافعية في التسبيح ثلاث ثم خمس ثم سبع ثم تسع ثم إحدى عشرة وهو الأكمل. وهذا المنفرد وإمام قوم محصورين وضوا بالبطول. أما غيره فيقتصر على الثلاث، ولا يزيد عليها للتخفيف على المفتدين. ويزيد المنفرد وإمام قوم محصورين

(١) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ١٣٩، ١٤١، وفتح مقدس النهاية هامته ٢٠١/١ ط وهو إحياء التراث العربي، ورد الجليل على مدار الفتاوى ٣٢٨/١، وشرح الكبير ٢٣١/١، ٢٣٦، ٢٥١، ٢٥٢، والمهذب في هذه الإدام الشافعي ٧٨/١، وفيلوي ١٤٧/١، وشرح روض الطالب من أسنى الطالب ١٤٨/١، والمفتي لابن قدامة ١٧٣/١، ٢٧٥ م لربيع الحديث، ومطر السيل في شرح المطالب ١٩/١ المكتب الإسلامي.

(٢) حديث ابن رجب أحدكم فقال: سبحان ربّي العظيم ثلاثاً. أخرجه أبو داود ٥٥٠/١، تحقيق عزت عبد دعاس، وطرند في ٤٧/٢، ط الطبع، والثقة وفي إسناده انقطاع واللتحضر الخبر ٢٤٢/١، ط شركة الطباعة الفنية.

(٣) القسوقي ٢٤٨/١

(٤) القوانين الفقهية ص ٤٥

(٥) سورة الواقعة / ٩٦

(٦) حديث، اجعلوها في ركوعكم وأخرجته ابن ماجه

(٧) ٢٨٧/١ ط الحلبي من حديث عتبة بن عامر رضي الله

عنه وصححه ابن حبان (توارد الظاهر ص ١٢٥ - ط

الطبعة).

التسبيح في السجود :

١٤ - يقال في التسجود ما يقابل في الركوع ، من حيث الصفة والعدد والاختلاف . في ذلك :

فالتسبيح في السجود سنة عند الجماعة في المنهج ، وقبل واجب ومندوب عند المذاهب .
ومستحب عند الشافعية . وواجب عند الحنابلة في أفقه ، وهو الواحدة ، وسنة في المالكية ، كره في المروكية . ولا خلاف إلا في أن تسبيح السجود أن يكون : سبحان ربّي الأعلى ، أما في المروكية فيقول : سبحان ربّي العظيم

تسبيح التفتي تسبها للإمام :

١٥ - لو عرض للإمام شيء في صلاته فهو آمن .
كان للمأموم تسبها بالتسبيح استحبها ، إن كان رجلاً . وبالتصديق إن كانت أنثى عند : حنيفة والشافعية والحنابلة . لم يثبت . وإسبا بالتصديق للنساء . ومن ثمة شيء في صلاته فلا يقبل سبحان الله (١)

وأما الكيفية فكما هو السراة التصديق في الصلاة مطلقاً . وإن لم يكن تسبيح لعدم حديث . ومن ثمة شيء في صلاته فإنه لا يقبل سبحان الله . ووجه الاستدلال أن من لم يقرأ الفاتحة لعدم مشغل النساء (٢)

(١) حدث إسبا بالتصديق للنساء . أخرجه البخاري والمصنف ١٠٧٢ ط السلب . وم ٣١٧ ما الخفي . من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه .
(٢) الفتاوى الهندية ٩٩٠ تنبيه الإسلاميه ، والمذهب

على ذلك : اللهم لك ركعت ، وركعتك أنت السجدة قال في الروضة : وبعد مع الثلاث أفضل من مجرد أكمل التسبيح .

والزيادة على التسبيحة الواحدة مسجدة عند الحنابلة ، فأعلى الكيف في حق الإمام يراه أن عشر تسبيحات ، فأروي عن أنس رضي الله عنه أنه قال : سألت أبا ثعلبة صلاة بصلوات رسول الله ﷺ من هذا الشيء . يعني عمر بن عبد العزيز - فحزرت في ركوعه عشر تسبيحات وفي سجوده عشر تسبيحات (٣)

وقال أحمد : جاء عن الحسن أن التسبيح لثم سبع ، والوسط خمس ، وأدناه ثلاث .

وأعني التسبيح في حق المنفرد بعرف ، وأما في جوف مهر ، وقيل : بغير قبامه ، وقيل : سبع (٤)

(١) حديث فمسيه قال : عرفت أحد أئمة صلاة بصلوات رسول الله ﷺ من هذا الشيء . أخرجه الترمذي (٢٥٥٠) ط المكتبة التجارية

(٢) مؤلفي الفلاح ١٤١ - ١١٥ - ١٥١ . ورد المختار على الدر المختار ٣٢٠ - ٣٢٢ . ولهذه في لغة الإمام الصغير ١٠٢ / ١ . وجملة المحتاج . في شرح صحيح ٤٧٨ - ٤٧٩ . ونظيره ١٥٥ / ١ . وفتاوى الدر ٢٠٩ / ١ - ٢٠٩ / ٢ . المرحوم . والشرح الكبير ٢٢٩ / ١ - ٢٥٢ . والشرح الصغير ١٩٠ / ١ . وكذا في الفلاح ٢١٧ / ١ - ٢١٨ . والمصنف ١٠٢ / ١ - ١٠٣ . الرضا حديثه . عشر السجود في شرح القليل ٩٨ / ١

وعند الحنفية يُطال الصلاة إذا لم يحض التسيح للإعلام، أو أوقصد به التمتع أو نحو ذلك. ومذهب الشافعية أن التسيح حدث في الصلاة لا تقصر إلا ما كان فيه خطأ أب لمخلوق غير رسول الله ﷺ. ومذهب المالكية والحنابلة أن كل ذلك لا يؤثر في صحة الصلاة.^(١٢)

التسيح أثناء الخطبة :

١٧ - قال الحنفية ذكر راحة التسيح لسمع الخطبة، لأنه يشغله عن سماعها. فإن كان بعيد عن الخطبة ولا يسمعه فلا بأس به مراعاة بعض الحنفية، والمعتمد في المذهب النع مطلقاً للقريب والبعيد السامع وغيره.

وعند المالكية يجوز الذكر - على أنه خلاف الأولى على المعتمد عندهم - من تسيح وتهيل وغير ذلك، إن كان قليلاً وبالسر. ويحرم الكثير مطلقاً، كما يحرم القليل إذا كان جهراً والشافعية والحنابلة لم يتعرضوا للتسيح بخصوصه، لكن تعرضوا للذكر أثناء الخطبة.

تنبيه المصلي غيره بالتسيح :

١٦ - إذا أتى المصلي بذكر مشروع يقصد به تنبيه غيره إلى أنه في صلاة، كان يستأذن عليه إنسان يريد الدخول وهو في الصلاة، أو يجثى المصلي على إنسان الوقوف في سراً أو ملكة، أو يجثى أن يتفك شيئاً، كان للمصلي استجابة أن يسبح تنبيهاً له، ونصق المرأة على الخلاف السابق بيان. فلحديث المذكور آفها، ولغيره عليه الصلاة والسلام من نابه شيء في صلاته فليقل : سبحان الله، فإنه لا يسمعه أحد يقول سبحان الله إلا التفت^(١٣) وفي المسند عن عبي رضي الله عنه : كان في من رسول الله ﷺ ساعة آتية فيها فإذا أتته استأذنته إن وجدته يصلي فصيح دخلت. وإن وجدته فارغاً أذن في.^(١٤)

في صف الإمام الشافعي ١٩٠-٩٥، ١-٢ ط الحلي، وبيان المحتاج إلى شرح المحتاج ١٣/٤٥، وقليوب وحسبة على شرح مباح لطلاب ١٩٩/١ - ١٩٠، ومواف الخليل لشرح مختصر خليل ٢٩/١ مكتبة التاج بليبيا، والشرح الكبير ١٩٣/١، والمعي لأين قد من ١٩١٢ - ٥٥٤ الرياض الحنفية، وكشاف الفتاوى ٢٨٠/١ ط مصر الحديثة

(١٢) حديث : من نابه شيء في صلاة فليقل سبحان الله. أخرجه البخاري : الفتح ١٣ - ١٠ - ط الشافعية. من سؤل من سعد الساعدي رضي الله عنه

(١٣) حديث : كان في من رسول الله ﷺ ساعة آتية فيها. رواه ابن ماجه. من حديث عن رضي الله عنه، ورواه من حديث مقبرة لعلط المحتجج، بدو، صبيح وأحمر جبهه الشافعي ٢٨٢/١ وشركة الطباعة.

- الفتاوى ومجموعه ابن السكن ثم في التلخيص لأين حبيب (٢٨٣/١) ط شركة الطباعة الفنية

(١٤) الفتاوى الهندية ٢٩٩/١ مكتبة الإسلامية، ويهدى في نقد الإمام الشافعي ٩٤/١، وروضة الطالبين ٣٩١/١، ومواف الخليل لشرح مختصر خليل للمطالع ٢٩/٢، والمعي لأين قد من ٥٤/٢ - ٥٥، وكشاف الفتاوى عن من الإفتاء ٢٨٠/١

بأنكثور، وهو عند الأكثرين منهم: سبحان الله،
والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر.

ومعوز عند الحنابلة أن يقول بين كل تكبيرتين
من هذه التكبيرات: الله أكبر كبيراً،
والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلاً،
وصلّى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليمًا
كثيراً، لقول عفة بن عامر سألت ابن مسعود
رضي الله عنه عما يقوله بين تكبيرات العبد
فقال: ويحمد الله وشي عليه ويصلى على النبي
ﷺ رواه الأثرم وحرب واحتج به أحمد. (١)

النسيح للإعلام بالصلاة:

١٩ - اختلف في نسيح المؤذنين للإعلام
بالصلاة بين كونه بدعة حسنة، أو مكرهة على
خلاف سبق في مصطلح: (اذن) (٢)

(١) مرآة الفلاح ١٩٩/١، وحاشية ابن عابدس ٥٥٩/١،
والتحقيق الكبير ٣٩٩/١ - ٣٩٧، ٤٠٠، والفوائد الدواني
٣١٧/١، ٣١٨، وشرح الزرقاني ٧٣/٢، وشرح روض
الغريب من أسس المطالب ٢٧٩/١ - ٢٨٠، وشرح النسيح
٩٥/٢، وروضة المصلين ٧٤/٢، والتهذيب في لغة الإمام
لشافعي ١٩٧/١، وقني لابن قدامة ٣٨٢/٢ - ٣٨٣،
والإقناع ٣٠١/١ دار المعرفة، وشارح المسيل في شرح
الدليل ١٥٦/١

(٢) بدائع الصلتاح ١٠٥٥/١، ابن عابدس ٢٥٩/١،
وسوء البقيل ٤٢٩/١ - ٤٢٢، والفوائد الدواني
٢٠٩/١، وأسس المطالب ١٣٣/١، وبداية الصلتاح
٤٠١/١، وحاشية الجمل ٣٠٣/١، وكتشاف القناع عن
من الإقناع ٢٤٢/١، والموسوعة الفقهية في الفتاوى
٣٩١/٢

فقالوا: الأولى تغير السامع المخظة أن يشغل
بالسلاة والذكر. وأما السامع فلا يشغل بشيء
من ذلك إلا بالصلاة على النبي ﷺ إذا سمع
ذكره. (١)

النسيح في افتتاح صلاة العبد بين تكبيرات
الزوائد فيها:

١٨ - اختلفت غلب تكبيرة لا فتاح في صلاة
العبد بين سنة عند الحنفية والحنابلة، مستحب
عند الشافعية، وهو كما في افتتاح الصلاة على
نحو ما سبق بيانه.

والنسيح بين التكبيرات الزوائد في صلاة
العبد بين سنة كذلك عند الحنفية والحنابلة
ومستحب عند الشافعية، ولا يقول به المالكية،
نكرهه، وأما خلاف الأولى عندهم، فلا
يفصل الإمام بين أحاده إلا بقدر تكبير المؤتم،
بلا قول من نسيح وتحميد وتلليل وتكبير.

وبسبب عند الحموية ذكر مسنون بين هذه
التكبيرات، ولا بأس بأن يقول: سبحان الله
والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر. وهو أولى
من السكوت، كما في الفهائي.

وعند الشافعية: يذكر الله من كل تكبيرتين

(١) مرآة الفلاح وحاشية الطحطاوي عليه ٢٨٢ - ٢٨٣،
رد المحتار عن مصدر احتار ٥٥١/١، والفتاوى الحنابلة
١٤٧/١، وشرح الصغير للمزهر ٥٠٩ - ٥١٠، والشرح
الكبير ٣٨٥/١ - ٣٨٦، وحاشية الصلتاح إلى شرح المنهاج
٣٠٨/١، وحاشية الجمل على شرح المنهاج ٢٢٢/٢،
وكتشاف القناع ٤٨/١

صلاة التسبيح :

٢٠ - ورد في صلاة التسبيح حديث اختلف في صحته . ولنفتحه ، خلاف وتفصيل ينظر في مصطلح (صلاة التسبيح) .

أماكن ينهي عن التسبيح فيها :

٢١ - لما كان التسبيح نوعاً من الذكر ، وهو مكروه في الأماكن التالية ، كان التسبيح مكروهاً كذلك فيها ، لأن النهي عن العام نهي عن الخاص ، وذلك تنزيهاً لاسم الله عن الذكر في هذه الأماكن المستغذرة طبعاً . فيكروه التسبيح وغيره من الذكر في الحلاء عند قضاء الحاجة ، وفي مواضع النجاسات والقاذورات ، والمواضع الذنسية بنجاسة أو قذارة ، وعند الجراح ، وفي الحياض والمغسل ، وما أشبه ذلك متى كان باللسان . أما بالقلب فقط فإنه لا يكره . وما لم تكن هناك ضرورة له ، كإيقاظ عسى من الوقوع في شر أو غيره ، أو تخليص معصوم من هلكة كغافل أو ما أشبه ذلك . والأدلى التحذير بغير التسبيح والذكر في مثل هذه الحالات .

كما يكره الذكر - ومنه التسبيح - لمن يسمع صوت الخطيب في الجمعة لما تقدم^(١) .

(١) الفتاوى المقتضية ٥٠/١ وابن عابدين ٢٣٠/١ ، والشرح الكبير وحاشية الدرر على ١٠٦/١ ، ومراغب الجليل ٢٧٤/١ ، ٢٧٥ ، وشرح الرزائي ٧٧/١ ، وليس المطالب .

التعجب بلفظ التسبيح :

٢٢ - يجوز التعجب بلفظ التسبيح^(١) . فمي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ لقي أباً هريرة ، وأبو هريرة جنب ، فاسأل ، فذهب فاغتسل ، فنفذه النبي ﷺ فلما جاء قال : «إين كنت ياأبا هريرة؟» قال : يا رسول الله لقيتني وأنا جنب ، فكرهت أن أجالك حتى أغتسل . فقال : «مبحان الله ! إن المؤمن لا يتجسس»^(٢) .

وفي صحيح مسلم عن أنس رضي الله عنه أن أخت التريبع أم حارثة جرحت إنساناً ، فاختصموا إلى النبي ﷺ فقال : «انقصا القصاص» فقلت أم الربيع : يا رسول الله أنتقص من ثلاثة ؟ والله لا يقتص منها . فقال النبي ﷺ : «القصاص كتاب الله . مبحان الله يأم الربيع»^(٣) .

- ٤٦/١ ، ١٢١ ، وروضة الطالبين ٢٦/١ ، وكشف القناع ٦٣/١ ، ٦٤ ، وقيل المتر ٨/١ ، والإقناع ١٤/١ - ١٥ ، والأذكار للنووي ص ١٢

(١) الأذكار للنووي ٢٩٢ - ٢٩٣ ، والفتاوى المقتضية ٩٩/١ ، والفتاوى لابن قدامة ٥٩/٢ - ٥٨ ، وكشف القناع ٢٨١/١ (٢) حديثه . مبحان الله ! إن المؤمن لا يتجسس أخرجه البخاري والفتح ٣٩٠/١ ، ط السلفي ، وسلم ٢٨١/١ - ط الحلبي

(٣) حديثه . مبحان الله يأم الربيع . أخرجه مسلم ١٣٠٢/٢ - ط الحلبي .

التسبيح أمام الجنائز:

٢٣ - يكره عند الحفيرة والمالكية والشافعية والحنابلة لمشيح الجنائز ورفع صوته بالذكر والتسبيح، لأنه من البدع المنكرات، ولا كراهة في ذلك لو كان في نفسه سرا، بحيث يسمع نفسه، ويستحب له أن يشغل نفسه بالذكر الله والتفكير فيها بقاء الميت، وأن هذا عاقبة أهل الدنيا. ويحجب ذكره لا فائدة فيه من الكلام، فمن نيس بن عبادة رضي الله عنه أنه قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون رفع الصوت عند الجنائز، وعند القتال، وعند الذكر»^(١) ولأنه تشبه بأهل الكتف فكان مكرها^(٢).

والملائكة من خيفته. اللهم لا تقلنا بغضبك، ولا عليكنا بعدايبك، وعافانا من قبل ذلك.^(٣) فقد روى مالك في الموطأ عن عبيد الله بن الربيع رضي الله عنهما أنه كان إذا سمع الرعد ترك الحديث وقال: سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته^(٤).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كنا مع عمر رضي الله عنه في سفر، فأصابنا رعد وبرق ونزد، فقال لنا كعب رضي الله عنه: من قال حين يسمع الرعد: سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته - ثلاثا - عوفي من ذلك الرعد، فقلنا فعرفينا.^(٥)

قطع التسبيح

٢٥ - الفقهاء متفقون على أن التسبيح وغيره من الذكائر، أو السائرين لكتاب الله، إذا سمعوا

التسبيح عند الرعد:

٢٤ - التسبيح عند الرعد مستحب عند الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، فيقول سامعه عند سماعه: سبحان من يسبح الرعد بحمده

(١) حاشية ابن عثيمين ٥٦٨/١، وقيس ٣١٧/١ - ٣١٨، وأمنى الطالب ٩٣/١، وروضة الطالبين ٩٥/٢، ونهاية المحتاج ٤١٦/٢، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ٥٥٢/٢، والجمع لأحكام الفروع للقرطبي ٢٦٨/١، والإقناع في لغة الإمام أحمد بن حنبل للقطامي ٢٩٦/٩، والإقناع ٢٩٩/٩.

(١) حديث نيس بن عبادة، كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون رفع الصوت عند... أخرجه البيهقي (٧٤/٩) - ط دائرة المعارف العلمانية.

(٢) مقالة عبادة بن الربيع: كان إذا سمع الرعد... أخرجه مالك في الموطأ (٢٩٢/٢) ط الحلبي، وصححه النووي في الأذكار (ص ١٦٤) ط الحلبي.

(٣) أخرجه من قال حين يسمع الرعد... أخرجه الطبراني رحمه ابن حجر كما في المفترحات الربانية لابن حبان (٢٨٩/٩) ط المنيرية.

(٢) حاشية الطحطاوي على سرائر الفلاح ٣٣٧ ط دار الإحياء، وضع الفقه ٥٧/٢، وابن عثيمين ٥٩٨/١، الفتاوى المندسة ١٦٢/١، وبداية الصانع ٣١١/١، والمحرمشي ١٢٨/٢ - ١٢٩، وشرح الزرقاني ١٠٨/٢، وحاشية المدخل ١٦٢/٢، والأذكار للنووي ص ١٢٥، ومكتف الفلاح ١٢٩/٢ - ١٣٠.

المؤذن - وهو يؤذن أذاناً مسنونا - يقطعون تسبيحهم، وذكرهم وتلاوتهم، ويحبرون المؤذن. وهو مندوب عنه الجمهور. وهناك قول عند الحنفية بالوجوب^(١).

تسبيل

ثواب التسبيح :

التعريف :

١ - من معاني التسبيل لغة واصطلاحاً جعل الشيء في سبيل الله . يقال : سبيل فلان ضيعته تسبيلاً أي جعلته في سبيل الله ، وسبيلت الشجرة : جعلتها في سبيل الخير وأنواع الخير . وفي حديث وثقب عمر رضي الله عنه قول النبي ﷺ : إِنْ شِئْتَ جِئْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا^(٢) أي : اجعلها وقفاً وأبعث ثمرتها لمن وفقها عليه . وسبيلت الشيء : إذا أبحتّه ، كأنك جعلت إليه طريقاً مطروقة . وسبيل الله عام يقع على كل عمل خالص سنك به طريق التقرب إلى الله تعالى بأداء الفرائض والنوافل وأنواع التطوعات ، وقد يطلق السبيل على حوض الماء الجاه للواردين^(٣).

٢٦ - ثواب التسبيح عظيم^(٤) لما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : من قال سبحان الله وبحمده في يوم مائة مرة حُطَّتْ خطيئاته ، ولو كانت مثل زبد البحر^(٥) .
وفي الباب أحاديث كثيرة .



(١) تهذيب الصلاح ١٠٩ ، ١١٠ ، وابن عسكينة ٢٦٥ - ٢٦٧ ، والشرح الكبير وحاشية النووي عليه ١٩٦/١ ، ١٩٧ ، مواهب الجليل ٢٢٢/١ ، ٢٢٤ ، والقواعد الموائ ٢٠٦/١ ، دار المعرفة ، وحاشية إجماع من شرح صحيح ٣٠٨/١ ، ٣٠٩ ، وسبابة المحتاج ١٢٢/١ ، ١٠٣ ، وتكملة الفتاوى ٢١٥/١ ، والمفاتيح لأئمة الإمامة ٢٠٩ ، ٦١٠ ، والأذكار لمروزي ١٧ - ١٨ .

(٢) موطأ الإمام مالك ٢٠٩/١ - ٢١٠ ، والأذكار لمروزي ١٨ - ١٧ .

(٣) حديث من قال : سبحان الله وبحمده في يوم مائة مرة حطت خطيئاته ، أخرجه مسلم ٢٦٦/٤ - ط (أصح).

(٤) حديث : إِنْ شِئْتَ جِئْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا ، أخرجه البخاري . فتح الباري ٣٥٥/٥ ط شلبية ، ومسلم ١٢٥٥/٣ ح عيسى الحنفي من حديث ابن عمر .
(٥) لسان العرب ، والمصباح المنير ، ومختار الصحاح ، ومجمل تحفيظ مادة : سبيل .

هذه التسبيل بـ تعارة أو وقفاً مؤبداً، كان ذلك. ولا مثل فإن قال: أردت أنوقف صار وقفاً، لأنه لنظمه يحتمل ذلك، أوقال: أردت معنى لقد دقة فهو نذر، ويتصدق بها أو سبتها. وإن لم ينو كانت ميراثاً.^(١)

وأما المالكية فالذي يظهر من كلامهم أن وقف الشيء في التسبيل يقتضي التصديق بعينه ما لم توجد قرينة تصرفه إلى معنى وقف العين ولتصدق بشعرها أو مسميتها.^(٢)

الحكم الإجمالي :

٢ - التسبيل قرينة مندوب إليها بالانصاف، الحديث: «إذا مات الإنسان تقطع عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»^(٣) وقوله تعالى: ﴿وَأَعْلُوا الْخَيْرِ﴾^(٤) وفعله يظن وأصحابه، روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن عمر رضي الله عنه أتى النبي ﷺ وكان قد مدد مائة درهم من خيبر فقال: قد أصبحت مالاً لأصبت شه. وقد أردت أن أقرب به إلى الله تعالى،

المذهب: تسبيل الثمرة: أن يخص الواقف بها شيئاً: أي طريقاً لمصرفها. وفي كثرة الشاع: تسبيل الثمرة: أي إطلاق فوائد العين الموقوفة من ثلثه وثمره وغيرهما للجهة المعنية تقريباً إلى الله تعالى.

ويطلق التسبيل أيضاً اصطلاحاً عن الوقف. يقال: سبلت داراً في وقفها^(٥) والتسبيل من أنفاظ الوقف المصدرة عند الشافعية والحنابلة، بأن يقول الواقف: سبلت دارني لسكني فقراء بلدة كذا وسلكيها.

فلفظ التسبيل مبرح في الوقف، لأن موضوع له ومصرف فيه. وثبت له عرف الشروع، فإن النبي ﷺ قال لعمر رضي الله عنه: «إن شئت حبست أصلها وسكنت ثمرتها»^(٦) فصار هذا اللفظ في الوقف كلفظ لتطبيق في الإطلاق. وإضافته التحسيس إلى الأصل والتسبيل إلى الثمرة لا يقتضي المغايرة في المعنى، فإن الثمرة بحسب أيضاً على ما شرط صرفها إليه.^(٧)

وأما عند الحنفية، لوقوف الواقف: أو في

(١) العظم السعدي في شرح حريب المذهب بدل مصنف المذهب في فقه الإمام الشافعي ١/١٢٧ دار المسفرة.

وكشاف القناع ٢/٢٤٦ م العصر الحديثة

(٢) الحديث تقدم لموجه (ق) ١

(٣) المذهب في فقه الإمام الشافعي ١/١١٩، وكشاف القناع ٢/٢٤٦ م العصر الحديثة، وسار السبيل في شرح الدليل ١/١٢٩

(٤) المذهب الإسلامي

(١) طبع المراتب ٢٠٥/٥، ٢٠٦، والفتاوى لعمدة ٢/٢٥٧ ٣٥٩.

(٢) الشافعي ١/١١٩، ١٢٠، والمقاب ٢٨٠٩

(٣) حديث: «إذا مات الإنسان تقطع عمله» أخرجه

مسلم ١/٢٥٥ طبع الحديث من حديث أبي هريرة

(٤) سورة الماع ٧٧

فقدت وإن شئت حبست أصلها ونصدقت بها^(١)

وقال جابر : لم يكن أحد من أصحاب النبي ﷺ

ذو مقلدة إلا وقف^(٢)

ونقصه في مصطلح (صدقة - وقف) .

تسري

التعريف :

١ - التسري في اللغة : اتخاذ السرية . يقال :

تسري الرجل جاريته وتسري بها وامسرها : إذا اتخذها سرية ، وهي الأمة المملوكة يتخذها

مبتدعها للجماع . وهي في الأجل منسوبة إلى

السري بمعنى : الجماع ، غير أنهم ضموا السين

تجنباً لخصون اللبس ، فرقا بينها وبين السرية

وهي الحرة التي يتزوجها الرجل سرا . وقيل هي

من السري بمعنى الإخفاء ، لأن الرجال كثيراً

ما كانوا يتخلون السرازي سرا ، ويخفونهم عن

زوجاتهم الخيرات . وقيل : هي من السري بالضم

بمعنى السرور ، وصيبت الجارية سرية لأنها

موضع سرور الرجل ، ولأنه يجعلها في حال

سرها من دون سائر جزائره .^(٣)

تسجيل

نظر : توثيق



(١) حديث : « إن شئت حبست أصلها ونصدقت بها » سبق

لتحريمه (ف) ١

(٢) المهذب في فقه الإمام الشافعي ١/ ٤٤٧ ، وكشاف المفاتيح

١/ ٦٤٠ ، ٢٤١ م الصبر الحفيظ ، وابن عابدين ١٢/ ٣٥٨ -

٣٥٩ ، والبيهر الرافق شرح كنز الدقائق ٥/ ٢٠٦ -

والشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ١/ ٧٥

(٣) لسفاح السرب المحيط ، بيروت ، دار فسان العرب ،

١٣٨٩ هـ ، وحاشية ابن عابدين على المسو للختم

٢/ ١١٢ ، القاهرة ، مطبعة بولاق ١٢٧٢ هـ ، وقمع القديم

لاين ، الحسام على اصطلاحية للمصريين ١/ ٤٤٠ ، ٤٤١ ،

القاهرة المطبعة الحديثة ، ١٣١٩ هـ .

وفي الاصطلاح: إعدام الأمة لأن تكون موطوءة^(١)

٢ - وسم تسري عند الحنيفة بتسري: الأول: أن يحصر الرجل أمة، والثاني: أن يجامعها وتخصيم^(٢): بأن يسيئها، مشرلاً من عنده من الحسرة. فهو وطني، دون تخصيص لم يثبت بذلك التسري، ولو جمعت منه

والجماع بأن يجامعها فعلاً، فلم يخصها وتعددها لموطوء لم يثبت التسري بذلك ما لم يوطأ فعلاً، وإذا وطئ، المحصنة ثبت التسري سواء أفضى بياته إليها أم لا، بأن لم يتزل أصله، أو نزل وعزل. بعد أن يكون أبي حنيفة ومحمد. وقال أبو يوسف: بطل عن الشافعي: لا يتم التسري إلا بأن يفضي إليها بياته، ولو وطئ، فلم يوطأ، أو أنزل وعزله، لم يثبت التسري بذلك، ولو حلف لا يتسرى لم يثبت بذلك^(٣)

والقديم عند الحنابلة أن التسري يثبت بموطء الأمة للملوكة غير المحرمة على واطئها، سواء حصنت أم لا، لأن أم لا. وفي قول الشافعي أبي يعلى: لا يتم التسري إلا بموطوء والإنزال. وإن وجد لها نكحة نصاً في هذه المسألة

وسوف يكون هذا البحث عن أن التسري هو حده الرجل مخلوقته مطلقاً، سواء كان مع الموطوء محصناً أم لم يكن، ليكون مثلاً لكل ما يتعلق بموطء الإماء بالملك، ولأن ما ذكر من اختلاف عند الحنفية لا يظهر أثره، إلا في عدم الحنث في الحلف على التسري

الألفاظ ذات الصلة:

أ - النكاح:

٣ - النكاح: هو التزويج بقصد. وقد يتزوج الرجل أمة لغيره يتكحه إباحة سيدها، ولا يسمى ذلك تسرياً. ولا ينكح الحر الأمة إلا إذا خاف العنت.

ب - الخطبة:

٤ - الخطبة: المرأة تنال حظوة لدى الرجل من يوم نكاحه، سواء أكانت زوجة أم مربة^(٤)

ج - ملك البعير:

٥ - ملك البعير أهم من تسري، لأنه قد يوطأ بملك البعير بدون نكاح، أما المربة فلا بد أن تكون محدة لموطوء.

حكم التسري:

٦ - اتسري جازم بالكتب والسنن والإجماع إذا قست لموطوء كما يأتي.

(١) تعريفات المرحوم (تسري)

(٢) فتح القدير ٤/ ٤٩٠، ٤٩١، وابن عثيمين ٣/ ١١٢.

والمنهاج ٨/ ٢٣ طرابلس، نقرة، دار النشر ١٣٦٧ هـ.

وتسري الشجاع مع عائشة لقبوي ٤/ ٢٧٧

(٣) لسان العرب.

هذه يُنصّر بها وكذلك^(١)
والسمة الفعلية أيضا دلالة على جواز
التنسري، فإن النبي ﷺ كانت له سرور: قال
بن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا
أَحْلَلْنَا لَكَ أَرْوَاحَكَ النَّحْلِي تَنِيَّتِ اجْزَوْهِنَّ
وَمَا مَلَكَتْ بِمَيْتٍ مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ﴾ قال: أي
وأباح لك التنسري مما أخذت من العنات، وقد
ملك صفية وجورية رضي الله عنهما، فأعتقهما
وزوجهما، وملك ربيعة بنت شمعون البصرانية
ومارية القبطية رضي الله عنهما، وكانت من
السراري^(٢)، أي فكان يطرهما بملك النسيء
وكذلك الصحابة رضي الله عنهم اتخذوا
السراري، فكان لعمر رضي الله عنه أمهات
أولاد أوصى لكل واحدة منهن بأربع مائة درهم،
وكان لعلي رضي الله عنه أمهات أولاد، وكان
علي بن الحسين، والقاسم بن محمد، وسالم بن
عبدالله من عصر من أمهات الأولاد. وروى أن
الكاظم لم يترك ونوا يرغبون في أمهات الأولاد حتى
ولد هؤلاء الثلاثة، فرغب الناس فيهن^(٣).

فما الكتاب ففي مواضع منها قوله تعالى:
﴿وَأَنْ حَقَّمْ إِلَّا تَقْبَضُوا فِي لَيْسَ فَنَكَّحُوا
مَا صَابَ لَكُمْ مِنَ الْمَاءِ مَتَى وَثَلَاثَ وَرَبْعَ فَإِنْ
جَفَّهْ إِلَّا تَقْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ
ذَلِكَ ادْنَىٰ لَا تَقُولُوا﴾^(٤) وقوله ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ
أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ...﴾ إلى قوله:
﴿وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ الْمَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ
أَيْمَانُكُمْ﴾^(٥) وقوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُغْرِبُهُمْ
حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ
فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَنُوعِينَ﴾^(٦) قال ابن عباسين: (١)
فمن لام التنسري على أصل الفعل، بمعنى:
أنك فعلت أمرا فيحيا وهو كافر هذه الآية، لكن
لا تكفر إن لاءه على تنسره، لأنه يشق على
زوجته أن نحو ذلك.

وأما السنة فقد قال النبي ﷺ في سبابة
أوطاس: لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّىٰ تَضَعَ، وَلَا غَيْرُ
دَابٍّ حَتَّىٰ تَحْمِلَ حَيْضَةً^(٧) وأعطى
حسان بن ثابت رضي الله عنه إحدى الجوارى
التي أهداها له المغيرة، وقال لحسان وتوكل

(١) نسخة إعطاه النبي ﷺ إحدى الجوارى حسان أخرجه
ابن سعد في الطبقات (١/ ١٢٥) ط دار بيروت، وأوردتها
ابن هشام في السيرة (٢/ ٣٠٦) ط الحلبي، وابن حجر في
الإصابة (٤/ ٣٣٩) ط المطبعة.

(٢) لم يبرأ من كثير ٤٩٩/٣ بيروت، دار الفكر. طبعة مصورة
عن الطبعة المصرية القديمة.

(٣) المغني ٥٢٩/١٩، وابن حبان ٢٩١/٢، وشرح المنهاج
٣٧٩/٤

(٤) سورة النساء ٤

(٥) سورة النساء ٤٤

(٦) سورة المؤمنون ٦

(٧) ابن حبان ٢٩١/٢

(٨) حدث دلاوطاً حاسل من تصحیح، ورواه أبو داود

(٩) ط حرث عبيد دحسان وحسنه بن حجر في

تخفيض (١/ ١٢٢) ط شركة المطبعة العتية

الامة النسخ نكاحها منه. ولا يجوز أن يتزوج
أمة له فيها شرك. (١)

حكمة إباحة النسري :

٨ - الحكمة في ذلك - بالإضافة إلى استعفاف
مالك الامة بها - أن في النسري تحصين الامة
لكيلا يميل إلى التجور، ويثبت نسب أولادهم
إلى السيد، ويكون الأولاد أحرارا. وإذا ولدت
الامة من سيدها تكون أم ولد، فمصر حرة عند
موته كما يأتي .

حكم السرية إذا ولدت من سيدها :

٩ - إذا ولدت السرية لسيدها انتحلت العتق
بموت سيدها بحكم الشرع ، ومنه من حينئذ
(أم ولد) ولا يمسع ذلك من استمرار نسري
سيدها بها إلى أن يموت أحدهما. ولا تباع ولها
أحكام خاصة (ر: أم ولد) .

شروط إباحة النسري :

١٠ - بشرط لجواز نسري مايلي :

الشرط الأول : المالك . فلا يحل لرجل أن يظن
امرأة في غير زواج إلا بأن يكون مالكا لها، لقوله
نعالي : ﴿والذين هم لغروجهم حافظون إلا
على أزواجهم لو ما ملكت أبائهم فاهم غير

وأجمعت الامة على ذلك . ومشر ذلك عند
المسلمين دون تكثير من أحد إلى حين انتهاء
الشرق في العصر الحديث . وقد كثر النسري في
العصر الاموي والعصر العباسي لكثرة السي في
الفتوح ، حتى إن كثيرا من نساء الخلفاء
العباسيين كن من النسراي . وكثير منهم ولدن
الخلفاء. (٢)

هذا وليس النسري خاصا بالامة الإسلامية ،
فقد ورد أن إبراهيم عليه السلام نسري بهجر
التي وهبه يابها ملك مصر ، (٣) ولدت له
إسماعيل عليه السلام . وقيل : كان لسليمان
عليه السلام ثلاثمائة سرية. (٤) وكان انتسري في
الجاهلية أيضا .

ملك السيد لأمته يبيع له وطأها دون عقد :

٧ - لا يحتاج وطء السيد لأمته إلى إنشاء عقد
زوج ، ولو عقد النكاح نفسه على مملوكته لم
يصح النكاح . ولم تكن بذلك زوجة . قال
ابن قدامة : لأن ملك لسرية بقيد ملك انتفعة
وإباحة البضع ، فلا يمنع معه عقد أضعف
منه . ولو كان الحر متزوجا بأمة ، ثم ملك زوجته

(١) نساء الخلفاء . السجدة الأربعة الخلفاء من الخراز
والإمام . لمحمد بن مصطفى جواد . القاهرة . دار المعارف
بمصر .

(٢) صحيح البخاري وفتح الباري . القاهرة . المكتبة المصنعة .
١٣٧٠ هـ

(٣) نصير المطرطي ١٥ / ١٥٢ . القاهرة . دار الكتب المصرية

(٤) السني ١ / ٦٦ . ونفسر وفي المصدر ٢ / ١٣٦ . نسري

١٥٣ . وشرح المنهاج وحاشية الطلوي ٢ / ١٤٧

تعالى: ﴿وَلَا تُكْرَهُوا الشَّرَكَاتِ حَتَّىٰ يَذْمِيَ عَنْكُمْ﴾^(١١)

جاء الشرط الثالث أن لا تكون ممن يحرم مؤبداً أو مؤقتاً، ولا تكون زوجة غيره، أو مائة سنة أو مستبراته، ماعدا التحريم من حيث العاصد، ولمعرفة المحرمات من غيرهن على التفصيل ننظر مصطلح: (الكنح).

وهذا الشرط يعلم أنه لا يخل للرجل بملك اليمين عتته أو خالته أو غيرهن من محرمات النسب، ويعتفى عليه بمجرد الشراء نقول النبي ﷺ: «من مَلَكَ، ذَا رَحِمٍ، فَحَرَّمَ نَحْوَهُ حَرًّا»^(١٢) ولا يخل له بملك اليمين أمه أو أخته أو خاتمه من الرضاع لو ملكهن - وإن لم يعتق عليه لكونهن من غير ذوي الأرحام - وكذا صالوهم يحرم نكاحهن بالرضاعة.

وإذا وطئ، السرجل امرأة نكاح أو ملك يمين، حرمت عليه أمهاتها وبناتها، وحرمت أباؤه على أبيه وأخته، وهو يحرم المصهر. ويشمل ذلك التحريم النكاح والنسري^(١٣) أما سائر ذوي الأرحام من بنت عم أو بنت

مؤممة، فمن أبغى وراء ذلك فأولئك هم العادون^(١٤).

وهذا الشرط لا يخل لامرأة مالكة لجد أو نطأها غيرها بملك اليمين، ولا يعلم في ذلك خلاف.

وسواء ملك السيد أمته بالشراء أو الميراث أو الهبة أو غير ذلك من وسائل كسب الملكية الشريعة. أما إن علم أن الأمة مسروقة أو مخصصة فلا يخل له.

هذا، ولا يخل للرجل أن يطلأ حارية له فيها شريك، مهما كانت نسبة ملك ذلك الشريك فيها، قال ابن قدامة: «ولا نعلم في ذلك خلافاً، وكذا لا يخل بجمعة الأمة ابنته»، وهي التي بعثها بعضه معنى وبعضها رقيق، لأن الملك في الحائز غير تام. ومع ذلك فإذا وطئ حارية له فيها شرك، فإنه لا يجد للشبهة، لكن يعوز، وإن ولدت منه حقه النسب^(١٥).

الشرط الثاني: أن يكون الحارية مسلمة أو كتابية إذا كان الذي يملكها من قبائل أو من قبيلة أو وثنية، لم يخل لسيدتها أن يملك بملك اليمين - في لا يخل له بالزواج لو كانت حرة، وهذا هو جمهور الفقهاء، واحتجوا بقوله

(١١) سورة الفرقان: ٢١٦.

(١٢) حديث: «من ملك ذَا رَحِمٍ فَحَرَّمَ نَحْوَهُ حَرًّا» أخرجه أبو داود.

(١٣) ٢٩٠: ٢٩١ ط هـ عز عبد السلام: وصححه ابن حزم.

وحدث عن أبيه: «من ملك ذَا رَحِمٍ فَحَرَّمَ نَحْوَهُ حَرًّا» ٢٩٢: ٢٩٣.

ط شركة الطباعة الخيرية.

(١٤) الفقيه ٤٧١: ٤٧٢، ورواه الإكليل ٢٨٩: ٢٩٠.

(١٥) سورة المؤمن: ١٠٧.

(١٦) الفقيه ٣٥٢: ٣٥٣.

مؤسداً، لم يحل له وضوؤه في استبرائها فلا يطردها إن كانت حاملاً حتى تضع حمها، وإن كانت حلاً فلا فتى تحيض عنده حيضة كاملة، ليعلم براءة زوجها من الحمل (رو: استبرأ). وإن كانت أيسة لم يطرده سنير لؤها. ويرى المالكية أنه لا حاجة إلى الاستبراء بل غلب على ظنه براءة زوجها من الحمل. ويكتفي قول مالكها أنه قد استبرأها.^(١١)

عدد السراري والقسم لمن:

١٢ - لا يحدد ما يحل للرجل من النسري ما رجع ولا بعدم معين. ولو كان عنده من الزوجات واحدة فذكر إلى أربع أو لا يكن حاز له أن ينسري بما شاء من الحواري، بقوله تعالى: ﴿وإن خفتن ألا تضبطوا في الدين أمتي وتكبحوا ما طالب لكم من النساء منى وألأن وزبأن فإن خفتن ألا تعدنوا فواحدة أو ما ملكن أبائكنم ذلك أنن أأ نأولاً﴾^(١٢)

وإذا كان عنده أكثر من سوية لم يطرده القسم بينهما في المبيت.^(١٣)

خان، وسائر من يحل للرجل تكهين من غير المحارم، فوجدوا إذا كن في ملكه أن بفأمنهن عني ميل النسري

النسري بائنتين ونحوهما

١١ - يجوز الجمع بين البائنتين أو حوهم - كالمرأة وعينها أو خالها - في ملك البنتين، لكن إن وطئ إحداهما حرمت عليه الأخرى، فربما مؤقتاً، فلموطي، القسامة أتم، وهذا قول الجمهور، وسند السوابن تحريم البائنتين انحصار عنده في قوله تعالى: ﴿وإن نكحوا بين البائنتين﴾^(١٤) مطلق، فيدخل فيه التحريم بالزواج وملك البنتين.

وعلى قول الجمهور: يحل له الأخرى إن حرّم التي وطئ بائناً أو بائناً، عن مالكه بيع أو نكح، أو بشر ويجهها، ولا يكتفي أن ينسرها مع بفائها في ملكه. ونقل عن قتادة: يكفي استبرأؤها.

وقالوا جميعاً: فإن كانت حاملاً لم يحل له الأخرى حتى تضع طفلها منها.^(١٥)

الاستبراء للأمة المتملكة:

١٢ - من تلك حارية غير عرصة عليه مؤقتاً أو

(١١) كس ٥١٦/٧، وجواهر الإكليل ٣٩٤/٢، وابن عابدس ٢٤١/٥

(١٢) سورة النساء ٣/٥

(١٣) تفسير القرطبي ١٠/٥ سورة النساء ٣، والشرح الكبير

للدردير وحاشية المدسوقي ٣٢٩/٦، والقرآن للقرافي

١١١/٥، ١١٢ القرآن ١٤٤، وجواهر الإكليل ١/٢٧٧.

وشرح الفهاج ٣/٩٩، والسي ٣٦/٧، ١٣١

(١٤) سورة النساء ٢٣/٥

(١٥) لمطي ٥٨٩/٦، ٥٨٧، وابن عابدس ١٨٤/٢، ٢٨٥.

١٤٣/٥، وبيواهر الإكليل ١/٢١٠

تخير السرايري وعصمين :

حرمت علي ابني الأبد أمهاتها وبناتها، وحرمت هي علي أبنائك وأبنائك، لأن الوطء في ملك اليمين ينزل منزلة عقد النكاح.^(١) وحرمت عليه أختها وعمتها وبخالها وبنت أخيها وبنت أختها مؤقنا كما تقدم.

ثانياً المحرمية :

١٧ - تثبت المحرمية بالوطء المذكور بين الموطئ وبين أمهات الموطوءة وبناتها، وبين الموطوءة وأبنائه وأبنائه.^(٢)

نسب ولد السرية :

١٨ - إذا وطئ الرجل سريته فأنت بولد فللقهواء أقوال في الحق نسب وذهايه :

القول الأول : أنه يلحقه إن أمكن أن يكون منه، بأن أنت به ثلثاً لأكثر من ستة أشهر وأقل من أكثر مدة الحمل من يوم وطئها. وهذا قول الحنابلة والمالكية. فإن أنت به لأقل من ستة أشهر لم يلحقه، لأن أقل مدة الحمل ستة أشهر. واستدلوا لذلك بأن أمته حازت فرائضه بالوطء، فلحقه ولدها كولد الزوجة، لقول النبي ﷺ «الولد للفراش».^(٣) وروي عن عمر

١٩ - يستحسن المرحل إن أراد التسري أن يخبر السرية ذات دين غير مائلة لتفجوره، وذلك لتصون عرضه، وأن تكون ذات جاه لها أمكن لنفسه وأغص لبصره، وأن تكون ذات عقل، فيجتنب الحفقاء لأنها لا تصلح للعشرة، ولأنها قد تعمل منه فيفتن ذلك إلى ولده منها. وقد قال النبي ﷺ «تخبروا بخلقكم»^(٤) وقال هذا مأخوذة من فحوى ما يذكره العلماء في خبر الزوجات.^(٥)

وإذا اختار السرية وجب عليه قبل وطئها - إن كان قد غلظها في الخلق - استبازها، وعليه أن يعصنها بعد ذلك، لئلا تلحق به ولداً ليس له. قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : حصنوا هذه الولائد.^(٦)

أثار التسري :

١٥ - إذا ثبت التسري تبعه التحريم بالصهر، والمحرمية، وخوف النسب المولود، على التفصيل التالي :

أولاً : التحريم :

١٦ - إذا وطئ الرجل امرأة بملك اليمين

(١) حدثت اختياراً والتعميم - تحريمه من عامة

(٢) ١٣٢/١ - ح. الحلبي، وحسنه من صحيفتي شخص

(٣) ١٤٦/٣ - ط. شركة المطبعة الفتية

(٤) المنهي ٥٦٥، ٦ - من عابدين ٢٦٢/٢

(٥) المنهي ٥٢٨/٩

١: شرح الشهاب وحاشية الفلوبي ٢٤٣/٣

(٢) حاشية الفلوبي على شرح سراج ٣١٣/٤

(٣) حدثت - التوسل للفراش، أعراب البحاري (المنهج

١٢/١٢٧ - ط. اسطى، من حديث مكتبة رضى - ح. حنا

رضي الله عنه أنه قال: حصصوا هذه الولائد:
فلا يقطا رجل ولبيدته ثم ينكر ولدها إلا أترسته
إياه. رواه سعيد بن منصور. وروى سعيد أيضا
أن عمر رضي الله عنه قال: أبا رجل غشي أمه
ثم صبيها فالضبعة عنه والولد. ولده.

تسعير

التعريف :

١ - التسعير في اللغة: هو تقدير السعر يقال:
سعرت الشيء تسعيرا: أي جعلت له سعرا
معنويا ينتهي إليه. وسعروا تسعيرا: أي:
تفقوا على سعر. والتسعر مأخوذ من سَعَرَ النار
إذا وقعها، لأن السمر يوصف بالارتفاح. ذكره
الزمخشري^(١).

والتسعير في الاصطلاح: تقدير السلطان أو
ثانيه للناس سعرا، وإجبارهم على التتابع في
تدريه^(٢).

وقال ابن عرفة: حد التسعير: تحديد حاكم
السوق لاتباع المالكين فيه قدرا للمبيع يدفعهم
معلوم^(٣).

(١) المصباح الشيرازي، وغنار المصباح. والقاموس المحيط.
ولسان العرب، وأساس: ثلاثة أركان: وسعرا. وتنظم
المبشرات في شرح عرب المذهب ١/٢٩٢ ط مصطفى
الباي الحلبي

(٢) مطالب أولي النهى ١/٩٦، وأسن المطالب ٢/٣٨ ط
مكتبة الإسلامية

(٣) الميراث في أحكام التسعير تأليف ضاحي أحمد بن سعد،
المجلدي ١٤١١ هـ شركة نوطنا للنشر والتوزيع
أخرى

ثم قال أصحاب هذا القول: إن نفى الولد
عن نفسه مع ثبوت الوطء لم ينتف عنه، إلا أن
يدعي أنه استبرأها بعد الوطء. وأنت بالولد
بعد استبرائها، ستة أشهر فأكثر، فينتفي الولد
بذلك. وفي تحليفه على ذلك وجهان.

القول الثاني: أنه لا يلحقه ولو أقر بالوطء إلا
أن يستلحقه، ولا نصير الأمة فواشا بالوطء، إلا
باندعوة، أي استلحاق سبب المولود. ثم إذا
استلحق أحد أولاد الأمة لحقه من تذهب بعده،
لكن إن انتفى من نسب أحدهم لم يلحقه.
ولا يجرم عليه الانتفاء من نسب ولدها إن كان
عزل عنها. وهذا قول الحنفية.

القول الثالث: أنه يلحقه، لكن لو فداء لم
يلحقه وهو قول الحسن وإشعبي^(١) وتفصيل
ذلك في مصطلح: (نسب).

(١) الكافي ١/٤٥٩، ٥٣٠، وسنن أبي داود ٢/٣١٢.

١٩٩٢، وأبو هاشم ١/٢٨٠، ٢٨١.

جـ - التقيويم :

١ - تقيويم الشيء : أن يجعل له قيمة معلومة. (١)

الحكم التكليفي للتسعير :

٥ - اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أن الأصل

في التسعير هو الحرمة. (٢) أما جواز التسعير

فمفيد عندهم بشروط معينة يأتي بيانها.

٦ - استدل صاحب البدائع لإباحة الحرمة

بأنقول من الكتاب والسنة :

أما الكتاب : قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

آمَنُوا لَا تُلْغُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ، وَلَا أَيُّ

تَكُونُ تَحَاوُذَ عَنْ تَرَافُسٍ مِنْكُمْ ۖ ﴾. (٣)

(١) المصباح المنير.

(٢) أممية ٢/ ٦٢ ط مصطفى سبيح الحلي ، والبدائع

١/ ٢٢٤ دار الكتاب العربي ، وغفره الله ٢/ ٣٨٧ ط

مكتبة إندونيسية ، والزيتوني ٢/ ٢٨ ط دار المعرفة ، وكشف

المخالف ٢/ ٢٣٧ ط مطبعة الموسوعات ، والأختار ١/ ١٠٠

١٠١ - وابن عابدين ٢/ ٢٥٩ ط ، والشرح الصغير

١/ ٢٣٩ ط ، والموافق بين هاشم مؤلف الخليل ١/ ٣٨٠ ط

دار الفكر ، والفرائد الفقهية ٢/ ٢٦٠ ط إندونيسية

للكتبة ، والفتاوى ١/ ١٨ ط دار الكتاب العربي ، والنهضة

١/ ٩٠ ط المطبعة الأسيرية مكة ، ونهاية المحتاج

١/ ٥٩ ط ، والتبليسي ٢/ ١٨ ط دار إحياء الكتب

الحرية ، وأمنى المصالح ٢/ ٣٨ ط ، وحاشية المحقق ط دار

إحياء التراث بحرين ، وروضة الطالبين ٢/ ١١٠ ط ،

وسعى المصالح ٢/ ٣٨ ط ، ومطالب ذوي النعم ٢/ ١٢٠ ط

وكشف النسخ ١/ ٤١ ط ، والإيضاح ١/ ٣٣٩ ط مطبعة

السنة المحمدية ، والنهر ١/ ٢٩٠ ط ، ٢٩١

(٣) سورة النساء ١٩

وقال الشوكاني : التسعير أن يأمر السلطان أو

نوابه ليوكل من ولى من أمراء المسلمين أمراء أهل

السوق ألا يبيعوا أمعتهم إلا بسعر كذا ، فيمنع

من الزيادة عليه أو نقصان إلا لصلحة. (١)

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الاحتكار :

٢ - الاحتكار لغة : من الخكر ، وهو الظلم

والانكسار ، والعسر وسوء المعاملة ، واحتكار

الطعام : حسمه تربصاً لغلاته ، والخكرة : اسم

من الاحتكار. (٢)

وفي الاصطلاح : اختصت تعريفات الفقهاء

فيه ، بناء على القيود التي وضعها كل مذهب ،

ونرجع كلها إلى حبس السلع انتظاراً لارتفاع

أثمانها

وسرحح فيه إلى مصطلح (احتكار) .

فالاحتكار عاين للتسعير ، إلا أن وجود

الاحتكار مما يستدعي التسعير لمقاومة الغلاء .

ب - التسعين :

٣ - التسعين : مصدر نشأت الشيء ، أي : جعلت

له ثمناً بالحدس والتخمين .

(١) نيل الأوطار ١/ ٢٢٠ ط المطبعة العناية المصرية ، وسعي

المحتاج ٢/ ٣٨ ط مصطفى سبيح الحلي

(٢) أممية الألف ، والدروس المحيطة ، والمصباح الميرغاني

١/ ١٠٠ ط ، وابن عابدين ٢/ ٢٥٩ ط ، إندونيسية

بحرين ، والأختار لمصنف أممية ١/ ١٦٠ ط دار المعرفة

زبيبا له في الشرق. فقال له : إما أن تزيد في
السعر، وإما أن ترفع من سوقنا، فلما رجع عمر
حاسب نفسه، ثم أتى حاطبا في داره، فقال له :
إن الذي قلت لك ليس بحزبة مني ولا قضاء،
إنما هو شيء أردت به الخير لأهل البلد، فحيث
نشئت بيعه، وكيف شئت فبعه. ^(١)

٧ - واستدلوا بالمعقول :

وهو أن للناس حرية التصرف في أموالهم،
والتسعير ححر عليهم، والإمام مأمور برعاية
مصلحة المسلمين، وليس نظره لمصلحة
المشتري برخص الثمن أولى من نظره لمصلحة
البائع بتوفير الثمن. ^(٢)
والثمن حق العاقد قابله تقديره. ^(٣)

فاشترطت الأئمة الفرائضي، والتسعير
لا يتحقق به الفرائضي.

وأما السنة : فنقله عليه الصلاة والسلام :
ولا يخل مال امرئ مسلم إلا يطيب نفسه
منه. ^(٤)

واستدل صاحب المغني بإروى أنس
رضي الله تعالى عنه قال : وغلا السعير في المدينة
على عهد رسول الله ﷺ، فقال الناس :
يا رسول الله : غلا السعير فعزلنا، فقال
رسول الله ﷺ : إن الله هو السعير الفاضل
اليساط المرازق، إني لأرجو أن ألقى الله وليس
أحدكم بطائفي مظلمة في دم ولا ماله. ^(٥)
قال ابن قدامة والدلالة من وجهين :

١ - أنه ﷺ لم يسعير، وقد سأله ذلك، وكو
جاء لأجابه إليه.

٢ - أنه عطل بكونه مظلمة والظلم حرام.
ومما روي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه
مر بحاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه وهو يبيع

(١) ابن ماجة ١٥٦/٥، والأخبار لتعليق الحذر ١/ ١٦٠.
١٦١، وإغاية ١٣١/١ ط مصطفى الباني الحلبي. ومواعظ
الخليل ١/ ٢٨٥ ط دار الفكر، والمغناين الضنية : ٢٦٠،
والتمغني شرح أسنوطا ١٨٨/٥ ط دار الكتب المصري،
والفيلسوفي ١٨٩/٢ ط مطبعة دار إحياء الكتب العربية،
وحاشية الجمل ١٣/٢ ط دار إحياء التراث العربي،
وروضة الطالبين ١/ ١٦، ١٢ ط المكتب الإسلامي،
ومطالب أرباب العلم ١٢/٢ ط المكتب الإسلامي بدمشق.
والمنهاج ٢٤١/٢، وسبل السلام ٣/ ٣٦ ط مطبعة مصطفى
محمد

(٢) المنهاج ٢٤١/٢، ٢٤١. ونيل الأوطار ٥/ ٢٢٠ ط المطبعة
المصرية

(٣) البداية ١/ ٩٢، والريلمي ٢٨/٢ ط دار المعرفة، والموجزة
النسبة ٣/ ٣٨٧، وكشف الحقائق ٢/ ٢٣٧.

(٤) حديث لا يخل مال امرئ مسلم إلا يطيب نفسه منه.
أخرجه أحمد ٥/ ٧١ ط طبعينة من حديث أبي هريرة
المرشاشي، وهو حديث صحيح بطريقه، والتلخيص
لابن حجر ١٦٠٣ - ١٧ ط شركة الطباعة الفنية.

ونظر البائع ٥/ ١٢٩ ط دار الكتب العربي.

(٥) حديث أنس، وإن الله هو السعير الصليبي... أخرجه
أبو دار ٣٦/ ٧٣٦ ط عزت مجيد دمشق، وقال
ابن حجر إسناده على شرط مسلم، والتلخيص ٢/ ١١٠ -
ط شركة الطباعة الفنية.

للحاكم أن يسمر على الناس إن تعدي أرباب الطعام عن القيمة تعدياً فاحشاً، وعجز عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسмир، وذلك بعد مشورة أهل الرأي والبصيرة، وهو المختار، وبه يفتي. لأن في صيانة حقوق المسلمين عن الضياع، ودفع الضرر عن العامة.^(١)

والتعدي الفاحش كما عرفه الريلي وغيره هو البيع بصفء القيمة.^(٢)

ب - حاجة الناس إلى السلعة -

١٠ - وفي هذا لمضى قال الحنفية، لا ينبغي للسلطان أن يسمر على الناس، إلا إذا تعلق به دفع ضرر العامة، كما اشترط المالكية وجود مصلحة فيه، ونسب إلى الشافعي مثل هذا المعنى.

وكذا إذا احتاج الناس إلى سلاح للجهاد، فعلى أهل السلاح بيعه بمعرض الخلل، ولا يمكنون من أن يجسوا السلاح حتى ينسلط

ثم إن التسмир سبب الغلاء والتضييق على الناس في أموالهم. لأن الجائنين إذا بلغهم تلك ثم قدسوا بملعهم بلدا يكرهون على بيعها فيه بغير ما يريدون. ومن عنده البضاعة يمنع من بيعها ويكتنمها، ويطلبها أهل الحاجة إليها، فلا يجدونها إلا قليلا، فيرفعون في ثمنها ليصلوا إليها، فتمنوا الأسعار ويحصل الإضرار بالجائنين، حانب المشتري في منعه من الوصول إلى غرضه، وجانب الملاك في منعه من بيع أملاكهم، فيكون حراما.^(٣)

شروط جواز التسмир:

٨ - تقدم أن الأصل منع التسмир، ومنع تدخل ولي الأمر في أسعار السلع، إلا أن هناك حالات يكون للحاكم بمقتضاها حق التدخل بالتسмир، أو يجب عليه التدخل على اختلاف الأحوال.

وهذه الحالات هي:

أ - تعدي أرباب الطعام عن القيمة تعدياً فاحشاً:

٩ - وفي هذه الحالة صرح فقهاء الحنفية بأنه يجوز

(١) ابن عابدين ٢٥٦/٥، والفتاوى المندبة ٢/٣١٤، والمحطبة الكبرى الأسيرية، والاختصار لتبليغ المغتفر ١/١٦١، والمندبة ٩٣/١، وكشف الخفايا ٢/٢٣٧، وزييلي ٢٤/٦.

(٢) زييلي ١٨/١، والمندبة، والكناسة المصنوعة على هاشم حج القدير ١٩٢/٨، وفي إحياء التراث العربي. وكشف الخفايا ٢/١٣٧، وابن عابدين ٢٥٦/٥ نقل عن الزييلي.

ومعجم الأسمر شرح ما في الأسمر وغيره في شرح الملخص ٢/٥٢٨، المحطبة الشهابية، والاختصار لتبليغ المغتفر ١/١٦١، وفي الأوطار ٥/٢٢٠.

(٣) المصنف ١/٢٤٠، وشرح الفتاوى ٣/١٥٠، محطبة المندبة.

يوجب إخراج الشيء، عن ملك مالكه بعوض
مثل مصلحة تكسب العتق، ولم يمكن المالك
من المطالبة بالرد لئلا على الفدية. فكيف إذا
كانت الحاجة بالباس إلى المثلث أعظم: مثل
حاجة المضطر إلى الطعام والشراب والملابس
وعبره.^(١)

جـ - احتكار المتعجين أو التجار:

١١ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الاحتكار
حرام في الأقوات، كما أنه لا خلاف فيتمهي أن
جواز الاحتكار هو بيع السلع المحتكرة جراً
عنى صاحبها بالتمن المفقول مع تعريضه
ومعاقبته،^(٢) على التفصيل المتقدم به، في
مصطلح (احتكار). وما تحديد لنعم لمفقول
من جانب ولي الأمر الإحقيقة التسعير. وهذا
توجيه صرح به ابن تيمية^(٣) في حين اعتبر
بعض الفقهاء المحتكر ممن لا يسر عليه كما
سيأتي.

د - حصر البيع لأتاس معينين:

١٢ - صرح ابن تيمية بأنه لا تردد عند أحد من

العلماء، أو يثبت له من الأموال ما يختارون^(٤)
ويذول ابن تيمية: إن كولي الأمر أن يكره
أن يبيع على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند
ضرورة الناس إليه، مثل من عنده طعام
لا يحتاج إليه، والناس في تخفصة، فإنه يجبر
على بيعه لناس بقيمة المثل. ولهذا قال
الفقهاء: من اضطر إلى طعام الغير أخذ منه
بغير اختياره بقيمة مثله، ولو اشتم من بيعه إلا
بأكثر من سعده لم يباح إلا سعده.^(٥)

والأصل في ذلك حديث العتق، وهو قول
عليه الصلاة والسلام: «من عتق شركاً له في
عيد، فكأن له من المال يبلغ ثمن العيد، قوم
عليه قيمة العمل، فأعطى شركاءه حصصهم،
وعتق عليه العيد، وإلا فقد عتق منه ما عتق»^(٦)
ورفول ابن القيم: إن هذا الذي أمره النبي
ﷺ من تقويم الجميع (أي جمع العيد) قيمة
المثل هو حقيقة التسعير، فإذا كان الشارع

(١) الهداية ٩٣٤، والحب في الإسلام لابن تيمية ص ٢٧،
٢٨، ٤١ ط المكتبة العلمية، والطرق الحكيمة ٢٥٣،
٢٦٢، ٢٦٣ ط مطبعة دار الحديث، والوقائع الطوع مع
الخطب ٢/ ٣٨٠.

(٢) أحسن في الإسلام لأبن تيمية ١٧، ٤١ ط المكتبة
العلمية، والطرق الحكيمة في السياسة الشرعية
لابن القيم ٢٦٦ ط مطبعة دار الحديث.

(٣) حديث: «من عتق شركاً له في عيد» أخرجه مسلم
١/ ١١٢٩ - هذا الحديث من حديث ابن عمر رضي الله
عنهما. وهو عتق عبد بالقدرة عند

(١) العتق الحكيمة ٩٥٩ ط مطبعة السنة المحمدية
(٢) الاختصار ١٦١/ ٤، والتمهيد ٢١٤/ ٣، وشرح
السرور ٤/ ٤، والتمهيد شرح الوفا ١٧/ ٥، رسالة
الاحتكار ١٥١/ ٣ ط مصطفى البابي الحلبي، وكشف القناع
٣٩/ ٢

(٣) الحب في الإسلام ص ١٧، ٢٨

قدروه - أولى ، وكذلك منع المشتري إذا تواطوا على أن يشتروا فيما يشتره أحدهم ، حتى يعضوا سلع الناس أولى .^(١) لأن إقرارهم على ذلك معاونة لهم على الظلم والعدوان .^(٢) وقد قال تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾^(٣)

و- احتياج الناس إلى صناعة طائفة :

١٤ - وهذا ما يقال له التفسير في الأعمال : وهو أن يحتاج الناس إلى صناعة طائفة كالزراعة والنساجة والنساء وغير ذلك ، فلو لم يكن الأمر أن يلزمهم بذلك بأجرة المثل إذا اعتنعوا عنه ، ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ، ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يعطوهم دون حقيقتهم .^(٤)

١٥ - وت خلاصة رأي ابن تيمية وابن القيم أنه إذا لم تنم مصلحة إلا بالتسعير سعر عليهم السلطان تسعير عدل بلا وكس ولا شطط ، وإذا اندفعت حاجتهم ، وقامت مصلحتهم بدونه لم يفعل .^(٥)

(١) المراجع السائق .

(٢) الطرق الحكيمة / ٢٤٧

(٣) سورة المائدة / ٢

(٤) طرق الحكيمة ص ٢٤٧

(٥) الحسبة في الإسلام ص ٤٤ - ٤٥ . والطرق الحكيمة ص

العلماء في وجوب رد التسعير في حالة إلزام الناس أن لا يبيع الطعام أو غيره إلا أناس مع رؤوفون ، فهذا يجب التسعير عليهم بحيث لا يبيعون إلا بقيمة المثل ، ولا يشترون إلا بقيمة المثل . لأنه إذا كان قد منع غيرهم أن يبيع ذلك السلع أو يشتريه ، فلو سوغ لهم أن يبيعوا بها اختاروا ، أو يشتروا بها اختاروا وكان ذلك ظلما للبائعين الذين يريدون بيع تلك الأموال ، وظلما للمشتريين منهم .

فالتسعير في مثل هذه الحالة واجب بلا نزاع ، وحقيقة إلزامهم أن لا يبيعوا أو لا يشتروا إلا ضمن المثل .^(١)

هـ - تواطؤ البائعين ضد المشتريين أو العكس :

١٣ - إذا تواطأ التجار أو أرباب السلع على سعر يحقق لهم ربحا فاحشا ، أو تواطؤ مشترون على أن يشتروا فيما يشتره أحدهم حتى يعضوا سلع الناس يجب التسعير ، وهذا ما اختاره ابن تيمية ، وأضاف قائلا :

ولهذا منع غير واحد من العلماء - كابن حنيفة وأصحابه - القسام الذين يعضون بالأجر أن يشتروا ، فإنهم إذا اشتروا ، والناس محتاجون إليهم أغلروا عليهم الأجر ، فمنع البائعين - الذين تواطؤوا على أن لا يبيعوا إلا ضمن

(١) الحسبة في الإسلام ص ١٨ ، ١٩ ، والطرق الحكيمة ص

وإني أرى في هذا الأمر، وإحصاء الأقسام
والإصلاحات التي قام بها

كفة التميز:

١٧ - تعرض جمهور الخفظة، الثقاتلون بحوز
الشعير أن إن كعبة تعبت الأسعار. وقالوا:
يبيخي لزام أن يجمع وحوه أهل سوق ذلك
السبي. وينظر ضم هـ. انظمتنا على
صفهم. فإن شعر بمشورة أهل لي الرأي
وإلا. جمع غ. فسأله كيف يسترون وتب
بيعون؟ فبازهم إلى ما فيه لهم وللعمامة مداد
حتى يرفه به (١٧)

قال أبو الوليد الناحي: ووجه ذلك أنه بهذا
 يتوصل إلى معرفة مصالح الباعة والمشتريين،
 ويعبر لذلك في ذلك من الربح ما يعوم بهم،
 ولا يكون فيه إجحاف، قاله.^(١٠)

ولا يجوز عند أحد من العلماء أن يقول قم
لا تبعوا إلا محمداً وجميع أوصيائه من غير أن
ينظر إلى ما يشترط به. وكذلك لا يقول لهم:
لا تبعوا إلا بعلم أسنن الذي أشته بتم به.⁽¹⁾

١١٩٠ سنة في شهر المحرم سنة ١٢٩٠

(3) من عابدين 5/28، ولاخصار 1/37، ولدايه 1/37، ونسب الجفاه 18/233، وعباد 1/233.

11. 11. 1957

2000

١٩:٥٠

وهذا يدل على أن الحالات المذكورة ليست
حصراً للحالات التي يجب فيها التعبير ، بل
كنها كانت حاجة الناس لا تدفع إلا بالتعبير ،
ولا لتحقيق مصالحهم إلا به كان واجب على
الحاكم من العامة ، مثل وجوب التعبير على
السواقي عام العلاء كما قال به ذلك . وهو وجه
للتفاحة أيضاً .

الصفة الواجب ثبوتها في السمع:

١٦ - إن التمتع بالصحة النفسية وإزاء الغفلة
يجد أنه لا بد من التمسك به من غفلة مدونة
العدل، إلا لا يكفينا أنه من حقنا للصحة
ولا إذا كانت به الصحة للبائع والمشتري،
ولا يمتنع البائع رجاء ولا بوع له من ما يضر
بالبائع. (١٦)

ولقد اشتهر ماثلك عندنا ربي السمعير على
الجرب: من أن يكون السمعير منسوباً إلى قدر
شرائهم، أي أن تراعى فيه طويف شر،
لذباح، وظفة الطرارة، وإلا فونه بخس أن
فعلوا عن نجارتهم، وغموا من السوء

وهذا ما أعرب عنه القاضي أبو الوليد
القاضي من أن التسعير بالأربع فيه لتعجيل

16. ابراهيم علي، ٥٠٠، ٢٠٠٠، و سريلانكا، ١٩٨٦، والاقتصاد

السلابة الواردة في 207 في معظمها هي:

ما يدخله التسمير.

١٨ - اختلف الفقهاء في تحديد الانبياء التي يجري فيها التسمير على الاصل المشار إليه في حكمه التكليفي.

فذهب الشافعية في الاظهر عندهم - وهو قول الفهستاني الحنفي - إلى أن التسمير يجري في القوتين (قوت البشر، وقوت البهائم) وغيرهما، ولا يختص بالطعنة وعنف الدواب. (١)

واستظهر ابن عابدين - بناء على قول أبي حنيفة في الحجر لضرره، وقول أبي يوسف في الاحتكار - حوز تسمير ماعدا القوتين أيضا كالحلح والسمي رعاية لمصلحة الناس.

وهذا قول آخر للحنفية صرح به انصاري والخصاس وغيرهما، وهو أن التسمير يكون في القوتين فقط. (٢)

وعليه اختيار ابن نيمية، فلم يقصر التسمير على الطعان، بل ذكره كمثال كما سبق.

ولمنهج بن القيم - معج ابن تيمية في هذا الباب، وأطلق جواز التسمير للمصلح أيا كانت مادامت لا يبع عنى الوجه المعروف وبقيعة المثل.

وأوجب الشيخ نقي الدين إلزام أهل السوق المتروضة بشمن المثل، وقال: إنه لا مزاع فيه، لأنه مصلحة عامة حتى الله تعالى، ولا تتم مصلحة الناس إلا بها كالجهاز. ثم يقول صاحب مطالب لوني المسمى: وهو إلزام حسن في بيع ثمنه معلوم بين الناس لا يتفاوت كموزون ونحوه. (٣)

وعند المالكية قولان كذلك:

القول الأول: يكون التسمير في المكبل والموزون فقط طعما كان أو غيره، وأما غير المكبل والموزون فلا يمكن تسميره لعدم التماس فيه، وهو قول ابن حبيب. قال أبو الوليد القبايجي: هذا إذا كان المكبل والموزون متساويين، أما إذا اختلفا لم يؤمر صاحب الجيد أن يبيعه مثل سعر منهج أدون، لأن الجيدة لها حصه من الثمن كالقدار.

القول الثاني: يكون التسمير في الماكول فقط وهو قول ابن عرفة. (٤)

من يسمر عليه، ومن لا يسمر عليه:

١٩ - من يسمر عليهم هم أهل الأسواق.

وأما من لا يسمر عليهم فهم:

(١) المحبة في الإسلام ١٧، والطرق المحكمة ص ٢٤٥.

ومطالب قول المسمى ١٢٢/٣

(٢) مفتي لبني ١٨/٥، ١٩، والطرق المحكمة ص ٢٥٧

(٣) ابن عيسى ٣٥٦/٥، ٢٥٧، وروضة المصلحين

١٢١/٣، وأسن المطالب ٣٨/٢

(٤) ابن عابدين ٢٥٧/٥، وأثر الشافعي ٥٤٤/٢

أولاً: الجانب:

٢٠ - ذهب الحنفية والحنابلة وأكثر المالكية، وهو قول لدى الشافعية أيضاً إلى: أن الجانب لا يسعر عليه إلا إذا خيف الهلاك على الناس، يؤمر الجالب أن يبيع طعامه من غير رضاء، وروى أصحاح عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، ولقاسمه بن محمد، وسالم بن عبدالله عدم جواز النسمير على الجانب.

وقال ابن حبيب من المالكية يسعر عليه فيما عدا الشحم والنعير، وأما جاليتها فيجب كره شديد.^(١)

وكذلك جالب الزيت والسمن ولحمه، والفجل ولحمه وما أشبه ذلك مما يشتريه أهل السوق من الجالين، عهد أيضاً لا يسعر على الجالب ولا يفسد بالنسمير، ولكنه إذا استغنى أمر أهل السوق عن سمره لم يذم؛ إما أن تلحق به، وإلا فاحرج.^(٢)

ثانياً: المحتكر:

٢١ - مذهب الحنفية أنه لا يسعر على المحتكر بل يؤمر بإخراج طعامه إلى السوق، وبيع به، فضلاً عن فوت سنة الجالب بحرقه،

(١) الفتاوى الهندية ٣/٢١٦، والمغني ١٨/٥، والشرح

المختص ٢٥١، ٢٥٥، وسواها المجلد ٣٨٠/١.

والله أعلم - ٥/٨٨ ط دار حرب الإسلام

(٢) المغني ١٩/٥

ولا يسعر عليه، سواء أكانوا خياراً، أم ررراً لاغصيم^(١)

وقال محمد بن الحسن: يجوز المحتكر على بيع ما احتكره ولا يسعر عليه، ويقال له: سم كما يبيع لقاسم، ويزيادة بتعابن في مثلها، ولا أثره يبيع بأكثر^(٢)

ثالثاً: من يبيع في غير مكان:

٢٢ - قال صاحب المصنف: لا يسعر من يبيع في غير مكان ولا حائز بعرض شخص وأمه، ولا على بائع لقواكه والدمائع وجميع أهل الحرف، وأهـل النخـل، والتـمـيـيـن من هـمال ودلال وسـمـسـار وغيرهم، ولكنه ينبغي أن يأنقذ من أهل كل صنف صامتا أميناً، وإذا، وبه أرفق بصنفته خير بالجلد، الذي، من حرفه يخطط لحرقه ما يجب أن يخطط من أمرهم، ويحرق أمرهم على ما يجب أن تحرق، ولا يخرجون عن العادة فيها جرت فيه العادة في صنعتهم.^(٣)

أمر الحاكم بخفض السعر ووقف مجازاة لأهـل النـجـار

٢٣ - قال الباجي: السمر الذي يؤمر من حفظ

(١) القليوبي ٢٨/٦، والمغني ١٩/٥

(٢) الاحبار ١٦١/١، واعداد ٩٣/٤

(٣) كتاب النسيء في أحكام النسمير ص ٥٥، ٥٦

كلام المالكية أيضا، لأنهم يقولون: ومن زاد في سعره أو نقص منه أمر بالحقاق بسعر الناس، فإن أبي أخرج من السوق.^(١)

ومقابل الأصح عند الشافعية بطلان البيع، لكن عند الحنابلة إن هدد المشتري البائع المخالف للتسمير بطل البيع، لأنه صار محجورا عليه لنوع مصلحة، ولأن الرعيذ إكراه.^(٢)

ب - عقوبة المخالف:

٢٥ - صرح الحنفية والمالكية والشافعية بأن الإمام أنه يعزر من خالف التسمير الذي رسمه، لما فيه مجاهرة الإمام بالمخالفة.

ومثل أبو حنيفة عن قترب الحنبلية إذا سمر البضائع بالقيمة، وتعالى بعض السوفية، فباع بأكثر من القيمة، هل له أن يعزره على ذلك؟ فأجاب: إذا تعدى السوفي وباع بأكثر من القيمة يعزره على ذلك.^(٣)

وأما قدر التميزير، وكيفيته، فمفوض إلى الإمام أو نائبه، وقد يكون الحبس أو الضرب،

عنه أن يحق به هو التسمير الذي عليه جمهور الناس، فإذا انفرد عنهم الواحد أو العدد اليسير بحط السعر، أمر من حطه بالحقاق بسعر الناس أو ترك البيع، وإن زاد في السعر واحد أو عدد يسير لم يؤمر الجمهور بالحقاق بسعره، أو الاستناع من البيع، لأن من باع به من الزيادة ليس بالسعر المتفق عليه، ولا بما تنصم به المبيعات، وإنما يرعى في ذلك حال الجمهور ومعظم الناس.^(٤)

مخالفة التسمير:

أ - حكم البيع مع مخالفة التسمير:

٢٤ - ذهب الحنفية والحنابلة، والشافعية - إلى الأصح - إلى أن من خالف التسمير صح بيعه، إذ لم يعهد الحجر على الشخص في ملكه أن يبيع بثمن معين. ولكن إذا سمر الإمام وخاف البائع أن يعزره الإمام لو نقص عما سمره، فصرح الحنفية أنه لا يحل للشترى الشراء بها سعره الإمام، لأنه في معنى المكروه، وينبغي أن يقول: يعني بها تحب، ليصح البيع.^(٥)

وصحة البيع مع مخالفة التسمير متبادر من

(١) القوانين الفقهية ص ٢٦١

(٢) أئسن المطالب ٢٨/٢، ومقابل لمي الفقه ٦٢/٣،

وكشاف القناع ١٨٧/٢ ط عالم الكتب.

(٣) الفناوي الأئسن ربة ١٢٧/٢ ط آستان، والقوانين الفقهية

ص ٢٥٠، وأئسن المطالب ٢٨/٢، وروضة الطالبين

٣/٤١١، ٤١٢، وتقليدومي ١٨٦/٢، وحاشية الحمل

٣/٩٢، ومعي المحتاج ٢/٢٨

(٤) المعنى شرح الرعاة ١٧/٥

(٥) إبر عابدين ١٥/٢٦٠، والاحتصار ١/١٦١، والفناوي

الفندبة ٣/٢١١، والفندبة ٤/٩٢، وقش الطالب

٢/٣٨٨، ومطالع لمي الفقه ٣/١٦٦، وسانية المحتاج

٣/١٧٣ ط مصنف البيهقي، وروضة الطالبين ٣/٤١١ -

٤١١ ومعي المحتاج ٢/٢٨ ط مصنف البيهقي المحتاج

أو العقوبة المالية، أو الطرد من السوق وغير ذلك.^(١)

هذا كله في الحالات التي يجوز فيها التسليم.
أما حيث لا يجوز التسليم عند من لا يراه فلا عقوبة على مخالف التسليم.^(٢)

تسليم

التعريف :

تسليم

انظر : تسليم



١ - من معان التسليم في اللغة : التقديم، وهو مصدر سَلَفَ . يقال : سَلَفْتُ إليه وتسلف منه كذا واستسلف : اقترض أو أخذ السلف، والسلف : القرض والسلم.^(١)

وروي عن النبي ﷺ أنه قال : «من أسلف فلَيْسَ لَهُ في كَيْسَلٍ معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم».^(٢)

والسلف في المعاملات : القرض الذي لا منفعة فيه للمقرض غير الأجر والشكر، وعلى المقرض رده كما أخذه.

والسلف : نوع من البيع يجعل فيه الثمن وتضبط السلعة بالوصف إلى أجل معلوم. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى

(١) الصباح الصغير، ولسان العرب، والمصباح، ومحيط

المحيط، وسجع من اللغة مادة سلف،

(٢) حديث «من أسلف فلَيْسَ لَهُ في كَيْسَلٍ معلوم» أخرجه البخاري

(المفتح ٢٢٩/٤ - ط السلف) من حديث ابن عباس

رضي الله عنهما

(١) القواعد الفقهية ص ٣٦٠

(٢) مطالب أبي الهيثم ٦٢/٤، وكشاف الفتاوى ١٨٧/٣

نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز،
ولأن الثمن في البيع أحد عوضي العقد فجاز أن
يثبت في الذمة كالثمن، ولأن بالناس حاجة إليه
- لأن أبواب المزروع والثمار ولتجارات يحتاجون
إلى النفقة على أنفسهم أو على الزروع ونحوها
حتى تنقح - فجاز هم السلم دفعا للحاجة
وقد استثنى عند السلم من قاعدة عدم جواز
بيع المذموم لما فيه من مصلحته للناس، وخصه
هم وتيسر عليهم.^(١)

ونظر التفصيل في مصطنع: (سلم).

٣- والسلف - بمعنى القرض - ثابت بالكتاب
في آية المداينة السائفة، وبالسنة فيما روى
ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال:
«من أقرض مرتين كان له مثل أجر أحد هاتين»
نصه في به.^(٢)

وأجمع المسلمون على جواز القرض، وهو
قرضة مندوب إليها، مباح للمقرض، لما روى
أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من

التقوى المتقدم. فقد ورد أن السلف أو السلم:
بيع شيء موصوف في الذمة، يتقدم فيه رأس
المال، ويتأخر ثمن لأجل.^(٣)

الحكم الإجمالي:

٢- السلف جائز بالكتاب والسنة والإجماع.
أما الكتاب، فقوله تعالى ﴿بِأَيِّهَا الَّذِينَ أَسُوا
إِذَا نَذَرْتُمْ بَدَلِي إِلَىٰ أَحْسَنِ مَعْنًى فَكُنْتُمْ﴾^(٤)
قال ابن عباس رضي الله عنهما: أشهد أن
السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله
تعالى في كتابه وأذن فيه، ثم قرأ الآية.^(٥)

وأما السلف الذي بمعنى السلم فقد ثبت
بالسنة والإجماع، ففي حديث ابن عباس أن
رسول الله ﷺ، قدم المدينة، وهم يسلقون في
الثمار، السنة والسنتين والثلاث، فقال:
«من أسلف في شيء فليسلف في كمثل معلوم
ووزن معلوم إلى أجل معلوم».^(٦)

رأى الإجماع، فقال أين النقص أجمع كل من

(١) المعنى لابن فدامة ١/٢٠٤، ٣٠٥، والبدع في شرح المنع
١/١٧٧، واليسوط ١/١٢، وقص القدير ٣/٥٣

(٢) سورة البقرة ٢٨٢

(٣) أثر ابن عباس: أشهد أن السلف المضمون أحرم
المحكم ١/٢٨٦ ط دائرة المعارف الشيعية، وصححه
دوافع الذمعي، روى الناقضي والظفري واليهيقي.

(نص لثرية ١/٤٤)

(٤) حديث: «قدم المدينة وهم يسلقون...» تقدم ترجمه
(٥) (١)

(١) اليسوط ١/١٢، ١٢٤ ط السادة بمصر، ونسخ القيم
١/٢٠٤ - ٢٠٥ ط بيروت، فيقال: ورد المختار ١/٢٠٢،
وبداية التجهيد ١/٢١٧، ومشي المحتاج ١/١٠٢ ط
بيروت، لبنان، والمعنى لابن فدامة ١/٢٠٤، ٣٠٥ ط
الرياض، والبدع في شرح المنع ١/٧٧ ط مكتب
الإسلامي

(٢) حديث: «من أقرض مرتين...» أخرجه ابن حبان في
صحيحه (ص ٢٨١) - موارد الطالب - ط فلسفية، من حديث
جداه بن مسعود رضي الله عنه.

تسليم ٣. تسليم ١

نَفْسٌ عَنْ مَوْءٍ مِنْ كُرْبَةٍ مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفْسُ اللَّهِ
عَنْ كُرْبَةٍ مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمِنْ سُرْعَى
مُغْرَسِ سِرِّ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ... وَاللَّهُ فِي
عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ. (١)
والفصيل موضح مصطلح (فرض).

تسليم

التعريف :

١ - من معني التسليم في اللغة . التوصل . التوصل .
يقال سلم الودعة لصاحبها : إذا توصلها وتسليم
ذلك ، واسلم إليه الشيء : دفعه . ومن التسليم ،
وتسلم الشيء : قبضه وقت لا . وسلمت إليه
الشيء : سلمته : أي أحده . وسلم الشيء ،
لقائل : أي حظه . وسلمه إليه : أعطاه إياه .
وسلم الأجير نفسه لعمد آخر . مكته من مدهمة
نفسه حيث لا ماع . وانسلم بدل الفرض
بالحكم



والتسليم : السلام . وسلم تلصلي : خرج
من الصلاة بقوله : السلام عليكم . وسلم على
النوع : حياهم بالسلام . وسلم : كفى لتحية .
وسلم عليه : قال له : سلام عليك (٢)

ولا يخرج معنى التسليم في اصطلاح الفقهاء
عن معاني المذكورة

(١) الدر المختار ١/ ١٧٩ . وسابقة للمسؤول ٣/ ٣٢٧ .
والنقي لابن قدامة ١/ ٢٤٦ - ٢٤٨ ط الرضا ، ومغني
اصتاج ١/ ١٧٧ . والمهذب ١/ ٢٠٩ . ٣١٠ .
وحديث أبي هريرة ١ من نفس عن مؤمن كربة .
أخرجه مسلم (٢٠٧٤) - ط الحلبي ، موطأ .

(٢) المصباح البير ، ولسان العرب المحيط . ومبهم من اللغة ،
والصاحح مداد : مسلم .

حكمه التكليفي.

تختلف حكم التسليم باختلاف أنواعه. (١)

أ - التسليم بمعنى التحية :

١ - ابتداء السلام سنة مؤكدة . لقوله ﷺ :
«أَفْضَلُ مَا لِلْإِسْلَامِ بَيْنَكُمْ» (٢) ويستحب مراعاة
صيغة الجمع . وإن كان المسلم عليه واحد ،
أخذاً بالنص النواردي في ذلك ، ولأنه يقصد مع
الواحد الملائكة. (٣)

ويجب الرد إن كان السلام على واحد . وإن
سلم على جماعة فالرد في حقهم فرض كفاية ،
فإن رد أحدهم سقط الحرج عن الباقي . وإن رد
الجميع كنوا مؤذنين للعرض ، سواء ردوا معاً أو
متعاقبين ، فإن امتنعوا كلهم أثموا خير ، «حَقُّ
المسلم على المسلم خمس : ردُّ السلام . . .» (٤)

ويشترط في ابتداء السلام رفع الصوت بشدة
ما يحصل به الإسماع ، ويجب أن يكون الرد

متصلاً بالسلام ، وازيادة على صيغة ابتداء
السلام في الرد أفضل ، ويسن ابتداء السلام
عند الإقبال ولا يصرف ، (٥) الخبر : «إن أولى
الناس بالله من بدأهم بالسلام» (٦) وقوله ﷺ :
«إذا لمحي أحدكم أخاه فليسلم عليه ، فإن حالت
بينهما شجرة أو جدار أو حجر ، ثم لقيه ، فليسلم
عليه» (٧) (رد : سلام وتحية) .

ب - التسليم للخروج من الصلاة :

١ - التسليم الأولي للخروج من الصلاة حال
انقضاء فرض عند الملائكة والشافعية والحنابلة .
وزاد الحنابلة فرضية الثانية أيضاً إلا في صلاة
جنازة ونافذة ، لأن الجزء الأخير من الجلوس
الذي يوقع فيه السلام فرض .

ولابد من نطق «السلام عليكم» بالعربية
بتقديم «السلام» وتأخير «عليكم» وهذا لنفاذ

(١) فتح القدير ٤/ ٤٦٩ وما يفتا ط در صافى . ورد المتن

على الدر المختار ٥/ ٦٦٥ وما يفتا ط . وموافق الجمل

٤/ ٣٨٠ ط دار الفكر . وحاشية الجمل ٤/ ١٨٤ ، ١٨٨ .

٥/ ١٨٤ - ١٨٨ ، وكشف النقاب ٢/ ١٥٢ - ١٥٤

(٢) حديث : «إن أولى الناس بآل» أخرجه أبو داود

(٣) ٤/ ٣٨٠ تحقيق عرت حيد دعلج) من حديث أبي أمامة

رضي الله عنه وحسنه تين حيدر كى في مفتوحات ٥١/ ٣٢٢

- ط التبريز

(٤) حديث : «إذا لمحي أحدكم» أخرجه أبو داود

(٥) ٤/ ٣٨١ تحقيق عرت حيد دعلج) وصححه بن حيدر

مجا في مفتوحات ٥١/ ٣١٩ - ط المبرية .

(١) فتح القدير ٥/ ٤٦٩ ، واس حديث ٥/ ٣٦٥ ، ومواهب

الجمل ٢/ ٣٤٨ ، وحاشية الجمل ٤/ ١٨٤ ، ١٨٨ .

وكشف النقاب ٢/ ١٥٢ ، ١٥٤

(٢) حديث : «أفتموا السلام بينكم» أخرجه مسلم ١٦/ ٧٤

ص الحيد) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

(٣) الأذكار ص ٤١٨ ، والجمل ٥/ ١٨٤

(٤) حديث : «حق المسلم على المسلم خمس رد السلام . . .»

أخرجه البخاري (فتح ٢/ ٦٦٢ - ط المصنف) ومسلم

(٥) ١٦/ ٧٤ - ط الجلي) من حديث أبي هريرة رضي الله

عنه .

أرى بياض خدته^(١) ولأنه ﷺ كان يديم ذلك ولا يخل به وفان. وصلوا كما رأيتوني أصلي^(٢).

ونزل ما يحزى في التسليم عند الشافعية والحنابلة قوله: «السلام عليكم» مرة عند الشافعية، ومرتين عند الحنابلة كما سبق، وأكمله «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته» لا يلتزم في الأولى حتى يرى خده الأيمن، وفي الثانية حتى يرى خده الأيسر، نأويا السلام غص عن عينه وبساره من ملائكة وإنس وصالح الجن.

وتنوي الإمام أيضا زيادة على ما سبق - السلام على المعتدين، وهم ينوون الرد عليه وعلى من سلم عليهم من المؤمنين، فينويه المعتدون عن بعين الإمام عند الشافعية بالتسليم الثانية، وعن بساره بالتحية الأولى^(٣). ولحديث سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نرد على

على العربية، ولا يكفي الخروج بالنية ولا بصرفها من لغة أخرى، وأما العاخر عن العربية فيجب عليه الخروج بالنية قطعا، وإن أتى بمرادها بالمجبية صح على الأظهر، فباسا على الدعاء بالمحبة للقاء على العربية. والأفضل كون السلام معروفا بال^(٤).
لغيره وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم^(٥) فقوله: «تحليلها التسليم» أي لا يخرج من الصلاة إلا به، ولأن النبي ﷺ كان يسلم من صلاته عن يمينه: «السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الأيمن»، وعن يساره: «السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الأيسر»^(٦).

ولحديث عامر بن سعد عن أبيه قال: «كنت أرى النبي ﷺ يسلم عن يمينه وعن يساره حتى

(١) حاشية القصوي ٢٤١/٩ وما بعده، والشرح المصغر ٢٢١، ٢١٥/٩. ومغني المحتاج ١٧٧/١، ١٧٨ وما بعده، وحاشية البصري ١٦٣/١، ١٦٤ ط الحفي بمصر. وكشاف الفتاوى ٣٩٨/١ وما بعده، والفهي لابن قلينة ٥٥١/١، ٥٥٢.

(٢) حديث: «تحريمها التكبير». أخرجه الترمذي ٩/١١ ط الحفي من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وصححه ابن حجر في الصحاح ٣٢٢/٢ ط السلفي.

(٣) حديث: «كان يسلم من صلاته عن يمينه بطول». أخرجه الشافعي ٦٤/٣ ط المكتبة التجارية، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) حديث سعد: «كنت أرى النبي ﷺ». أخرجه مسلم ١٠٩/١ ط الحفي.
(٥) الطحطاوي لابن قدامة ٥٥٨/١، ٥٥٩. وموافي الفلاح ١٥٠، ١٦٩ ط الحفي.
حديث: «صلوا كما رأيتموه أصلي»، أخرجه البخاري (الفتح) ١١٠ ط السلفي، من حديث مالك بن الحويرث (٣) ط المحتاج ١٧٨/١.

روي ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يسلم عن يمينه حتى يبدو بياض حمله وعن يارده حتى يبدو بياض حمله. ^(١) وروي في السنة الأولى التسليم على من على يمينه من الرجال والنساء والحفظة. وكذلك في الثانية.

وأقل ما يجوز، في لفظ السلام مرتين عند الحفظة والسلام دون قوله «عليكم». وأكمله وهو المنة أن يقول: «السلام عليكم ورحمة الله» مرتين. وتنقضي الصلاة بالسلام الأول عند الحفظة.

والتمييز في «صليح»: (صلاة).

جـ - التسليم بمعنى التمكن من القبض: ٤ - التسليم، أو القبض معناه عند الحفظة: التخلي أو التخلي، وهو أن يغني المانع بين المبيع والمشتري برفع الحائل بينهما على وجه يتمكن المشرى من التصرف فيه، بحيث لا يتزاحم فيه غيره. وهذا يحصل بالتخلي، فيجعل المبيع مساناً للمبيع (المشتري قابضاً له، فكانت التخلي تسليمياً من المبيع، والتخلي قبضاً من المشتري. وكذا هذا في تسليم الثمن إلى

الإمام، وأن تحب، وأن يسلم بعضها على بعض: ^(١)

وقال الحنفية: الخروج من الصلاة باللفظ السلام ليس فرضاً، بل هو واجب لأن النبي ﷺ ما علم ابن مسعود رضي الله عنه التشهد قال له: «إذ قلت هذا فقد قصبت صلاتك». إن ثبت أن تقوم فطم، وإن ثبت أن تفقد فاقعد. ^(٢) فلم يأمره بالخروج من الصلاة بالسلام، وأيضاً فإن القرص في آخر الصلاة هو القعود بعد أداء التشهد عندهم ^(٣) لم أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أحدث - يعني الرجل - وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته» ^(٤) والسواجب عندهم تسليمتان: الأولى عن يمينه، فيقول: «السلام عليكم ورحمة الله» ويسبغ عن يمينه كذلك، ثم

(١) حديث مرفوع من حديث وأمرنا رسول الله ﷺ أن نأمر على الإمام، وأخرجه أبو داود (٦٠٩/٦) - تحقيق عزت عبد السلام (١) - ١، ص ١٠٠، مرفوعاً بالإعتناء للذهبي (٢١٨/٣) ط الحبي.

(٢) حديث، وإذا قلت هذا فقد جازت صلاته، أخرجه أبو داود (٥٩٣/١) - تحقيق عزت عبد السلام.

(٣) ود العشر من أئمة الأئمة (٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩

المشتري كان الضمان على البائع عندهم^(١). وهذا لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا بعت ذكبل، وإذا ابتعت فانتكبل»^(٢) وعن النبي ﷺ أنه «نهى عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان: صاع البائع وصاع المشتري»^(٣)، وإن بيع جزأفا فقبضه نقله عند الحنابلة، وعند الحنفية قبضه بالتخلية^(٤) (ر: قبض).

البائع، لأن التسليم واجب، ومن عليه الواجب لا بد أن يكون له سبيل الخروج من عهده ما يجب عليه، والذي في وسعه هو التخلية ورفع الموانع^(٥).

والقبض يتم بطريق التخلية، وهي أن يتمكن المشتري من المبيع بلا مانع - أي بأن يكون مفرزا ولا حائل - في حضرة البائع مع الإذن له بالقبض^(٦).

التسليم في العقود يشمل مايلي:
أ - التسليم في البيع:

٥ - التسليم في البيع يكون بتسليم المبيع واثنين، لأن المقصود من البيع لا يتحقق إلا بذلك^(٧).

فقبض العقار عند الجميع - كالأرض وما فيها من بناء ونخل وتحورها - يكون بالتخلية بين المبيع وبين المشتري وتكفيه من التصرف فيه، وذلك بتسليم المفاتيح إن وجدت بشرط الفراغ من الأمتعة، إن كان شراء العقار للمساكن - عند الحنفية والمالكية - وقبض المتقول كالأمتعة، والأنعام والدواب بحسب العرف الجاري بين الناس عند الإطلاع، فالثوب قبضه باحتيازه، والحيوان بتمشيقه من مكانه، وقبض الموزون بوزنه، وقبض الكوئل بكيله، إذا بيعا كيلا ووزنا، وزاد المالكية: فغريبته في أوعية المشتري، حتى لو هلك قبل التفرغ في أوعية

(١) حاشية المدسجني على الشرح الكبير ١/٣، ١٤٤، ونجاة المحتاج ٤/٩٠ - ٩١ ط المكية الإسلامية، ونجى لابن قدامة مع الشرح الكبير ١/٢٢٠ وما يندرج ط مطبعة المطر بمصر.

(٢) حديث: «إذا بعت ذكبل...» أخرجه البخاري (الفتح - ٣٢٤٤/١) ط السلفية من حديث عثمان رضي الله عنه (٣) حديث: «نهى عن بيع الطعام حتى...» أخرجه ابن ماجه (٧١١/٣) ط الحلبي، وقال عبدالحق الأنجليل: إسناده لا يخرج به (نصب طهفة ١/١٥) ط المجلس العلمي.

(٤) القتيبي والشرح الكبير ١/٢٢٠ ط المطر بمصر (٥) الجدل ٢/٢٤٣ ومبطلها، ورد الخبر على قدر المخاطر ٢/٢٤٣ - ٢٤٤ وما يندرجها، والنسب للمرخزي ١/١٣٢ - ١٣٣ وما يندرجها، والموازين الفقهية لابن جزير ١/١٤٤.

(٦) الجدل ٢/٢٤٤ (٢) من قواعد الحنفية: التخلية بين المشتري والمبيع قبض، إذ بعد ذلك قبض، وإن لم يتم القبض سقي، فلذا هلك المبيع بعد التخلية يملك على المشتري (ر: الفوائد البهية في القواعد الفقهية ص ٦٣، وبذل الصنائع ١/٢٤٤) - الطبعة الأولى، ورد المختار ١/٤٢٣ ط بيروت، لبنان.

عرضا عرقض جعل بينهما عدل - عند الحضور -
فقبض منهما - تم تسليم إليهما - وهذا قول
التبوي وأحد قولي الشافعي - لأن تسليم المبيع
يتعلق به استيفاء البيع ، ونحوه فكانه تقديمه
أولى ، مبني مع نعت الحكم بعينه ، يتعلق حق
البيع بالذمة ، وتقديم ما يتعلق بالعين أولى
لتأكد .

ومذهب الحنفية أنهم يسلمان معا ^(١)

ب - تسليم المفقود عليه في الربويات :

٦ - تسليم المفقود عليه في الربويات حرام ، لأن
عقد الربا حرام ^(٢)
والتفصيل في مصنف : (رما) .

ج - التسليم في السلم :

٧ - اتفق الحنفية والشافعية والحابلة على أن
السلم في السلم إن كان ذيبا في الذمة - سواء
كان عينيا (سلعة معينة) أم مقودا - فلا بد من

رهن يجب عليه السليم أولا ، بخلاف
سحب نوع السليم ، وهو كالذاني : إن كان
شيع بغير رهن ، واختفا حين يسلم أولا ،
يجب على له إيفاء الدين لتسليم معا تخفيفا
للملاوة في المعالجة المتضمنة للمسئلة بملاوة
الخطيئة بدفع القدين - إذ ليس أحدهما
بما فيه تسليم أولى من الآخر - فيجعل بينهما عدل
يفرض من كل منهما ويسمى الآخر .

والحكم كذلك إن شيع ذيبا على ، كما في
عند الحنفية - وهذا مذهب الحنفية والمالكية
والحنابلة ، وأحد قولي الشافعية ^(٣)

وإن كان شيع عين بدنه ، فيجب على
المشتري عند الحنفية والمالكية ، وهو القول الثاني
عند الشافعية ^(٤) تسليم للعين أي الدين أولا -
والمذهب عند الشافعية والحنابلة وجوب
تسليم البيع أولا ، واستثنى الجميع من ذلك
أمرين : ^(٥)

أولهما : سلم فيه شيء من جن .
والثاني : للعين الخرجيل ، وإن كان عينيا أو

(١) السموني ١٤٧/٣ ، والمصنف والشرح الكبير ٢٧٠/٢ ،
والترغيب والترهيب ٤٩١/٢

(٢) السداسي ٦٥٢/٢ ، وابن علقم ١٨٤/٢ ، وقطوب
للسرخسي ١٠٩٠/٢ ، ١١٢ ط در المعرفه بربوب
لبنان ، ونسخ القدير ١٤٩/٢ ، وما يهده - وقطوب
للتناهي ٤٩١/٢ ط لكتبة التجارية بمصر ، ومناقب
السموني ١٧٠/٣ وما بعدها ، ومغني المحتاج ٢١/٢
وما بعدها ، والمغني لآخر فائدة ١٠٢/٢ من الرابع

(٣) عند المختار ٤١/٢ ، ومناقب السموني ١١٧/٢ ، والمصنف
مع الشرح الكبير ٢٧٠/٢

(٤) البدائع ٢٣٣/٢ ، وأمر علقم ١٢١/٢ ، وأصول
للسرخسي ٢٩٢/٢ ، والفرقان لعلامة ٧٢/٢ جزأ من
١٦٦

(٥) جلية المحتاج ١٠٠٠/٢ ، ١٠١٠/٢ ، معجم المحتاج ٧٢/٢ ،
وقد اختار ٤٤/٢ ، وعلق مع شرح الكبير ٢٧٠/٢ من
أخبار معسر

الرهن. ولطهم قياس الرهن على سائر العقود المالية اللازمة بالغيب.^(١) فنوله تعالى: ﴿أَيُّهَا الْمُعْصُونَ﴾^(٢) والرهن عقد ويجب الوفاء به. (ر: رهن).

د - قبض المرهون :

٨ - ذهب الحنيفة والشافعية والحنابلة إلى : أن القبض شرط في الرهن - واختلفوا في تحديد نوع الشرط. هل هو شرط لزوم أو شرط تمام ؟

فقال جمهور الفقهاء : لتقص ليس شرط صحة وإنما هو شرط لزوم الرهن. فلا يتم الرهن إلا بقبض^(٣) لقوله تعالى: ﴿فَرِغَآنٌ مَقْبُورَةٌ﴾^(٤) فقد عاقبه سبحانه وتعالى بالقبض، فلا يتم إلا به.

وقال المالكية : لا يتم الرهن إلا بالقبض، أو الحوز، وهو شرط تمام وليس شرط صحة لزوم : فهذا عقد الرهن بالقبض (الإيجاب والقبول) لزوم لعقد، وأجبر الراهن على قبضه للمرهن بالمطالبة به. فإن تراخى المرتهن في المطالبة به، أو رضي بتركه في يد الرهن بطل

هـ - تسليم المرهون :

٩ - للمرتهن عند جمهور الفقهاء - ماعدا الشافعية - حق الطيس السدانم للمرهون حتى يستوفي دينه. فيضطر المدين إلى تسليم دينه، لينتقم من استرداد المرهون لحاجته إليه، والانتفاع به، وللمرتهن أيضا عند حلول أجل المدين المطالبة بدينه مع بقاء الرهن تحت يده، وعلى المرتهن تسليم المرهون لصاحبه، وإفائه، أجل المدين، أو بانتهاء عقد الرهن.

وانتهاء الدين يكون بأسباب كالإبراء من الدين أو هبته، أو وفاة المدين، أو شراء سبعة من الراهن بالدين، أو إحقاقه الراهن المرتهن على غيره.

والمقتضاء عقد الرهن أو انتهاءه يكون بأسباب كالإبراء، وإهبة، أو وفاة المدين وبحر ذلك، كإبراع الخمر، أو إحقاقه من الراهن بأمر القاضي، أو من القاضي إذا أمى الراهن البيع.^(٥) والشخص في (رهن).

(١) حاشية الدوسقي على مشرح الكبير ٣/ ١٩٥، ١٩٦ طدار المتكررة والمنقحة على الموطأ ٤/ ٣٠٠ ط السعادة مصر، والفتاوى الفقهية لابن حزم ١/ ١٦٧ ومعهذا طدار الفلم - ج ١ - د - ١٦٨

(٢) ١/ ١٦٨ طدار ٣/ ٨٠٥ ومعهذا، وللدائع ١٣٧/ ١٣٧ ومعهذا، ومعنى احتجاج ١٦٨/ ١٦٨ والمصنف ٣١٢/ ٣١٢ ومعهذا، ١/ ١٦٨ طدار ٣/ ٣٣٠ ومعهذا، وقص لاين قدامة ٣٦٤/ ٣٦٤ ومعهذا ط الراس.

(٣) سورة الفورة ٢٨٣

(٤) بداية المجتهد ١/ ١٦١، والشرح الصغير ٣/ ٣١٢

(٥) سورة المائدة ١١

(٦) الدائع ١٦٢/ ١٦٢ ومعهذا، وبداية المجتهد ١/ ٢٨٧

للمرهن بعد تسليمه للمرهنين، كما دلت السنة
«لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ»^(١) ولكن تعلق دين
المرتهن بعين الرهن، فامتحن المرتهن حبه
وثيقة بالدين إلى أن يوفي الدين، ولا يجوز
للمرهن أن يتصرف في الرهن كتعلق حقه به إلا
بإذن المرتهن، فيعتبر متنازلاً عن حقه في حبس
الرهن.

واتفق الفقهاء على أنه يجوز للمرهن أن يبيع
المرهون بإذن المرتهن، وهذا يسمى البيع
الاختياري بعد الإذن، ويحتسب للمرتهن أولى
وأحق بضمن المرهون من سائر الغرماء الدائنين،
حتى يستوفي حقه، حين كان أومئياً. ويثبت هذا
الحق للمرتهن باتفاق الفقهاء.^(٢)

وإذا لم يتم البيع للمرهون اختياريًا، وحل
أجل الدين طالب المرتهن الرهن بقاء الدين،
لأن استجابه ووفى سلم المرهون، وإن لم
يستجب نطّل أو إعرار، رفع أمره إلى
القاضي. ويطلب القاضي أولاً من الراهن

والشافية مع الجمهور في اشتراط استئذنة
القبض، لكنهم قالوا: قد يختلف هذا الشرط
لأنه، كما لو كان المرهون مصحفاً والمرتهن كافر
وبحو ذلك.^(٣)

ما يتم به تسليم المرهون:

١٠ - تسليم الراهن الدين أولاً، ثم يسلم المرتهن
المرهون، لأن حق المرتهن يتعين بتسليم الدين،
وحق الراهن متعين في تسليم المرهون، فيتم
التسليم على هذا الترتيب تحقيقاً للشوية بين
الراهن والمرتهن. وإذا سلم الراهن بعض الدين
يظّل المرهون كله رهناً بحاله على ما بقي من
الدين بلا خلاف، لأن الرهن كله وثيقة بالدين
كله، وهو عيوس بكل الحق، ولحبس بالدين
الذي هو موجب الرهن لا تجزأ، فيكون محبوساً
يكفل جزء من الدين لا يفك منه شيء حتى
يفضي جميع الدين، سواء كان الرهن مما يمكن
قسمة أم لا يمكن.^(٤) ر. (رهن).

و- تسليم ضمن المرهون عند البيع:

١١ - اتفق الفقهاء على أن المرهون يظّل ملك

(١) حديث: «لَا يَغْلِقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ» أخرجه الشافعي
(مجمع الفتن ١/٢٨٩). ط دار الأوقاف من حديث - سيد بن
الجبب - مرسلاً وصححه أبو داود والدارقطني لوسائله.
(الطائفة لابن حجر ٣/٣٦٠ ط شركة الطباعة الخففة،
(٢) البند التاسع ١٥٨/٢، والموسم لجمعية لابن جزري ص
٢١٤. ومضى المحتاج ١/٣٤٠، واتفق مع الشرح الكبير
٤٥٠/٤ وما بعدها.

١ - وما بعدها، والقرنين خلفه لابن جزري ص ٢١٣،
والفتي لابن قدامة ١/٢٢٨ وما بعدها.

(٣) معنى المحتاج ٢/٢٦٢
(٤) المر المختار ٥/٣٠٩، والبدائع ٦/١٥٣، وبداية المجتهد
٢/٢٩٨ وما بعدها، ومعنى المحتاج ٢/١٢١، والفتي
لابن قدامة ٤/٢٧٤ وما بعدها.

واتفق الفقهاء على أن أم - وائل الأصغر لا تسلم إليه حتى يبلغ راشداه ^(١) لأن الله تعالى علق دفع المال إليه على شرطين هما البلوغ والرشد في قوله تعالى : ﴿وَإِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ ^(٢) . والحكم المعلق على شرطين لا يثبت بدونهما ، فإذا بلغ الصغير رشدها مصلحا للمال ، وجب دفع ماله إليه وقك الحجر عنه . وإذا دفع إليه ماله أشهد عند الدفع ^(٣) لقوله تعالى : ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ﴾ ^(٤)

وفي هذه المسائل تفصيلات موطئها باب الحجر .

ح - التسليم في الكفالة بالنفس :

١٣ - الكفالة تكون بالنفس ، وتكون بالفعل ،

- وما بعدها وحاشية الدسوقي ٢٩٤ / ٣ وما بعدها ، وكذلك الفلاح ٢٤٣ / ٣ - ١٢٥ ، والمعي ٥٠٥ / ٤ وما بعدها ، ومعي المحتاج ١٦٩ / ٢ ، ١٧٠ .
- (١) البيهقي ١٧٠ / ٧ ، وسدائة المجهد ٣٠٢ / ٢ وما بعدها ، والمعي ٥٠٦ / ٤ وما بعدها ، والمذهب ٣٣٥ / ١ وما بعدها .
- (٢) سورة النساء ٦١ .
- (٣) بين المضافي ١٩٥ / ٥ ، والذائع ١٧٠ / ٧ وما بعدها .
- (٤) وسدائة المجهد ٣٠٢ / ٢ وما بعدها ومعي المحتاج ١٦٩ / ٢ ، والمذهب ٣٣٥ / ١ وما بعدها ، والمعي ٥٠٦ / ٤ ، ٥١٦ ، ٥١٧ وما بعدها ، وكذلك الفلاح ٢٤٣ / ٣ - ١٢٥ .

(١) سورة النساء ٦١ .

(٢) وسدائة المجهد ٣٠٢ / ٢ وما بعدها ومعي المحتاج ١٦٩ / ٢ ، والمذهب ٣٣٥ / ١ وما بعدها ، والمعي ٥٠٦ / ٤ ، ٥١٦ ، ٥١٧ وما بعدها ، وكذلك الفلاح ٢٤٣ / ٣ - ١٢٥ .

(٣) بين المضافي ١٩٥ / ٥ ، والذائع ١٧٠ / ٧ وما بعدها .

(٤) وسدائة المجهد ٣٠٢ / ٢ وما بعدها ومعي المحتاج ١٦٩ / ٢ ، والمذهب ٣٣٥ / ١ وما بعدها ، والمعي ٥٠٦ / ٤ ، ٥١٦ ، ٥١٧ وما بعدها ، وكذلك الفلاح ٢٤٣ / ٣ - ١٢٥ .

(٥) وسدائة المجهد ٣٠٢ / ٢ وما بعدها ومعي المحتاج ١٦٩ / ٢ ، والمذهب ٣٣٥ / ١ وما بعدها ، والمعي ٥٠٦ / ٤ ، ٥١٦ ، ٥١٧ وما بعدها ، وكذلك الفلاح ٢٤٣ / ٣ - ١٢٥ .

(٦) وسدائة المجهد ٣٠٢ / ٢ وما بعدها ومعي المحتاج ١٦٩ / ٢ ، والمذهب ٣٣٥ / ١ وما بعدها ، والمعي ٥٠٦ / ٤ ، ٥١٦ ، ٥١٧ وما بعدها ، وكذلك الفلاح ٢٤٣ / ٣ - ١٢٥ .

(٧) وسدائة المجهد ٣٠٢ / ٢ وما بعدها ومعي المحتاج ١٦٩ / ٢ ، والمذهب ٣٣٥ / ١ وما بعدها ، والمعي ٥٠٦ / ٤ ، ٥١٦ ، ٥١٧ وما بعدها ، وكذلك الفلاح ٢٤٣ / ٣ - ١٢٥ .

(٨) وسدائة المجهد ٣٠٢ / ٢ وما بعدها ومعي المحتاج ١٦٩ / ٢ ، والمذهب ٣٣٥ / ١ وما بعدها ، والمعي ٥٠٦ / ٤ ، ٥١٦ ، ٥١٧ وما بعدها ، وكذلك الفلاح ٢٤٣ / ٣ - ١٢٥ .

(٩) وسدائة المجهد ٣٠٢ / ٢ وما بعدها ومعي المحتاج ١٦٩ / ٢ ، والمذهب ٣٣٥ / ١ وما بعدها ، والمعي ٥٠٦ / ٤ ، ٥١٦ ، ٥١٧ وما بعدها ، وكذلك الفلاح ٢٤٣ / ٣ - ١٢٥ .

الحاضر بيع المرهون ، فإن امتثل تم انعقود ، وإن امتنع باعه الفاضي عند المالكية والشافعية والحنبلة وصاحب أبي حنيفة ، بدون حاجة إلى إجباره بحس أو صر ب أو تهديد ، وسلم ما يستحقه الرهن من دينه .

وقال أبو حنيفة : ليس للقاضي أن يبيع الرهن بيد الموثق من غير رضا المراهن ، لكنه يجس الراهن حتى يبيعه بنفسه . وإذا وحده في حال الدين الراهن مال من جنس الدين ، وفي الدين م ، ولا حاجة حينئذ إلى البيع جبراً ^(١) .

وانتقل موطئه مصطلح : (رهن) .

ز - تسليم المال للمحجور عليه :

١٢ - اتفق الفقهاء على أن الصغير لا يسلم إليه ماله إلا بعد معرفة رشده ، وذلك باختيار الصغير انمير في التصرفات ، لقوله تعالى : ﴿وَإِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ ^(٢) أي اختير وهم ، واختيار الصغير انمير يحصل بتفويض التصرفات التي يتصرف فيها أمثاله إليه ، لينبئن مدى إيراكه وحسن تصرفه ^(٣) .

وتفصيل ذلك في (حجر) .

- (١) الفلاح ١١٨ / ١ وما بعدها وحاشية الدسوقي على الفلاح الكبير ٣٥١ / ٣ ، والمقرئين للمعينة سر ٢١٢ وما بعدها ، ومعي المحتاج ١٢٩ / ٢ . وكذلك الفلاح ٢٣ - ٢٣٠ .
- (٢) سورة طه ١٢٤ .
- (٣) رد المحتار على الدر المختار ٩٥ / ٥ ، والذائع ١٩٣ / ٧ -

كالتدين المؤجل، فإن أحضره فيها، وإن لم يحضره حبسه أخاكم لامتناعه عن إيفاء حق مستحق عليه. وإن أحضره وسلمه إلى المطالب به في موضع يقرر على إحضار مجلس القضاء، مثل أن يكون في مصر من الأمصار يرى من الكفالة، لأن التسليم بتحقيق بالتخلية بين المكفول نفسه والمكفول له، ولأنه أتى بما التزمه وحصل المقصود من الكفالة بالنفس، وهو إمكان المحاكمة عند القاضي.^(١٣)

ويتعين محل التسليم بالتعين، وإن أطلق ولم يعين، وجب التسليم في مكان الكفالة، لأن العرف يقتضي ذلك.^(١٤)

ط - التسليم في الوكالة :

١٤ - الوكالة بأجر (بجعل) حكمها حكم الإيجارات، فيستحق الوكيل الجعل بتسليم ما وكل فيه إلى الموكل - إن كان مما يمكن تسليمه - كتوب يخطه فني سلمه غبطة الأجر. وإن وكله في بيع، وقال: إذا بيعت الثوب وقبضت ثمنه وسلمته إلى ذلك الأجر، لم يستحق من الأجرة شيئاً حتى يسلمه إليه. فإن فات التسليم لم يستحق شيء ألفورات الترخط.

(١٣) الفدائع ١٠/١٢، والسرط ١٩/١٦٥، ١٩٦، ١٧٥، وسنن المختار ١/٢٥٣، ٢٥٦، وما بعدها. وحاشيا السوق ٣/٣٢٩، والمغني لابن قدامة ٤/٥٥٧.
(١٤) كتاب الأجير ١/١٧٢.

والمراد بالفعل المكفول به فعل التسليم، وعلى هذا تصح الكفالة بنفس من عليه الحق، ونسب الكفالة بالنفس كما تسمى الكفالة بالسوجه: وهي التزام إحضار المكفول إلى المكفول له للحاجة إليها، ذلك لأن الكفالة بالنفس كفالة بالفعل، وهو تسليم النفس، وفعل التسليم مضمون على الأصل فجازت الكفالة به.

ويرى جمهور الفقهاء جواز الكفالة بالنفس إذا كانت بسبب المال، لحوم قوله عليه الصلاة والسلام: «الرَّعِيْمُ غَارِمٌ»^(١) وهذا يشعل الكفالة بنوعيتها، ولأن ماوجب تسليمه بعدد وجب تسليمه بعقد الكفالة كالمال، ولأن الكفيل يقدر على تسليم الأصل، بأن يعين من يطلبه مكانه فيخلى بينه وبينه، أو يستعين بأعوان القاضي في التسليم.^(٢)

وإذا اشترط الأصل في الكفالة تسليم المكفول به في وقت يعينه لزم الكفيل إحضار المكفول به إذا حال به في الوقت، وهاء بما التزمه

(١) حديث الزعيم فارم أخرجه أحمد ٥/٢٩٣، د. المنيّة وزياد المني في التبع ١/١٢٥، ط القدسي ورجاله ثقات.

(٢) الفدائع ٦/١٠٦، وما بعدها، والسرط ١٩/١٦٢، وحاشية المنسوقي ٢/٣٦٤، ٤٣٦، ومغني المحتاج ٢/٢٠٣، وما بعدها، والمهذب ١/٣٩٩، ٣٥١، والمغني ٤/٥٥٦، ٥٥٧، وكتاب الفدائع ٣/١٦.

والأولى للقاضي أن يقبضه. ^(١) وتفصيله في بحث (لقبط).

م - تسليم الصداق للزوجة :

١٨ - إذا طالبت الزوجة بالمهر يجب على الزوج تسليمه أولاً : لأن حق الزوج في المرأة متعين ، وحق المرأة في المهر لم يتعين بالتعدد ، وإنما يتعين بالتفويض ، فوجب على الزوج التسليم عند المطالبة ، وهذا عند الحنفية والحنابلة وبعض الشافعية .

وقال المالكية : وليعبر الآخر من الشافعية : يجب على الزوج تسليم الصداق للزوجة ، ولو لوئيهما المجرى ، لأنه لما كان له إجبارها على النكاح كان له تسليم صداقها بغير إذنها كالمضمرة. ^(٢)

ن - تسليم الزوجة نفسها :

١٩ - يجوز للزوجة قبل دخول الزوج بها أن لا تسلّم نفسها إلى زوجها ، حتى تقبض جميع

(١) طهر المراتب ١٥٦/٥ ط أول ، والفتاوى الهندية ٣/ ٢٨٦ ط السلسلة بمصر ، وحاشية المدسوقي ٢/ ١٢٦ ، ١٢٧ .

وجواهر الإكمال ٢/ ٢٧٠ ، وحاشية الياقوزي ٢/ ٦٢٢ ، وإقناع اللشريين ٢/ ٤١ ، وروضة الطالبين ١٥/ ٤١٩ ، ومطالع أولي النص ١/ ٢١٩ ، ٢٨١ ، وكتابات الفتح ٢/ ٢٢٨ - ٢٣٠ ط الرياض

(٢) البدائع ٢/ ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، وحاشية المدسوقي على الشرح الكبير ٢/ ٢٩٧ - ٣٠١ ومبعضها ، والتهذيب ١/ ٥٨ ، وكتابات الفتح ٢/ ١٣٨ - ١٤٠ .

مهرها العين المختل ، سواء أكان بعضه أم كله . وإن انتقلت إلى بيت زوجها فالحكم كذلك . تسعين حقها في البدن ، كما يتعين حقها في البدن . ولا تسعين حقها إلا بالتسليم ، ولا تغال إلى حيث يريد زوجها إن أراد ، وهذا بلا خلاف. ^(١)

فإن سلمت نفسها بالدخول ، وبالحفوة الصحيحة ، فمذهب المالكية والشافعية واختاره وأبي يوسف ومحمد : أنه لا يجوز لها أن تقع نفسها ، لأنها بالدخول أو بالحفوة الصحيحة سلمت جميع المقرد عبه برضاها ، وهي من أهل التسليم ، فبطل حقها في المنع .

وسرى أبو حنيفة : أن للزوجة أن تمنع من زوجها حتى تأخذ المعجل قاً من المهر ، ولو دخل بها برضاها وهي مكلفة ، لأن المهر مقابل بجميع ما يستوفي من منافع البضع في جميع أنواع الاستمتاع التي توجد في هذا الملك ، ويكون رضاها بالدخول أو الحفوة قبل قبض معين مهرها إسقاطاً لحقها في منع نفسها في الماضي ، وليس لحقها في المستقبل ، على الرجوع عند الحنفية .

(١) تنج القدير ٣/ ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٢١٨ ط دار إحياء التراث العربي / بيروت ، لبنان ، والبدائع ١/ ٢٨٨ ، ٢٩٨ ، وحاشية المدسوقي على الشرح الكبير ٢/ ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، وشرح المهام بحاشية القليوبي ٢/ ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، وبإجازة الفتاوى ١/ ٣٢٦ وما بعدها ، وأما لابن قدامة ١٦/ ٢٣٧ ، ٢٣٨ ط الرياض

تسليم ٢٠، نسمع

ظاهر، وأعطى لزوجته ما يكفي النفقة^(١) وللنفصل: (ر: نفقة).

ويرى الشافعية في قول أن لها الامتناع حتى تستوفى مهرها، كما لو كان حالاً ابتداءً^(٢).

٢٠ - والتسليم الزوج على المرأة يحصل في المكان الذي يتمكن فيه زوجها من استمتاع بها، سواء أكان المكان بيت أبيها إن وضيها معا بالإقامة فيه، ثم كان مسكناً شرعياً فمعه لها زوجها. ويثبت على تسليم نفسها لزوجها وجوب نفقتها عليه، لأنها عروسه لحقه، وهذا بلا خلاف^(٣).

تسَمَّع

نظر: امتناع

تسليم النفقة :

٢١ - اتفق الفقهاء على أن نفقة الزوجة حتى أصيل من حقوقها الواجبة على زوجها، وأنها يجب على الزوج تحفيظها، إذا سلّمت الزوجة نفسها إلى الزوج وقت وجوب التسليم.

وإذا امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته بعدما فرضه على نفسه، أو بعد فرض القاضي بإخ القاضي من ماله، إن كان موصراً وله مال



(١) فتح القدير ٢١٥/٣، ٢١٦، ٢٢٨، وحاشية ندسوقي على الشرح الكبير ٢/٢٩٧، ٢٩٨ طبعى المحلى بعبء. ومعنى المحتاج ٢٢٢/٣ وما بعدها، وبإبادة المحتاج ٢٢١/٢، والمغني ٦/٧٣٧، ٧٣٨.

(٢) فتح القدير ٢١٢/٤، وحاشية ندسوقي ٢/٤٠١، وبإبادة المحتاج ١٩١/٧ وما بعدها، والمغني لابن قدامة ٦/٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩.

(٣) البدائع ٢٨٩/٤، والبحر الرائق ١٩١/٤ - الطبعة الأولى، وحاشية الدسوقي ٢/٨٠٨ وما بعدها، والبهجة ٢/٣٦٣ وما بعدها، والمغني لابن قدامة ٧/٢٧٤ وما بعدها ط الرافعي

كالهرو والأجرة والتمن، ومعنى: التعيين
بالاسم مقابل الإجماع.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التكنية :

٢ - التكنية مصدر: كَتَنِي بِشَدِيدِ التَّوَن، أَي :
جعل له كُنْيَةً، كُنْيَ فُلَانٌ وَأَمَ فُلَانٌ^(١)
وتفصيل الأحكام المتعلقة بالتكنية ينظر في
مصطلح (كنية).

ب - التلقب :

٣ - التلقب: مصدر: لَقَّبَهُ بِشَدِيدِ الْقَفَافِ.
والمقب واحد الألقاب، وهو ما كان مشعراً يعدج
أودع.

ومعناه: التميز بالتمييز.^(٢) والنبز بالألقاب
المكروهة منهي عنه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا
بِالْأَلْقَابِ﴾^(٣)

فإن قصد به التعريف فلا يدخل تحت
النهي، ومن ذلك تعريف بعض الأئمة
المشاهير، كالأعمش والأخفش والأعرج.^(٤)
هذا والنحاة في كتبهم يفرقون بين التكنية
والمقب والاسم.

فالتكنية عندهم: كل مركب إضافي في صدره

تسمية

التعريف :

١ - التسمية: مصدر سمي بتشديد الميم،
ومادة: (سمي) لها في اللغة عدة معان:

فمنها: سَمِيَ بِمَوْسَمٍ أَوْ عِلًا، يقال:
سَمِيتُ هَؤُلَاءِ إِلَى مَعَالِي الْأُمُور: إِذَا طَلَبَ الْعَزَّ
وَالشَّرَفَ، وَكُلَّ عَالٍ: سِيَاهُ.

و(الاسم) من المسمو وهو العلو، وقيل:
الاسم من الوسم، وهو العلامة.^(١)

وقال في الصحاح: وسُميت فلانة زيدا
وسميت يزيد بمعنى: وأسميته مثله، فتسمى
به. ونقول: هذا سمي فلان، إذا وافق اسمه
اسمه، كما نقول: هو كنيه، وقوله تعالى: ﴿قُلْ
تَعَلَّمْ لَهُ سَمِيًّا﴾^(٢) أَي: نظيراً يستحق مثل
اسمه، ويقال: سَمَانِيَا يَسَامِيهِ.^(٣)

وتستعمل التسمية عند الفقهاء بمعنى قول:
بسم الله، وبمعنى: وضع الاسم العلم للمولود
وغيره، وبمعنى: تحديد العوض في العقود،

(١) القاموس المحيط مادة: سمي.

(٢) للصحاح مادة: لقب.

(٣) سورة المجرات / ١١

(٤) للصحاح المبرم مادة: لقب.

(١) للصحاح للمبرم مادة: سموه

(٢) سورة مريم / ٦٤

(٣) الصحاح للجوهري، نفس المادة

مجهول الاسم لم يكن له مايقع تعريفه به ^(١)
ويتعلق بها عدد من الأحكام :

أ - تسمية المولود :

٦ - ذكر ابن عرفة أن مقتضى القواعد وجوب التسمية ، وما لا نزاع فيه أن الأب أولى بها من الأم ، فإن اختلف الأبوان في التسمية فيقدم الأب . ^(٢)

ب - وقت التسمية :

٧ - يرى المالكية أن وقت تسمية المولود هو اليوم السابع من ولادته بعد ذبح العقيدة ، هذا إذا كان المولود ممن يعق عنه ، فإن كان ممن لا يعق عنه لغفرولي فيجوز أن يسموه متى شاءوا .
قال الخطاطب : قال في المدخل في فصل ذكر النفاس : وينبغي إذا كان المولود ممن يعق عنه فلا يوقع عليه الاسم الآن حتى تذبح العقيدة ، وتخير له في الاسم مدة السابع ، وإذا ذبح العقيدة أوقع عليه الاسم .

وإن كان المولود لا يعق عنه لغفرولي فيسمونه متى شاءوا . انتهى .

ثم قال : ونقله بعض شراح الرسالة عن التاتبي ، وأصله للتواتر في باب العقيدة .

(١) حقة المودود ص ٨٨ ط . للمصنف

(٢) موقع الجليل ٣/ ٢٥٦ ط . انتجاع . وحققة المودود

أب أو أم ، كماي بكر رضي الله عنه ، وأم كلثوم رضي الله عنها بنت النبي ﷺ .

وفرق الأبهري في حواشي العنود بين الاسم واللقب ، فقال : الاسم يقصد بدلالته الذات المعينة ، واللقب يقصد به الذات مع الوصف ، ولذلك يختار اللقب عند إرادة التعظيم أو الإهانة . ^(١)

هذا وسباني حكم الكنية واللقب عند الكلام على التسمية بمعنى وضع الاسم العلم للمولود .

أحكام التسمية :

أولاً : التسمية أو البسطة : قول : (بسم الله) :
٤ - أكملها : بسم الله الرحمن الرحيم ، ويتعلق بها عدد من الأحكام ، كالتسمية في ابتداء الوضوء ، وعند النقل ، وفي الصلاة ، وعند الذبح ، وفي الصيد عند إرسال الكلب أو السهم ، وعند الطعام أو الجوع أو دخول الحلاء . وينظر التفصيل في : (بسطة) .

ثانياً : التسمية بمعنى وضع الاسم العلم للمولود وغيره :

٥ - الفقهاء يذكرون التسمية ويريدون بها وضع الاسم العلم للمولود وغيره ، وهي بهذا المعنى تعريف الشيء اسمي ، لأنه إذا وجد وهو

(١) التصريح على التوضيح ١/ ١٢٠ ط . المحقق .

لا يقلعه. ولا يترك نسبة السقوط ، ولا من مات قبل تمام السبعة. ^(١)

هذا وأما الأخبار الصحيحة الواردة في تسمية يوم الولادة ، فقد حملها البخاري على من لم يرد الفسق ، والأخبار الواردة في تسميته في اليوم السابع على من أراده. ^(٢)

وأما الحائلة فلهم في وقت التسمية روايتان : إحداهما : أنه يسمى في اليوم السابع ، والثانية : أنه يسمى في يوم الولادة.

قال صاحب كنشاف الفناع : ويسمى المولود فيه أي : في اليوم السابع ، الحديث مسمرة رضي الله عنه ، وهو قوله ﷺ : أكل غلام رهينة بعقيقته ، تذببح عنه يوم سابعه ، ويسمى فيه ، ويخلق رأسه. ^(٣)

والتسمية للأب فلا يسميه غيره مع وجوده. ^(٤)

وفي البرعاية : يسمى يوم الولادة ، الحديث مسلم في قصة ولادة إبراهيم ابنه ﷺ : ولدت لي

قال ابن عرفة : ومقتضى القواعد وجوب التسمية ، سمع ابن القاسم يسمي يوم سابعه .

قال ابن رشد : الحديث : ويذبح عنه يوم سابعه ويخلق ويسمى ^(١) وفيه سعة الحديث ، ولد في الليلة غلام ، فسميه باسم أبي إبراهيم. ^(٢)

ورأيت النبي ﷺ بعد الله بن أبي طلحة صبيحة ولد فحنكه ودعا له وسماه. ^(٣)

ويحصل حل الأول على منع تأخير التسمية عن سابعه فتنقذ الأخبار ، وعلى قول مالك قال ابن حبيب : لا بأس أن تخير له الأسماء قبل سابعه ، ولا يسمى إلا فيه. ^(٤)

ويرى الشافعية أنه يستحب تسمية المولود في اليوم السابع كما ذكر النووي في الروضة ، ولا بأس أن يسمى قبله ، واستحب بعضهم أن

(١) حديث : ويذبح عنه يوم سابعه ، ويخلق ويسمى ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ، أن النبي ﷺ أمر بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الأذن عنه والقراءة أخرجه الترمذي (٥٩/١٣٢٦ ط. المحلى) وحسنه

(٢) حديث : ولد لي الليلة غلام فسميته باسم أبي إبراهيم . أخرجه مسلم (٢/١٨٠) ط. المحلى ، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٣) حديث : تسمية عبد الله بن طلحة ، أخرجه البخاري (فتح ٩/٥٨٧ ط. السلفية) ، ومسلم (٣/١٦٨٩ ط. المحلى)

(٤) مواهب الخليل ٣/٢٥٦ ط. النجاشي ، وحاشية العمري على شرح أبي الحسن لموسى ابن أبي زيد (١/٥٢٥ ط. دار المعرفة .

(١) روضة الطالبين ٣/٢٢٢ ط. المكتب الإسلامي ، وعلمية قلوب ١/٢٥٦ ط. المحلى

(٢) تحفة المحتاج ٩/٣٧٢ ط. دار صادر ، وقضى المحتاج ١/٢٩١ ط. دار إحياء التراث العربي ، ومباية المحتاج ٨/١٢٦ ط. المكتبة الإسلامية

(٣) حديث : أكل غلام رهينة بعقيقته تذببح ، أخرجه الشافعي (٨/١٦٦) ط. المكتبة التجارية ، والحاكم (١/٢٢٧) ط. دائرة المعارف اللبنانية ، ومصححه فهمي .

(٤) كنشاف الفناع ٣/٢٥ ط. النصر

قال صاحب الفتاوى الهندية : من ولد ميتا لا يسمى عند أبي حنيفة خلانا لحسد وجهها الله تعالى .
والمشهور عند المالكية أن السقط لا يسمى .
وسرى الشافعية ، كما قال النووي في الروضة : أن تسمية السقط لا تترك .
وفي النهاية : يندب تسمية سقط نفخت فيه الروح .^(١)

وأما الخنابلة ، فقد قال ابن قدامة : فإن لم يتبين أذكر هو أم أنثى ؟ سمي اسماً يصلح للذكر والأنثى ، هذا على سبيل الاحتياط ، لأنه يروى عن النبي ﷺ أنه قال : ومما أسماؤكم ، فإنهم أسلافكم .^(٢)

قيل : إنهم إنما يسمون ليدعوا يوم القيامة بأسمائهم . فإذا لم يعلم هل السقط ذكر أو أنثى ، سمي اسماً يصلح لها جميعاً ، كسلعة وقتانة وسعاد وهند . ونحو ذلك .^(٣)

(١) الفتاوى الهندية ٣/ ٣٦٢ ، وحاشية الطهوي على شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي ربيعة ١/ ٥٢٥ ، وروضة القائلين ٣/ ٩٢٢ ، وحاشية قليوبي ١/ ٢٥٦ ، ونقطة المحتاج ١٩/ ٣٧٢ ، ومنه المحتاج ١٤/ ٢٩٩ ط . دار إحياء التراث العربي ، مجلة المحتاج ١٨/ ١٢٩

(٢) حديث . «سوا أسلافكم لأبهم» . . . ورد بصحاح . «سوا أسلافكم لأبهم من أفرادكم» . ذكره صاحب كنز العمال وقال : ابن عساکر عن البخاري بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة . ولبخاري ضعيف . (الكثير ١٩/ ٢٢٢) ط . الرسالة .

(٣) المغني لابن قدامة ٤/ ٥٢٣ ط . الرضا

اللبلة مولود فسميته إبراهيم باسم أبي إبراهيم^(١) هذا ولم يذكر ابن عابد بن ولا صاحب الفتاوى الهندية من الخنزية عند الكلام على التسمية الوقت الذي تكون فيه .^(٢)

قال ابن القيم : إن التسمية لما كانت حقيقتها تعريف الشيء المسمى ، لأنه إذا وجد وهو مجهول الاسم لم يكن له ما يقع تعريفه به ، فجاز تعريفه يوم وجوده ، وجاز تأخير التعريف إلى ثلاثة أيام ، وجاز إلى يوم العقيقة عنه ، ويجوز قبل ذلك وي بعده ، والأمر فيه واسع .^(٣)

ج - تسمية البيط :

٨ - المراد بالسقط هنا المولود ذكراً كان أو أنثى يخرج ميتاً من بطن أمه قبل تمامه وهو عسبين الخنثى . يقال : سقط الولد من بطن أمه سقطواً فهو سقط بالكسر ، والثالث لغة ، ولا يقال : وقع ، وأسقطت الحمل بالكلف : ألقت سقطاً .^(٤)

هذا ، وقد اختلف الفقهاء في تسمية السقط .

(١) الخديث : تقدم لم يرد ف ٧

(٢) حاشية ابن عابد بن ٥/ ٢٦٨ ، ٢٦٩ ط . الأسدية ، والفتاوى الهندية ٥/ ٣٦٢ ط . المكتبة الإسلامية .

(٣) نسخة المودود ص ٨٨

(٤) المصباح الكبير

د - تسمية من مات بعد الولادة:

٩ - يرى الفقهاء أن من مات بعد الولادة - وفعل أن يسمى ، فإنه يُسمى .

وبين ذلك أن الحنفية قالوا : إذا استنهن صار حاقبه يعطى حكم الكبير ، وثبت له كافة تخفوق .^(١) وتسمية من مات بعد الولادة جائزة عند المالكية .^(٢)

والشافعية يرون أنه يسمى إذا مات قبل تمام السبع ، كما قال الشوني في الروضة .

وقال صاحب مغني المحتاج : لو مات قبل التسمية استحب تسميته .^(٣)

ومقتضى ما ذهب الحنابلة أنهم يجوزون تسمية من مات بعد الولادة ، لأنهم يجوزون تسمية السفط ، ويضربون . إنها مسجبة ، فعلى هذا تسمية من مات بعد الولادة جائزة عندهم ، بل أولى .^(٤)

ما استحب التسمية به من الأسماء :

١٠ - الأصل جواز التسمية بأي اسم إلا ما ورد النبي عنه مما سمي .

وتستحب التسمية بكل اسم مُعَد مضاف إلى الله سبحانه وتعالى ، أو إلى أي اسم من الأسماء الخاصة به سبحانه وتعالى . لأن الفقهاء اتفقوا على استحسان التسمية به .

وأحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن .
وقال سعيد بن المسيب : أحبها إلى الله أسماء الأنبياء .^(١)

واحدثت الصحيح يذن على أن أحب الأسماء إليه سبحانه وتعالى : عبد الله وعبد الرحمن . وذلك لذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : «إِنَّ أَحَبَّ أَسْمَائِكُمْ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ» .^(٢)

ولا أخرجه أبو داود في سننه عن أبي الجهمي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «تَسْمُوا بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَحُبِّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ : عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وَأَصْدُقُهَا حَارِثُ وَجْهٌ ، وَأَفْجَعُهَا : حَرْبُ بَعْرَةَ» .^(٣)

وقال ابن عبد بن حاشية مضافاً عن المنذري : إن عبد الله أفعل من مضافاً حتى من

(١) لغة المروءة ص ٨٩

(٢) حديث «أحب أسمائكم إلى الله» أخرجه مسلم (١٦٨٢/٣) - هـ الخفي

(٣) حديث . الترمذي - الأسماء - الأنبياء . أخرجه أبو داود (٢٣٧/٥١) - تخلف عزب عنه دعاه وأقنع ابن قطار كما في نهج القدير للملاوي (٢١٦/٢٣) - ط المكتبة التجارية

(١) حاشية ابن حبهين ١/١٠١ ، ١/١٠٥

(٢) مواهب الجليل ٢/٢٥٦ ، وسواهم الإكمال ١/٢٢٤ هـ دار المعرفة ، وحاشية الفتاوى على شرح الوصاية ١/٢٥٠

(٣) روضة الطالبين ٣/٢٢٩ ، وسنن الطحاوي ٤/٢٩٤

(٤) المغني لأبي داود ٢/٢٣٨ هـ

زعموا: إننا حيث ينادون من اسمه عبد الرحيم وعبد الكريم أو عبد العزيز مثلاً ، فيقولون : رحيمٌ وكريمٌ وعزيزٌ تشديد بـاء التصغير ، ومن اسمه عبد لقادر فقدر وهذا مع قصده كهر .

وهي المنية : من أحق التصغير في آخر اسم عبد العزيز أو نحوه ، مما تُصِف إلى واحد من الأسماء الحسنى - إن قال ذلك عمداً قاصداً التحقير كهر ، وإن لم يدر ما يقول ولا قصد به م يحكم بكفره ، ومن سمع منه ذلك يحق عليه أن يعلمه ، وبعضهم يقول : رحون لمن اسمه عبد الرحمن .^(١)

١١ - ولما التسمية بأسماء الأنبياء فقد اختلف لفقهاء في حكمها ، فذهب الأكثرون إلى عدم الكراهة ، وهو الصواب .

قال صاحب تحفة المحتاج : ولا تكره التسمية باسم نبي أو ملك ، بل حاء في التسمية باسم سبأ عليه الصلاة والسلام فضائل .^(٢) ومن ذلك ما رواه الغني أن أهل مكة يتحدثون : ما من بيت فيه اسم محمد إلا أراهم حبراً ورزقوا^(٣) وذكر صاحب كشف القناع من الجائز : أنه بحس التسمية بأسماء الأنبياء .^(٤)

عبد الرحمن ، وأفضل الأسماء بعدهما محمد ثم أحمد ثم إبراهيم .^(٥)

والجمهور على استحباب التسمية بكل معبد مضاف إلى الله سبحانه وتعالى كعبد الله ، أو مضاف إلى اسم خاص به سبحانه وتعالى كعبد الرحمن وعبد الغفور .^(٦)

وأما الحسية فهم مع الجمهور في أن أحب الأسماء إلى الله : عبد الله وعبد الرحمن ، إلا أن صاحب الفتاوى الهندية قال : ولكن التسمية بعبد هذه الأسماء في هذا الزمان أولى ، لأن العوام يصغرونها للنداء .^(٧)

وذكر ابن عابدين في حاشيته على الدر المختار أن أفضل التسمية بعبد الله وعبد الرحمن ليست مطلقة فإن ذلك محمول على من أراد التسمية بالعبودية ، لأنهم كانوا يسمون عبد شمس وعبد الدار ، فجاءت الأفضلية ، فهذا لا ينافي أن اسم محمد واحد أحب إلى الله تعالى من جميع الأسماء ، فإنه لم يختَر لرب غيره إلا ما هو أحب إليه ، هذا هو الصواب .^(٨)

ولا يجوز تسمية اسم الله بالتصغير فيما هو مضاف قال ابن عابدين : وهذا مشهور في

(١) حاشية ابن عابدين ٥/ ٦٦٨

(٢) مواهب الجليل ٤/ ٢٥٦ ، وتحفة المحتاج ٩/ ٣٧٢ .

وكشاف القناع ٤/ ٩٦

(٣) الفتاوى الهندية ٥/ ٣٦٦

(٤) حاشية ابن عابدين ٥/ ٦٦٥

(٥) منس المربع

(٦) تحفة المحتاج ٩/ ٣٧٢

(٧) مواهب الجليل ٣/ ١٥٦

(٨) كشاف القناع ٤/ ٩٦ ، وتحفة المودود ص ١٠٠

ما أخرجه البخاري في صحيحه عن جابر رضي الله عنه قال: «ولد لرجل منا غلام فسموه القاسم» فقالوا: لا تكتبه حتى تسأل النبي ﷺ، فقال: سمعوا باسمي ولا تكتبوا بكتبي» (١).

مانكره التسمية به من الأسماء:

١٢ - ذكره تزييد التسمية بكل اسم يتطير فيه، كرباح وأفلق ونجاح ويسار وما أشبه ذلك، فإن هذه الأسماء وما أشبهها يتطير فيها، فبإنا نعتل شخص سمي اسم رباحا: أعندك رباح؟ فيقول: ليس في البيت رباح، فإن ذلك يكون طريقا للتشازم (٢).

هذا وقد أخرج مسلم في صحيحه عن سحرة ابن جندب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تسمين غلامك يسارا ولا رباحا ولا نجحا ولا أفلق، فإنك تقول: أثم هو؟ فلا يكون، فيقول: لا» (٣).

إلا أن ذلك لا يجرم حديث عمرو رضي الله

عنه: «إنها أحب الأسماء إلى الله» وذهب آخرون إلى كراهة التسمية بأسماء الأنبياء، وقد نسب هذا القول إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

قال صاحب تحفة المودود: ولعل صاحب هذا القول قصد صيانة أسمائهم عن الابتدال وما يعرض لها من سوء الخطاب، عند الغضب وغيره.

وقال سعيد بن المسيب: أحب الأسماء إلى الله أسماء الأنبياء. وفي تاريخ ابن خيثمة: أن طلحة كان له عشرة من الولد، كل منهم اسم اسم نبي، وكان للزبير عشرة كلهم تسمى باسم شهيد، فقال له طلحة: أنا سيئهم بأسماء الأنبياء، وأنت تسميهم بأسماء الشهداء، فقال له الزبير: فإن أطمع أن يكون نبي شهيد، ولا تطمع أن يكون بنوك أنبياء (٤).

وسدل على جواز التسمية بأسماء الأنبياء ما أخرجه أبو داود في سننه عن أبي الجهمي قال: قال رسول الله ﷺ: «تسموا بأسماء الأنبياء» (٥). وسدل على حواز التسمية باسم نبيتنا محمد

(١) فتح الباري ١/ ١٠٧.
(٢) الفتوحات المدينية شرح الأذكار لتوفيق ٦/ ١١٠ ط.
المكتبة الإسلامية، وابن عابدين ٢٩٨/٥، ونهاية المحتاج ١٢٩/٨، ومطلب أولي النهى ١٩١/٩.
(٣) حديث «لا تسمين غلامك يسارا...» أخرجه مسلم (٣/ ١٦٨٥ - ط المطبعي).

(٤) تحفة المودود ص ١٠٠ - ١٠١.
(٥) حديث «تسموا بأسماء الأنبياء...» تقدم ترجمته قد.

عنه : وإن الأدب علي مشربة رسول الله ﷺ عبد
يقول له : رباح^(١)

وعن جابر رضي الله عنه وأراد ﷺ أن ينهي
عن أن يسمى ببعلي وسبركة وبأفلح وببصار
وبسافح وببحر دلت ، ثم رأيت بعد سكت
عنها ، فلم يقل شيئا ، ثم قص رسول الله ﷺ
ولم يته عن ذلك ، ثم أورد عمرو رضي الله عنه أن
ينهي عن ذلك ثم تركه .

وتكره التسمية أيضا بالأسماء التي تكرهها
النعموس وتشتد منها بحرب ومرة وكلب وحبة .^(٢)
وقد صرح المالكية سبع التسمية بكل اسم
فبيح .

قال صاحب مواهب الجليل : يمنع بما فيح
تحرر وحزن وضوار^(٣)

وقال صاحب مغني المحتاج : تكره الأسماء
الفيحة ، كشيطان وظلم وشهاب وجمار وكلب .
لغ .^(٤)

وذكر الخطابة أنه تكره تسميته بأسماء الجذابة
كفزعون وأسماء الشياطين . وجاء في مقابل

أولي النهي كراهية التسمية بحرب .^(٥)
هذا ، وقد كان النبي عليه الصلاة والسلام
يكراه الاسم الفيح للأشخاص والأماكن
والقبائل والجبال .

أخرج مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد أن
رسول الله ﷺ قال للمفحة تلح : من يحب
هذه؟ فقال رجل ، فقال له رسول الله ﷺ : ما
اسمك ، فقال له الرجل : مرة . فقال له رسول
ﷺ : اجلس . ثم قال : من يحب هذه؟ فقام
رجل ، فقال له رسول الله ﷺ : ما اسمك ؟
فقال : حرب . فقال له رسول الله ﷺ :
اجلس . ثم قال : من يحب هذه؟ فقام رجل
فقال له رسول الله ﷺ : ما اسمك ؟ فقال :
يعيش ، فقال له رسول الله ﷺ : احلب .^(٦)

التسمية بأسماء الملائكة :

١٣ - ذهب أكثر العلما ، إلى أن التسمية بأسماء
الملائكة كجبريل وميكائيل لا تكره .

وذهب مالك إلى كراهة التسمية بذلك ، قال

(١) مطالب أولي النهي ١/٢٤٤ ، ١٩٥ ، وتضافه المحتاج
٢٨/٢

(٢) حديث : إن رسول الله ﷺ قال للمفحة تلح :
أخرج مالك في الموطأ (٢/٩٣) . في الحديث : أرسل . وله
شاهد من حديث بعيش الغفاري ، وإسناده صحيح
(الإصابة لابن حجر ٢/٢٩٩ - ط مطبعة المصنف)

وفطر تنوير الحوالك شرح موطأ مالك ٢/١١٠ .
١٩٩ ط لشهد الحسين

(١) حديث : وإن الأذن . وأخرجه مسلم ١/١٦٠ ، ١٦١ ، في
الحديث : من حدث عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وانظر
مطالب أولي النهي ٢/١٩٢ ، ١٩٥

(٢) شرح الأذكار ١/١٠١

(٣) مواهب الحظر ٣/٢٥٦

(٤) مغني المحتاج ١/٢٩٤

أشهد : سئل مالك عن التسمي بجبريل ، ذكره ذلك ولم يعجبه . وقال القاضي عياض : قد استظهر بعض العلماء التسمي بأسماء الملائكة ، وهو قول الحارث بن مسكين ، وأبى ذلك غيره .^(١)

ما تحرم التسمية به من الأسماء :
١٤ - تحرم التسمية بكل اسم خاص بالله سبحانه وتعالى ، كالألقاب والقبوس ، أو بما لا يليق إلا به سبحانه وتعالى كملك الملوك وسنطان السلاطين وحاكم الحكام ، وهذا كله محل اتفاق بين الفقهاء .^(٢)

وأورد ابن القيم فيما هو مختص بالله تعالى : الأحد ، والحمد ، والخالق ، والمزاق ، والجبار ، والمكبر ، والأول ، والآخر ، والباطن . وعلام الغيوب .^(٣)

وهذا ، وبما يدل على حرمة التسمية بالأسماء الخاصة به سبحانه وتعالى كملك الملوك مثلا : ما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه - ولفظه في البخاري - قال رسول الله ﷺ : وأحس الأسماء يوم القيامة

عند الله رجل نسمي منك الأملاك^(٤) . ولفظه في صحيح مسلم : أغبط رجل على الله يوم القيامة ، أحبه وأغبطه عليه - رجل كان يسمى منك . لا أملاك ، لا ملك إلا الله^(٥) .

وأما التسمية بالأسماء المشتركة التي تطلق عليه سبحانه وتعالى وعلى غيره فيجوز التسمي بها كعب ورشيد ويديع .

قال ابن عابد : وظاهره الجواز ولو عرفنا بآل . قال الحصكفي : ويراد في حقا غير ما يرد في حق الله تعالى .^(٦)

وقال الحنابلة : تحرم التسمية بالأسماء التي لا تليق إلا بالتي ﷻ كسيد ولد أم ، وسيد الناس ، وسيد الكل ، لأن هذه الأسماء كما ذكر الحنابلة لا تليق إلا به ﷻ .^(٧)

وتحرم التسمية بكل اسم معد مصنف إلى غير الله سبحانه وتعالى كعبد العري ، وعبد النكبة ، وعبد الدار ، وعبد علي ، وعبد الحسين ، أو عبد فلان . إلخ .

كما صرح به الحنفية والشافعية والحنابلة .

(١) تحفة المودع ص ٩٤ ، ومعي المحتاج ٢/ ٢٩٥ .

(٢) حاشية ابن عابد ص ٢٦٨/ ٥ ، ومواهب الحليل ٣/ ٢٥٦ . ومعي المحتاج ٤/ ٢٩٩ ، ٢٩٥ . وكشاف القناع ٣/ ٣٦ .

(٣) تحفة المودع ص ٩٨ .

(٤) حديث : وأحس الأسماء يوم القيامة . أخرجه البخاري في الصحيح ١٠٠٨/ ١٠ ، ط البقرة ، ومسلم ١٩٨٨/ ٣ ، ط الحلي ، ولفظ مسلم : وأحس اسم .

(٥) حديث : أغبط رجل على الله يوم القيامة . أخرجه مسلم ١٩٨٨/ ٣ ، ط الحلي .

(٦) تحفة المودع ص ١٠٠ ، وحاشية ابن عابد ص ١٦٨/ ٥ . والفتاوى الحديثة ٥/ ٣٦٢ ، ومواهب الحليل ٣/ ١٥٧ .

(٧) كشاف القناع ٣/ ٢٧ ، ومطلب أولي الهوى ٢/ ٤٩١ .

قال ابن القيم: فإن قيل: كيف ينقون على تحريم الاسم المعبود لغير الله، وقد صرح عنه عليه السلام أنه قال: «تعص عبد المعبود، وتعص الترهيم، تعص عبد الحبيصة، تعص عبد القطيفة»^(١) وصرح عنه أنه قال:

أنا النبي لا كذب... أنا ابن عبد نطلب^(٢)
فالجواب: أما قوله: تعص عبد المديتار، فلم يرد به الاسم، وإنما أراد به الوصف والدعاء على من تعص قلبه للمديتار والذوهم، فرضي بعبوديتهما عن عبودية ربه تعالى، وذكر لاثنيان والملايس وهم حثث الساطن والمظاهر. وأما قوله: أنا ابن عبد المطلب، فهذا يمس من باب إنشاء التسمية بذلك، وإنما هو من باب الإخبار بالاسم الذي عرف به المسمى دون غيره، والإخبار بمثل ذلك على وجه تعريف التسمية لا يحرم فباب الإخبار أوسع من باب الإنشاء.^(٣)

لقد جاء في حاشية ابن عبد البر: ما لا يسديه عبد فلان.

وجب، في معنى المحتاج أنه لا يجوز التسمي بعبد الكعبة وعبد العزى.

وجاء، في تحفة المحتاج حرمة التسمية بعبد أنثى أو عبد الكعبة أو عبد الدار أو عبد عي أو عبد الحسين لإيهام التشريك. ومنه يؤخذ حرمة التسمية بعبد الله ورفيق الله ونحوهما لإيهامه المنحدر.

وجاء في كشف القناع ما نصه: اتفقوا على تحريم كل اسم مع دلت على أنه تعالى كعبد البحري، وعبد عمرو، وعبد علي، وعبد الكعبة، وما أشبه ذلك، وذلكه عند النبي، وعند الحسين، وعند المسيح.^(٤)

هذا، وإلا دليل على تحريم التسمية بكل عبد مصنف إلى غير الله سبحانه وتعالى ما رواه ابن أبي شيبة عن يزيد بن المقدام عن شريح عن أبيه عن جده هاني، أن يزيد رضى الله عنه قال: «ودع على العرب كذا قوم، فسموهم بسمون عبد الحجر، فقال له ما اسمك؟ فقال: عبد الحجر، فقال له رسول الله ﷺ: إنما أنت عبد الله»^(٥).

- في نسخة (٩٩٥/٨) - ط دار لطيفة - بصري - وإسناده صحيح (الإصابة لابن حجر ٥٩١/٣، ط مطبعة طبعات)
(١) حديث: تعص عبد المديتار... أخرجه البخاري والطحاوي
(٢) ط السنية من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

(٣) حديث: أنا النبي لا كذب... أخرجه البخاري والطحاوي
(٤) ط السنية، ومسلم ٣١/١٠٠، ط
(٥) من حديث الترمذي، عزب رضي الله عنه
(٦) تحفة المودود ص ٩٠، ٩١، وكشف القناع ٢٧/٣

(١) حاشية ابن عبد البر ١٦٨/٥، وصلى الفصاح ٢٩٥/١، وعفة المحتاج ٣٧٣/١٠، وكشف القناع ٢٧/٣، وتحفة المودود ص ٩٠
(٢) حاشية ابن عبد البر، وأنت عبد الله... أخرجه ابن

التركبة إلى غيره، فقد غير اسم برة إلى جويرية أوزينب.^(١)

وقال أبوداود: وغير النبي ﷺ اسم العاص وعزيز وعثلة وشيطان والحكم وغراب وحياب وشهاب فسماه: هشاما، وسمى حربا: سلما، وسمى المضطجع: المنعت، وأرضا نفسى عفرة سياه: خضرة، وشعب الضلالة سياه: شعب المهدى، ومنو الزينة سياهم: بني الرشدة، وسمى بني مغوية: بني رشدة.^(٢)

هذا والقصصاء لا يختلفون في جواز تغيير الاسم إلى اسم آخر، وفي أن تغيير الاسم الفحيح إلى الحسن هو من الأسور المظلمة التي حث عليها الشرع. ولما جاز الاختلاف التسمية بأكثر من اسم.^(٣)

نداء الزوج والأب ونحوهما بالاسم المجرد:
١٦ - ذكر الحنفية أنه يكره أن يدعو الرجل أباه،

تغيير الاسم ولحب:

١٥ - يجوز تغيير الاسم عموما ويسر تحسينه، ويسر تغيير الاسم الفحيح إلى الحسن، فقد أخرج أبوداود في سننه عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: وإنيكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم فأحسنوا أسمائكم.^(١)

وأخرج مسلم في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن ابنه لعمر رضي الله عنه كانت يقال لها: عاصية، فسمها رسول الله ﷺ جميلة.^(٢)

وأخرج البخاري في صحيحه عن عبد الحميد بن جابر بن شيبه قال: وجلست إلى سعيد بن المسيب فحدثني أن جده حزناه قدم على النبي ﷺ فقال: ما اسمك؟ قال: لسي حزن، قال: بل أنت سهل، قال: ما أنا بمغير اسمي سميته أبي. قال ابن المسيب: فما زالت بيتا الحزونة بعده.^(٣)

وقد غير النبي ﷺ الاسم الذي يدل على

(١) حديث: وثمة غير اسم برة إلى جويرية، أخرجه البخاري (الفتح ٥٧٥/١٠ ط السلفية) ومسلم (١٦٨٧/٣ - ط الخليل).

(٢) حديث: تفسيره لعمدة أسفه... ذكره أبوداود في سننه (٢٤١/٥ - تحقيق عزت عيسى) وقال: تركت أسفله حيا لا احتسار - وتظهر شروح أبي داود على من المبود (١٣/٢٩٨ - ٢٩٩ - ط السلفية).

(٣) حاشية ابن عابدين ٢٦٨/٥، ومواهب الخليل ٣/٢٥٦، ومغني المحتاج ٢/٢٩٤، وكشاف الفاع ٣/٢٦ - ٢٨.

(١) حديث: وإنيكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم... أخرجه أبوداود (٢٣٦/٥) تحقيق عزت عيسى (دعاس) وفي إسناده انقطاع بين أبي الدرداء وبين الراوي عنه. (مجموع فتاوى للمفتي ٧/٢٥١ - نشر دار الفعرة).

(٢) حديث: وإن ابنه لعمر... أخرجه مسلم (١٦٨٧/٣ - ط الخليل).

(٣) حديث: بل أنت سهل، أخرجه البخاري (الفتح ٥٧٥/١٠ ط السلفية).

بحراً، لكن استعمال البحر لمكريم مجاز،
بحلاف استعمال تلك الأسماء في التمجيد، فإنها
حظية، والتوسيع في التسمية فقط
ولا يخفى أن مثل تسمية النجم في التحكيم
تسمية الناس بأسماء الحيوان، ما لم يكن فيها
فقد تقدم حكمه. ^(١)

تسمية الأدوات والثياب والملابس:

١٨ - ذكر اسرار القيم أنه يجوز تسمية الأدوات
والثياب والملابس بأسماء خاصة بها فميزها عن
مثيلاتها أسوة برسول الله ﷺ، فقد كان سيفه
ودرعاه ورماحاه وبغية وحراجه وحض ثوباه
ودوابه وملابسه أسماء خاصة. فمن أسماء سيفه
ﷺ (مأثور) و (أول سيف منك)، ورنه من
أبيه، و (ذو الفقار) بكسر الفاء وفتحها وهو سيف
تسقله يوم بدر. ومن أسماء دروعه ﷺ (ذات
القصر)، وهي التي ردها بعد أبي النخع
اليهودي على شعير لعلياه، و (ذات الوشاح)،
و (ذات الخواشي). الخ.

ومن أسماء قببته ﷺ (السوراء)،
(الروحة)، ومن أسماء فروسه ﷺ (الزلف)،
(الفتى)، ومن أسماء رماحه ﷺ (المنوى)،
(المنى)، ومن أسماء حراجه ﷺ (البعة)،
(البضاء). وكانت له راية سوداء يقال لها:

وأن تدعو فرأه ووجهه بسسه، بل لا بد من لفه
بفد التعظيم لمزيد حبتها على الولد والروحة.
ونفس هذا من التورية، لأنها جعة إلى المدعو
بأن يصف نفسه ببنيتها، لا إلى الداعي
المطلوب منه الثواب مع من هو قوفه. ^(٢)
وذكر الشافعية كم جاء في معنى المحتاج وغيره،
من قتلهم: أنا من تولد الشخص وتلبسه
وعلامه أن لا يسميه باسمه. ^(٣)

وذهب الحنابلة - كما جاء في مطالب أربى
النهي - إلى أنه لا يقول السيد برفقه. يا
عبدني، وأمنه يا مني، لأسماء: بالكبر
والافتخار فهي عنه وكذلك لا يقول العبد
لسيده: يا رب، ولا بأولاديه لما فيه من
الإيهام. ^(٤)

تسمية الأشياء بأسماء الحيوان

١٧ - قال الرحباني: ولا بأس بتسمية النجم
بالأساء العربية نحو: حمل وثور وجدي، لأنها
أسماء أعلام، واللفظة وصح لفظ دلبلا على
معنى، وليس معناه أنها هذه الحيوانات حتى
يكون ذلك كذا، من وضع هذه الألفاظ لتلك
السماء في توسع وعجز، كما سمعوا في اللغة الكريمة

(١) - مائة من غرائب ٢٩٤/٥

(٢) - معجم المحتاج ٢٩٤/١، ومائة الشروري من غرض

المحتاج ٣٧٥، وروضة الطالبيين ٣٥٥/٣

(٣) - مطالب أربى ١٦ نسى ١٩١٦

(٤) - معجم - أولي المص ١٩٥/٢، وكشاف الف ٣٨/٣

التسمية، كفولهم: دعونه زيدا أو يزيد أي: سميت. أو من الدعاء بمعنى النداء كفولهم: دعوت زيدا أي: ناديت.^(١)

قال الأوسى: الإلحاد في أسمائه سبحانه وتعالى أن يسمى بها لا تؤلف فيه، أو بما بهم محسن فاسد، كما في قول أهل البدو في دعاء الله: يا أبا المكرم، يا أبيض الوجه بأبني وسحر ذلك.

ونقل عن بعضهم أن الأسماء توقيفية يراعى فيها ما ورد في الكتاب ولست والإجماع، وأن كل اسم ورد في هذه الأصول جاز إطلاقه عليه جل شانه، وما لم يرد فيها لم يجوز إن صح معناه. ونقل ذلك عن أبي الحاسم القشيري والآمدني.^(٢)

وقال القرطبي: إن الإلحاد في أسمائه سبحانه وتعالى يكون بثلاثة أوجه: أحدها: بالتغيير فيها كما فعله المشركون، وذلك أنهم عدلوا بها عما هي عليه، فسموها أو ثابتهم، فاشتقوا اللات من الله، والعزى من العزيز، ومناة من المنان، قلته ابن عباس وقذافة. الثاني: بالزيادة فيها. الثالث: بالنقصان من مهابتها كما يفعل الجهال

(العقارب)، وتقاطا يسمى (الكن)، ومحصرة تسمى (المرجون)، وقصيب من الشوحط يسمى (المشروق) قبل: وهو الذي كان يتداوله الخلفاء. ومن أسماء أدونه ﷺ أنني كان يستعملها في بيته: (الريان) وهو اسم لعدج، و(الصائر) وهو اسم لركوة، و(نون) وهو إناة يشرب فيه، و(السمة) وهو اسم لقعب و(الغراء) وهو اسم لقصعة.

ومن أسماء توابه ﷺ من الخيل (السكب)، و(المرغين)، و(اللعيف)، ومن البغال (الدلدل) و(رقصة)، ومن الحمير (عقير) ومن الإبل (القصواء) و(العصاء).

ومن أسماء ملاه ﷺ (السحاب) وهو اسم لعمامة.^(٣)

تسمية الله تعالى بغير ما ورد: ١٩ - يقول الله تعالى: ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾. وفُتروا الذين يتجددون في أسمائه منجّزون ما كانوا يعملون^(٤) فهذه الآية تدل على أن له سبحانه وتعالى أسماء خاصة يسمى بها، لأن معنى قوله تعالى: ﴿فادعوه بها﴾ أي سموها أو نادوه بذلك الأسماء. فالدعاء المذكور في هذه الآية كما قال صاحب روح المعاني: إما من الدعوة بمعنى

(١) روح المعاني ١٩/ ١٢١، طه الطبري

(٢) المرحع السابق

(٣) زاد المعاد ١٩/ ١٣٥، طه الطار

(٤) سورة الأعراف ١٨٠

سبحاته: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَعَلْنَا الْخَمْرَ وَالْمَيْمِرَ
وَالْأَنصَابَ وَالْأَزْلَامَ رِجْسًا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ
فاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾^(١) فهو سميت باسم
آخر من أسماء الأشربة المباحة، فإن تلك
التسمية لا تزول عنها صفة الخمر، لأن العلة -
وهي الإكثار - لا تزول بثلث التسمية، وهذا
تلاعب بالبدن واحتيال يزيد في إثم مرتكب
الحرام.

وقد أخرج أبو داود في سننه عن مالك بن
أبي مريم قال: دخل علينا عبد الرحمن بن غنم
فشد أكرنا الطلاء فقال: حدثني أبو مالك
الأشعري رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ
يقول: «الْمَيْمِرُ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْخَمْرِ، يَسْمُونَهَا
بِغَيْرِ اسْمِهَا»^(٢) والطلاء بالكسر والمد: هو
الشراب الذي يطبخ حتى يذهب لثاه، وكان
البعض يسمي الخمر طلاء. والمراد بقوله ﷺ
«يَسْمُونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا أَي: يَشْتَرُونَ بِشْرَهَا
بَدَلَهَا الْأَبْنَةُ الْمُبَاحَةُ كَمَا الْعَسَلُ وَمَا الْفَرَّةُ

الَّذِينَ يَخْتَرِعُونَ أَدْعِيَةً يَسْمُونَ فِيهَا اللَّهَ تَعَالَى
بِغَيْرِ اسْمَائِهِ، وَيَذْكُرُونَهُ بِغَيْرِ مَا يَذْكُرُ مِنْ أَعْمَالِهِ،
إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ.
ونقل عن ابن العربي: أنه لا يدعى الله إلا
بما ورد في الكتاب والسنة.^(٣)

وقال صاحب روح المعاني: اتفق علماء
الإسلام على جواز إطلاق الأسماء والصفات
على الساري تعالى إذا ورد بها، إلا أن من
أشارع، وعلى امتناعه إذا ورد المسموع به.
واحتفوا حيث لا إذن ولا منع في جواز إطلاق
ما كان سبحانه وتعالى متصفاً بمعناه، ولم يكن
من الأسماء. لأعلام الموسوعة في سائر اللغات،
إذ ليس جواز إطلاقها عليه تعالى عن نزاع
لأحد، ولم يكن إطلاقه مرهما مقصداً بل كان
متممراً بالمدح، فمنعه جمهور أهل الحق مطلقاً
للخطر، وجوزوه المعتزلة مطلقاً.^(٤)

تسمية المحرمات بغير أسمائها

٣٠ - إذا سميت المحرمات بغير أسمائها
المعروفة، وهي التي افترن بها التحريم، بأن
سميت بأسماء أخرى لم يقرن التحريم بها، فإن
هذه التسمية لا تزول عن المحرمات صفة
الخمر. مثال ذلك: الخمر، فإن الله سبحانه
وتعالى حرمها بنفس هذا الاسم حيث قال

(١) سورة المائدة / ٩٠

(٢) حديث: «الْمَيْمِرُ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْخَمْرِ» أخرجه أحمد وأبو داود
وابن ماجه من حديث أبي مالك الأشعري مرصفاً. وفي
إسناده مقال، وذكره ابن حجر شواهد جديداً فيفتح
بحر المحمود ٣ / ٢٧٩ ط الهند وسنن ابن ماجه
١٣٣٢ / ٩ ط (مجلس الطهطاوي)، وسند أحمد بن حنبل
٣١٢٢ / ٥ ط (المبني)، وفيه ثبوت (١٠ / ٥١ - ٥٢ ط
السلفي)

(١) الطهطاوي ٢ / ٢٢٨ ط دار الكتب المصرية.

(٢) روح المعاني ٩ / ١٢٦

منفعة المزارع فقد انعقد، ويجب أنجر المثل عند استيفاء المنفعة^(١)
ومن أمثله أيضا: الثمن، فإن الفقهاء
مفقون على وجوب تسمينه في العقد بجواز
البيع^(٢) على تفصيل يذكر في مصطلح:
(ثمن، وبيع).

رابعا: التسمية بمعنى التمين بالاسم مقابل
الإيجاب

٢٢- من أمثله: تسمية الشهود، أو ترك
نسميتهم لإنشاء عدالتهم. فالخفية والشافعية
واختلافه يرون أنه لا بد من تسمية الشهود وبيان
أسمائهم وحلالتهم وقبائلهم ومخالفهم وأسواقهم،
يلى غير ذلك من الأمور، وذلك لإثبات
عدالتهم

وأما عند المالكية: فإنه يجوز للرجل أن يعدل
آخر وإن لم يعرف اسمه ولا كنيته الشهور بها
ولا اللقب، وإن لم يذكر سبب عدالته، لأن
أسباب العدالة كثيرة بخلاف الجرح^(٣).

وبحو ذلك، ويرعمون أنه غير محرم، لأنه ليس
من اللعب والنمر وهم فيه كاذبون. لأن كل
مسكر حرام. فإن اندار على حرمة المسكر.
وقد لا يصح شرب القهوة المأخوذة من التبن
حيث لا سكر فيها مع الإكثار منها، وإن كانت
القهوة من أسماء الخمر فالأخبار بالمسعى^(٤)

ثالثا: التسمية بمعنى تحديد العوض في
العقد:

٢١- من أمثلة هذا المعنى عندهم: الثمر، فإنه
لا شرط تسميته في عقد النكاح فيصح النكاح
ويثبت مهر المثل بالدخول أو الموت.

ومن أمثله أيضا: الأجرة، فإن الجمهور
يشترطون فيها ما يشترط في الثمن في البيع،
فيجب العلم بالأجر، لقوله ٣٥٥- من استأجر
أجرا فليعلمه أجره^(٥) فإن كان الأجر دينا ثانيا
في الأجرة فما يصح ثبوته فيها فلا بد من بيان جنسه
وتسويجه وصفته وقدره، فإن كان في الأجر جهالة

(١) مرقا المبيد ٣/٣٢٩، ريدائع الصالح ٢/٢٧٧.
ومواهب الجليل ٣/٢٩٩، وصانعة الدرر ٩/٢٩١،
وحاشية قتيبي وصبر ٣/٢٧٥، وكشاف القناع
٢٢٩/٥

(٢) حديث ١٠٠ من سنن أبي داود، أخرجه البيهقي ٩/١٩٠ ط
السنة المعارف الشخصية من حديث أبي عبد الله الحنفى
رحم الله عنه برواية، وأما البيهقي (رسالة بين إبراهيم
الطخمي وابن سعد

(١) انظر مصطلح (أجرة) ومائيل في الأجرة في الموسوعة
الفقهية ١/٦٦٣ ط الأولى

(٢) الفتاوى الهندية ٢/١٢٢، والدرر ٣/١٥٠، وممر
الحناف ٢/٩٩، وكشاف القناع ٤/١٧٣

(٣) الفتاوى الهندية ٣/٣٧٢، وروضة الطالبين ١١/١١٨،
١٦٩، وكشاف القناع ٦/٣٨٣، وحاشية الدرر على
المراسل ١/٣١٩.

أعلى القبر مرتفعاً، ويجعل جانباً بمسوحين
مستدين، مأخوذ من سام البحر.^(١)
ويقاله تسطيع القبر، وهو: أن يجعل
منبطاً مساوي الأجزاء، لا ارتفاع فيه
ولا انخفاض كسطح البيت.^(٢)

الحكم الإجمالي :

٢- لا خلاف بين الفقهاء في استحباب رفع
القرب فوق القبر قدر شبر،^(٣) ولا بأس بزيادته
عن ذلك قليلاً على ما عني بعض فقهاء
الحنابلة،^(٤) يعرف أنه قبر، فيستوفى ويتبرحم
على صاحبه. فمن جابر رضي الله عنه وأن
النبي ﷺ عليه وسلم رُفِعَ قبره عن الأرض قدر
شبر.^(٥) وعن القاسم بن محمد قال نعايشة
رضي الله عنها: واكتنفي لي عن قبر النبي ﷺ
وصاحبه، فكشفت عن ثلاثة قبور، لا مشرفة

تسليم

التعريف :

١- التسليم في اللغة: رفع الشيء، يقال سم
الإزاء. إذا ملاء حتى صار أخب فونه كالسنام،
وكل شيء، علا شيئاً فقد نسّمه.

وسام البحر والثافة: أعلى ظهورها والجمع
أسمعة، وفي الحديث: نساء على رؤوسهن
كأشنة الجثث.^(١)

وقوله تعالى ﴿ومزاجه من تسليم﴾^(٢) قالوا:
هو ماء في الجنة. سمي بذلك لأنه يجري فوق
العرف والقصور.^(٣)

والتسليم في اصطلاح الفقهاء: رفع لثبر
عن الأرض مقدار شبر أو أكثر قليلاً.^(٤)

وفي النظم المستعذب: التسليم أن يجعل

(١) النظم المستعذب في شرح غريب المذهب للركبي بريل
مجلد ١ في فقه الإمام الشافعي ١/١٤٥. والذوق عند الفقهية
للمجتهد الركبي لرسالة الرسالة ص ٢٦٨

(٢) انصباح الخير، وسائل العرب، والصحاح للرميثي
(٣) الفتاوى الهندية ١/١٦٦. ولا يخار شرح المختار ١/٩٩
ن دار المعرفه. وحوار الإكليل ١/١١١، والشرح الكبير
١/٤١٨، وللمذهب في فقه الإمام الشافعي ١/١٤٥.
وشرح روض الطالب من أسنى الطلاب ١/٣٢٧

(٤) العناية بلمحش فتح القدير ٢/١١٦، ومراقي الفلاح ٣٣٤
(٥) حيث وعز جابر أن النبي ﷺ رُفِعَ قبره . . . رواه
البهقي (٣- ٤٦- ط دار الفرض) موصلاً ومرسلاً، ورجح
إرساله. وعز الزطعي في نصب الرتبة ٢/٣١٢ إلى
من جاب في صحبه.

(١) حديث: نساء على رؤوسهن. . . أنه رجه سلم
(٢) ١٦٨٠ ط عيسى الحلبي

(٣) سورة المعن/٢٧
(٤) لسان العرب - المصباح الثبر، مختار الصحاح مادة.

(٥) ابن عابدين ١/٦١، والعناية بلمحش فتح القدير ٢/١١٦
ط دار حياء التراث العربي.

وكان مكرها لذلك عندهم. ولما روي أن النبي ﷺ ذهب عن ترميع القنود^(١)

وذهب لشاقية إلى أنه يندب تنطيجها (أي تربيعة) وأنه انفصل من تسيمة، لما روي أن إبراهيم ابن النبي ﷺ لما توفي جعل رسول الله ﷺ قبره مطحاه^(٢)

ولا يخالف ذلك قول علي رضي الله عنه: وأمرني رسول الله ﷺ أن لا تدع تمسالا ولا طمسه، ولا قبر مشرفا إلا صوته^(٣) لأنه لم يرد نسوئه بالأرض، وإنما أورد تنطيجها جمعاً بين لأخبار^(٤).

ولألاطف، مطبوحة، يطحاه، العرصه خمره^(٥).

واختلفوا هل يسمن القبر أو يسطح؟ ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أنه: يندب تسيمة كمنام البحر، لما روي البخاري عن سفيان الثوري أنه رأى قبر النبي ﷺ مسما^(٦) وعن الحسن مثله، وما روي عن إبراهيم النخعي أنه قال: وأخبرني من رأى قبر النبي ﷺ وقبر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أنها مسمنة عليها قلن مدر بيض^(٧) وما رواه سعيد بن حبيب عن ابن عباس رضي الله عنهما أن حجر بل عليه السلام صلب بالملائكة على آدم وجعل قبره مسما^(٨).

وكرهوا تسطيح القبر، لأن التسطيح يشبه أسيمة أهل الدنيا، وهو شبه بشعار أهل البدع،

(١) حديث عن قتادة بن عبد الله العذينة: «كشفي لي عن قبر... أخرجه أبو داود (٤/٥٤٩) ط ٤١٢٠ ط عيد الدهلي والحاكم (١/٣٦٩) ط تكتم العربي وقال:

هذا حديث صحيح الإسناد ووافقه الذهبي (٢) حديث عن سفيان الثوري أنه رأى قبر النبي ﷺ مسما أخرجه البخاري (الفتح ٣/٣٥٠ ط السلفية)

(٣) حديث أخرجه ترمذي أنه قال: «أخبرني... وأخرجه محمد بن الحسن شيخان في كتاب الآثار (ص ٨٠) قال التهازي في إعلال السنن (٨/١٧٦) به مجهول

(٤) حديث أن حجر بل عليه السلام صلب بالملائكة على آدم... وأخرجه الطبراني في المعجم (٦/٧١) ط المدني في مسنده عبد الله بن ميناك بن ميناك بن ميناك... قال الطبراني: منكره

وانظر الكلام عليه في الخاتمة لابن عدي (٤/١٥٩) ط دار الفكر

(١) ابن حبان (١/٦٠٦) وضع تقديره ١٠٠/٦٠٠. ودر إحياء الفوائد الحموي، والأخبار شرح المختار ١٠٠/٦٠٠. المعرفه، وتلويح الحنفية ١٠٠/٦٠٠، وبراقي العلاج ٣٥٠.

وعوضه بالإكفيل ١٠٠/٦٠٠، والشرح الكبير ١٠٠/٦٠٠، وسوابق الجنيل شرح مختصر حبل ١٠٠/٦٠٠، وكشاف القناع ١٠٠/٦٠٠، والنصر المحلة، والمغني لابن قدامة

١٠٠/٦٠٠، والمرايا الحديثة وحدثت... من ترمذي... أوردته البرقي في مسنده (١/١٠٠) ط ١٠٠، وإلى كتاب الآثار لمحمد بن الحسن القتيبي، ولم يتكلم عليه في شيء

(٢) حديث أن إبراهيم بن النبي ﷺ... به جمعاً أو التي... روى علي بن فضال إبراهيم بن... وروى عليه حصية

أخرجه، شافعي (١/٦٠٠) ط دار الكتب المكتبة المصرية واللفظة، والبيهقي (١٠٠/٦٠٠) ط دار المسند وفرد الحافظ في تلخيص المحرر (١٠٠/٦٠٠) ط المدني، راجعه نقاب مع لسانه، وروى عنه شافعي إبراهيم بن محمد

بن ميناك حافظ في العروب (١٠٠/٦٠٠) ط المكتبة العلمية منزهة

(٣) حديث... أن لا تدع تمسالا إلا... أخرجه مسلم (٢/٦٦٦) ط محسن، تلخيص المحرر (١٠٠/٦٠٠) ط دار المسند

هذه إذا وقع المنه في دار الإسلام.

٣ - أما إن وقع المسلم في غير دار الإسلام، بأن
وقع في بلد الكفار أو دار حرب، ونعذر نقله إلى
دار الإسلام، فلا يولى تسوية قبره بالأرض،
واختلافه أولى من إظهاره ونسبه خوفه من أن
يشق فيحصل به، وفي ذلك صراحة له عنهم.
وألق به الأذرع، لا يمكنه التي يخاف منها
سرفة كمنه أو تعذابة ونحوهما^(١)

ونظر باقي الأحكام المتعلقة بالتعير في
مصطلح (فر).

تسويد

التعريف :

١ - التسويد مصدر سود، يقال : سود تسويداً.
والتسويد يأتي بمعنى التلوين بالسود، وهو
ضد البياض - يقال : سود الشيء أي جعله
أسود

ويأتي التسويد من السيادة، فيكون بمعنى :
التشريف، يقال : سوده قومه تسويداً أي :
جعلوه سيّدا عليهم.

وفي المصباح : ساد يسود سيادة، ولاسم
السودد، وهو : المحل والشرف، فهو سيّد
والأش سيدة.

والسيد : المتولي للمواد أي الجماعة، وينسب
إلى ذلك فيقال : سيد القوم، وما كان من شرط
التولي للجماعة أن يكون مهذب النفس، قبل
لكي مر كان فاضلاً في نفسه : سيد.

ويطلق السيد على الرب، والملائكة،
والخاتم، ويحصل أذى قومه، والزوج،
والرئيس، والمقدم.

ويأتي التسويد أيضاً لنوع من المداوة،
قال في المسان نقلاً عن أبي عبيد : ويقال : سود

تسوك

نظر : استياك

تسول

نظر : شحاذة

١ - المكتبة الإسلامية، والمهدب في فقه الإمام الشافعي

^{١٤٥/١}
(١) شرح روض الطالب من تأليف الطالب ٣١٨/١ المكتبة
الإسلامية، وكشاف الشافعي ٣٨/١ م البحر المحدث

ج - لتفضيل :

٤ - لتفضيل مصدر يصل بـ يقات : فصاته
عنى غيره تفضيلا اي : صبرته افضل منه ،
وهضله اي مزاد .

والتفضيل دون التسويد - بمعنى السيادة -
لكنه سبب له وطريق إليه .^(١١)

د - التكريم :

٥ - التكريم : ان يوصل إلى الإنسان شيء
لا يلحقه فيه خصاصة ، أو أن يجعل ، يوصل
إلى الإنسان شيئا كريمة أي شريفا
وهو مصدر كرم ، يكره : كرمه تكريما أي
عظمه وبزمه .

والإكرام والتكريم بمعنى ، والكرم ضد
المؤم .^(١٢)

الحكم التكليفي :

٦ - يختلف حكم التسويد باختلاف معناه
وبيحه الفقهي .

فالتسويد يأتي بمعنى : التمساة ، ويبحث
حكمه في مواطن منها : تسويد النبي ﷺ في
العبادة وفي غيرها ، وتسويد غيره ﷺ ، وتسويد
الحياتق .

الإبل تسويد : إذا ذق المسح البالي من شعر
فداوى به أوبارها .^(١٣)
والآث - ويد في الاصطلاح يريد به لفهها
المعنيين الأولين غالبا .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التبييض :

٢ - التبييض : مصدر يبيض ، يغان : يبيض
الشيء أي جعله أبيض ، ضد سوده .
والبياض ضد السواد ، والبياض : الرجل
الذي يبيض الثياب .

والمبشمة : أصحاب لباس ، وهم فرقة من
الشربة سموا كذلك لتبييضهم الثياب ، مخالفه
للمونة من العباسيين .^(١٤)

ب - التعظيم :

٣ - التعظيم : مصدر عظم ، يقال : عظمه
تعظيما أي : كرهه وفخمه .

والتعظيم يكون باعتبار الوصف والكيفية ،
ويقابله التحقير بهما بحسب المزية والرتبة .^(١٥)

(١) المصباح المنير ١/ ٢٩٩ . ولسان العرب ٦/ ٢٣٥ - ٢٣٩ .
وساح المصروس ٢/ ٣٨٤ - ٣٨٦ . والمعردات في غرب
القرآن ٢٤٧ .

(٢) القاموس المحيط ، ولسان العرب .

(٣) القاموس المحيط . ولسان العرب ، وفتح المنير .
والمخطوطات ٩٥ / ١ .

(١١) القاموس المحيط ، والمصباح المنير . ولسان العرب ،
والمعردات في غرب القرآن مادة : تفضل .

(١٢) القاموس المحيط ، والمصباح المنير . ولسان العرب ،
والمعردات في غرب القرآن مادة : كرم .

الشافعي، كما صرح باستجابته لشرقاوي من المالكية.

وقالوا: إن ذلك من قبيل الأدب، ورعاية الأدب خير من الامتثال، كما قال العرب عبد السلام.^(١)

ويأتي النسوية بمعنى: التلويح بالسواد، ويبحث حكمه في مواطن منها: التعزير، واختصاص، والحداد، والتعزية، والنباس والعمامة، وشعر اللحية.

(أولاً)

النسويد من السيادة

نسويد النبي ﷺ :

ب - في غير الصلاة :

٨ - أجمع المسلمون على ثبوت السيادة للنبي ﷺ، وعلى علميته في السيادة، قال الشرقاوي: لفظ (سيدنا) علم عليه ﷺ.

اختلف الفقهاء في حكم نسويد النبي ﷺ في الصلاة، وحكم نسويده ﷺ في غير الصلاة.

أ - في الصلاة :

ومع ذلك خالف بعضهم وقالوا: إن نطق السيد لا يطلق إلا على الله تعالى، لما روي عن أبي نضرة عن مطرف قال: قال أبي: انطلقت في مسجد بني عامر إلى النبي ﷺ فقلنا: وأنت سيدنا، فقال: السيد الله تبارك وتعالى. قلنا: وأفضلنا فضلاً وأعظمنا طولاً، قال: قولوا بقولكم أو بعض قولكم، ولا يسخر بكم الشيطان.^(٢) وفي حديث آخر أنه جاءه رجل

٧ - ورد لفظ لصوت الإبراهيمية في كتب الحديث والفقهاء مأثوراً عن النبي ﷺ من غير ذكر (سيدنا) قبل اسمه عليه الصلاة والسلام. وأما إضافة لفظ (سيدنا) فرأى من لم يقل بزيادتها الاكرام بما ورد عنه ﷺ. لأن فيه امتثالاً لما ورد عنه ﷺ من غير زيادة في الأذكار والألفاظ المأثورة عنه، كأذان وإقامة والشهد والصلاة الإبراهيمية.

(١) رد المحتار على شرح المختار ٢/٥٤٥، والفتاوى المواني على رسالة مغبرياني ٢/٤٦٤، وقليوبي ١/١٦٧، وشرح لمروزي ١/١٦٦، وحاشية لشرقاوي على حاشية الطحطاوي ١/٢٦، ١٩٣، والمصنف لابن مدامة ٢/٥٤١ - ٥٤٢، ٥٤٣، زيل الأوطار ٢/٣٧٦، ونقول نبيح في الصلاة على أخيب الشافعي ص ١٠١، وفنوني ابن حجر المصنفان فضلاً عن إصلاح المساجد من الحج والمواثيق للشافعي: ١٤٩ (٥) المكتب الإسلامي.

(٢) حديث «قولوا بقولكم أو بعض قولكم» أخرجه - أخرجه -

وأما بخصوص زيادة (سيدنا) في الصلاة الإبراهيمية بعد التشهد، فقد ذهب إلى استحباب ذلك بعض الفقهاء المتأخرين كالعزيم عبد السلام والرملي والقليوبي والشرقاوي من الشافعية، والحكيمي وابن عابدين من الحنفية منابعة للرملي

فقال: أنت سيد قريش، فقال عليه السلام: والسيد الله.^(١١)

قال ابن الأثير في النهاية: أي هو الذي يحق له السيادة، كأنه كره أن يعمد في وجهه، وأحب التواضع. ومعه الحديث لما قالوا: أنت سيدنا، قال: «قولوا بقولكم، أي ادعوني نبيا ورسولا كما سبأني الله، ولا تسموني سيدا كما تسمون رؤساءكم، فإنني لست كأحدكم من يسودكم في أسباب الدنيا».

وأضاف ابن منلق إلى ما سبق: والسيد يطلق على الأوب، والمالك، والشريف، والفاضل، والحكيم، ومن حصل أدى فومه، والروح، والرئيس، والمقدم.

وقال أبو منصور: كره النبي صلى الله عليه وسلم أن يمدح في وجهه وأحب التواضع لله تعالى، وجعل السيادة للذي ساد الخلق أجمعين. وليس هذا بمخالف لفعله لسعد بن معاذ رضي الله عنه حين قال لقومه الأنصار: «قوموا إلى سيدكم»^(١٢) أراد أنه أفضلكم رجلا وأكرمكم. وأما صفة الله جل

ذكره بالسيد فمعناه: أنه مالك الخلق وخلق كلهم عبيده (أي فلا يطلق لفظ السيد هذا نعتي على غير الله تعالى)، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: وأما سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخره^(١٣) أراد أنه أول شمع، وأول من يفتح له باب الجنة، قال ذلك إخبارا عما كرمه الله به من الفضل والسود، وتحدثا بتعظيم الله عنده، وإعلاما به، ليكون إيمهم به على حسبه وموجبه، ولهذا أتبعه بقوله: «ولا فخره» أي أن هذه المفضلة التي ألتها كرامة من الله تعالى، لم ألتها من قبل نفسي، ولا سلفها بقوتي، فليس لي أن أفخر بها.

وقال البخاري: إنكاره صلى الله عليه وسلم بحمل أن يكون تواضعا منه صلى الله عليه وسلم وكراهة منه أن يمدح ويمدح مشافهة. ولأن ذلك كان من ثبته الجماعية، أو مبالغتهم في المدح، وقد صح قوله صلى الله عليه وسلم: «ثنا سيد ولد آدم» وقوله للحسن رضي الله عنه: «إن ابني هذا سيد»^(١٤) وورد قول سهل بن حنيف رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم: «يا سيدي» في حديث عند النسائي في عمل اليوم والليلة،

(١٠) أبو داود (٥٨/١٥٥) ط هزرت عبد وصلي. وقال ابن حجر في الفتح (٥/١٧٩) ط السني. رحمه الله (١١) حديث: والسيد الله أخرجه أحمد (٤/٢١٧) ط المصنف من حديث مطرف بن عبد الله بن الشخير وإسناده صحيح (١٢) حديث: «قوموا إلى سيدكم» أخرجه البخاري (٦/١٦٥) ط السني.

(١٣) حديث: وأما سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخره أخرجه مسلم (٣/١٧٨٢) ط الحلبي. حزن قوله «ولا فخره» فهو في الترمذي (٥/٣٠٨) ط الحلي (١٤) حديث: «إن ابني هذا سيد» لم يلقوا ولا يلقون في (٩)

نساء لله مالا، ورزق سبحانه، فأدى شكره،
وكلت شكرته في الناس^(١)

ويقوله ﷺ لأنصار وبي قريظة: «فوموا إلى
سيدكم»^(٢) يعني سعد بن معاذ.

وقوله ﷺ في الحسن بن علي رضي الله عنهما -
كما ورد في النصحيحين - «إن ابني هذا سيد،
ولعل الله يصلح به بين فئتين عظيمتين من
المسلمين»^(٣) وكذلك كان

وقه وله ﷺ أنصار: «من سيدكم؟» قالوا:
الحسن بن علي أنا نخله، قال ﷺ: «نأوي
داه أدوى من البخل»^(٤) ويقول ﷺ: «كل من
أدم سيداً فالرجل سيد أهله والمرأة سيدة
بيتها»^(٥).

ومنه حديث ثم السدود رضي الله عنها.
حدثني سيدي أبو السديد: ويقول عمر

وقول ابن مسعود: «اللهم صل على سيد
المبشرين.. وفي كل هذا دلالة واضحة وبراهين
لائحة على جواز ذلك، وإنا نحن محتاج إلى إقامة
دليل، سوى ما تقدم. لأنه لا ينقض دليلاً مع
الاحتمالات السابقة»^(٦)

تسويد غير النبي ﷺ :

٩ - مختلف الفقهاء في جواز إطلاق بعض السيد
على غير النبي ﷺ : فذهب جمهورهم إلى جواز
إطلاق لفظ السيد على غير النبي ﷺ ،
واستدلوا بقول الله تعالى في يحيى عليه السلام :
﴿... وسيدا وحضورا وبيا من الصالحين﴾^(٧)
أي أنه فاق غيره عفة وزهادة عن الذنوب. وقوله
عمر بن الخطاب في امرأة العرير ﴿... وألفيا سيدها
لذي الباب﴾^(٨) أي زوجها. وروى أن النبي

ﷺ سئل: من السيد؟ قال: «يوسف بن
يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام»
قالوا: فما في أمك من سيد؟ قال: «بلى» من

(١) رد المحتار على الدر المختار ٢/٢٤٨، والفرق الدرام
على رسالة المغيرة ١/٤٦٦، وحاشية شرقاوي على
تحفة القضاة ١/٢٦٠. والأدب الشريفة والسبع المرحلة
٢/٦٦٠ - ٦٦٥، والخصول البديع في خلاصة عمى الخبيب

الضعيف ص ٦٠٦، الصان المغرب ٢/١٣٥

(٢) من الآية ٥٩ من سورة آل عمران

(٣) من الآية ٢٥ من سورة يوسف

(٤) حديث: «مثل من خليفة» قال: يوسف بن
الحسين: «رواه الطبراني في الأوسط»، وفيه نصح أبو عمر
وهو من ذلك الجمع الزوائد ٢/٢٠٢، ط الحصري

(٥) حديث: «فوموا إلى سيدكم سبق ترجمه ص ٨

(٦) حديث: «إن ابني هذا سيد، ولعل الله يجمع
بينهما» أخرجه البخاري الفتح ٣/٣٠٧، ط الطلعية.

(٧) صحيح: «من سيدكم...» أخرجه أبو الشيخ في الأسماء
من حديث كعب بن مالك عن أبي الفتح: ١٧٩، كتاب
الأسماء ط السلفي، وقال: رجال هذا الإسناد ثقات

(٨) حديث: «كل من أدم سيداً فالرجل...» أخرجه ابن
عصم في الكامل ١/١١٦، ط دار الفكر، وبتدوين
حسن

صاحب عون المعبود: كأي بعض أكابر الملة،
يأخذ بهذا، ويكره أن يجرب أحدًا لفظه أو
كتابه باليد، ويؤكد هذا إذا كان المخاطب
غير نقي.^(١)

من يستحق التسويد:

١٠ - من ط السبد مشتق من السودد، وهو:
النجس والشرذ، ويطلق على المتوحي للجماعة.
ومن شرطه وشأنه أن يكون مؤذبا للنفس
شرقا. وعلى من قام به بعض خصايل الخير من
الفصل والشر، والعبادة والورع والحلم والعقل
والزهد والنعمة والكرم ونحو ذلك.

إطلاق لفظ السبد على المناق:

١١ - المناق ليس من هذه القصاص في شيء،
لأنه كاذب مدلس خائن، لا توافق سيرته
ملائته. وفي العفيدة: يطلى الكفر ويظهر
الإسلام. وقد ورد النهي عن إطلاق لفظ السبد
على المناق فيها روي عن عبدالله بن مريدة عن
أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقبلوا
للمناق سيد»^(٢) فإنه إن بك سيدكم فقد

رضي الله عنه لا شك: من الذي إني جانبك،
فأجاب: هذا سيد المصلحين أبي بن كعب
رضي الله عنه.

وقالوا: إنه لم يرد في القرآن الكريم ولا في
حديث مسواتر أن السيد من أسماء الله تعالى،
ولأن إطلاق لفظ السيد على الله عز وجل لكونه
سبحانه مائث الخلق أجمعين، ولا مالك لهم
سواء، وإطلاق هذا اللفظ على غير الله تعالى
لا يكون بهذا المعنى الجامع الكاس، بل بعبارة
قاصرة عن ذلك.

وقال بعضهم: إن لفظ السيد لا يطلق إلا
على الله سبحانه وتعالى، لما ورد في حديث
مطرف الذي سبق ذكره.

وقال الخطابي: لا يقال السيد ولا المولى
على الإطلاق من غير إضافة إلا في صفة الله
تعالى.

وقال بعضهم: إن لفظ السيد يجوز إطلاقه
على مالك العبد أو مالكه، لما روي عن
أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ
قال: «لا يقبلون أحدكم: عبدي وأمتي،
ولا يقبلون المملوك: ربي وربتي، وليل، لئلا
فني وفناتي. وليل المملوك: سيدي ومبدني،
فإنهم المملوكون، والرب: الله تعالى»^(٣) قال

(١) حديث: «لا يقبلون أحدكم: عبدي وأمتي» أخرجه

ابن ماجه ٢٥٧/٥١ - ط عزت عبيد دهاس وأصفه في مسلم

(٢) ١٦٩/٣ - ط الحلبي

(١) غير هجراني ١/٦٧، ٧٧، صحيح البخاري ١٧/١٣٠

ط مستبصر، ومصرن المير ١٣/٤٢١ - ٤٢٤، والحكماني

في صفته الرجال ١/١٥٢١، وحاشية الشرح لابي ١/١١٠

والآداب الشرعية ٣/٤٦٥ - ٤٦٧

(٢) في بعض هرواية سيده، بالنصب.

لتغير الحرب، فإن في الذخيرة: أما الخضاب بالسواد للغزو، ليكون عيب في عين العدو - فهو محمود بالاتفاق. وإن كان ليزين نفسه للنساء فمكروه، وعليه عامة المشايخ، وبعضهم جوزه بأكراهة، وروي عن أبي يوسف أنه قال: كما يعجبني أن تتزين لي يعجبها أن لتزين لها.

وقال المالكية: الخضاب بالسواد إذا كان للتزوير فهو حرام. كمن أراد نكاح امرأة فصنع شعر لحية الأبيض بالسواد، وإن كان للجهاد حتى يرهق العدو الشباب نعب، وإن كان للتشابه كره، وإن كان مطلقاً فقولان: بالأكراهة والجواز.^(١)

وقال الشافعية: إن الخضاب بالسواد حرام في الجملة، ولهم في ذلك تمصيل وخلاف. قال النووي في المجموع: اتفقوا على ذم خضاب الرأس واللحية بالسواد، ثم قال: قال: الغزالي في الإحياء، والبخوي في التهذيب، وآخرون من الأصحاب: هو مكروه. وظاهر عبارةهم أنه مكروه كراهة تنزيه، والصحيح: بل العيوب - أنه حرام. ومن صرح بتحريره صاحب إخواي في باب الصلاة بالنجاسة، قال: إلا أنه يكون في الجهاد، وقال في آخر كتاب الأحكام

أسخطتم ربكم عز وجل^(٢) وذلك لأن التسيد هو المسحق للسود، أي لأسباب العلية التي تؤمله لذلك، فإما المتأفق فإنه موصوف بالتناقض، فوضعه بذلك وضع له في مكان لم يضعه الله فيه، فلا يبعد أن يستحق وأضعه بذلك سخط الله. وليس معناه: إن يك سيذا لكم فتجب عليكم طاعته، فإذا أظعنتموه في نفاق فقد أسخطتم ربكم. وقال ابن الأثير: لا تقولوا للعتاق سيذا، فإنه إن كان سيذاكم وهو منافق فعتاكنم دون حاله، والله لا يرضى لكم ذلك.^(٣)

(ثانياً)

التسويد من السواد

أ - التسويد بالخضاب:

١٢ - ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أن خضاب الرجل بالسواد مكروه في غير الجهاد في الجملة.

والحنفية والمالكية في ذلك تفصيل

قال ابن عابدin: يكره الخضاب بالسواد أي

(١) حديث الانصاري للمتأفق سيذا. فإنه . وأخرجه أسوداد ٢٥٧/٢ - طهرت عبيد عباس، وصحبت النووي في ربايع الصالحين (ص ٦٠٦ - ط الكتب الإسلامية).

(٢) هون المدد ٣٢٦/١٣، ومثل ان الصدق في توضيح الأدب المقصر ٢٣٠/٢، وأدب الشريعة ٢٣٥/٣.

ولسان العرب ١٣٥/٢

(١) ابن عابدin ٢٧١/٥ - ١٨٦، وكفاية الطالب الرباني ٢٥٦/٢، وكشاف الغشاع ٧٧/٦، والأدب الشرعية

٢٥٤، ٢٥١/٢

له فرجاً في ثوبها، كما في الروضة وأصلها، وهو الوجه^(١).

هذا في خصص للرجل والفرجة الشعر بالسود، أما خصصها الشعر ونفس السود، كالخمرة والصفرة مثلاً، وخصصها غير الشعر كالبدن والرجلين فبها تفصيل يذكر في موطنه.

يقول الحافظ في الفتح: إن من العلم، من رخص في الاختصاص بالسود مطلقاً، ومنهم من رخص فيه للرجل دون النساء، وتفصيل ذلك في مصطلح: (اختصاص).

ب - ليس السود في الخلاء:

١٣ - اتفق الفقهاء على أنه يجوز لمعتوق عنها زوجها: ليس السود من الثياب. ولا يجب عليها ذلك، بل لها أن تلبس غيره.

وحاشا، فقهاء الحنفية في المادة التي يجوز لها أن تلبس فيها السود، فقال بعضهم: لا تجاوز ثلاثة أيام. ولكن فقهاء المذهب - ومنهم ابن عابد - همو ذلك على ما تنصحه الزوجة بالسود وتلبسه تأسفاً على زوجها، أما ما كان مبروراً بالسود فيلزم موت زوجها، فيجوز لها أن تلبسه مدة أخذاد كتمه. وهذا مع الحنفية ليس بالسود في الخلاء، على غير تزوج.

(١) المجموع ٢/ ٢٩٤، وروضة الفلاح ٢/ ٢٦٦، وبها لصاحبه ٢/ ٢٣٢.

الطائفة: يمنع المحتجب لابس من خضاب لثيب بالسود إلا المصانيد، ودليل تحريره حديث حابر رضي الله عنه قال: أني بأبي فحافة والدني بكر الصديق رضي الله عنهما يوم فتح مكة ورأسه ولحيته كالشعامة بيضاء، فقال رسول الله ﷺ: «غُيِّرُوا هَذَا، وَاجْتَنِبُوا السُّودَ»، وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون يوم يحضرون في آخر الزمان بالسود كحصى الحصى، لا يرتعون رائحة الجنة»، ولا فرق في منع من الخضاب بالسود بين الرجل والمرأة، هذا مذهبنا، وحكي عن إسحاق بن راهوية أنه رخص فيه للمرأة ثنتين من لزوجها.

وقال النووي في روضة الطالبين: حصاب المرأة بالسود إن كانت حالية من الزوج ومعنة فهو حرام، وإن كانت زوجة فعمله يادنه محالز على المذهب، وقيل: وجهان كوصول الشعر.

وقال الرملي: يحرم على المرأة الخضاب بالسود. فإن أذن لها زوجها في ذلك جاز، لأن

(١) نت يكون بالجماد غلام إذا برأه، وبه في النسب.

(٢) حديثه، غيره وأما... أخرجه مسلم ١٦٧٣/٢ - في طائفة.

(٣) حديثه، أخرجه يوم يحضرون في... أخرجه أبو داود.

(٤) ٤٩٩/١ - ط عزت محمد صالح، وقال ابن حجر في

الفتح ٤/ ٤٩٩ - ط طائفة، إسناده قوي.

د - السواد في اللباس والعمامة :

١٥ - يتدب لبس السواد عند الخفية ، قال ابن عابدين : تدب لبس السواد ، لأن عمدا ذكر في السير الكبير في باب القناتم حديثا يدل على أن لبس السواد مستحب. ^(١)

أما الصبيح مالا سود ، وليس المصبوغ به نقل عن أبي حنيفة : أنه لا بأس به. ^(٢)

وقال الشافعية : يتدب لإمام الجمعة أن يزيد في حسن الهبة والعمعة والارتداء ، وترك لبس السواد له أولى من لبسه ، إلا إن غشي مفسدة ترتب عن تركه من سلطان أو غيره ، وقال ابن عبيد السلام في فتاويه : المواطبة على لبسه بدعة ، فإن منع الخطيب أن يخطب إلا به فليقل ^(٣)

وقالوا : نقل أن النبي ﷺ لبس العمامة البيضاء والعمامة السوداء ، ^(٤) ولكن الأقص في

وقال المالكية : إن المحدث يجوز ما أن تلبس الأسود ، إلا إذا كانت ماصعة للبياض ، أو كان الأسود زيتة فومها .

وقال الغلابي من الشافعية : إذا كان الأسود عادة قومها في الشرين به حرم لبسه ، ونقل النووي عن الماوردي أنه أورد في الحنزيه وجهها يلزمها السواد في الحداد. ^(٥)

ج - لبس السواد في التعزية :

١٤ - اتفق المتقهاء على أن تسويد الوجه حزنا على الميت - من أهله أو من العزيزين لا يجوز - لما فيه من إظهار لنجس وعدم الرضا بقضاء الله وعلى السخط من عمله ، مما ورد النهي عنه في الأحاديث .

وتسويد الثياب للتعزية مكروه للرجال ، ولا بأس به للنساء ، أما صبيغ ثياب أسود أو أكهب ^(٦) نأسفا على الميت فلا يجوز ^(٧) على المتخصصين السابق .

(١) الفتاوى الهندية ٥ / ٣٣٠ ، وابن عابدين ٥ / ٤٨١

(٢) الفتاوى الهندية ٤ / ٣٣٩

(٣) نهاية المحتاج ٩ / ٣٢٩ ، وأمن الطالب ٦ / ٢٩٧ ،

وحاشية الغلابي وغيره ٤ / ٣٠٦

(٤) حديث : لبس العمامة البيضاء ، قال المحدث الشيخ محمد بن جعفر الكشي في كتابه الدعاء في أحكام منة العمامة (ص ٨٥) : لم أر في شيء من الأحاديث التي وكفت عليها ، لأن ما يصرح بجسده عليه الصلاة والسلام للعمامة البيضاء ، إلا أن المبلغ عن كلامهم ، ومن إظهاره الصلاة والسلام البيض على غيره في حلق أحواله لبسه لما في الغلب ، لاسيما في الجمع والأعياد والمنازل

(٥) رد المحتار على الدر المختار ٢ / ٦١٧ ، ٦١٩ ، والنسرخ الكبير ١٢ / ١٧٨ ، والحرشي ٤ / ١٢٨٤ ، وجمهر الإكليل ١ / ٣٨٩ ، وحاشية فلبغوي وغيره ١ / ٥٢ ، وروضة الطالبين ٨ / ١٠٦ ، والمغني لابن قدامة ٢ / ٥٩٠ ، والمغني لابن حزم ١ / ٢٢٩ ، وانروعي للشيخ ٤ / ١٢٥

(٦) الأكله - الأمر الشرب بالسواد

(٧) الفتاوى الهندية ١ / ١٦٧ ، ٣٣٣ ، وحاشية الجمل ٥ / ٣١٥ ، وأمن الطالب ٦ / ٣٣٩ ، والإفتاح ١ / ١٨١ ، وكشف القناع ٢ / ١٦٣ ، ومطالب ذوي النهي ١ / ٣٥٥

لونيا البيضاء لحوم الخبر الصحيح الأمر ينسب
البياض، وأنه خير الألوان في الحياة والموت.^(١)
وقال الخنابلة: يباح السواد ولو للجد. لأن
النبي ﷺ دخل مكة عام الفتح وعليه عمامة
سوداء.^(٢)

تسوية

التعريف :

١ - التسوية لغة : العدل والنصفة ، والجور أو
الظلم ضد العدل ، واستوى القوم في المال مثلا :
إذا لم يفضل أحد منهم غيره في المال .

وسواء الشيء : غيره ومثله . من الأضداد -
وتساوت الأمور : تماثلت ، واستوى الشبان
وتساوا : تماثلوا .^(١)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
الدقوي .

الألفاظ ذات الصلة :

القسم :

٢ - وهو مصدر قسم الشيء ويقسمه قسما :
جزأه ، ولقسم : نصيب الإنسان من الشيء .
ويقال : قسم الشيء بين الشركاء ،
وأعطيت كل شريك قسمه .

(١) - قتال طبرست والصباح المحبر

هـ - تسويد الوجه في التعزير :

١٦ - ذهب الحنفية والمالكية إلى أنه لا يجوز في
التعزير تسخيم الوجه ، أي دهن وجه المعزور
بالسحاح ، وهو السواد الذي يتعلق بأسفل القدر
ومحيطه من كثرة الالتحان .^(١)

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يجوز
تسويد الوجه في التعزير ، لأن الإمام يجتهد في
جنس ما يعزره وفي قدره ، ويفعل بكل معزور
ما يليق به ويحاسبه ، مع مراعاة الترتيب
والتدرج ، فلا يرمى لمرة وهو يرى ما دونها
كافيا .^(٢)

(١) حاشية الجمل ٥/ ٨٨ - ٨٩

(٢) كتاب القناع ١/ ٢٨٦

ومعني : وإن قسم ﷺ دخل مكة عام الفتح . . .

المرحوم مسلم (٢٢ / ٩٩٠ ط الخليلي)

(٣) المبسوط للمرحوم ١٦ / ١٢٥ ، وجواهر الإكليل ٢ / ٢٢٥

(٤) بداية المحتاج ٨ / ١٦ ، والسي الخالق ١ / ١٦٦ ، وحاشية

الجمل على شرح المنهج ٥ / ١٦٢ ، ومطالب لؤلؤ قنبر

٢٢٣ / ٩

وقوله ﷺ : وَلَسَوْنَ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيَخَالِفَنَّ اللَّهُ
بَيْنَ وَجْهَيْكُمْ^(١)
وبين ما تحقق به النسوية في الصفوف بنظر
في مصطلح (صلاة الجماعة).

نسوية الظهر في الركوع :

٤ - اتفق الفقهاء على أن أكمل الركوع هو أن
يحني المصلي ، بحيث يستوي ظهره وعنقه بأن
يمدهما حتى يصيرا كالصحيحة الواحدة ،
ويصب سابقبه وفخذه إلى الخلف ، ولا يثنى
ركبتيه حتى لا يفوت استواء الظهر به^(٢) لأن
ذلك ثبت عن النبي ﷺ ، وعن أبي حميد
الساعدي رضي الله عنه قال : رأيت رسول الله
ﷺ إذا كبر جعل يديه مدوّكتيه ، وإذا ركع
أمكن يديه من ركبتيه ، ثم هصر ظهره ، وفي
رواية ثم حتى غير مفتع رأسه ولا مقبونه^(٣)
وعن عائشة رضي الله عنها قالت : إذا كان

ومنه التقسيم^(١)

والنسبة قد تكون بالتساوي ، وقد تكون
بالتفاضل .

الحكم التكليفي :

يختلف حكم النسوية باختلاف ما يتعلق به
على الوجه الأمي :

نسوية الصفوف في الصلاة :

٣ - تغفل العلماء على أن من السنن المؤكدة
نسوية الصفوف في صلاة الجماعة ، بحيث
لا يتقسم بعض المصلين على البعض الآخر
وأثر امر في الصفوف ، بحيث لا يكون فيها
فرجة ،^(١) لأحاديث الكثيرة التي وردت في
الحث عليها : منها قوله ﷺ : «سوا صفوكم ،
فإن تسوية الصف من تمام الصلاة» في رواية
«فإن نسوية الصفوف من إقامة الصلاة»^(٢)

وقوله ﷺ : «أقيموا صفوفكم وتراصوا ، فإن
أراكم من وراء ظهري»^(٣)

أخرجه البخاري (٢٠٨٧) ط (السنن) ومسلم
(٣٣١/١) عيسى البلي.

(١) حديث : «تسوي صفوفكم أو يخالص الله...»
أخرجه البخاري (٢٠٩٠) ط (السنن) ومسلم (٣٣١/١)
ط عيسى البلي.

(٢) مواهر الإكمال ١٤١/١ . ولغة المحتاج ١٢/١٣ . وكشف
المحذرات ص ٧١ . وكفاية لأخلاق ١٢٧/١ . ومبطل السلام
١٦١/١

(٣) حديث أبي حميد الساعدي ، رأي رسول الله ﷺ - إذا كبر
جعل يديه مدوّك . أخرجه البخاري (٢٠٨٧) ط (السنن)
السلي.

(١) لك العرب والمصاحح التي مادة (قسم)

(٢) في المحتاج ١٤١/١ . والقرآن : طه ١٤ ص ١٤ . ومبطل
السلام ١٢/٢

(٣) حديث : «سوا صفوفكم ، فإن تسوية الصف

و .» رواية هنادي نسوية ، أخرجه البخاري (الفتح -

٢٠٩/٢ ط (السنن) ومسلم (٣٣١/١) ط عيسى البلي .

(٤) حديث : «تسوي صفوفكم وتراصوا ، فإن

كل صنف . واستندوا لذلك دأفة منها .
قوله عليه السلام لعاد رضي الله عنه : أعلمهم أن
عليهم صدقة مؤخذ من ثمنياتهم فترد على
فقراءهم^(١) فقبره الأضر برز جملتها في الفقراء ،
وهو صنف واحد ، ولم يذكر سواهم ثم أتاه
بعد ذلك ما جعله في صنف ثان غير الفقراء .
وهم المؤمنة قلوبهم : الأفرع بن حابس ،
وعيينة بن حصن ، وعظيمة بن علقمة ، وزيد
الخليل حيث قسم فيهم الصدقة التي بعث بها
إليه علي بن أبي طالب رضي الله عنه من
اليمن .

قال ابن قدامة : وإنما يذكر من أهل اليمن
الصدقة . وفي حديث سلمة بن صحر الجاهلي
رضي الله عنه أنه عليه السلام أمر له بصدقة فومه بقوله
عليه الصلاة والسلام : « انطلق إلى صاحب
صدقة بني زريق فليدفعها إليهم »^(٢) لكنهم مع
ذلك يرون أنه من الأفضل في القسمة أن يقدم
الأكثر حاجة ، فالتدبير يليه^(٣) .

(١) حديث معاذ : أعلمهم أن عليهم صدقة مؤخذ .
أخرجها البهوتي في فتح ٢٦٦/٢ ط السلفية : مسلم
٥٠/١ ط عيسى طلمي

(٢) حديث : انطلق إلى صاحب . أخرجه أبو داود
(٢/٢٦٦ ط عبيد القاسم) : والبيهقي (٣/٥٠٣ ط
القبلي) . وقال : حديث حسن وأصح . - لحاكم

(٣) (٢/٢٠٣) وقال حديث صحيح على شرط مسلم
(٣) البهقي ٢٦٦/٢ : وهو هو الإكيلي ١/١١٠ ، والفراير
المفهم ١١٦ ، والموسم لأبن قدامة ٢/٢٦٨ ، وروضة
الطلوع ٢/٢٣٦

رسول الله عليه السلام يفتح الصلاة بالتكبير ، إلى أن
قال : « وكان إذا ركع لم يشخص رأسه ولم
يصوبه ، ولكن بين ذلك »^(١)

وفي حديث النبي ، صلواته قال النبي عليه السلام
له : « فإذا ركعت فاجعل راحتيك على ركبتيك ،
وامدح طهرتك ، ومكن ركوعك »^(٢)

قال الإمام البخاري رحمه الله : السنة في
الركوع عند عامة العلماء : أن يضع راحته على
ركبته ، ويمرح بين أصابعه . ويحكي مرفقيه عن
جنبه ، ويموي ظهره وعقه ورأسه^(٣)

التسوية في إعطاء الزكاة بين الأصناف الثمانية :
هـ - اختلف العلماء في وجوب التسوية في الزكاة
بين الأصناف الثمانية ، فذهب حنفية والمالكية
والحنابلة إلى جواز الانحصار على صنف واحد
من الأصناف الثمانية ، وإلى جواز أن يعطيها
شخصاً واحداً من الصنف الواحد ، فلا يجب
عنى الإمام . إن كان هو الذي يوزع - ولا على
أفالك أن يستوعب جميع الأصناف ، ولا أحد

(١) حديث عائشة رضي الله عنها . وكان رسول الله عليه السلام يفتح
الصلاة بالتكبير . أخرجه مسلم ٢٦٦/١ ط عيسى
السامي .

(٢) حديث النبي ، صلواته « فإذا ركعت فاجعل . » أخرجه
البخاري (٢/٢٧٧ ط السلفية) . وأحمد (٢/٢٤٠) :
المكتب الإسلامي ، وعلقه له

(٣) شرح السنة للبخاري ٣/٩٤

بعضهم أشد، لأن الله سبحانه وتعالى جمع بينهم يواو الشريك. فافتضى أن يكونوا سواءاً.^(١)

ويقوله **عنه** لرجل سأل عن الزكاة وإن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات، حتى حكم هو فيها، فجزأها لثمانية أجزاء، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك.^(٢)

٧ - كما يجب على الإمام أن يسوي بين أفراد النصف الواحد، إذا كانت حاجاتهم متساوية، لأن عليه التعميم فتلزمه التسوية، ولأنه نأتههم فيحرم عليه التفضيل. أما إذا اختلفت حاجاتهم فعليه أن يراعيها.

ولا يجب على المالك التسوية بين أفراد النصف الواحد لعدم انضباط الحاجات التي من شأنها التفاوت، لكن يس له التسوية إن تساوت حاجاتهم، فإن تفاوتت استحب التفاوت بقدرها.^(٣)

(١) المراجع السابقة.

(٢) حديث: «إن لم يرض بحكم نبي» أخرجه أبو داود ٢٨١/٢؛ ط حبيب السامح (ص ١٤)، ط الحسيني (ص ١٤)؛ عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف، وقد وثقه أحمد بن حنبل ورد على من تكلم به. وبقيته وجانه ثقات. (مجمع زوائد ٢٠٤/٥ ط دار الكتاب العربي) وضعه السيوطي (تفسير القدير ٢٥٣/٢ ط المكتبة التجارية).

(٣) العمي لأبو قدامة ٢٦٦/٢، ونخبة المحتاج ١٧٢/٢، ومغني المحتاج ١١٧/٣، وروضة الطالبين ٢٠ - ٢٢.

فمن عمر رضي الله عنه أنه كان إذا جمع صدقات المواشي من البقر والغنم، نظرونها ما كان منيحة اللبن، فيعطونها لأهل بيت واحد على قدر ما يكفيهم، وكان يعطي العشرة للبيت الواحد ثم يقول: عطية تكفي خير من عطية لا تكفي.^(١)

وذهب الإمام الشافعي رحمه الله إلى أن كان المال كثيراً بحيث لا يمكن الأصناف تسوية عليهم، وإن كان قليلاً جاز وضعه في صنف واحد.

وذهب الشافعية، وهو قول عكرمة إلى وجوب اسيعاب الأصناف الثمانية إن كان الإمام أو نائبه هو الذي يقسم، فإن فقد بعض الأصناف جعل الموجودين. وكذا يجب على المالك إن تولى بنفسه القسمة أن يسوي بين الأصناف السبعة غير العامل إن انحصر المستحقون في البلد، بأن سهل عادة ضبطهم ومعرفة عددهم. وإن لم ينصروا فيجب إعطائه ثلاثة فأكثر من كل صنف، لأن الله تعالى أضاف إليهم الزكوات بنقطة الجمع، وأثله قوله:^(٢)

٦ - ويجب التسوية بين الأصناف الثمانية سواء قسم الإمام أو المالك، وإن كانت حاجة

(١) المذبح ١٦/٢.

(٢) نخبة المحتاج ١٦٩/٧، ومغني المحتاج ٢٦٦/٢، وروضة الطالبين ٢٢/٢.

التسوية بين الزوجات في القسم :

ﷺ أنه قال : «من كان له امرأتان ، فبال إلى إحداهما دون الأخرى ، جاء يوم القيامة وشبهه مثله»^(١)

ويسوي في القسم بين المسفحة والنكاح ، فإنه ذكرنا من الدلائل من غير فصل ، ولأنهما يتوحدان في سبب وجوب القسم وهو النكاح ، فيريان في القسم^(٢) .

وتفصيل : بل القسم بين الزوجات في الخطر والسفر ، وفي يده القسم ، وما يختص به العريس عند الدخول وغير ذلك ، يرجع فيه إلى مصطلح (القسم بين الزوجات)

٨ - اتفق الفقهاء على أن القسم بين الزوجات واجب على الرجل وإن كان مريضاً أو مجبوراً أو عيلاً ، لأن من مقاصد القسم الأمن ، وهو حاصل مما لا يظن فقد روت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان في مرضه جعل يدور على نساءه ، ويقول : «أليس أنا غداً؟ أليس أنا غداً؟»^(٣)

ويقسم للمريضة ، والحائض ، والنفساء ، والرتقة ، والقرنة ، والحرمة ، ومن أتى منها أو ظهر ، ولشابه ، والمعوز ، والغديعة ، والحديثة^(٤) .

فقرنه تعالى : ﴿وَالَّذِينَ حَفِظُوا أَنْ لَا يُعْتَدِلُوا هَؤُلَاءَ﴾^(٥) الآية .

وروي أن النبي ﷺ كان يعدل بين نسائه في القسم ويقول : «الفهم هذا فشمي فيها أمك ، فلا تؤاخذني فيها فقلت أنت ولا أمك»^(٦) .
وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله

(١) حديث «أليس أنا غداً» أخرجه البخاري : الصحيح ١٤٤٢/٢ ط السلف

(٢) «البدع» ٣٢٦/٢ ، وجوزهم الإكليل ٢٦٠/١ ، والمعي ٢٨٠/٢ ، ومعنى الصراج ٢٥٢/٣

(٣) سورة النساء ٣٤

(٤) حديث . «كان يعدل بين نسائه في القسم ويقول :»

أخرجه أبو داود ٦٠٠/٢ ط عبيد الله ، والزهد

(٥) ١٣٧ ط مصطفى هادي ، وهو مرسل كما قال ترمذي وشيخ أبي نعيم (٩) ١٥١ ط المكتب الإسلامي

(١) حديث . «من كان له امرأتان فبال إلى إحداهما دون الأخرى» أخرجه أبو داود ٦٠٠/٢ ط عبيد الله ، والترمذي ٢٣٨/٣ ط مصطفى هادي ، وصحح ابن حجر إسناده والتصحيح الخبير ٢٠١/٢ ط شركة الطباعة الفنية .

(٢) «البدع» ٢٢٢/٢ ، وهو مرسل الإكليل ٢٦٧/١ ، ومعنى يحتاج ٢٥١/٣ ، والمعي ٢٨٠/٢

كما اتفقوا على تقديم الأول فالأول، إذا حضر القاضي خصوم وازدحموا، لأن الحق لسابق، فإن جهل الأسبق منهم، أو جاءوا معا أقصر بينهم، وقدم من خرجت لزمته، إذ لا مرجح إلا بها. فإن حضر مسافرون ومقيمون: فإن كان المسافرون قليلا، بحيث لا يضر تقديمهم على المقيمين قدمهم، لأهم على جناح السفر، ولئلا يضرروا بالتخلف. وكذلك النسوة يقدم من عسى الرجال طلبا لسنن من مالم يكثر عندهن أيضا.

١٠ - ونكتهم اختلفوا في حكم نسوة المسلم مع خصمه الكافر.

فذهب الحنفية والمالكية، وهو قول مرجح عند الشافعية: إلى وجوب المساواة بينهما في كل الأمور المذكورة آنفا، لأن تفضيل المسلم على الكافر ورفع عليه في مجلس القضاء كسر لقلبه، وترك للعدل الواجب التطبيق بين الناس جميعا.

وذهب الشافعية في السراج عندهم، والحنابلة: إلى جواز رفع المسلم على خصمه الكافر، لا روي عن عني رضي الله عنه من أنه أحرج إلى السوق، فوجد درعه مع يهودي، فعرفها فقال: درعي سقطت وقت كذا فقال اليهودي: درعي وفي يدي بيني وبينك قاضي المسلمين. فارتفعنا إلى شريح رضي الله عنه. فلما رآه شريح قام من مجلسه، وأجلسه في موضعه، وجلس مع اليهودي بين يديه، فقال

قوله: «من ابتلي بالقضاء بين المسلمين، قلبه دل بينهم في لفظه وإشارته ومقعده، ولا يرفع صوته على أحد الخصمين مالا يرفعه على الآخر» وفي رواية: «فليسويهم في النظر والمجلس والإشارة»^(١)

وكتب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه «أن أس بين الناس في وجهك وعدلك ومجملتك، حتى لا يقطع شريف في حيفك، ولا يأس ضعيف من عدلك».

ولأن مخالفة ذلك يؤهم الخصم الآخر ميل القاضي إلى خصمه، فيضعفه ذلك عن القيام بحجته، ولا يبارأ أحدهما دون الآخر، ولا يلتزم حجته، ولا يضحك في وجهه، لأن في ذلك كله مخالفة للمساواة المطلوبة.

وشد ل هذا الشريف والوضيع والأب والاسن، والصغير والكبير والرجل والمرأة^(٢)

(١) حدث: «من ابتلي بالقضاء بين المسلمين قلبه دل» أخرجه البيهقي (١٠٠/١٣٥) ط دار المعرفة، والدارقطني (٩٠/٢٠٥) ط المدني، وقال البيهقي: إسناده فيه ضعف (١٠٠/٦٣٤) ط دار المعرفة

ولفظ الرواية الأخرى قال المصنف (هـ) ح الزوائد (١٩٧/١) ورواه أبو يعنى والطبراني في الكبير باختصار، وفيه عبادير كثيرة التفتي وهو ضعيف.

(٢) فتح القدير (١/١٣٤)، والفتاوى الصغرى ص ٣٠٠، مني المحتاج (١/٢٠٠) وروضة الطالبين (١١/١٦٦)، وأبني لابن خزيمة (٩/٨٠)، وحاشية المحطاري على لئو

النعمان من بشر رضي الله عنها. «فأشهد على هذا عيري»^(١) ما يذنب على الجوار. وذهب الحنابلة، وأبو يوسف من الحنفية. وهو قول ابن المبارك، وصاروس، وهو رواية عن لإمام مالك رحمه الله: إلى وجوب النسوبة بين الأولاد في الغيب. فإن خص بعضهم عطية، أو فاضل منهم فيها أتم. ووجب عليه النسوبة لأحد أمرين: إما أنه ما فضل له البعض، وإما إن قام نسب الآخر لغيره الصحيحين عن النعمان من بشر رضي الله عنها قال: «وهي أمي هبة» فضالت أمي عمرة بنت رواحة رضي الله عنها: لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ، فأني رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله: إن لم هذا أعجبها أن أشهدك على الذي وهبت لأمتها، فقال ﷺ: «يا بشر ألك ولد سوى هذا؟» قال: نعم. قال: كلهم وهبت له مثل هذا؟ قال: لا. قال: فأرجعه. وفي رواية قال: «انصرفوا لله، وأعدوا رأيين أولادكم» وفي رواية أخرى: «لا تشهدني على جور» إن لبنك من الحق أن تشهد بينهم» وفي رواية: «فأشهد على هذا عيري»^(٢).

(١) حديث: «فأشهد على هذا عيري» أخرجه مسلم (١٣١٣/٣ ط المطبع).

(٢) حديث: «فأرجعه» وفي رواية: «انصرفوا لله» أخرجه البخاري (٢٩١/٥ ط النسخة) ومسلم (١٢٤١/٤).

علي: إن خصني لو كان مسلماً جلست معه بين يديك»^(٣) ولكني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تساوروهم في المجالس»^(٤) أقصى بيني وبينه بإشريح. ولحديث: «الإسلام يعنونا ولا يعلى»^(٥).

النسوبة بين الأولاد في العطية:

١١ - اختلف العلماء في وجوب النسوبة بين الأولاد في العطية.

فذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى أن النسوبة بينهم في العطايا مستحبة، وليس واجبة.

لأن الصديق رضي الله عنه فصل عائشة رضي الله عنها على غيرها من أولاده في هبة، وقض عمر رضي الله عنه إته عاصم بن بشير من العطية على غيره من أولاده.

ولأن في قوله ﷺ في بعض روايات حديث

(١) عائشة الصخراري على الدار الحجازي (١٨٤/٣)، وهو امر الإكمال (٢٢٥/١)، ومعنى النسخ (١٠٠/٤)، وأما في أبي لقادة (٨٢/٩).

(٢) حديث: «لا تساوروهم في المجالس» أخرجه البيهقي (١٣٦/٩ ط دار المعرفة) وضعه. وكذلك ابن حجر في تخفيض الخيل (٢٩٩/٤ ط النسخ).

(٣) حديث: «الإسلام يعنونا ولا يعلى» أخرجه الدارقطني (٣٥٢/٣ ط المدني)، والبيهقي (٢٠٥/٩ ط دار المعرفة)، ومالك البخاري (٢١٨/٣ ط النسخة) وحسن ابن حجر بإسناد.

وإن سوى بين الذكر والأنثى، أو فضلها عليه، أو فضل بعض البنين أو بعض البنات على بعض، أو خص بعضهم بالسوقف دون بعض، فقال أحد في رواية محمد بن الحكم: إن كان على طريق الأثرة فأكرهه، وإن كان على أن بعضهم له عيال وبه حاجة يعني فلا بأس به.

وعلى قياس قول الإمام أحمد: لو خص المشتغلين بالعلم من أولاده بوقفه غريضا لم على طلب العلم، لو ذا الدين دون الفسق، أو المريض، أو من له فضل من أجل فضيلته فلا بأس.^(١)

التسوية في الشفعة بين المستحقين:

١٣ - اختلف الفقهاء في التسوية في الشفعة بين المستحقين لها.

فذهب المالكية والشافعية والحنابلة: إلى أنهم يأخذون بالشفعة على قدر حصصهم من الملك، لأنه حق مستحق بالملك على قدره، فلو كانت أرض بين ثلاثة من الشركاء مثلا: لواحد نصفها، ولآخر ثلثها، ولثالث سدسها، فباع الأول - وهو صاحب النصف - حصته أخذ الثاني سهمين، والثالث سهوا واحدا. وذهب الحنفية، وهو قول مرجوح عند

وروى عن النبي ﷺ أنه قال: «سروا بين أولادكم في العطية، ولو كنت مؤثرا أحدا لأثرت النساء على الرجال».^(١)

١٢ - اختلفوا كذلك في معنى التسوية بين الذكر والأنثى من الأولاد. فذهب جمهور الفقهاء إلى أن معنى التسوية بين الذكر والأنثى من الأولاد: العدل بينهم في العطية بدون تفصيل، لأن الأحاديث الواردة في ذلك لم تفرق بين الذكر والأنثى.

وذهب الحنابلة، والإمام محمد بن الحسن من الحنفية، وهو قول مرجوح عند الشافعية إلى أن المشروع في عطية الأولاد القسمة بينهم على قدر ميراثهم: أي للذكر مثل حظ الأنثيين، لأن الله سبحانه وتعالى قسم لهم في الإرث هكذا، وهو خير الحاكمين، وهو العدل المطلوب بين الأولاد في الهبات والعطايا.^(٢)

١ - ط حسي الحلبي. والرد ولجنة الفتية والرابية عند مسلم (١٦٤٣/٣ ط الحلبي)، والرواية الثلاثة عند البخاري (الفتح ٢١١/٥ ط السليقة).

والحديث عند أحمد (٦٦٩/٤ ط المكتب الإسلامي)، يفظ: وقال: لا. قال: فلا تنهني إذا. إن لا لنهني على جور، إن لبك عليك من الحق إن تعدد بينهم.

(١) حديث: «سروا بين أولادكم...» قال الحلبي: فيه حديث بن صالح كتب إليه. قال عبد الملك بن حبيب: ثقة مأمون ورجح من شأه، وقطعه أحمد وغيره وجمع الزوائد (١٥٣/٤ ط دار الكتاب العربي).

(٢) حاشية ابن عابدين ٤٢٩/٣، والفوائد الفقهية ص ٣٧٢، ومغني المحتاج ٤٠١/٣، والمغني لابن قدامة

١٦٤/٥، والإحصاف ١٣٦/٧

(١) الفتى ٦١٩/٥ ط الرياض

ولا احتجازها دون المسكين، لأن فيه ضرراً
للمسلمين وتضييقاً عليهم.

ويكون الحق فيها للسوق حتى يرثقل عنها،
لقوله ﷺ: «بني مناع من بين يديها»^(١).

ويستلزم عدم الإصرار، فإذا اضربه الناس
لم يجر ذلك بأي حال،^(٢) لقوله ﷺ: «لا صبر
ولا ضرر»^(٣).

الشافعية، وبعض الحنابلة، واختاره جمع من
التأخرين: إلى أن الشركة، يقتسمون الشقص
على قدر رؤوسهم، وعلى هذا ينقسم الشقص
في أمثال الناس بين الشريكين سواء بسواء، لأن
سبب الشفعة هو أصيل الشركة، وهم مستوون
فيها، فجاء النسوة بينهم في انقسام الشذوع
فيه^(٤).

النسوة بين الناس في المرافق العامة:

١٤ - اتفق الفقهاء على أن المرافق العامة - من
الشوارع والضرق، وأقنية الأملاك، والرحاب
بين العمران، وحريم الأمصار، ومنازل
الأسفار، ومقاعد الأسواق، وأحواض
والمساجد، والأنهار التي أجرت أمة سبحانه
ونعته، والعيون التي تُبغ الله ماءها، والمعادن
الظاهرة، وهي التي خرجت - دون عمل الناس
كالتح والفسد والكسب - من الأرض وغيرها
والكل - «نفقوا على أن هذه الأشياء من المباح
المشتركة بين الناس - فهم فيها سواسية، فيجوز
الانتفاع بها للضرورة والاستباحة والبطون
والعمامة والفساد والفساد واشترت والسقاية
وغير ذلك من وجوه الانتفاع.

ولكن لا يجوز اقتطاعها لأحد من الناس،

نسوية القبر:

١٥ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة
إلى استحباب رفع القبر مقداد شبر من
الأرض، أو أكثر منه بقليل، إن لم يخش منه
كافراً أو نجس، وذلك ليعلم أنه قبر فيزار،
ويرجى عليه جنازة، ويحترم.

واستدلوا به صحيح من أن قبر الرسول ﷺ رفع
نحو شبر^(١)، فعن جابر رضي الله عنه أن النبي

(١) حديث: «بني مناع من بين يديها» أخرجه ابن ماجة
(٢١٩/٢) بطريق الحنفية، وقال حديث حسن
صحيح، والمحقق (١٩٧/١) ط دار الكتاب العربي، وقال
صحيح على شرط مسلم.

(٢) الاحتكام بسلطنة البوراني من ١٧٧ - ١٩٨، مع
الاحتجاج ٣٦١/٢، وانظر لابي عبد الله ٥٢٠/٥.

(٣) حديث: «لا صبر ولا ضرر» أخرجه البيهقي (٦٩/٦) -
٧ - ط دار الفقه، والمحقق (٥٧/٢) - ٥٨ - ط دار الكتاب

العربي، وقال: هذا صحيح الإسناد على شرط مسلم
(٤) حديث: «رفع قبره عن الأرض قدر شبر» -

(١) ابن علقين ١٤٩/٥، والقوانين العشرية من ٢٩٢، ولجنة
الاحتجاج ١٧٥/٢، ومعنى المحتاج ٣٠٥/٢، والإتصاف
٢٧٤/٢.

ولكن الصحيح عند الشافعية أن تسطيع القبر وتسويته بالأرض أولى من تسبيته، لما صح عن الفاسم بن محمد من أن عتة عائشة رضي الله عنها اكتشفت له عن قبر رسول الله ﷺ وقبر صاحبه فإذا هي مسطحة مبطوحة بمطحاء العرصة الحمراء^(١).

١٦ - ويكره عند الجمهور ما زاد عن مقدار الشبر زيادة كبيرة، إن لم يكن لحاجة كخوف نيش قبر المؤمن من تحركاته، لقول النبي ﷺ لعلي رضي الله عنه: «لا تدع تمشالا إلا طمسته، ولا قبرا مشرقا إلا سويته»^(٢).

والمشرف ما رفع كثيرا بليل قول الفاسم في صفه قبر النبي ﷺ وصاحبه: «لا مشرقه ولا لا طئه»^(٣).



ﷺ ورفع قبره عن الأرض قدر شبر^(٤). وعن الفاسم بن محمد بن أبي بكر رضي الله عنهم قال: قلت لعائشة رضي الله عنها: بأمره اكتشفت لي عن قبر رسول الله ﷺ وصاحبه، فكشفت لي عن ثلاثة قبور، لا مشرقه ولا لا طئه^(٥) مسطوحة بمطحاء العرصة الحمراء^(٦).

وعن إبراهيم النخعي رحمه الله أنه قال: أخبرني من رأى قبر رسول الله ﷺ وقبر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أنها مسنعة^(٧).

وروي أيضا أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما لما ماتا أنطلقا، صلى عليه محمد بن الحنفية رحمه الله، وكبر عليه زيدا. وجعل له خدًا، وأدخله القبر من قبل الخبطة، يجعل قبره مسنعا، وضرب عليه قسطاطا^(٨).

١ - المشرقة طيهي (٣/ ١٠٠ ط ١٠) المرفقة، موصولا ومرسلا ورجع إسناده. وهما الزيلعي في نصب الرتبة (٣/ ٣٠٣) إلى ابن حبان في صحيحه.

٢ - الملاحظة هي المنقطة بالأرض.

٣ - حديث: «بأمره اكتشفت لي عن قبر رسول الله ﷺ...» أخرجه أبو داود (٣/ ٥٩٩ ط عبيد بن حمزة) والحاكم (١/ ٣٦٩ ط الكلباء العربي) وقال: هذا حديث صحيح إسناده ووافقه الذهبي.

٤ - الآثار عن إبراهيم النخعي، أخرجه من رأى قبر رسول الله ﷺ. أخرجه محمد بن الحسن الشيباني في كتاب الآثار (ص ٨٠) قال البهوتي في إعلال السنن (٨/ ٦٧١) فيه مجهول.

٥ - البدائع ١/ ٣٢٠، وجوامع الإكليل ١/ ٦٦٦، والمختار المحتاج ٣/ ١٧٣، والمضي لاين قدامة ٢/ ٥٠٩.

(١) نسخة احتاج ٣/ ١٧٣

(٢) حديث علي رضي الله عنه «لا تدع تمشالا» أخرجه

مسلم (١/ ٦٦٦ ط عيسى الحلبي).

(٣) المضي لاين قدامة ٢/ ٥٠٩، والمروغ ١/ ٦٧١

تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء الحادي عشر

ع

الألوسي : هو محمود بن عبدالله :

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٣٥

أمدي : هو علي بن أبي علي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

إبراهيم السرائي (؟ - كان حيا ٧٧١ هـ)

هو إبراهيم بن سفيان، مناج الدين،

السرائي . فقيه حنفي .

من تصانيفه : شرح فرائض العشاني .

[كشف الظنون ١٢٥١/٣ ، ومعجم

المؤلفين ٣٥/١] .

إبراهيم النخعي : هو إبراهيم بن يزيد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي حازم : هو عبدالعزيز بن أبي

حازم :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٣٩

ابن أبي زيد القيرواني : هو عبدالله بن

عبد الرحمن :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي شيبة : هو عبدالله بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٧

ابن أبي ليلى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي هريرة (؟ - ٢٤٥ هـ)

هو الحسين بن الحسين بن أبي هريرة،

أبو علي، البغدادي الشافعي . المعروف بابن

أبي هريرة . فقيه، دؤبى ببغداد . تفتحه عن

ابن سريج وأبي إسحاق المروزي وغيرهما،

وتخرج عنه خلق كثير مثل أبي علي الطبري

والدارقطني . وتولى القضاء .

من تصانيفه : شرح مختصر المزني في

فرع الفقه الشافعي .

[طبقات الشافعية ٢٠٦/٢ ، ومعجم

المؤلفين ٢٢٠/٣ ، ومرة الجنان ٣٢٧/٢ ،

وسير أعلام النبلاء ٤٣٠/١٥]

ابن الأثير : هو المبارك بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن بطه : هو عبدالله بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن نعيم

(ملحق) تراجم الفقهاء

ابن دحية

ابن نعيم (٩ - ٩)

ابن الحاجب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حامد : هو الحسن بن حامد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٩٨

ابن حبيب : هو عبد الملك بن حبيب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٩

ابن حجر العسقلاني :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩

ابن حجر المكي : هو أحمد بن حجر

الهيتمي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن دحية (٥٤٤ - ٦٣٣ هـ)

هو عمر بن الحسن بن علي بن محمد بن

فرج بن خلف بن دحية. أبو الخطاب،

الكلي الأنديلسي، الظاهري المذهب.

روى عن أبي عبد الله بن زوقود، وابن

بشكروال، وسمع من البوسيري

والصيدلاني. وولي قضاء دنية مرتين.

من تصانيفه: «تنبيه البصائر»، و«نهاية

السؤل في خصائص الرسول»، و«الآيات

البيئات»، و«البراس في تاريخ خلفاء بني

العباس».

هو محمد بن نعيم، أبو عبد الله، الحراني.

فقيه حنبلي، تفقه على الشيخ محمد الدين بن

تيمية. وعلى أبي الفرج أس أبي الفهم،

وماصر الدين البيضاوي وغيرهم.

من تصانيفه: «المختصر في الفقه،

مشهور وصل فيه إلى أثناء الزكاة. وهو يدل

على علم صاحبه، وفقه نفسه، وجودة

مهمه

[طبقات الخبابة لابن رجب ٢/٢٩٠،

ولدخل لأذهب ابن حنبل لابن بدران ص

[٢٠٩].

ابن تيمية (نقي الدين): هو أحمد بن

عبد الحليم.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن التين : هو عبد الواحد بن التين :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٣٩

ابن جزري : هو محمد بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن الجوزي : هو عبد الرحمن بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

[شذرات الذهب ٥/١٦٠، ولسان
الميزان ٤/٢٩٢، والأعلام ٥/٢٠٢،
ومعجم المؤلفين].

ابن دقيق العيد :

تقدمت ترجمته في ج ٤/٣١٩

ابن رجب : هو عبد الرحمن بن أحمد :

تقدمت ترجمته ج ١ ص ٣٢٨

ابن رشد : هو محمد بن أحمد (الحفيد) :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن الزبير : هو عبد الله بن الزبير :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

ابن سريج : هو أحمد بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن سيرين : هو محمد بن سيرين :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن الشعنة :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٢

ابن شعبان : هو محمد بن القاسم :

تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٧٧

ابن الصائغ (؟ - ٤٨٩ هـ)

هو عبد الحميد بن محمد، أبو محمد،
المروزي، القيراني، المعروف بابن الصائغ.
فقيه، مالكي، ثقة بأبي حفص العطار،
وبابن محرز، وأبي إسحاق التوسني، وأبي
الطيب الكندي وغيرهم. وله تفقه الإمام
المازري المهدوي، وأبو علي حمدان البربري،
وأبو الحسن الحوفي، وأبو بكر ابن عطية،
وغيرهم.

له تعين مهم عن المدونة معروف.

[شجرة النور الزكية ١١٩، والتدريج

المذهب ١٥٩].

ابن الصباغ : هو عبد السيد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٢

ابن عابدين : هو محمد أمين بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عباس : هو عبدالله بن عباس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عبد البر : هو يوسف بن عبدالله :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠

ابن عبد الحكم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عبد السلام

(ملحق) تراجم الفقهاء

ابن قيم الجوزية

ابن عبد السلام : هو محمد بن عبد السلام :

عن السيد الشريف بمصر ، وبرع في جميع العلوم .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عرفة : هو محمد بن محمد بن عرفة :

من تصنيفه : (جامع الفصولين ، ولطائف الإشارات ، كلاهما في فروع الفقه الحنفي ، والتسهيل ، وهنقره تجواهره .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عجيل : هو علي بن عجيل :

[الفوائد البهية ١٢٧ ، وكشف الظنون ١٥٥١/٢ ، والأعلام ٤٠/٨ ، ومعجم المؤلفين ٢/١٢ ، ومقدمة جامع الفصولين ٢/١] .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

ابن عمر : هو عبدالله بن عمر :

ابن قبة : هو عبدالله بن مسلم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٤٤

ابن فرحون : هو إبراهيم بن علي :

ابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١ هـ)

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن القاسم : هو عبدالرحمن بن القاسم المالكي :

هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزُرعي ، شمس الدين ، أبو عبدالله ، الدمشقي ، الحنبلي ، المعروف بابن قيم الجوزية . كان أبوه قبا على المدرسة الجوزية بدمشق التي بناها ولد الشيخ ابن الجوزي ، فعرف بذلك . فقيه ، أصولي ، مجتهد ، مفسر ، محدث ، متكلم ، نحوي ، مشارك في غير ذلك ، أكثر من التصنيف . تتلمذ فشيخ الإسلام ابن تيمية ، حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله ، وهو الذي هذب كتبه ، ونشر علمه ، وسجن معه في قلعة دمشق

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن قاضي سبابة (؟ - ٨٢٣ هـ)

هو محمود بن إسرائيل بن عبدالعزيز بنراالدين ، الشهير بابن قاضي سبابة ، نسبة إلى (سبابة) قلعة من بلاد الروم ، ولد بها حين كان أبوه قاضيا فيها . وفي كشف الظنون ومعناج السعادة والأعلام (ابن قاضي سبابة) نسبة إلى قلعة (سبابة) في سنجل كوتاهية بتركيا . فقيه ، حنفي ، فاض . أخذ

من تصانيفه : وإعلام الموقعين عن رب
العالمين ، ويزاد المعاد في هدي خير العباد ،
وهو الطريق الحكمية في السياسة الشرعية ،
وشفاء العليل في مسائل القضاء والقدر
والحكمة والتحليل ، و«مفتاح المعاد» ،
ودائبان في أفسام القرآن .

[مئذرات الفذهب ١/١٦٨ ، والدرر
الكامنة ٣/٤٠٠ ، وبنر الطالع ٢/١٤٣ ،
والأعلام ١/٢٨٠ ، ومعجم المؤلفين
١٠٦/٩] .

جلس في حلقه مالك بعد وفاته . وكان
من كتاتبه من يخصه مالك بالإذنه عند ختاج
الناس على يده ، فيدعي باسمه هو
وابن زهير وحبيب اللاتي المعروفين .
فيذا دخلوا ودخل غيرهم ممن يخصه أذن
للمعامة ، قال يحيى : كان يجلس من كثرة عس
بمين مالك لا يفارقه .

[ترتيب المذاكر وتقريب المسالك
٢٩١/١]

ابن الماجشون : هو عبدالمالك بن
عبد العزيز .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٢

ابن حاجة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن المبارك : هو عبدالله بن المبارك .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

ابن مسعود : هو عبيدة بن مسعود .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

ابن المنذر : هو محمد بن إبراهيم .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن كثير : هو محمد بن إسماعيل :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٠

ابن كنج : هو يوسف بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣١٤

ابن كثانة (؟ - ٢٨٦ ، وقيل ٢٨٥ هـ)

هو عثمان بن عيسى بن كثانة ، أبو عمرو .
كان من فقهاء المدينة ، أخذ عن الإمام مالك
وغلب عليه الرأي . قال الشيخ إزي : كان
مالك يحضره لمناظرة أبي يوسف عند
الرشيد ، وقال ابن بكير : لم يكن عند مالك
أضبط ولا أدوس من بين كتاتبه ، وهو أندي

ابن أبي (٦٢٠ - ٦٨٣ هـ)

هو أحمد بن محمد بن منصور بن أبي
القاسم بن مختار، أبو والعباس،
الإسكندري، المالكي المعروف بابن المنير،
حاجاً من حاشية بعض العلماء، كالغنى،
والأصول، والتفسير، والأدب، والبلاغة،
وتولى قضاء الإسكندرية. قال ابن فرحون:
ذكر أن الشيخ عمر الدين بن عبد السلام قال:
السير المصرية تختص برجلين في طرفيها:
ابن دقيق العيد وابن المنير بالإسكندرية.
سمع من أبيه ومن أبي جعفر عبد الوهاب بن
زواج بن أسلم، ونقله جماعة اختص منهم
بجمال الدين أبي عمرو بن الحاجب
من تصانيفه: «البحر المحيط»،
و «الإنباط من صاحب الكشف»، «علل به
على تفسير الرغشري»، وكشف فيه من
فيه المغترفة.

[الديباج المذهب ص ٧٨، وشذرات
الذهب ٣٨١/٥، ومعجم المؤلفين
١/٢٦٦].

ابن المولانا: هو محمد بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

ابن ناجي: هو قاسم بن عيسى:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤١

ابن نافع: هو عبدالله بن نافع:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٥

ابن نجيم: هو زين الدين بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن نجيم: هو عمر بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن الهمام: هو محمد بن عبد الواحد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

أبو إبراهيم (٢٥٧ - ٣٥٢ هـ)

هو إسحاق بن إبراهيم بن مسروق، أبو
إبراهيم. النحوي، فقيه، أخذ عن وهب بن
عيسى وابن أبي تمام وابن نيسة. وحدث
وسمع منه جماعة. قال ابن فرحون: كان
حافظاً لفظه على مذهب مالك وأصحابه
من تصانيفه: «كتب النصاب»، و «عالم
الطهارة والصلاة».

[الديباج المذهب ص ٩٦]

أبو بكر: هو عبد العزيز بن جعفر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو بكر بن العربي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

أبو ثور: هو إبراهيم بن خالد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو جعفر الفقيه : هو محمد بن عبد الله :

أبو الدرداء : هو عويمر بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٢

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٦

أبو حاتم القزويني (٩ - ١١٤ هـ)

هو محمد بن الحسن بن محمد بن

أبو زرعة ابن العراقي : هو أحمد بن

عبد الرحيم :

يوسف بن الحسن ، أبو حاتم ، القزويني ،

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

الطبري الأنصاري الشافعي . فقيه ،

أبو العالية : هو رفيع بن مهران :

أصول . تفقه ببغداد على الشيخ أبي حامد

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٣

الإسفرائيني وابن اللبان وأبي بكر بن

الباقلائي . وأخذ عنه الشيخ أبو إسحاق .

أبو عبيد . هو القاسم بن سلام :

من تصانيفه : وكتاب الحيل في الفقه .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

وتمجيد الشجرية .

[طبقات الشافعية ١/ ١٢] ، وتهذيب

أبو العشاء الدارمي (٩ - ٩٠)

الأسماء واللغات ٢/ ٢٠٧ ، ومعجم المؤلفين

قبلي : اسمه يسار بن بكر بن مسعود بن

١٢/ ١٥٨ .

عزلي بن حرمة ، أبو العشاء ، الدارمي ،

الشمسي . روى عن أبيه . وعنه حماد بن

سنة . وذكر أبو موسى المديني أنه وقع له من

رواه عن النبي ﷺ خمسة عشر حديثا . قال

بن حجر : وفقت على جمع حديثه وكلها

بأسانيد مظلمة . ذكره بن حبان في الثقات .

وقال ابن سعد : هو مجهول . قال البخاري :

في اسمه وحديثه وسماه من أبيه نظر .

[تهذيب التهذيب ١٢/ ١٦٧] .

أبو حيد الساعدي :

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣١

أبو حنيفة : هو النعمان بن ثابت :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو الخطاب : هو محفوظ بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو داود : هو سليمان بن الأشعث :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٣٧

أبو القاسم القشيري : ر . القشيري

أبو قتادة: هو الحارث بن ربيع:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٤

أبو الميثم السمرقندي: هو نصر بن محمد.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو مخذومة (٩ - ٥٨ هـ، وقيل ٦٠ هـ)

هو سمرة بن معمر بن ربيعة، وقيل: أوس
ابن معمر. أبو مخذومة، الفهرستي الجمحي
الحكي المؤذن. صحابي رضي الله عنه
روى عن النبي ﷺ. وعنه ابنه عبد الملك
وابن ابنه عبد العزيز بن عبد الملك
وعبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة
وغيرهم.

ولاه النبي ﷺ الأذان بسكة يوم الفتح.

[الإصابة ١/١٧٦، والاستيعاب
٤/١٧٥١، وتهذيب التهذيب ١٢/٢٢٢].

أبو منصور الماتريدي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

أبو موسى الأشعري.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو نضرة (٩ - ١٠٨ هـ، وقيل ١٠٩ هـ)

هو المنذر بن مالك وقبل: ابن

عبد الرحمن بن قطعة. أبو نضرة العبدي.

روى عن علي بن أبي طالب وأبي موسى

الأشعري وأبي ذر الغفاري وأبي هريرة

وابن عباس وابن عمر وعمران بن الحصين

وسمرة بن جندب رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه سليمان التيمي وعبد العزيز بن صهيب

ويحيى بن أبي كثير وغيرهم. قال ابن معين

وابن سعد: ثقة. وذكره ابن حبان في

الثقات.

[تهذيب التهذيب ١٠/٣٠٢].

أبو هريرة: هو عبد الرحمن بن صخر.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

الأثرم: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أحمد بن حنبل.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

الأذري: هو أحمد بن حمدان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

الأزهري: هو محمد بن أحمد الأزهري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أسامة بن شريك (٤ - ٩)

هو أسامة بن شريك الذباني الثعلبي من بني ثعلبة بن يربوع، وقيل: من بني ثعلبة بن بكر. صحابي رضي الله عنه. روى حديثه أصحاب السنن وأحمد وابن خزيمة وابن حبان والحاكم. ومن حديثه: «عباد الله تداووا. فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء إلا الهرم». [الإصابة ٣١/١، والاستيعاب ٧٨/١، وأسد الغابة ٨١/١، وتهذيب التهذيب ٢١٠/١].

وأحسن بن زياد، وسمع الحديث من أبيه ومالك بن مغول وابن أبي ذئب. وروى عنه عمر بن إبراهيم النخعي وسهل بن عثمان العسكري وعبد المؤمن بن علي الرازي وغيرهم.

من تصنيفه: «الجامع» في الفقه على مذهب جده.

[المجواهر المفضلة ١٤٨/١، وتهذيب التهذيب ٢٩٠/١، وتاريخ بغداد ٢٤٣/٦، والأعلام ٣٠٩/١].

أصبع: هو أصبغ بن الفرج:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

الاصطخري: هو الحسن بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أم الدرداء: هي خيرة بنت حنبل الأسلمي:

تقدمت ترجمتها في ج ٢ ص ١٠٥

أم سلمة: هي هند بنت أبي أمية:

تقدمت ترجمتها في ج ٤ ص ٣٤١

إمام الحرمین: هو عبد الملك بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٠

إسحاق بن راهويه:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أسماء بنت أبي بكر الصديق:

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤١

إسماعيل بن حماد (٢ - ٢١٢ هـ)

هو إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة (الإمام) الكوفي القاضي. وفيه حفي، وفي فضله الجانب الشرقي من بغداد وفضله البصرة والسرقفة. تلقى على أبيه حماد

أنس بن مالك

(ملحق) تراجم الفقهاء

جابر بن سمرة

أنس بن مالك :

البياضاي : هو عبدالله بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣١٩

الأنفاسي : ر : يوسف بن عمر الأنفاسي

البيهقي : هو أحمد بن الحسين :

الأوزاعي : هو عبدالرحمن بن عمرو :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٧

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

الإيجي : ر : عضد الدين الإيجي .

ث

الثوري : هو عقبان بن سعيد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

ب

الباجي : هو سليمان بن خلف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

ج

البخاري : هو محمد بن إسماعيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

جابر بن سمرة (؟ - ٧٤ هـ)

هو جابر بن سمرة رضي الله عنه ، ابن

جنادة بن جندب ، أبوعبدالله ، السوائي .

صحابي . روى عن النبي ﷺ وعمر وعلي

وعن أبيه وخاله سعد بن أبي وقاص

رضي الله عنهم . وعنه مالك بن حرب

وحعفر بن أبي ثور وأبو عوف الثقفي وغيرهم

وروى له البخاري ومسلم ١٤٦ حديث .

[الإصابة ٢/١١٢ ، وأسد الغابة

البرزوي : هو علي بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

البيهقي : هو الحسين بن مسعود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

البهوني : هو منصور بن بونس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

٣٠٤/١، وتهذيب التهذيب ٣٩/٢،

والأعلام ٩٢/٢]

جابر بن عبدالله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

المرجاني: هو علي بن محمد المرجاني:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٦

الخصاص: هو أحمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

الحكم بن حزن (٩-٩)

هو الحكم بن حزن بن كلفة بن

حنيفة بن مالك الكلفي، نسم أوله وقبح

اللام وفي الأخرى: وهذه النسبة إلى الكلفة

وهو بطن من نعيم. صحابي رضي الله عنه

وقد عني النبي ﷺ. وروى حديثه أبو داود

وأبو يعلى وغيرهم من طريق شعيب بن

روين الطائفي.

[الإصابة ٣٤٣/١، وأسد الغابة

٥١٩/١، والاستيعاب ٣٦١/١، وتهذيب

التهذيب ٤٢٥/٢، والذيل ١١٦/٣].

حمزة التاشري (٨٣٣-٩٢٦ هـ)

هو حمزة بن عبدالله بن محمد بن علي بن

أبي بكر، نقي الدين، التاشري،

الزبيدي، البيهقي، الشافعي، فقيه، أديب،

مؤرخ. شارك في بعض العلوم، أخذ الفقه

والحديث عن قاضي النخاسة الطيب بن أحمد

التاشري، وعن والده قاضي القضية عبدالله

وغيرهما.

وأجاز له حجر العسقلاني وزكريا

الأنصاري والسيوطي وابن أبي شريف

وغيرهم.

من تصانيفه: مسائل التجير من

مسائل التكبير، ومختصرة التجير في

التكبير، وادنهاز الفرض في المسبب

ح

الحاكم أبو الفضل: هو محمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

الحسن بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٩

الخطاب: هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الحصكفي: هو محمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

والفتنص، و«مجموعة حزمة من فتاوى علماء اليمن».

[تشنرات الذهب ١٤٢/٨، والبدر الطالع ٣٣٨/١، والأعلام ٣٠٩/٢، ومعجم المؤلفين ٧٩/٤].

خ

خالد بن الوليد :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣١٧

حميد بن عبد الرحمن الحميري :

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣٢١

الحرقني : هو عمر بن الحسين :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الخطاطي (توفي بعد ٤٠٠ هـ)

هو الحسين بن محمد بن عبد الله ، وقيل :

ابن الحسن . أبو عبد الله ، الخطاطي النظري

الشافعي . فقيه ، محدث ، قدم بغداد ،

وحدث بها عن عبد الله بن علي وأبي بكر

الإسماعيلي وغيرهما . روى عنه أبو منصور

عبد بن أحمد بن شعيب الروياني ، والغاضي

أبو الطيب وغيرهما .

الخطاطي : هو حمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الخطيب الشريبي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

من تصانيفه : « الكفاية في الفروق » ،

وهو الفتاوى .

خواهر زاده : هو محمد بن الحسين :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٥

[طبقات الشافعية ١٩٠/٣ ، وتهذيب

الاسماء واللغات ٢٥٤/٢ ، ومعجم المؤلفين

٤٨/٤]

د

الدارقطني : هو علي بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٥



الدردير : هو أحمد بن محمد :

الرافعي : هو عبد الكريم بن محمد .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الدينوري (٢ - ٥٣٢ هـ)

الربيع : هو الربيع بن أنس :

هو أحمد بن محمد بن أحمد ، أبو بكر ،

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

الشيبوري ، الحنبل . فقيه ، ثقة عاقل

الرحباني هو مصطفى بن سعد :

أبو الخطاب ، وبرع في الفقه ، وأخذ عنه أبو

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

لصنع بن المنى والسويس بن هبة ،

وبين الجوزي وغيرهم .

من تصنيفه : كتاب لتحقيق في مسائل

الرملي : هو خير الدين الرملي :

التعلق .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

[شذرات الذهب ٩٨/٤ - ٩٩ ، ومجمع

الرويان . هو عبد الواحد بن إسماعيل .

أولعين ٦٨/٢]

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

ز



الرازي : هو محمد بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الزركشي هو محمد بن هاجر :

الراغب : هو الحسين بن محمد .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٧

الزركشي (٢ - ٧٧٢ هـ)

هو محمد بن عبد الله بن محمد . شمس

واقع بن خديج :

الدين ، أبو عبد الله ، أوزكشي ، المصري

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٦

[الإصابة ٥٦٥/١، والاستيعاب ١٣٢/٢، وتهذيب التهذيب ٤١٠/٣، والأعلام ٩٧/٣].

الحنبلي، فقيه، كان إماماً في المذهب، أخذ الفقه عن قاضي القضاة موفق الدين عبد الله الحجاوي.

من تصنيفه: شرح الحرق في لم يسبق إلى مثله، وكلامه فيه يدل على فقه نفسي وتصرف في كلام الأصحاب، وشرح قطعة من الوجيز، وشرح قطعة من الحرر. [شذرات الذهب ٢٢٤/٦، ومعجم المؤلفين ٢٣٩/١٠].

س

سالم بن عبدالله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

سحنون: هو عبدالسلام بن سعيد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

الساوي: هو محمد بن عبدالرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٦

السرخسي: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

السرخسي: هو محمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٩٣

سعد بن أبي وقاص: سعد بن مالك:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعد بن معاذ (؟ - ٥ هـ)

هو سعد بن معاذ بن النعمان بن أمية،

القيس، أبوعمر، الأوسي، الأنصاري.

صحابي من الأبطال رضي الله عنه. من

زفر: هو زفر بن الهذيل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزهري: هو محمد بن مسلم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زيد بن خالد الجهني (؟ - ٧٨ هـ)

هو زيد بن خالد، أبوعبدالرحمن،

ويقال: أبوطالحة الجهني المدني. صحابي

رضي الله عنه. روى عن النبي ﷺ وعن

عثمان وأبي طلحة وعائشة رضي الله عنهم.

وعنه ابنه خالد وأبوجرب وعبدالرحمن بن

أبي عمرة وعبد الله الخولاني وعطاء بن أبي

ربيع وعطاء بن يسار وغيرهم. وقال

أبو عمر: كان صاحب لواء جهة يوم

الفتح.

أهل المدينة، كانت له سيادة الأوس، وحمل
لواءهم يوم بدر. وشهد أحدا، فكان ممن
ثبت فيها. وكان من أطول الناس،
وأعظمهم حيلة، وروى عنهم يوم الخندق،
فمات من أثر حرجه، وحزن عليه النبي ﷺ
وفي الحديث: «أعز عرش الرحمن لموت
سعد بن معاذ».

[الإصابة ٣٨/٢، وأسد الغابة
٢٢١/٢، تهذيب التهذيب ٤٨٩/٣،
والأعلام ٣٩/٣].

سعيد بن جبير:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن المسيب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن منصور:

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٦

سليمان الفارسي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٨

سمرة بن جندب:

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٢

سهل بن حنيف (؟ - ٣٨ هـ)

هو سهل بن حنيف بن واهب بن العكيم

بن ثعلبة، أبو سعد، الأنصاري، الأوسي
صحابي رضي الله عنه. من السابقين روى
عن النبي ﷺ وعن زيد بن ثابت، وعنه ابنه
أبو أمامة أسعد، وعبد الله، وأبو وائل،
وعبد الله بن عباد وعبد الرحمن بن
أبي ليلى وغيرهم. شهد بدرًا وثبت يوم
أحد، وشهد المشاهد كلها. وأخى النبي ﷺ
بينه وبين علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

واستخلفه علي رضي الله عنه على البصرة
بعد وقعة الجمل، ثم شهد معه صفين.

[الإصابة ٨٧/٢، وأسد الغابة

٣٩٨/٢، وتهذيب التهذيب ٢٥١/٤،

والأعلام ٢٠٩/٣].

سوار بن عباد (؟ - ٢٤٥ هـ)

هو سوار بن عبد الله بن سوار بن عباد
بن عتبة، أبو عبد الله، التميمي، الحنزي
البصري، القاضي، فقيه، محدث. ولى
قضاء الرصافة. روى عن أبيه
وعبد الوارث بن سعيد ومعتز بن سليمان
وخالد بن الحارث وغيرهم. وعنه أبو داود
والترمذي والنسائي وعبد الله بن أحمد بن
حنبل وأبو زرعة الدمشقي وأبو بكر المروزي
وغيرهم. وقال النسائي: ثقة، وذكره
ابن حبان في الثقات.

[تهذيب التهذيب ٢٦٨/٤، وتاريخ

بغداد ٢١٠/٩، والأعلام ٢١٤/٣].

الشوكاني هو محمد بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

السيوطي هو عبد الرحمن بن أبي بكر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

ص

صاحب الإبانة : انظر : الفوارق عبد الرحمن

ابن محمد :

صاحب الإقناع : هو موسى بن أحمد

الحجاوي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

صاحب الإنصاف : هو علي بن سنيان

المرداوي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

صاحب البدائع : هو أبو بكر بن مسعود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

صاحب البيان : انظر : يحيى العمراني

صاحب التتمة : هو عبد الرحمن بن مأمون

المثولي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠

ش

شراح المنية : هو إبراهيم بن محمد الحلبي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥١

الشافعي : هو محمد بن إدريس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشبرايمليسي : هو علي بن عني

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشرقاوي : هو عبدالله بن حجازي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشمعي : هو عامر بن شراحيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

شمس الأئمة السرخسي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

صاحب تحفة المحتاج	(ملحق) تراجم الفقهاء	صاحب مسلم الثبوت
صاحب تحفة المحتاج: هو أحمد بن حجر الميمني:	صاحب شرح منتهى الإرادات: هو منصور بن يونس البهوتي:	صاحب شرح منتهى الإرادات: هو منصور بن يونس البهوتي:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٧	تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٥	
صاحب تحفة المودود: ر. ابن قيم الجوزية.	صاحب عون المعبود: ر. العظيم أبادي، محمد أشرف	
صاحب تنقيح الفتاوى الحامدية: هو محمد أمين بن عابدين:	صاحب الفروع: هو محمد بن مصلح:	
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠	تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤	
صاحب الجوهرية: هو إبراهيم بن حسن:	صاحب الفروق: هو أحمد بن إدريس:	
تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣١١	تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥	
صاحب الحاوي: هو علي بن محمد الماوردي:	صاحب الكافي: هو عبدالله بن أحمد بن قدامة:	
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩	تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣	
صاحب الدر المختار: هو محمد بن علي:	صاحب كشف القناع: هو منصور بن يونس:	
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧	تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤	
صاحب الذخيرة: هو محمود بن أحمد: ر. المرحماني.	صاحب المحيط:	
	تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٥	
صاحب شرح الغرائض العشوائية: ر. إبراهيم السراي.	صاحب مسلم الثبوت: ر. عبد الشكور:	
	تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩	

صاحب مطالب أولي النهى (ملحق) تراجم الفقهاء عبد الحميد بن محمد ابن الصائغ

صاحب مطالب أولي النهى : هو مصطفى بن سعد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

صاحب المغني : هو عبدالله بن قدامة :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

صاحب مغني المحتاج : هو محمد بن أحمد :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

ط

صاحب المواقف : ر : عبد السلام
عبد الرحمن الإيجي .

طائوس : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

صاحب مواهب الجليل : هو محمد بن محمد
الخطاب .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الطحطاوي : هو أحمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

ع

صاحب الهداية : هو علي بن أبي بكر
المرغيناني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

الصاحبان : عائشة :

تقدم بيان المراد بهذا الملفظ في ج ١ ص ٣٥٧

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩

الصبيدلاي (؟ - ٤٢٧ هـ) عبد الحميد بن محمد ابن الصائغ : ر : ابن
هو محمد بن داود بن محمد ، أبو بكر ،
الصائغ .

عبدالرحمن بن عوف

(ملحق) تراجم الفقهاء

عضد الدين الإيجي

عبدالرحمن بن عوف:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٦

عبد العزيز ابن أبي سلعة (٩ - ١٦٤ هـ)

هو عبد العزيز بن عداقة بن أبي سلعة،
أبو عداقة، النخعي، المدني الملقب
بالمجاهدون. فقيه، من حفاظ الحديث
الثقات. روى عن أبيه وعمه يعقوب،
وعبد بن المنكر والزهرري وإسحاق بن
أبي طلحة وصالح بن كيسان وغيرهم. وعنه
ابنه عداقة بن المجاشون وزهير بن معاوية
وثابت بن سعد وأبو داود الطيالسي
وغيرهم. وقال أبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود
والنسائي: ثقة. له تصانيف، وهو يعد من
فقهائ المدينة.

[تذكرة الحفاظ ١/ ٢٠٦، وتهذيب
التهذيب ٦/ ٣٤٣، والأعلام ٤/ ١٤٥،
ومعجم المؤلفين ٥/ ٥١].

عداقة بن بريدة (١٤ - ١١٥ هـ)

هو عداقة بن بريدة بن الخصيب،
أبو سهل، الأسلمي، المروزي. قاض من
رجال الحديث، أصله من الكوفة، سكن
البصرة، وولي القضاء بمرو. روى عن أبيه
وإن عباس وإن عمر وعداقة بن عمرو
وعداقة بن مغل وأبو هريرة رضي الله عنهم

وغيرهم. وعنه بشر بن المهاجر وسهل بن

بشر وحسين بن واقد المروزي وغيرهم،
وقال ابن معين والعجلي وأبو حاتم: ثقة.

[تهذيب التهذيب ٥/ ١٥٧، وابن عساكر
٣٠٦/ ٧، والأعلام ٤/ ٢٠٠].

عداقة بن زيد الأنصاري:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٣

عداقة بن عمرو:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

عداقة بن مغل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

هيذاقة بن الحسن العنبري:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

العر بن عبدالسلام: هو عبدالعزيز بن

عبد السلام:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عضد الدين الإيجي (٧٠٨ - ٧٥٦ هـ)

هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبدالغفار بن
أحمد عضد الدين الإيجي، الشيرازي
الشافعي. ينسب إلى (إيج) بلدة بفارس من

عطاء بن أسلم

(ملحق) تراجم الفقهاء

عوف بن مالك

كوزة دار الجرد. عالم مشارك في العلوم العقلية والمعاني وتفقه وعلم الكلام. قاضي قضاة المشرق.

علي بن أبي طالب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

عمر بن الخطاب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمر بن عبد العزيز:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

من تصانيفه: والمواقف في علم الكلام، وشرح مختصر ابن الحبيب في أصول الفقه، والفوائد الغيائية، وحواهر الكلام.

[شذرات الذهب ١٧٤/٦. والدرر الكفنة ٣٢٣/٢. والدر الطالع ٣٢٦/١. والأعلام ٦٦/٤. واللباب ٩٩/١.]

عميرة البرلسي: هو أحمد عميرة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عوف بن مالك (٤ - ٧٣ هـ)

هو عوف بن مالك بن أبي عوف.

أبو عبد الرحمن، لأشجعي العنصاني.

صحابي من الضعفاء الذي ساء رضي الله

عنه. وأول مشاهدته غير، وكانت معه رابه

أشجع يوم الفتح. روى عن النبي ﷺ ومن

عبد الله بن سلام. وروى عنه أبو مسلم

الخلواني وأبو إدريس الخولاني وجابر بن نفير

وعبد الرحمن بن عامر وغيرهم. له ٦٧

حديثاً.

عطاء بن أسلم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

العظيم آبادي (٩ - كان حياً قبل ١٣٣٣ هـ)

هو محمد - لشرف بن أمير بن علي بن

حيذر، أبو عبد الرحمن شرف الحق الصديقي

العظيم آبادي. محدث.

من تصانيفه: بحون العمود على سنن

أبي داود.

[الإصابة ٤٣/٣. والامتنعاب

١٢٢٦/٣. والأعلام ٢٧٨/٥.]

[فهرس الشبورية ٥٢٣/١. ومعجم

الفرخين ٦٣/٩. ومعجم المطبوعات

١٣٤٤.]

عكرمة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١



[نشرات المذهب ٣٢٤/٧، والضوء
السلام ١٢٧/٢. والفوائد البهية ٩٤،
ومعجم المؤلفين ٢١٣/٢].

القناري (٣٨٨ - ٤٦١ هـ)

هو عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن
نوران، أبو القاسم، القناري، المروزي.
فقيه، أصولي، كان مقدم الشافعية بسرو.
أخذ عن أبي بكر القفال وأبي بكر السعدي
وعلي بن عبد الله الطيسقوي، وروى عنه
القيصري صاحب التهذيب وعبد المتعم بن
أبي القاسم القنبري وزاهر بن طاهر
وعبد الرحمن بن عمر المروزي وغيرهم.

من تصانيفه: «الإبانة في مذهب
الشافعية»، و«تنحة الإبانة» و«العمدة».

[الحال النيران ٤٣٣/٣، وطبقات
السبكي ٢٢٥/٣، والأعلام ١٠٢/٤]

ق

القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق:

تقلعت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٨

القاضي أبو يعلى:

تقلعت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

غ

الغزالي: هو محمد بن محمد:

تقلعت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

ف

الفناري (٨٤٠ - ٨٨٦ هـ)

هو حسن جلبي بن محمد شاه بن حمزة،
بدر الدين، السروي، الحنفي، ويعرف
بالفنازي عالم مشارك في أنواع من العلوم.
وكان مدرسا بالمدرسة الحلبية بأدرنة، ومدرسة
أزنيق بالسروم. أخذ عن أبيه وعن ملا خسرو
وملا فخر الدين وملا طوسي وغيرهم.

من تصانيفه: «حاشية على شرح صدر
الشرعية»، و«حاشية على حاشية الشريف
المرجاني على الكشف للزنجبيري»،
و«حاشية على شرح الشريف المرجاني
لواقف الإيجي».

القاضي حسين:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

أبو الأسعد هبة الرحمن، وعبد الجبار الخواري
وغيرهم. أخذ الفقه عن أبي بكر محمد بن
بكر الطوسي.

القاضي عياض: هو عياض بن موسى:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

من تصانيفه: «التفسير في التفسير»،
ويقال له: «التفسير الكبير»، «الرسالة
الفشرية»، «الطائفة الإشارات».

قاضيخان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

[طبقات السبكي ٢٤٣/٣، وتاريخ
بغداد ٨٣/١١، والأعيان ١٨٠/٤،
ومعجم المؤلفين ٦/٦].

القرالي: هو أحمد بن إدريس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القفال: هو محمد بن أحمد الحسين:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

المقراطي: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القلوبي: هو أحمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الفشيري (٣٧٦ - ٤٦٥ هـ)

هو عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك

ابن طلحة، أبو القاسم، النسابوري،

الفشيري الشافعي. من تلميذ قشير

ابن كعب. الملقب زين الإسلام، شيوخ

خراسان في عصره. فقيه، أصولي، محدث.

حافظ، مفسر، متكلم، أدب، نثر،

ناظم. صاحب أحمد بن محمد بن عمر

الحفاف، وعبد الملك بن الحسن

الإسفريني، وأبا عبد الرحمن الملطي

وغيرهم. وعنه ابنه عبد المنعم وابن ابنة

القهستاني: هو محمد بن حمام الدين:

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٩٧

قيس بن الحارث (٢ - ٤)

هو قيس بن الحارث، ويقال ابن حارثة

الكندي تابعي. روى عن أبي الدرداء

وعبد الله بن الصامت وأبي سعيد الخدري

وأبي عبد الله الصنابحي رضي الله عنهم.

وعنه إسماعيل بن عبد الله بن أبي المهاجر

وعبد الله بن عامر الجصبي وعمر بن

عبد العزيز وعيسى بن يحيى النسائي وغيرهم .

قال العجلي : شامي تابعي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات .

[تهذيب التهذيب ٨/ ٣٨٦ ، والطبقات الكبرى لابن سعد ٦/ ٦٠] .

ك

قيس بن عباد (؟ - نحو ٨٥ هـ)

الكاساني : هو أيوب بكر بن مسعود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الكرخي : هو عبيد الله بن الحسن :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

كعب بن عجرة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

هو قيس بن عباد ، أبو عبد الله ، القيسي ، الضبي ، البصري ، (الضبي نسبة إلى ضبيعة بن قيس بن ثعلبة) . روى عن عمر وعلي وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم وغيرهم . وروى عنه ابنه عبد الله وابن سيرين وأبو نضرة العبدري وغيرهم . قال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث . وذكره العجلي في التابعين ، وقال : ثقة من كبار الصالحين ، وثقة النسائي وغيره ، وذكره ابن قانع في معجم الصحابة ، وأورد له حديث مرسلًا .

ل

[تهذيب التهذيب ٨/ ٤٠٠ ، والإصابة

٣/ ٢٧٣ ، واللباب ٢/ ٢٦٠ ، والأعلام

٦/ ٥٧] .

اللخمي : هو علي بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٧

الليث بن سعد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٨



محمد بن سلمة:

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٤١

م

المريشاني (٥٥١-٦١٦ هـ)

هو محمود بن أحمد بن عبدالعزيز بن عمرو،
برهان الدين، المريشاني الحنفي. من أكابر
فقهاء الحنفية، عده ابن كمال باشا من
المجتهدين في المسائل. أخذ عن أبيه وعن
عمه الصدر الشهيد عمرو.

من تصانيفه: «ذخيرة الفتاوى»، و«نقطة
الفتاوى»، و«المحيط البرهاني في الفقه
النعماني»، و«الواقعات»، و«شرح الجامع
الصغير»، و«شرح الزيادات»، و«الطريقة
البرهانية»

[القوائد البهية ص ٢٠٥، والأعلام
٣٦/٨، ومعجم المؤلفين ١٢/١٤٧].

المستورد بن شداد (؟ - ٤٥٠ هـ)

هو المستورد بن شداد بن عمرو القرشي،
القهري. صحابي رضي الله عنه، روى عن
النبي ﷺ، وعن أبيه، وعن أبي عبد الرحمن
الحسبي (منسوب إلى أبي حمي من اليمس)
وثيب بن أبي حازم ووقاص بن زبيدة
وعبد الكريم بن الحارث وغيرهم. شهد فتح
مصر. وله سبعة أحاديث، منها حديثان في
صحيح مسلم.

الماجشون: ر. عبدالعزيز بن عبيد الله بن أبي
سلمة.

المازري: هو محمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

مالك: هو مالك بن أنس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الماوردي: هو علي بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

مجاهد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

محمد الدين ابن تيمية: هو عبد السلام بن
عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

محمد بن الحسن الشيباني:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

[الإصابة ٤٠٧/٣، وأسد الغابة ٣٧٨/٤، وتذيب التهذيب ١٠/١٠٦،
ولاعلام ١٠٧/٨].

مهنا الأتباري: هو مهنا بن يحيى:
تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣٣٣
ميمون بن مهران:
تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣٣٤

مسلم: هو مسلم بن الحجاج:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

مكحول:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

ن

النسائي: هو أحمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

النعمان بن بشير:

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٨

النخراوي: هو عبدالله بن عبدالرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

النوري: هو يحيى بن شرف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

ي

يحيى العمراني (٤٨٩ - ٥٥٨ هـ)

هو يحيى بن سالم بن أحمد بن يحيى:

المتنوي (٩٥٢ - ١٠٣١ هـ)

هو محمد عبدالرؤف بن تاج العارفين بن
علي بن زين العابدين، زين الدين،
أخذازي الشافعي، الفاضلي، الشافعي،
عالم مشارك في أنواع من العلوم، أخذ عن
شور عن من غانم المقدسي والشيخ حمدان
أفغيه ومحمد البكري وغيرهم. وعنه سنيان
إسائي والشيخ عني لأجهوري والسيد
إبراهيم الطاشكندي وغيرهم.

من تصانيفه: «التيسير» في شرح الجامع
الصغير، «فيض القدير»، «تيسير الوقوف
على غوامض أحكام الوقوف»، و«شرح
تحريره» في فروع الفقه الشافعي،
و«إتحافات السنة بالأحاديث القدسية».

[خلاصة الأثر ١١٢/٢، والميزان الناطق

٣٥٧/١، والأعلام ٧٥/٧، ومعجم

المؤلفين ٢٢٠/٥].

ابن سعد. أسفت وبأيت وروى عن رسول الله ﷺ حديثاً.

[الإصابة ٤/٤٢٩، وأسد السادة ١٢/٤٥٨، ونهذب التهذيب ١٢/٢٩٦، والاسيعاب ٤/١٩٢٤، وابن سعد ٨/٣١٠].

يوسف بن عمر (٦٩١ - ٧٦١ هـ)

هو يوسف بن عمر، أبو الخجاج، الأنصاري. فقيه، مالكي، إمام جامع القرويين بفاس. أخذ عن عبد الرحمن بن عمار الجزولي وغيره. وعنه ابنه أبو الربيع سليمان.

من تصانيفه: وتقييد على رسالة أبي زيد القيرواني.

[شجرة النور الزكية ٢٣٣، ونبيل الابتهاج ٣٥٢، والأعلام ٩/٣٢١].

أبو الخير، العمراني، البزاز، الشافعي. فقيه، أصولي، متكلم، نحوي، كان شيخ الشافعية في بلاد اليمن، تفقه على جماعات منهم: خاله الإمام أبو الفرج بن عثمان العمراني وزيد بن عبدالله الشافعي وغيرهما من تصانيفه: البيان في فروع الشافعية، وغرائب الوسيط، والزوائد والأحداث، وشرح الواسط، ويختصر الأحياء، ومناقب الإمام الشافعي.

[طبقات الشافعية ٤/٣٢٤، وشذرات الذهب ٤/١٨٥، والأعلام ٩/١٨٠، ومعجم المؤلفين ١٣/٢١٩٦].

سيرة الصحابة (٩ - ٩)

هي سيرة أم ياسر. وقيل: سيرة بنت ياسر، الصحابية المهاجرة رضي الله عنها. كانت من المهاجرات الأول الميقات. وقال



فهرس تفصیلی

الصفحة	المصنوع	الفقرات
١٦-٥	تخارج	٢٦-١
٥	التعريف	١
٥	الانفاذ ذات الصلة : المصلح - القصة	٢
٥	الحكم التكليفي	٤
٥	حقيقة التخارج	٥
٦	من يملك التخارج	٦
٧	شروط صحة التخارج	٧
٧	الشروط العامة	٧
٨	صور التخارج :	٧
٨	- صور التخارج عند المحضنة	١١
١٠	- صور التخارج عند المالكية	١٢
١٠	أولاً - إذا كان بطل التخارج من نفس التركة	١٢
١١	ثانياً - إذا كان بطل التخارج من غير التركة	١٣
١٢	- صور التخارج عند الشافعية	١٤
١٢	- صور التخارج عند الحنابلة	١٥
١٢	كون بعض التركة ديناً قبل التخارج	١٦
١٤	ظهور دين على التركة بعد التخارج	٢٠
١٤	ظهور دين للميت بعد التخارج	٢١
١٥	كيفية تقسيم التركة بعد التخارج	٢٢
١٦	مخارج الموصى له بشئ - من التركة	٢٦
١٧-١٨	تخارج	٣-١
١٧	التعريف	١
١٧	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٢
٢٠-١٨	تجيب	٧-١
١٨	التعريف	١

الفقرات	المصنوعات	الصفحة
٢	الأخاظ ذات الصلة : الإعراء - الإفساد - التحريم	١٨
٥	الحكم التكليفي	١٩
٦	حكم زواج الخيب بمن حبها	١٩
٧	عذوبة المحب	٢٠
٢٣ - ١	نختم	٣٢ - ٣١
١	التعريف	٣١
٢	الأخاظ ذات الصلة : التزين - المختخ - السور - التملج	٣١
	النظور - النظر	
٨	الحكم التكليفي :	٣٣
٨	أولاً - النختم بالذهب	٣٣
٩	ثانياً - النختم بالفضة	٣٤
١٠	ثالثاً - النختم بغير الذهب والفضة	٣٤
١١	رابعاً - موضع النختم	٣٥
١٢	خامساً - وزن خاتم الرجل	٣٧
١٣	سادساً - عدد خواتم الرجل	٣٨
١٤	سابعاً - نقش على الخاتم	٣٨
١٥	ثامناً - فص الخاتم	٣٩
١٦	تاسعاً - تحريك الخاتم في الوضوء	٣٩
١٧	عاشراً - تحريك الخاتم في الغسل	٣٠
١٨	حادي عشر - نزع الخاتم في التيمم	٣١
١٩	ثاني عشر - اللعب بالخاتم في الصلاة	٣١
٢٠	ثالث عشر - النختم في الإعرام	٣١
٢١	رابع عشر - زكاة الخاتم	٣١
٢٢	خامس عشر - دفن الخاتم مع الشهيد وغيره	٣٢

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٢-٣٨	المخدرات	١٥-١
٣٣	التعريف	١
٣٣	الألفاظ ذات الصلة : التفتير - الإغواء - الإيهام	٢
٣٤	الحكم التكليفي	٥
٣٥	أدلة تحريم المخدرات	١٠
٣٥	طهارة المخدرات ونجاستها	١١
٣٦	علاج مدمني المخدرات	١٢
٣٦	بيع المخدرات وقسمان إلتافها	١٣
٣٦	تصرفات متناول المخدرات	١٤
٣٧	عشوية متناول المخدرات	١٥
٣٨-٣٩	المخدرات	٣-١
٣٨	التعريف	١
٣٨	الحكم لإجمالي ومواطر البحث	٢
٣٩	استصحاب المخدر والمزجف	٣
٣٩	تجريب	
	انظر : جهاد	
٤٠	مخرج الفاظ	
٤٠	التعريف	٣-١
٤٠	الألفاظ ذات الصلة : المقابضة	١
٤٠	الحكم الإجمالي	٢
		٣
٤١-٤٣	مختصر	٣-١
٤١	التعريف	١
٤١	الحكم لإجمالي	٢
٤٢	الإلتكاء على المختصرة ونحوها في خطبة الجمعة	٣

الصفحة	المعنى	الفقرات
٤٤ - ٤٥	تحجيف	٥ - ١
٤٤	العرف	١
٤٤	الانها ذات الصلة - السج - التفتد - لاستثناء	٢
٤٥	تحكم لإجمالي	٥
٤٦ - ٤٨	تخطي الرقاب	٦ - ١
٤٦	لعريف	١
٤٦	حكمه لإجمالي	٢
٤٨	تحجيف	
	انظر : نسي	
٤٩	تخليل	
	انظر : تخليل	
٤٩	تخلي	
	انظر : قفء - الحاجة	
٤٩ - ٥٥	تحليل	١٤ - ١
٤٩	التعريف	١
٤٩	تحكم التحليل بأنواعه :	
٤٩	أ - التحسين في النظرة	
٤٩	ب - تحليل الأصابع في الوضوء وأصل	٢
٥٠	ج - تحليل الأصابع في التيمم	٤
٥١	كيفية تحليل الأصابع	٥
٥٢	د - تحليل الشعر	٥
٥٢	(١) تحليل :الحبة	٦
٥٣	(٢) تحليل شعر الرأس	٩
٥٤	ثاب - تحليل الأسنان	١٠

الفقرات	المصنف	الصفحة
١٢	م تحليل به الأساس	٥٤
١٣	ثالثاً - تحليل المخمر	٥٥
٦-١	للمخية	٥٦-٥٨
١	التعريف	٥٦
٢	أولاً نقاط ذات الصلة : المقيس - التسليم	٥٦
٤	الأحكام الإجمالية للمخية	٥٧
٦	مواطن المصنف	٥٨
٦-١	للمقيس	٥٩-٦٢
١	التعريف	٥٩
	الحكم الإجمالي :	٥٩
٢	أ - مقيس العينة	٥٩
٣	ب مقيس النقي	٥٩
٤	ج - مقيس الأرض الممنوعة عمدة	٦٠
٥	د مقيس السلب	٦١
٦	هـ - مقيس الزكاز	٦١
	للمقيس	٦٢
	انظر : خوص	
٧-١	للمخت	٦٢-٦٥
١	التعريف	٦٢
٢	الحكم الإجمالي	٦٢
٣	بذمة المخت	٦٣
٤	شهادة المخت	٦٣
٥	نظر المخت لنسب	٦٤
٦	عمدة المخت	٦٤

الصفحة	المعنوان	الفقرات
٦٥	مواضع البحث	٧
٦٥ - ٦٧	التعريف	٦ - ١
٦٥	التعريف .	١
٦٥	الألفاظ ذات الصلة . الإطار	٢
٦٦	المفهوم الإجمالي ومواضع البحث :	
٦٦	ما يكون التعريف به إكراهيا :	
٦٦	أ - التعريف بالفتن والضرب والعس	٣
٦٦	ب - التعريف بأخذ المال وبإتلافه	٤
٦٦	افتن تخويفا	٥
٦٧	الإكراه فيسبب التعريف	٦
٦٧ - ٨١	تحجير	٢٤ - ١
٦٧	التعريف	١
٦٨	التحجير عند الأصوليين	٢
٦٨	الألفاظ ذات الصلة : الإباحة - التعريض	٣
٦٨	أحكام التحجير	
٦٨	أولاً - تحجير المصلي في أداء الصلاة في الوقت الموسع	٥
٦٩	ثانياً - التحجير في نوع ما يجب بوجاهة في المركة	٨
٧١	ثالثاً - التحجير في مدينة خالية عن الإحرام في الحج	١١
٧٢	رابعاً - من أسلم على أكثر من أربع نسوة	١٥
٧٣	خامساً - تحجير الطفل في الحضانة	١٧
٧٦	سادساً - تحجير الإمام في الأسرى	٢٥
٧٧	سابعاً - تحجير الإمام في حد الحارب	٢٩
٧٨	ثامناً - تحجير مكلف الملقط بعد التعريف بها	٣٠
٧٩	تاسعاً - التحجير في كفارة لبس	٣٢

الصفحة	الموضوع	المقررات
٧٩	عاشرا - التحجير بين القصاص والمدينة والعفو	٢٣
٨١ - ٩٦	تداخل	٢٢ - ١
٨١	التعريف	١
٨١	الألفاظ ذات الصلة : الاندراج - التباين - التماثل - التوافق	٢
٨٢	محل التداخل	٦
٨٣	أنواع التداخل الفقهي	٧
٨٤	أولاً - انطهارات	٨
٨٥	ثانياً - التداخل في الصلاة	
٨٥	أ - تداخل تحية المسجد وصلاة الغرض	٩
٨٥	ب - تداخل سجود السهر	١٠
٨٦	ج - التداخل في سجود التلاوة	١١
٨٨	ثالثاً - تداخل صوم رمضان وصوم الاعتكاف	١٢
٨٨	رابعاً - تداخل الطواف والسعي للمفرد	١٣
٨٩	خامساً - تداخل الفدية	١٤
٩٠	سادساً - تداخل الكفارات	
٩٠	أ - تداخل الكفارات في إفساد صوم رمضان بالجماع	١٥
٩٠	ب - تداخل الكفارات في الأيمان	١٦
٩١	سابعاً - تداخل العديتين	١٧
٩٢	ثامناً - تداخل الجنايات على النفس والأطراف	١٨
٩٤	تاسعاً - تداخل الذبائح	١٩
٩٤	عاشراً - تداخل الحدود	٢٠
٩٥	حادي عشر - تداخل الجزية	٢١
٩٦	ثاني عشر - تداخل العديتين في حساب الموارث	٢٢

الصفحة	العنوان	ال فقرات
٩٧ - ١١٥	تدارك	١ - ٣٩
٩٧	التعريف	١
٩٧	الاعتبارات المتعلقة	٢
٩٨	الحكم التكليفي	٣
٩٨	التدارك في الوضوء	
٩٨	أ - التدارك في أركان الوضوء	٤
٩٩	ب - التدارك في واجبات الوضوء	٥
٩٩	ج - التدارك في سنن الوضوء	٦
١٠٠	التدارك في الغسل	٨
١٠١	تدارك خسن الميت	٩
١٠١	التدارك في الصلاة	١٠
١٠١	أ - تدارك الأركان	١١
١٠٢	ب - تدارك الواجبات	١٢
١٠٢	ج - تدارك سنن الصلاة	١٣
١٠٣	د - تدارك المسبوق ما فاتته من الصلاة مع الحيضة	١٤
١٠٣	هـ - تدارك سجود السهو	١٥
١٠٣	و - تدارك الناسي للتكبير في صلاة العيد	١٦
١٠٤	ز - تدارك المسبوق تكبيرات صلاة العيد	١٧
١٠٤	التدارك في الحج	
١٠٤	أ - التدارك في الإحرام	١٨
١٠٥	ب - التدارك في الطواف	١٩
١٠٦	ج - التدارك في السعي	٢٠
١٠٧	د - الحظاء في الوقوف	٢١
١٠٧	هـ - التدارك في وقوف عرفة	٢٢
١٠٨	و - تدارك الوقوف بالزدنية	٢٣

الصفحة	المعنوان	الانقرات
١٠٨	١ - تدارك رمي الخمر	٢٤
١٠٩	٢ - تدارك طواف الإفاضة	٢٥
١٠٩	٣ - تدارك طواف الوداع	٢٦
١١٠	تدارك المحن والمغص عليه للعدوات	
١١٠	أولاً - بالنسبة لئصاله	٢٧
١١١	ثانياً - بالنسبة للصوم	٣٠
١١٢	ثالثاً - بالنسبة للحج	٣٣
١١٣	تدارك لمريض الأعرج عن الإيلاء	٣٤
١١٣	تدارك للناسي وأصحابه	٣٥
١١٤	تدارك من أقصد عبادة شرع فيها من صلاة أو صوم أو حج	٣٦
١١٤	تدارك التردد لما فاتته	٣٧
١١٥ - ١٢٤	تداوي	١٣ - ١
١١٥	التعريف	١
١١٥	الألفاظ ذات الصلة : التثريب - التمريض - الإسعاف	٢
١١٦	حكمه التكفيهي	٥
١١٨	أصناف التداوي	٧
١١٨	التداوي بالتحسين	٨
١٢٠	التداوي بالسنن الحريز والمذهب	٩
١٢١	تداوي المحرم	١١
١٢٢	أثر التداوي في الضمان	١٢
١٢٣	التداوي بالرقى والتهايم	١٣
١٢٤ - ١٢٥	تدبير	٢ - ١
١٢٤	التعريف	١
١٢٤	حكمه التكليفي	٢
١٢٥	حكمه مشروعته	٣

الصفحة	الموضوع	المقرات
١٢٥	صيفه	٤
١٢٥	أثارة	٥
١٢٥	من مطلقاته	٦
١٢٦	تدخين	
	انظر : تنج	
١٢٦	تدريس	
	انظر : تعليم	
١٢٦ - ١٣١	تدليس	١٤٠ - ١
١٢٦	استعريف	١
١٢٧	الانقاط ذات الصلة : الخلافة - التيسر - التفرير - التفتت	٢
١٢٧	الحكم التكليفي	٦
١٢٨	تدليس في التعاملات	٧
١٢٨	- شرط الرد بالتدليس	٨
١٢٨	- لتدليس العربي	٩
١٢٨	تدليس في عقد الكفاح	١٠
١٢٩	- سقوط الشهر بانفسح	١١
١٢٩	- رجوع المبرور على من غره	١٢
١٣٠	- لمبرور مخلف لشرط	١٣
١٣٠	تدليس المالك	١٤
١٣١ - ١٣٢	تدسية	٤ - ١
١٣١	لتعريف	١
١٣١	لأنقاط ذات الصلة : لدسية - الإلحاح	٢
١٣١	الحكم الإجمالي	٤
١٣٢	تدبير	
	انظر : ديانة	

الصفحة	الموضوع	الفرق
١٣٢ - ١٣٤	تذويب	٤ - ١
١٣٢	التعريف.	١
١٣٢	الحكم الإجمالي	
١٣٢	أ - التذويب في الجهاد	٢
١٣٣	ب - الإجهاد على حريق أبقعة -	٣
١٣٤	ج - التذويب في الذبائح	٤
١٣٥ - ١٣٩	تذكير	٩ - ١
١٣٥	التعريف.	١
١٣٥	الألفاظ ذات الصلة : سهو - النسيان	٢
١٣٦	الحكم الإجمالي -	
١٣٦	تذكر الصبي لمصلحته بعد الأكل منها	٢
١٣٦	سهو الإمام	٥
١٣٧	تذكر الصائم للصوم وهو راى	٦
١٣٨	تذكر القاضي لحكم فضاء	٧
١٣٨	تذكر الخاعد الشهادة وتقدمه	٨
١٣٩	تذكر المراءى للمحدث وعدمه	٩
١٣٩	تذكير	
	انظر : تذكر	
١٣٩ - ١٤١	تذكرة	٨ - ١
١٣٩	التعريف :	١
١٤٠	أنواع التذكرة -	
١٤٠	أ - التذرع	٢
١٤٠	ب - النحر	٣
١٤٠	ج - الغفر	٤
١٤٠	د - الصبغ	٥

الصفحة	الموضوع	الرقم
١٤٠	الحكم الإجمالي	٦
١٤١	مواطن احد	٨
١٤١ - ١٤٥	تراب	٨-١
١٤١	التعريف	١
١٤٢	اللفظ ذات الصلة - الصبغ	٢
١٤٢	الحكم للتكليف	
١٤٢	أ- في التسم	٣
١٤٢	ب- في إزالة الشك	٤
١٤٤	ج- في التسم	٦
١٤٤	د- في البيع	٧
١٤٥	هـ- في الأكس	٨
١٤٥ - ١٤٧	تراب الصباغة	٤-١
١٤٥	التعريف	١
١٤٥	اللفظ ذات الصلة - التبر - تراب المعادن	٢
١٤٦	الحكم الإجمالي	٤
١٤٧ - ١٥٠	تراب المعادن	٩-١
١٤٧	التعريف	١
١٤٨	اللفظ ذات الصلة - تراب الصباغة - الحكم - الزئبق	٣
١٤٨	تسمخ المعادن	٥
١٤٨	الحكم الإجمالي ومواطن البحث :	
١٤٨	أ- تعريف التراب المعادن	٦
١٤٩	ب- حكم التسمخ تراب المعادن	٧
١٤٩	ج- حكم تراب المعادن	٨
١٥٠	و - مع بعضه بعض	٩

الصفحة	الموضوع	الفتاوى
١٥٦ - ١٥٦	تراخي	١٣ - ١
١٥٦	التعريف :	١
١٥٦	الألفاظ ذات الصلة - المور	٢
١٥٦	الحكم الإجمالي ومواطن البحث :	
١٥٦	أولاً : مواضعه عند الأصوليين :	٣
١٥٦	أ - الأمر	٣
١٥٦	النور في الهي	٤
١٥٦	ب - الرخصة	٥
١٥٦	ج - معنى (ثم)	٦
١٥٦	ثانياً : مواضعه عند الفقهاء :	
١٥٦	أ - التراخي في رد المقتضوب	٧
١٥٦	ب - تراخي الإيجاب عن القبول	٨
١٥٦	ج - التراخي في طلب الشفعة	٩
١٥٦	د - التراخي في قبول الوصية	١٠
١٥٦	هـ - حكم تراخي القبول عن الإيجاب في عقد النكاح	١١
١٥٥	و - التراخي في خيار الميعوب والشروط في النكاح	١٢
١٥٦	ز - التراخي في تطليق المرأة نفسها بعد تفويض الطلاق إليها	١٣

تراخي

١٥٩ - ١٥٩	التعريف :	١٠ - ١
١٥٧	الألفاظ ذات الصلة - الإرادة - الاختيار	٢
١٥٧	الحكم الإجمالي :	٤
١٥٨	يحتاج التراخي بأسباب تذكر منها مايلي :	
١٥٨	أ - الإكراه	٦
١٥٨	ب - الغرل	٧
١٥٨	ج - المراجعة أو التلجئة	٨

الصفحة	العنوان	المقررات
١٥٨	د - التعريف	٩
١٥٩	مواطن البحث	١٠
١٥٩	تراويح	
	نظر: صلاة التراويح	
١٥٩	تويح	
	نظر - عدة	
١٥٩ - ١٦٢	تربيع	١ - ٨
١٥٩	التعريف:	١
١٥٩	الأنفاذ ذات الصلة - الاحتياط - الإفراش - الإقضاء - الإقضاء - التورث	٢
١٦٠	حكم التريع:	
١٦٠	أولاً: التريع في الصلاة	
١٦٠	أ - التريع في الفريضة لعدم	٣
١٦١	ب - التريع في الفريضة بغير عدد	٤
١٦١	ج - التريع في صلاة التطوع	٦
١٦٢	ثانياً: التريع عند تلاوة القرآن	٨
١٦٣ - ١٦٦	ترتيب	١ - ١٢
١٦٣	التعريف:	١
١٦٣	الأنفاذ ذات الصلة - التتابع والمؤالات	٢
١٦٣	الحكم الإجمالي:	٣
١٦٤	أ - الترتيب في الموضوع	٤
١٦٤	ب - الترتيب في قضاء القنات	٥
١٦٥	ج - الترتيب في صفوف الصلاة	٦
١٦٥	مواطن البحث:	
١٦٥	أ - لترتيب في الجنائز	٧

المقترحات	العنوان	المصفحة
٨	ب - الترتيب في الحج	١٦٥
٩	ج - الترتيب في الديون	١٦٦
١٠	د - الترتيب في أدلة الإثبات	١٦٦
١١	هـ - الترتيب في الكساح	١٦٦
١٢	و - الترتيب في الكمالات	١٦٦
	ترتيل	١٦٦
	انظر: تلاوة	
١٥ - ١	ترجمة	١٦٦ - ١٧٥
١	التعريف .	١٦٦
٢	الألفاظ ذات الصلة : التفسير	١٦٦
٣	ترجمة القرآن الكريم وأبو: عنها	١٦٧
	ما يتعلق بالترجمة من أحكام :	١٦٨
٥	أ - كتابة القرآن بغير العربية ، وهل تسمى قرأنا؟	١٦٨
	ب - قراءة القرآن بغير العربية	١٦٨
٧	ج - مس المنحوتات المترجمة وحفظها وقراءتها	١٧٠
٨	د - ترجمة الأذان	١٧٠
٩	هـ - ترجمة التكبير والتشهد وحطبة الجمعة وأذكار الصلاة	١٧٠
١٠	و - الدعاء بغير العربية في الصلاة	١٧٢
١١	ز - الإتيان بالشهادتين بغير العربية لمن أراد الإسلام	١٧٣
١٢	ح - الأمان بغير العربية	١٧٣
	ط - انعقاد الكساح ووقوع الطلاق بغير العربية	١٧٤
١٣	أولاً : ترجمة صيغة الكساح	١٧٤
١٤	ثانياً : الطلاق بغير العربية	١٧٤
١٥	ي - الترجمة في الغصاة	١٧٤
	ترجيح	١٧٥
	انظر: تعارض	

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٧٦ - ١٧٧	ترجيع	٥ - ١
١٧٦	التعريف	١
١٧٦	الألفاظ ذات الصلة : التثويب	٢
١٧٦	الحكم الإجمالي	٣
١٧٧	عمل الترجيع	٤
١٧٧	حكمه الترجيع	٥
١٧٨ - ١٨٠	ترجيل	٧ - ١
١٧٨	التعريف :	١
١٧٨	الحكم التكليفي :	٢
١٧٨	أ - ترجيل المعتكف	٣
١٧٩	ب - ترجيل المعرم	٤
١٧٩	ج - ترجيل المحلة	٥
١٨٠	كيفية الترجيل	٦
١٨٠	الإغيا في الترجيل	٧
١٨١ - ١٨٧	ترحم	١١ - ١
١٨١	التعريف :	١
١٨١	الألفاظ ذات الصلة : الترخص - التبريك	٢
١٨١	الحكم التكليفي :	٤
١٨٢	أ - الترحم على النبي ﷺ وعن الله في الصلاة	٥
١٨٣	ب - الترحم في التسليم من الصلاة	٦
١٨٣	ج - الترحم عن النبي ﷺ خارج الصلاة	٧
١٨٥	د - الترحم على الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة	٨
١٨٥	هـ - الترحم على الوالدین	٩
١٨٦	و - الترحم في التحية بين المسلمين	١٠
١٨٦	ز - الترحم على الكفار	١١

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٨٧	ج - الترام الترحم كتابة ونطقا عند القراءة	
١٨٧	ترخيص	
	انظر: رخصة	
١٨٧ - ١٨٩	فردى	٢ - ١
١٨٧	التعريف :	١
١٨٨	الحكم الإجمالي	٢
١٩٠ - ١٩١	ترسل	٣ - ١
١٩٠	التعريف :	١
١٩٠	الحكم الإجمالي للترسل	٣
١٩٢	ترسيم	٢ - ١
١٩٢	التعريف :	١
١٩٢	الحكم التكليفي	
١٩٢	الشهادة على إقرار ذي الترسيم	٢
١٩٣ - ١٩٥	ترشيد	٥ - ١
١٩٣	التعريف :	١
١٩٣	الحكم التكليفي	٢
١٩٤	عن يتولى الترشيح	٣
١٩٥	ما يكون به الترشيح	٤
١٩٥	ضمان المال إذا أخطأ الولي في الترشيح	٥
١٩٦ - ١٩٧	ترضي	٨ - ١
١٩٦	التعريف :	١
١٩٦	الانفاذ ذات المصلحة : الترحم	٣
١٩٦	حكمه التكليفي :	٣
١٩٦	أ - الترضي عن اختلاف في نيته	٤
١٩٦	ب - الترضي عن الصحابة	٥

الصفحة	العنوان	القرائن
١٩٧	جـ - الترضي عن نير الصحابة	٦
١٩٧	د - المحافظة على كتابة الترضي	٧
١٩٧	هـ - ما يجب على صاحب الترضي	٨
١٩٨ - ٢٠٩	ترك	٧ - ١
١٩٨	التعريف .	١
١٩٨	الألصاق ذات الصلة : الإهمال - السخابة - الإسقاط والإبراء	٢
١٩٨	الحكم الإجمالي :	
١٩٨	أولاً : الترك عند الأصوليين :	
١٩٨	أ - لترك والحكم الشرعي	٥
١٩٩	ب - الترك فعل يتعلق به التكليف	٦
٢٠٠	ج - الترك وسيلة لبيان الأحكام	٧
٢٠٠	ثانياً : الترك عند المفتهاء	
٢٠٠	أ - ترك المحرمات	٨
٢٠١	ب - ترك الحقوق	٩
٢٠٤	عضوية ترك الواجب	١٥
٢٠٥	المية في الترك	١٦
٢٠٥	آثار الترك	١٧
٢٠٦ ٢٢٦	ترك	١ - ٣٧
٢٠٦	التعريف	١
٢٠٧	الألصاق ذات الصلة : الإبر	٢
٢٠٧	ما تشمله التركة وما يورث منها	
٢٠٧	أ - حقوق غير مالية	٣
٢٠٧	ب - حقوق مالية	٣
٢٠٧	ج - حقوق مالية أخرى تتعلق بمشينة المورث	٣
٢٠٨	د - حقوق مالية تتعلق بمالك المورث ، لا شخصه ولا بيزادته	٣

٧	الحقوق المتعلقة بالتركة	٢١٠
	الحكام المتركة	٢١٠
	- ملكية التركة	٢١٠
٨	الشرط الأول - موت المورث	٢١٠
٩	الشرط الثاني - حياة المورث	٢١١
١٠	الشرط الثالث - العلم بجهة الميراث	٢١١
١١	- أسباب انتقال التركة	٢١١
١٢	- مواقع انتقال التركة بالإرث	٢١٢
١٣	- انتقال التركة	٢١٢
١٤	- أثر إخلاء ، التسبق في انتقال التركة	٢١٣
	- وقت انتقال التركة	٢١٤
١٥	أ - الحالة الأولى	٢١٤
١٦	ب - الحالة الثانية	٢١٤
١٨	الحجر على المريض مريض الموت صوب التركة	٢١٥
١٩	ج - الحالة الثالثة	٢١٦
٢١	- ترتيب الحقوق المتعلقة بالتركة	٢١٦
٢٢	أولاً - تجهيز الميت وتكفنه	٢١٦
٢٣	ثانياً - أداء الدين	٢١٧
٢٦	تعلق دين ثمة مبعثاته وتعلقه بالتركة	٢١٩
٢٧	دين الأدي	٢٢١
	سوى المتعلق	٢٢١
٢٨	الدين المتعلق بدين التركة	٢٢١
٢٩	الدين المطانة	٢٢١
٣٠	دين الصلحة ودين المرض	٢٢٢
٣١	تراحم الميراث	٢٢٢
٣٢	ثالثاً - الوصية	٢٢٣

الصفحة	العنوان	التقديرات
٢٢٤	رابعا : قسمة التركة بين الورثة	٣٣
٢٢٥	نقص قسمة التركة	٣٤
٢٢٥	انتصاف في التركة	٣٥
٢٢٦	تصفية التركة	٣٦
٢٢٦	التركة التي لا وارث لها	٣٧
٢٢٧ - ٢٣١	ترميم	٩-١
٢٢٧	التعريف :	١
٢٢٧	الحكم الإجمالي	
٢٢٧	أولا : ترميم الوقف	٢
٢٢٩	ثانيا : الترميم في الإجارة	٧
٢٣٠	ترميم المتأخر من شريكين	٨
٢٣٠	ثالثا : ترميم الرهن	٩
٢٣١	ثروية	
	انظر : يوم الثروية	
٢٣٢ - ٢٣٣	ترباق	٦-١
٢٣٢	التعريف :	١
٢٣٢	الحكم الإجمالي	٢
٢٣٦ - ٢٣٧	تراحم	٩-١
٢٣٤	التعريف :	١
٢٣٤	الحكم التكميلي	٢
٢٣٤	أولا : زحم المأموم	٣
٢٣٥	ثانيا : التراحم في الطواف	٤
٢٣٥	ثالثا : تراحم لغيره في مال المجلس	٥
٢٣٥	رابعا : تراحم الوصايا	٦
٢٣٦	حاشيا : القتل بالتراحم	٨

المقدمات	العنوان	الصفحة
٩	مواطن السحت	٢٣٧
٢٤٠	تركية	٢٣٨ - ٢٥١
١	التمرد	٢٣٨
٢	حكم التركية	٢٣٩
٥	من تسقط التركية	٢٤١
٦	أقسام التركية	٢٤١
	التعارض بين تركية والحرج	٢٤٢
٩	وأت التركية	٢٤٣
١٠	عدد من يصل إلى التركية	٢٤٣
١١	من تقلب تركيته	٢٤٤
١٣	تركية المشهود عليه تحت حد	٢٤٤
١٤	لخريد لتركية	٢٤٥
١٥	بيان سبب الخرج والتعديل	٢٤٦
١٦	الفرق بين مشهود الذموى ومشهود التوكية	٢٤٦
١٨	مدية المشهود الذموى للمتهم	٢٤٧
١٩	رجوع التركي عن التركية	٢٤٨
٢٠	تركية المشهود بعضهم لبعض	٢٤٨
٢١	التركية تكون على عين التركي	٢٤٩
٢٢	الإقدام إلى تدعى عليه في تركية التركي	٢٤٩
٢٣	تركية رودة الأخوات	٢٥٠
٢٤	تركية الإنسان صفة	٢٥١
٤٠١	نرويج	٢٥٤ - ٢٥٦
١	الشعر بقدر	٢٥٦
٢	الحكم الشكسي	٢٥٦
٣	من له ولاية النرويج	٢٥٧
٤	نرويج الحرة صفة	٢٥٧

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٥٤ - ٢٦٣	تزوير	٢٥ - ٢٠
٢٥٤	التعريف	١
٢٥٥	الألفاظ ذات الصلة	
٢٥٥	أ - الكذب	٢
٢٥٥	ب - الخيانة	٣
٢٥٥	ج - التنبؤ	٤
٢٥٥	د - التزوير	٥
٢٥٥	هـ - الغش	٦
٢٥٥	و - التدليس	٧
٢٥٥	ز - التعريف	٨
٢٥٥	ح - التصحيف	٩
٢٥٥	الحكم التكليفي	١٠
٢٥٦	الامتناع في حرمه التزوير	١١
٢٥٨	القضاء بشهادة الزور	١٢
٢٥٨	التزوير في الأيمان	١٣
٢٥٩	تضمن شهادة الزور	١٤
٢٦٠	التزوير بالأفعال	١٥
٢٦٠	التزوير في النفوذ والموازن والمكاييل	١٦
٢٦١	صور التزوير في المستندات وطرق التحرز منها	١٧
٢٦٣	إنبات التزوير	١٨
٢٦٣	عقوبة التزوير	٢٠
٢٦٣	تزوير	
	انظر : تزوير	
٢٦٤ - ٢٧٧	تزوير	٢٦ - ٢١
٢٦٤	التعريف	١
٢٦٤	الألفاظ ذات الصلة - التحسين والتجدي	٢

الصفحة	المسودات	الفقرات
٢٦٥	الحكم الشكلي	٥
٢٦٦	ما يكون به التزيم	٨
٢٦٨	أثره في المناصب	١١
٢٦٩	التزيم للصلاة	١٢
٢٦٩	التزيم في الإحرام	١٣
٢٧٠	التزيم في الاعتكاف	١٤
٢٧٠	تزيم كل من الزوجين للآخر	١٥
٢٧١	تأليب الرجل زوجته لترك الزينة	١٦
٢٧٢	تزيم المعتاة	١٧
٢٧٢	المجراحة لأجل التزيم	
٢٧٢	أولاً : تنقيب الأدن	١٨
٢٧٣	ثانياً : الوشم والوشم	١٩
٢٧٤	ثالثاً : قطع الأعضاء الزائدة	٢٠
٢٧٤	تزيم البيوت والأقنية	٢١
٢٧٥	تزيم الساجد	٢٢
٢٧٥	تزيم الأضرحة	٢٣
٢٧٦	حكم بيع ما يتزيم به	٢٤
٢٧٦	الاستحجار للتزيم	٢٥
٢٧٦	حكم غارة ما يتزيم به	٢٦
٢٧٧	تساقت	
	انظر : نهائر	
٢٧٧ - ٢٨٠	تاسع	١ - ١٣
٢٧٧	التعريف :	١
٢٧٧	الألفاظ ذات الصفة : الإذناء - الإعلام - الإعلان	٢
	- الإشهار - السمع	
٢٧٨	الحكم الإجمالي :	٧

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٩١	نطح النج	٢٥
٢٩٢	نواب انتيخ	٢٦
٢٩٢ - ٢٩٤	نسييل	٢ - ١
٢٩٢	التعريف	١
٢٩٣	الحكم الإجمالي	٢
٢٩٤	تسجيل	
	انظر : نونيز	
٢٩٤ - ٣٠١	نسري	١٨ - ١
٢٩٤	التعريف	
٢٩٥	الألفاظ ذات الصلة : الكاح - الحطية - ملك اليمين	٢
٢٩٥	حكم النسري	٦
٢٩٧	ملك السيد لامت يبيع له وطأها دون عقد	٧
٢٩٧	حكمه إباحة النسري	٨
٢٩٧	حكم السرية إذا ولدت من مبدأها	٩
٢٩٧	شروط إباحة النسري	١٠
٢٩٩	النسري بأختين ونحوهما	١١
٢٩٩	الاستبراء للأمة المملوكة	١٢
٢٩٩	عدد السراري والقسم لمن	
٣٠٠	تخير السراري ومغصبين	١٤
٣٠٠	آثار النسري :	١٥
٣٠٠	أولاً : التحريم	١٦
٣٠١	ثانياً : النحرمة	١٧
٣٠١	سب ولد السرية	١٨
٣٠١ - ٣١١	نسيير	٢٥ - ١
٣٠١	التعريف :	١

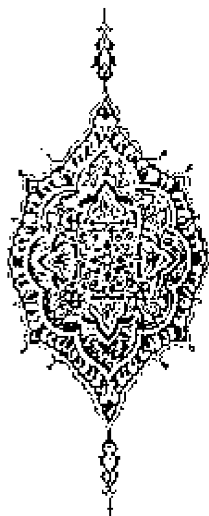
الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٠٦	الألفاظ ذات الصلة : الاحتكار - التميز - التزوير	٢
٣٠٦	الحكم التكليفي	٥
٣٠٤	شروط جواز التسعير	٨
٣٠٤	أ - تمديدي أرباب الطعام عن القيمة تعديدا فاحشا	٩
٣٠٤	ب - حاجة الناس إلى السلعة	١٠
٣٠٥	ج - احتكار المنتجين أو التجار	١١
٣٠٥	د - حصر البيع لأشخاص معينين	١٢
٣٠٦	هـ - تواطؤ البائعين	١٣
٣٠٦	و - احتياج الناس إلى صناعة طائفة	١٤
٣٠٧	الصفة الواجب توافرها في التسعير	١٦
٣٠٧	كيفية التسعير	١٧
٣٠٨	ما يدخله التسعير	١٨
٣٠٨	من يسعر عليه ومن لا يسعر عليه :	١٩
٣٠٩	أولاً : الخائب	٢٠
٢٠٩	ثانياً : المحتكر	٢١
٣٠٩	ثالثاً : من يبيع في غير مكان	٢٢
٣٠٩	أمر المحاكم بخفض السعر ورفع مجازاة لأغلب التجار	٢٣
٣١٠	مخالفة التسعير :	
٣١٠	أ - حكم البيع مع مخالفة التسعير	٢٤
٣١٠	ب - عقوبة المخالف	٢٥
٣١١	تسليم	
	انظر : تسليم	
٣١١ - ٣١٣	تليف	٢-١
٣١١	التعريف	١
٣١٢	الحكم الإجمالي	٢

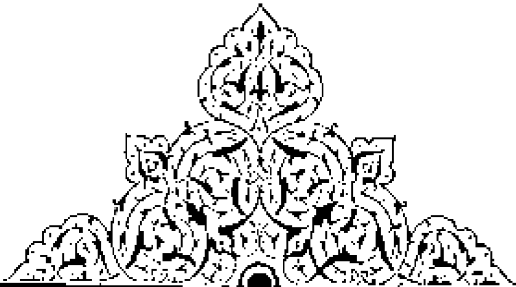
٢١ - ١	تسليم	٣١٢ - ٣١٦
١	التعريف :	٣١٣
٢	الحكم التكميلي	٣١٤
٣	أ - التسليم بمعنى التوبة	٣١٤
٤	ب - التسليم لمخرج من الصلاة	٣١٤
٥	ج - التسليم بمعنى التذلل من القصر	٣١٦
٦	السلم في العقود	٣١٧
٧	أ - التسليم في البيع	٣١٧
٨	ب - تسليم المغنود عليه في المرونة	٣١٨
٩	ج - تسليمه في السلم	٣١٨
١٠	د - قصر الموعود	٣٢٠
١١	هـ - تسليم المودود	٣٢٠
١٢	و - تسليم يد سلم الموهون	٣٢١
١٣	ز - تسليم لدى الموهوب عند بيع	٣٢١
١٤	ح - تسليم القاذ للمحجور عليه	٣٢٢
١٥	ط - التسليم في الكفالة بالقصر	٣٢٢
١٦	ي - التسليم في الوثاق	٣٢٢
١٧	ك - التسليم في الإجارة	٣٢٤
١٨	ل - تسليم المظنة	٣٢٤
١٩	م - تسليم النقيب للقاضي	٣٢٤
٢٠	ن - تسليم الشدائق للمروحة	٣٢٥
٢١	س - تسليم المراجعة لنفسه	٣٢٥
٢٢	تسليم المصحة	٣٢٦
	تسليم	٣٢٦
	الط - استأجر	

الصفحة	المعنوان	الفقرات
٣٢٧ - ٣٤١	تسمية	١ - ٢٦
٣٢٧	التعريف :	١
٣٢٧	الانقاط ذات الصلة : التكرار - التثقيب	٢
٣٢٨	تحكام التسمية	
٣٢٨	أولاً : التسمية أو التسمية : قول (سم الله)	٤
٣٢٨	ثانياً : التسمية بمعنى وضع الاسم لعلم المولود وغه .	٥
٣٢٨	سعة المولود	٦
٣٢٨	وقت التسمية	٧
٣٣٠	تسمية المخطئ	٨
٣٣١	تسميته من وقت بعد الولادة	٩
٣٣١	ما يستحب التسمية به من الأسماء	١٠
٣٣٣	ما تكره التسمية به من الأسماء	١٢
٣٣٤	التسمية بأسماء الملائكة	١٣
٣٣٥	ما يحرم لتسمية به من الأسماء	١٤
٣٣٧	تغير الاسم وتحسينه	١٥
٣٣٧	مداء الزوج والأب وحوهما بالأسم المنجود	١٦
٣٣٨	تسمية : لأبناء بأسماء الحيوان	١٧
٣٣٨	تسمية لأدوات ولذوات والملابس	١٨
٣٣٩	تسمية الله تعالى بغير ماورد	١٩
٣٤٠	تسمية المحرمات بغير أسمائها	٢٠
٣٤١	ثالث : التسمية بمعنى تحديد العوض في العتق	٢١
٣٤١	رابعاً : التسمية بمعنى التعيين بالأسم مقابل الإيهام	٢٢
٣٤٢ - ٣٤٤	تسميم	٢ - ١
٣٤٢	التعريف :	١
٣٤٢	الحكم الإلهي	٢

الصفحة	العنوان	الفقرات
	تسوك	
٣٤٤	انظر: استياك	
٣٤٤	تسول	
	انظر: شحادة	
٣٥٣-٣٤٤	تسويد	١٦-١
٣٤٤	لتعريف:	١
٣٤٥	لأنماط ذات الصلة: الأبيض - التعطيل -	٢
	التفصيل - لتكريم	
٣٤٥	الحكم التكليفي	٦
٣٤٦	أولاً: التسويد من سيادة	
٣٤٦	تسويد النبي ﷺ	
٣٤٦	أ - في الصلاة	٧
٣٤٦	ب - في غير الصلاة	٨
٣٤٨	تسويد غير النبي ﷺ	٩
٣٤٨	من يستحق التسويد	١٠
٣٤٩	إطلاق لفظ تسويد على المناقب	١١
٣٥٠	ثانياً: التسويد من السواد	
٣٥٠	التسويد بالخضاب	١٢
٣٥١	لبس السواد في الحداد	١٣
٣٥٢	لبس السواد في التعزية	١٤
٣٥٢	السواد في اللباس والعلم	١٥
٣٥٣	تسويد الوجه في التعزير	١٦
٣٦٢-٣٥٣	تسوية	١٦-١
٣٥٣	التعريف:	١
٣٥٣	الأنماط ذات الصلة: القسم	٢

الصفحة	العنوان	المقررات
٣٥٤	الحكم التكليمي .	٣
٣٥٤	نسوية الصفوف في الصلاة	٤
٣٥٤	نسوية التخيير في الركوع	٥
٣٥٥	التسوية في إعطاء الفريضة بين الأصناف الثمانية	٨
٣٥٧	التسوية بين الزوجات في الحسم	٩
٣٥٧	التسوية بين شفعاء صعبين في القاضي	١١
٣٥٩	التسوية بين الأولاد في العطية	١٣
٣٦٠	التسوية في الشفعة بين المنحقرين	١٤
٣٦١	التسوية بين إلتفاس في المرافق العتمة	١٥
٣٦١	نسوية القدر	





تم بحمد الله الجزء الحادي عشر من الموسوعة الفقهية
ويليه الجزء الثاني عشر، وأوله بحث « تشبه »

